

د. يوسف الشال

د. محمد بن عبد الله

مستوفى

شيخ عبد الله بن عبد الله

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه وأصوله



مفردات المذهب المالكي في العبادات - دراسة مقارنة -

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة
في الشريعة الإسلامية

إعداد الطالب
عبد المجيد محمود صلاحين

إشراف الأستاذ الدكتور
يوسف الشال

الجزء الثاني



العام الدراسي ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنوان الرسالة : (مفردات المذهب المالكي في العبادات ، دراسة مقارنة) .

اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة :

أما التمهيد فقد أوردت فيه خمسة مباحث عن حياة الامام مالك ، ومكانته العلمية ، وعن نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره ، وعن أهم مصادر الفقه المالكي ، وأشهر المصنفات فيه وعن أشهر المصطلحات المتداولة فيه ، وعن المفردات : تعريفها ، وأسباب الانفراد ، وأشهر المصنفات فيها .

ثم شرعت يعد ذلك في دراسة المسائل الفقهية (المفردات) وقد كانت هذه المسائل موزعة على ستة أبواب :

كان الباب الأول منها بعنوان : مفردات المذهب في الطهارة ، وكان الباب الثاني بعنوان : مفردات المذهب في الصلاة ، والجنائز ، والباب الثالث بعنوان : مفردات المذهب في الزكاة والميام . وأما الباب الرابع فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الحج والعمرة ، والباب الخامس بعنوان : مفردات المذهب في الزكاة والأطعمة والأضحية والعقيقة ، وأما الباب السادس فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الإيمان والنذور والجهاد ، وقد اشتمل كل باب على فصول يختلص عددها من باب لآخر واحتسب كل فصل يحتوى على عدد من المسائل الفقهية (المفردات) والتي جعلتها في مباحث ، ويضيق المقام في هذا الملخص عن تعدادها .

وقد كنت أصدر المفردة ببيان سبب انفراد المذهب كلما ظهر لي ذلك أو وجدته مسطوراً في بعض الكتب التي عنيت ببيان أسباب الخلاف ، ثم أتبع ذلك بالكلام عن المذاهب بإدلائها بالمذهب المالكي ومتوسعا فيه بإيراد الروايات والتفصيلات المبينة على المفردة ثم أذكر المذاهب الأخرى على صفة الاجمال ، ثم أذكر بعد ذلك الأدلة لكل مذهب ومناقشتها ثم أرجح ما يظهر لــــ رجحانه .

وأما الخاتمة فقد أودعتها أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال البحث ومنها :

- ١ - إن لانفراد أي مذهب بقول يخالف فيه المذاهب الأخرى أسبابه التي تبرره وقســـــ أوردت طرفاً منها في مطلع الرسالة ومن أبرزها الاختلاف في الأصول وفي تطبيقها .
- ٢ - أن المذهب المالكي مذهب مستقل في منهجه الاستنباطي عن المذاهب الأخرى .
- ٣ - أن مذهب الحنابلة هو أغنى المذاهب في كتب المفردات مع أن كتب المفردات بوجه عام قليلة نسبياً ، وهي غير ميالة إلى الاستدلال والمقارنة في الغالب .
- ٤ - أن لانتشار المذهب المالكي في الغرب الاسلامي وانحصاره عن موطنه الأمل في الشرق أسبابه الكثيرة ، وقد بينت أهمها في مطلع الرسالة .
- ٥ - أن المذهب المالكي غير ميال للمناظرة والمجادلة - في مجمله - وهذا ما يفسر لنا قلة كتب الخلافات في هذا المذهب إذا ما قورن بالمذاهب الأخرى .
- ٦ - أن المذهب المالكي له إسهاماته المميزة في رفد حركة الفقه الاسلامي واثرائها .
- ٧ - أن المالكية العراقيين يشكلون مدرسة داخل المذهب المالكي لها طابعها الخاص والذي

يميل إلى الاستدلال والمناظرة تأثراً بالفقه الحنفي هناك .

العميد

المشرف

الطالب



د. محمد عبد الله بن

٢٠١١/١٢/١٢
د. محمد عبد الله بن

شكر وتقدير

إنى أولا وقبل كل شيء أحمد الله - سبحانه وتعالى - على أن وفقنى الى هذا البحث وأعاننى على اتمامه ، كما أحمده - سبحانه - على أن شرفنى بـ أن جعلنى أحد طلبه العلم الشرعى ، وأدعوه - سبحانه - أن يأخذ بيدى لأكون أهلا لهذا التشريف إنه ولى ذلك والقادر عليه .

كما يطيب لى فى هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل الى فضيلة استاذى الأستاذ الدكتور يوسف الشال على ما أولانى من رعاية وتوجيه ، وقد كان لملاحظاته القيمة أكبر الأثر فى ظهور هذه الرسالة بالشوب الذى ظهرت فيه فجزاه الله عنى وعن هذا البحث خير الجزاء .

كما أننى أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان للقائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ممثلة بعميدها فضيلة الدكتور سليمان التويجى ، ووكيلها فضيلة الدكتور أحمد بن حميد الذين أتاحوا لى فرصة طلب العلم فى هذه الكلية وعلى مامحونى من رعاية وتوجيه ، وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيديهم لتحقيق أهداف الكلية فى نشر العلم الشرعى فى ربوع العالم الإسلامى .

كما أننى أتوجه بشكرى الجزيل الى القائمين على قسم الدراسات العليا الشرعية وعلى رأسهم الدكتور على الحكيم رئيس القسم على ما قدموه لى من تسهيلات لاتمام هذا البحث ، وعلى مامحونى من رعاية وتوجيه .

وأتوجه بشكرى الجزيل أيضا الى كل من أعاننى على اتمام هذا البحث سواء باعارتى مرجعا أو بإبداء ملاحظة أو توجيهى الى رأى ولكل من له فضل على هذا البحث وصاحبه ، ولله الفضل من قبل ومن بعد وهو الهادى الى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده - سبحانه وتعالى - ونستعينه ونستغديه ونستغفره ،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد ألا اله إلا الله
وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبعد :

فإن من أعظم نعم الله على هذه الأمة أن بعث فيها رسولا منها ليخرجها
بوحى الله وفضله من دياجير الظلام الى نور الاسلام .

وقد كانت هذه الأمة فى باكورة الدعوة الاسلامية تتلقى العلم بأمور دينها
ودنياها من مشكاة الوحي ، حيث كان النبي - صلى الله عليه وسلم - بيــــــــــــن
ظهرانيتها ، فكان - عليه الصلاة والسلام - هو المصدر الوحيد والمباشر للتشريع ،
وما اختار الله - سبحانه وتعالى - نبيه الكريم إلى جواره إلا بعد أن أكمل
الله دينه وأتم نعمته ، ورضى لعباده الاسلام ديناً .

وبعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - أقبل المسلمون على كتاب
ربهم ، وسنة نبيهم يستنبطون منهما الأحكام لما يجد من الوقائع والحوادث ثم
كثرت فتوحات المسلمين فى البلدان ، وصارت البلاد المفتوحة بحاجة إلى من يعلم
أهلها أمور هذا الدين الجديد .

فانتشر الصحابة - رضوان الله عليهم - ينشرون هذا الدين ، ويعلمــــــــــــون
الناس أمور دينهم وكثرت الوقائع والحوادث التى لم يرد فيها نص عن النبي
- صلى الله عليه وسلم - ، ولا هى مما بين حكمه فى القرآن ، فاحتيج مع هذا
الى الاجتهاد أكثر من الحاجة إليه فى عصر النبوة ، فقد كثر المستفتون ، وكثرت
الوقائع التى تحتاج الى بيان حكمها ، وأخذ الصحابة - رضوان الله عليهم -
يفتون الناس حسب اجتهادهم أو حسب فهمهم من الأحاديث التى عندهم ، والتى قد
تكون عند صحابى ولا تكون عند آخر ، فيفتى الآخر حسب فهمه من نصوص أخرى .

ومن هنا نشأ الخلاف بين الصحابة - رضوان الله عليهم - فى بعض المسائل

الفقهية المشهورة ثم إن كل صاحب قد التفحوله طائفة من الناس يعلمهم ، وهؤلاء الناس حفظوا علمه ونشروه ودافعوا عنه ، وورثوه لمن جاء بعدهم ، فبقى الخلاف موجودا ، وقد اتسعت دائرته باتساع البلاد المفتوحة ودخول ما لا يحصى من الأقوام المختلفين فى ثقافتهم وأحوال معاشهم .

وقد كان ظهور المذاهب الأربعة وغيرها من المذاهب الفقهية امتدادا طبيعيا للحركة الفقهية منذ عصر النبوة إلى حين ظهور المذاهب ، وقد كثر المجتهدون ، كما كثر تلاميذهم ، غير أن الأمر استقر بعد ذلك على أربعة مذاهب تحظى باعتراف أهل السنة والجماعة وتقليدهم ، وأخذ أصحاب الأئمة الأربعة وتلاميذهم ينشرون علمهم ويسرون على مناهجهم فى الاستنباط ، وهذا أدى إلى بقاء التميز بين المذاهب الأربعة ، وذلك لأن أصول هذه المذاهب والتي سار عليها التلاميذ بقيت مختلفة .

وظهر الاجتهاد المذهبي والتخريج على أقوال الأئمة ، ومراعاة أصولهم فى الاستنباط مما مكن كل مذهب من الحفاظ على شخصيته المتميزة المستقلة ، وحفظه من الاضمحلال أو الذوبان فى المذاهب الأخرى .

وقد كان من بين هذه المذاهب الأربعة مذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - إمام دار الهجرة ، والذي احتل مكانا متميزا بين المذاهب الأربعة ، وظل على مدى اثني عشر قرنا أو يزيد مصدر إشعاع علمي وفكري فى العالم الاسلامي ، كما ظل طيلة هذه المدة رافدا مهما من روافد الحركة الفقهية الاسلامية ، ولله اسهامات مميزة وواضحة فى اثراتها .

بل إن إشعاعه الفكري والحضاري لم يقتصر تأثيره على العالم الاسلامي ، بل امتد إلى أوروبا نتيجة قرب الأندلس والمغرب من تلك البلاد ، وما فتىء نوره يضيء دياجير أوروبا فى العصور الوسطى وما فتئت شمس الساطعة تمدهم بدفء العلم والحضارة ، وما زالت القوانين الأوروبية حتى يومنا هذا متأثرة بالفقه المالكي وخموصا القوانين الفرنسية .

وكان لابد أن تتشعب عن حركة الفقه الاسلامي الضخمة والمستمرة فروع علمية مساندة للفقه أو مرتبطة به بوجه من الوجوه ، فكثر التأليف فى العلوم

والمواضيع التى لها علاقة بالفقه ، فظهر علم الأصول ، والقواعد الفقهية ، وألفت الكتب فى موضوع الفروق بين القواعد الفقهية وكذا الفروق بين المسائل الفقهية وغير ذلك من المواضيع التى لها مساس بالفقه .

لكن موضوع المفردات لم يحظ بالعناية الكافية واللازمة على ماله — أهمية بالغة .

ذلك أن دراسة مفردات أى مذهب مهمة جدا فى التعرف على أسباب انفراده فى هذه المفردات ، كما أن هذه الدراسة قد تلقى الضوء على دليله الذى اعتمده فى مفردته هذه ، والذى ربما يكون خافيا على الكثيرين .

كما أن دراسة المفردات وتمحيصها ، والتأكد من كونها مفردات لذلك المذهب يفيد فى حصر هذه المفردات ، ونفى ماذكرته كتب الخلاف من المفردات ، وهو ليس منها ، وهو كثير جدا .

وإذا كانت دراسة المفردات مهمة لهذه الأسباب ولغيرها ، فإن دراسة مفردات المالكية بوجه خاص أكثر أهمية ، والحاجة إليها أشد ، وذلك لأن هذا الفقه ورغم ثرائه وتميزه لم يخدم الخدمة التى تليق به ، فلا تزال كنوزه الكثيرة تقبع فى خزائن المخطوطات ، ثم إن الكتب المطبوعة منه لم تحظى بالعناية اللازمة من حيث التحقيق والإخراج والفهرسة .

أضف إلى ذلك ما تميزت به هذه الكتب من الإقتمار على الفروع الفقهية المجردة عن الدليل مما يشكل معوية كبيرة فى وجه طلبية العلم والباحثين فى الاستدلال لهذا المذهب فى أبحاثهم المختلفة خصوصا إذا كان ذلك يتعلق بالمسائل التى انفرد بها المالكية ، إن خلو كتب متأخرى المالكية من الاستدلال تقريبا قد أعطى انطبعا لدى الكثيرين مفاده : أن الفقه المالكي عموما فقه غير مدلل ، وهذا الانطباع انطباع خاطئ ولاشك ، ذلك أن الفقه المالكي مليء بالأدلة خصوصا فى كتب المتقدمين ، والعراقيين منهم على وجه الخصوص ، ولكن هذه الكتب بحاجة إلى جهود طلبية العلم والباحثين لإخراجها للناس بالعمرة المطلوبة .

لهذه الأسباب ولغيرها رأيت بعد استشارة أساتذتى الأفاضل وأخوانى الطلبة أن يكون الموضوع الذى أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه فى الشريعة الإسلامية فى

مفردات المذهب المالكي في العبادات ، ولعله من نافلة القول أن يقال : ان هذا الموضوع لا يكتسب أهميته المرجوة ولا قيمته العلمية المأمولة الا اذا كان موضوعا مقارنا بين المذهب المالكي وبقية المذاهب الأخرى وهو ما حاولت جهدي عمله في هذه الدراسة التي أرجو الله تعالى أن يهبني فيها الاخلاص والانصاف .

غير أن هذا الأمر لم يكن سهلا ، وقد واجهت في هذه الدراسة معويات كثيرة ناء بها كاهلي ، غير أنني استعنت بالله تعالى ورجوته أن يكمل هذا البحث على يدي ، ثم مضيت فيه طالبا العون والمدد من الله - سبحانه وتعالى - ، وأنسى ساجمل أهم المعويات التي واجهت هذا البحث بما يلي :

١ - ان كتب المالكية المطبوعة لم تخرج الاخراج الذي يعين الباحث على استخراج المسائل منها ، وذلك من حيث الفهرسة مما يضطر الباحث الى قسراءة صفحات طويلة وكثيرة جدا كي يستخرج مسألة من المسائل .

٢ - ان المفردات مسائل فرعية مبثوثة في ثنايا الكتب والأبواب الفقهية ، وهذا يأخذ وقتا طويلا في البحث عنها واستخراجها حتى في الكتب المفهرسة فهرسة تفصيلية ، ذلك أن هذه الكتب تفهرس عناوينا كبيرة ، ولا تفهرس لمساءل فرعية متناثرة .

٣ - ولعل أشد هذه المعويات وأشقها ما كان من حكاية كتب الخلاف أقسوالا لمالك يخالف فيها المذاهب الأخرى ، ثم يتضح لي بعد البحث المفضى الشقاق أن هذه المسائل ليست من مفردات المذهب ، وذلك لأن هذا القول المحكى في كتب الخلافيات إما أن يكون قولاً لبعض أصحاب مالك وهو مرجوح في المذهب ، وإما أن يكون رواية مرجوحة غير مشهورة عن الإمام ، وإما أن أحد المذاهب الأخرى قد وافق المذهب فيه .

وقد وقع هذا في كتب الخلافيات كثيرا جدا حتى أن المسائل التي سلم فيها انفراد المذهب وثبتت مفردات للمالكية لاتعمل بحال الى نصف المسائل التي كنت قد جمعتها من كتب الخلاف على أنها أقوال انفرد بها مالك عن الأئمة الثلاثة الآخرين .

ويظهر لي أن هذا الخطأ في النقل له أسبابه ، وربما كان من بينها

أن كثيرا من كتب الخلافات تولى اهتمامها أحيانا لذكر الرواية المخالفة لمذهب صاحب الكتاب دون الرواية الموافقة لمذهبه ، أو لأن صاحب هذا الكتاب أو ذاك لم يكن وثيق الصلة بحركة الاجتهاد المذهبي في الفقه المالكي أو غير ذلك من الأسباب .

٤ - ان المذاهب الأربعة لم يكن منهجها واحدا في الترتيب والتبويب ، لا في الكتب الفقهية ولا في الأبواب والفصول ولا في المسائل أيضا ، وهذا بحسب ذاته شكل معوية كبيرة في الوصول الى المسألة واستخراجها .

٥ - هذا بالإضافة الى ما كنت أجده من معوية في الاستدلال للمذهب المالكي ، لما سبق من أن كتب متأخرى المذهب خالية من الاستدلال غالبا .

وقبل أن أشرع في وصف المخطط العام للرسالة ، فاني أشير الى أن المذهب المالكي قد انفرد أيضا في ترتيب أبواب العبادات ، فالعبادات تشمل في المذهب بالإضافة الى الطهارة والغلاة والزكاة والعيام والحج ، الزكاة والأطعمة والأشربة والأضحية والعقيقة والإيمان والسنن والجهاد .

وفيما يلي الوصف للمخطط العام للرسالة :

اشتملت هذه الرسالة بالإضافة الى المقدمة على تمهيد وستة أبواب ، أما التمهيد فقد اشتمل على خمسة مباحث : أوردت في الأول منها نبذة مختصرة عن حياة الامام مالك ومكانته العلمية وخصصت الثاني للحديث عن نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره ، وعقدت الثالث منها للكلام عن أهم مصادر الفقه المالكي والتي كان لها تأثير في حركة الفقه المالكي ، وأشهر المنفصلات فيه .

وأما المبحث الرابع فقد جعلته للحديث عن أشهر المصطلحات التي يكثُر تداولها في الفقه المالكي عموما .

وأما المبحث الخامس فقد كان للحديث عن المفردات وقد جعلته في ثلاثة مطالب :

كان أولها في تعريف المفردات لغة واصطلاحا ، وأما الثاني فقد ذكرت فيه

بإيجاز أسباب الانفراد ممثلاً لكل سبب بعثال أو أكثر من هذه الرسالة أو غيرها ،
ثم ختمت التمهيد بالحديث عن أشهر المعنقات فى المفردات .

ثم شرعت بعد ذلك فى دراسة المسائل الفقهية (المفردات) وقد جعلتها
فى ستة أبواب ، وتجنباً للتطويل فأنى سأكتفى فى هذا المقام بذكر الأبواب
والفصول ، دون ذكر عناوين المسائل المفردات ، والتي جعلتها فى مباحث ، وذلك
لأنها كثيرة يضيق المقام عن ذكرها فى هذه المقدمة .

أما الباب الأول فقد كان بعنوان : مفردات المذهب فى الطهارة وقد اشتمل
هذا الباب على ستة فصول : أولها فى مفردات المذهب فى المياه ، وثانيها : فى
مفردات المذهب فى الوضوء والغسل ، وثالثها : فى مفردات المذهب فى المسح على
الخفين ، ورابعها : فى مفردات المذهب فى التيمم ، وخامسها : فى مفردات المذهب
فى الحيض والاستحاضة ، وسادسها : فى مفردات المذهب فى النجاسة وإزالتها .

وأما الباب الثانى فقد كان بعنوان : مفردات المذهب فى الصلاة والجنائز ،
وقد ضم هذا الباب أحد عشر فصلاً :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى مواقيت الصلاة .

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الأذان والإقامة .

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى صفة الصلاة ، وقضاء الفوائت .

الفصل الرابع : مفردات المذهب فى سجود السهو والتلاوة والشكر .

الفصل الخامس : مفردات المذهب فى النوافل .

الفصل السادس : مفردات المذهب فى الإمامة .

الفصل السابع : مفردات المذهب فى صلاة المسافرين .

الفصل الثامن : مفردات المذهب فى صلاة الجمعة والخوف .

الفصل التاسع : مفردات المذهب فى أحكام صلاة العيدين .

الفصل العاشر : مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاستسقاء .

الفصل الحادى عشر : مفردات المذهب فى الجنائز .

وأما الباب الثالث فقد كان بعنوان : مفردات المذهب فى الزكاة والعيام ،

وقد ضم هذا الباب ثلاثة فصول : كان أولها فى مفردات المذهب فى الزكاة ، وكان

ثانيها في مفردات المذهب في الصيام ، وثالثها في مفردات المذهب في الاعتكاف .

وأما الباب الرابع : فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الحج والعمرة ، وقد ضم ثلاثة فصول أيضا ، كان أولها في مفردات المذهب في أحكام الحج والعمرة وصفتها ، وكان الثاني في مفردات المذهب في محظورات الاحرام ، وأما الثالث فقد كان في مفردات المذهب في الهدى وتوابعه .

وأما الباب الخامس فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الزكاة والأطعمة والأضحية والعقيقة ، وقد ضم هذا الباب ثلاثة فصول : كان أولها في مفردات المذهب في الزكاة ، وكان ثانيها في مفردات المذهب في الأطعمة ، وكان ثالثها في مفردات المذهب في الأضحية والعقيقة .

وأما الباب السادس والأخير فقد كان بعنوان : مفردات المذهب في الأيمان والندور والجهاد ، وقد اشتمل على فصلين : كان أولهما في مفردات المذهب في الأيمان والندور ، وكان ثانيهما في مفردات المذهب في الجهاد .

ثم ختمت البحث بخاتمة أودعتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث ، والله المستعان وعليه التكال .

منهجى فى البحث

لقد سلكت فى هذا البحث منهجا يمكن توضيح معالمه الرئيسية بالنقاط التالية :

١ - المفردات التى اشتمل عليها هذا البحث هى المسائل التى خالف فيها المذهب المالكى - فى الراجح المعتمد فيه - أقوال المذاهب الثلاثة الأخرى فى الراجح المعتمد فيها ، وقد ترتب على هذا :

(أ) أنه إذا وافق راجح المذهب المالكى قول لآى مجتهد من مجتهدى أهل السنة غير أصحاب المذاهب الثلاثة لم أعتبر هذه الموافقة مخرجة هذه المسألة عن كونها من مفردات المذهب المالكى .

(ب) إذا كان هناك رواية أو قول أو وجه مرجوح فى المذاهب الثلاثة الأخرى موافقا لمالك فى الراجح من مذهبه لم أعتبر هذه الرواية أو القول أو الوجه مخرجا للمسألة موضوع البحث عن كونها من مفردات المذهب ، فلو وافق الإمام أحمد مثلا مذهب الإمام مالك فى رواية مرجوحة فى المذهب الحنبلى ، فإن هذه المسألة تبقى مفردة ولا تخرجها رواية أحمد المرجوحة عن كونها مفردة .

وهذا المنهج فى اعتبار المفردة هو الذى سار عليه من منف فى فــــن المفردات ، وسوف نرى كيف أن الحنابلة عابوا على الكيا الهراس عدم اعتباره للأشهر من روايات أحمد فى نقده لمفردات الإمام أحمد .

٢ - مذرت كل مفردة بحثها بسبب انفراد المالكية كلما ظهر لى سبب الانفراد أو وجدته مسطورا فى بعض الكتب التى تعنى ببيان أسباب الخلاف كهداية المجتهد لابن رشد .

٣ - وأما تعوير المذاهب فى المسألة فإنى أبدأ بتعوير مذهب المالكية ، وأتوسع فيه بسوق الروايات ان وجدت وبذكر بعض التفاصيل المتفرعة عن هذه المفردة والمبنية عليها ، وأما المذاهب الأخرى فأكتفى ببيان الراجح منها دون ذكر التفاصيل أو الروايات داخل هذه المذاهب .

٤ - كما أننى عند تعوير المذاهب قدمت الكلام على المذهب المالكى وكذلك

فعلت عند سوق الأدلة ومناقشتها، وأما المذاهب الأخرى فإذا كانت مجمعة على قول فإننى أذكرها كذلك، وأما إذا انفرد كل مذهب بقول فإننى أورد أقوالهم بعد الكلام على المذهب المالكي مرثبة حسب ظهور هذه المذاهب تاريخيا .

كما أننى راعيت تسلسل ظهور هذه المذاهب التاريخي عند اجتماع مذهبيين على قول وانفراد المذهب الثالث بقول يخالف هذين المذهبين ، فإذا اجتمع الحنابلة والحنفية على قول خالفوا فيه المذهب الشافعي ذكرت مذهبهم بـ مذهب المالكية ثم ذكرت مذهب الشافعية ، وإذا اجتمع الشافعية والحنابلة ، قدمت الكلام على مذهب الحنفية وبعد مذهب المالكية طبعاً .
وقد سلكت هذا المنهج أيضا عند سوق الأدلة .

هـ - أما بالنسبة لتخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، فإذا كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما ، وذلك لقياس الاتفاق على صحتهما ، وتلقى الأئمة لهما بالقبول .

وأما إذا لم يكن فيهما ولا فى أحدهما فإننى أخرجه مما تيسر لى من كتب السنن والمسانيد والمعنفات ، ثم أعقب ذلك بالحكم عليه مستعينا إما بحكم من خرجه كقول الترمذى : هذا حديث حسن أو حسن صحيح أو غير ذلك ، أو حكم الحاكم فى المستدرك أو الذهبى فى تلخيصه وغيرهم ، وإما بالاستعانة بغير من خرجه من علماء الحديث القدماء كقول ابن حجر فى تلخيص الحبير أو فتح البارى ، والزيلعى فى نصب الراية والنووى فى المجموع أو فى شرح مسلم وغيرهم ، أو أستعين بقول بعض علماء الحديث المحدثين كالشيخ أحمد شاكر فى تحقيقه على الترمذى أو الشيخ الألبانى فى إرواء الغليل وغيره أو الشيخ الأرنؤوط فى تحقيقه على جامع الأصول .

٦ - وأما التراجم فقد قمت بالترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم فى هذه الرسالة ، لكنى لم أترجم للمشاهير منهم كمشاهير الصحابة وأمهاء المؤمنين والأئمة الثلاثة وغيرهم ممن تغنى شهرتهم عن الترجمة لهم .

٧ - وأما بالنسبة للمراجع فقد قمت بتدوين معلومات النشر الخاصة بهما عند ذكرها للمناسبة الأولى ثم اكتفيت بعد ذلك بالاحالة عليها مكتفيا بتدوين

اسم الكتاب اللهم الا اذا كان اسم الكتاب يشتهر أن يكون لمؤلفين فإنى أذكر اسم الكتاب مع اسم مؤلفه ، وذلك كاحكام القرآن لابن العربي ، واحكام القرآن للجصاص .

وأما المراجع التى أوردت معلوماتها فى حاشية الرسالة فلم أدون معلومات النشر الخاصة بها عند ذكرها للمناسبة الأولى واكتفيت باثبات ذلك فى قائمة المراجع ، وذلك ككتب التراجم وكتب تخريج الحديث ، توخيت لعدم اثناس الهوامش وتطويلها .

وبعد : فإنى لا أزمع أن رسالتى هذه قد بلغت درجة الكمال أو قاربتها ، فإن شأنها كشأن سائر أعمال البشر التى يعترىها النقص والخلل والقصور ، فما كان فيها من صواب فمن الله ، فهو الهادى اليه والمعين عليه وأحمده - سبحانه وتعالى - وأشكره على أن وفقنى اليه ، وما كان فيها من قصور أو خلل أو خطأ فعنى ومن الشيطان ، والله ورسوله والشرع منه براء ، وانى لأستغفر الله منه ، وأسأله وهو أكرم مسؤول وخير مأمول أن يجنبنى عشرات القلم واللسان وأن يثبتنى على الإيمان انه ولى ذلك والقادر عليه .

التمهيد

يشتمل هذا التمهيد على خمسة مباحث :

المبحث الأول : نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية

المبحث الثاني : نشأة المذهب المالكي وتطوره وانتشاره

المبحث الثالث : أهم مصادر الفقه المالكي وأشهر المصنفات فيه

المبحث الرابع : نبذة عن أشهر المصطلحات المتداولة في الفقه المالكي

المبحث الخامس : المفردات : تعريفها ، وأسباب الانفراد ، وأشهر المصنفات فيها

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن الامام مالك ومكانته العلمية

سيكون البحث في هذا المبحث على طريق الاختصار والايجاز ، وذلك بتقديم نبذة مختصرة عن حياة صاحب المذهب وهو الامام مالك - رحمه الله - وذلك لأن الامام قد كتبت فيه مصنفات كثيرة في القديم والحديث عددت مناقبه وشماله ، كما أن مقصود البحث هنا هو تقديم نبذة يسيرة عن حياته ومكانته العلمية ، مما يتناسب وطبيعة التمهيد ، وسنحيل القارئ العزيز على أهم المصادر التي وردت فيها ترجمة للامام مالك في آخر هذه العجالة .

فهو الامام أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمسرو بن الحارث بن غيمان خثيل بن عمرو بن الحارث الأصبحي ، امام دار الهجرة ، ولد في المدينة المنورة ، سنة ثلاث وتسعين هجرية ، ونشأ فيها ، وقد كان طلبه للعلم مبكرا ، وقد برز في هذا المجال وذلك واضح من شناء شيوخه عليه ، فقد كان في حلقاتهم أنبه الطلاب وأحفظهم ، كما عرف عنه الاهتمام العظيم بسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وبحفظ الأحاديث النبوية الشريفة .

وقد جلس للفتيا وهو ابن سبع عشرة سنة ، وفي حياة شيوخه أيضا كنافع وغيره ، وقد بلغ مكانة عظيمة في العلم حتى قيل : لا يفتى ومالك في المدينة .

ويرى كثير من أصحابه أنه هو عالم المدينة الذي ورد فيه قوله - صلى الله عليه وسلم - (يوشك الناس أن يضربوا أكباد الابل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة) (١) .

وقد تلقى الامام مالك العلم عن أشهر علماء المدينة آنذاك ومن أشهرهم :

١ - ربيعة بن فروخ المعروف بريبعة الرأي (٢) ، وذلك لكثرة أخذه به .

(١) أخرجه الترمذي في كتاب العلم ، باب ما جاء في عالم المدينة ، وقال : هذا حديث حسن ، ٤٦/٥ ، برقم : ٢٦٨٠ ، وأحمد في مسنده ، ٢٩٩/٢ .

(٢) هو بن أبي عبد الرحمن التيمي ، المعروف بريبعة الرأي ، واسم أبيه : فروخ ، وكان ثقة فقيها مشهورا ، توفي سنة ست وثلاثين ومائة . أنظر : التقريب : ٢٤٧/١ ، تهذيب التهذيب : ٢٥٨/٣ .

- ٢ - ابن شهاب الزهري (١).
- ٣ - زيد بن أسلم (٢).
- ٤ - ابن هرمز (٣).
- ٥ - نافع مولى ابن عمر (٤).
- ٦ - هشام بن عروة (٥).

وقد حاز مالك على ثناء العلماء سواء من مشايخه أو أقرانه أو تلاميذه مما يوضح المكانة العلمية والأدبية التي كان يمثلها مالك في المدينة وفسى غيرها من الأمصار ، وسنورد هنا نبذة يسيرة من ثناء العلماء عليه :

قال الشافعى :

(إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك) وقال أيضا : (إذا جاء الخبر فمالك النجم) ، وقال : (إذا ذكر العلماء فمالك النجم ولم يبلغ أحد فى العلم مبلغ مالك لحفظه واتقانه وميانه ، ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك) .

-
- (١) هو أبوبكر ، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، تابعى جليل ، ولد سنسنة ثمان وخمسين ، روى عن غير واحد من الصحابة ، وروى عنه أبوحنيفة ومالك ، توفى سنة أربع وعشرين ومائة . أنظر : تذكرة الحفاظ : ١٠٨/١ ، البداية والنهاية : ٣٨٣/٩ ، طبقات الحفاظ : ص ٤٩ .
 - (٢) هو زيد بن أسلم العدوى ، لقى ابن عمر وجماعة ، له تفسير القرآن يرويه عنه ابنه عبدالرحمن ، وثقه جمع من الحفاظ ، توفى سنة ست وثلاثين ومائة ، أنظر : شذرات الذهب : ١٩٦/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٩٥/٣ .
 - (٣) هو عبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، تابعى مدنى ، روى عن أبى هريرة وأبى عباس وغيرهما ، وروى عنه زيد بن أسلم ومالك بن كيسان وغيرهم ، كان ثقة كثير الحديث ، عالما بالانساب والعربية ، توفى سنة سبع وعشيرة ومائة ، أنظر : الطبقات الكبرى : ٢٨٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٢٦٠/٦ .
 - (٤) هو أبو عبد الله ، نافع ، مولى ابن عمر المدنى ، أمابه عبد الله بن عمر فى بعض مغازيه ، روى عن ابن عمر وغيره ، وعنه مالك وغيره ، توفى سنة سبع عشرة ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤١٢/١٠ .
 - (٥) هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدى ، ثقة فقيه ، توفى سنسنة خمس أو ست وأربعين ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٨ / ١١ ، التقريب : ٣١٩/٢ .

وقال ابن شهاب لمالك :

(أنت من أوعية العلم ، وإنك لنعم مستودع العلم) (١) .

ومع غزارة علمه ، فإنه كان يتمتع بقدر كبير من الهيبة والوقار وحسن السمعة والأدب الجم ، وأقوال معاصريه في ذلك أكثر من أن تحصى ، ومن أمثلتها قول ابن مهدي : (٢)

(مارأت عيناى أحدا أهيب من هيبة مالك ولا أتم عقلا ، ولا أشد تقوى ، ولا أوفر دماغا من مالك) .

وقال عبدالله بن وهب (٣) :

(الذى تعلمنا من أدب مالك أكثر مما تعلمنا من علمه) (٤) .

وبالرغم من اشتغاله بالتدريس فى حلقاته التى كان يغص بها وبروادهـــــــــــــــــا مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فإنه قد وضع عدة تمانيف ذكرهـــــــــــــــــا أصحاب التراجم ومنها :

١ - الموطأ : وهو أشهر مصنفاته على الإطلاق ، وسيأتى الكلام عليه فــــــــــــــــسى مبحث مصادر الفقه المالكي .

٢ - رسالة الى ابن وهب : تكلم فيها عن القدر ، ورد فيها على القدريــــــــــــــــة .

٣ - رسالة فى القضاء : وجهها الى بعض القضاة من عشرة أجزاء .

٤ - رسالة الى الليث بن سعد (٥) : وفيها بيان لعمل أهل المدينة .

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ، للقاضى عياض ، تحقيق: أحمد بكير محمود ، (مكتبة الحياة ، بيروت، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م) ، ١٣٠/٢٢٨ - ١٣١ .

(٢) هو أبوسعيد ، عبدالرحمن بن مهدي بن حسن العنبري ، سمع من السفيــــــــــــــــاتيين وشعبة ومالكا ولازمه وحدث عنه ، جماعة ، توفى سنة ثمان وتسعين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٩٩/١ .

(٣) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ، روى عن مالك والليث ، روى عنه أصبغ بن الفرج وسحنون وغيرهما ، له كتاب الموطأ الكبير وغيره ، توفى سنة سبع وتسعين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٤٢١/٢ .

(٤) ترتيب المدارك : ١١٧/١ .

(٥) هو أبوالحارث ، الليث بن سعد بن عبدالرحمن المصري ، ولد سنة أربع وتسعين ، قال عنه الذهبي : شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها ، قال الشافعي : هو أفقه من مالك لكن أصحابه لم يقوموا به ، توفى سنة خمس وسبعين ومائة . أنظر : طبقات الحفاظ : ص ١٠١ ، تذكرة الحفاظ : ١/٢٢٤ ، تاريخ بغداد : ٣/١٣ .

٥ - رسالة الى هارون الرشيد : فى المواعظ والآداب والحكم ، ويبسـدو
أن فيها بعض المسائل الفقهية ، فقد نقل فيها المالكية رواية عن الامام فى
التوقيت فى المسح على الخفين كما سيأتى .

٦ - كتاب فى تفسير غريب القرآن .

وقد تتلمذ على الامام مالك - رحمه الله - خلق كثير ، منهم من بقى
متمذبا بمذهب الامام سائرا على أصوله فى الاستنباط ، ومنهم من خرج على مذهب
الامام ، وذلك كالامام الشافعى .

ومن أصحاب الامام مالك المشهورين :

١ - أشهب بن عبدالعزيز (١) .

٢ - المغيرة بن عبدالرحمن المخزومى (٢) .

٣ - عبد الله بن عبدالحكم (٣) .

٤ - عبد الملك بن الماجشون (٤) .

٥ - عبدالرحمن بن القاسم (٥) .

(١) هو أبوعمر ، أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسى ، كانت له الرئاسة بمصر بعد
ابن القاسم ، وكان فقيها ورعا زاهدا ، توفى سنة اربع ومائتين . أنظر : شجرة
النور الزكية ص ٥٩ ، تهذيب التهذيب : ٣٥٩/١ ، ترتيب المدارك : ٤٤٧/٢ ، الديباج :
ص ٩٨ .

(٢) هو المغيرة بن عبدالرحمن المخزومى ، سمع من أبيه وعبد الله بن سعيد ومالك ،
ويروى عنه ابنه : عبدالرحمن وعياش ، وابن مهدي ، توفى سنة ثمان ومائتين
ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ١٨٢/١ .

(٣) هو أبومحمد ، عبد الله بن عبدالحكم بن أعين بن الليث ، سمع من مالك والليث
وغيرهما وكان رجلا صالحا ثقة متحققا بمذهب مالك ، من مؤلفاته : المختصر
الكبير والأوسط والمغير والأحوال وغيرها ، توفى سنة واحد وتسعين ومائة .
أنظر : ترتيب المدارك : ٥٢٣/٢ .

(٤) هو أبومروان ، عبد الملك بن عبدالعزيز بن عبد الله بن الماجشون المدنى ، روى
عن الزهرى وطبقته ، وروى عنه الزبير بن بكار وابن حنبل وابن المدينى
وغيرهم ، تفقه بأبيه ومالك وغيرهما ، توفى سنة اثنى عشر ومائتين . أنظر :
البداية والنهاية : ١٤٧/١٠ ، شذرات الذهب : ٢٥٩/١ ، تقريب التهذيب : ٥٠١/١ .

(٥) هو أبوعبد الله ، عبدالرحمن بن القاسم بن خالد العتقى المصرى ، ولد سنة ثنتين وثلاثين
ومائة ، وهو أشهر أصحاب مالك المصريين ، روى عن مالك والليث بن سعد ومسلم بن
خالد ، روى عنه أصبغ وسحنون وغيرهما ، توفى سنة احدى وتسعين ومائة . أنظر :
شجرة النور الزكية ، ص ٥٨ ، تقريب التهذيب : ٤٩٥/١ ، الديباج المذهب ، ص ١٤٦ .

٦ - يحيى بن كثير الليثي (١).

وغير هؤلاء كثير ، وقد توفي - رحمه الله - فى ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة المباركة ، بعد أن ترك علما غزيرا مازال الناس ينتفعون به ، وبعد أن خلف فى الناس أثرا حميدا بسيرته الطيبة تصلح لأن يقفوا أثرها الناس الى آخر الدهر علما وأدبا وتقوى فرحمه الله رحمة واسعة (٢).

-
- (١) هو أبو عمران ، يحيى بن كثير بن درهم ، وهو مدنى ، كان من كبار أصحاب مالك المتقدمين ، حدث عنه ابن سفيان ، أنظر : ترتيب المدارك : ٢٩٩/١ .
- (٢) أنظر مصادر ترجمة الامام مالك :

ترتيب المدارك : ١٠٢/١ وما بعدها ، الديباج المذهب : ص ١٧ ، شذرات الذهب : ٢٨٩/١ ، البداية والنهاية : ١٨٠/١٠ ، تهذيب التهذيب : ٥/١٠ ، سير أعلام النبلاء : ٤٣/٨ ، تاريخ خليفة بن خياط : ٤٣٢/١ ، ٧١٩/٢ ، الفهرست : ص ٢٨٠ ، الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء : ٦٣/٩ ، طبقات الشافعية للشيرازى : ص ٦٧ ، تذكرة الحفاظ : ٢٠٧/١ ، وفيات الأعيان : ١٣٥/٤ ، الكامل لابن الأثير : ١٤٧/٦ ، التاريخ الكبير : ٣١٠/٧ ، تاريخ الثقات : ص ٣١٠ ، تاريخ عثمان بن سعيد الدارمى : ص ٤١ ، ١٥٢ ، التقييد لمعرفة السرواة والسنن والمسانيد : ٢٣٢/٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ٥٢ .

وهناك دراسات مستقلة أفردت للامام مالك تكلمت عن سيرته الذاتية وآرائه الفقهية ومن أشهرها كتاب تزيين الممالك لمناقب الامام مالك للسيوطى ، وكتاب الامام مالك بن أنس ، امام دار الهجرة لعبد الغنى ، الدقر ، وكتاب مالك بن أنس ، لأمين الخولى ، وكتاب مالك ، حياته ، عمره ، آراؤه وفقهه ، لمحمد أبوزهرة ، وكتاب مالك بن أنس امام دار الهجرة لعبد الحليم الجندى .

المبحث الثانى

نشأة المذهب المالكى وتطوره وانتشاره

عرفنا فى المبحث الأول أن الامام مالك ، امام دار الهجرة قد كانت لسه الحلقاات الكثيرة فى المسجد النبوى الشريف ، والتي كان يرتادها المعتات من طلبية العلم ، حتى قد قيل : ان أصحاب الامام مالك الذين تتلمذوا على يديه قد جاوزوا الألف وكان كثير من هؤلاء التلاميذ قد جاءوا الى المدينة من بلاد مختلفة وبعيدة ، وقد حمل هؤلاء فقه الامام مالك ونشروه شرقا وغربا ، فأكثر تلاميذه الذين تتلمذوا على يديه تمذهبوا بمذهبه ، وساروا على أهول المذهب فى الاستنباط وقد عاد هؤلاء التلاميذ كل الى بلده بعد أن نهل من معين فقه الامام مالك ، وبعودة أصحاب الامام مالك الى بلادهم التف حولهم الطلاب ، وأخذوا يتلقون علم الامام مالك ، ويستنبطون الأحكام لما يستجد من الوقائع والنوازل مسترشدين بأصول مذهب الامام مالك فى الاستنباط ، ومخرجين أحكام هذه النوازل والوقائع على أقوال الامام ومساائله التي أفتى بها ، والتي كان التلاميذ قد كتبوا عنه طائفة ضخمة منها ، وبهذا انتشر مذهب الامام مالك انتشارا سريعا فى الشرق والغرب ، وقد أخذ الناس يتمذهبون بمذهبه ، ويسيروا على أصول مذهبهم فى الاستنباط وهو مازال حيا .

وقد كانت المدينة كلها على رأيه ومذهبه فى حياته ، وقد انتشر منها الى سائر أنحاء الحجاز ، ودخل اليمن على يد (أبى قررة القاضى)^(١) ، [ومحمد بن مدقة الفدكى]^(٢) ، وقد دخل العراق على يد (ابن مهدى) و (القعنبرى)^(٣) ،

- (١) هو أبو محمد ، وأبو قررة لقب له ، وهو موسى بن طارق السكسكى ، سمع من مالك وابن عيينة وابن جريج ، له سماع مشهور ، وله كتاب المبسوط ، ولى القضاء بزبيد ، من تلاميذه على بن زياد . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٩٦/١ .
- (٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن مدقة الفدكى ، كان يسكن المدينة ، سمع مالكا ومحمد بن يحيى بن سهل ، سمع منه ابراهيم بن منذر . أنظر : ترتيب المدارك : ٥١٤/٢ .
- (٣) هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن مسلمة بن قعنب التميمى ، المعروف بالقعنبرى ، كان كثير العبادة وهو من الأئمة الاعلام روى عن مالك الموطأ : توفى سنة احدى وعشرين ومائتين . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٥٧ .

ثم اتباعهم مثل (ابن المعدل) (١)، و (يعقوب بن شيبه) (٢)، واستمر بها الى أن دخلها بعض الشافعية ، فتشارك المذهبان .

ومن أشهر المالكية العراقيين : أبوبكر الأبهري (٣)، وآخرهم في العراق القاضي عبدالوهاب البغدادي (٤) الذي أرغم على الخروج من العراق .

ودخل المذهب المالكي مصر على يد قطب المذهب : أبو عبد الله ، عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري - والذي لازم مالكا وتفقه على يديه نحواً من عشرين سنة - وأشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي ، وغيرهما من شيوخ المذهب في مصر وقد استمر المذهب في مصر الى أن جاء الامام الشافعي اليها ، وأخذ يستقطب طلبة العلم الى حلقة ، وتشارك المذهبان في مصر .

وأما بلاد المغرب العربي فقد دخلها على يد علي بن زياد التونسي (٥)،

(١) هو أبو الفضل ، أحمد بن المعدل بن غيلان العبدى ، من أصحاب عبد الملك بن الماجشون ، سمع من اسماعيل بن أبي أويس ، وتفقه به اسماعيل بن اسحق القاضي ، وأخوه حماد ، توفى عن أربعين عاماً . أنظر : ترتيب المدارك : ٥٥٠/٢ .

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن شيبه السدوسي ، البغدادي ، أخذ عن ابن المعدل وأصبح وغيرهما ، له تأليف في مذهب مالك ، توفى سنة ثنتين وستين ومائتين . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٦٥ .

(٣) هو أبوبكر ، محمد بن عبد الله بن صالح بن عمر بن حفص الأبهري ، سكن ببغداد وتفقه على كبار مشايخها ، له تصانيف حسنة منها : شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير والكبير ، وكتاب فضل المدينة ، جمع بين الرئاسة في الفقه ، وعلو الاسناد في الحديث ، توفى سنة خمس وسبعين وثلاث مائة عن نيف وثمانين عاماً . أنظر : ترتيب المدارك : ٤٦٦/٣ ، شجرة النور الزكية : ص ٩١ .

(٤) هو أبو محمد ، القاضي عبدالوهاب بن نصر البغدادي ، سمع أبا عبد الله بن العسكري وأبا حفص بن شاهين ، ولى القضاء بالدينور وغيرها ، له كتب منها : المعونة لدرس مذهب عالم المدينة ، وكتاب أوائل الأدلة في مسائل الخلاف والاشراف وكتاب الافادة في أصول الفقه وغيرها ، توفى بمصر سنة ثنتين وعشرين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦٩١/٤ ، شجرة النور الزكية : ص ١٠٣ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي العبيسي ، ولد بطرابلس ثم رحل الى تونس وسكنها ، سمع من مالك وابن عيينة وغيرهما ، له رواية للموطأ ، وسماعات عن مالك ، ومن تلاميذه سحنون وأسد بن الفرات ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٢٦/١ .

وابن آشرس (١) والبهلول بن راشد (٢)، ثم جاء بعد ذلك أسد بن الفرات (٣)، ثم سحنون بن سعيد (٤) الذى روى المدونة عن ابن القاسم، ورتبها كما سيأتى.

ثم استقر المذهب بعد سحنون فى المغرب العربى، ومازال مهيمنا عليه الى يومنا هذا.

وأما الأندلس فإنها كانت منذ فتحت على مذهب الأوزاعى (٥)، الى أن رحل الى مالك زياد بن عبد الرحمن (٦)، وقرعوس بن العباس (٧)، والغازى بن قيس (٨)،

(١) هو أبو مسعود، العباس بن آشرس من أهل القيروان، سمع من مالك وابى القاسم وكان أحفظ أهل المغرب للرواية، وكان شديد الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. أنظر: ترتيب المدارك: ٣٢٩/١.

(٢) هو أبو عمر، البهلول بن راشد، من أهل القيروان، اشتهر بالورع وكثرة العبادة، ثم لما احتاج الناس الى علمه تمدر للفتيا، روى عنه القعنبي، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة. أنظر: ترتيب المدارك: ٣٣٠/١.

(٣) هو أبو عبد الله، أسد بن الفرات، مولى سليم بن قيس، سمع من مالك وابى القاسم وأبى يوسف صاحب أبى حنيفة، وكتابه الأسدية هو أصل المدونة، أخذ عنه خلق كثير منهم سحنون بن سعيد التنوخى، توفى سنة ثلاث عشرة ومائتين. أنظر: ترتيب المدارك: ٤٦٥/٢، الديباج المذهب: ص ٩٨.

(٤) هو أبو سعيد، سحنون بن سعيد التنوخى، الفقيه العابد الورع الزاهد، مدونه عليها الاعتماد فى المذهب، ولى القضاء فى آخر عمره، توفى سنة أربعين ومائتين. أنظر: ترتيب المدارك: ٥٨٥/٢، شجرة النور الزكية، ص ٦٩.

(٥) هو أبو عمرو، عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعى، امام أهل الشام، كان يسكن بيروت، سمع من الزهرى وروى عنه الثورى، وأخذ عنه عبد الله بن المبارك وجماعة، توفى سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت. أنظر: شذرات الذهب: ٢٤١/١، التاج المكلل ص ٦٣، البداية والنهاية: ١١٥/١٠.

(٦) هو زياد بن عبد الرحمن، المعروف بشيطون، روى عن مالك الموطأ، وكان من أوائل من أدخله الى الأندلس، له سماع من فتاوى مالك يقال له: سماع زياد، توفى سنة ثلاث وتسعين ومائة. أنظر: ترتيب المدارك: ٣٤٩/٢.

(٧) هو أبو الفضل، قرعوس بن العباس بن قرعوس بن حميد، رحل الى المشرق فسمع مالكا والثورى وابن جريج وغيرهم، توفى سنة عشرين ومائتين. أنظر: ترتيب المدارك: ٤٩٢/٢.

(٨) هو أبو محمد، غازى بن قيس قرطبى، سمع من مالك والأوزاعى وغيرهما، وسمع منه أصبغ وابن حبيب وغيرهما، روى عن مالك الموطأ، وقيل هو أول من أدخله الى الأندلس، توفى سنة ثلاثين ومائتين. أنظر: ترتيب المدارك: ٣٤٧/١.

ومن بعدهم ، ثم عادوا بعلم مالك ونشروه الى أن ألزم الأمير هشام بن عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان في عام سبعين ومائة الناس بالفتيا والقضاء على مذهب مالك ، وذلك في حياة الامام (١) .

وما زال المذهب المالكي مهيمنا على افريقيا بشكل عام ، وشمالها بشكل خاص ، وقبل أن نختم الكلام في هذا المبحث ، فإننا نعرض على أسباب انتشار المذهب المالكي في الغرب الاسلامي ، في مصر وشمال افريقيا والأندلس ، وانحساره في موطنه الأصلي وهو المشرق الاسلامي .

ولقد نقل الدكتور عمر الجيدى أسبابا كثيرة لانتشار هذا المذهب في الغرب الاسلامي كالطبيعة المتشابهة في البيئة بين الحجاز والمغرب ، وكصفات الامام مالك من الزهد والورع والصرامة في التمسك بالكتاب والسنة ، وكون ذلك الانتشار رد فعل عنيف لمحااربة فقهاء الحنفية للمذهب المالكي ، وذلك بتقربهم من الأغلبة الذين نكلوا بالمالكية فأدى ذلك الى تمسك الناس بالمذهب المالكي ، ونفور أهل المغرب من علم الكلام ، وميلهم الطبيعي الى البساطة والوضوح الى غير ذلك من الأسباب (٢) .

ويظهر لى أن أقوى هذه الأسباب :

١ - تبني الحكام والسلاطين في الأندلس لهذا المذهب ، والزامهم الناس للقضاء والفتيا به ، وهذا الرأي هو الذي ارتضاه ابن حزم (٣) حيث قال :

(١) ترتيب المدارك : ٥٣/١ - ٥٤ ، مقدمة ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ، الطبعة الرابعة ، (دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان) ، ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

(٢) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الاسلامي ، الدكتور عمر الجيدى ، (منشورات عكاظ) ، ص ٢٩ - ٣٨ .
وانظر أيضا : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٤٩ ، استثمار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك ، ص ١٦٠ - ١٦٦ .

(٣) هو أبو محمد ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري ، ولد بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة ، كان شافعيًا ثم تحول الى الظاهرية ، وكان صاحب فنون وورع وزهد ، له تمانيف حسنة منها المحلى والاحكام في أصول الأحكام والفصل في الملل والنحل وغيرها ، توفي سنة سبع وخمسين وأربعمائة . أنظر : تذكرة الحفاظ : ١١٤٦/٣ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣٥ ، البداية والنهاية :



(... مذهبان انتشرا بالرئاسة والسلطان ، مذهب أبى حنيفة ، فإنه لما ولّى القضاء أبويوسف كانت القضاة من قبله فى أقصى المشرق ، الى أقصى عمل افريقيا ، فكان لا يولى الا أصحابه والمنتسبين لمذهبه ، ومذهب مالك عندنا بالأندلس ، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان مقبولا فى القضاء ، وكان لا يولى قاضيا من أقطار الأندلس الا بمشورته واختياره ، ولا يشير الا بأصحابه ، ومن كان على مذهب ، والناس سراع الى الدنيا فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به على أن يحيى لم يزل قضاء قط ، ولا أجاب اليه ، وكان ذلك زائدا فى جلالته عندهم وداعيا الى قبول رأيه لديهم) (١) .

٢ - قوة رجال المذهب فى هذه المنطقة واخلاصهم وتفانيهم ، بالإضافة الى غزارة علمهم وشدة تحمسهم للمذهب ، فإن لذلك أكبر الأثر فى التفاف التلاميذ حولهم ، كما أن القدوة الحسنة فى هذا المجال كان لها تأثير كبير أيضا فى جذب الناس للمذهب المالكى ، وازدياد شعبيته فى تلك المنطقة .

فقد كانت دعوة رجال المذهب الناس الى المذهب المالكى بالتطبيق واعطاء القدوة الحسنة أبلغ فى جذب الناس من الحجة والبيان ، وقد ارتضى الدكتاتور الجيدى هذه الأسباب ورجحها حيث قال :

(... والذى نميل اليه هو أن هذا المذهب قدر له أن ينتشر فى هذه الربوع ويقاوم الزمان كما انتشرت بقية المذاهب الأخر ، دون أن نرجح ذلك الى أى سبب من الأسباب التى استعرضناها اللهم الا ما كان من سبب حمل سلاطين المغرب رعاياهم على الالتزام به ، والهجرة التى كانت مستمرة بين المغرب والمدينة المنورة موطن المذهب ومنشئه ، وشيء أخير ينبغى التنبيه عليه - وان أغفله الناس - وهو جدير بأن يعد من أهم الأسباب فى نشر أى مذهب ، وهو قوة رجالات المذهب من الفقهاء ، فبقدر ما يكون اتباع المذهب أقويا متفلعين فى العلوم ، ولهم قدرة على استنباط الأحكام واستخراجها بقدر ما شاع المذهب وانتشر) (٢) .

(١) الاحكام فى أصول الأحكام ، أبو محمد علي بن حزم ، دار العاصمة ، القاهرة ،

(٢) محاضرات فى تاريخ المذهب المالكى ، ص ٣٨ .

ونضيف الى مذكره الدكتور الجيدى من أسباب انتشار المذهب فى المغرب الاسلامى مايلى :

١ - عدم ميل الامام مالك ، وكذلك المذهب المالكي بصفة عامة الى المناظرة والمجادلة فإن الامام مالك لم يكن ميالا الى الجدل وتفريغ المسائل وتوليدها ، وهو ما عرف فيما بعد بالفقه الغرضى ، ولعل آسد بن الفرات يوضح لنا عدم ميل الامام الى تفريغ المسائل وتوليدها حيث يقول :

(٠٠٠ وكان ابن القاسم وغيره يحملنى أن أسأل مالكا ، فاذا أجابنى قالوا لى : قل له فان كان كذا وكذا ، فضايق علي يوما وقال : " هذه سلسلة بنت سلسلة ، ان كان كذا كان كذا ان أردت فعليك بالعراق ٠٠٠) (١).

وقد ترك هذا بعلمته الواضحة على الفقه المالكي عموما ، فإنه غير ميسال الى المناظرة والرد على الخصوم فى مجملهم ، اللهم ماكان من بعض الفقهاء الذين تأثروا بذلك المنهج كالقاضى عبد الوهاب البغدادى ، والذى سلك مسلك المناظرة خاصة فى كتابه الممهد ، ولربما كان سبب ذلك وجوده فى بغداد حيث المولدة والجولة للأحناف فتأثر بمنهجهم ، ويعكس الامام مالك والمذهب المالكي فإننا نجد أن انتشار المذهب الشافعى - مثلا - فى شتى بقاع العالم الاسلامى يرجع الى قدرة الامام الشافعى الهائلة والفريدة على المناظرة وبز الخصوم ، كما هو واضح فى مناظراته مع محمد بن الحسن الشيبانى وغيره ، ولعل نسب الامام الشافعى أيضا كان له الفضل فى انتشار المذهب مثل ماكانت القوة والسلطان وراء انتشار المذهب الحنفى .

ومن هنا فإن عدم الميل الى المناظرة كان سببا رئيسا فى انحسار المذهب المالكي فى المشرق الاسلامى .

٢ - بعد المغرب الاسلامى عن مركز النشاط الفقهى والفكرى والسياسى فى المشرق الاسلامى : وذلك أن حواضر المشرق الاسلامى كانت تعج بالحركة الفقهية الفكرية النشطة ، وهذه الحركة قد أغنت المذهبين الشافعى والحنفى بشروة فقهية

(١) ترتيب المدارك : ٤٦٦/٢ .

هائلة نتيجة للاحتكاك بين المذهبين ، وكان يعد المغرب الاسلامى عن هذه الحركة
الفقهية النشطة بمثابة الحاجز الذى منع المذهب الشافعى - مثلا - من الانتشار
فى المغرب الاسلامى على حساب المذهب المالكى ، وبعبارة أخرى فإن بعد المغرب
الاسلامى عن الحركة الفقهية النشطة فى المشرق الاسلامى قد حافظ على قوة المذهب
المالكى وهيمنته فى المغرب .

المبحث الثالث

أهم مصادر الفقه المالكي وأشهر المصنفات فيه

سنتكلم في هذا المبحث بإيجاز عن أهم مصادر الفقه المالكي ، والتي اعتمد عليها المالكية في تعانيقهم في المذهب ، ثم نتبع ذلك بالكلام عن أشهر المصنفات في ذلك المذهب ، والتي كان لها أثر كبير في الحركة الفقهية في المذهب فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : مصادر الفقه المالكي :

يذكر المالكية أن الكتب الأمهات التي تعد مصادر للفقه المالكي هي أربع : المدونة ، والعتبية والواضحة ، والموازية^(١) ، وسيأتي الكلام على كل منها ، لكننا نضيف إلى هذه الكتب كتاب الموطأ الذي صنعه الإمام مالك - رحمه الله - تعالى - فإنه - وإن كان كتاباً في الحديث والرواية في الأهل - فإن مافيه من آراء مالك وأقواله مايؤهله لأن يعد من بين هذه المصادر لاسيما مع كثرة اعتناء العلماء به ، وروايتهم له ، وإنك لتجد أقوال الإمام مالك في الموطأ وآراءه الفقهية فيه مبثوثة في كتب المالكية الفقهية لاسيما المطولات منها ، وسنقدم الكلام عليه وذلك لأمرين :

- ١ - أنه من تأليف الإمام نفسه ، بينما المصادر الأخرى رواية عنه وأقوال غيره من أصحابه .
- ٢ - ولأنه أول مصنف في المذهب فقدم الكلام عليه وإن كانت المصادر الأخرى أعمق بالفقه المالكي منه .

(أ) الموطأ :

يعتبر الموطأ من أوائل المصنفات في الحديث ، كما أنه من أوائل المصنفات في الفقه أيضاً ، وذلك أن الموطأ قد احتوى بالإضافة إلى الأحاديث وفتاوى

(١) نور البهر ، شرح المختصر ، أحمد بن عبدالعزيز السجلناس الهالسي ، (فاس طبعة حجرية قديمة) ، ص ١٨٤ ، مقدمة المدونة ، دار الفكر ، بيروت) ، ٦٥/١ .

المصاحبة والتابعين آراء الامام مالك نفسه سواء كانت آراءه الاجتهادية المبنية على القياس ، وقواعد الشريعة أو اختياراته ، أو ما وجد عليه أهل العلم ففى المدينة ، ويوضح مالك المنهج الذى سلكه فى الموطأ حيث يقول :

(... وقد تكلمت برأى على الاجتهاد ، وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، ولم أخرج عن جملتهم الى غيره) (١) .

كما يوضح لنا الامام مالك نفسه مقصوده ببعض المصطلحات التى وردت فى كتاب الموطأ ، قال القاضى عياض (٢) .

(... قال ابن أبى أويس : قيل لمالك : ما قولك فى الكتاب : الأمر المجتمع عليه عندنا ، وببلدنا وأدركت أهل العلم ، وسمعت بعض أهل العلم ، فقال : أما أكثر ما فى الكتاب فرأى فلعمري ما هو رأى ، ولكن سماع من غير واحد من أهل العلم والغفل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم ، وهم الذين كانوا يتقون الله ، فكش على فقلت رأى ، وذلك اذا كان رأىهم مثل رأى المصاحبة ، أدركوهم عليه وأدركتهم أنا على ذلك ، فهذا وراثة توارثوها قرنا عن قرن الى زماننا ، وما كان أرى فهو رأى جماعة ممن تقدم من الأئمة ، وما كان فيه الأمر المجتمع عليه : فهو ما اجتمع عليه من قول أهل الفقه والعلم لم يختلفوا فيه ، وما قلت : الأمر عندنا : فهو ما عمل الناس به عندنا وجرت به الأحكام ، وعرفه الجاهل والعالم ، كذلك ما قلت فيه ببلدنا : وما قلت فيه بعض أهل العلم : فهو شئ أستحسنه فى قول العلماء ، وأما ما لم أسمع منهم فاجتهدت ونظرت على مذهب من لقيته حتى وقع ذلك موضع الحق أو قريب منه ، حتى لا يخرج عن مذهب أهل المدينة وآرائهم ، وان لم أسمع ذلك بعينه ، فنسبت الرأى الى بعد الاجتهاد مع السنة وما مضى عليه أهل العلم المقتدى بهم ، والأمر المعمول به عندنا من لدن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأئمة الراشدين ، مع من لقيت ، فذلك رأىهم ما خرجت الى غيرهم) (٣) .

(١) ترتيب المدارك : ١٩٣/١ .

(٢) هو القاضى أبوالفضل ، عياض بن موسى بن عياض اليحمي ، ولد سنة ست وسبعين وأربع مائة ، له تعانيف كثيرة مفيدة منها : اكمال المعلم فى شرح مسلم ، والشفاء فى التعريف بحقوق المعطفى ، وغيرها كثير ، توفى سنة أربع مائة وأربعين وخمس مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ١٤٠ .

(٣) ترتيب المدارك : ١٩٤/١ .

وقد درج الامام مالك على جعل أحاديث (زيد بن أسلم) فى أواخر الأبواب ، ولما سئل عن ذلك قال : أنها كالمفسرة لما قبلها (١).

وقد كان الامام مالك جمع عددا ضخما من الأحاديث فى الموطأ أوصلها بعضهم الى عشرة آلاف حديث (٢) ، لكنه مازال يختصرها ويهذبها الى أن أصبحت لاتتجاوز ألفا وتسع مائة وخمسة وخمسين حديثا على رواية يحيى الليثى (٣) ، وألفا وثمانية على رواية محمد بن الحسن الشيبانى (٤).

وقد قسم الدكتور الجيدى ماورد فى الموطأ الى سبعة أقسام هى :

- ١ - أحاديث متعلقة .
- ٢ - أحاديث مرسله .
- ٣ - أحاديث منقطعة .
- ٤ - أحاديث موقوفة .
- ٥ - بلاغات .
- ٦ - أقوال الصحابة والتابعين .
- ٧ - ما استنبطه الامام من الأحكام من الفقه المستند الى العمل أو الى القياس أو الى قواعد الشريعة (٥).

وقد حظى الموطأ بثناء العلماء عليه واهتمامهم به ، فمما قيل فى ثناء العلماء عليه :

- ١ - قال الشافعى : (ما فى الأرض كتاب من العلم أكثر جوابا من كتاب مالك) ، وقال : (ما على الأرض كتاب أجمع من كتاب مالك) .
- ٢ - وقال ابن وهب : (من كتب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئا) (٦).

-
- (١) التمهيد : ٢٤٢/٣ .
 - (٢) ترتيب المدارك : ١٩٣/١ .
 - (٣) هو أبو محمد ، يحيى بن يحيى بن بكير الليثى ، سمع مالكا والليث وابسن وهب ، وهو من أشهر رواة الموطأ ، أنظر: ترتيب المدارك : ٥٣٤/٢ .
 - (٤) محاضرات فى تاريخ الفقه المالكى : ص ١٤١ .
 - (٥) محاضرات فى تاريخ الفقه المالكى : ص ١٥٥ - ١٥٦ .
 - (٦) ترتيب المدارك : ١٩١/١ ، التمهيد : ٧٦/١ - ٧٧ .

وأما اهتمام العلماء فيه فقد تناولوه العلماء - على مر العصور - تدريساً وشرحاً وبياناً لفريبه ، وكلاماً على رجاله ، ووصلاً لما لم يسنده ، وغير ذلك من الأغراض ، وقد ذكر القاضى عياض حشداً من العلماء الذين صنفوا مصنفات على الموطأ فى هذه الأغراض وغيرها (١) ، ولكننا نذكر من هذه المصنفات أشهرها وأهمها :

- ١ - كتاب المنتقى شرح الموطأ للقاضى أبوالوليد الباجى (٢) .
- ٢ - القبس فى شرح موطأ مالك بن أنس ، للقاضى أبى بكر بن العربى (٣) .
- ٣ - التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد .
- ٤ - الاستذكار بمذاهب علماء الأئمة فيما تضمنه الموطأ من معانى السرائى والآثار ، وكلاهما للحافظ أبى عمر بن عبد البر (٤) .
- ٥ - تنوير الحوالك الى شرح موطأ مالك ، لجلال الدين السيوطى (٥) .

- (١) ترتيب المدارك : ١٩٩/١ - ٢٠٠ .
- (٢) هو القاضى أبوالوليد ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجى ، ولد سنة ثلاث وأربع مائة ، حاز الرشاسة بالأندلس ، وتفقه عليه خلق كثير ، مسمى مؤلفاته : المنتقى فى شرح الموطأ ، توفى سنة أربع وتسعين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٨٠٢/٤ ، الديباج المذهب : ص ١٢٠ ، شجرة النور الزكية : ص ١٢٠ ، التاج المكلل ، ص ٥٥ .
- (٣) هو أبوبكر ، محمد بن عبد الله ، المعروف بابن العربى الاشبيلى ، ولد سنة ثمان وستين وأربع مائة ، كان عالماً اماماً حافظاً فقيهاً محدثاً له تصانيف منها أحكام القرآن وعارضة الأخوذى وغيرها ، توفى سنة ثلاث وأربعين وخمس مائة . أنظر : الديباج ص ٢٨١ ، شجرة النور الزكية : ص ١٣٦ ، الاعلام : ٢٣٠/٦ ، الفتح المبين : ٢٨/٢ .
- (٤) هو أبوعمر ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ، الامام الحافظ النظار ، ولد سنة ثمان وستين وثلاثمائة هجرية ، اشتهر بكثرة التصانيف ومنها التمهيد ، والكافي ، والاستيعاب وغيرها ، توفى سنة ثلاث وستين وأربع مائة ، انظر شجرة النور ، ص ١١٩ ، ترتيب المدارك ٨٠٨/٤ .
- (٥) هو أبوبكر عبد الرحمن بن كمال الدين ابن محمد بن سابق الدين الامام جلال الدين السيوطى المصرى الشافعى ، ولد سنة تسع وثمانمائة ، منصف مصنفات كثيرة نافعة ، منها : الاتقان فى علوم القرآن ، والاكلیل فى استنباط التنزيل ، والبرهان فى علامة مهدي آخر الزمان وغيرها ، توفى سنة احدى عشرة وتسعمائة ، أنظر : شذرات الذهب : ٥١/٨ ، هدية العارفين : ٥٣٤/٥ .

٦ - شرح الموطأ لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (١).

(ب) المدونة :

هي أهم مصادر الفقه المالكي على الإطلاق ، وذلك لأنها تحتوى على عدد ضخم من المسائل الفقهية ، ولقبول الناس للمدونة واشتغالهم بها ، وعكوفهم عليها ، ولا تكاد تقرأ أى كتاب من كتب المالكية سواءً لمتقدميهم أو متأخريهم الا وتجد أثر المدونة فيه .

وقد بلغ من عظم مكانة المدونة أنه اذا ورد فى كتب المالكية لفظ (الكتاب) انصرف الى المدونة ، فهي ككتاب سيبويه فى النحو بالنسبة للفقيه المالكي ، ومن أقوال المالكية فى المدونة : إنها كفاتحة الكتاب فى الصلاة تجزئ عن غيرها ، ولا تجزئ غيرها عنها ، وأنه ما عكف أحد على دراستها ومطالعتها وحفظها الا عرف ذلك فى دينه وورعه وفقهه ، وما زهد فيها أحد الا عرف فى دينه وورعه وفقهه أيضا ، ويستدل المالكية على أهمية المدونة ، بأنهم قد فرغ فيها علم أربعة من الرجال وفقههم ، وهم : مالك ، وابن القاسم ، وأسد بن الفرات وسحنون ، وهذا يقودنا الى الكلام على أهل المدونة وكيف كان لهؤلاء الأربعة أثرهم فيها .

فأصل المدونة هو كتاب الأسدية : نسبة الى أسد بن الفرات ، وذلك أن أسدا هذا كان قد تفقه على أصحاب أبي حنيفة كآبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ،

(١) هو محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الأزهرى الزرقاني ، فقيه مالكي محدث من تلاميذه . تلخيص المقامد الحسنة ، وشرح البيقونية ، وشرح على الموطأ ، توفى سنة ثنتين وعشرين ومائة وألف . أنظر الاعلام ١٨٤/٦ .

(٢) ترتيب المدارك ٤٧٢/١ - ٤٧٣ ، هو هب الجليل لشرح مختصر خليل ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي ، المعروف بالحطاب ، الطبعة الثانية ، (دار الفكر ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م) ، ٣٤/١ ، شرح الخرشي على مختصر خليل ، محمد الخرشي ، (دار صادر ، بيروت ، لبنان) ، ٣٨/١ - ٣٩ ، مقدمة ابن خلدون : ٤٥٠ .

(٣) هو القاضي أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة نشأ فقيرا ، وكان أبو حنيفة يواسيه وعنه أخذ الفقه ، خالف امامه فى مسائل كثيرة له معنفات منها كتاب الخراج وغيره كثير ، توفى سنة ثلاث وثمانين ومائة . أنظر : الفوائد البهية ص ٢٢٥ ، طبقات الأهلبيين ١ / ١٠٨ ، الفهرست : ص ٢٨٦ ، طبقات الحفاظ ص ١٢٧ .

ثم ذهب بأسئلتهم الى ابن القاسم بمصر ، فأخذ يسأل ابن القاسم ماذا يقول مالك في كذا ؟ ، وماذا يقول في كذا ؟ وهو يجيبه بسماعه عن الامام ، أوبقياسه على مسائل سمعها من الامام ، وقد اكتملت عنده كتب من سماعات ابن القاسم عن مالك ، أو أقيسته على مسائل سمعها منه ، وقد جمع أسد هذه الكتب وسماهما الأسدية ، ثم رحل بها الى المغرب ، وأخذ يدرسها وينشر علم مالك فيها ، وقد استطاع سحنون انتساخها من أسد بن الفرات ثم رحل بها الى ابن القاسم وعرضها عليه مرة أخرى ، وكان ابن القاسم يرجع في كثير من مسائلها عما قاله لأسد وأضاف اليها ابن القاسم اجتهاداته وآراءه ، وقد كانت الأسدية مجموعة من السماعات غير مصنفة ولا مرتبة ، ولا مبوبة ، فعمل سحنون على تهذيبها وتبويبها وترتيبها ، وأضاف اليها أقوالاً لأصحاب الامام مالك غير ابن القاسم ، كما وأضاف اليها اجتهاداته هو ، كما كان يذيلها ببعض الآثار من أحاديث وأقوال صحابة وغيرهم ، وذلك من سماعاته من ابن وهب .

وقد بقيت بعض الأبواب غير مصنفة ولا مرتبة فلذلك سميت بالمختلطة ، كما سميت بالمدونة وقد كان ابن القاسم قد كتب الى أسد بن الفرات أن يعرض الأسدية على المدونة ويصححها عليها ، لكنه أبى عليه ذلك ، فقليل : إن ابن القاسم دعا ألا يبارك الله في الأسدية فهجرها الناس ورفضوها ، وما زالت كذلك حتى اليوم (١) .

وتحتوي المدونة بالإضافة الى رواية ابن القاسم عن الامام أقوالاً لأشهر أصحاب مالك وقد كانت المدونة لأهميتها في المذهب المالكي مجالاً رحباً للمالكية كي يعملوا فيها أقلامهم اختصاراً وشرحاً وتعليقاً ، ومن أشهر هذه الأعمال العلمية التي تتابعت على المدونة :

(١) ترتيب المدارك : ٤٦٦/٢ - ٤٧٣ ، نور البصر : ص ١٨٤ وما بعدها ، مقدمة المدونة : ٦٤/١ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

١ - اختصار ابن أبي زيد (١) لها (٢).

٢ - تهذيب البراذعي (٣) للمدونة ، وهو اختصار لها على نسق اختصار ابن أبي زيد لكنه كان أتبع لرسومها من ابن أبي زيد (٤)

٣ - تعليق اللخمي (٥) على المدونة ، وهو مشهور معروف يسمى التبصرة (٦).

٤ - كتاب المقدمات الممهّدات ، لابن رشد الجد (٧) ، نزع فيه منسّزع التأصيل والاستدلال وهو كتاب حسن التويب .

٥ - شرح يسمى : الطراز ، لسند بن عنان (٨) ، وهو من أحسن شروحيها (٩) ،

(١) هو أبو محمد ، عبدالله بن أبي زيد القيرواني ، امام المالكية فـي عصره ، جامع فقه مالك وشارح أقواله ، وكان يعرف بمالك الصغير ، له كتاب النوادر ، والزيادات على المدونة ، وهو كتاب مشهور ، ومختصر المدونة ، وعليهما كان معول الفقه في المغرب ، وكتاب الرسالة المشهور وكتب أخرى كثيرة ، توفي سنة ست وثمانين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك ٤٩٢/٤ .

(٢) مقدمة المدونة : ٦٤/١ ، ٦٦ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

(٣) هو أبو القاسم ، خلف بن أبي القاسم الأسدي ، المعروف بالبراذعي ، سمح من أبي الحسن القاسبي ، له كتاب في اختصار المدونة ، وآخر في اختصار الواضحة ، والتهذيب في اختصار المدونة ، قال القاضي عياض : لم تبلغني سنة وفاته . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٠٨/٤ .

(٤) الديباج المذهب : ص ١١٢ - ١١٣ ، مقدمة المدونة : ٦٦/١ ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، (دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان) ، ١٦٤٤/٢ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

(٥) هو أبو الحسن ، علي بن محمد الربيعي ، المعروف باللخمي ، قيرواني تفقه بابن محرز وأبي الفضل ، أخذ عنه المازري وغيره ، له تعليق على المدونة ، توفي سنة ثمان وسبعين وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٩٧/٤ ، شجرة النور الزكية : ص ١١٧ .

(٦) شجرة النور الزكية : ص ١١٧ ، مقدمة المدونة : ٦٥/١ .

(٧) هو أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي ، تفقه بابن رزق ، له تمانيف نافعة منها البيان والتحصيل ، والمقدمات وغيرها ، توفي سنة عشرين وخمس مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ١٢٩ .

(٨) هو أبو علي ، سند بن عنان بن ابراهيم الأسدي المصري ، تفقه بأبي بكر الطرطوشي له تمانيف في الجدل وكتاب الطراز المشهور ، توفي سنة احدى وأربعين وخمس مائة . أنظر شجرة النور الزكية : ص ١٢٥ .

(٩) المدونة : ٦٥/١ ، كشف الظنون ، ١٦٤٤/٢ ، شجرة النور الزكية : ص ١٢٥ .

وكتب متأخرى المالكية كثيرة النقل عنه .

٦ - كتاب الجامع لمسائل المدونة ، لابن يونس (١) جمع فيه مسائل المدونة ، وأضاف إليها بعض أمهات كتب المذهب كالواضحة والعتبية والموازية ، كما يذكر في كثير من الأحيان خلاف الأئمة الآخرين ، ويستدل للمالكية .

٧ - التنبيهات المستنبطة في شرح مشكلات المدونة والمختلطة للقاضي عياض (٢) .

هذه هي بعض أشهر الأعمال العلمية التي تناولت المدونة ، وقد عد الدكتور الجبدي من هذه الأعمال تسعة وسبعين عملاً (٣) ، وهذا يبين مدى المكانة العالية التي احتلتها المدونة باعتبارها أهم مصادر الفقه المالكي على الإطلاق .

وقبل أن نختم الكلام على المدونة فانا نجد من تمام الفائدة أن نشير إلى المقارنة التي ذكرها المقرئ (٤) بين طريقة العراقيين وطريقة القرويين في شرح المدونة حيث يقول :

(... وقد كان للقديما - رضي الله عنهم - في تدريس المدونة اصطلاحان : اصطلاح عراقي واصطلاح قروي ، فأهل العراق جعلوا في معطلهم مسائل المدونة كالأساس ، وبنوا عليها فصول المذهب بالأدلة والقياس ، ولم يعرجوا على الكتاب بتصحيح الروايات ومناقشة الألفاظ ودأبهم القصد إلى أفراد المسائل وتحرير الدلائل على رسم الجدليين وأهل النظر من الأصوليين وأما الاصطلاح القروي فهو البحث عن ألفاظ الكتاب وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب وتصحيح الروايات ، وبينان

(١) هو أبوبكر ، محمد بن عبد الله بن يونس المقلبي كان فقيها فريزيا ، له كتاب في الفرائض وكتاب الجامع المشهور وغيرهما . أنظر : ترتيب المدارك : ٨٠٠/٤ .

(٢) كشف الظنون : ١٦٤٤/٢ .

(٣) محاضرات في تاريخ الفقه المالكي : ص ١٨٩ .

(٤) هو أبو العباس ، أحمد التلمساني المقرئ ، نزيل فاس ثم القاهرة ، أخذ عن عمه وعن الشيخ أحمد بابا والقصار وغيرهم ، له مؤلفات طيبة حسنة منها نفع الطبيب ، وأزهار الرياض وغيرهما كثير . توفي سنة ست وأربعين وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٠٠ .

وجوه الاحتمالات ، والتنبيه على ما فى الكلام من اضطراب الجواب واختلاف المقالات مع ما انضاف الى ذلك من تتبع الآثار وترتيب أساليب الأخبار وضبط الحروف على حسب ما وقع فى السماع ، وافق ذلك عوامل الأعراب أو خالفها (١) .

(ج) المستخرجة أو العتبية ، لمحمد بن أحمد بن عبدالعزيز العتبسى (٢) ، وهى مجموعة من السماعات ، ويظهر أنها غير مرتبة ترتيبا علميا كما هو واضح من نسختها المطبوعة مع البيان والتحصيل ، وقد ذكر ابن خلدون (٣) أنه قد كانت لها شهرة فى الأندلس ، وأن الناس قد هجروا الواضحة واشتغلوا بالعتبية ، لكن القاضى عياض أورد مجموعة من النقول تدل على أن المستخرجة تحتوى على كثير من المسائل الشاذة وبعض المسائل التى لاتصح نسبتها للمذهب (٥) ومن أحسن الشروح على المستخرجة كتاب : البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل فى مسائل المستخرجة ، وقد كان لابن رشد الجد فضل كبير على المستخرجة ، فانه صحح ما فيها من المسائل الشاذة ، وكان يورد الروايات المختلفة فى المسألة التى يشرحها كما يورد بعض الاستدلالات للرواية التى يصححها هو ويرجها ، ولغيرها من الروايات أيضا .

(د) الواضحة : لعبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمى (٦) وهى

- (١) أزهار الرياض أبو العباس أحمد التلمسانى المقرئ ، (صندوق احياء التراث ، الرباط) ، ١٩٧٨ م ، ٢٢/٣ .
- (٢) هو أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عتبة العتبى ، سمع من يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان ، وسحنون ، وغيرهم ، له كتاب المستخرجة ، توفى سنة خمس وخمسين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ١٤٤/٣ .
- (٣) هو أبو زيد ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمى الاشبلى ، ولد فى تونس سنة ثنتين وثلاثين وسبع مائة ، رحل الى فاس والأندلس وغيرها ، له تصانيف مفيدة كثيرة أشهرها تاريخه المشهور والذى بدأه بالمقدمة المشهورة توفى سنة سبع وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٢٧ .
- (٤) مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .
- (٥) ترتيب المدارك : ١٤٤/٣ .
- (٦) هو أبو مروان ، عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن مرداس السلمى ، سمع بالاندلس من عبد الرحمن بن زياد ، ثم رحل للمشرق ، وسمع من ابن الماجشون وابن عبد الحكم ، من تأليفه الواضحة وكتاب فى فضائل الصحابة ، توفى سنة احدى وتسعين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٠/٣ .

مجموعة من الكتب فى الفقه والحديث مرتبة على الأبواب الفقهية قيل : لم يؤلف على طريقة المدنيين مثلها (١) وله فيها اختيارات تخالف المذهب فى كثير من المسائل كما يظهر ذلك فى كتب فروع المالكية (٢) .

(هـ) الموازية : لمحمد بن ابراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن الموازي (٣)، وهذا الكتاب من الأمهات وهو كتاب كبير مشهور ، قال القاضي عياض : (٠٠٠) وله كتابه المشهور الكبير ، وهو أجل كتاب ألفه قدماء المالكيين ، وأصحها مسائل وأبسطها كلاما وأوعبها ، وذكره أبو الحسن القابسي ، ورجحه على سائر الأمهات ، وقال : لأن صاحبه قصد الى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم فى تصنيفه (٤) .

ثانيا : أشهر المصنفات فى الفقه المالكي :

سنكتفى هنا بالكلام على أشهر المصنفات دون أن يعنى ذلك غضا من قيمة المصنفات الأخرى وسنتكلم عن الرسالة لابن أبى زيد القيرواني ، ومختصر ابن الحاجب المعروف بجامع الأمهات ثم مختصر خليل /، وسيقتصر البحث على هذه المصنفات ، وذلك لأنها كانت أكثر مصنفات الفقه المالكي تأثيرا فى الحركة الفقهية فى المذهب ، وذلك من خلال تناول أقلام فقهاء المالكية لهذه المصنفات بالشرح والتحليل والتقييد والتعليق ، وعمل الحواشى ، ولا يغض ذلك من القيمة العلمية للمصنفات الأخرى المشهورة كتبصرة اللخمي ، وتفريع ابن الجلاب (٥) ،

(١) ترتيب المدارك : ٣٠/٣ - ٣١ .

(٢) انظر امثلة لذلك فى هذه الدراسة : ص ٣٢٦، ٤٢٨، ٥٧٩، ٦٠٥، ٦١٨ .

(٣) هو محمد بن ابراهيم بن رباح الاسكندراني المعروف بابن الموازي ، ولد سنة ثمانين ومائة ، تفقه بابن الماجشون وابن عبد الحكم وابن بكير ، له كتاب الموازية المشهور وكتاب الوقوف ، توفى سنة تسع وستين ومائتين . انظر : ترتيب المدارك : ٧٣/٢ ، شجرة النور ، ص ٦٨ .

(٤) ترتيب المدارك : ٧٣/٣ - ٧٤ ، وانظر نور البهر : ص ١٨٤ ، شجرة النور الزكية : ص ٦٨ - ٦٩ .

(٥) هو أبو القاسم ، عبدالله بن الجلاب ، بصري تتلمذ على أبى بكر الأبهسى ، وكان من أحفظ أصحابه ، له كتابه التفريع المشهور ، وكتاب فى مسائل الخلاف ، توفى سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة منصرفا من الحج . انظر : ترتيب المدارك : ٦٠٥/٤ .

وتلقين القاضي عبدالوهاب وغيرها .

(١) الرسالة :

تعتبر الرسالة من أهم كتب المذهب بعد الأمهات الأربع التي سبق الإسلام عليها ، وقد حظى هذا الكتاب بمكانة علمية مرموقة ، كما كان لسهولة تناوله ووضوح معانيه الأثر الكبير في انتشاره في المغرب والمشرق على السواء .

وبالرغم من صغر حجمه فإنه احتوى على كثير من المسائل الفقهية إذ بلغت مسأله أربعة آلاف مسألة ، مزدانة بأربع مائة حديث نبوي شريف (١) ، ويعتبر كتاب الرسالة من أوائل المعنفات التي نرعت الى اختصار الأمهات في كتاب واحد ، إذ كانت الطريقة قبل ذلك أن يختصر كتاب واحد من الأمهات بعينه كما فعل ابن أبي زيد نفسه في اختصار المدونة ، وقد فتح هذا الباب أمام علماء المذهب للاختيار بين الأقوال وترجيح بعضها على بعض ، كما فتح الباب لمن جاء بعده أن يسلك هذا الطريق .

وقد كانت الرسالة تمثل بحق إحدى المراحل في الحركة الفقهية في المذهب المالكي ، وقد كانت في عهدها وبعد عهدها موئل العلماء في التدريس والفتيا كما كانت أرضا خصبة لأقلامهم فقد تناولوها جمهرة من فقهاء المالكية بالشرح والتحليل والتعليق (٢) .

وقد احتوت الرسالة بالإضافة الى الأبواب الفقهية المعروفة على بعض المسائل في العقائد والایمان ، ومايسن ويندب من الآداب .
وفيما يلي أمثلة من الأعمال العلمية التي تناولت الرسالة :

(١) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي : ص ١٦٥ .

(٢) ترتيب المدارك : ٤٩٢/٣ ، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون البيعمري ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان) ، ص ١٣٦ - ١٣٧ ، ذيل كشف الظنون اسماعيل باشا بن محمد أمين ، ٥٥٧/١ ، هدية العارفين ، اسماعيل باشا ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان) ، ٤٤٧/١ - ٤٤٨ .

- ١ - شرح لجمال الدين ، عبدالله بن مقداد الأقفهسي المالكي (١) .
 - ٢ - شرح لأبي الجود ، داود بن سليمان القاهري (٢) .
 - ٣ - شرح للشيخ داود بن عمر بن ابراهيم الشاذلي (٣) ، سماه ايضاً ——— المسالك على المشهور من مذهب مالك .
 - ٤ - شرح للشيخ أبي بكر ، عبدالله بن طلحة البابري الأندلسي (٤) .
 - ٥ - شرح لابن الفاكهاني (٥) ، سماه التحرير والتحبير ، وغيرها كثير (٦) .
- وقد ذكر الجيدى أن الرسالة قد حظيت بأكثر من مائة شرح ذكر منها هو تسعة وخمسين شرحاً (٧)

- (١) هو جمال الدين ، عبدالله بن مقداد الأقفهسي ، انتهت اليه رئاسة المذهب والفتوى بمصر ، أخذ عن خليل ، وأخذ عنه البساطي ، له شرح على الرسالة ، وتفسير ، توفي سنة ثلاث وعشرين وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٤٠ .
- (٢) هو أبو الجود ، داود بن سليمان الفنبسي نسبة الى (فنب) قرية بمصر ، من شيوخه البساطي ، برع في الفرائض ، وتعدى للتدريس والافتاء ، توفي سنة ثلاث وستين وثمان مائة . أنظر : نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ص ١١٦ .
- (٣) هو داود بن عمر بن ابراهيم الشاذلي الاسكندري ، صاحب ابن عطاء الله وأخذ عنه ، له تصانيف نافعة منها شرحان للتلقين للقاضي عبد الوهاب ، توفي سنة ثنتين وثلاثين وسبع مائة ، أنظر : نيل الابتهاج ، ص ١١٦ ، شجرة النور الزكية : ص ٢٠٤ .
- (٤) هو أبوبكر ، عبدالله بن طلحة اليابري الاشبيلي ، روى عن أبي الوليد الباجي ، وعنه روى أبو المظفر الشيباني وغيره ، ألف كتاباً في م—— رسالة ابن أبي زيد ، ومجموعين في الأصول والفقه ، رد فيهما على ابن حزم ، أنظر : شجرة النور الزكية : ص ١٣٠ .
- (٥) هو ابن حفطى ، عمر بن أبي اليمن على بن سالم اللخمي الاسكندري ، الشهير بتاج الدين ابن الفاكهاني ، متفنن في الفقه والحديث والأصول والعربية توفي بالاسكندرية سنة أربع وثلاثين وسبع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٠٤ .
- (٦) كشف الظنون : ٨٤١/١ ، ذيل كشف الظنون : ١٥٥٧/١ .
- (٧) محاضرات في تاريخ الفقه المالكي : ص ١٩٣ - ٢٠٠ .

(ب) مختصر ابن الحاجب :

احتل مختصر ابن الحاجب (١) مكانة علمية مرموقة في عصره وبعد عصره ، وقد لخص فيه ابن الحاجب طرق المذهب في كل باب من الأبواب الفقهية ، وعدد في—— الأتوال في المذهب في كل مسألة فجاء — كما قال ابن خلدون — : كالبرنامج للمذهب ، وقيل : إن ابن الحاجب قد جمع هذا المختصر من ستين ديوانا من دواوين الفقه ، وأن فيه ستا وستين ألف مسألة .

وقد كان له في المشرق شهرة عظيمة ، وكان يدرس مع بعض شروحه في الحلقات العلمية ، ثم دخل المغرب على يد أبي علي ، ناصر الدين الزواوي (٢) وقد أوصى الزواوي تلامذته بالعناية بالكتاب كما كان لثناؤه عليه الأثر الأكبر في انتشاره في المغرب ، وتعهده الناس له (٣) .

وقد عني العلماء بشرحه والتقييد عليه ، وسنذكر فيما يلي بعض شروحه :

١ — شرح لأبي عبدالله محمد بن عبدالسلام (٤) ، وابن عبدالسلام هذا ، هو سابق حلبة شراح مختصر ابن الحاجب ، كما ذكر ذلك ابن خلدون (٥) .

(١) هو أبو عمرو ، عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب ، له مختصر في الأصول ومختصر في الفروع والشافية في الصرف والكافية في النحو ، توفي سنة ست وأربعين وست مائة . أنظر : وفيات الأعيان : ٣٩٥/١١ ، شمسذرات الذهب : ٣٨١/٥ ، شجرة النور الزكية : ص ١٦٧ .

(٢) هو أبو علي ، ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبدالحق الزواوي ، رجل صغيرا مع أبيه إلى المشرق وأقام فيها نحو من عشرين عاما ، لقي الأفاضل وأخذ عنهم ، مثل العز بن عبدالسلام ، وهو أول من أدخل مختصر شيخه ابن الحاجب إلى بجاية ، ومنها انتشر إلى سائر بلاد المغرب ، توفي سنة واحد وثلاثين وسبع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية ، ص ٢١٧ .

(٣) شجرة النور الزكية محمد بن محمد مخلوف ، (دار الفكر) ، ص ١٦٧ ، الديباج المذهب : ص ١٨٨ — ١٩١ ، مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ .

(٤) هو أبو عبدالله ، محمد بن عبدالسلام بن يوسف الهواري التونسي ، قاضي الجماعة بها ، تخرج على يديه خلق كثير منهم ابن عرفة ، تولى التدريس والفتوى والقضاء ، توفي بالطاعون سنة تسع وأربعين وسبع مائة . أنظر : الديباج المذهب : ص ٣٣٦ ، نيل الابتهاج ص ٢٤٢ ، شجرة النور الزكية : ص ٢١٠ .

(٥) مقدمة ابن خلدون : ص ٤٥٠ ، ذيل كشف الظنون : ٣٥١/١ .

٢ - شرح لشرف الدين ، أبو الروح ، عيسى بن مسعود الزواوى (١) فى ثمانية أجزاء (٢).

٣ - خليل بن اسحق الجندى (٣) وله شرح على مختصر ابن الحاجب ويقع فى ستة أجزاء ويسمى التوضيح (٤).

٤ - شرح لتقى الدين ابن دقيق العيد (٥) ، ولم يكمله (٦).

(ج) مختصر خليل ابن اسحق الجندى :

يعتبر هذا الكتاب أشهر مصنفات متأخرى المالكية على الإطلاق ، وهو الذى استقر عليه المذهب ، وصارت به الفتوى منذ تأليفه الى أيامنا هذه ، وعبارات شارحيه فى الشناء عليه والتنويه بأهميته كثيرة جدا ، لكننا نقتصر هنا

(١) هو أبو الروح ، عيسى بن مسعود المنكلاتى الزواوى ، حفظ مختصر ابن الحاجب فى ثلاثة أشهر ونصف ثم حفظ الموطأ ، انتهت اليه رئاسة الفتوى بمصر ، وتولى القضاء بنابلس ثم بدمشق ، له شرح على صحيح مسلم فى اثنى عشر مجلدا ، واختصر جامع ابن يونس ، توفى سنة ثلاث وأربعين وسبع مائة .
أنظر شجرة النور الزكية : ص ٢١٩ .

(٢) ذيل كشف الظنون : ٣٥١/١ ، شجرة النور الزكية : ص ٢١٩ .

(٣) هو خليل بن اسحق بن موسى بن شعيب الجندى ، كان مدرا فى علماء القاهرة ، عالما بالعربية ، له شرح على ابن الحاجب وضع الله له القبول ، وكان مينا نبيل عفيفا ورعا ، وكان مدرسا المالكية بالشيخونية وهى مدرسة كبيرة بمصر ، وكان أبوه حنفيا ، توفى سنة ست وسبعين وسبع مائة - على الراجح - أنظر : الديباج المذهب : ص ١١٥ ، نيل الابتهاج ص ١١٢ ، الدرر الكامنة : ٨٦/٢ ، الأعلام : ٣١٥/٢ .

(٤) شجرة النور الزكية : ص ٢٢٣ ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، محمد بن الحسن الحجوى الشعالبي ، (المكتبة العلمية ، المدينة المنورة) ، ٢٤٣/٢ .

(٥) هو محمد بن على بن وهب بن مطيع المنفلوطى ، كان مالكيا ثم أصبـح شافعيـا ، ولد سنة خمس وعشرين وست مائة ، كان اماما فى الحديث وعلومه ، له مصنفات كثيرة منها : الامام والامام فى أحاديث الأحكام ، توفى سنة ثنتين وسبع مائة . أنظر : الفتح المبين : ١٠٣/٢ ، البداية والنهاية : ٢٧/١٤ .

(٦) شجرة النور الزكية : ص ١٦٧ ، الديباج المذهب : ص ١٩٠ .

على مقاله أحد شراحه وهو الخطاب (١) فى بيان أهمية المختصر حيث قال :

(... وكان من أجل المختصرات على مذهب مالك مختصر الشيخ العلامة ، ولى الله - تعالى - خليل بن اسحق ، الذى أوضح به المسالك اذ هو كتاب مفر حجه ، وكثر علمه ، وجمع فأوعى وفاق أضرايه جنسا ونوعا ، واختص بتبيين ما به الفتوى ، وما هو الأرجح والأقوى ، لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله) (٢).

وقد بين المصنف نفسه سبب تأليفه حيث قال :

(... فقد سألتى جماعة أبان الله لى ولهم معالم التحقيق ، وسلك بنا وبهم أنفع طريق مختصرا على مذهب الامام مالك بن أنس مبينا لما به الفتوى ، فأجبت سؤالهم بعد الاستشارة ...) (٣)

ويظهر من هذا المختصر دقة المؤلف وتحريه ، واحاطته بروايات المذهب واختيارات أبرز أعلامه وقد ورد فى مختصر خليل بعض الألفاظ فى حكاية الأقسام فى المذهب من مثل قوله : (تردد) وقوله : (قولان) وقوله : (خسلاف) ، أو اشارته الى الخلاف المذهبى بقوله : (ولو كذا) ، وقد بين خليل مراده من هذه الألفاظ فقال :

(... وحيث قلت خلاف (٤) فذلك للاختلاف فى التشهير ، وحيث ذكرت قولين (٥) أو

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الرعينى ، المعروف بالخطاب أحد المحققين الأعلام ، أخذ عن والده ، له تصانيف حسنة نافعة منها شرحه المعروف على مختصر خليل وشرح : فرة العين فى الأصول ، وغيرها كثير ، توفى سنة أربع وخمسين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٧٠ .

(٢) الخطاب : ٢/١ .

(٣) مختصر خليل فى فقه الامام مالك ، خليل بن اسحق الجندى ، (معطى البابى الحلبى وأولاده بمصر ، ١٣٤١ هـ / ١٩٢٢ م ، ص ٢ .

(٤) وهذا كقوله : (وهل الموالة واجبة ان ذكر وقدر وبنى بنية ان نسى مطلقا ، وان عجز مالم يطل بجفاف أعضاء بزمن اعتدل أو سنة خلاف) أنظر : مختصر خليل ، ص ٨ . فالمراد بالخلاف هنا الاختلاف فى حكم الموالة .

(٥) ومثال ذلك قوله : (وان شك فى ثالثة ففى كراهتها وندبها قولان) أنظر : ص ٩ . يعنى أنه اذا شك فى الوضوء أنه أتى بغسله ثالثة ، أو لا ، فغسى كراهة الاتيان بها أو استحبابه قولان ، ومستند الكراهة أنه يمكن أن تكون زائدة عن الغسله الثالثة ، وهى مكروهة ، ومستند الاستحباب القياس على العبادة ، فإنه يزيد ركعة عند الشك .

أقوالاً فذلك لعدم اطلاعى فى الفرع على أرجحية منصوصة ٠٠٠ وبالتردد (١) لتتردد المتأخرين فى النقل ، أو لعدم نص المتقدمين ، وب (لو) (٢) الى خلاف مذهبي ٠٠٠ (٣) .

وقد حاز هذا الكتاب على اهتمام العلماء المالكيين ، ويمكن أن يرجع ذلك الاهتمام الى مايلى :

١ - الاختصار الشديد ، وجمعه هذه المسائل الكثيرة فى هذا الكتيب الصغير مما احتيج معه الى الشرح والتحليل ، وذلك لتفكيك عبارات المصنف ، وحسب سبل مستغلفاته ، ولربما اختلف الشراح فى فهم مراد المصنف ، واستدرك بعضهم على بعض مما أدى الى كثرة الشروح وهذه الكثرة ناجمة عن شدة الاختصار الذى يـؤدى الى تغاير الأفهام والاجتهادات فى فهم مراد المصنف .

٢ - الدقة فى تحقيق المسائل : فإن خليلاً قد جمع الى شدة الاختصار الدقة فى تحقيق المسائل العلمية ، وهذا بدوره أدى الى مزيد من العناية بهذا الكتاب لما رآه فيه الفقهاء من قيمة علمية .

٣ - ان المصنف فى كثير من الأحيان لم يقتصر على ذكر الراجح والمشهور فى المذهب بل كان يحكى بعض الأقوال ، وباختصار شديد ، بل كان يذكر تأويلات علماء المذهب لنص المدونة (٤) واختبارات اللخمي وترجيحات ابن يونس وابن رشيد

(١) ومثال ذلك قوله : (وكره ماء مستعمل فى حدث ، وفى غيره تردد) أنظر: ص ٤ ، ويعنى بالتردد هنا الخلاف فى كراهة استعمال الماء المستعمل فى غير رفع الحدث فى الأوضيعة والاعسال المسنونة والغسلة الثانية والثالثة فى الوضوء ، فهل تلحق بالماء المستعمل فى رفع الحدث فيثبت لها حكم الكراهة ، أم لا ، فلا يثبت لها حكم الكراهة . .

(٢) ومثال ذلك : قوله : (ووجد ولو دبح) أنظر : ص ٥ . وهو إشارة الى خلاف الشافعية والحنفية فى قولهم : إن الدباغ مطهر لجلود الميتات .

(٣) مختصر خليل : ص ٣ .

(٤) ومثال ذلك قوله : (وأوماً عاجز الا عن القيام ، ومع الجلوس أوماً للسجود منه ، وهل يجب فيه الوضوء ويجزىء إن سجد على أنفه تأويلان) ، أنظر : ص ٢٤ .

وأقوال المازرى (١) ، كما نص على ذلك فى مقدمة مختصره حيث قال :
(٠٠٠ مشيرا بفيها للمدونة ، وبالاختيار للخمى ، لكن ان كان بصيغة الفعل فذلك
لاختياره هو فى نفسه وبالاسم ، فذلك لاختياره من الخلاف ، وبالترجيح لابن يونس
كذلك ، وبالظهور لابن رشد كذلك ، وبالقول للمازرى كذلك ٠٠٠) (٢) .

إن هذه الطريقة فى التصنيف تغرى العلماء على الكتابة على هذا المختصر
لأنها تفتح لهم مجالا للاجتهاد وعرض ملكاتهم العلمية والاستنباطية خصوصا فى
المسائل التى لم يجزم بها خليل ، والتى قال فيها : (تردد) أو (خلاف)
أو (قولان) أو غير ذلك .

٤ - مكانة المصنف العلمية والأدبية : فإن خليلا كان يتمتع بمكانة علمية
مرموقة يظهر ذلك من ترجمته التى تذكر بعض مؤلفاته كشرحه مختصرى ابن الحاجب
الأصلى والفرعى ، وهذا المختصر الأخير كان محط أنظار المالكية قبل أن يأتى
مختصر خليل .

كما كان لسلامة قصد المؤلف وتفانيه وإخلاصه وسيرته الذاتية أثر على
تلاميذه الذين أكثروا الشروح على مختصره ، ولأشك أنهم قد أثروا فى تلاميذهم
من خلال شنائهم على المٌختصر والمُختصر ، وهكذا استمرت العناية بهم .

٥ - وبالإضافة الى ماتقدم : فإن تأخر عصر المصنف النسبى كان له أثر
أيضا فى محازة مصنفه من شهرة وانتشار ، وذلك لأن هذا التأخر قد آتاح للمصنف
فرصة الاطلاع على ماسبقه من مصنفات مما مكنه من الاستفادة منها ، وتجنب ما كان
فيها من سلبيات .

٦ - عدم ظهور مصنف آخر بعد مختصر خليل يفوقه أو يقاربه فى الدقسة
والاختصار والتحقيق مما جعل المجال مفتوحا لمختصر خليل كى يستقطب أقسى
المالكية فى ظل عدم وجود المنافسة .

(١) هو أبو عبد الله ، محمد بن أبي الفرج المازرى ، مقلد الأصل ، تفقه به ابن
النحوى والقاضى أبو عبد الله بن داود له تصانيف نافعة منها مؤلف فى
علوم القرآن . أنظر : ترتيب المدارك : ٧٩٢/٤ .
(٢) مختصر خليل : ص ٢ - ٣ .

وقد حظى هذا المختصر منذ تأليفه الى أيامنا هذه بالأهمية البالغة ،
ويظهر ذلك من كثرة الأعمال العلمية التى تتابعت عليه من شروح وحواشى وتقييدات
وسنذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فانها تزيد عن مائة شرح :

- ١ - شرح بهرام بن عبدالله الدميرى (١) .
- ٢ - شرح محمد بن أحمد البساطى (٢) سماه شفاء العليل فى شرح مختصر
الشيخ خليل ، ولم يكمله ، وبقي منه اليسير جدا .
- ٣ - وشرح ديباجته الشيخ ناصر الدين اللقمانى (٣) .
- ٤ - وشرحه الشيخ شمس الدين ، محمد بن ابراهيم التتائى (٤) ، وسماه فتح
الجليل فى شرح مختصر خليل .
- ٥ - شرح الشيخ سالم بن محمد السنهورى (٥) .
- ٦ - شرح العلامة على بن محمد الأجهورى (٦) ، سماه مواهب الجليل فى تحرير
ماحواه مختصر خليل (٧) .

(١) هو أبوالبقاء ، بهرام بن عبدالله بن عبدالعزيز الدميرى ، ولد سنة أربع
وعشرين وسبع مائة ، من تصانيفه : ثلاث شروح على مختصر شيخه خليل ، وشرح
ألفية ابن مالك والارشاد فى ستة مجلدات ، توفى سنة خمس وثمان مائة .
أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٣٩ .

(٢) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد البساطى الطائى ، من تصانيفه المغنى
فى الفقه وشرح لابن الحاجب القرعى وحاشية على المطالع ، توفى سنة ثنتين
وأربعين وثمان مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٤١ .

(٣) هو أبو عبدالله ، محمد بن حسن اللقمانى ، الشهير بناصر الدين ، ولد سنة
ثلاث وسبعين وثمان مائة ، أقرأ العلم نحواً من ستين سنة ، اليه انتهت
رئاسة العلم بمصر له طرر على التوضيح ، وحاشية على شرح السعد للعقائد ،
توفى سنة ثمان وخمسين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٧١ .

(٤) هو أبو عبدالله ، محمد بن ابراهيم التتائى ، تولى عن القضاء ، وتمسك
للتأليف والاقراء له شرحان على مختصر خليل وثالث على مختصر ابن الحاجب
الفرعى ، توفى سنة ثنتين وأربعين وتسع مائة . أنظر : شجرة النور الزكية :
ص ٢٧٢ .

(٥) هو أبو النجاة ، سالم بن محمد السنهورى ، مفتى المالكية بمصر وعالمها
أدرك الناصر اللقمانى ، وأخذ عنه ، له شرح جليل على المختصر ، وغير ذلك
من المصنفات ، توفى سنة خمس عشرة وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٢٨٩ .

(٦) هو أبو الارشاد ، على بن محمد بن زين العابدين الأجهورى ، ولد سنة سبع وستين
وتسع مائة ، شيخ المالكية فى عصره ، له ثلاث شروح على مختصر خليل ، وحاشية على
شرح التتائى على الرسالة ، توفى سنة ست وستين وألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٠٣ .

(٧) كشف الظنون : ١٦٢٨/٢ - ١٦٢٩ ، الحطاب : ٣/١ .

بعض علماء المذهب قد جعلوا عليه بعض الحواشي ومنهم الشيخ البناني (١) ففى حاشية سماها : الفتح الربانى فيما ذهل عنه الزرقانى وأخرى للشيخ الرهونى (٢) .

١٠ - وشرحه العلامة محمد بن عبدالله الخرشى (٣) ، وهذا الشرح مطبوع أيضا وهو فى أربعة مجلدات ، مع حاشية للشيخ على العدوى (٤) وغالبا ما يقتصر فيه المؤلف على إيراد المشهور متابعا لخليلا ، كما كان ميالا الى إيراد بعض المباحث اللغوية والاعرابية فى أثناء شرح عبارات المعنف ، ولكن بشئ من الإيجاز ، كما كان يشرح عبارات المؤلف بأسلوب يميل الى التبسيط .

١١ - شروح لآبى البركات محمد بن أحمد الدردير (٥) أشهرها شرحه الكبير، كان يقتصر فيه على القول المعتمد غالبا ، وعليه حاشية للعلامة شمس الدين الدسوقي (٦) .

-
- (١) هو أبو عبدالله ، محمد بن الحسن البناني ، ولد سنة ثلاث وثلاثين ومائة ألفه وألف له تصانيف مفيدة منها بالإضافة الى حاشيته على الزرقانى ، حاشية على مختصر السنوسى فى المنطق ، توفى سنة أربع وتسعين ومائة ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٥٧ .
- (٢) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الرهونى ، ولد سنة تسع وخمسين ومائة ألفه له تصانيف مفيدة رزق فيها القبول ، منها حاشية على شرح ميارة الكبير ، وأرجوزة فى الحيض والنفاس ، توفى سنة ثلاثين ومائتين ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٧٨ .
- (٣) هو محمد بن عبدالله الخرشى ، المالكى أول من تولى مشيخة الأزهر نسبته الى قرية يقال لها : أبو خراش بمصر كان فقيها ورعا زاهدا له تصانيف منها شرحان على المختصر رزقا القبول ، توفى سنة واحدة ومائة ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ٣١٧ . الأعلام : ٢٤١/٦ .
- (٤) هو أبو الحسن على بن أحمد المعيدى العدوى ، ولد سنة ثنتى عشرة ومائة ألفه وألف له تصانيف نافعة منها : حاشيته على شرح الخرشى ، وحاشيتان على شرح عبد السلام اللقانى على الجوهرة ، توفى سنة تسع وثمانين ومائة ألف . أنظر : شجرة النور الزكية ص ٣٤١ .
- (٥) هو أبو البركات محمد بن أحمد الدردير ، ولد سنة سبع وعشرين ومائة ألف ، له تصانيف نافعة رزقت القبول ، منها شرح مختصر خليل المشهور ، وأقرب المسالك لمذهب مالك ورسالة فى متشابهات القرآن ، توفى سنة واحدة ومائتين ألف . أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٥٩ .
- (٦) هو أبو عبدالله ، محمد بن أحمد الدسوقي الأزهرى ، ولد بدسوق ، له تصانيف نافعة منها بالإضافة الى حاشيته على الشرح الكبير للدردير ، حاشية على مختصر السعد ، وحاشية على شرح الجلال المحلى للبردة ، توفى سنة ثلاثين ومائتين ألفه أنظر : شجرة النور الزكية : ص ٣٦١ .

المبحث الرابع

أشهر المصطلحات المتداولة فى الفقه المالكي

سنتكلم فى هذا المبحث على أشهر المصطلحات المتداولة فى كتب فروع

المالكية وذلك على سبيل الإيجاز فنقول وبالله التوفيق :

١ - الراجع : هو القول الذى قوى دليله . ومرادفه الأصح كما ذكر ذلك الشيخ عليش .

٢ - المشهور : اختلف فى تعريفه المالكية :

(أ) أنه القول الذى كثر قائلوه ، بأن زادوا على ثلاثة .

(ب) أنه القول الذى قوى دليله ، وعلى هذا التعريف يكون مرادفا للراجع .

(ج) هو قول ابن القاسم فى المدونة ، وهذا التعريف فيه قصور .

وإذا اجتمع فى المسألة قولان أو أكثر ، فإذا كان أحد الأقوال اجتمع فيه

سبب الرجحان والشهرة ، قدم على غيره فى الافتاء ، وأما إذا كان فى هذا القول

سبب واحد ، فقد قيل : إن على المفتى أن يفتى بالراجع ، وقيل بل عليه أن يفتى

بالمشهور .

وقد رجح العدوى تقديم المشهور على الراجع (١) ورجح صاحب نور البصر

تقديم الراجع على المشهور (٢) .

على أننا نجد أن المالكية يطلقون كلا من التعريفين على الآخر ، ولعل ذلك

راجع الى أن المشهور فى غالب الأحوال يكون راجعا عند المالكية ، وذلك

لأن شهرته تجعله مقدما فيستدل المالكية له بأوجه من الاستدلال ، فيكون قويا

عندهم فى الدليل أيضا ، ولعله راجع أيضا الى الترادف بين المشهور والراجع عند

المالكية اذ سبق أن عرفنا أن من بين تعريفات المشهور هو القول الذى قوى

دليله .

وهناك سبب آخر لاستعمال الراجع بمعنى المشهور والعكس ، وهو أن متأخرى

(١) حاشية العدوى على شرح الخرشي على مختصر خليل : ٣٦/١ .

(٢) نور البصر : ص ١٢٠ .

المالكية قد دأبوا على ترجيح القول المشهور .

٣ - الضعيف : وهو مقابل الراجح .

٤ - الشاذ : وهو مقابل المشهور (١)

٥ - ماجرى به العمل : هو العدول عن القول المشهور الى قول آخر شاذ

أو ضعيف لأن في هذا القول الشاذ أو الضعيف جلب مصلحة أو درء مفسدة ، أو لأنه أصبح أكثر مناسبة لأحوال الناس ، فالذى جرى به العمل : هو ما يقضى به القضاة والحكام في بلد معين مخالفين مشهور المذهب (٢) ، فالذى جرى به العمل عند المالكية غير عمل أهل المدينة لأن الذى جرى به العمل يرجع الى العرف والعادة ، وعمل أهل المدينة يرجع الى النقل عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وقد ذكر المالكية شروطا لتقديم ماجرى به العمل على المشهور هي :

(أ) ثبوت جريان العمل بذلك القول .

(ب) معرفة محلية جريانه عاما أو خاصا بناحية من البلدان .

(ج) معرفة زمانه .

(د) معرفة كون من أجرى ذلك العمل من الأئمة المقتدى بهم في الترجيح .

(هـ) معرفة السبب الذى من أجله عدل عن المشهور الى مقابله .

(و) أن لا يكون العمل خاصا فالعمل العام هو الذى يرجح القول الضعيف . وغالب المسائل التى قدم فيها الضعيف أو الشاذ على المشهور والراجح

انما هي في المعاملات والأفضية ونحوها ، ويندر أن تكون في العبادات (٣) . كمسألة الجمع في المطر .

٦ - المدنيون : وهو مصطلح يشار به الى المدنيين من اتباع مالك ،

(١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢٠/١ ، الخرش وحاشية العدوى : ٣٦/١ ،

نور البصر : ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٢) لمزيد من التفصيل عن منشأ هذا الأمل عند المالكية وأشهر المصنفات

فيه ، أنظر : معلمة الفقه المالكي : عبدالعزيز بن عبدالله ، الطبعة الأولى ، (دار الغرب الاسلامي ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م) ، ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٣) نور البصر : ص ١٣٠ - ١٣٢ . ومن أمثلته في العبادات .

كابن الماشون، ومطرف (١) ، وابن نافع (٢) ، وابن مسلمة (٣) ، ونظرائهم .

٧ - المصريون : يشار بهم الى ابن القاسم ، وأشهب ، وابن وهب وأصبغ بن الفرخ، وابن عبد الحكم ونظرائهم .

٨ - العراقيون : ويشار بهم الى القاضي اسماعيل بن اسحق (٤) ، والقاضي أبي الحسين بن القمار (٥) ، وابن الجلاب ، والقاضي عبد الوهاب ، والشيخ أبو بكر الأبهري ونظرائهم . وأبي الفرج ، والمنيرة بن عبد الرحمن .

٩ - المغاربة : ويشار بهم الى الشيخ ابن أبي زيد القيرواني ، وابن القابس (٦) ، وابن اللباد (٧) ، والباجي ، والخمسي ، وابن

(١) هو أبو مصعب ، مطرف بن عبدالله بن مطرف بن سليمان اليساري الهلالي روى عن مالك وابن أبي الزناد وغيرهما ، توفي سنة عشرين ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٥٨/١ .

(٢) هو أبو بكر ، عبدالله بن نافع الأمعر الزبيري ، سمي بذلك تمييزا له عن أخيه الذي كان من أهل الفضل والدين ولم يكن فقيها ، سمع من مالك ، وعبدالله بن عروة ، روى عنه ابنه أحمد والزبير بن بكار وغيرهما ، توفي سنة ست عشرة ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٦٥/١ .

(٣) هو أبو هشام ، محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام ، روى عن مالك وتفقه به ، قال أبو حاتم : كان أحد فقهاء المدينة وأصحاب مالك وهو أفقههم ، توفي سنة ست عشرة ومائتين . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٥٨/١ .

(٤) هو اسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد بن درهم بن بابك الجهمي ، سمع من محمد بن عبدالله وحجاج بن منهال ، وغيرهما كثير ، وأخذ الفقه عن ابن المفضل ، روى عنه موسى بن هارون الحافظ وعبدالله بن أحمد بن حنبل وغيرهما كثير ، أنظر ترتيب المدارك : ١٦٧/٣ .

(٥) هو القاضي أبو الحسين ، علي بن عمر بن أحمد بن القصار البغدادي ، تفقه بالأبهري له كتاب مسائل الخلاف ، أخذ عنه ابن عمرو ، وأبو ذر الهروي ، توفي سنة ثمان وسبعين وثلاث مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦٠٢/٤ .

(٦) هو أبو الحسن ، علي بن محمد بن خلف المعافري ، المعروف بابن القابس ، سمع من ابن مسرور العسال ، ودراس بن اسماعيل الفاسي وغيرهما ، فقيه أصولي له تصانيف منها : المذهب في الفقه ، وأحكام الديانة ، والمنقذ من شبه التأويل ، توفي سنة ثلاث وأربع مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٦١٦/٤ .

(٧) هو أبو بكر محمد بن وشاح ، المعروف بابن اللباد ، سمع من أبي بكر بن عبد العزيز الأندلسي ، وحبيب بن نصر ، روى عنه زياد بن عبد الرحمن القروي ، من تآليفه : كتاب الطهارة ، وكتاب عممة النبيين ، توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة . أنظر : ترتيب المدارك : ٣٠٤/٣ .

محرز^(١) ، وابن عبد البر وابن رشد ، وابن العربي والقاضي سند ، وابن شبلون^(٢) ،
 وابن شعبان^(٣) ونظرائهم^(٤) . والأصح أن الأخير مصرى كما ذكره الشيخ محفوظ
 بن بيته .

-
- (١) هو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن محرز ، قيزوانى ، تفقه وسمع من ابي—
 عمران ، وأبى حفص العطار ، ذا رأى ومروءة ، له تصانيف حسنة منها :
 تعليقه على المدونة ، وكتاب القصد والايجاز ، توفى سنة خمسين وأربع مائة
 أنظر : ترتيب المدارك : ٧٧٢/٤ .
- (٢) هو أبو القاسم ، عبد الخالق بن أبى سعيد ، المعروف بابن شبلون ، ألسف
 كتاب المقصد بأربعين جزءاً ، توفى سنة احدى وتسعين وثلاث مائة . أنظر :
 ترتيب المدارك : ٥٢٨/٤ .
- (٣) هو أبو الوليد ، سعيد بن شعبان بن قرّة ، كان ثقة ، درس بالقيروان ، ثم خرج
 منها الى صقليا ، كثير الكتب ، ضابط لما كتب ، توفى سنة خمس وتسعين
 ومائتين . أنظر : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالاندلس : ١٩٤/١ .
- (٤) مقدمة شرح العلامة الأمير على نظم تسعة وعشرين مسألة التى لا يعذر فيها
 بالجهل ، للعلامة بهرام بن عبدالله ، (المطبعة المحمودية التجارية—
 بالأزهر ، ١٣٥٩ هـ ، / ١٩٤٠ م) ، ص ٦ - ٧ .

المبحث الخامس

المفردات

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول :

تعريف المفردة لغة واصطلاحاً .

المطلب الثانى :

أسباب الانفراد .

المطلب الثالث :

أشهر المصنفات فى المفردات .

المطلب الأول

تعريف المفردة لغة واصطلاحاً :

تدور مادة (فرد) حول معان تدل فى مجملها على التميز والتنحى والتوحد

وشبه ذلك ، وفيما يلى أبرزها :

١ - الفرد بمعنى : الوتر .

٢ - الفرد نصف الزوج .

٣ - الفرد المنحرف أشد ابن الأعرابى :

تخطف المقر فراد السرب .

٤ - الفرد أيضا هو الذى لانظير له ، والجمع أفراد .

٤ - ويقال : سدره فاردة اذا انفردت عن سائر السدر ، ويقال : شجرة

فاردة أى متنحية ويقال : ظبية فاردة منفردة ، انقطعت عن القطيع ، وناقصة

فاردة ، أى تنفرد فى المراعى ، وأفراد النجوم : الدرارى التى تطلع فى آفاق

السماء ، سميت بذلك لتنحيتها وانفرادها عن سائر النجوم ، والفرد من الأبل :

- أى المتنحية فى المرعى والمشرب - ، والفرد ما كان وحده يقال : فرد ، يفرد

وأفردته جعلته واحدا ، ويقال : جاء القوم فرادى : - أى واحدا بعد واحد ،

وأفردت الأنثى ، فهي مفرد ، وموحد (١) .

والمفردات فى الاصطلاح : هى المسائل الفقهية التى قال فيها أحد أئمة المذاهب الأربعة قولاً مشهوراً فى مذهبه لم يوافق فيه أحد الثلاثة الباقين فى المشهور فى مذاهبهم (٢) . ويظهر من هذا التعريف أنه لا يشترط للانفراد أن يكون قول الإمام مخالفاً لجميع مجتهدى الأمة لأن ذلك نادر جداً إذا لم يكن معدوماً ، كما يظهر أيضاً أن المعول على الانفراد هو على المشهور من المذاهب ، والراجح المعتمد فيها ، إذ يندر أيضاً أن لا يوافق أحد الأئمة إماماً آخر فى رواية أو قول أو وجه مرجوح فى مذهبه ، وخاصة عند الإمام أحمد - رحمه الله - فكثيراً ما ترد عنه روايات توافق أحد المذاهب الثلاثة ، وربما كلهم أيضاً .

المطلب الثانى

أسباب الانفراد

ان انفراد أى امام بقول يخالف فيه الأئمة الباقين له أسبابه التى تبرره ، فغالبا ما يكون الانفراد لدليل رآه المجتهد راجحاً على غيره من الأدلة ، وأحياناً يكون على صواب ، وأحياناً أخرى يكون على خطأ ، فليس كل ما انفرد به امام كان مخطئاً فيه ، كما أنه ليس كل ما قاله الجمهور كانوا فيه على صواب ، ومن خلال الدراسة فإن هنالك أسباباً كثيرة للانفراد تسوغ انفراد كل امام بقول مخالف به قول الأئمة الثلاثة الباقين ، وسنوجز أبرز هذه الأسباب بما يلى :

١ - انفراد بعض الأئمة بأصول سلكوها فى الاستنباط ، واعتبروها حجة ، بينما لم يعتبر آخرون هذه الأصول ، ولم تكن من الأصول التى بنوا عليها استنباطهم الفقهى ، وانفراد بعض المذاهب فى أصول الاستنباط عن المذاهب الأخرى غالباً مما يؤدى الى انفراد ذلك المذهب فى كثير من الفروع الفقهية

(١) لسان العرب ، جمال الدين ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرىقى المصرى ، (دار الفكر) ، ٣٣١/٣ - ٣٣٢ .

(٢) انظر المنح الشافيات بشرح مفردات الامام أحمد ، تأليف العلامة منصور البهوتى ، تحقيق ودراسة ، الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن المطلق ، (دار احياء التراث الاسلامى ، قطر) : ١٥/١ .

المبسّنة على ذلك الأصل ، فمن ذلك انفراد الامام مالك بالقول بحجية عمل أهل المدينة فإنه قد أدى الى انفراد المذهب فى بعض الفروع الفقهية وذلك لأن عمل أهل المدينة مقدم على خبر الآحاد ، وقبل أن نمثل ببعض مفردات المذهب التى كانت نتيجة طبيعية لتطبيق هذا الأصل ، فإنا نطل اطلالة يسيرة على عمل أهل المدينة وما هو المقصود به ؟ .

والحق أن المالكية مضطربون فى هذا الأصل ، ويظهر هذا الاضطراب من اختلافهم فى تحديد مفهوم عمل أهل المدينة ، ويظهر هذا الاختلاف من استعراض أقوالهم فيه فمن قائل : إن عمل أهل المدينة هو من باب الاجماع ، ومن قائل : بل إنه من باب النقل المتواتر ومن قائل : المراد به اجماع أهل المدينة من الصحابة والتابعين ، ومن قائل : إن المراد به النقل المستمر ، فيشمل الصحابة والتابعين وغيرهم ، ومن قائل : إن المراد به أن رواية أهل المدينة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - مقدمة على رواية غيرهم (١) .

والحق أن هذا الاضطراب فى تحديد مفهوم عمل أهل المدينة عند المالكية أنفسهم يرجع الى أمور أبرزها :
١ - أن الامام مالكا - رحمه الله لم يبين مراده أو مقصوده من هذا الأصل بياناً شافياً بل إنه اكتفى ببعض العبارات العامة التى بثها فى مؤلفاته كالموطأ مثل قوله :

(... وهذا الأمر الذى أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا) ، وقوله :
(الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعا فولا دم ولا قيح يسيل من الجسد ...) ، وقوله :
(مضت السنة التى لا اختلاف فيها عندنا فى وقت الفطر والأضحية أن الامام يخرج من منزله قدر ما يبلغ مصلاه ، وقد حلت الصلاة) (٢) . وغير ذلك من العبارات التى لا يفهم منها تحديد دقيق لمراد مالك من العمل ، وحتى رسالته الى الليث بسن سعد لم يبين - رحمه الله - فيها ما مراده من عمل أهل المدينة ، بل جل ما فيها الاستدلال على حجية عمل أهل المدينة دون تفصيل لمراده من هذا الأصل (٣) .

(١) مختصر ابن الحاجب مع شرح العبد ، عثمان بن عمر بن أبى بكر ، المعسروف بابن الحاجب ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة) ، ٣٥/٢ ، البيسان والتحصيل : ٣٣١/١٧ - ٣٣٢ .

(٢) الموطأ ، الامام مالك بن أنس ، مراجعة : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء الكتب العربية) ، ١٣/١ ، ٢٢ ، ١٨٢ . وقد ذكر ابن عبد البر أن مراد

الامام بقوله الأمر المجتمع عليه ببلدنا ربيعة وابن هرمز .

(٣) انظر هذه الرسالة فى ترتيب المدارك : ١/ ٦٤ - ٦٥ .

٢ - محاولة الدفاع عن هذا الأصل أمام الحملة العنيفة التي شنها أتباع المذاهب الأخرى على المالكية لأخذهم بهذا الأصل وتقديمه على خبر الآحاد : ذلك أن فقهاء المذاهب جميعاً قد جردوا الحملة على المالكية لتقديمهم عمل أهل المدينة على الحديث الصحيح ورموهم عن قوس واحدة ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح مدى عنف هذه الحملة :

قال الامام الشافعى فى اختلاف مالك :

(..... انك أحلت على العمل ، وما عرفنا ماتريد بالعمل ، الى يومنا هذا ، وما أرانا نعرفه مابقينا) ، وقال فى موضع آخر :

(..... ومادرينا مامعنى قولكم : العمل ، ولاتدرون فيما خبرنا ، وما وجدنا لكم مخرجا الا أن تكونوا سميتم أقاويلكم العمل والاجماع ، فتقولون : على هذا العمل ، وعلى هذا الاجماع تعنون أقاويلكم ، وأما غير هذا فلا مخرج لقولكم فيه عمل ولا اجماع) (١) .

وقال ابن حزم :

(ان العمل الذى يذكرون قد سألهم عنه سلف من الحنفيين والشافعيين وأصحاب الحديث من أصحابنا قبل مائتى عام ونيف وأربعين عمل من هذا الذى يذكرون ؟ فما عرفوا من يريدون) ، ثم أخذ فى الرد على المالكية بأسلوب لا يخلو من الشدة والحدة (٢) .

إن هذه الحملة العنيفة من الفقهاء قد جعلت المالكية يحاولون ايجساد المعاذير التي يدفعون بها عن أملهم هذا ، وهذا دفعهم الى تأويل كلام الامام مالك بما يخفف من شدة الحملة ضدهم .

ولعل هذا هو الذى أوجد بعض الأقوال التوفيقية كالقول بأن مراد الامام من العمل هو الرواية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وغير ذلك من الأقوال التوفيقية التي قالها علماء المالكية للرد على الحملات التي شنت ضدهم مستهدفة

(١) الام محمد بن أدريس الشافعى ، (دار الشعب ، مصر) ، ٢١٥/٧ ، ٢٤٠٠ .

(٢) الأحكام فى أصول الأحكام : ٢١٤/١ .

أصلهم هذا ، ولعل هذا هو الذى دفع القاضى عياض - رحمه الله - الى تحقيق مذهب المالكية فى ذلك ، فبعد أن ذكر أن العلماء جميعا كانوا إلباً واحداً على المالكية لقولهم بهذا الأصل ، وبعد أن أرجع ذلك الى عدم فهم هؤلاء الفقهاء لمراد المذهب من عمل أهل المدينة قال كلاماً كثيراً حاصله : أن عملهم ينقسم الى قسمين رئيسيين :

أحدهما : ما طريقه النقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهذا أما نقل شرع مبتدأ منه - عليه الصلاة والسلام - من قول أو فعل ، ومن ذلك ألفاظ الأذان والاقامة وترك الجهر بالبسملة ، واعتماد الصاع والمد وغير ذلك ، أو إقراره لأفعال كانوا يفعلونها بحضرة - عليه الصلاة والسلام - ، أو نقل تركه لأحكام وأمور لم يلزمهم إياها ، كتركه أخذ الزكاة من الخضروات مع علمه أنها عندهم كثيرة ، فهذا النوع من العمل حجة ، وهو مقدم على أى خبر خالفه .

ثانيهما : العمل الذى طريقه الاجتهاد والاستدلال ، وقد اختلف فيسـه المالكية ، فقال بعضهم : إنه حجة أيضاً ، ويقدم على خبر الآحاد وقال محققوهم : إنه يترك لخبر الآحاد (١) .

وقد رد العلماء على الاحتجاج بهذا الأصل وتقديمه على خبر الآحاد بـردود كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ، وسنكتفى بواحد منها فيه رد على الاحتجاج بهـذا الأصل حتى على وفق تقرير القاضى عياض له ، وحاصل هذا الرد أن عمل أهل المدينة ، إن كان مقصوداً به نقلهم عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فالحجة فى السنة التى نقلوها ، وليس فى العمل ذاته ، وإن كان المقصود به اجتهادهم فلا مزية له عن اجتهاد غيرهم ، وإن كان المقصود به أن خبرهم يجرى مجرى التواتر لكثرتهم وأمن تواطئهم على الكذب ، فهو مقدم على خبر الآحاد لكن لأنه خبرهم ، ولكن لأنه خبر متواتر (٢) .

ويظهر لى أن كلام القاضى عياض صحيح من الناحية النظرية ، ولكن من الناحية العملية فما هى الضوابط التى يعرف بها العمل الاجتهادى من العمل النقلى؟ فإن

(١) ترتيب المدارك : ٦٧/١ - ٧٠ .

(٢) تقارير الشربينى على شرح جمع الجوامع بهامش حاشية البنانى ، (مطبعة

مطفي البابى الحلبي ، مصر) ١٣٥/٢ .

عمدة النقل السند ، فأين السند فى كثير من المسائل التى يحتج عليها المالكية بالعمل ، اللهم بعض المسائل المستفيضة كالآذان والاقامة .

والقول بأن عمل أهل المدينة لابد أن يكون عن نقل ، وذلك لاستحالة أن يجتمعوا على شيء من غير نقل غير متجه ، لأن ذلك ممكن ، فلو فرضنا أن مجتهدا من المجتهدين قبل مالك ، - صحابى أو تابعى أو غيرهما - اجتهد فى مسألة فى المدينة ، ثم لقيت هذه المسألة قبولا من علماء المدينة ، وتوارثوها الى عصر مالك ، فمن أين لنا أن نعلم أن هذا القول نقلى أو اجتهدى ؟ خصوصا وأن الفترة الزمنية التى تفصل بين وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - وبين بداية مالك - رحمه الله - فى الاجتهاد والفتيا لاتقل عن مائة سنة بحال .

وبعد هذه العجالة فى الكلام عن عمل أهل المدينة ، فانا نورد بعض الأمثلة من الفروع الفقهية ، والتى كان لهذا الأصل تأثير فى انفراد المالكية فيها :

- ١ - القول بتثنية التكبير لاتربيعة فى أول الأذان (١) .
- ٢ - افراد لفظ : (قد قامت الصلاة فى الاقامة) (٢) .
- ٣ - القول بعدم استحباب التكبير الى الجمعة (٣) .
- ٤ - عدم قراءة البسملة فى أول الفاتحة فى الصلاة (٤) .
- ٥ - مسألة عدم جواز صرف مال الزكاة للمكاتبين وصرفه الى الارقاء خالص الرق (٥) .
- ٦ - كراهة وضع الجبهة على الحجر الأسود عند تقبيله (٦) .
- ٧ - كراهة الاضطباع فى الطواف (٧) .

-
- (١) أنظر : ص ٢٤٣
 - (٢) أنظر : ص ٢٥٢ .
 - (٣) أنظر : ص ٤٠٥ .
 - (٤) أنظر : ص ٢٦٨ .
 - (٥) أنظر : ص ٥١٣ .
 - (٦) أنظر : ص ٦٣٣ .
 - (٧) أنظر : ص ٦٣٦ .

(ب) قوله - تعالى - : في آية الوضوء : * يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... * (١) ، وقوله : * ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تفتسلوا ... * (٢) ، فهل المراد بالغسل والاعتسال في الآيتين الكريمتين مجرد صب الماء على العضو ؟ أم لابد فيه من ذلك ؟ .

وهذا الاختلاف أدى إلى انفراد المالكية وقولهم : إنه يشترط في الوضوء ، وكذا الغسل إمرار اليد - وهو ذلك - على العضو ، ولا يكفي صب الماء لأن الغسل في كلام العرب متضمن لذلك من حيث الوضع اللغوي ، ولا يطلق على مجرد صب الماء (٣) .

(ج) الاختلاف في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من اغتسل ثم راح السي الجمعة في الساعة الأولى الحديث) (٤) فهل المراد بكلمة : (راح) مطلق الذهاب ، أم أنها تطلق على ذهاب معين ، وهو ما يكون بعد الزوال ؟ .

وهذا الاختلاف كان من بين أسباب انفراد المالكية بالقول بعدم ندبيسة التكبير إلى صلاة الجمعة بل كراهته (٥) .

٤ - ورود بعض النصوص المجملّة : وقد اختلف الفقهاء في ترجيح أحد معانيها على الآخر ، ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إنما الأعمال بالنيات) (٦) ، فهل المراد بذلك أن صحة الأعمال بالنيات ؟ أو أن تمام الأعمال بالنيات ؟ .

وقد كان هذا من بين الأسباب التي أدت إلى انفراد الحنفية في المسألة المشهورة وهي قولهم بعدم اشتراط النية في الوضوء والغسل (٧) .

-
- (١) المائدة ٦/ .
 - (٢) النساء ٤٣/ .
 - (٣) أنظر : ص ١٠٨ .
 - (٤) أنظر تخريج هذا الحديث ص ٤٠٣ .
 - (٥) أنظر : ص ٤٠٢ .
 - (٦) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ، باب كيف كان بدء الوحي ... ، ٢/١ ، ومسلم في كتاب الإمارة ، باب قوله - صلى الله عليه وسلم - : إنما الأعمال بالنية ... ، ١٥١٥/٣ ، برقم : ١٩٠٧ .
 - (٧) حاشية ابن عابدين ، محمد أمين المعروف بابن عابدين ، (دار الفكر) ، ١٠٦/١ .

٥ - تعارض ظاهر الكتاب مع صريح السنة : فاذا وردت آية من كتاب الله ظاهرها يدل على حكم معين ، وورد حديث من السنة النبوية المظهرة يرجح المعنى المرجوح فى ظاهر الآية ، فهل يقدم ظاهر الآية فى هذه الحالة أم صريح السنة ؟ فمن الفقهاء من قال بتقديم ظاهر الآية ، ومنهم من قال : بل يقدم صريح السنة ، وقد كان هذا الخلاف من بين أسباب انفراد المالكية فى مسألتين من مسائل الحج : ذلك أن الله قد قال فى كتابه : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ﴾ (١) ، ووردت أحاديث فى وجوب استنابة المعضوب وأحاديث أخرى فى اشتراط الزاد والراحلة لوجوب الحج ، فقدم المالكية ظاهر الكتاب فى هاتين المسألتين - أعنى وجوب الاستنابة على المعضوب ، واشتراط الزاد والراحلة لوجوب الحج كما سيأتى - (٢).

٦ - عدم بلوغ الحديث لامام من الأئمة : ومن ذلك أن المالكية لم يقولوا بالترتيب فى الغسل من ولوغ الكلب لأن مالكا لم يخرج حديث الترتيب فى الموطأ كما سيأتى (٣).

٧ - الاختلاف فى تصحيح الحديث أو تضعيفه : ، وهذا يؤدى الى أن يأخذ مذهب بهذا الحديث ، ولا يأخذ به مذهب آخر لضعفه عنده ، وذلك كعدم أخذ المالكية وكذا الحنفية بحديث : (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) (٤).

المطلب الثالث

أشهر المصنفات فى المفردات

المصنفات فى هذا الفن قليلة جدا ، ومع هذا فقد معظمها ، وليس للباحث مفرد لمعرفة انفراد المذاهب الا مطالعة كتب علم الخلاف ، وهذه الكتب تنقسم الى أربعة أقسام :

- (١) آل عمران / ٩٧ .
- (٢) انظر : ص ٦٠٤ ، ٦٠٩ .
- (٣) أنظر : ص ٢٠٥ .
- (٤) أنظر : ص ٦٧ .

١ - كتب تعنى بالخلاف بين امامين من الأئمة الأربعة ، ولعل أشهر ما صنف فى هذا المجال ، الكتب التى تحكى الخلاف بين أبى حنيفة النعمان ، والشافعى - رحمهما الله - وهذه الكتب كثيرة ، منها كتاب الخلافات للبيهقى ، وكتاب معرفة السنن والآثار له أيضا .

٢ - قسم يعنى بحكاية الخلاف بين أئمة المذاهب الأربعة فقط - فى الغالب - ومن أمثلة هذا القسم كتاب الافصاح لابن هبيرة (١) .

٣ - قسم يعنى بالخلاف بين ثلاثة من الأئمة ، ومن ذلك كتاب الاشراف للقاضى عبدالوهاب البغدادى المالكي ، وكتاب الخلافات لابن جرير الطبرى (٢) ، فان هذين الكتابين قد عنىا بالخلاف بين الأئمة الثلاثة ، أبى حنيفة ومالك والشافعى ، دون التعرض لخلاف الامام أحمد ، ولسنا هنا بعداد بيان أسباب عدم تعرفهما وغيرهما لبيان خلاف الامام أحمد .

٤ - قسم يعنى بخلاف المذاهب الأربعة ، وغيرهم من مجتهدى أهل السنة ، كالأوزاعى والليث بن سعد ، والثورى ، وخلاف التابعين أيضا كأقوال سعيد بن المسيب (٣) ، وعكرمة (٤) ، والحسن البصرى وغيرهم ، بل وخلاف الصحابة أيضا ،

(١) هو يحيى بن محمد بن هبيرة الوزير العالم العابد ، دخل بغداد شابا ، سمع الحديث من أبى الحسين الفراء ، وأبى الحسين الزاغونى ، له تصانيف نافعة منها : الافصاح عن معانى الصحاح ، وكتاب العبادات الخمس على مذهب الامام أحمد ، وأرجوزة فى علم الخط وغيرها كثير ، توفى سنة ستين وخمس مائة ، أنظر : ذيل طبقات الحنابلة : ٢٥١/١ .

(٢) هو أبوجعفر ، محمد بن جرير بن يزيد الطبرى ، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين ، له التفسير المعروف وتاريخه المشهور ، بلغ درجة الاجتهاد المطلق ، توفى سنة عشر وثلاثمائة ، أنظر : البداية والنهاية ١١/١٤٥ .

(٣) هو أبومحمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومى المدنى ، هو فقيه الفقهاء ، وكان أحفظ الناس لأحكام عمر وأقضيته ، توفى سنة أربع وتسعين . أنظر : تذكرة الحفاظ : ٥٤/١ ، التقريب : ٣٠٥/١ ، طبقات الحفاظ ص ٢٥ .

(٤) هو عكرمة بن عبدالله ، مولى ابن عباس أمه بربرى ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، توفى سنة سبع ومائة . أنظر : التقريب : ٣٠/٢ ، تهذيب التهذيب : ٢٦٣/٧ ، طبقات الحفاظ ص ٤٣ .

كأقوال عمر وابنه عبدالله وابن مسعود ، وابن عباس - رضى الله عنهم - ، ومن أمثلة هذا القسم : كتاب المغنى لابن قدامة الحنبلى (١) وغيره .

غير أن المصنفات التى تمحضت لحكاية الانفراد قليلة كما تقدم ، وقصد يشير بعض الفقهاء فى كتبهم التى صنفوها الى مسألة بعينها أنها من مفردات امام من الأئمة على أن هذا قليل أيضا .

وأول كتاب وصل إلينا ذكره فى فن المفردات ، هو كتاب نقد مفردات الامام أحمد (٢) ، لعماد الدين بن محمد الطبرى ، المعروف بإلكيا الهراس (٣) ، وقد أفرد ابن كثير (٤) فى كتابه فى مناقب الامام الشافعى بابا فى المسائل التى انفرد بها الامام الشافعى عن الأئمة الثلاثة الآخرين ، وقد أخرج هذا الباب الدكتور ابراهيم المندقجى فى كتاب مستقل وعليه تحقيق يسير .

ولعل مذهب الحنابلة كان أغنى المذاهب فى المصنفات فى هذا الباب ، ويظهر لى أن هذا الغنى ليس نابعا عن الاهتمام بالتأليف فى هذا الفن ، وانما هو رد فعل لتأليف إلكيا الهراس كتابه فى نقد مفردات الامام أحمد .

(١) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلى ، ولد سنة احدى وأربعين وخمس مائة ، صاحب التمانيف الكثيرة منها : المغنى ، درس الفقه والأصول ، توفى سنة عشرين وست مائة . أنظر : شذرات الذهب : ٥ / ٨٨ ، البداية والنهاية : ٩٩ / ١٣ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين عبد الوهاب السبكي ، تحقيق : محمود محمد الطناحى ، الطبعة الأولى ، (دار احياء الكتب العربية) ، ٢٣١ / ٧ .

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن على ، إلكيا الهراس ، الملقب عماد الدين ، ولد سنة خمسين وأربعمائة ، تفقه بامام الحرمين ، من مؤلفاته نقض مفردات الامام أحمد ، شفاء المسترشدين وغيرهما ، توفى سنة أربع وخمسمائة . انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٧ / ٢٣١ ، المستفاد من ذييل تاريخ بغداد : ١٩٧ / ١٩ ، شذرات الذهب : ٨ / ٤ .

(٤) هو الحافظ أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشى ، ولد سنة احدى وسبعمائة ، له تمانيف حسنة مفيدة منها تفسيره المشهور ، وتاريخه المعروف بالبداية والنهاية ، توفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، أنظر : الدرر الكامنة : ١ / ٣٩٩ ، شذرات الذهب : ٦ / ٢٣١ ، طبقات الحفاظ : ص ٢٢٩ .

ويبدو أن إلكيا قد قسا على الحنابلة في هذا الكتاب مما ألهم عليه ،
ولعل شدتهم عليه ترجع الى هذه القسوة ، ويظهر ذلك من هذه الأبيات التي
وردت في منظومة محمد بن علي المقدسي^(١) المتوفى سنة عشرين وثمان مائة ، والتي
سامها : (النظم المفيد الأحمد في مفردات الامام أحمد)

واعلم بأن أصحابنا قد منفـسوا	في المفردات جملا وألفوا
لكنهم لم يقصدوا هذا النمـط	بل قصدوا الرد على إلكيا فقط
فانه أعنى كيا قد منفـسـا	في مفردات أحمد منفسا
وقعد الرد عليه فيهمـا	وكان فيما قد عنا سفيها
غالب ما قال بأنه أنفـسـرد	فإنه سهو ووهـم فليـرد
لأنه لم يعتبر بالآشهر	ولا خلاف مالك في النظـر
وانما يقصد فيما ألفـسـا	إذا رأى قولا ولو مزيفـا
لأحمد قد خالف النعمانـسـا	والشافعي نسب البرهانـا
فصح الأصحاب ما قد صحـسـا	منها وما كان اليه ينحـا ^(٢)

ويفهم من هذه الابيات ما يلي :

- ١ - إن جل المصنفات التي صفت في مفردات الحنابلة إنما كان ردا على
كتاب إلكيا الهراس .
 - ٢ - قسوة الحنابلة على إلكيا ورميه بالسفه ، وما كان ذلك ليكون لـولا
أن إلكيا قد قسا عليهم هو الآخر .
 - ٣ - إن الحنابلة قد أخذوا على كتاب إلكيا هذا مآخذ :
- (أ) سهوه ووهمه : فإنه لم يعتمد على الروايات المشهورة عند أصحاب
الامام أحمد ، وهذا أوقعه في عد مسائل انفرد بها الامام أحمد ، وهي ليست من
مفرداته لأنها ليست رواية راجعة عند أصحابه .
- (ب) إن إلكيا لم يعتبر خلاف مالك عند تأليفه هذا الكتاب ، فعد مسائل من

(١) هو عز الدين علي بن عبد الرحمن بن محمد المقدسي الحنبلي ، ولد سنة أربع
وستين وسبعمائة ، تولى القضاء ، له مصنفات مفيدة منها نظمه المعروف في
المفردات ، توفي سنة عشرين وثمانمائة ، أنظر : شذرات الذهب : ٧ / ١٤٧٠ ،
الجواهر المنقذ ، ص ١١٤ ، الضوء اللامع : ١٨٧/٨ .

(٢) المنح الشافيات ١١٨/١ - ١١٩ .

مفردات الامام أحمد مع أن مالكا قد وافقه فيها ، ويظهر أن الحنابلة قد فسروا هذا على أنه تحامل على الامام أحمد يوضح ذلك البهوتي (١) ، حيث قال :
(... لأن إلكيا لم يعتبر القول الأشهر للامام أحمد ، ولم يعتبر خلاف مالك فـسـى المسألة فعد من مفردات أحمد ما وافقه مالك عليه ، وهذا غير لائق بأولى الفضل لظهور العصبية) (٢) .

ومن أشهر من صنف في مفردات الحنابلة :

- ١ - أبو الوفاء ، بن عقيل (٣) .
- ٢ - عماد الدين ، القاضي محمد بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء ،
- أبو يعلى الصغير - (٤) .
- ٣ - أبو الحسن ، عبيد الله بن نصر الزاغوني (٥) ، وكتابه المفردات فـسـى مجلدين .
- ٤ - أبو الفرج جمال الدين ، عبد الرحمن بن علي الجوزي (٦) .

-
- (١) هو منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، من أشهر شيوخه عبد الرحمن بن يوسف البهوتي ويحيى الحجاوي ، من مؤلفاته ، شرح منتهى الإرادات وغيره ، توفي سنة إحدى وخمسين وألف ، انظر : مختصر طبقات الحنابلة : ص ١٠٤ ، خلاصة الأثر : ٢٢٦/٤ ، الاعلام : ٣٠٧/٧ .
 - (٢) المنح الشافيات : ١١٩/١ .
 - (٣) هو أبو الوفاء ، علي بن عقيل بن محمد البغدادي ، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة ، فقيها أصوليا ، له كتاب الفنون وهو كتاب ضخيم ، والفصول ، وتهذيب النفس وغيرها ، توفي سنة عشر وخمسمائة ، انظر : المنهج الأحمد : ٢٥٢/٢ .
 - (٤) هو أبو يعلى محمد بن محمد بن الحسين ، المعروف بابي يعلى الصغير ، ذا ذكاء مفرط ، وذهن ثاقب ، من مؤلفاته المفردات والتعليق في مسائل الخلاف ، توفي سنة ستين وخمسمائة ، انظر المنهج الأحمد : ٣٢٨/٢ .
 - (٥) هو علي بن عبد الله بن نصر بن السري الزاغوني البغدادي ، من تصانيفه ، الاقتناع ، والمفردات وغيرها ، توفي سنة سبع وعشرين وخمسمائة ، انظر : المنهج الأحمد : ٢٧٧/٢ .
 - (٦) هو أبو الفرج جمال الدين ، عبد الرحمن بن علي الجوزي ، نسبة إلى الجوز محلة بالبصرة ، كان واعظا متفنا ، اشتهر بكثرة التصانيف في شتى العلوم منها زاد المسير في التفسير وغيرها كثير ، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة ، انظر : شذرات الذهب : ٣٢٩/٤ ، تذكرة الحفاظ : ١٣٤٢/٤ .

٥ - ألف محمد بن علي بن عبد الرحمن العمري نظاما في المفردات اسماء النظم
المفيد الأحمد في مفردات الامام أحمد ، شرحه منصور بن يونس البهوتي ، في شرح
سماء المنح الشافيات في مفردات الامام أحمد ، وهو كتاب مطبوع ، قام بتحقيقه :
الدكتور عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن المطلق .

٦ - عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي ثم الدمشقي —
المعروف بابن الحنبلي (١) هذه هي أهم كتب المفردات التي وصل إلينا ذكرها (٢) .

(١) هو عبد الوهاب بن عبد الواحد بن محمد بن علي ، الشيرازي ثم الدمشقي —
المعروف بابن الحنبلي ، من مؤلفاته المنتخب في الفقه في مجلدين —
والمفردات ، والبرهان في أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة ست وثلاثين
وستمائة ، انظر : المنهج الأحمد : ٢٨٠/٢ .

(٢) المنح الشافيات : ١٩/١ ، ١٢١ - ١٢٢ ، ذيل كشف الظنون : ٥٢٦/٢ ، المنهج
الأحمد في تراجم أصحاب الامام أحمد ، لأبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن —
بن محمد العليمي ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مراجعة وتعليق :
عادل نويهض ، الطبعة الأولى ، (عالم الكتب ، بيروت) ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٦٢/٢ ، ٢٩٠ ، ٣٣٠ .

الباب الأول

مفردات المذهب في الطهارة

الباب الأول

مفردات المذهب فى الطهارة

يشتمل هذا الباب على ستة فصول :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى الميما

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الوضوء والغسل

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى المسح على الخفين

الفصل الرابع : مفردات المذهب فى التيمم

الفصل الخامس : مفردات المذهب فى الحيض والاستحاضة

الفصل السادس : مفردات المذهب فى النجاسة وازالتها

الفصل الأول

مفردات المذهب في الميـماء

يشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : حكم الماء المستعمل في رفع الحدث

المبحث الثاني : حكم الماء اليسير تخالطه النجاسة

المبحث الأول

حكم الماء اليسير المستعمل في رفع الحدث

يقصد بالماء المستعمل في رفع الحدث الماء الذي رفع به حدث أصغر فسمى الوضوء أو أكبر في الغسل ، ولا يدخل فيه الماء الذي استعمل في الاغتسال والأوضيئة المسنونة والمستحبة ، وبثبت للماء حكم الاستعمال بانفصاله وتقاطره عن أعضاء الوضوء في حالة الحدث الأصغر أو عن البدن في حالة الحدث الأكبر ، وهناك معنى آخر للماء المستعمل ، وهو الباقي في الإناء بعد الوضوء ، أو الماء المتردد على العضو في الوضوء ، أو على البدن في الغسل ، لكن المختلف فيه هو الأول ، - أي المنفصل عن الأعضاء في الوضوء ، أو عن البدن في الغسل - (١) .

وقد اختلف الفقهاء في حكم استعمال هذا الماء في الوضوء والغسل مرة ثانية فمنهم من منعه ، ومنهم من جوزه مع الكراهة كما سيأتي ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الأمور التالية :

١ - هل ينتقل الماء بالاستعمال في رفع الحدث عن كونه ماءً مطلقاً

أم يظل اسم الماء المطلق متناولاً له منطبقاً عليه ؟

٢ - تعارض بعض الأحاديث في ظاهرها مع ما يفهم من ظاهر الكتاب ، أو من ظاهر أحاديث أخرى ، فمثال الأول : تعارض حديث أبي هريرة (٢) (لا يغتسل أحدكم

(١) الذخيرة ، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (مطبعة كلية الشريعة ، الأزهر ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م) ، ١/١٦٥ ، البناية شرح الهداية ، أبو محمد محمود بن أحمد العيني ، تصحيح : محمد عمر ، الشهير بناصر الإسلام الرامقوري ، الطبعة الأولى (دار الفكر للطباعة والنشر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) ١/٣٦٥ ، حاشية رد المحتار ، محمد أمين المعروف بابن عابدين (مطبعة مصطفى البابي الحلبي) ، ١/١٥٢ .

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، حفظ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الكثير وهو من المكثرين من الرواية عنه ، وروى عنه خلق كثير ، توفي سنة ثمان وخمسين . أنظر : تذكرة الحفاظ : ١/٣٢ ، طبقات الحفاظ ، ص ١١٧ ، الإصابة ، ٢/٤٠٣ .

في الماء الدائم وهو جنب (١) مع قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (٢) ومثال الثاني : تعارض هذا الحديث - في ظاهره - مع قوله - صلى الله عليه وسلم - (خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء) (٣)

٣ - الاختلاف في مقدار عمل الآثار المفترضة الناجمة عن استعمال الماء فعلى حين اتفق الفقهاء على معظمها إلا أنهم اختلفوا في مقدار تأثيرها، ومثال تلك الآثار المفترضة : كون الماء المستعمل رفعت به أحداث أو خالطته الذنوب والمعاصي ، إلى غير ذلك من التعليلات ، فمن الفقهاء من قصر تأثيرها على كراهة الاستعمال مع عدم سلب الطهورية ، ومنهم من عدى ذلك إلى عدم الجواز وسلب الطهورية ، بل إن منهم من عدى تلك العلل المفترضة إلى الحكم بالنجاسة (٤) وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) راجح مذهب المالكية أن الماء اليسير المستعمل في رفع الحدث يجوز التطهر به ، ولكن يكره مع وجود غيره ، فإن لم يوجد غيره فلا كراهة ، وهناك رواية بالطهارة وعدم الطهورية ، وهي قول أصبغ بن فرج (٥) ، وأخرى بأنه مشكوك

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ٢٣٦/١ ، برقم : ٢٨٣ .

(٢) الفرقان/٤٨ .

(٣) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء من حديث أبي سعيد الخدري ، وقال عنه : (هو حديث حسن ، وقد روى من غير وجه عن أبي سعيد) ٩٥/١ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في بئر بضاعة ٥٣/١ - ٥٤ ، والنسائي في كتاب المياه ، باب ذكر بئر بضاعة ، والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الطهارة ، باب الماء الكثير لا ينجس بنجاسة تحدث فيه ما لم يتغير ٢٥٤/١ ، وقد توسع في تلخيص الحبير في الكلام عن الحديث ونقل تصحيح الإمام أحمد ويحيى بن معين وابن حزم للحديث : أنظر تلخيص الحبير : ١٢/١ - ١٤ .

(٤) نجاسة الماء المستعمل قول أبي يوسف ورواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ضعفها المحققون من الحنفية والمذهب عند الحنفية على خلافها .

(٥) أصبغ بن فرج بن سعيد بن نافع ، مولى عبد العزيز بن مروان روى عن الدراوردي وابن سمعان ويحيى بن سلام ، دخل المدينة يوم وفاة الإمام مالك صحب ابن القاسم وأشهب تفقه عليه ابن المواز وابن حبيب ، له كتاب الأصول في عشرة أجزاء وتفسير غريب الموطأ وغيرها ، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين ، أنظر المدارك ٥٦١/٢ .

فيه يستعمله ثم يتيمم (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة - في راجح المذهب عندهم الى أن الماء المستعمل في رفع الحدث طاهر غير مطهر فلا يجوز الوضوء أو الغسل به (٢).

الأدلة :

(أ) أدلة المالكية ومناقشتها :

استدل المالكية على مذهبهم في كون الماء المستعمل طاهراً ومطهراً بأدلة من الكتاب والسنة والمعقول .

أما من الكتاب فقد استدلوا بآيات كريمة عامة ومنها :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾

قالوا : ان صيغة (فعول) تفيد التكرار والمبالغة ، فهي تفيد تكرار ما وجدت فيه المبالغة ، فمهما استعمل لا يسلبه الاستعمال الطهورية (٣) .

(١) الخطاب على مختصر خليل ، ٦٩/١ - ٧٠ ، الخرشى على مختصر خليل : ٧٤/١ - ٧٥ شرح الزرقاني على مختصر خليل ، عبد الباقي الزرقاني ، (دار الفکر : بيروت ، لبنان) ١٤/١ - ١٧ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك ، أبو البركات أحمد بن محمد الدردير (دار المعارف : مصر) ٣٧/١ ، الذخيرة ، ١٦٥/١ - ١٦٦ ، الجامع لمسائل المدونة ، محمد بن عبد الله بن يونس الصقلي ، (نسخة مصورة على الميكروفيلم بمركز البحث العلمي وحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى برقم : ١٥٧ فقه مالكي عن نسخة محفوظة بالمكتبة الازهرية تحت رقم : ٣١٤٨ مغاربة) ٥/١ ، الاشراف على مسائل الخلاف ، عبد الوهاب بن نصر البغدادي (مطبعة الارادة) ٤٠/١ - ٤١ .

(٢) حاشية ابن عابدين ، ١٥٧/١ ، البناية ، ٣٥٢/١ - ٣٥٥ ، نهاية المحتاج ، شرح المنهاج ، شمس الدين محمد بن حمزة الرملي (المكتبة الاسلاميية ، ٦١/١ - ٦٣ ، كشف القناع ، عن متن الاقناع ، منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، (المطبعة الحكومية بمكة المكرمة ، ١٣٩٤ هـ) ٣٥/١ ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، على بن سليمان المرداوي ، تحقيق : محمد حامد الفقى ، الطبعة الاولى ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م ، ٤٥/١ .

(٣) الاشراف : ٤٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن محمد بن أحمد القرطبي (طبع بالوقف عن دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان) ، ٤٨/١٣ ، أحكام القرآن أبو بكر بن العربي ، تحقيق : على محمد البيجاوي ، (دار الفكر ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م) ١٤١٨/٣٠ .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ (١)
فهى عامة لم تقيد بشرط عدم الاستعمال (٢).

وأما من السنة المطهرة فقد استدلوا ببعض الأحاديث ومنها :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء)
وهو عام .

٢ - ما روى أن بعض أزواجه - صلى الله عليه وسلم - اغتسلت فى جفنة فجاء النبی - صلى الله عليه وسلم - ليغتسل منها أو ليتوضأ فقالت : (انى كنت جنباً) فقال : (ان الماء لا ينجب) وروى (لاجنباء عليه) (٣)
قال القاضي عبدالوهاب : (وهذا كالتصريح لأنه أخبرنا أن حكم الجنابة لا يلحقه) (٤).

٣ - أن النبی - صلى الله عليه وسلم - خرج على أصحابه ذات يوم وقد اغتسل وقد بقيت لمعة من جسده لم يصبها الماء ، فقلنا : (يارسول الله هذه لمعة لم يصبها الماء) فكان له شعر وارد ، فقال بشعره هكذا على المكان فبله (٥).

قال القرطبي (٦) أخرجه الدارقطني وقال : " عبدالسلام بن صالح هذا بصرى

(١) الأنفال / ١١ .

(٢) الاشراف : ٤٠/١ .

(٣) أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب الماء لا ينجب ، ١٨/١ ، برقم : ٦٨ والترمذى فى كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى الرخصة فى فضل طهور المرأة ٩٤/١ ، برقم : ٦٥ ، وقال حديث حسن صحيح ، والحاكم فى كتاب الطهارة ، بسباب الوضوء والغسل من فضل غسل المرأة ١٥٩/١ ، وقال : هذا حديث صحيح فى الطهارة ولم يخرجاه ولا يحفظ له علة ووافقه الذهبى .

(٤) الاشراف : ٤٠/١ ، الجامع : لابن يونس ٥/١ ب .

(٥) رواه الدارقطني فى كتاب الطهارة ، باب ما روى فى فضل الوضوء واستيعاب جميع القدم فى الوضوء بالماء ١١٠/١ ، وابن أبى شيبه فى كتاب الطهارة ، باب فى الرجل يتوضأ أو يغتسل فينسى اللعة من جسده ، ٤١/١ من رواية العلاء بن زياد .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر الأنصارى القرطبي ، كان اماماً من الغواصين على معانى الحديث له تصانيف نافعة منها تفسيره المشهور ، وكتاب التذكرة فى أحوال الآخرة ، توفى سنة واحد وسبعين وست مائة . أنظر شذرات الذهب ٣٣٥/٥ ، شجرة النور : ص ١٩٧ ، طبقات المفسرين ، ص ٧٩ .

وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

- ١ - الآيتان الكريمتان عامتان ليس فيهما ما يدل على عدم انتقال الماء بالاستعمال من خصوص الطهورية الى مطلق الطهارة .
 - ٢ - إن لفظة فعول في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ لا تستلزم التكرار والمبالغة بل منها ما هو كذلك ، ومنها ما هو ليس كذلك ، كما هو مشهور عند أئمة اللغة .
 - ٣ - إن المراد بالطهور الصالح للتطهير والمعد له ، أو أنه اسم آلة كسحور لما يتسحر به ووضوء لما يتوضأ به .
 - ٤ - إن المراد به ثبوت الطهورية لجنس الماء أو المحل الذي مر عليه فإنه يظهر كل جزء منه . (١)
 - ٥ - وقد ذكر ابن الهمام (٢) أن كلمة طهور هي صيغة مبالغة لكلمة طاهر وبالتالي فهي لا تستلزم التعدية الى الغير قال ابن الهمام :
- (... وكشفه أنه ليس من مفهوم الطهور أن يظهر مرة واحدة فضلا عن التكرار فإن مفهومه ليس الا المبالغة في الطاهر ، كذا كل ما كان على صيغة فعول فإنـــــــــــــــــه لا يفيد سوى المبالغة في ذلك الوصف ، والمبالغة فيه لا تستلزم تطهير غيره بل رفع مانع الغير ليس الا أمرا شرعيا لولا استفادته من قوله - تعالى - : ﴿ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ لما أفاده الماء أخذا من صيغة فعول ، وتكرر القطع لما يطلق عليه قطوع ليس الا لخصوص المادة التي وقعت فيها المبالغة وذلك لأن القطوع تأثير في الغير بالابانة ، وهذا يستفاد من صيغة فاعل فإن صحة إطلاق " قاطع " مادام قائما كان ثبوت القطع قائما ، ويلزمه تكرار القطع ، فقد ثبت التكرار بدون صيغة فعول فالمبالغة المستفادة منه حينئذ ليس الا باعتبار كثرت وجودته ، والحاصل أن فعولا للمبالغة في ذلك الوصف فإن كان ذلك الوصف متعديا كانت

(١) المجموع شرح المذهب ، محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، (مطبعة

المكتبة السلفية ، المدينة المنورة) ، ١٤٣/١ ، نهاية المحتاج ٦١/١ .

(٢) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المشهور بابن الهمام ، ولد سنة تسعين وسبع مائة ، نشأ في بيت علم وفضل ، برع في المعقول والمنقول ، وكان حجة في الفقه وأصوله وغيرها ، له مؤلفات منها شرحه المشهور على البداية ، والتحرير وغيرها . توفي سنة احدى وستين وثمان مائة . أنظر : الفتح المبين ٣٦/٣ ، الفوائد البهية ، ص ١٨٠ .

المبالغة فيه باعتبار تعلقه بالغير ، وإن كان قاصرا في نفسه كان باعتباره في نفسه لا أنه يصيره متعديا ، وصفة ظاهر قاصرة ، فالمبالغة فيه باعتبار جودته في نفسه ، أما افادة المبالغة تعلقه بالغير فلا لغة ولا عرفا ، انظر الى قول جرير : " عذاب الثنايا ريقهن طهور " في صفة أهل الجنة وليس هو برافع (١) .

وقد أورد الجصاص (٢) ردا على وجه الاستدلال من الآية من جهة اقتضائها (فعول) التكرار بتحو ما أجاب به ابن الهمام (٣) .

وأما أدلة المالكية من السنة فيمكن ابداء الملاحظات التالية عليها :

١ - أما حديث (خلق الماء طهورا لا ينجسه شيء) فإنه لا يدل على المدعى لأن نفي التنجيس عن الماء لا يثبت له الطهورية ، فغاية ما يثبت نفي التنجيس الحكم بالطهارة ، وأما الحكم بالطهورية فإنه معنى زائد عن الحكم بالطهارة ، فجواز استعمال الماء في الوضوء مبني على الحكم بطهوريته ، لا على الحكم بطهارته .

٢ - وأما حديث : (إن الماء لا ينجب) فلا يدل على المدعى أيضا ، ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء حديثه عن الماء الباقي في الجفنة وهو طهور وإنما الخلاف في الماء الذي استعمل في التطهير ، فقوله - صلى الله عليه وسلم - : (إن الماء لا ينجب) قد يحتمل أن المقصود به الماء المعهود ، فتكون (الألف واللام) هنا للعهد لا للجنس .

٣ - وأما تسابق الصحابة على فضل وضوء النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه قد يكون أصاب الاناء من رشاش الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة ، فإن

(١) شرح فتح القدير ، كمال الدين ، محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام (دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان) ، ٧٧/١ .

(٢) هو أبوبكر أحمد بن علي الرازي امام الحنفية في مصر ، وكان ورعا زاهدا له تصانيف منها أحكام القرآن ، ولد سنة خمس وثلاث مائة ، وتوفي سنة سبعين وثلاث مائة أنظر : الفوائد البهية ، ص ٢٧ ، البداية والنهاية : ٢٩٧/١١ .

(٣) أحكام القرآن ، أبوبكر أحمد بن علي الرازي ، المعروف بالجصاص ، (دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، مصر) عن الطبعة الأولى ، مطبعة الأوقاف الاسلامية بدار الخلافة العثمانية ، ١٣٣٥ هـ (٤٥/٣٠ .

هذا الاستدلال فيه تكلف لأن الرشاش المتساقط من أعضاء المتوفىء فى الاناء لايمكن التحرز منه فضلا عن نزارته ، ثم إن ذلك قد يحمل على الخصوصية للمصطفى - صلى الله عليه وسلم - ، فان الصحابة قد كانوا يتسابقون على شعره وبصاقه .

٤ - وأما حديث غسله - صلى الله عليه وسلم - اللمعة التى كانت فى بدنه بالعصر عليه من شعره فقد أجاب عنه النووى (١) فقال :

(... وأما قولهم : اغتسل وترك لمعة ثم عصر عليها شعرا ، فجوابه من أوجه : أحدها : أنه ضعيف ، وقد بين الدارقطنى ثم البيهقى ضعفه ، قال البيهقى : " وإنما هو من كلام النخعى " ، الثانى : لو صح لحمل على بلل باق من الغسلة الثالثة ، الثالث : أن حكم الاستعمال إنما يثبت بعد الانفصال عن العضو ، وهذا لم ينفصل ، وبدن الجنب كعضو واحد ، ولهذا لا ترتيب فيه) (٢) .

وأما ما استدل به المالكية من المعقول ، فبالرغم من أنها استثناسات واستنتاجات عقلية إلا أنه يمكن ابداء الملاحظات التالية عليها :

(أ) أما مسألة الاجماع على طهارة الماء المستعمل ان لم يكن على أعضاء الجنب أو المحدث نجاسة ، فبالإضافة الى كون ادعاء الاجماع غير دقيق ، لوجود قول أبى يوسف ورواية عن أبى حنيفة بالتنجيس فإن هذا ليس محلا للنزاع وفسرق بين اثبات مطلق الطهارة واثبات خصوص الطهورية .

(ب) وأما القياس على غسل الثوب أو القياس على ستر العورة به فـ... أجاب النووى عن الأول بأنه لم يؤد بغسل الثوب فرض ، وعن الثانى : بأن الشوب لم يتغير نتيجة ستر العورة به من صفته شيء ، ولا يسمى مستعملا ، وتغير الصفات مؤثر فيما أدى به الفرض (٣) .

(١) هو يحيى بن شرف بن مرى النووى ، وصف بالزهد والقناعة ، مع تفنن فى أصناف العلوم من حديث وأسماء رجال ولغة ، له مصنفات كثيرة منها : المنهاج ، وشرح صحيح مسلم وغيرهما ، توفى سنة ست وسبعين وست مائة ، أنظر : الفتح المبين ، ٨١/٢ ، البداية والنهاية : ٢٧٨/١٣ ، طبقات الشافعية : ١٦٦/٥ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٧٠/٤ .

(٢) المجموع : ١٥٥/١ .

(٣) المجموع : ١٥٥/١ - ١٥٦ .

وفى كلا الجوابين نظر : أما الأول : فهو مبنى على كون تأدية الفـرض بآلة يؤثر فى هذه الآلة بحيث لا يمكن تأدية فرض آخر بها ، وهو غير سليم ، وأما الثانى : فإن النووى علق تأثير الاستعمال على التغير ، والماء المتطهر بـه لم يتغير من صفته شيء بالاستعمال فلم التفرقة بين هذا وذاك ؟ .

أدلة الجمهور ومناقشتها :

عرفنا أن راجح المذاهب الثلاثة ، أن الماء المستعمل فى رفع الحدث ظاهر غير مطهر وسوف يقتصر البحث فى أدلة الجمهور على أنه غير مطهر ، لأن كونه طاهرا ليس موضع انفراد للمالكية ، بل الانفراد انما هو فى الزيادة على مطلق الطهارة ، وهو الطهورية ، وقد استدل الجمهور على أن الماء المستعمل غير مطهر بمـا يلى :

١ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال فى الماء الدائم . قالوا : ولولا أن الاغتسال يؤثر فيه منعاً مانه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال فيه (١) .

٢ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة ، وتغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل ، وليفترقا (٢) قال الجصاص موضحاً وجه الدلالة منه :

(وفضل الطهور يتناول شيئين : مايسيل من أعضاء المغتسل ، والآخر مايبقى فى الاناء بعد الغسل ، وعمومه ينتظمهما ، فاقضى ذلك النهى عن الوضوء بالماء المستعمل لأنه فضل طهور) (٣) .

(١) المغنى أبو محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسى ، (دار الكتاب العربى ، طبع الاوفست ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) ، ٢٠/١ ، كشف القناع : ٣٢/١ ، المجموع : ١٥٤/١ ، أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب النهى عن الوضوء بفضل المرأة ، ٢١/١ ، برقم : ٨١ ، والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب ذكر النهى عن الاغتسال بفضل الجنب ١٣٠/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب النهى عن فضل وضوء المرأة ، ١٣٣/١ ، برقم : ٣٧٤ ، وأحمد فى مسند رجل عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ١١١/٤ ، قال الحافظ ابن حجر (رجاله ثقات) أنظر : فتح البارى : ٣٠٠/١ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (يا بني عبدالمطلب ان الله كره لكم غسالة أيدي الناس)^(١) فدل تشبيه الصدقة حين حرمها عليهم بغسالة أيدي الناس على أن غسالة أيدي الناس لا يجوز استعمالها^(٢).

٤ - إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه - رضوان الله عليهم - احتاجوا في مواطن من أسفارهم الكثيرة الى الماء ، ولم يجمعوا المستعمل - لاستعماله مرة أخرى^(٣).

وقد ارتضى النووي هذا الدليل وأجاب على بعض الاعتراضات المفترضة فقال :
(... فان قيل : تركوا الجمع لأنه لا يجمع منه شيء ، فالجواب أن هذا لا يسلم وان سلم في الوضوء لم يسلم في الغسل ، فان قيل : لا يلزم من عدم جمعه منعه الطهارة به ، ولهذا لم يجمعوه للشرب والطبخ والعجن والتبريد ونحوها من جموع جوازها به بالاتفاق فالجواب : أن ترك جمعه للشرب ونحوه للاستقذار فإن النفوس تعافه في العادة ، وان كان طاهرا كما استقدر النبي - صلى الله عليه وسلم - الضب وتركه فليل : أحرام هو قال : لا ولكن أعافه)^(٤) :

٥ - واستدلوا من المعقول بما يلي :

(أ) أن السلف اختلفوا في من كان في سفر ومعه ماء لا يكفي لجميع أعضاء وضوئه بين أن يستعمله في بعض الأعضاء ويتيمم للباقى ، وبين أن يتيمم ابتداءً ، ولم يقل أحد منهم يستعمله في بعض الأعضاء ، ثم يجمع المستعمل ويستعمله في الأعضاء الأخرى ، ولو كان مطهرا لقالوه ، قال النووي : (فان قيل : لأنه لا يجمع منه شيء ، فالجواب : لا نسلم ذلك ، بل الحال في ذلك مختلف)^(٥).

(ب) القياس على الماء الذي أزيلت به نجاسة : فإنه لا يصح الوضوء به .

(ج) لأن المانعية من الصلاة ونحوها انتقلت اليه باستعماله في رفع الحدث

فمنعت من رفعه الحدث مرة أخرى .

(١) لم آجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج مسلم في كتاب الزكاة باب ترك استعمال

آل النبي على الصدقة (إن الصدقة لاتنقى . لآل محمد إنما هي أوساخ الناس

وذلك في حديث طويل ، ٧٥٣/٢ ، برقم : ١٠٧٢ .

(٢) أحكام القرآن للجصاص : ٣٤٥/٣ .

(٣) المجموع : ١٥٤/١ ، نهاية المحتاج : ٦١/١ .

(٤) المجموع : ١٥٤/١ .

(٥) نفس المصدر السابق .

(د) ولأنه أدبت به عبادة وفريضة فلم يصح أن تؤدى به أخرى كالعنق فسبى العبد لا يصح أن يتوارد عليه عتقان .
(هـ) ولأنه باستعماله فى رفع الحدث ، فإن ذنوب العباد تخالطه وتمازجه وتذهب معه أو مع آخر قطره كما فى الحديث (١) .

وفيما يلى مناقشة أدلة الجمهور :

١- أما نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن الاغتسال فى الماء الدائم فـ استدلال النوى نفسه ضعف الاستدلال به ، فقال بعد أن ساق استدلال الشافعية به :
(٠٠٠) وفى هذا الاستدلال نظر لأن المختار والصواب أن المراد بهذا الحديث النهى عن الاغتسال فى الدائم وإن كان كثيرا لثلا يقدره ، وقد يؤدى تكرار ذلك الى تغييره (٢) .

٢ - وأما نهيه - صلى الله عليه وسلم - عن أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة ، أو أن تغتسل المرأة بفضل وضوء الرجل ، فلا شك أنه لعل أخرى غير التى فهمها منه الجصاص ، لأن الحديث خص النهى بفضل وضوء المرأة أو الرجل إذا استعمل أى واحد منهما فضل وضوء صاحبه ، ولم يتعرض لوضوء الرجل من فضل وضوء رجل مثله أو المرأة من فضل وضوء امرأة أخرى ، فكيف فهم الجصاص التعميم ؟ .

٣ - وأما تشبيهه أخذ الصدقة فى حق آل البيت بغسالة أيدي الناس فليس فيه دليل ، لأن غسالة اليد أعم من أن تكون وضوءاً - إذا صح إطلاق اسم الغسالة على الماء المستعمل - لأن الغسالة قد تكون عن وسخ أو عن نجاسة أو غير ذلك ، وحتى لو سلمنا أن المراد الوضوء فإن حديث النبى - صلى الله عليه وسلم - جـاء لتنفير أهل بيته من الأخذ من الصدقات بضرب الأمثال المنفرة التى تعافها النفس ، وليس المراد بيان حكم شرعى فى عدم استعمال الماء المستعمل ، يبينه وصفه لها بأنها أوساخ الناس .

(١) المجموع : ١٥٤/١ ، أحكام القرآن : للجصاص : ٣/٣٤٥ ، المغنى : ١ / ٢٠ ،

نهاية المحتاج : ١/٦١ ، كشاف القناع : ١/٣٢ .

(٢) المجموع : ١٥٤/١ .

٤ - أما الاحتجاج بعدم جمع الماء المستعمل لاستعماله ثانية في الاسفار مع شدة الحاجة اليه فلا شك أنه دليل قوى واضح الدلالة ، خاصة وأن العدول الى التيمم من شرطه عدم وجود الماء ، فلو كان جمع الماء بعد استعماله ليستعمل مرة ثانية جائزا شرعا لما ساء العدول الى التيمم لوجود الماء الذي لامانع من استعماله .

٥ - وأما الأقيسة والأدلة العقلية ، فبعضها يمتاز بالقوة كالدليل الأول وبعضها فيه التكلف كالقول بأن المانعية من الصلاة قد انتقلت الى الماء فمنعت استعماله مرة ثانية ، أو القياس على العتق ، وقد أجاب ابن العربي عن هذا القياس : فقال :

(... وانما تنبنى مسألة الماء المستعمل على أصل آخر ، وهو أن الآلة اذا أدى بها فرض هل يؤدي بها فرض آخر أم لا ؟ فمنع ذلك المخالف قياسا على الرقبة أنه اذا أدى بها فرض عتق لم يصلح أن يتكرر في أداء فرض آخر ، وهذا باطل من القول فان العتق اذا أتى على الرق آتلفه فلا يبقى محل لأداء الفرض بعتق آخر ونظيره من الماء ماتلف على الأعضاء ، فإنه لا يصح أن يؤدي به فرض آخر لتلف عينه حسا ، كما تلف الرق في الرقبة بالعتق الأول حكما) (١)

وأما القياس على غسالة النجاسة فان الفرق واضح بينهما كوضوح الفرق بين الحدث والنجاسة ، وأما القول بأن ذنوب العباد ومعاصيهم قد انتقلت اليه وسلبته الطهورية ، فقد أجاب عنه ابن يونس فقال :

(... فان قيل فإنه ماء الذنوب ، قيل : إنما ضرب النبي - صلى الله عليه وسلم - المثل به لا لأن الذنوب تنماع فيه ويؤثر في حكمه ، وإنما أراد أن المتوضئ يصير كمن لا ذنب له .) (٢) .

وقد أورد القرطبي عن ابن عبد البر نحو هذا المعنى (٣)

(١) أحكام القرآن : لابن العربي : ١٤١٨/٣ - ١٤١٩ .

(٢) الجامع : لابن يونس ، ٥/١ ب .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٤٨/١٣ - ٤٩ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة الفريقين ، يجد أدلة الجمهور - على ضعف بعضها - أوفر حظا من أدلة المالكية ، فضلا عن أن المذهب المالكي مضطرب في مسألة الماء المستعمل ، وهذا ما حملهم على القول بالكراهة أو بأنه مشكوك فيه ، وروى عن مالك في الماء المستعمل قوله الآخير فيه (١). والحق أن الماء المستعمل لو كان الوضوء به جائزا لبينه الرسول - صلى الله عليه وسلم - بيانا شافيا خاصة في السفر حيث يعز الماء ويندر وجوده ، ويحتاج اليه في الشرب ونحوه ، فلما لم ينقل ذلك عن المعصوم - صلى الله عليه وسلم - مع دعاء الحاجة اليه ، وتوافر الدواعي على نقله ، علم أنه غير جائز والله أعلم .

(١) الجامع : لابن يونس ، ٥/١ .

المبحث الثانى

حكم الماء القليل الذى تخالطه نجاسة

اتفق فقهاء المذاهب على أن الماء الكثير الذى تخالطه نجاسة لا ينجس —
 إلا بالتغير كما اتفقوا على أن الماء اليسير إذا تغير أحد أوصافه بحلول النجاسة
 فيه تنجس لكنهم اختلفوا فى الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة ، ولم يظهر أثر
 هذه النجاسة فيه تغيرا فى طعمه أو لونه أو ريحه — على خلاف بينهم فى تحديد
 اليسير والكثير — وسيأتى بعد .

وسبب انفراد المالكية فى حكم الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة يرجع
 الى الأمور التالية :

١ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث النهى عن البول فى
 الماء الراكد ، وحديث : (إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) ، وحديث
 أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها فى الإناء ، وغير ذلك من الأحاديث
 التى يفهم منها أن النجاسة تؤثر فى الماء فتنجسه ، وستأتى جميعا فى الأدلة .

فهذه الأحاديث متعارضة - فى ظاهرها - مع أحاديث أخرى يفهم منها أن
 الماء لا يتأثر بالنجاسة ، مثل حديث بشر بضاعة ، وحديث الأعرابي الذى بال فى
 المسجد فأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بمسح ذنوب من ماء على بوله ، فمن
 الفقهاء من أخذ بظاهر الأحاديث الأول فحكم بتنجس الماء القليل وإن لم يتغير ،
 ومنهم من أخذ بظاهر الحديثين الآخرين فلم يحكم بتنجس الماء إلا بالتغير ، قل
 هذا الماء أو أكثر وكان التغير عنده هو الضابط فى الحكم بتنجس الماء .

٢ - الاختلاف فى الحكم على الأحاديث تصحيفا وتضعيفا ، ومن ذلك ما وقع فى
 حديث القلتين .

٣ - الاختلاف فى تخصيص العام أو اجرائه على عمومه ، ومن ذلك ما وقع فى
 حديث بشر بضاعة ، وهو عام فمن الفقهاء من خصه بحديث النهى عن البول فى
 الماء الدائم ، وحديث أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها الإناء
 وأحاديث الولوغ وغيرها ، ومنهم من أجراه على عمومه ، ولم ير فى الأحاديث

المخصصة القوة التي تؤهلها لتخصيص حديث بئر بضاعة سواء من حيث السند أو الدلالة .

٤ - الاختلاف في أصل المسألة من حيث المعنى : ذلك أن النجاسة إذا وقعت في الماء واستهلك فيه فلم يبق لها أثر يدل عليها من طعم أو لون أو ريح ، أتوثر في الماء تنجيها أم لا ؟ ، فمن الفقهاء من قال : إنها توثر - على خلاف في القدر الذي يتأثر بالنجاسة وإن لم يتغير - ومنهم من لم ير موجبا للتنجيس الا ظهور أثر النجاسة في الماء طعما أو لونا أو ريحا (١).

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) يرى المالكية - في الراجح من مذهبهم - أن الماء اليسير إذا حلت فيه نجاسة فلم تغير أحد أوصافه من لون أو طعم أو ريح فإنها لاتنجه سواء أكانت النجاسة الواقعة في الماء قليلة أم كثيرة ، وسواء أكان الماء قليلا أم كثيرا فالضابط عندهم في الحكم على تنجس الماء هو تغير الماء بملاقاة النجاسة له ، وعلى الرواية المشهورة عن مالك : فإن هذا الماء الذي لم يتغير بملاقاة النجاسة له هو ماء ظهور يجوز استعماله في الأوضيعة والأغسال ، ولكن يكسره استعماله مع وجود غيره ، فإن لم يوجد غيره فلا كراهة .

وهناك رواية عن الامام مالك بأنه ظهور من غير كراهة ، وأخرى بأنه نجس وثالثة بأنه مشكوك فيه يستعمله في الوضوء ثم يتيمم ، ولم يحد المالكية في الماء اليسير حدا ، فعلى الروايات التي تقول بكراهته أو نجاسته أو الشك فيه لا يوجد حد فاصل بين اليسير والكثير ، ولكنهم يمثلون للماء اليسير بالأوان المستعملة في الوضوء والغسل (٢).

-
- (١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، شيخ الاسلام تقي الدين ، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية تصوير عن الطبعة الأولى ، (مطابع دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت : لبنان) ، ٣٢/٢١ - ٣٣ ، بداية المجتهد : ١٧/١ - ١٩ ، سبل السلام ، شرح بلوغ المرام ، من أدلة الأحكام ، محمد بن اسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني ، المعروف بالأمير ، (طبعة دار الفكر) ١٧/١ - ١٨ .
- (٢) الخطاب : ٧٠/١ ، الخرشى : ٧٥/١ - ٧٦ ، الذخيرة : ١٦٣/١ - ١٦٤ ، الفواكه الدواني ، على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوى المالكي (دار الفكر ، بيروت : لبنان) ، ١٤٥/١ - ١٤٦ ، الجامع =

بقى أن نذكر أن عبد الملك بن الماجشون لم يعتبر تغير الرائحة مؤثراً فى نجاسة الماء ، وقد استدلل له القرافى (١) فى عدم اعتبار الرائحة حيث قال : (٠٠٠) وجه قول عبد الملك أن الثياب لاتنجس بروائح النجاسات ، فكذاك الماء لأنه أقوى فى الدفع عن نفسه ، ولأن الرائحة لو كان تغيرها معتبراً ، لذكر فى الحديث (٢) .

(ب) ويرى الحنفية أن الماء الراكد اذا حلت فيه نجاسة تنجس ولو لم يتم يتغير اذا كان يسيراً ، وتقدير اليسير عندهم بالحركة ، فالماء اليسير هو الذى اذا حرك طرفه تحرك طرفه الآخر ، وقيل : بل يقدر بالمساحة - على خلاف بينهم فى مقدار هذه المساحة - ، وقيل : بل يفوز الى رأى المبتلى ، وقد نصر هذا الرأى ابن نجيم (٣) وقال : انه رأى أبى حنيفة ، وأما الماء الجارى فيفرقون فيه بين النجاسة المرئية وغير المرئية ، فيقولون بتنجسه اذا تغير بغير المرئية ، ويفرقون فى المرئية بين أن يجرى أكثر الماء عليها فيحكمون بتنجسه ، أو أن يجرى أقل الماء عليها فيحكمون بعدم تنجسه ، وهنالك أقوال واختلافات كثيرة فى

== لابن يونس ، ١٦/١ أ ، البيان والتحصيل ، والشرح والتوجيه والتعليق ، فى مسائل المستخرجة ، محمد بن أحمد بن رشد الجدى ، تحقيق : الدكتور محمد حجي ، (دار الغرب الاسلامى ، بيروت : لبنان) ٣٦/١ - ٣٧ ، الاشراف ٤٣/١ ، الكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ، أبو عمر بن عبد الباقى النمري ، تحقيق : محمد بن محمد المريتاني ، (دار الهدى للطباعة والنشر ، شارع النوادي ، السيدة زينب) ، ١٢٨/١ - ١٢٩ ، الاستذكار : ٢٠٤/١ - ٢٠٦ ، التمهيد : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب مالك : ص ٢٥٣ - ٢٥٤ ، بداية المجتهد : ١٧/١

(١) هو شهاب الدين أحمد بن ادريس الصنهاجى القرافى ، من علماء المالكية ، انتهت اليه الرئاسة فى الفقه على مذهب مالك ، من تصانيفه الذخيرة والفروق وغيرهما ، توفى سنة أربع وثمانين وست مائة ، أنظر : الديباج المذهب : ص ٦٢ ، شجرة النور الزكية ، ص ١٨٨ .

(٢) الذخيرة : ١٦٣/١ .

(٣) هو زين الدين بن ابراهيم بن محمد ، الشهير بابن نجيم ، ولد بالقاهرة ، سنة ست وعشرين وتسع مائة ، من مصنفاته الاشباه والنظائر ، والبحر الرائق ، وغيرهما ، توفى سنة سبعين وتسع مائة هجرية ، أنظر : شذرات الذهب : ٣٥٨/٨ ، الفتح المبين : ٨٠/٣ .

المذهب ليس هنا مجال ذكرها ، ومحلها كتب فروع الحنفية (١).

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الماء اليسير يتنجس بملاقاة النجاسة له وإن لم يتغير ، واليسير عندهم هو مادون القلتين ، وأما إذا بلغ الماء قلتين فأكثر فهو عندهم كثير لا ينجس الا بالتغير ، هذا في الماء الراكد ، وأما الجارى فراجع مذهب الشافعية والحنابلة أنه كالراكد في اعتبار القلتين ، لكن الشافعية اعتبروا الجرية ، - وهى ما بين حافتى النهر عرضا - ، وجعلوا لها تفصيلات وأحكاما كثيرة ليس هنا مجال ذكرها ، بينما لم يعتبرها الحنابلة - فى أشهر الروايات عن الامام - ، وهناك أقوال واختلافات عند الشافعية والحنابلة فى تقدير القلتين بالأرطال ، وفى كون ذلك تحديد أو تقريب ، وغير ذلك من الأحكام والاختلافات والروايات ليس هنا مجال ذكرها (٢).

الأدلة :

أدلة المالكية ومناقشتها :

استدل المالكية على مذهبهم فى أن الماء لا ينجس الا بالتغير سواء كان قليلا أم كثيرا بما يلى :

١ - عمومات القرآن الكريم : ومنها : قوله - تعالى - : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ وقوله - تعالى - : ﴿ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ ﴾ ، فقد سماه القرآن ﴿ طَهُورًا ﴾ ، وهو إنما يكون طهورا بصفته فلا ينزع عنه اسم الطهورية حتى تنتفى هذه الصفة عنه بالتغير (٣).

- (١) حاشية ابن عابدين : ١٨٥/١ - ١٨٦ ، البناية : ٣٣١/١ - ٣٣٢ ، شرح فتح القدير : ٧٠/١ - ٧١ ، البحر الرائق : زين الدين بن نجيم الحنفى ، (دار المعرفة ، بيروت : لبنان) ، ٧٩/١ - ٨٠ ، بدائع الصنائع ، فى ترتيب الشرائع ، أبوبكر بن مسعود الكاسانى الحنفى ، (دار الكتاب العربى ، بيروت : لبنان) ، ٧٢/١ .
- (٢) المجموع : ١١٢/١ ، روضة الطالبين ، محيى الدين النووى ، (المكتتب الاسلامى للطباعة والنشر) ، ٢٦/١ - ٢٧ ، نهاية المحتاج : ٦٧/١ ، شرح منتهى الارادات ، منصور بن يونس البهوتى ، (دار الفكر ، بيروت) ، ١٨/١ ، الانصاف : ٥٥/١ - ٥٦ ، المغنى : ٣٠/١ .
- (٣) الاشراف : ٤٣/١ ، أحكام القرآن : لابن العربى ١٤١٩/٣ - ١٤٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٣ - ٤٢ .

قال ابن عبد البر مبينا وجه الدلالة من الآيتين الكريمتين :

(٠٠٠ وفى " طهور " معنيان : أحدهما أن يكون طهور بمعنى ظاهر مثل صبور وصابر وشكور وشاكر ، وما كان مثله ، والآخر أن يكون بمعنى " فعول " مثل : قتل - قتلوا وضروب فيكون فيه معنى التعدى والتكثير ، يدل على ذلك قوله عز وجل : ﴿ ويُنزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ ، وقد أجمعت الأمة أن الماء مطهر للنجاسات وأنه ليس فى ذلك كسائر المائعات الطاهرات ، فثبت بذلك هذا التأويل (١)

٢ - حديث أبوسعيد الخدرى (٢) وفيه : (أنتوضأ من بئر بضاعة ، وهى بئر يلقى فيها الحيف ولحوم الكلاب والنتن ، فقال - عليه الصلاة والسلام : " ان الماء طهور لا ينجسه شيء " وفى رواية : الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) - .

وجه الدلالة منه أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد أخبر بأن الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على لونه أو طعمه أو ريحه ، ثم إنه - صلى الله عليه وسلم - قد أقر الناس على التوضؤ من بئر بضاعة ، وهذه حالها ، فهى تلقى فيها أشياء هى من أغلظ النجاسات (٣).

قال أبوداود (٤) : (سمعت قتيبة بن سعيد قال : " سألت قيس بن بزة بضاعة عن عمقها فقال : أكثر ما يكون فيها الماء الى العانة ، قلت : فاذا نقص ، قال : دون العورة ، قال أبوداود : ، وقد رت أنا بئر بضاعة بردائى ، مددته عليها ثم ذرعت فاذا عرضها ستة أذرع ، وسألت الذى فتح لى باب البستان

(١) التمهيد : ٣٣٠/١ .

(٢) هو أبوسعيد سعد بن مالك الأنصارى الخزرجى ، كان من علماء الصحابة ، وممن شهد بيعة الشجرة ، ومن المكشرين من الرواية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - عاش ستا وثمانين سنة ، توفى سنة أربع وسبعين ، أنظر : الاصابة : ٣٥/٢ ، تذكرة الحفاظ : ٤٤/١ ، تاريخ بغداد : ١٨٠/١ .

(٣) الذخيرة : ١٦٣/١ ، الاشراف : ٤٣/١ ، الفواكه الدوانى : ١٤٥ / ١ - ١٤٦ ، الجامع : ١٦/١ أ ، التمهيد : ٣٣٢/١ .

(٤) هو سليمان بن أشعث بن عمرو الأزدي السجستاني ، ولد سنة ثنتين ومائتين أحد أئمة الحديث ، جمع وهنّف ، وخرج ، وسمع الكثير عن مشايخ البلدان ، له مؤلفات نافعة ، منها : كتاب السنن ، والمراسيل ، وغيرها ، توفى سنة خمس وسبعين ومائتين ، أنظر : تذكرة الحفاظ : ٥٩١/٢ ، البدايىة والنهاية : ٥٤/١١ ، تاريخ بغداد : ٥٥/٩ .

فأدخلني اليه ، هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : " لا " ورأيت فيها ماء ١٤٠ متغير اللون . (١)

٣ - حديث الأعرابي الذي بال في المسجد وفيه : (قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أريقوا على بوله ذنوباً من ماء) (٢) .

قال الباجي بعد أن ساق الحديث :

(وهو حجة على أبي حنيفة والشافعي وغيرهما في قولهم : أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة ، - وإن لم تغيره - وهذا مسجد النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو أرفع المواضع التي يجب تطهيرها ، وقد حكم فيه النبي - صلى الله عليه وسلم - بصب دلو من ماء على ما نجس منه بالبول ، ولا معنى له إلا تطهيره للمصلين) (٣)

٤ - أن المياه بمكة والمدينة قليلة ، وغالبا ما تكون في أيدي صبيانهم ومن لا يتحرز عن النجاسة منهم ، ولم يقع سؤال - ولو لمرة واحدة - عن حكم هذه المياه ، فعدم السؤال رغم تطاول الأزمان وتكرر الحوادث دليل على اعتبار التغير .

٥ - وضوء عمر - رضي الله عنه - من جرة نصرانية (٤) .

٦ - جواز التوضؤ بماء البحر والغدر ، ومعلوم أنها لا تخلو عن نجاسة ، تقع فيها إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء (٥) .

(١) مختصر سنن أبي داود : ٧٥/١ .

(٢) التمهيد : ٣٣٠/١ ، الاستذكار : ٢٠٤/١ - ٢٠٦ ، عارضة الأحوذى ، شرح جامع الترمذى أبوبكر بن العربي ، (دار العلم للجميع) ، ٨٥/١ - ٨٥ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الوضوء ، باب صب الماء على البول في المسجد من حديث أبي هريرة ، ٦٦/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات ، إذا حصلت في المسجد من حديث أنس بن مالك ٢٣٦/١ .

(٣) المنتقى شرح الموطأ ، أبو الوليد الباجي ، (طبعة دار الكتاب العربي) ، ١٢٩/١ .

(٤) أخرجه البخارى في كتاب الوضوء معلقاً مجزوماً به ، باب وضوء الرجل مسح امرأته وفضل وضوء المرأة ٥٦/١٠٠٠ ، وأخرجه الدارقطنى مطولاً في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء أهل الكتاب عن زيد بن أسلم عن أبيه ٣٢/١ .

(٥) الجامع لابن يونس : ١٦/١ أ .

وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

١ - أما الآيتان الكريمتان فليس للمالكية فيهما دلالة على محل النزاع ، ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - امتن على عباده بإنزال الماء الطهور من السماء فوصفه بالطهورية منصب على حالة نزوله من السماء ، أما بعد ذلك فلا تعرض في الآية له ، فقد يستمر متصفا بوصف الطهورية وقد يتنجس بحلول النجاسة فيه .

٢ - أما حديث بكر بضاعة فقد أجيب عنه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :
(أ) اعلاله بجهالة اسم الراوى له عن أبى سعيد الخدرى قال العينسى (١)
موضحا ذلك :

(... وضعه ابن القطان باختلاف فى اسناده فقوم يقولون : عبدالله بن رافع بن خديج ، وقوم يقولون : عبيدالله بن عبدالله بن رافع بن خديج ، وقوم يقولون عبدالرحمن بن رافع) (٢) .

وقد أجاب الشيخ صديق حسن خان (٣) عن هذا الاعتراض فقال :
(... وقد أعله ابن القطان باختلاف الرواة فى اسم الراوى له عن أبى سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة ، وقد اختلف فى أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ولم يكن ذلك موجبا للجهالة) (٤) .

ولا يخفى عليك ما فى هذا الجواب من ضعف ، وذلك أن الاختلاف فى اسم الصحابى لا يضر حتى لو أدى الى جهالة الصحابى ، لأن الصحابة كلهم عدول فجهالتهم لاتضر

(١) هو محمود بن أحمد بن موسى الحنفى ، المعروف بالعينى ، ولد سنة ثنتين وستين وسبع مائة ، وحفظ كتباً فى فنون عن جماعة ، وبرع فى كثير من العلوم ، له تصانيف كثيرة جداً منها : عمدة القارى شرح فيه البخارى ، وطبقات الشعراء وغيرها ، توفى سنة خمس وخمسين وثمان مائة . أنظر : (التاج المكلل ، ص ٤٧٠ ، الفوائد البهية ، ص ٢٠٧ .

(٢) البناية : ٣١٩/١ .

(٣) هو أبو الطيب محمد بن على بن حسن ، الفقيه الأصولى ، ولد بالهند سنة ثمان وأربعين ومائتان وألف ، له تصانيف كثيرة منها الروضة الندية ، توفى سنة سبع وثلاث مائة وألف (أنظر : الفتح المبين ، ١٦٠/٣ ، التاج المكلل ، ٥١٩) .

(٤) الروضة الندية شرح الدرر البهية ، صديق حسن خان ، (دار التـراث القاهرة : مصر) ، ٥/١ - ٦ .

فما بالك اذا كان الاختلاف فى الاسم لا يؤدى الى جهالة كالاختلاف فى اسم أبى هريرة - رضى الله عنه - ، وأما الاختلاف الذى يؤدى الى جهالة الراوى فلم يقل أحد بأنه لا يضر ، ذلك أنه يمكن أن يقع الخلاف فى اسم الراوى أو اسم أبيه ويكون الاتفاق قائما على كنيته أو لقبه فيكون معروفا وموثقا ، أما فى مسألتنا فقد رأينا الاضطراب فى اسم الراوى دون معرفة من هو ، وما اذا كان عدلا أم لا وما اذا كان ضابطا أم لا ، فالاختلاف هنا يفضى الى جهالة الراوى وهذا يضر اتفاقا .

(ب) تضعيف زيادة - الا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه - برشدين بن سعد: (١) وقد أجاب الشيخ صديق خان عن ذلك بما حاصله أن هذه الزيادة مجمع على معناها فمن كان يقول بحجية الاجماع ، كان الدليل عنده الاجماع ، ومن لم يقل بحجية الاجماع كان الاجماع عنده مفيدا لصحة هذه الزيادة لكونها مما أجمع على معناه فالدليل عنده هذه الرواية وليس الاجماع (٢) .

والطريقة التى أشار اليها الشيخ فى تصحيح الحديث لا يعرفها المحدثون .

(ج) القول بأن حديث بئر بضاعة هام ، وحديث القلتين خاص ، والخاص مقدم على العام (٣) .

(د) الادعاء بأن ماء بئر بضاعة كان جاريا فى البساتين : ويروون فى ذلك أشرا عن الواقدي (٤) ويستدلون على ذلك أيضا بالقاء المحايض والقدرات ولحسوم الكلاب فيها ، وهذه النجاسات كفيفة بتغيير مائها لو كانت راكدة فتنجس بذلك اجماعا فثبت من هذا أنها كانت جارية - أى يتجدد ماؤها بالنزح - (٥)

(١) هو رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال المهرى ، أبو الحجاج المصرى ، روى عن

(زيان بن فائد) ، وأبى هانىء والأوزاعى وغيرهم ، ولد سنة مائة ، وتوفى

سنة مائة وثمانية وثمانين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٧٨/٣ .

(٢) الروضة الندية : ٥/١ - ٦ .

(٣) المجموع : ١١٨/١ .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الواقدي ، مولى بنى سهم ، ولى القضاء ببغداد ،

زمن المأمون وقيل : الرشيد ، قال ابن حجر متروك مع سعة علمه ، مات سنة

سبع ومائتين ، أنظر : الديباج المذهب : ص ٢٣٠ ، التقريب : ١ / ١٩٤ ،

شذرات الذهب : ١٨/٢ .

(٥) البحر الرائق : ٨٣/١ ، البناء : ٣٢٠/١ ، تبیین الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، فخر

الدين عثمان بن على الزيلعى ، (دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت) ٢١/١ .

وقد رد ابن تيمية (١) على هذا الاعتراض قائلًا :

(وما يذكر عن الواقدي من أنها جارية أمر باطل ، فان الواقدي لا يحتج به — باتفاق أهل العلم ، ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ماء جار وعين الزرقاء وعيون حمزة محدثة بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - وبئر بضاعة باقية الى اليوم في شرقي المدينة ، وهي معروفة (٢)) .

(هـ) ادعاء أن السؤال كان عن حالها بعد النزع : فانهم استشكلوا ذلك بكون جدرانها لم تغسل ، وطينها المتلوث بالنجاسة لم يخرج ، فأخبرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن ذلك عفو ، نظيره قوله - صلى الله عليه وسلم - (ان المؤمن لا ينجس) (٣) فلا يعني ذلك أنه لا ينجس اذا لامس النجاسة . (٤)

وهذا الجواب فضلا عما فيه من تكلف وتمحل ، يحتاج في اثباته الى نقل ، ولم يوجد .

(و) وأما قصة ذرع أبي داود للبئر ، وعدم تغير بنائها ، فقد أجاب عنه ابن نجيم بما يلي :

١ - أن البستاني الذي أخبر أبا داود عن عدم تغير بئر بضاعة مجهول الحال ولا يمكن أن يحتج بخبره .

٢ - أن أبا داود توفي في نصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين ، وهذا المدة كافية لتغير بناء البئر في تلك الأزمنة المتطاولة (٥) .

(١) هو تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم الحارثي ، ولد سنة احدى وستين وست مائة ، عنى بعلوم الاسلام حتى برع فيها ، اشتهر بكثرة التصانيف حيث ألف أكثر من ثلاث مائة مجلد ، منها : منهاج السنة النبوية ومجموع فتاواه وغيرها كثيرا جدا ، توفي سنة ثمان وعشرين وسبع مائة ، أنظر : طبقات الحفاظ ، ص ٥٢٠ ، تذكرة الحفاظ : ١٤٩٦/٤ ، البداية والنهاية : ١٣٥/١٤ ، الفتح المبين : ١٣٠/٢ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام : ٤١/٢١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الغسل ، باب عرق الجنب ، وأن المؤمن لا ينجس ، ٧٤/١ ، ومسلم في كتاب الحيض ، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس ، ١٨٢/١ من حديث أبي هريرة (أن المؤمن لا ينجس) .

(٤) البحر الرائق : ٨٤/١ .

(٥) نفس المرجع السابق .

والحق أن الأجوبة المتعلقة ببشر بضاعة وطبيعتها وسؤال الصحابة عنها أجوبة ضعيفة لأن استدلال المالكية إنما كان بقوله - صلى الله عليه وسلم - (خلق الماء طهوراً ... الحديث) ، وهذا لفظ عام ينطبق على بشر بضاعة وغيرها ، وما قصة بشر بضاعة إلا سبب لذلك الحديث ، وقد تقرر في علم الأصول أن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، نظيره : ذلك الرجل الذي جاء يسأله - صلى الله عليه وسلم - عن الوضوء بماء البحر فقال له - صلى الله عليه وسلم - : (هو الطهور ماؤه الحل ميتته)^(١) . ونظائر ذلك كثيرة في القرآن والسنة المطهرة فإن كثيراً من أحكام القرآن الكريم والسنة المطهرة كانت جواباً عن سؤال سألته بعض الصحابة ، ولم يقتصر ذلك الحكم على الصحابة السائلين ، فتبين من ذلك ضعف هذه الأجوبة وأن الأجوبة المتعلقة بتضعيف الحديث هي أقوى من تلك الأجوبة .

٣ - وأما حديث أنس^(٢) في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد ، فقد أجاب عنها الشافعية بالتفرقة بين ورود النجاسة على الماء ووروده عليها ، فيتنجس في الحالة الأولى دون الثانية ، وفي كلام النووي ، والحافظ العراقي^(٣) ، وابن دقيق العيد ، ما يفيد أن الشافعية قد اعتبروا مجرد الوجود مناطاً في التفرقة بين الورودين^(٤) ، وهذا مشكل إذا لا يعقل أن يكون مجرد الوجود مناطاً للتفرقة ،

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور ، ٥١/١ ، وأبو داود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، ٦٤/١ ، برقم : ٨٣ ، والنسائي في كتاب الطهارة ، باب ماء البحر ، ٤٤/١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب الوضوء بماء البحر ، ١٣٦/١ ، برقم : ٣٨٦ ، وصححه الألباني أنظر إرواء الغليل ٤٢/١ .

(٢) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري المدني ، خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من المكثرين من الرواية عنه ، وكان آخر الصحابة موتاً بالبصرة سنة ثلاث وتسعين ، الإصابة : ٧١/١ ، تذكرة الحفاظ : ٤٤/١ ، تهذيب التهذيب : ٣٧٦/١ .

(٣) هو الحافظ زين الدين ، أبو الفضل ، عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ولد سنة خمس وعشرين وسبع مائة ، له مؤلفات كثيرة منها الألفية ، وممن تلاميذه الحافظ ابن حجر ، توفي سنة تسع وثمانين وسبعمائة ، أنظر : طبقات الحفاظ : ص ٥٤٣ .

(٤) المجموع : ١١٨/١ ، طرح التشريب ، في شرح التقريب ، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، (دار أحياء التراث العربي ، بيروت : لبنان) ، ٤٧/٢ - ٤٨ ، أحكام الأحكام ابن دقيق العيد ، (دار الكتب العلمية ، بيروت : لبنان) ، ٢٠/١ .

وقد حقق الصنعاني (١)، وابن رشد (٢) المسألة ، ونكتفى هنا بنقل كلام الصنعاني،

اذ عبارته فى ذلك أوضح من عبارة ابن رشد ، قال الصنعاني :

(٠٠٠) وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً ، حتى يفيئ عينها ، وتذهب قبل فناءه ، فلا يأتى آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة الا وقد طهر المحل الذى اتصلت به ، أو بقى فيه جزء منها يفيئ ويتلاشى عند ملاقة آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تفيئ النجاسة وتتلاشى اذا وردت على الماء الكثير بالاجماع ، فلا فرق بين هذا ، وبين الكثير فى افناء الكل للنجاسة فان الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عينها لكثرتة بالنسبة الى مابقى من النجاسة ، فالعلة فى عدم تنجسه بوروده عليها هى كثرته بالنسبة اليها ، لا الورود فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر . (٣) . كما أنه يرجع ايضا الى قاعدة انما ر العين واستهلاكها .

٤ - وأما أدلة المالكية العقلية فهى لاتخلو من مقال أيضا :

(أ) أما ادعاء عدم وقوع السؤال فممتنع لأن السؤال قد وقع ليس عمن الأوعية الضيقة فحسب ، بل عن الآبار والحياض الكبيرة أيضا كحديث بئر بضاعة ، وما وقع من السؤال عن الحياض بطريق مكة وماينوبها من السباع .

(ب) وأما قصة وضوء عمر من جرة نصرانية فالفرق واضح بين توهم النجاسة وتيقنها ، ففي قصة عمر ، النجاسة متوهمة ، والأصل فى الاشياء الطهارة بخلاف مسألة النزاع ، وهى أن يتيقن وقوع النجاسة فى الماء دون أن يظهر فيه أثرها تغيرا ، فقصة عمر ترجع الى أصل آخر ، وهو استعمال أمتعة وأوانى وشباب مسن تكثر مباشرتهم النجاسة كالكرة .

(١) هو محمد بن اسماعيل بن صلاح الكحلانى الصنعاني ، برع فى العلوم وفاسق الأقران ومن تأليفه سبل السلام ، توفى سنة ثنتين وثمانين ومائة وألف . أنظر : التاج المكلل : ٤/٤ .

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الغرناطى الشهير بالحفيد ، فقيهه أديب ، حفظ الموطأ وأخذ الفقه عن كثير من مشايخ المالكية ، له تأليف كثيرة ، منها بداية المجتهد . توفى سنة خمس وتسعين وخمس مائة . أنظر : شجرة النور ، ص ١٤٦ .

(٣) سبل السلام : ١٨/١ ، وأنظر أيضا ، بداية المجتهد : ١٩/١ .

٥ - وأما جواز التوضؤ بماء البحر والغدر ، وأنها لا تخلو عن نجاسة تحل فيها فهو خارج محل الخلاف ، وذلك لأن ماء البحر والغدر ماء كثير ، ولم يقل أحد ان الماء الكثير أو المستبحر يتنجس من النجاسة التي تحل فيه ، وان لم يتغير .

أدلة الحنفية ومناقشتها :

استدل الحنفية على مذهبهم في أن الماء القليل يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير - على التفصيل الذي مر - بما يلي :

١ - مجموعة من الأحاديث التي يفهم منها أن النجاسة تؤثر في الماء القليل وإن لم تغيره ، ومنها :

(أ) حديث أبي هريرة وفيه : (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه) ، وفي لفظ (ثم يغتسل منه) ، وفي آخر : ثم يتوضأ منه (١) .

(ب) قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فليغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها الإناء فإنه لا يدرى أين باتت يده) (٢)

(ج) قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليبرقه وليغسله سبع مرات احداهن بالتراب) (٣)

ولم يفرق النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث النهى عن البول في الماء الدائم بين دائم قليل ، ودائم كثير ، ولولا أن البول في الماء الدائم ينجسه لما نهى عنه - صلى الله عليه وسلم - ثم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر المستيقظ من نومه بأن يغسل يده ثلاثا قبل أن يدخلها الإناء خشية أن تكون قد باشرت النجاسة فتنجس الماء ، فإذا كان ذلك في النجاسة المتهمة ، فما بالك بالمتيقنة ؟ .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهى عن البول في الماء الراكد ، ٢٣٥/١ ، برقم : ٢٨١

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا ، ٢٣٣/١ .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ النسائي في كتاب الطهارة ، باب غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا ، ٣٦/١ ، برقم : ٨٠ ، والبخاري في مسنده ، أنظر كشف الاستار ١/١٤٥ ، قال الهيثمي : (رجاله رجال الصحيح خلا شيخ البخاري) .

والحديث له روايات صحيحة في البخاري ومسلم ستأتى عند الحديث عن نجاسة الكلب

وأمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الاناء من ولوغ الكلب وارقة ما فيه يدل على تنجسه بالولوغ ، ولا يكون الماء الذى فى الاناء الا قليلا (١) .

٢ - واستدلوا من النظر بأننا نتيقن استعمال النجاسة باستعمال الماء الذى خلصت اليه النجاسة ، أو يغلب على ظننا ذلك وأيضا كان الأمر فإن الأخذ بغلبة الظن واجب فنمتنع عن استعمال ماغلب على ظننا خلوص النجاسة اليه (٢) .

والحق أن الأحاديث لاتدل لمذهب الحنفية بوجه من الوجوه ، فعلى التسليم بأن الأحاديث يفهم منها أن النجاسة تؤثر فى قليل الماء لتنجسه ، فأين الإشارة فى هذه الأحاديث الى التقدير بالحركة ، سواء أكانت حركة المغتسل أم المتوضئ وأين الإشارة فى الأحاديث الى التقدير بالمساحة سواء أكانت عشرة أذرع فى عشرة أو ثمانية فى ثمانية ؟ أو غير ذلك من التقديرات الكثيرة المبسوطة فى كتسبب الحنفية ؟ ، وأين الإشارة فى الأحاديث الى تفصيلاتهم وتفرعاتهم الكثيرة جدا فى هذه المسألة ؟ ومع ذلك فقد أجيب عن وجه الدلالة منها بأجوبة كثيرة نلخص أبرزها فيما يلى :

١ - أما حديث النهى عن البول فى الماء الدائم ، فقد أجيب عن وجهه الدلالة منه بمجموعة من الأجوبة أبرزها :

(أ) أن هذا النهى محمول على الأدب والتنزيه فيكون البول فى الماء الدائم - على هذا - مكروها كراهة تنزيه (٣) .

(ب) أن هذا النهى إنما هو لسد الذريعة ، لكى لا يؤول تكرار البول الى تغيير فى الماء مما يؤول الى تنجسه (٤) .

(ج) أن هذا الحديث عام يخص بحديث القلتين توفيقا بين الأدلة .

(١) البناية : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، البحر الرائق : ٨٣/١ ، تبیین الحقائق : ٢١/١ - ٢٢ ، بدائع الصنائع : ٧٢/١ .

(٢) نفس المراجع السابقة .

(٣) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٤/٢١ .

(٤) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٣/٢١ - ٣٤ ، ٦٥ .

(د) أن النص خاص بالبول وهو أغلظ النجاسات ، وصيانة الماء عنه ممكنه لأنه يكون باختيار الانسان ، فناسب غلظ نجاسته التغليظ فى النهى عن تنجيس الماء به فالفرق واضح بينه وبين سائر النجاسات بأن الأخيرة لايمكن صيانة الماء عنها (١).

(هـ) ان التقدير بالحركة بالاضافة الى كونه غير منضبط ، لاختلاف حركة المغتسل عن حركة المتوضئ ، فلا ذكر للحركة فى الحديث (٢)

٢ - أما أمر المستيقظ بغسل يده قبل ادخالها الاناء ثلاثا فقد أجيب عنه بجوابين :

(أ) حمل هذا الأمر على التعبد المحض : يوضح ذلك ابن حزم حيث يقول :
(زعم قوم أن هذا الغسل خوف نجاسة تكون فى اليد ، وهذا باطل لاشك فيه لأنسه - عليه السلام - لو أراد ذلك لما عجز أن يبينه ، ولما كتبه عن أمته ، وأيضا فلو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد فى ذلك ، ولكان باطن الفخذين وما بين الاليتين أولى بذلك وانما السبب الذى من أجله وجب غسل اليد هو مانص - عليه - عليه السلام - عن مغيب النائم عن درايته أين باتت يمينه فقط) (٣)

وكلام ابن حزم هذا عليه بعض الملاحظات أبرزها :

١ - أن ابن حزم زعم أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يبين لأمتيه أن الغسل قبل الغمس كان لخوف نجاسة - على فهم الحنفية للحديث - والحق أنه بينه على ذلك الفهم أيضا ، فإنه قال : (فإنه لايدرى أين باتت يده) ، وهذا كاف فى البيان ، لأن اليد إما أن تبيت مباشرة للنجاسة ، وأما أن لا تبيت مباشرة لها ولا يعقل أن يأمر بغسلها على الفرض الثانى ، ولما لم يكن للنائم طريق الى علم ذلك أقيمت المظنة فيه مقام العلم ، وهذا معهود فى الشريعة الاسلامية الغراء فى كثير من أحكامها السمحة .

(١) المجموع : ١١٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٥/٢١ .

(٢) تهذيب السنن ، بهامش مختصر سنن أبى داود ، ابن قيم الجوزية ، (مكتبة السنة المحمدية) ، ٦٨/١ .

(٣) المحلى ، أبو محمد على بن سعيد بن حزم الأندلسى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، (طبعة دار الفكر) ، ٢٠٧/١ .

٢ - أما قول ابن حزم بأنه لو كان المراد خوف النجاسة لأمر بغسل الرجل أيضا ، ولكان باطن الفخذين والاليتين أحق بالغسل من اليد ، فهو من أعجـب ماسمعت وذلك لأن المتوضئ لا يدخل رجله ولا فخذيه ولا يته في الاناء عند إرادة التوضؤ وإنما يدخل يده وقد أمر - صلى الله عليه وسلم - بغسلها ثلاثا .

٣ - وأما حمله الأمر على التعبد : فهو من غرائب ابن حزم أيضا ، وذلك لأن الحديث نص على العلة ، ولست أدري كيف يستقيم الحمل على التعبد مع أن الحديث نص على العلة ، وأما جعله عدم العلم بالبيتوتة علة للأمر بغسل اليـد فغير مستهجن على ظاهرية ابن حزم .

(ب) حمل هذا الحديث على الاستحباب ، فقد تمس يد النائم موضع بثرة في جسده أو تصل الى يتيه أو تحت إبطه ، أو غير ذلك من مفاين جسده ، فاستحب له أن يغسل يده قبل ادخالها الاناء على سبيل التنظف والتنزه (١) .

والحق أن حمل الحديث على الاستحباب متجه ، يدل عليه التعليل في آخر الحديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فإنه لا يدري أين باتت يده) ذلك أن هذا التعليل مشعر بأنه اذا درى أين باتت يده لم يؤمر بالغسل ، وعلى أية حال فإن هذه القرينة كافية في صرف الأمر من الوجوب الى الاستحباب ، يؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستنشر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه) (٢) ومعلوم أن الاستنثار بعد الاستيقاظ من النوم ليس واجبا مع اخبار الحديث عن بيتوتة الشيطان على خيشومه فهذا الأمر - أعنى أمر المستيقظ - أولى بالاستحباب لعدم الجزم بمبيت يده على النجاسة ، وقد جزم ابن دقيق العيد بأن غمس اليد في الاناء قبل غسلها ثلاثا لا يؤثر في الماء الذى في الاناء تأثير تنجيس وحرمة ، وإنما يؤثر فيه تأثير كراهية فقط ، فقد قال بعد أن ساق استنباط القائلين بأنه يؤثر فيه تأثير تنجيس وحرمة :

(... وفيه نظر عندى لأن مقتضى الحديث أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير بالتنجيس ، ولا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخـص

المعين ، فاذا سلم الخصم أن الماء القليل بوقوع النجاسة فيه يكون مكروها فقد ثبت مطلق التأثير فلا يلزم منه ثبوت خصوص التأثير بالتنجيس (١)

٣ - وأما أمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الاناء من ولوغ الكلب ، فالحق أنه يدل على تنجس الماء الذى فى الاناء ، ولكن الحديث لايساعد الحنفية على تقديراتهم سواء تلك التى اعتبروا فيها الحركة ، أو تلك التى اعتبروا فيها المساحة ، كما أن التفويض الى رأى المبتلى غير منضبط أيضا وذلك لاختلاف تقديرات المبتلين وفقا لاختلاف طبيعة الناس واختلاف دخائل نفوسهم ، فبعض الناس متهاونون متساهلون ، فربما قدروا مساحة الحوض بذراع فى ذراع ، وبعضهم متشددون موسوسون فلو رأوا نجاسة وقعت فى بحر لما توضحوا منه وظنوه تنجس بها .

أدلة الشافعية والحنابلة ومناقشتها :

استدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم فى اعتبار القلتين بما يلى :

١ - حديث ابن عمر (٢) وفيه : (اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث) ، وفى رواية (لم ينجسه شيء) (٣)

ومفهوم الحديث أن الماء اذا لم يبلغ القلتين فإنه ينجس بملاقاة النجاسة تغيير أو لم يتغير .

(١) أحكام الاحكام : ٢١/١ .

(٢) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب ، أحد الأعلام فى العلم والعمل ، شهيد الخندق وهو من أهل بيعة الرضوان ، ومناقبه جمة لاتستقصى ، ولد سنة ثلاث من البعثة ، توفى سنة أربع وثمانين للهجرة ، أنظر : الإصابة : ٢ / ٣٤٧ ، تذكرة الحفاظ : ٣٧/١ .

(٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة ، باب - منه آخر - من حديث ابن عمر ، ٩٧/١ ، وأبو داود فى كتاب الطهارة ، باب ما ينجس الماء : ٥١/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب مقدار الماء الذى لا ينجس : ١٧٢/١ ، برقم : ٥١٧ ، والنسائى فى كتاب المياه ، باب التوقيت فى الماء ، ١٧٥/١ ، وصح الحديث الطحاوى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي والنسائى والعسقلانى . أنظر : تحقيق سنن الترمذى لأحمد شاكر : ٩٨/١ ، وصححه الألبانى . أنظر ارواء الغليل : ٦٠/١ .

والمراد بالقلتين في الحديث ، قلتان بقلال هجر (١) يدل على ذلك ما رواه الشافعي عن ابن جريج (٢) من تقدير القلتين بقلال هجر .

٢ - مجموعة من الأحاديث التي يفهم منها أن الماء القليل يتنجس بملاقاة النجاسة وان لم يتغير كحديث النهى عن البول في الماء الدائم ، وأحاديث الولوغ ، وحديث أمر المستيقظ بغسل يده ثلاثا قبل ادخالها الاناء ، فهذه الأحاديث استدل بها الحنفية والشافعية والحنابلة على أن قليل الماء ينجس بملاقاة النجاسة وان لم يتغير - وان اختلفوا في تقدير هذا القليل - .
وفيما يلي مناقشة هذه الأدلة :

١ - أما الأحاديث العامة كحديث النهى عن البول في الماء الدائم وغيره فقد سبقت مناقشتها عند مناقشة أدلة الحنفية .
٢ - وأما حديث القلتين فقد أوردت عليه إيرادات طويلة جدا ومناقشات كثيرة كذلك ، وقد اتخذت هذه المناقشات والإيرادات منحنيين رئيسيين :
الأول : الطعن في صحة الحديث تضعيفا ووصفا بالشذوذ والاضطراب وغير ذلك .
الثاني : تأويل الحديث بتأويلات تخرجه عن الدلالة للشافعية والحنابلة .
وسنوجز أبرز هذه المناقشات بما يلي :

(أ) أن الحديث موقوف على ابن عمر ، وقد وقفه مجاهد (٣) عليه .
والحق أن هذا الاعتراض ضعيف جدا ، وذلك لأن عبيد الله وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر قد صرحا برفع الحديث ، وهما ثقتان يقبل رفعهما وزيادتهما .
(ب) أن الحديث ضعيف وقد نقل تضعيفه عن حافظ المغرب أبي عمر بن

(١) هجر بلك بالحجاز اشتهرت بهذه القلال، والقلتان تعادل ٢٠٤ كيلو غرام ، انظر الايضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ، ص ٧٩ - ٨٠ .
(٢) هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي ، أحد الأعلام روى عن أبيه مجاهد وخلق من التابعين ، مات سنة خمسين ومائة . أنظر : تاريخ بغداد : ٤٠٠/١٠ ، تهذيب التهذيب : ٤٠٢/٦ .
(٣) هو مجاهد بن جبر المكي ، مولى السائب بن أبي السائب ، روى عن خلقة كثير منهم العبادلة الأربعة وأبو هريرة ، وروى عنه عطاء وعكرمة وغيرهما ، وكان اماما في التفسير ، توفي سنة ثنتان أو ثلاثة ومائة . أنظر : تهذيب التهذيب : ٤٢/١٠ .

عبدالبر وضعفه أيضا أبوبكر بن العربى بالوليد بن كثير^(١) فإنه إباحي من أتباع
عبدالله بن إباح من غلاة الخوارج .

وهذا الاعتراض ضعيف أيضا ذلك أن أكثر أئمة الحديث على أنه يحتج بخبر
المبتدع إذا كان فى نفسه صالحا ، وإذا لم يكن فى الحديث الذى رواه تأييد
لبدعته .

(ج) ان الحديث مضطرب فى سنده ومتمنه ، أما السند فإنه اختلف على أبى
اسامة - أحد رواة الحديث - فإنه مرة يقول عن الوليد بن كثير عن محمد بن
عباد بن عبدالله بن عمر ، ومرة يروى عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر .

وأما اضطرابه فى المتن : فإنه تارة يروى (لم يحمل الخبث) ، وتارة
يروى (لم ينجسه شيء) ، وتارة يروى (وما ينوبه من السباع) ، وأخرى (وما
ينوبه من السباع والدواب) ، وأخرى (السباع والدواب والكلاب)^(٢) .

(د) ادعاء شذوذه : فلم يروه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - إلا ابن
عمر ولا عنه إلا عبدالله وعبيدالله ابناه فأين نافع وسالم وأيوب وسعيد بن
جبير وغير هؤلاء من أصحاب ابن عمر ممن هم أشهر من عبدالله وعبيدالله وأوشق ؟
فلو كان بالتقدير بالقلتين سنة ماضية لنقلها غير ابن عمر أو نقلها أصحابه وهم
كثيرون فى المدينة ، وذلك لعظم الحاجة الى نقله فأى شذوذ أبلغ من هذا ؟^(٣)

ولا يخفى عليك ما فى هذا الرد من ضعف ، فإنه مشعر أن الشذوذ كان من
طريق ابن عمر ، ومعلوم أن تعريف الشاذ لا ينطبق على الحديث من جهة ابن عمر ،
لأن الشاذ هو ما انفرد به الثقة مخالفا من هو أوشق منه ، ولا مجال للمفاضلة
بين الصحابة فى العدالة ، وأما ان أريد بالشذوذ انفراد عبدالله وعبيدالله ،

(١) الوليد بن كثير المخزومي القرشي ، من أهل المدينة كنيته أبو محمد من

رجال الصحيحين . أنظر : كتاب الجمع بين رجال الصحيحين : ٥٣٦/٢ .

(٢) تهذيب السنن : ٦٢/١ ، البناية : ٣٢٥/١ ، عارضة الأحوذى ٨٤/١ ، التمهيد

لابن عبدالبر : ٣٣٥/١٠ ، شرح فتح القدير : ٦٧/١ ، البحر الرائق : ٨٦/١ -

٨٧ ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف

الزيلعي الحنفى ، الطبعة الثانية ، (المكتبة الإسلامية، ١٩٧٣م) ١٠٤/١ - ١١٤ .

(٣) تهذيب السنن : ٦٢/١ .

فلا يصح أيضا وذلك لأنه لا مخالفه في الحديث أصلا ، فلم تروه الثقات الذين همسم
أوثق من ابنى عبدالله بن عمر بلفظ مخالف .

(هـ) تأويل الحديث بما يخرج من الدلالة للشافعية والحنابلة : فيقال :
ان معنى قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لم يحمل الخبث) - أى يضعف عن حمله -
وبالتالى يتنجس به ، كقولنا : هذه الاسطوانة لاتحمل السقف - أى تضعف عن
حمله - (١) .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه قد ورد في اللغة معنى آخر لقولنا : لايحمل
أو لايحتمل ، فلو قلنا : إن فلانا لايحتمل الضيم فمعنى ذلك أنه ياباه ولايقبله
ثم إن هناك رواية أخرى للحديث وهى قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لاينجسه
شئ) ، فتحمل الرواية الأخرى عليها (٢) .

(و) إن حديث القلتين دل على تنجس مادونهما بمفهومه ، وحديث بشر بضاعة
دل على أن الماء لاينجس الا بالتغير بمنطوقه ، والمنطوق مقدم على المفهوم (٣) .

(ز) تأويل الحديث بأن معناه أن مابلغ قلتين لايحتمل النجاسة ،
- أى لاتؤثر فيه تغيرا لكثرتة ، وأما مادونهما فيمكن أن تؤثر فيه تغييرا
غالبا ، فإن مابلغ القلتين غالبا مايحتوى النجاسة ويستهلكها فلا تغيره ، وأما
مادونهما فهو لقلته الغالب فيه أن لايتهلك النجاسة ، ولايحتويها (٤) .

الترجيح :

ان الأحاديث التى استدل بها القائلون بتنجس الماء القليل وان لم يتغير
- وان كانت صحيحة فى الجملة - الا أنها لاتدل على ماذهبوا اليه من تنجس الماء
القليل - على الخلاف بينهم فى قدر ذلك القليل - وذلك لأن الأصل طهارة الماء
فلا يعدل عن هذا الأصل الا بيقين ، أو ظن غالب ، والأحاديث التى استدل بها
القائلون بنجاسة الماء القليل ليس فيها يقين ولا ظن غالب ، فأصرح هؤلاء

(١) البناية : ٣٢٧/١ ، شرح فتح القدير : ٦٧/١ - ٦٩ ، البحر الرائق : ٧٥/١ - ٨٧

(٢) المغنى : ٢٧/١ ، المجموع : ١١٥/١ - ١١٦ .

(٣) الذخيرة : ١٦٣/١ ، الفواكه الدواني : ١٢٢/١ .

(٤) الفواكه الدواني : ١٢٢/١ .

الأحاديث فى الدلالة - وهو حديث القلتين - رأيت مافيه من علل ، ومع ذلك فقد
 أمكن تأويله تأويلا يخرج عن الدلالة وفى بعض هذه التأويلات وجه قوة ، وذلك
 كالتأويل المندرج تحت رمز (ز) .

ثم ان العمل بحديث القلتين وتقديمه على حديث بئر بضاعة يستلزم تخصيص
 المنطوق بالمفهوم ، وهذا من أضعف أنواع التخصيص .

وبهذا يترجح لدى أن الماء لاينجس الا بالتغير سواء أكان قليلا أو كثيرا
 لأننا نعلم أن الماء ظاهر ببيقين ، والذي يدلنا على وقوع النجاسة فيه أو
 تأثيرها بعد العلم بوقوعها انما هو تغير الماء ، هذا من حيث الحكم بالطهارة
 أو النجاسة ، أما من حيث حكم الاستعمال شربا أو تطهرا فان قول المالكية
 بالكراهة فى الماء القليل متجه ، وذلك لأن الماء القليل اذا علم وقوع النجاسة
 فيه عافته النفس ، وان لم يتغير ، وما لايرضاه الانسان لنفسه لايرضاه لربه
 ويكون العرف والعادة محكمين فى تحديد قليل الماء من كثيره .

الفصل الثاني

مفردات المذهب في الوضوء والغسل

يشتمل هذا الفصل على ثمانية مباحث :

- المبحث الأول : حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث
- المبحث الثاني : حكم الخارج غير المعتاد من السبيلين
- المبحث الثالث : نقض الوضوء بلمس المرأة
- المبحث الرابع : حكم لمس المرأة من وراء حائل
- المبحث الخامس : حكم نقض الوضوء بلمس الفرج
- المبحث السادس : حكم الدلك في الوضوء والغسل
- المبحث السابع : حكم المسح باليد في الوضوء
- المبحث الثامن : حكم قراءة القرآن للجنب

المبحث الأول

حكم من تيقن الطهارة وشك في الحدث

الشك في اللغة ضد اليقين ، (١) وأما في عرف الفقهاء فهو : (التردد بين وجود الشيء وعدمه) سواء أكان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحاً . (٢)

وأما عند الأصوليين فهو التردد بين الطرفين على السواء ، والراجح ظن والمرجوح وهم كلاً في النظم :

والظن تجويز امرئ أمرين	مرجحاً لأحد الأمرين
فالمراجع المذكور ظناً يسمى	والطرف المرجوح يسمى وهماً
والشك تحريراً رجحان	لواحد حيث استوى الأمران

وقال الامام الجويني : (٣)

(والشك تجويز أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر .) (٤)

والمراد بالشك في هذه المسألة الشك وفق عرف الفقهاء ، وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة فمنهم من أعمل الشك وحكم بوجوب الوضوء ، ومنهم من طرحه فحكم ببقاء الطهارة - على تفصيل - سنعرفه عند تصوير المذاهب .

ومع أن الفقهاء متفقون على أعمال اليقين وطرح الشك بصورة اجمالية إلا أنهم اختلفوا في التطبيقات العملية لهذه القاعدة الفقهية .
قال القرافي :

(الأصل ألا يعتبر في الشرع إلا العلم لقوله - تعالى - : * ولا تقف ما ليس لك به

(١) لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، (دار الفكر) ،

٤٥١/١٠ - ٤٥٢

(٢) المجموع : ١٦٨/١ ، كشف القناع : ١٥٠/١ .

(٣) هو إمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن حيوة الجويني ، فقيه أصولي متكلم ولد سنة تسع عشرة وأربع مائة ، له تصانيف كثيرة منها البرهان في أصول الفقه ، توفي سنة ثمان وسبعين وأربع مائة . أنظر : (طبقات الشافعية : ٢٤٩/٣) .

(٤) لطائف الاشارات شرح تسهيل الطرق لنظم الورقات ، ص ١٦ .

(١) علم (لعدم الخطأ فيه قطعاً لكن تعذر العلم في أكثر الصور ، فجوز الشرع اتباع الظنون لندرة خطئها وغلبة إصابتها . ونفى الشك على مقتضى الأصل ، فكل مشكوك فيه ليس بمعتبر ، ويجب اعتبار الأصل السابق على الشك ، فان شككنا في السبب لم نرتب المسبب أو في الشرط لم نرتب المشروط ، أو في المانع لم ينتف الحكم فهذه القاعدة مجمع عليها لاتنتقض ، وانما وقع الخلاف بين العلماء في وجه استعمالها ، فالشافعي - رضى الله عنه - يقول : الطهارة متيقنة والمشكوك فيه ملغى فنستحبها ومالك - رحمه الله - يقول : شغل الذمة بالصلاة متيقن يحتاج الى سبب مبرىء ، والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط فيقع الشك في الصلاة الواقعة بالطهارة المشكوك فيها وهي السبب المبرىء ، والمشكوك فيه ملغى فيستحب شغل الذمة (٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء

(أ) روي عن الامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

الأولى : وجوب الوضوء ، والشانية : استحبابه ، والثالثة : الفرق بين أن يأتيه الشك في الصلاة فيمض أو قبلها فيتوضأ (٣) لكن الراجح في المذهب التفريق بين المستنكح وغيره ، فالمستنكح عندهم هو كثير الشك بأن يأتيه الشك في كل يوم مرة أو مرتين أو أكثر ، وقد سمي مستنكحاً لأن الشك استنكحه ، فهذا المستنكح لا يجب عليه الوضوء بالشك للمشقة ، وأما غير المستنكح فراجع المذهب أنه اذا تيقن الطهارة أو غلبت على ظنه ثم شك في الحدث ، فانه يعيد الوضوء وجوباً .

هذا اذا كان طرأ الشك قبل الصلاة ، وأما ان كان الشك قد طرأ فيها أو بعدها فلا يقطعها ولا يعيدها ، وذلك لأنه دخل في العبادة بيقين فلا يضره الشك لكن البناني شهر نقلاً عن المدونة ان الصلاة باطلة .
بعد ذلك أوهناك قول لابن حبيب يفرق في الشك بين الريح وغيرها من الأحاسدات ، فيلغى الشك في الريح ويعتبره في غيره من الأحداث كالبول والغائط . (٤)

(١) الاسراء ٣٦/٠

(٢) الذخيرة : ٢١٢/١ - ٢١٣ .

(٣) الذخيرة : ٢١٢ .

(٤) الخطاب : ٣٠٠/١ ، الخرشي : ١٥٧/١ - ١٥٨ ، حاشية البناني على الزرقاني ٩٠ /١ ، الشرح المصغير على أقرب المسالك : ١٤٧/١ ، آسهل المصدرك شرح ارشاد المسالك أبو بكر بن حسن الكشناوي ، الطبعة الثانية : عيسى =

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الشاك في الحدث بعد تيقن الطهارة لا يجب عليه الوضوء لأقبل الصلاة ولا فيها ولا بعدها (١)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية باستنتاجات عقلية وأقيسة أبرزها :

١ - أنه غير متيقن في هذه الحالة كونه طاهراً فلزمه الوضوء قياساً على ما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فأنت ترى أن هذا الاستدلال يستند الى قياس الصورة المختلف فيها على المسورة المتفق عليها ، وهذا ليس بحجة للمالكية لأن المسألة المقيس عليها مبنية على الأصل الذي ارتضاه الجمهور في إعمال اليقين وإطراح الشك ، وقد خالف المالكية هذا الأصل في المسألة موضوع البحث ، فليس لهم أن يقيسوا عليها .

٢ - أن الأصل ثبوت الصلاة بالذمة فلا تبرأ منها إلا بيقين .

٣ - أن الشك في الحدث معتبر كما اعتبر في النوم لاحتمال الحدث . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبيهم في الغاء الشك بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد شكى اليه الرجل يخیل اليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء (لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) (٣) .

٢ - وعن أبي هريرة قال : قال - صلى الله عليه وسلم - : (إذا وجد

= البابی الحلبي وشركاه) ، ٩٩/١ ، الفواكه الدواني : ١٣٦/١ ، ٢٧٨ - ٢٧٩ ، الجامع لابن يونس : ١١/١ أ ، الذخيرة : ٢١٢/١ - ٢١٣ ، الاشراف : ٢٧/١ ، التمهيد : ٢٦/٥ - ٢٨ .

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ١٥٠/١ ، مغنى المحتاج ، الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، محمد الشربيني ، (دار احياء التراث العربى بيروت) ، ٣٩/١ ، نهاية المحتاج ، ١١٤/١ ، المجموع : ٦٣/٢ ، كشف القناع : ١٤٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٠/١ ، المغنى : ١٩٣/١ - ١٩٤ .

(٢) الذخيرة : ٢١٣/١ ، الاشراف : ٢٧/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١٤٧/١ .

(٣) أخرجه البخارى ، بنحوه في كتاب الوضوء باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن من حديث عباد بن تميم عن عمه ٤٣/١ .

أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه أخرج منه أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا (١)

فهذان نصان يدلان على أعمال اليقين واطراح الشك . (٢)

غير أن ابن دقيق العيد رحح مذهب اليه المالكية من حمل حديث عبدالله بن زيد (٣) على الصلاة فقال :

(..... فالشافعي - رحمه الله - أطرَحَ الشك مطلقا ، وبعض المالكية أطرَحَ به شرط أن يكون في الصلاة ، وهذا له وجه حسن ، فإن القاعدة أن مورد النسب إذا وجد فيه معنى يمكن أن يكون معتبرا في الحكم ، فالأصل اعتباره وعدم اطراحه ، وهذا الحديث يدل على اطراح الشك إذا وجد في الصلاة فكونه موجودا في الصلاة معنى يمكن أن يكون معتبرا فإن الدخول في الصلاة مانع من إبطالها - على ما اقتضاه قوله تعالى ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ (٤) - فصارت صحة الصلاة أصلا سابقا على حالة الشك مانعا من الإبطال ، ولا يلزم من الغاء الشك مع وجود المانع من اعتباره الفأوه مع عدم المانع ، وصحة العمل ظاهرا معنى يناسب عدم الالتفات إلى الشك يمكن اعتباره فلا ينبغي الفأوه) (٥)

٣ - ولأن الشاك في طروء الحدث تعارض عنده الأمران : بالشك فوجب سقوطهما كبيتين تعارضا فيرجع إلى اليقين . (٦)

الترجيح :

إن الحديثين اللذين أوردهما الجمهور دالان على اطراح الشك وأعمال اليقين

- (١) أخرجه مسلم في كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث ، فله أن يملأ بظهارته تلك ، ٢٧٦/١ ، برقم : ٣٦٢ .
- (٢) المغنى : ١٩٣/١ - ١٩٤ ، كشف القناع : ١٥٠/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٧٠/١ ، نهاية المحتاج : ١١٤/١ ، مغنى المحتاج : ٣٩/١ .
- (٣) عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب بن مبدول ، الأنصاري المدني ، قتل مسيلمة الكذاب ، وقيل قتل بالسحرة سنة ثلاث وستين هجرية . أنظر : تهذيب - التهذيب : ٢٢٣/٥ .
- (٤) محمد / ٣٣ .
- (٥) أحكام الأخكام : ٧٨/١ .
- (٦) شرح منتهى الإرادات : ٧٠/١ ، كشف القناع : ١٥٠/١ ، المغنى : ١٩٤/١ .

وقصرهما على الصلاة غير متجه ، لأنه اذا كان الشك مؤثرا في ابطال الطهارة فلا وجه للتفرقة بين ابطالها في الصلاة ، وابطالها خارجها لأن بطلان الطهارة يترتب عليه بطلان الصلاة باعتبار الطهارة شرطا لها ، واحتجاج ابن دقيق العيد بقوله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) في معرض حمل حديث عبد الله بن زيد على الصلاة غير متجه لأنه ان كان الشك مبطلا للطهارة فان الصلاة تبطل تلقائيا ، فلا يكون الخارج منها مبطلا لعمله كمن تذكر أنه غير متوضئ في الصلاة ، فخروجه منها لا يعد ابطالا لها لأنها باطلة أصلا فلم يبق الا أن يجرى الحديث على عمومـــــــــــــــــــــــــه ، أو يقاس ما قبل الصلاة على الصلاة ، ويشبه له حكمها في اطراح الشك واعمال الباقين .

المبحث الثاني

حكم الخارج غير المعتاد من السبيلين

اتفق الفقهاء على أن الخارج المعتاد من السبيلين كالبول والغائط والريح وغير ذلك ينقض خروجه الوضوء ، لكنهم اختلفوا في الخارج النادر غير المعتاد هل ينقض خروجه الوضوء أم لا ؟ فمنهم من أوجب الوضوء بخروجه ، ومنهم من لم يوجبه ، وسبب انفراد المالكية في هذا يرجع الى الاختلاف في فهم المراد من قوله - تعالى - : ﴿ أو جاء أحد منكم من الغائط ﴾ (١) فما المراد به هذه الكناية أهو كل خارج من السبيلين ؟ أم خارج مخصوص منهما ؟ ، ومن أسباب الانفراد أيضا تعارض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث فاطمة بنت أبي حبيش (٢) - وقد استحيفت - (٥٠٠٠) وإذا كان الآخر فتوضئ وصلي فانما هو دم عرق (٣) فظاهره وجوب الوضوء ، وهذا يعارض - في ظاهره - أحاديث أخرى منها قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا وضوء الا من صوت أو ريح) (٤) - على ماسياتي تفصيله -

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية أن الخارج غير المعتاد لا ينقض خروجه الوضوء حتى لو خرج وعليه بلة ، وخالف ابن عبدالحكم فقال بوجوب الوضوء من الخارج النادر (٥)

(١) النساء / ٤٣ .

(٢) فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد ، ثبت ذكرها في الصحيحين من طريق هشام بن عروة عن أبي عن عائشة لها الحديث المشهور في الاستحاضة ، انظر : الاصابة : ١٦١/٨ ، أسد الغابة : ٥١٨/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٤٢/١٢

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبوداود في كتاب الطهارة ، باب من قال : إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، ٧٥/١ ، برقم : ٢٨٦ ، والنسائي في كتاب الحيض ، باب ذكر الاستحاضة واقبال الدم وادباره ، ١٨١/١ ، وهو حديث صحيح أصله في البخاري ومسلم

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في الوضوء من الريح - ١٠٩/١ برقم : ٧٤ من حديث أبي هريرة وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب لا وضوء الا من حدث ، ١٧٢/١ برقم : ٥١٥ .

(٥) الخرشى : ١٥١/١ - ١٥٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٨٤/١ ، الحطاب : ٢٩١/١ المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية لأمهات مسائلها المشكلات ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المعروف بابن رشد الجد ، (دار صادر ، بيروت) ، ٤٤/١ ، الاشراف : ٢١/١

الجامع لابن يونس : ١٠/١ ب - ١١ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ ، الفواكه الدواني : ١/١٣٠ ، الاستذكار : ١٩٩/١ ، أسهل المدارك شرح ارشاد السالك : ٩٤/١ ، بداية المجتهد : ٢٤/١ - ٢٥ .

قال ابن رشد الجـد : (هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال : أحدها أن لا وضوء عليه خرجت الدود نقية أو غير نقية ، وهو المشهور في المذهب ألا وضوء إلا فيما يخرج من السبيلين من المعتادات - على العادة - والثاني : أنه لا وضوء عليه إلا فيما تخرج غير نقية ، وهذا على قول من يرى الوضوء فيما خرج من السبيلين من المعتادات خرج على العادة أو على غير العادة ، والثالث : أن عليه الوضوء وإن خرجت نقية ، وهو قول ابن عبد الحكم خاصة من أصحابنا لأنه يرى الوضوء مما خرج من السبيلين من المعتادات وغير المعتادات) (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى وجوب الوضوء من الخارج من السبيلين سواء أكان معتادا أو غير معتاد . (٢)

الأدلة :

أدلة المالكية ومناقشتها .

استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

(١) قوله - تعالى - : (أو جاء أحد منكم من الغائط) ، ووجه الدلالة أن التكنية بالغائط لا يمكن أن تتناول الحدث غير المعتاد كالذود والحما ونحوه بل إنها تتناول المعتاد كالرجيع والبول ، فخطاب الشارع محمول على الغالب المعتاد لا النادر . (٣)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - وقد شكى إليه الرجل يخيّل إليه وهو في الصلاة أنه يجد الشيء : (لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) .

(١) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل ، في مسائل المستخرجة ، أبو الوليد القاضي ابن رشد القرطبي ، تحقيق : الدكتور محمد حجي ، بعناية الشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري (دار الغرب الإسلامي ، بيروت : لبنان) ، ٩٧/١ - ٩٨ .

(٢) البناية : ١٩٦/١ - ١٩٧ ، شرح فتح القدير والعناية بهامشه : ٣٢/١ - ٣٣ ، مغنى المحتاج : ٣٢/١ ، نهاية المحتاج : ٩٦/١ ، المجموع : ٦/٢ - ٧ ، شرح منتهى الإرادات ٦٤/١ ، كشف القناع : ١٣٨/١ ، المغنى ١٦٠/١ - ١٦١ .

(٣) الاستذكار : ١٩٩/١ ، أحكام القرآن لابن العربي : ٤٤٣/١ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ - ٢٣٠ .

(٣) حديث صفوان بن عسال (١) : (كان - صلى الله عليه وسلم - يأمرنا إذا كنا سفرا ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط وبول) (٢) ووجه الدلالة من الحديثين ظاهرة ، وهى أنه حصر الوضوء على خروج أشياء معتادة فدل على أن غير المعتاد غير معتبر . (٣)

وقد أجاب النووي عن وجه الدلالة من الحديثين فقال :

(٠٠٠) وأما الجواب عن حديثهم الأول ، فهو أننا أجمعنا على أنه ليس المراد به حصر ناقض الوضوء فى الصوت والريح ، بل المراد نفي وجوب الوضوء بالشك فى خروج الريح ٠٠٠ وأما حديث صفوان فبين فيه جواز المسح ، وبعض مايمسح بسببه ولم يقم بيان جميع النواقض ، ولهذا لم يستوفها ، ألا تراه لم يذكر الريح وزوال العقل ، وهما مما ينقض بالاجماع ٠٠٠ (٤) .

٤ - ولأنه خارج غير معتاد فأشبه أن يخرج من غير مخرج الحدث . (٥)

٥ - القياس على دم الاستحاضة : فإنه دم غير معتاد فلم يجب منه الوضوء .

وهذا القياس غير مسلم به عند الجمهور لأنهم يوجبون الوضوء عليها عند كل صلاة ، أما إذا كان مقصود المالكية عدم وجوب الوضوء إذا خرج الدم منها بعد وضوئها للصلاة من باب الالتزام فلاشك أن هذا لايلزم الجمهور لأنه باب ضرورة كلس البول والمذى .

(١) هو صفوان بن عسال المرادى ، صحابى معروف ، نزل الكوفة ، وغزاه مع النبى - صلى الله عليه وسلم - ثنتى عشرة غزوة ، أنظر : أسد الغابة ٢٤/٣ ، تقريب التهذيب ، ٤٦٨/١ .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم وقال حسن صحيح ١٥٩/١ ، الحديث رقم : ٩٦ ونقل الترمذى عن البخارى قوله : (أحسن شيء فى هذا الباب حديث صفوان بن عسال) ، وأخرجه النسائى فى كتاب الطهارة باب التوقيت فى المسح على الخفين للمسافر ، ٨٣/١ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من النوم ، ١٦١/١ برقم : ٤٧٨ ، وأحمد فى مسنده ، ٣٣٩/٤ ، وصح الحديث الخطابى ، أنظر معالم السنن : ١١٨/١ - ١٢٠ ، وكذلك ابن خزيمة فى صحيحه ٩٩/١ .

(٣) الاشراف : ٢١/١ .

(٤) المجموع : ٧/٢ .

(٥) الاشراف : ٢١/١ ، أحكام القرآن لابن العربى : ٤٤٣/١ ، بداية المجتهد :

٢٤/١ - ٢٥ .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم فى النقض بالنادر بما يلى :

١ - حديث فاطمة بنت أبي حبيش : أنها كانت تستحاض فسألت النبی - صلى الله عليه وسلم - فقال : (إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف ، فإذا كان كذلك فأمسكى عن الصلاة ، وإذا كان الآخر فتوضئى وصلى فإنما هو دم عرق) .
فهذا دم غير معتاد فأمرها - صلى الله عليه وسلم - بالوضوء . (١)

٢ - وعن على - رضی الله عنه - أن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال فى المذى (يغسل ذكره ويتوضأ) وفى رواية : (فيه الوضوء) ، وفى رواية : (يتوضأ وضوءه للصلاة) (٢)

٣ - واستدل بعض الحنفية بما روى من قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا ينقض الوضوء الا ماخرج من قبل أو دبر) (٣) ، وهذا عام ، قال !لعينى :
(أخرجه الدارقطنى فى غرائب مالك ، وقال : فى اسناده أحمد بن الحلاج وهو ضعيف) (٤) .

٤ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية منها :

- (أ) القياس على المذى فى كون المذى خارجا غير معتاد ، ويوجب الوضوء
(ب) القياس على الغائط والريح بجامع الخروج من السبيلين فى كل .
(ج) ولأنه لا يخلو من بلة تعلق به ، فينتقض الوضوء بها .
(د) انه اذا وجب الوضوء من المعتاد الذى تعم به البلوى فغيره مما لا تعم به البلوى أولى . (٥)

- (١) كشف القناع : ١٣٨/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٤/١ ، المغنى : ١٦١/١ .
(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء الا من المخرجين من حديث على ٥٢/١ ، ومسلم فى كتاب الحيض ، باب المذى ٢٤٧/١ .
(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، ولكن أخرج البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الدم يخرج من أحد السبيلين وغير ذلك من دود أو حصى أو غيرهما من رواية ابن عباس بلفظ الوضوء مما خرج وليس مما دخل ، قال البيهقى : وروى عن على مرفوعا ولا يشبهت ورواه الدارقطنى فى كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الخارج من البدن ١٥١/١ .
(٤) البناية : ١٩٥/١ .
(٥) المغنى : ١٦١/١ ، المجموع : ٧/٢ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة الجمهور يجد أن الصحيح منها لا يدل على مذهبوا إليه أما حديث عليّ في شأن المذى ، فالاستدلال به مبنى على أن المذى غير معتاد وليس كذلك بل إن المذى معتاد، وأما حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، فإنه غير دال أيضا وذلك لأن الأصل أن المستحاضة يجب عليها الغسل ، فأمره - صلى الله عليه وسلم - أياها بالوضوء عند كل صلاة إنما هو لتخفيف الحدث ، فناسب إسقاط الغسل عنها إيجاب الوضوء عليها .

وأما حديث ابن عمر فقد اعترف العينى بضعفه ، ومع ذلك فهو غير دال على المدعى ، وذلك لأن الحديث نفى أن ينقض الوضوء غير الخارج من قبل أو دبسر ونفى نقض الوضوء بغير الخارج منهما لا يستلزم تعميم النقض للخارج منهما .

وأما الآية الكريمة فالمالكية أسعد من الجمهور بها ، وذلك لأن الكناية بالغائط أظهر وألحق بالرجيع والبول ، لأن الإنسان لا يقدم الغائط إلا لهمما ولا يقدمه لإخراج دودة أو حصة أو نحوها .

وأما الريح والمذى وغيرها من الخارجات المعتادة فنقضها مستقى من أدلة أخرى غير الآية الكريمة ، ولذا فإن مذهب المالكية في عدم النقض بالخارج غير المعتاد هو الأرجح والأوفق .

المبحث الثالث

نقض الوضوء بلمس المرأة

هذه المسألة من المسائل الخلافية الطويلة وانفراد المالكية انما هو فى بعض تفاصيلها ولذا فسيقصر البحث على موضع انفراد المالكية ، وسبب انفراد المذهب فى هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من قوله - تعالى - : ﴿ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (١) ، فمن الفقهاء من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقا ، ومنهم من قال بعدم النقض مطلقا ومنهم من اشترط اللذة ، وذلك وفق تفصيل - سيأتى - وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) للمالكية تفصيل فى هذه المسألة مبنى على قصد اللذة ووجودها بعد قصدتها ، فهم يقسمون اللمس بهذا الاعتبار الى حالات :

- ١ - قصد اللذة ووجودها ، فهذا ينقض وضوءه عندهم بلا خلاف .
 - ٢ - قصد اللذة ولم يجدها ، فالراجع من المذهب - وهو ظاهر المدونة - أن وضوءه ينقض .
 - ٣ - اذا لم يقصد الالتذاذ ، ولكنه وجده ، فينتقض وضوءه - على الراجح -
 - ٤ - لم يقصد الالتذاذ ولم يجده ، فهذا لا ينتقض وضوءه .
- فالملاحظ أن الوضوء ينتقض فى الحالات الثلاث الأولى ، ولا ينتقض فى الأخيرة ، وهذا كله فى الملامسة والمباشرة غير القبلة ، وأما القبلة فإن الوضوء ينتقض بها على كل حال لأنها لا تنفك عن اللذة إلا أن تكون هنالك قرينة كتنقبيل صبية صغيرة من باب الرحمة، وتنقبيل من تربطه بها ^{قراءة محرمية} لوداع أو نحوه ، ويستوى عندهم فى القبلة أن تكون أخذت قصدا أو استغفالا أو اكراها . (٢)

(١) النساء ٤٣/ .

(٢) الحطاب : ٢٩٦/١ - ٢٩٨ ، الخرشى : ١٥٥/١ - ١٥٦ ، المقدمات : ٤٤/١ ، ٦٤ - ٦٧ ، الذخيرة : ٢١٩/١ - ٢٢٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٨٧/١ ، الجامع لابن يونس : ١٠/١ ، الاستذكار : ٣٢١/١ ، شرح الزرقانى على الموطأ ، محمد عبد الباقي الزرقانى ، (شركة مصطفى البابى الحلبي وأولاده) ، ١/ ١٢٩ - ١٣١ ، الاشراف : ٢٣/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١٤٢/١ - ١٤٣ ، بداية المجتهد : ٢٦/١ - ٢٧ .

(ب) وذهب الحنفية الى أن اللمس لا ينقض مطلقا ولا ينقضه الا المباشرة الفاحشة أو الوطء فيما دون الفرج . (١)

(ج) وذهب الشافعية الى أن لمس المرأة ينقض الوضوء مطلقا . (٢)

(د) وذهب الحنابلة الى أن لمس المرأة ينقض الوضوء اذا وجدت اللذة ، ولكن دون أن يكون لقصد اللذة أو عدمه اعتبار . (٣)

الأدلة :

استدل فقهاء المذاهب كل لتأييد مذهبه بأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والنظر وأوردوا في تفسير الآية الكريمة مباحث لغوية لتفسير معنى اللمس كل بما يؤيد مذهبه وقد دارت بين الحنفية والشافعية في هذه المسألة مناظرات طويلة واستدلالات كثيرة منشؤها الاختلاف في المراد من قوله - تعالى - : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ ، وقد أورد كل منهم مرجحات لغوية وبلاغية تؤيد مذهبه .

ولما كان انفراد المالكية ليس في أصل المسألة ، وإنما هو في بعض التفاصيل اليسيرة فسيكون البحث مقتصرًا - ان شاء الله - على إيراد ما أخذت المالكية دون أن يعنى ذلك ترجيحاً لمذهبهم في أصل المسألة فضلاً عن التفاصيل .

وأهم ما يستدل به المالكية في هذه المسألة الآية الكريمة ﴿ أو لامستم النساء ﴾ قالوا : فإن في الملامسة معنى الطلب إذ فيها ابتغاء معنى من المعاني ، فالذى يلمس شيئاً يبتغي معنى فيه كابتغاء برودة أو حرارة أو علم حقيقته ، ومن ذلك قوله - تعالى - : ﴿ وأنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرساً شديداً وشهاباً ﴾ (٤) أي طلبناها لنعلم ما فيها فوجدناها كذلك وقوله - تعالى - : ﴿ ولو

(١) البناية : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، تبين الحقائق : ١٢/١ - ١٣ ، فتح القدير : ٤٩/١ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٤/١ - ٣٥ ، نهاية المحتاج : ١٠٤/١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع ، إبراهيم البيجورى ، (طبعة مصطفى البابى الحلبي) ، ٧٣/١ ، المجموع : ٢٣/٢ - ٢٧ ، ٤٠ .

(٣) كشف القناع : ١٤٥/١ ، شرح المنتهى : ٦٩/١ ، المغنى : ١٩١/١ - ١٩٢ .

(٤) الجن / ٨ .

نزلنا عليك كتابا في قرطاس فلمسوه بأيديهم ﴿١﴾ فالتامس ليس مطلق الالتقاء والتلاصق ، ولذلك لا يقال : تلامس الحجران ، بل يقال : تماسا ﴿٢﴾ . وكقولـــــــــــــــــه - صلى الله عليه وسلم - (التمس ولو خاتما من حديد) ﴿٣﴾ .

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من تكلف وبعد ومناقضة للكتاب أيضا ، فإن الله - سبحانه وتعالى - عبر بالتمس عن الجماع أو مقدماته ، فقال فى كفارة الظهار : ﴿ والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحريرـــــــــــــــــ رقبه من قبل أن يتماسا ... الآية ﴾ ﴿٤﴾ وقال : ﴿ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا) ، وقال : ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ... الآية ﴾ ﴿٥﴾ .

ولم يقل أحد أن المس هنا هو مطلق اللمس العارى عن طلب اللذة ، أو وجدانها وقد ذكر بعض المالكية بعض الأدلة الضعيفة ، كقول بعضهم : أنه قد وجد اللذة بقلبه لما لمسها من أجل اللذة . ﴿٦﴾

وقول آخرين : ان الله - تعالى - أقام اللمس المفضى الى الامضاء مقاسا للتقاء الختانين المفضى الى الامضاء ، وليس مطلق اللمس كذلك . ﴿٧﴾

الترجيـــــــــــــــــح :

والراجع فى أصل المسألة أن اللمس لا يتقضى مطلقا ، ولا القبلة فإن الآية الكريمة محتملة لكلا الوجهين / والحديث الذى احتج به الشافعية ، وهو حديث الرجل الذى خلا بامرأة فى البستان ونال منها ما يناله الرجل من امرأتـــــــــــــــــه الا الجماع فأمره النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يتوضأ ويصلى ركعتين ﴿٨﴾

- (١) الأنعام ٧/ .
- (٢) المقدمات لابن رشد : ٤٤/١ ، ٦٤ - ٦٧ ، البيان والتحصيل : ١٥٣/١ .
- (٣) أخرجه البخارى فى كتاب النكاح ، باب السلطان ولى ١٣٤/٦٤ ، ومسلم فى كتاب النكاح ، بساب الصداق ، ١٠٤٠/٢ ، برقم : ١٤٢٥ .
- (٤) المجادلة / ٣ - ٤ .
- (٥) البقرة / ٢٣٦ .
- (٦) المقدمات لابن رشد : ٦٦/١ ، البيان والتحصيل : ١٥٣/١ .
- (٧) أحكام القرآن لابن العربى : ٤٤٥/١ .
- (٨) أخرجه ابوداود فى كتاب الحدود باب الرجل يصيب من المرأة دون الجماع فيتوب قبل أن يأخذه الامام ، ١٦٠/٤ .

لا يدل لهم ، لأن ما يناله الرجل من امرأته غير الجماع كثير فيدخل في الحديث
المباشرة الفاحشة والجماع فيما دون الفرج ، وغير ذلك وكل هذا مفض إلى
الامذاء الموجب للوضوء ، ومن أجوبة الحنفية عليه ما هو متجه كقولهم : إنه
أمره بالوضوء ليكفر عن سيئاته التي اقترفها لقوله - تعالى - : ﴿ ان الحسنات
يذهبن السيئات ﴾^(١) ثم ان في ايجاب الوضوء على من لمس زوجته - ولو بشهوة -
مشقة لتكرر ذلك من الرجل وأشق منه ايجاب الوضوء عليه ولو لمسها لغير شهوة ،
والمعهود من الشارع الحكيم رفع الحرج والمشقة وبهذا فان الأقرب إلى روح
التشريع والأنسب للآية الكريمة أن اللمس لا ينقض الوضوء مطلقا والله أعلم .

المبحث الرابع

حكم لمس المرأة من وراء حائل

عرفنا مذاهب الفقهاء في أصل المسألة ، وكما اختلفوا في أصلها اختلفوا أيضا في بعض التفاصيل ، ومن ذلك اختلافهم في حكم لمس المرأة من وراء حائل ، وهذا الاختلاف مبني على الأصل الذي وضعه كل مذهب ليبني عليه مسائل اللمس ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) راجع مذهب المالكية أن اللمس من وراء حائل ينقض الوضوء سواء أكان الحائل ثخيناً أم خفيفاً ، وهذا مارجحه الحطاب والخرشي وغيرهما ، وهناك قول ثان مؤداه أن اللمس من فوق الحائل الخفيف ينقض الوضوء بخلاف اللمس من وراء الحائل الثخين ، هذا في اللمس والقبلة وأما غيرهما كالضم والتعائق فـإن الوضوء ، ينقض سواء أكان الحائل ثخيناً أم رقيقاً إذ الحائل في هذه الحالة كعدمه . (١)

بقى أن نشير إلى أن مسألة النقض من وراء حائل مبنية على التفصيل الذي مرفى المسألة السابقة بين قصد اللذة ووجدانها ، فليس مجرد اللمس هنا هو الناقض .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) إلى أن اللمس من وراء حائل لا ينقض الوضوء . (٣)

(١) الحطاب : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ، الخرشي : ١٥٥/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٨٧/١ ، الجامع لابن يونس : ١٠/١ ب ، الذخيرة : ٢١٩/١ - ٢٢٠ ، الاشراف : ٢٣/١ ، الشرح المصير على أقرب المسالك ، ١٤٢/١ - ١٤٣ ، أسهل المدارك : ١٩٦/١ .

(٢) وأما الحنفية فانهم لا يقولون بنقض الوضوء بلمس المرأة مطلقاً سواء أكان بشهوة أو بغير شهوة ، ولذا فلا يتأتى الخلاف عندهم في مسألة اللمس من وراء الحائل .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٤/١ ، نهاية المحتاج : وحاشية الشيرملي عليه : ١٠٣/١ ، حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم : ٧٢/١ - ٧٣ ، كشف القناع : ١٤٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ٦٨/١ ، الفروع محمد بن مفلح المقدسي ، الطبعة الثالثة ، (عالم الكتب ، بيروت ، لبنان) ، ١٨١/١ ، المغنى : ١٩١/١ .

وهذا الخلاف فى هذه المسألة مبني على الخلاف فى أصل مسألة النقض بلمس المرأة فمأخذ المالكية أن الوضوء انما وجب لقصد اللذة أو وجدانها ، ووجسود الحائل لا يمنح من كليهما اذ قد يقصد الرجل اللذة بلمس المرأة من وراء حائل ، وقد يجد هذه اللذة ، فالمالكية اعتبروا اللذة قصداً أو وجدانا ، وأما الحنابلة والشافعية ، فمع اتفاقهم فى الحكم الشرعى بالنتيجة الا أنهم مختلفون فى الأصول التى بنوا عليها هذه المسألة ، فالحنابلة راعوا وجود الشهوة ، واللذة لكنهم أضافوا اليها شرطاً آخر ، وهو وجود حقيقة اللمس ، فليس مجرد الشهوة واللذة هو الموجب للوضوء بل يجب أن ينضم اليه شئ آخر وهو تحقق اللمس ، اذ لا ينتقض الوضوء بلمس ثوب المرأة ولو التذ بذلك ، فمجرد الشهوة ليس ناقضا للوضوء كما لو لمس رجلاً بشهوة ، أو وجدت الشهوة من غير لمس (١) .

وأما الشافعية فإن أصلهم فى النقض باللمس هو التقاء بشرة الرجل مع بشرة المرأة واللمس من وراء حائل حتى مع الشهوة لا يوجب نقض الوضوء وذلك لتخلف حقيقة اللمس ، اذ اللمس التقاء البشريتين ، ولم يوجد . (٢)

وقد سبق أن ذكرت أن الراجح فيما يظهر لى هو مذهب الحنفية فى عدم النقض باللمس مطلقاً .

(١) المغنى : ١٩١/١ ، كشاف القناع : ١٤٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ٦٨/١ .

(٢) المجموع : ٢٩/٢ ، نهاية المحتاج : ١٠٣/١ .

المبحث الخامس

حكم نقض الوضوء بمس الفرج

اختلف الفقهاء في مسألة مس الفرج في أصلها وفي بعض تفاصيلها أيضاً ،
وسبب اختلافهم في أصل المسألة يرجع الى التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث ،
فمن ذلك حديث قيس بن طلق (١) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جاءه
رجل كأنه بدوي فقال : يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ قال :
(هل هو الا بضعة منك ؟) (٢) فهذا الحديث متعارض - في ظاهره - مع حديث بسرة
بنت صفوان (٣) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (من مس ذكره
فليتوضأ) (٤) ومع حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال : (اذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره ليس بينهما شيء فليتوضأ
وضوؤه للصلاة) (٥) وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

- (١) هو قيس بن طلق بن علي الحنفى اليماني قال ابن حجر: مقبول وهم من ذكره في
الصحابة . أنظر: تقريب التهذيب : ١٢٨/١ ، أسد الغابة : ٢١٩/٤ .
- (٢) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الذكر ١٠١/١ ، وابن
ماجه في كتاب الطهارة ، باب الرخصة من مس الذكر ١٦٣/١ ، برقم : ٤٨٣ ، والبيهقي في
كتاب الطهارة ، باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف ، ١٣٤/١ ، وأحمد قسسى
مسنده : ٢٣/٤ قال ابن حجر : صححه عمر بن علي الفلاس وابن حبان والطبراني
وابن حزم وضعفه الشافعى وأبو حاتم . (٠٠٠) أنظر تلخيص الحبير : ١٢٥/١ .
- (٣) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد الأسدي ، صاحبة لها سابقة وهجرة ، من
المبايعات ، عاشت الى ولاية معاوية . أنظر : أسد الغابة : ٤١٠/٥ ، التقريب :
- ٥٩١/٢ .
- (٤) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ٤٦/١ ، برقم :
١٨١ ، والترمذى في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ١٢٦/١ رقم : ٨٢
وقال : حسن صحيح والنسائي في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ،
١٠٠/١ برقم : ١٦٣ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب الوضوء من مس الذكر ،
١٦١/١ برقم : ٤٧٩ ، وابن خزيمة في صحيحه ، كتاب الوضوء ، باب استحباب
الوضوء من مس الذكر ، ٢٢/١ برقم : ٣٣ ، وصححه الإمام أحمد والدارقطنى وابن
معين والبيهقى والحازمى ، أنظر : تلخيص الحبير : ٢٢/١ .
- (٥) أخرجه ابن حبان في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في مس الفرج أنظر موارد
الظمان : ص ٧٧ والحاكم في المستدرک كتاب الطهارة ، ١٢٨/١ ، وصححه الحاكم
وابن حبان وابن عبد البر . أنظر : تلخيص الحبير : ١٢٥/١ .

(أ) الرأى من مذهب المالكية أن من الذكر ينقض الوضوء مطلقا ، وأما الفرج فينقضها إذا أُلطقت^{مس} فرج صغير أو صغيرة ، فإنه لا ينقض الوضوء ما لم يلتد بمسه ، وقد حكى ابن رشد فى المذهب ثلاثة أقوال : أحدها النقض مطلقا ، وآخر بالتفرقة بين المتعمد وغيره ، وثالث بعدم النقض ولكن استحباب الاعادة فى الوقت . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى عدم النقض بالمس مطلقا (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى النقض بمس الفرج مطلقا . (٣)

ولكل مذهب تفاصيل مفرعة على هذه المسألة كتفرقة البعض بين القبل والدبر ، وتفرقة آخرين بين باطن الكف وظاهره ، غير أن أفراد المالكية لا يتأتى إلا فى مسألة واحدة من هذه المسائل المفرعة ، وهى : نقض الوضوء بمس فرج الصغير والصغيرة .

وقد أورد أصحاب المذاهب استدلالات ومناقشات طويلة فى حكم نقض الوضوء بمس الفرج وأجاب كل مذهب على أدلة الآخر كتضعيف الحنفية لحديثى بسرة وأبى هريرة وغيرها . (٤) وتضعيف الجمهور لحديث قيس بن طلق أو ادعاء نسخه بحديث أبى هريرة وحديث بسرة (٥) وغير ذلك من المناقشات الطويلة والردود والاعتراضات التى ليس هنا مجال ذكرها ، لأن أفراد المالكية لا يتأتى فى أصل المسألة ولكن فى هذه الجزئية فقط .

وأما المالكية فإن مأخذهم فى هذه الجزئية أن من فرج الصغير والصغيرة ليس مظنة اللذة ولهذا فإنه ليس يناقض لأن النقض متعلق باللذة . (٦)

-
- (١) الخطاب : ٣٠٢/١ ، الخرشى : ١٥٦/١ - ١٥٨ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٨٩/١ ، ٩١ - ٩٢ ، البيان والتحصيل : ٧٧/١ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ ، الشرح الصغير : ٤٥/١ .
- (٢) البنائية : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ ، شرح فتح القدير : ٤٨/١ ، وما بعدها ، تبیین الحقائق ١٣/١ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٣٦/١ ، نهاية المحتاج : ١٠٧/١ ، المجموع : ٣٧٠، ٣٥/٢ ، كشف القناع : ١٤٢/١ - ١٤٣ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٧/١ .
- (٤) تبیین الحقائق : ١٢/١ .
- (٥) المجموع : ٤٢/١ - ٤٣ ، كشف القناع : ١٤٣/١ .
- (٦) الخرشى : ١٥٦/١ ، ١٥٨ ، الذخيرة : ٢٢٩/١ .

والحق أن في مذهب المالكية تنافضا ، فان مذهبيهم في اللمس - أي لمس المرأة - اعتبار اللذة دون التفرقة بين الصغير وغيره ، فلم يعتبروا مظنة اللذة في مسألة لمس المرأة ، بل اعتبروا قصدها أو وجودها ، وأما مسألة لمس الفرج فقد فرقوا في من المشير والكبير ، فاعتبروا مظنة اللذة في الكبير ، وتحققها قصدا أو وجدانا في الصغير .

المبحث السادس

حكم الدلك فى الوضوء والغسل

الدلك هو امرار اليد على أعضاء الوضوء أو على البدن كله فى الغسل ، وهو بهذا المعنى مختلف فيه بين الفقهاء ، فمنهم من أوجب ، ومنهم من لم يوجب كما سيأتى ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلى :

١ - الاشتراك الواقع فى لفظ الغسل الوارد فى قوله - تعالى - : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ ^(١) هل يطلق على مجرد الصب ؟ أم لابد فيه من امرار اليد على المحسل المغسول ؟ فمن الفقهاء من أخذ بالمعنى الأول ، ومنهم من أخذ بالمعنى الثانى ^(٢) .

٢ - التعارض الظاهرى بين الأحاديث : فمن ذلك حديث عائشة من قوله - صلى الله عليه وسلم - (وادلكى جسدك بيديك) ^(٣) مع حديث عائشة الآخر ، وحديث ميمونة وأم سلمة التى وصفت الغسل ولم تذكر الدلك وبكل احتجت طائفة - كما سيأتى - وفيما يلي مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مذهب المالكية وجوب الدلك : وأن الوضوء والغسل كليهما لايجزئان بدونه ، ولايشترط عندهم فى الراجع مقارنة الدلك لصب الماء ، بل يجزئ ولـسـمـو كان الدلك عقب الصب ونقلوا عن أبي الحسن القاسمى اشتراط مقارنة الدلك لصب الماء ، لكن المشهور على خلافه ، والمشتراط عندهم فى الدلك فى الغسل امرار اليد وإيصالها الى مايمكن أن تناله اليد من جسده وما لا يمكن أن تناله يـسـده يجزئ فيه التدلك بخرقة أو باستنابة لكن لاتجزئ الخرقه والاستنابة مع القسرة على اليد ، والاستنابة متصورة فى حق الزوجين فى الغسل . ^(٤)

(١) المائدة / ٦ .

(٢) بداية المجتهد : ٣١/١ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ .

(٣) لم أجده .

(٤) الخطاب : ٣١٣/١ ، الخرشى : ١٦٩/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠٢-١٠١/١ .

الجامع : ١٧/١ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، الأشراف : ١٢/١ ، أسهل

المدارك : ٨٤/١ ، الفواكه الدوانى : ١٦٠/١ ، ١٧٥ ، الشرح الصغير على

أقرب المسالك : ١١٠/١ - ١١١ ، الاستذكار : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ ، البيان والتحصيل

٥٠/١ ، بداية المجتهد : ٣١/١ - ٣٢ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الدلك غير واجب بل هو من المسنونات والمندوبات . (١)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب الدلك بأدلة من الكتاب والسنة والنظر فيما يلي أبرزها :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا جُنْبَ إِلَّا عَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ۚ ﴾ (٢) ووجه الدلالة من الآيتين الكريمتين أن الدلك - وهو امرار اليد - داخل في معنى الغسل إذ لا يسمى من صب الماء أو غمس نفسه فيه مغتسلاً ، وإنما صاباً أو منغمساً ، وأيدوا ذلك بنقل عن العرب وبما في الصحيح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى بصبى لم يأكل الطعام فبال على ثوبه فأتبعه بماء ولم يغسله . (٣)

وأجاب ابن قدامة عن ذلك بعدم تسليم أن الغسل يشترط فيه امرار اليد ، إذ العرب تقول (غسلت الاناء) ولو لم تمر اليد عليه ، وأن السيل الكبير يسمى غاسولاً . (٤)

٣ - حديث عائشة وفيه : (وادلكى جسدك بيديك) .

٤ - ما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه سأل رسول الله - صلى الله

(١) حاشية ابن عابدين : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، البناية : ٩٠/١ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، البحر الرائق : ٥٠/١ ، تبيين الحقائق : ١٣/١ ، مغنى المحتاج : ٥٠/١ ، ٧٤ ، نهاية المحتاج : ٢١٠/١ ، حاشية البيجورى : ٨١/١ ، المجموع : ١٨٥/٢ - ١٨٦ ، كشف القناع : ١٧٩/١ ، شرح المنتهى : ٨٠/١ - ٨١ ، المغنى : ٢٢٠/١ .

(٢) النساء / ٤٣ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي : ٤٣٩/١ ، الاشراف : ١٢/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/٥ ، الذخيرة : ٣٠٨/١ ، الفواكه الدواني : ١٦٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١١٠/١ - ١١١ ، الجامع : ١٧/١ ب والحديث أخرجه البخارى في كتاب الوضوء باب بول الصبيان من حديث أم قيس ، ٦٢/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم بول الطفل ٢٣٨/١ .

(٤) المغنى : ٢٢٨/١ .

عليه وسلم - عن غسل الجنابة فقال : (ثم تدلك بكفيك في كل مرة) . (١)

٥ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (بلوا الشعر وأنقوا البشرة) (٢)

فالحديث الأول والثاني فيهما الأمر بالتدلك ، والأمر للوجوب ، وأما الثالث ففيه الأمر بانقواء البشرة ، وهو معنى زائد عن مجرد إيصال الماء . (٣)

وقد اعترف القروطبي بضعف الاحتجاج بالحديث الأخير فقال :

(لاجة فيما استدل به من الحديث لوجهين : أحدهما : أنه قد خولف في تأويله قال سفيان بن عيينة : " المراد بقوله - عليه الصلاة والسلام - وأنقوا البشرة أراد غسل الفرج وتنظيفه وأنه كنى بالبشرة عن الفرج " قال ابن وهب : " ما رأيت أحدا أعلم بتفسير الأحاديث من ابن عيينة " ، الثاني : أن الحديث أخرجه أبو داود في سننه وقال فيه : " وهذا الحديث ضعيف كذا في رواية ابن داسة (٤) وفي رواية اللؤلؤي عنه : الحارث بن وجيه ضعيف حديثه منكر " فسقط الاستدلال بالحديث . (٥)

٦ - القياس على الوضوء : فكما يجب الدلك في الوضوء يجب كذلك في الغسل . (٦)

وقد أجاب ابن عبد البر عن هذا القياس بعد أن أورده استدلالا لمالك بأن الغسل أصل والوضوء أصل آخر ، وغير نكير أن يختص الوضوء بما لم يختص به الغسل ، ثم إن الأصول لا تقاس على الأصول وإنما تقاس الخروج على الأصول . (٧)

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط ، وأبو يعلى وأحمد قال الهيثمي : (فيه رجل

مجهول) أنظر مجمع الزوائد : ٢٧٠/١ - ٢٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة ،

١٧٨/١ برقم : ١٠٦ ، وأبو داود في كتاب الطهارة باب الغسل من الجنابة

٦٥/١ ، برقم : ٢٤٨ وضعفه أبو داود والترمذي والدارقطني والخطابي

انظر تلخيص الحبير : ١٤٢/١ . معالم السنن للخطابي بهامش مختصر سنن

أبي داود : ١٧٢/١ ، برقم : ٢٤٢ .

(٣) الإشراف : ١٢/١ ، الجامع لابن يونس : ١٧/١ ب .

(٤) هو أبو بكر محمد بن بكر البصري الداس راوى سنن أبي داود .

(٥) الجامع لأحكام القرآن : ٢١٠/٤ .

(٦) الاستذكار ٣٢٩/١ - ٣٣١ .

(٧) نفس المصدر السابق .

ويظهر لى أن قياس المالكية الغسل على الوضوء لا يلزم الجمهور، لأن الجمهور نازعوا فى وجوب الدلك فى الوضوء فقالوا بعدم وجوبه ، والمعهود فى القياس الملزم قياس فرع مختلف فيه على أصل متفق عليه ، فكيف يقاس وجوب الدلك لى الغسل على وجوبه فى الوضوء ، مع أن الوجوب فى الوضوء والغسل مما انفرد به المالكية ؟ .

٧ - القياس على مسح الخفين . (١)

ويظهر لى أن هذا القياس غير مستقيم أيضا ، لأن المسح من ضرورته امرار اليد اذ كيف يتأتى المسح بدون امرار اليد ، وأما الغسل فليس من ضرورته ذلك ، ثم إن مسح الخفين رخصة والرخص لا يقاس عليها .

٨ - إنه لا بد من امرار اليد على البدن لأن الماء ينزلق عن البدن لما فى البدن من دهنية . (٢)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من تكلف وبعد ، فلو سلم ذلك فإن اليد لا تستطيع تثبيت الماء على الجسم .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على عدم وجوب الدلك بما يلى :

١ - أن الآية الكريمة الموجبة لفرائض الوضوء والأحاديث الشريفة الواصفة للغسل أو المبينة له كحديث عائشة وميمونة وأم سلمة لم يذكر فيها الدلك فدل على عدم وجوبه (٣) ، ففي حديث عائشة (ثم أفاض الماء على رأسه) (٤) ، وفى حديث أم سلمة (إنما يكفيك أن تحثى الماء على رأسك ثلاث حشيات ، ثم تفيضين الماء عليك) (٥) .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - لأبى ذر (٦) (فاذا وجدت الماء فأمسه

(١) الأشراف : ١٢/١ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي : ٤٣٩/١ .

(٣) المغنى : ٢١٩/١ ، مغنى المحتاج : ٧٤/١ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل ، ٦٧/١ ، ومسلم فى كتاب

الحيض باب صفة غسل الجنابة ، ٢٥٣/١ ، برقم : ٣٥ .

(٥) أخرجه مسلم فى كتاب الحيض ، باب حكم ضفائر المفتلة ، ٢٥٨/١ ، برقم : ٥٨٠ .

(٦) هو المحابى المشهور جندب بن جنادة تقدم اسلامه ، وتأخرت هجرته ، فلم

يشهد بدرا ومناقبه كثيرة جدا ، توفى سنة ثنتين وثلاثين فى خلافة عثمان .

انظر: أسد الغابة ١٨٦/٥ ، تهذيب التهذيب : ٩٠/١٢ ، تقريب التهذيب :

٤٢٠/٢ ، تذكرة الحفاظ : ١٧/١ .

جلدك (١) ولم يأمره بزيادة (٢).

٣ - ولأن الغسل وكذا الوضوء طهارة واجبتان ، فلم يجب فيهما الدلك كغسل الجنابة ، وغسل الاناء من ولوغ الكلب (٣).

٤ - ولأن المأمور به إنما هو التطهير ، ومن أدعى وجوب الدلك فقد زاد ، والزيادة نسخ تحتاج الى نص (٤) وهذا لا يلزم المالكية فالزيادة عندهم ليست نسخا وقد أجاب في الذخيرة عن الأحاديث بأنها مطلقة ، فتحمل على ما ذكره المالكية جمعا بين الأدلة (٥).

الترجيح :

ان مدار اعتماد المالكية في هذه المسألة على الآيتين الكريمتين اللتين ورد فيهما لفظ (الغسل) ولا يسلم للمالكية أن لفظ الغسل متضمن لامرار اليد اذ ورد في كلام العرب ما يدل على أن مجرد إسالة الماء يسمى غسلا ، كقولهم : غسلتني السماء ، وقولهم : غسل المطر الأرض وحتى لو سلم لهم اشتغال لفظ الغسل لغة على امرار اليد فإن الأحاديث الواصفة لغسل النبي - صلى الله عليه وسلم - أو تلك التي بين فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - صفة الغسل على جهة التعيين لم تشتمل على الدلك ، فدل على أن الغسل الشرعي لا يشترط فيه الدلك على جهة الوجوب ، لأنه لو كان واجبا لبينه - صلى الله عليه وسلم - فعلا أو قولا كما بين تحليل الشعر وغيره ، وأما الأحاديث التي احتج بها المالكية فهي ضعيفة لا تقوى على معارضة الأحاديث الصحيحة ، فأتضح من ذلك رجحان مذهب الجمهور في عدم إيجاب الدلك .

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب الجنب يتيمم ، ٩١/١ ، برقم : ٣٣٢ ، والترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في التيمم للجنب ، ٢١٢/١ وقال : حسن صحيح والدارقطني في كتاب الطهارة ، باب جواز التيمم ، ١٨٧/١ ، وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة رواه البزار والطبراني في الأوسط ، قال الهيثمي : (رجالهما رجال الصحيح) أنظر مجمع الزوائد : ٢٦١/١ ، تلخيص الحبير : ١٥٤/١ .

(٢) المجموع : ١٨٥/٢ .

(٣) المجموع : ١٨٥/٢ ، المغنى : ٢١٩/١ .

(٤) البحر الرائق : ٥٠/١ ، تبين الحقائق : ١٤/١ .

(٥) الذخيرة : ٣٠٩/١ .

المبحث السابع
حكم الموالاة فى الوضوء

يعرف الفقهاء الموالاة بأنها الاتيان بأفعال الطهارة فى زمن متصل من غير تفريق فاحش (١). وحد التفريق الفاحش هو أن يجف العضو الأول قبل غسل الثانى (٢). وهى بهذا المعنى مختلف فى وجوبها فى الوضوء عند الفقهاء ، بين قائل بالوجوب وقائل بالسنية ومفرق بين الذكر والقدرة والعجز والنسيان - على ماسياتى - وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلى :

١ - الاشتراك فى حرف الواو (الذى عطف به أركان الوضوء بعضها على بعض فى الآية الكريمة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ أَلَيْسَ لِّلرَّيْبِ وَالْتَّعْقِيبِ آمٌ أَنَهَا لَمَطْلُوقٌ لِّلْجَمْعِ ۚ ﴾ (٣))

٢ - التعارض الظاهرى بين الآثار : كحديث خالد بن معدان (٤) الذى يفهم منه وجوب الموالاة ، وأثر عبد الله بن عمر الذى يفهم منه عدمها وسيأتي بيان ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - فى الراجح من مذاهبهم - الى أن الموالاة واجبة عند الذكر والقدرة ، ساقطة عند العجز والنسيان ، فمن نسي عضوا من أعضاء وضوئه أو لمعة بنى على وضوئه ، وغسل ما بعد هذه اللعة أو العضو - إن كان تذكره من قريب - وأما إن طال الفصل فيغسله وحده ، وأما العاجز فيبنى أن كان الفصل قريبا ، وهنالك أقوال أخرى فى المذهب كالوجوب المطلق ، وعدمه ، والفرق بين المسح ، وغيره إلا أن الراجح والمشهور الأول كما أن التفريق اليسير لا يضر - ولو كان متعمدا - (٥)

(١) الخرشى : ١٢٧/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٦١/١ - ٦٢ .

(٢) كشف القناع : ١١٧/١ .

(٣) بداية المجتهد : ١٢/١ - ١٣ .

(٤) هو خالد بن معدان الكلاعى ، الحمصى ، ثقة عابد يرسل كثيرا توفى سنة ثلاث ومائة وقيل غير ذلك . أنظر : تهذيب التهذيب : ١١٨/٣ ، تقريب التهذيب : ٢١٨/١ .

(٥) الخرشى : ١٢٨/١ ، الحطاب : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، الفواكه الدوانى : ١/ ١٧٠ الذخيرة : ٢٦٦/١ - ٢٦٩ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١١١/١ - ١١٢ ، الجامع : ١١/١ أ .

(ب) وذهب الشافعية والحنفية الى أن الموالاة ليست بواجبة وانما سنة . (١)

(ج) وذهب الحنابلة الى أن الموالاة من فروض الوضوء لاتسقط بحال . (٢)

الأدلة :

يشترك الحنابلة مع المالكية في القول بالوجوب عند الذكر والقدرة، ويفترق عنهم المالكية باسقاطها عند العجز والنسيان ، ولذا فاننا سنورد أدلة الوجوب المطلق ، ثم نعقبها بأدلة اسقاطه عند العجز والنسيان ، فنقول وبالله التوفيق :

استدل للوجوب بما يلي :

١ - حديث خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى رجلا وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء ، وفي رواية : الصلاة) . (٣)

وجه الاستدلال أن الموالاة لو لم تكن واجبة ، لما أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - باعادة الوضوء ، ولاكتفى بأمره باعادة غسل اللعة التي لم يصبها الماء . (٤)

وقد أجاب النووي على حديث خالد بن معدان بالتضعيف . (٥)

٢ - ان الوضوء عبادة يفسدها الحدث فوجب فيه الموالاة كالملاة . (٦)

(١) مفتي المحتاج : ٦١/١ ، المجموع : ٤٥٤/١ ، البناية : ١٨٨/١ ، حاشية ابن عابدين ١٢٢/١ .

(٢) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، كشف القناع : ١١٧/١ ، المغنى : ١٢٨/١ .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ٤٥/١ ، برقم : ١٧٥٠ ، والحديث فيه بقية بن الوليد وهو مدلس وقد عنعنه ، في رواية أبي داود لكن ذكر الحافظ أن في المسند والمستدرک تصريح بقية بالتحديث ، أنظر تلخيص الحبير : ٩٦/١ ، الدراية : ٢٩/١ . وله شاهد من حديث أنس أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب تفريق الوضوء ٤٤/١ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، المغنى : ١٢٨/١ .

(٥) المجموع : ٤٥٥/١ .

(٦) شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ ، المغنى : ١٢٨/١ .

٣ - ان الوضوء عبادة لها أركان مختلفة فوجب فيها التوالى كالصلاة . (١)
ولا يخفى ما فى هذه الأقيسة من ضعف وتكلف ظاهرين ، فضلا عما فيها من تجوز فى
القياس بقياس أصل على أصل آخر ، فضلا عما بين الوضوء والصلاة من فروق كثيرة
ليس هنا مجال عدّها .

وأما المالكية الذين أسقطوا الوجوب عند العجز والنسيان ، فلا أعلم
لهم دليلا غير التمسك بالعمومات التى رفعت الاثم عن الناس مثل قوله - صلى
الله عليه وسلم - (عفى لأمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) . (٢)

ولا يخفى أن التمسك بهذه العمومات لا يدل على إسقاط الموالاة بالنسيان
لأن الموالاة ان كانت واجبة كوجوب غيرها من فرائض الوضوء ، فلا مسوغ لافرادها
بحكم مختلف عند العجز والنسيان ، فلم لا يسقط مسح الرأس أو غسل الرجلين عند
العجز والنسيان ؟ ومن هنا يتضح ضعف التمسك بمثل هذه العمومات ، والحق أن
المالكية يلجؤون الى مثل هذه الأقاويل عندما تكون الأدلة متعارضة - فى ظاهرها -
أو عندما يريدون الخروج من الخلاف ، ونظائر ذلك كثيرة عندهم ، وذلك مـثـل
قولهم بوجوب ازالة النجاسة عند الذكر والقدرة (٣) ، ولعل من أسباب ذلك أيضا
محاولة المخرجين فى المذهب التوفيق بين الروايات عن الامام أو بينها وبين
أقوال أصحاب الامام .

واستدل القائلون بعدم وجوب الموالاة على مذهبهم فى ذلك بما يلى :

١ - الآية الكريمة المشتملة لأركان الوضوء فإنها أوجبت الغسل والمسح ،
ولم تتعرض لموالاة ولو كانت الموالاة واجبة لذكرت فى الآية الكريمة . (٤)

وقد أجيب بأن الآية مجملة فصلها النبى - صلى الله عليه وسلم - بسنته

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٩٨/٦ .

(٢) بداية المجتهد : ١٢/١ - ١٣ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطلاق ،
باب طلاق المكره والناسى من حديث أبى ذر ، بلفظ : (ان الله تجاوز عن
أمتى) ٦٥٩/١ قال البوصيرى : (اسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبى بكر
الهندي ، وله شاهد من حديث أبى هريرة رواه الأئمة الستة . أنظر مصباح

الزجاجة : ١٢٥/٢ - ١٢٦ .

(٣) الخطاب : ١٣١/١ .

(٤) المجموع : ٤٥٥/١ .

فلم ينقل عنه أنه توضعاً الا متوالياً ، وفصلها أيضاً بأمره صاحب اللمعة باعادة الوضوء . (١)

٢ - ماروى عن ابن عمر أنه توضعاً فى السوق فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ثم دعى الى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعدما جف وضوؤه وصلى . (٢)

قال النووى (قال البيهقى : " هذا صحيح عن ابن عمر مشهور بهذا اللفظ وهذا دليل حسن فإن ابن عمر فعله بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه) (٣) .
٣ - ولأنه عبادة لا يضرها التفريق اليسير فكذا الكثير كالحج . (٤)
ولا يخفى ضعف هذا القياس والتكلف الظاهر فيه .

الترجيح : —————

والذى يترجح لدى أن الموالاة غير واجبة ، لأن الحكم بالوجوب يترتب عليه بطلان الصلاة اذا لم تكن شمة موالاة ، وهذا يحتاج الى دليل قوى يفيد غلبة الظن - على الأقل - وهذا ما لم يأت به القائلون بوجوب الموالاة ، بل إن فعله - صلى الله عليه وسلم - فى الغسل يدل على عدم وجوب الموالاة فقد ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يتوضعاً فى أول الغسل ويؤخر غسل رجليه الى حين فراغه من الغسل ، وبهذا يتضح رجحان مذهب القائلين بالسنية .

-
- (١) المغنى : ١٢٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٤٦/١ .
(٢) مغنى المحتاج : ٦١/١ ، المجموع : ٤٥٥/١ ، والأثر أخرجه مالك فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى المسح على الخفين ، ٣٦/١ والبيهقى فى السنن .
٢٨٣/١ .
(٣) المجموع : ٤٥٥/١ .
(٤) مغنى المحتاج : ٦١/١ .

المبحث الثامن

حكم قسراءة القرآن للجنب

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه ليس للجنب أن يقرأ القرآن بصفة عامة للأحاديث الواردة في ذلك ومنها :

- ١ - حديث عبد الله بن عمر (لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن) (١)
- ٢ - وعن علي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يحجزه ، أو قال : يحببه عن القرآن شيء ليس الجنابة . (٢)
- ٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (أنا أكل وأشرب وأنا جنب ، ولا أقرأ القرآن وأنا جنب) (٣) وغير ذلك من الأحاديث .

وقد ضعف النووي نقلاً عن البيهقي وغيره أكثر هذه الأحاديث . (٤) لكنها تفيد بمجموعها غلبة الظن بتحريم قراءة القرآن للجنب ، لكن الفقهاء اختلفوا في بعض التفاصيل المتعلقة بقراءة الجنب بعض القرآن ، وسبب انفراد المالكية في هذا يرجع إلى مايلي :

- (١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٢٣٦/١ ، برقم : ١٣١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٦/١ برقم : ٥٩٦ ومن العلماء من حسن الحديث لورود بعض الشواهد . أنظر : تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .
- (٢) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب في الجنب يقرأ القرآن ، ٥٩/١ ، برقم : ٢٢٩ والنسائي في كتاب الطهارة ، باب حجب الجنب من قراءة القرآن ١٤٤/١ ، والترمذي في كتاب الطهارة ، باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال مالم يكن جنباً ، ٢٧٣/١ - ٢٧٤ برقم : ١٤٦ وقال حديث حسن صحيح ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ، ١٩٥/١ برقم : ٥٩٤ أنظر : إرواء الغليل : ٢٤١/٢ .
- (٣) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ٢٣٦/١ برقم : ١٣١ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة ١٩٦/١ برقم : ٥٩٦ وقد اختلفوا في تضعيفه وتصحيحه أنظر : كلام أحمد شاكر على سنن الترمذي ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .
- (٤) المجموع : ١٥٩/٢ .

- ١ - هل الحاجة تؤثر فى حكم قراءة القرآن ، فتبيح قراءة بعضه للحاجة ، أم لا تؤثر فلا يقرأ الجنب شيئا من القرآن ولو احتاج اليه ؟ .
- ٢ - هل يعتبر من قرأ بعض آية قارئا للقرآن فيدخل تحت النهى الوارد فى الأحاديث أم لا يعتبر كذلك ؟ .
- وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى جواز قراءة اليسير من القرآن بقصد التعسود أو التحصن من عدو أو للاستدلال على حكم شرعى فجوزوا قراءة المعوذتين وآية الكرسي وغير ذلك من الآيات التى تقرأ للتعوذ والرقيا . (١)

(ب) المختار من مذهب الحنفية تحريم قراءة القرآن على الجنب كشيءه وقليله الا بعض آية من الدعاء اذا لم يقصد به قرأنا ، وكذا تجوز القراءة عندهم للمتلقين على أن يقرأ كلمة كلمة ويقطع بفصل بين كل كلمة وكلمة ، وهناك قول آخر مال اليه ابن الهمام يجيز قراءة بعض آية . (٢)

(ج) وأما الشافعية فلا يجوز عندهم قراءة القرآن لا كثيره ولا قليله ، ولا حرفا واحدا اذا كان يقصد القرآن بينما يجوزون النطق بالأدعية والأذكار الموافق لفظها للفظ القرآن شرط ألا ينوى بها القرآن كالبسملة والحمد والاسترجاع وآية الركوب وآية النزول (٣) وغير ذلك . (٤)

(د) وذهب الحنابلة الى تجويز قراءة بعض الآيات ما لم تكن الآية طويلة كآية المداينة (٥) وله النطق بما وافق قرأنا ما لم يقمده كالبسملة والحمد

-
- (١) الخطاب : ٣١٧/١ ، الخرشى : ١٧٢/١ - ١٧٤ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠٤/١ ، الذخيرة : ٣١٥/١ ، الجامع : ٦٤/١ ، الاشراف : ١٣/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٧٢/١ - ١٧٣ ، شرح فتح القدير : ١٤٨/١ - ١٤٩ .
- (٣) آية الركوب : ﴿ لتستووا على ظهوره ثم تذكروا نعمه ربكم اذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا السرى ربنا لمنقلبون ﴾ الزخرف / ١٣ - ١٤ ، وآية النزول : ﴿ وقل ربى أنزلنى منزلا مباركا وأنت خير المنزلين ﴾ المؤمنون / ٢٩ .
- (٤) مغنى المحتاج : ٧٢/١ ، نهاية المحتاج : ٢٠٤/١ ، المجموع : ١٥٥/٢ - ١٥٩ .
- (٥) آية المداينة قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا تداینتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ... الآية ﴾ البقرة / ٢٨٢ .

ونحوها ، وله أن يكرر بعض الآية مالم يكن على سبيل الحيلة ، بأن يكرر أبعاضا متتالية حتى يقرأ آية . (١)

الأدلة :

ان الأدلة التي ساقها الفقهاء لتأييد مذهبهم في التفاصيل التي ذكرناها لاتعدو كونها أدلة اجتهادية ، واستثناسات ، وأما الأدلة النصية في هذه المسألة فهي عامة لاتساعد أى مذهب في الاستدلال للتفاصيل التي وضعها لحكم قراءة القرآن للجنب ، ولعل أسعد المذاهب بها هم الذين حرموا قراءة القرآن للجنب مطلقا .

وأما المالكية الذين أباحوا قراءة بعض القرآن تعودا أو رقيصة أو استدلالا فانهم قد بنوا هذا الحكم على المشقة والحرص للذين يلحقان الجنب من تحريم القراءة عليه مطلقا ، فالجنب محتاج الى مثل ذلك ، قالوا : ولأن ماتعلق به المنع لحرمة القرآن يجوز أن يخالف اليسير منه الكثير كما نهى النبسى - صلى الله عليه وسلم - أن يسافر بالقرآن الى أرض العدو (٢) ثم كتب في مراسلاته ودعوته الكفار من أهل الكتاب ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية ﴾ (٣) .

وأما الذين قالوا بجواز قراءة بعض الآية فلهم بعض التعليقات كقولهم : ان بعض الآية لايتعلق بها الاعجاز ، أو قولهم : ان من قرأ بعض آية لايعد قارئاً للقرآن . (٤)

والقول بأنه لااعجاز في بعض الآية فيه نظر : ثم من قال بأن القرآن تحرم قراءته على الجنب ، لاجل الاعجاز الذى فيه ؟

وأما الشافعية فقد جعلوا العلة في التحريم كون المقروء قرآنا ، لذا

(١) كشف القناع : ١٦٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٧/١ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الجهاد ، باب السفر بالمصاحف الى أرض العدو ، ١٥/٤ ومسلم في كتاب الامارة باب النهى أن يسافر بالمصحف الى أرض الكفار

إذا خيف وقوعه بأيديهم ١٤٩٠/٣ برقم : ١٨٦٩ .

(٣) آل عمران : ٦٤ ، الاشراف : ١٣/١ .

(٤) كشف القناع : ١٦٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٧٧/١ .

نجدهم يبيحون النطق ببعض التعبيرات القرآنية على ألا يقصد بها القرآن، وهكذا نرى أن الفقهاء مختلفون في التفاصيل لاختلافهم في الفهم من النصوص العامة، والاختلاف في تحديد العلة المستنيطة من هذه النصوص العامة، أهى حرمة القرآن أم اعجازه أم كونه قرآنا : أم غير ذلك ؟ ولعل مذهب الشافعية هو الأقرب للصواب، وذلك لأن كون القرآن قرآنا علة لتحريم قراءته على الجنب أقرب وألصق بالنص، ثم ان المشقة المترتبة على تحريم القراءة على الجنب ليست بالمشقة الكبيرة وذلك لقصر فترة الجنابة، ولوجود المخارج التى يستطيع بها الجنب الذكر والدعاء بالتعبيرات القرآنية الكريمة دون أن يقع فى دائرة النهى الوارد فى قراءة القرآن على الجنب فى الأحاديث الشريفة .

الفصل الثالث

ملفردات المذهب فى المسيح على الخفين

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : الخف الذى يملح للمسيح عليه .
- المبحث الثانى : حكم المسيح على الخف المخسرق .
- المبحث الثالث : مقدار مايجب مسحه مسن الخف .
- المبحث الرابع : مدة المسح على الخفين .
- المبحث الخامس : حكم غسل الرجلين بعد نزع الخفين .

المبحث الأول

الخف الذى يصح المسح عليه

اختلف الفقهاء فى الخف الذى يصح المسح عليه ، أيشترط أن يكون مسنـ
الجلد أم لايشترط ذلك ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى تحديد
المراد بالخف ، الذى جاءت الأحاديث مرخصة بالمسح عليه ، أهو الخف المعهود عند
العرب ؟ أم كل مايصح أن يسمى خفا ويمكن متابعة المشى عليه عرفا ؟ ، وبكل قالت
طائفة من الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يشترط أن يكون الخف جلدا ، وأنه لايجوز
المسح على ماصنع على هيئة الخف من قطن ونحوه ، كما أنهم يشترطون أن يكون
الخف مخروزا فلا يصح المسح على ما ألمق بالرصاى ونحوه (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى جواز المسح على مايصح أن يسمى خفا ، ويمكن
متابعة المشى عليه عرفا ، وحدده الحنفية بفرسخ أو أكثر ، وقد اختلف الجمهور
فيما بينهم فى جواز المسح على الخفاف المصنوعة من بعض المواد ، كما لو صنع
خف من حديد أو زجاج أو نحو ذلك ، فمثلا نجد الشافعية والحنابلة يجيزون المسح
على الخفاف المصنوعة من الحديد أو الخشب نجد الحنفية لايجيزون ذلك ، لا لأنهم
يشترطون الجلد ، ولكن لأنهم يقولون بعدم امكان متابعة المشى على مثل هذه
الخفاف ، وخلاصة القول أن الجمهور متفقون على أن المعتبر امكان متابعة
المشى عرفا ، لكنهم يختلفون فى تطبيق هذا الأصل من حيث تحقق وجوده فى بعض
الخفاف دون بعض (٢)

الأدلة :

عرفنا أن المسألة اجتهادية ، ولذا فإن الأدلة فيها استنتاجيات

- (١) الخرشى : ١٧٨/١ - ١٧٩ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠٨/١ ، الذخيرة : ٣٢٣/١ -
٣٢٤ ، الفواكه الدوانى : ١٨٩/١ ، ارشاد السالك : ١٢٢/١ ، الشرح المصغير
على أقرب المسالك : ١٥٤/١ .
- (٢) الدر المختار : ٢٦١/١ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، البناية : ٥٩٩/١ ، مغنى المحتاج :
٦٦/١ ، نهاية المهتاج : ١٨٧/١ ، المجموع : ٤٩٥/١ - ٤٩٦ ، ٥٠٢ - ٥٠٣ ،
كشاف القناع : ١٣١/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٠/١ .

واستثناسات ، فمأخذ المالكية - مثلا - يوضحه القرافي حيث يقول: (٠٠٠ فالاول (١)
احتراز من الخرق ونحوها فإنها ليست خفا للعرب ولا تعم الحاجة اليهـــــــــــــــــا ، ولا
وردت بها الرخصة (٢) .

وأما الجمهور فقد اعتبروا الحاجة فحيثما وجدت الحاجة وجدت الاباحة ،
نظيره الاستنجاء بالحجارة (٣) .

وقد تدعو الحاجة الى غير الجلد فى بعض البلاد ، ولايضر عدم الحاجة فى
غيرها (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى عدم اشتراط الجلد ، وكون خفاف الجلد
غالب خفاف العرب لايعنى قصر جواز المسح عليها ، لاسيما وأنه لاتوجد نصوص تخص
الجلد أو تمنع من غيره .

(١) يعنى اشتراط الجلد ،والذى كان ذكره قبل ذلك ، ٣٢٣/١ .

(٢) الذخيرة : ٣٢٣/١ .

(٣) المجموع : ٤٩٦/١ .

(٤) شرح منتهى الارادات : ٦٠/١ .

المبحث الثانى

حكم المسح على الخف المخرق

اختلف الفقهاء فى جواز المسح على الخف المخرق بين مانع منه أو مجيز له (١) وبين مفرق بين الكثير واليسير ، وهؤلاء اختلفوا فى تحديد حد الكثير واليسير كما سيأتى .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى علة انتقال الفرض بالنسبة للرجلين من الغسل الى المسح ، ويوضح ذلك ابن رشد حيث يقول :
(... وسبب اختلافهم فى ذلك اختلافهم فى انتقال الفرض من الغسل الى المسح هل هو لموضع الستر - أعنى ستر خف القدمين - ؟ أم هو لموضع المشقة فى نوع الخفين ؟ فمن رآه لموضع الستر لم يجز المسح على الخف المنخرق ، لأنه اذا انكشف من القدم شيء انتقل فرضها من المسح الى الغسل ، ومن رأى أن العلة فى ذلك المشقة لم يعتبر الخرق مادام يسمى خفا ، وأما التفريق بين الخف الكثير واليسير (٢) فاستحسن ورفع للرجح (٣) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - فى الراجح من مذهبهم - الى جواز المسح على الخف اذا كان هذا الخف مخرقا خرقا يسيرا ، وقد حددوه - فى الراجح من مذهبهم - بما دون الثلث ، فلم يجوزوا المسح على ما كان خرقه قد بلغ الثلث أو زاد على ذلك ، والمقصود بالثلث عندهم هو ثلث القدم لا ثلث مجموع الخف .

وقد نص الخرشي على اعتبار مادون الثلث سواء كان يظهر منه القدم أم لا ، بينما فرق ابن رشد (الجد) فقال باعتبار الثلث اذا كان الخرق لا يظهر منسبه بقية القدم ، وأما إن ظهر فلا يعتبر الثلث .

-
- (١) يروى عن سفيان الثوري وغيره اجازتهم المسح على الخف المخرق ولو كان كثيرا مادام يسمى خفا . أنظر : المغنى : ٣٠١/١ ، المجموع : ٤٩٧/١ ، بداية المجتهد : ١٤/١ .
- (٢) هكذا هو فى بداية المجتهد وليس بمستقيم والأصح (الخرق اليسير والكثير) .
- (٣) بداية المجتهد : ١١٥/١ .

وأما إن كان الخرق يسيرا جدا فيجوز المسح عليه ولو ظهر منه بقية القدم ، وأما القرافي فقد أرجع التفرقة في حد اليسير والكثير الى العرف . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى جواز المسح على الخف المخرق اذا كان خرقه دون ثلاثة أصابع وعدم جوازه اذا بلغت ثلاثة أو أكثر ، فإن كان الخرق في محل الأصابع اعتبر في التقدير الأصبع الموازي للخرق ، واذا كان الخرق في غير محل الأصابع اعتبر الأصبع الأصغر احتياطا للعبادة وهناك في المذهب تفاصيل أخرى لاداعي لذكرها (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى عدم جواز المسح على الخف اذا كان مخرقا ولو خرقا يسيرا يرى منه بعض القدم ، والمعتبر في الروية نفوذ الماء الى القدم فلا تضر الروية لشفاافية الخف لا لخرقه ، وعند الحنابلة والشافعية تفاصيل كثيرة ، وفروض بناء على أصلهم في أن الخرق اليسير لا يجوز المسح معه اذا روى منه بعض القدم ليس هنا مجال ذكرها (٣) .

الأدلة :

عرفنا اختلاف الفقهاء في تحديد مقدار الخرق الذي يجوز المسح على الخف مع وجوده وقد احتج كل فريق على مذهب اليه ببعض الاحتجاجات التي لا تخلو من نظر :

(١) فأما المالكية فانا نترك ابن رشد (الجد) يوضح لنا وجهة نظرهم حيث يقول :

(..... استفدنا من مجموع هذه الروايات أنه يمسح على الخرق اليسير ، ولا يمسح على الخرق الكثير ، واذا كان ذلك كذلك باجماع وقامت الأدلة من الكتاب والسنة

(١) الخرشى : ١٨٠/١ ، البيان والتحصيل : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، الفواكه الدواني

: ١٨٨/١ ، الشرح المصغير على أقرب المسالك : ١٥٦/١ - ١٥٧ ، الاشراف :

١٦/١ - ١٧ ، بداية المجتهد : ١٤/١ ، الذخيرة : ٣٢٤/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٦١/١ ، البناية : ٥٨٢/١ ، تبيين

الحقائق ٤٩/١ .

(٣) نهاية المحتاج : ١٨٧/١ ، مغنى المحتاج : ٦٥/١ ، المجموع : ٤٩٦/١ - ٤٩٧ ،

شرح منتهى الارادات : ٦٠/١ ، كشاف القناع : ١٣٠/١ ، المغنى : ٣٠١/١ .

على أن الثلث هو آخر اليسير وأول حد الكثير ، وجب أن يمسح على ما كان الخرق فيه أقل من الثلث ، ولا يمسح على ما كان الثلث فأكثر - أعنى ثلث القدم من الخف لا ثلث جميع الخف - (١)

ولم يوضح ابن رشد (الجد) ما هي نصوص الكتاب والسنة التي دلت على أن الثلث هو آخر حد القليل ، وأول حد الكثير ، فإن كان يعنى قوله - صلى الله عليه وسلم - لسعد بن أبي وقاص : (٢) (الثلث والثلث كثير) (٣) فهذا من أعجب الاستدلالات لأن ما كان كثيرا في حكم من الأحكام الشرعية لا يلزم أن يكون كذلك في حكم آخر ، ويلزم من تعميم ابن رشد هذا أن يقال : إنه يعنى عمن النجاسة إذا كانت أصابت ثوبا وكانت أصابتها لأقل من ثلثه ، وقل مثل ذلك في كثير من الأحكام الشرعية التي لم ينص على تقديرات لها .

(ب) وأما الحنفية الذين قدروا الفرق بما دون الثلاثة أصابع فقد استدل لهم المرغناني (٤) بأعجب مما استدل به ابن رشد للمالكية فقال :

(... لأن الأصل في القدم هو الأصابع والثلث أكثرها فيقام مقام الكسمل) (٥) وتعقبه العيني فقال : (... لأنه جعل الأصل في القدم الأصابع ثم قال والثلثة أكثرها وهذا يقتضى أن يكون الأصابع من أجزاء القدم وجزء الشيء لا يكون أصلا له .) (٦)

(١) البيان والتحصيل : ٢٠٦/١ .

(٢) هو أبو اسحق سعد بن أبي وقاص الزهري ، أول من رمى بسهم في سبيل الله ، وكان مجاب الدعوة له مناقب جمة وهو قائد القادسية توفي سنة خمس وخمسين

انظر : الإصابة : ٣٣/١ ، تذكرة الحفاظ ٢٢/١ ، البداية والنهاية : ٧٨/٨ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوصايا ، باب أن يترك ورثته أغنياء خير ممن أن يتكفوا الناس ١٨٦/٢ ، ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث : ١٢٥٠/٣ .

(٤) هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغناني فقيه مفسر محدث من مؤلفاته بالإضافة إلى الهداية كتاب المنتقى ، ونشر المذهب والتنجيس والمزيّد وكتاب في الفرائض توفي سنة ثلاث وتسعين وخمس مائة ، انظر : الفوائد البهية : ص ١٤١ .

(٥) الهداية ، المطبوع مع البناية : ٥٨٤/١ .

(٦) البناية : ٥٨٤/١ .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة الذين منعوا المسح على الخف المخرق مطلقاً فحجتهم في ذلك أن ما بدا من القدم نتيجة الخرق حكمه الغسل ، وما استتر منها حكمه المسح ، ولما كان من المتعذر الجمع بينهما غلب الغسل لأنه الأصل (١)

والذى يترجح لدى التفرقة بين الكثير واليسير فإن من معهودات الشارع الحكيم أن يعفو عن اليسير في التكاليف التى يجلب عدم العفو عن اليسير منها المشقة ، وترك تحديد اليسير الى العرف أوفق وأولى ، وأما التقديرات التى ذكرها المالكية والحنفية فقير سديدة يدل على عدم سدادها الاختلاف والتناقض الذى فيها ، والتكليف الواضح فى الاستدلال لها ولم يرو عن مالك - رحمه الله - التقدير بالثلث بل أطلق التفرقة بين اليسير والكثير .

(١) المغنى : ٣٠١/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٤٩٥/١ .

المبحث الثالث

مقدار ما يجب مسحه من الخف

اختلف الفقهاء في القدر الذي يجب مسحه من الخف اختلافاً بَيِّنًا ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى أن الأحاديث الواردة في مسح الخف لم تعين ذلك المقدار ، بل جاءت مطلقة ومن أسباب الانفراد أيضا تعارض الأحاديث في ظاهرها ، فمن ذلك حديث المغيرة بن شعبة (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة تبوك مسح أعلى الخف وأسفله (٢) ، فهو متعارض - في ظاهره - مع حديث علي وفيه : (لو كان الدين يؤخذ بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على ظاهر خفيه) (٣) .

ومن أسباب الانفراد أيضا اختلاف أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - هل هي للوجوب أم للاستحباب وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية وجوب مسح كل أعلى الخف واستحباب مسح أسفله وان لم يمسح أسفله أعاد في الوقت استحبابا ، لكن هناك رواية في المذهب عن مالك رجحها ابن يونس مؤداها وجوب مسح أعلى الخف وأسفله ، لكن الذي رجحه خليل ، وتابعه عليه الحطاب والخرشي ماذكرناه من وجوب مسح كل الأعلى واستحباب مسح الأسفل .

وعندهم أن ترك أي جزء من الأعلى كترك الأعلى كله ، وكذا ترك أي جزء من الأسفل كتركه كله في عدم فعل المستحب . (٤)

- (١) هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الشقي ، أسلم قبل عمرة الحديبية ، وشهدها وبيعة الرضوان ، توفي سنة خمسين ، أنظر : الإصابة ١٣١/٦ - ١٣٢ .
- (٢) أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة ، باب ما جاء في المسح على الخفين ، أعلاه وأسفله ، وقال هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد إلا الوليد بسن مسلم ١٦٢/١ - ١٦٣ برقم : ٨٧ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب في مسح أعلى الخف وأسفله ، ١٨٣/١ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب كيف المسح ٤٢/١ ، برقم : ١٦٢٠ .
- (٤) الحطاب : ٣٢٤/١ ، الخرشي : ١٨٣/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٣ / ١ ، الاستذكار : ٢٨٥/١ ، الاشراف : ١٦/١ ، الجامع : ٢٥/١ أ ، الذخيرة : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ ، الزرقاني على الموطأ : ١١٧/١ ، القوانين الفقهية ، محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (بدون) ص ٣٠ ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ١٥٩/١ .

- (ب) وذهب الحنفية الى أن المقدار الواجب مسحه هو مقدار ثلاثة أصابع من أصابع اليد - على الراجح - لأن أصابع اليد هي آلة المسح (١).
- (ج) وذهب الشافعية الى أن الواجب مسح أى جزء من الأعلى مما ينطلق عليه اسم المسح واستحباب مسح الأسفل (٢).
- (د) وذهب الحنابلة الى أن الواجب مسح أكثر أعلى الخف ، ولايسن استيعابه ولايسن مسح الأسفل (٣).

الأدلة :

يظهر من الاستعراض السابق للمذاهب أن المالكية - فى راجح مذهبهـم - مشتركون مع الشافعية فى القول باستحباب مسح الأسفل ، وقول المالكية أنـه يعيد فى الوقت استحبابا يرجع الى أصل آخر عندهم ، وهو استحباب الاعادة فى الوقت لترك السنن للاحتياط والخروج من الخلاف ، ولذا فإننا سنقتصر فى سـوق الأدلة على الخلاف فى المقدار الواجب من الأعلى وذلك لأن انفراد المالكية لايتمحض الا فيه .

وقد تمسك المالكية فى قولهم بوجوب استيعاب الأعلى ، بالأحاديث التى ورد فيها أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخفين هكذا بإطلاق ، واستدلوا من النظر بما ذكره القرافى عن الباجى حيث قال :

(وحتتنا أن كل موضع صح فيه انفعل وجب اذ لو انتفى الوجوب لما صح ، أصله الساق واذا كان الوجوب متقررًا فى آخر العضو وجب ايعابه كسائر الوضوء) (٤)

وأما الحنفية فقد استدلوا بما روى فى حديث جابر وفيه قال : (قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيده هكذا من أطراف الأصابع الى أصل الساق) (٥).

- (١) شرح فتح القدير والعناية بهامشه : ١٣٢/١ ، البناية : ٥٨١/١ .
- (٢) نهاية المحتاج : ١٩٢/١ ، مغنى المحتاج : ٦٧/١ ، المجموع : ٥٢١/١ .
- (٣) كشاف القناع : ١٣٣/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٦٢/١ .
- (٤) الذخيرة : ٣٢٩/١ .
- (٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب فى مسح أعلى الخف وأسفله ، ١ / ١٨٣ برقم : ٥٥١ ، قال السندى : الحديث لم يذكره صاحب الزوائد ، وهو فيما أراه من الزوائد ، وفى سنده بقية متكلم فيه ١٨٣/١ .

المبحث الرابع

مدة المسح على الخفين

اختلف الفقهاء في المسح على الخفين ، آله مدة ينتهي اليها فيبطل بعبد انتهائها أم لا ؟ فمن الفقهاء من قال : إن له مدة ينتهي اليها ، ومنهم من جوز المسح بلا غاية زمانية وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع إلى تعارض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك تعارض حديث علي الذي يفهم منه التوقيت، مع حديث أبي بن عمارة (١) الذي يفهم منه عدم التوقيت ، وغير ذلك من الأحاديث والآثار التي ستأتي بعد (٢) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يروى عن الامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

١ - الرواية المشهورة والمنصورة عند أكثر أصحابه أن لاتوقيت في مسح

الخفين .

٢ - ويروى عنه التوقيت يوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام بلياليها

للمسافر ، قيل إنه كتب بذلك في كتاب وجهه الى هارون الرشيد ، لكن أصحابه يضعفون ذلك وينكرونه .

٣ - التفرقة بين المسافر والمقيم فيبيح المسح للمسافر ولا يبيحه للمقيم ،

لكن مشهور المذهب ، والذي قطع به الأكثرون إباحة المسح للمسافر والمقيم ، ولكن دون توقيت ، وإنما يبطل المسح عندهم بأحد أمرين : إما بخلع الخف ، وإما بإحداث ما يوجب غسلا لكنهم يستحبون خلع الخف كل جمعة ، وقيل بل كل أسبوع (٣).

(١) هو أبي بن عمارة مختلف في اسمه كثيرا له حديث في المسح ، أنظر :

الإصابة : ١٦/١ .

(٢) بداية المجتهد : ١٥/١ .

(٣) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٣١٩/١ ، الخرشبي : ١٧٨/١ - ١٧٩ ، ١٨٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٠٨/١ ، ١١١ ، الشرح الصغير على أقسرب المسالك : ١٥٤/١ ، الذخيرة : ٣٢٢/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٨/١ ، الجامع : ٢٥/١ أ ، البيان والتحصيل : ٨٤/١ ، الاشراف : ١٥/١ ، الاستذكار : ٢٧٧/١ ، بداية المجتهد : ١٥/١ ، المنتقى : ٧٨/١ - ٧٩ القوانين الفقهية ص ٣٠ ، أسهل المدارك : ١٢٠/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى اعتبار التوقيت فيمسح المقيم يوم وليلة ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها (١).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم التوقيت في مسح الخف بأدلة من الأثر والنظر فيما يلي أبرزها :

١ - حديث أبي بن عمارة أنه قال : (يارسول الله أ مسح على الخفين ؟ قال : نعم ، قال : يوما ؟ قال : نعم ، ويومين حتى تبلغ سبعا ؟ قال : نعم وما بدا لك ، وروى : ما شئت) (٢) .

قال القاضي عبد الوهاب مبينا وجه الدلالة منه :
(ففيه دليلان : أحدهما : أنه يجوز المسح فيما زاد على الثلاثة على الحسد الذى جوزه فى الثلاثة بعد المسألة عنها على حد واحد ، والآخرى (٣) قوله : " ماشئت ، وما بدا لك " وهذا نص فى سقوط التوقيت (٤) .

وقد أجيب عن هذا الحديث من وجهين :

(أ) تضعيفه : وقد أفاض العيني وغيره فى بيان وجوه ضعفه ، ونقل العيني تضعيفه عن البخارى وأبى داود ، وأحمد ، والثوري ، وغيرهم (٥) بل لقـــد اعترف ابن عبد البر بضعفه وقال : إنه حديث لا يثبت وليس له اسناد قائم (٦) .

(ب) تأويله - على تسليم صحته - بحمله على أن ذلك المسح المستمر بعد ثلاثة أو سبعة أيام إنما هو مع مراعاة التوقيت ، يوضح ذلك النووي حيث يقول :

- (١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٦١/١ ، ٢٧١ ، البنائية : ٥٦٦/١ - ٥٧١ ، نهاية المحتاج : ١٨٤/١ ، مغنى المحتاج : ٦٤/١ ، المجموع : ٤٨٣/١ - ٤٨٨ ، كشف القناع : ١٢٨/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٥٨/١ ، المغنى : ٢٨٩/١ .
- (٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى المسح بغير توقيت ، قال البوصيرى قال النووي (هو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث ١٨٥/١ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ، باب التوقيت فى المسح ٤٠/١ ، برقم : ١٥٨ .
- (٣) هكذا هى فى الاشراف والصواب والآخر .
- (٤) الاشراف : ١٥/١ .
- (٥) المجموع : ٤٨٢/١ ، البنائية : ٥٦٦/١ - ٥٦٧ ، المغنى : ٢٩٠/١ .
- (٦) الاستذكار : ٢٧٧/١ .

(٠٠٠) ولو صح لكان محمولا على جواز المسح أبدا بشرط مراعاة التوقيت لأنه إنما سأل عن جواز المسح لا عن توقيته ، فيكون كقوله - صلى الله عليه وسلم - : " الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين " ، وليس معناه أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين ، فكذا هنا (١) .

٢ - حديث عقبة بن عامر (٢) قال : قدمت على عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بفتح الشام وعليّ خفان ، فنظر اليهما وقال : (كم لك منذ لم تنزعهما ؟ قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قال : أصبت ، وفى رواية - أصبت السنة) (٣) .

وقد أجاب النووى نقلا عن البيهقى بأن رواية عمر هذه قد روى غيرها عنـــــــه بالتوقيت ، فلما أن يقال : انه رجع الى التوقيت لما علمه ، أو يقال : ان روايته الموافقة للسنة أولى (٤) وقد أجاب ابن العربى بخواب آخر ، وهو أن حديث عقبة بن عامر مع عمر ليس بمرفوع ، فلا يعارض المرفوع (٥) .

وغفل - رحمه الله - عن الرواية التى قال فيها عمر لعقبة بن عامر : (لقد أصبت السنة) فان لها حكم المرفوع ، كقول الصحابى : (السنة كذا) أو أمرنا بكذا) .

٣ - حديث أنس وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا أدخلت رجلين فى الخفين وأنت طاهر فامسح عليهما وصلّ فيهما ما لم تنزعهما أو تصبك جناة) (٦) وهذا نص (٧) .

-
- (١) المجموع : ٤٨٤/١ .
 (٢) هو عقبة بن عامر الجهنى ، صحابى مشهور ، وليّ امرة مصر لمعاوية ثـلاثـ سنين ، وكان فقيها فاضلا توفى قريبا من سنة ستين ، أنظر : أسد الغابة : ٤١٧/٣ ، التقريب : ٢٧/٢ .
 (٣) الاشراف : ١٥/١ ، والحديث أخرجه البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب ماورد فى ترك التوقيت ١٨٠/١ .
 (٤) المجموع : ٤٨٥/١ .
 (٥) عارضة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، أبوبكر ، محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى ، (دار العلم للجميع) ١٤٣/١ .
 (٦) أخرجه البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب ماورد فى ترك التوقيت ٢٧٩/١ ، والدارقطنى فى كتاب المسح على الخفين ، باب ما فى المسح على الخفين من غير توقيت ٢٠٣/١ .
 (٧) الجامع : ٢٤/١ آ ، الاشراف : ١٥/١ .

قال النووي : (... وأما حديث أنس فضعيف رواه البيهقي وأشار الى تضعيفه) (١)

٤ - أن المسح على الخفين رخصة تثبت للحاجة ، فيجب أن تستمر مادامت الحاجة موجودة كالغطر ، وقصر الصلاة في السفر ، وأكل الميتة للمضطر فيه .

٥ - أن المعهود من الشارع الحكيم أن الطهارات تبطل وتنتقض بالأسباب ، فالوضوء والغسل ينتقضان ويبطلان بالأحداث لا بالأزمان ، فكذا المسح على الخفين .

٦ - أن المعهود من الشارع الحكيم عدم التفرقة في الطهارة بين المسافر والمقيم . (٢)

ولا يخفى ما في هذه الأقيسة من ضعف ؛ أما القياس الأول ؛ وهو القياس على القصر والغطر في السفر فغير سديد ؛ إذ المسح على الخفين رخصة كغيرها من الرخص ، وغير نكير أن يخص الشارع الحكيم رخصة بما لم يخص به رخصة أخرى ، فكما اعتبر الشارع الحكيم المسافة في الغطر والقصر ، اعتبر الزمان في المسح على الخفين ، وأما القياس الثاني على الوضوء والغسل فضعيف أيضاً لأن المسح على الخف رخصة ، والرخص لا يقاس عليها (٣) ولا تقاس على غيرها ، وأما عدم تفرقة الشارع الحكيم في الطهارة بين السفر والحضر ، فغير متجه ، لأن الشارع الحكيم فرق بينهما فأباح التيمم في السفر دون الحضر .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في التوقيت بما يلي :

- ١ - حديث علي رضي الله عنه - (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل للمسافر أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة) . (٢)
- ٢ - حديث صفوان بن عسال : قال : (كنا في سفر فأمرنا أن لاننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ، ولكن من بول أو غائط أو نوم) . (٤)
- ٣ - حديث أبي بكرة (٥) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن المسح

(١) المجموع : ٤٨٥/١ .

(٢) الاشراف : ١٥/١ - ١٦ ، الذخيرة : ٣٢٣/١ ، الجامع : ١٢٤/١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين : ٢٣٢/١ برقم : ٦٧٦ .

(٤) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٥) هو نفع بن الحارث بن لوزان الثقفي ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أولاده ، ومنهم عبيد الله وعبد الرحمن ، توفي سنة خمسين ، أنظر : الاصابة : ٢٧٣/٦ ، تهذيب التهذيب : ٤٦٩/١٠ .

على الخفين فقال : (للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة) (١)
 ٤ - حديث خزيمة بن ثابت (٢) قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 في المسح على الخفين : (للمسافر ثلاثة وللمقيم يوم) (٣)
 ٥ - حديث عوف بن مالك الأشجعي : (٤) أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 أمر في غزوة تبوك بالمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ،
 وللمقيم يوم وليلة) (٥)

فهذه الأحاديث قد قُضت بالتوقيف ، والفرق بين الحضر والسفر في ذلك (٦)

قال ابن قدامة بعد أن ساق حديث عوف بن مالك :

(رواه الإمام أحمد وقال : " هو أجود حديث في المسح على الخفين ، لأنه فـي
 غزوة تبوك ، وهي آخر غزوة غزاها النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو آخر
 فعله) (٧) .

وقد أجاب ابن يونس على أدلة الجمهور قائلًا :

-
- (١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في التوقيت في المسح ، ١٨٤/١ برقم : ٥٥٦ ، والبيهقي في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ٢٧٦/١ ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال حديث حسن أنظر المجموع : ٤٨٤/١ ، نيل الأوطار : ٢١٧/١ ، تلخيص الحبير : ١٥٧/١ .
- (٢) هو خزيمة بن ثابت بن العاكه بن ثعلبة الأنصاري ، ذو الشهادتين من كبار الصحابة شهد بدرا وقتل مع علي بصفيين سنة سبع وثلاثين أنظر : أسد الغابة : ١١٤/٢ ، التقريب : ٢٢٣/١ ، تهذيب التهذيب : ١٤٠/٣ .
- (٣) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح ، ٤٠/١ ، برقم : ١٥٧ والترمذي في أبواب الطهارة ، باب المسح على الخفين للمسافر والمقيم ، وقال : (حديث حسن صحيح) ١٥٨/١ برقم : ٩٥ ، وابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ماجاء في التوقيت في المسح ، ١٨٤/١ برقم : ٥٥٤ ، وأحمد في مسند خزيمة بن ثابت : ٢١٣/٥ .
- (٤) هو أبوحماد عوف بن مالك الأشجعي ، صحابي مشهور ، من مسلمة الفتح ، سكن دمشق توفي سنة ثلاث وسبعين ، أنظر : التقريب : ٩٠/٢ .
- (٥) أخرجه البيهقي ، في كتاب الطهارة ، باب التوقيت في المسح على الخفين ، ٢٧٥/١ ، والدارقطني ، في كتاب المسح على الخفين ، باب الرخصة في المسح على الخفين ١٩٧/١ ، وأحمد في مسنده ٢٧/٦ ، وصححه الألباني ، أنظر : إرواء الغليل ، ١٣٨/١ .
- (٦) المجموع : ٤٨٤/١ ، المغني : ٢٩٠/١ ، البناية : ٥٧٠/١ ، شرح المنتهى : ٥٨/١ .
- (٧) المغني : ٢٩٠/١ .

(... قيل عن هذا أجوبة : أحدها أن أئمة الحديث مثل ابن مهدي ويحيى بن معين وغيرهما قالوا : " حديثان لا أصل لهما ولا يصحان التسليمتان في الصلاة والتوقيت في المسح على الخفين " ، وجواب آخر : يمكن أن يكون جرى على سؤال سائل سألته عن جواز المسح في هذا القدر فأجابه بهذا ولم يرد به حدا لا يتجاوزه (١)

ولا يخفى عليك ما في هذا الجواب من ضعف ، فحديث التوقيت خرجه مسلم في الصحيح وأما الجواب الثاني ، وهو أن ذلك قد جرى مجرى الجواب على سؤال ، فهو متكلف وغير دقيق لأن أحاديث التوقيت كثيرة ، فكيف اتفق السائلون جميعا على سؤال واحد ، عن الثلاثة أيام واليوم : ولو لم يسأل بعضهم عن الأربعة أو الخمسة أو الستة ونحوها ؟ .

ثم إن في الأحاديث تفرقة بين السفر والاقامة مما يؤكد ضعف جواب ابن يونس وتهافته .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة المالكية ، يجد أن الأدلة النصية منها ضعيفة ، ومقابلة بأدلة صحيحة صريحة لا تقوى على معارضتها أدلة المالكية ، وأما الأقيسة والاستنتاجات فهي فضلا عن ضعفها وتكلفتها كاشنة في مقابلة النصوص ، ولا اجتهاد مع النص ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور القائلين بالتوقيت بثلاثة أيام بلياليها للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم .

المبحث الخامس

الأثر المترتب على نزع الخفين

اختلف الفقهاء فى حكم من نزع خفيه ، أيكفيه غسل رجليه ، أم لابد من استئذان الوضوء : أم يفرق بين ما إذا غسلهما مكانه ، فيصح الغسل ، أو أخرهما فلا بد من أن يستأنف الوضوء ؟ وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى اعتبار الموالاة فى المسح على الخفين كاعتبارها فى الوضوء ، أو عدم اعتبارها كذلك ، ويرجع أيضا ، الى الاختلاف فى المقدار الذى يسري اليه الحدث عند نزع الخف ، فمن الفقهاء من قصر سريان الحدث على الرجلين باعتبار أن المسح بدل عن غسلهما ، ومنهم من عمم سريان الحدث الى أعضاء الوضوء كلها باعتبار أن الحدث لا يتبعض ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه إذا نزع الخف ، وغسل رجليه مكانه صح ذلك منه ، وإن أخرهما وجب عليه استئذان الوضوء ، ونقل ابن يونس عن الأبهري ، أن حد التأخير يقدر بمقدار جفاف أعضاء الوضوء . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - فى الجديد وهو الراجح عندهم - الى أنه يكتفى بغسل القدمين . (٢)

(ج) وذهب الحنابلة الى وجوب استئذان الوضوء . (٣)

الأدلة :

الأدلة فى هذه المسألة نظرية اجتهادية ، إذ لم تتعرض النصوص لهذه الحالة ، فأعمل الفقهاء اجتهاداتهم كل يلحقها بنظائر وأشباه وفق أصول كل مذهب .

- (١) الجامع ٢٥/١ ب ، الفواكه الدواني ١٨٨/١ ، الشرح الصغير ١٥٧/١ - ١٥٨ ، ارشاد السالك ١٢١/١ - ١٢٢ ، الكافي ١٤٨/١ ، الاستذكار ٢٨٠/١ ، المنتقى ٨٠ / ١ ، بداية المجتهد ١٦/١ .
- (٢) البناية ٥٨٩/١ - ٥٩١ ، البحر الرائق ١٨٦/١ - ١٨٧ ، شرح فتح القدير والعناية بهامشه ١٣٥/١ ، بدائع الصنائع ١٢/١ - ١٣ ، مغنى المحتاج ٦٨/١ ، نهاية المحتاج ١٩٣/١ - ١٩٤ ، المجموع ٥٢٣/١ - ٥٢٧ .
- (٣) كشف القناع ١٣٧/١ ، شرح منتهى الإرادات ٦٣/١ ، المغنى ٢٩٢/١ .

أما المالكية فإن مأخذهم في التفرقة بين غسل الرجلين بعد نزع الخف مباشرة ، وبين تأخير غسلهما هو اعتبار الموالاة قياساً على الوضوء ، ذلك أن المسح بدل عن غسل الرجلين فإذا خلع الخف عاد الحدث إلى الرجل فلزم الغسل للفسور كي تتحقق الموالاة . (١)

وأما الشافعية والحنفية فقد احتجوا بوجوب الغسل دون الموالاة ، بأن المسح بدل عن غسل الرجلين ، فلما زال حكم البدل رجع إلى الأصل ، كالمتيمم يجد الماء ، أو يقدر على استعماله . (٢)

ثم إن الموالاة ليست شرطاً في الوضوء فينضم غسل القدمين إلى غسل الأعضاء السابقة فيكمل الوضوء . (٣)

فأنت ترى أن الشافعية والحنفية ألحقوا المسح على الخفين بالوضوء فـ في عدم شرطية الموالاة .

أما الحنابلة فإن مأخذهم أن الوضوء بطل في بعض الأعضاء ، فيبطل فـ في جميعها كما لو أحدث ، وأما الموالاة فإن اعتبارها إنما هو عند قرب الغسل من الغسل ، لا عند قرب الغسل من حكم الغسل ، لأن الحكم إذا زال بطلت الطهارة كلها ، ولا ينفع قرب الغسل شيئاً لكون الحكم لا يعود بعد زواله إلا بسبب جديد . (٤)

والراجع في هذه المسألة هو مذهب الحنفية والشافعية ، وذلك لأن خلع الخف ليس حدثاً ، ولا هو في معنى الحدث ، ومادامت طهارة أعضاء الوضوء باقية فعلاً وحكماً بعدم الإحداث ، فلا مسوغ لإعادة الوضوء ثانية ، خصوصاً في السفر ، ثم إن القول باستئناف الوضوء يناقض المقعود من المسح على الخفين لأن المسح على الخفين جاء رخصة للتخفيف ، والقول باستئناف الوضوء تشديد يناقض هذا المقعود .

وأما التفرقة بين الفورية والتأخير في غسل الرجلين فمبنية على القول بشرطية الموالاة وهو قول مرجوح كما سبق في الوضوء ، هذا إذا كان يعبر قياس مسح الخفين على الوضوء ، وهو منازع فيه ، إذ مسح الخفين رخصة ، وهو بحد ذاته أهل وليس فرعاً .

(١) الاستذكار : ٢٨٠/١ ، المنتقى : ٨٠/١ .

(٢) نهاية المحتاج : ١٩٣/١ ، مغنى المحتاج : ٦٨/١ .

(٣) شرح فتح القدير : ١٣٥/١ .

(٤) المغنى : ٢٩٢/١ .

الفصل الرابع

مفردات المذهب في التيمم

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : ما يستباح بالتيمم للـ_____رض

المبحث الثاني : حكم تيمم الحاضر لمسلاة الجنـ_____ساة

المبحث الثالث : حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت

المبحث الرابع : حكم من نسي الماء في رحله ، ثم تيمم وعلـ_____ي

المبحث الخامس : حكم فاقـ_____سد الطهوريين

المبحث السادس : حكم المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر

المبحث الأول

ما يستباح بالتيمم للفرض

هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء اختلافا كثيرا ، فمن الفقهاء من أجاز صلاة أكثر من فريضة بتيمم واحد للفريضة ، كما أجاز النفل ، ومنهم من أجاز النوافل دون الغرائض ، ومنهم من شرط في جواز صلاة النوافل بتيمم الفرض التأخر والاتصال - على ماسياتي - وسبب انفراد المالكية يرجع الى مايلي :

١ - هل التيمم واجب لكل صلاة أم لا ؟ إما من قبل ظاهر الكتاب وإما من قبل أن الأمر يقتضي التكرار ، وإما من كليهما . (١)

٢ - هل الأمر بطلب الماء واجب عند كل فريضة ؟ أم لا يجب بل يكتفى بالطلب عند صلاة الفريضة الأولى فيجوز له أن يملأ الغرائض الأخرى دون طلب ؟ (٢)

٣ - هل التيمم بدل مطلق عن الوضوء أم هو بدل ضرورة ؟ فمن جعله بسدلا مطلقا أباح صلاة الغرائض والنوافل بتيمم واحد ، ومن جعله بدل ضرورة أجاز ما تدعو اليه الضرورة - على خلاف بينهم في تقدير هذه الضرورة - وسيقتصر البحث في هذه المسألة على جواز صلاة : النافلة بتيمم الفريضة وذلك لأن انفصال المالكية لا يتمحز الا في ذلك ، اذ هم مشتركون مع الشافعية في عدم جواز صلاة أكثر من فريضة بتيمم واحد ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية أنه يجوز لمن نوى بتيممه الفرض أن يتنفل به بشرطين:

١ - أن تكون النافلة متأخرة عن الفرض .

٢ - أن تكون متصلة به .

وقد رجح الحطاب وغيره أنه لا يشترط لجواز التنفل بتيمم الفرض أن يجمع بين نية الفرض ونية التنفل ، وذكر الحطاب أن نصوص المذهب متضاربة على استبعاد شرطية الجمع بين نية الفرض ونية النفل .

بقي أن نذكر أن من تيمم للفرض ، وصلى به نافلة ، فإن النافلة تصح ،

(١) بداية المجتهد : ٥٣/١ .

(٢) المقدمات : ٨٤/١ .

ويعيد التيمم للفرض وذلك لتخلف شرطية تقدم الفرض على النافلة . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز التنفل بتيمم الفرض مطلقا بعد الفريضة وقبلها ، متصلا بها أو متراخيــــــــــــــــا عنها . (٢)

ومأخذ المالكية في شرطية تأخر الفرض ، أن الأصل تعيين جنس المنـــــــــــــــــــــوى إستباحته من نفل أو فرض ، فمن نوى الفرض استباحه ، وإنما جوز أن يتنفل به لأن النفل تابع للفرض ، فإذا تقدم النفل على الفرض ، بتيمم الفرض ، لم يصح النفل تابعا ، وصار الفرض هو التابع فلم يجرئه . (٣)

وأما مأخذهم في شرطية الاتصال فيوضه ابن رشد قاعلا :

(... لأن الأصل كان ألا يملأ بالتيمم الا صلاة واحدة ... وألا تملأ نافلة بتيمم فريضة - وإن اتصلت بها - ، فانما تملأ النافلة بتيمم الفريضة - اذا اتصلت بها - استحسانا ومراعاة لقول من يقول : إن التيمم يرفع الحدث كالوضوء بالماء ، فإذا لم يتصل بها وطال الأمر بينهما ، واتسع الوقت لطلب الماء ثانية للنافلة ، وجب أن ينتقض التيمم على الأصل ، وألا يراعى في ذلك الخلاف كما روى اذا اتصلت بها لكونها في اتصالها بها في معنى الصلاة الواحدة) (٤) .

وقد أجاب ابن قدامة على تبعية النافلة للفرض ، والتي جعلها المالكية

مبنى لاشتراط التأخر فقال :

(... وقوله : إنه تبع قلنا : إنما هو تبع في الاستباحة لا في الفعل كالسنن الراتبة وقراءة القرآن وغيرهما) (٥)

(١) الخطاب : ٣٣٨/١ - ٣٤٠ ، الزرقاني على مختصر خليل: ١١٧/١ ، الخرش : ١٨٧/١ -

١٨٨ ، الشرح المغير : ١٨٥/١ ، المتقى : ١١١/١ ، البيان والتحصيل :

١٨٨/٢ - ١٨٩ ، الذخيرة : ٣٥٨/١ ، الاشراف : ٣١/١ - ٣٢ .

(٢) البنائية : ٥٣٥/١ ، حاشية ابن عابدين : ٢٤٢/١ ، نهاية المحتاج : ٢٩٣/١ - ٢٩٤

مغنى المحتاج : ١٠٣/١ ، المجموع : ٢٤٢/٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، كشف القناع : ١/ ٢٠٢

شرح منتهى الارادات : ٣٢/١ ، البيان والتحصيل ، ١٨٩/٢ .

(٣) الاشراف : ٣٢/١ ، البيان والتحصيل ، ١٨٩/٢ .

(٤) البيان والتحصيل : ١٨٩/٢ .

(٥) المغنى : ٢٥٥/١ .

وأما الجمهور الذين قالوا بجواز التنفل بالتيمم للفرض مطلقا وبغيــــــــــــر شروط : فإن مأخذهم تختلف تبعا لاختلافهم في أصل المسألة - وهي القدر الذي يستباح بتيمم الفريضة من نوافل وفرائض - فالشافعية الذين وافقوا المالكية في القول بعدم اجزاء أكثر من فريضة بتيمم واحد استدلوا على ذلك بالمشقة التي تلحق المكلف من التيمم لكل نافلة نظرا لكثرتها وبالضرورة المتحققة في النوافل، وبأنه قد سوغ في النوافل بما لم يسامح في غيرها ، كترك القيام ، وترك القبلة في السفر ، وغير ذلك . (١)

فأنت ترى أن الشافعية اعتبروا المشقة والضرورة، وأعملوهما بأكثر مما أعملهما المالكية من خلال عدم الاشتراط في الأمر الذي يتناسب مع التخفيف للمشقة .

وأما الذين أجازوا لمن نوى بتيممه الفرض أن يصلي به ماشاء من فرائض ونوافل ، فإنهم اعتبروا أن بدلية التيمم عن الوضوء بدلية مطلقة ، وإذا كان يسمح للتيمم لفرض أن يصلي به غيره مما لم يتيمم له فلأن يصلي نوافل من بساب أولى (٢) .

والذي يظهر لي استباحة الفرائض والنوافل مطلقا ، وذلك لأن الآية الكريمة علقت التيمم بعدم وجدان الماء ، فينبغي أن يستمر سريان حكم التيمم مادامت العلة موجودة إلا أن يحدث ما يبطل الوضوء ، وذلك لأن مبطلات الوضوء تبطل التيمم .

(١) نهاية المحتاج : ٢٩٣/١ - ٢٩٤ ، مغنى المحتاج : ١٠٣/١ .

(٢) البناية : ٥٣٦/١ .

المبحث الثانى

حكم تيمم الحاضر لصلاة الجنائزة

اختلف الفقهاء فى حكم التيمم للحاضر المقيم الصحيح لصلاة الجنائزة اذا
عدم الماء أو خاف باستعماله فوات صلاة الجنائزة بين مجيز له مطلقا ، أو مجيز
له بشروط ، وسبب انفراد المالكية فى ذلك يرجع الى تردد صلاة الجنائزة بين
النفل والغرض ، فهى تشبه النافلة من حيث عدم المؤاخذه على ترك أعيان المكلفين
لها ، وهى تشبه الفريضة من حيث وجوب إقامتها وترتب المؤاخذه على تركها
بالمالكية ، فمن الفقهاء من غلب الجانب الأول فلم ير مسوغا للتيمم خوف فواتها
إلا فى حالات كما سيأتى ، ومنهم من غلب الجانب الثانى فأجاز التيمم للجنائزة
إن خاف فواتها ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية إلى عدم جواز التيمم للحاضر الصحيح إلا بشرطين :

- ١ - أن تكون متعينة عليه : بألا يوجد من يطلى عليها غيره .
- ٢ - عدم امكان تأخير الصلاة عليها حتى يجد الماء أو يمضى اليه ، كسكان
يخاف تعفنها أو نحو ذلك .

وقد شهر الخطاب وغيره هذا ، ونقله عن كثير من شيوخ المذهب . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز
التيمم لخوف فوات الجنائزة وإن لم تتعين عليه - على تفصيل عند المذاهب -
يتعلق باعتبارات أخرى تخص كل مذهب كقول الحنابلة بعدم جواز التيمم إلا بعد
غسل الميت أو تيممه ، لكن هذا القول مبنى على اشتراط دخول الوقت لجواز
التيمم ووقت ايّاق صلاة الجنائزة لايتأكد إلا بعد غسلها أو قول الحنفية بعدم
جواز التيمم للولى أو السلطان لأنهما ينتظران . (٢)

وماأخذ المالكية فى قولهم بعدم جواز التيمم إلا بالشرطين اللذين ذكروهما

(١) الخطاب : ٣٢٨/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١٤/١ ، الخرشي : ١٨٥/١

الذخيرة : ٣٥٧/١ - ٣٥٨ .

(٢) البناية : ٥٣٨/١ ، شرح فتح القدير : ١٢٢/١ ، تبين الحقائق : ١ / ٤٢ ،

المجموع : ٢٩٩/٢ - ٣٠٠ ، كشاف القناع : ١٨٥/١ ، شرح منتهى الارادات : ٨٥/١ .

أن الغالب في المصرو وجود الماء ، وفي هذه الحالة اما أن يوجد من يصلى عليها فلا حاجة للتيمم ، واما أن لا يوجد ويمكن تأخيرها فينتظر ، أو لا يمكن تأخيرها فيصلى بالتيمم . (١)

وأما الذين قالوا بجواز التيمم فقد استدلوا بما يلي :

١ - ماروى عن ابن عمر أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها . (٢)

٢ - ماروى أنه - صلى الله عليه وسلم - لقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على جدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه - صلى الله عليه وسلم - ثم اعتذر اليه فقال : (انى كرهت أن أذكر الله - تعالى - الا على طهر - أو قال : على طهارة) (٣)

وجه الدلالة أن التيمم لخوف الفوات جائز ، لأن تيممه - صلى الله عليه وسلم - إنما كان لأجل خوف فوت رد السلام ، لأنه لو رده بعد التراخي لا يكسون ردا للسلام .

٣ - ولأن صلاة الجنازة تغتفر لا إلى خلف فصار الخائف لغواتها كعدم الماء أو العاجز عن استعماله . (٤)

والذى يترجح لدى جواز التيمم لخوف فوات الجنازة ، وذلك لأن التيمم بدل عن الوضوء والخائف لغوات الجنازة غير قادر على الوضوء لتحصيل ثواب الصلاة على الجنازة فينتقل الى بدله وهو التيمم ، وإذا كان يجوز التيمم للتنفـل المطلق ، فلأن يجوز التيمم للجنازة من باب أولى لعدم تمحض تغليتها ، ولشبهة الغرض فيها .

(١) الذخيرة: ٣٥٧/١ .

(٢) أخرجه الدارقطنى فى كتاب التيمم باب الوضوء والتيمم، ٢٠٢/١ برقم : ٥٠ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب التيمم، باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء ٨٧ / ١ .

ومسلم فى الحيض ، باب التيمم ٢٨١/١ ، برقم : ٣٦٩ .

(٤) تبين الحقائق: ٤٢/١، البناية: ٥٣٩/١، شرح فتح القدير: ١٢٢/١ .

المبحث الثالث

حكم التيمم مع وجود الماء خوف فوات الوقت

هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء بين قائل بالوضوء وقائل بالتيمم، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في تغليب ادراك فضيلة الوقت، أو تغليب شرطية عدم الماء لجواز التيمم فمن الفقهاء من غلب الجانب الأول، ومنهم من غلب الجانب الثاني، وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن من وجد الماء وخشى باستعماله في أعضاء الوضوء، أو تعميم البدن به خرج الوقت، جاز له التيمم في غير الجمعة، وذلك لأن الجمعة أصلها ظهر، فإن فاتت توفراً صلى ظهراً، ويدخل في هذه المسألة، ما لو وجد ماءً وخشى خروج الوقت باستخراجه، كما رجح ذلك ابن يونس (١).

وهناك قول آخر قوى عند المالكية بالوضوء ولكن الراجح الأول، كما رجح ذلك الحطاب وغيره، قال الحطاب - في معرض ترجيحه لهذا القول - :
(... والقول بالتيمم اذا خاف خروج الوقت رواه الأبهري عن مالك - على ما نقله المازري - وغيره - وهو مذهب ابن القصار، وعبد الوهاب وغيرهما من العراقيين، واختاره التونسي وابن يونس قائلًا " هو المواب " قال في التوضيح : " وهو مقتضى الفقه "، وشهره ابن الحاجب، قال في التوضيح : " ولا أعلم من شهره " قلـت : يكفيه من القوة اختيار من ذكرنا، والقول بأنه يتوفراً عزاه ابن يونس لبعض علمائنا، وابن عرفة لبعض القرويين، وقال في التوضيح : " حكى في النكت عن بعض الشيوخ أنه لا يختلف في استعمال الماء لمن هو بين يديه " ولأجل ما ذكره هؤلاء من نفي الخلاف قوى هذا القول عند المصنف والله أعلم حتى سوى بينه وبين القول الأول مع قوته، والراجح هو القول الأول، وأقامه اللخمى وعياض - المدونة (٢).

(١) الحطاب : ٣٣٧/١، الخرشى : ١٨٧/١، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٧/١

شرح الصغير : ١٨٢/١، الذخيرة : ٣٣٧/١، الجامع : ٢٨/١ ب .

(٢) الحطاب : ٣٣٧/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن واجد الماء لا يجوز له التيمم بل يتوضأ - ولو خشى خروج الوقت باستعمال الماء - (١)

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بالتيمم - على المشهور عندهم - فلا أعرف لهم دليلاً سوى التمسك بأن التيمم إنما شرع لمصلحة الوقت ، فتقدم على الوضوء إن خشى خروجه (٢)

(ب) وأما الجمهور القائلون بوجوب الوضوء ولو خشى خروج الوقت فـ... استدلو بما يلي :

١ - مفهوم قوله - تعالى - ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا الآية ﴾ (٣) وهذا واجد للماء . (٤)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (الصعيد الطيب وضوء المسلم ما لم يجد الماء) (٥) .

٣ - ولأن الصلاة الخارج وقتها تغتفر الى بدل وخلف ، وهو القضاء ، وما كان فواته الى بدل كأنه لم يفت . (٦)

والذى يترجح لدى وجوب الوضوء ، وان خشى فوات الوقت باستعمال الماء ، لأن العدول عن الوضوء الى التيمم مشروط بعدم الماء ، وإذا تخلف الشرط تخلف المشروط ضرورة .

(١) البناية : ٥٤٣/١ ، المجموع : ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ٨٩ ،

الانصاف : ٣٠٣/١ - ٣٠٤ .

(٢) الذخيرة : ٣٣٧/١ ، الجامع : ٢٨/١ ب .

(٣) النساء / ٤٣ .

(٤) شرح منتهى الإرادات : ٨٩/١ ، المجموع : ٢٤٤/٢ .

(٥) المجموع / ٢٤٤/٢ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب الجناب

بتيمم ٩١/١ ، من حديث أبى ذر ، والترمذى فى كتاب الطهارة ، باب ماجاء فى

التيمم للجنب ، إذا لم يجد الماء ، وقال : (حديث حسن صحيح) ٢١١/١ ، برقم :

١٢٤ ، والنسائى فى كتاب الطهارة ، باب الملوأ بتيمم واحد ، ١٧١/١ والحديث

حسن ، أنظر : حاشية جامع الأصول : ٢٦١/٧ .

(٦) البناية : ٥٤٣/١ .

المبحث الرابع

حكم من نسي الماء في رحله ثم تيمم وصلى

اختلف الفقهاء في حكم من نسي الماء في رحله ، ثم تيمم وصلى ، ثم تذكر الماء بعد ذلك فمنهم من قال بالاعادة مطلقا ، ومنهم من قال بعدم الاعادة مطلقا ، ومنهم من قال باعادتها في الوقت ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى حكم الناسي : هل يدخل في مفهوم قوله - تعالى - : ﴿ فللمم تجدوا ماء ﴾ الآية ؟ أم لا يدخل ؟ فمن أدخله حكم بعدم الاعادة ، ومن لم يدخله حكم بالاعادة ، بينما حكم آخرون بالاعادة في الوقت جمعا بين الأقيسة واحتجاجا بالعمومات التي رفعت حكم الخطأ والنسيان ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور من مذهبهم - الى أن من نسي الماء في رحله ثم تيمم وصلى ، ثم ذكره فإنه يعيد مادام في الوقت ، وإن خرج الوقت لسم يعد . (١)

(ب) وذهب الحنفية - في الراجح المفتى به عندهم - الى أنه لا يعيد مطلقا . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يعيد مطلقا . (٣)

الأدلة :

(أ) أما المالكية الذين فرقوا بين الاعادة في الوقت ، والاعادة بعد خروجه ، فيوضح لنا ابن يونس مأخذهم في التفرقة حيث يقول :

(... فوجه قول مالك أنه يعيد في الوقت ، ولم ير أنه تجزئه صلاته فلأنه غير عادم للماء وإنما لم يوجب عليه الاعادة أدنا لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - حمل عن أمتي الخطأ والنسيان فجعل له بهذا حكما بين ذلك ، وذلك

(١) الخطاب : ٣٥٨/١ - ٣٥٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٢٥/١ ، الخرشي :

١٩٥/١ - ١٩٧ ، الجامع : ٢٧/١ ب - ٢٨ أ ، الذخيرة : ٣٦٢/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٥٠/١ ، تبين الحقائق : ٤٣/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٩١/١ ، المجموع : ٢٦٤/٢ - ٢٦٨ ، كشاف القناع : ١٩٤/١ .

شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ .

الاعادة فى الوقت) (١) وواضح من هذا أن المالكية قد حاولوا الجمع بين الأدلة .
 فنحن نرى أن المالكية قد حاولوا بهذا القول الجمع بين شرطية عسـدم
 الماء ، والتي ينبنى عليها جواز التيمم ، وبين العمومات من الأحاديث المصرحة
 بعدم المؤاخذة على النسيان .

(ب) وأما الحنفية القائلون بعدم الاعادة فقد استدلوا على مذهبهم بما
 حاصله : أن الناسى للماء فى رحله عاجز عنه حقيقة ، فصار كفاقد الدلو ، ثم
 إن السفر مظنة للنسيان لكثرة الشغل وعدم الأمن ، فالرحل ليس معدا لمــــاء
 الاستعمال ، وإنما هو معد لماء الشرب ، ثم إن الماء الموضوع فى الرحل الغالب
 فيه النفاذ لقلته ونزارته ، فصار مظنة للنسيان أو ظن العدم . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بوجوب الاعادة مطلقا ، فقــــد
 احتجوا لمذهبهم ببعض الآتيـسة والادلة العقلية منها :

١ - ان من شرط التيمم عدم وجود الماء ، ومن نسى الماء فى رحله يعتبر
 واجدا للماء لأن الذى يناقـى الوجود إنما هو العدم ، وليس النسيان ، ولأن الوضوء
 شرط .

٢ - ولأن الوضوء شرط للصلاة فلم يسقط بالنسيان ونظائر ذلك كثيرة ، كمن
 نسى ستر عورته فى الصلاة ، أو نسى قدرته على الاعتاق فصام فى الكفارة أو حاكم
 نسي النص فحكم بالقياس ، ونظائر ذلك كثيرة . (٣)

والذى يترجح لدى وجوب الاعادة وذلك لأن الطهارة شرط للصلاة ، والنسيان ليس
 مؤثرا فى الشروط ، كما أن شرط التيمم فقدان الماء ، ولا يسمى الناسى للماء
 فاقدا له ، لا لغة ولا عرفا ، ثم ان الأصل ترتب الصلاة فى ذمته ، فلا يخرج من
 عهدها الا بيقين أو ظن غالب والتيمم مع وجود الماء شبهة تبطل تلك الصلاة .

(١) الجامع : ٢٧/١ ب .

(٢) البناية : ٥٣٦/١ ، تبیین الحقائق : ٤٣/١ .

(٣) المجموع : ٢٦٧/٢ ، كشاف القناع : ١٩٤/١ ، شرح منتهى الارادات : ٩٠/١ .

المبحث الخامس

حكم فاقسد الطهوريـــــــــــــــــن

يقصد بالطهورين الماء والتراب ، وقد اختلف الفقهاء في من فقدهما أو عجز عن استعمالهما ، وذلك كالمريض الذي يبصره استعمالهما أو المريض الذي عــــدم المناول ، أو من حبس في مكان نجس ليس عنده ماء ولا يستطيع استعمال التراب ، أو غير ذلك من الصور التي يذكرها الفقهاء ، والتي مدارها على العجز عــــن استعمال الطهورين أو فقدانهما ، وقد اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في هــــذه المسألة اختلافاً بينا ، بل ان الخلاف نشب في كل مذهب بشأن هذه المسألة ، فمن قائل بوجوب الصلاة دون الاعادة ، ومن قائل بوجوبهما ، ومن قائل بوجوب الاعادة دون الصلاة ، ومن قائل بسقوطهما ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - تعارض الأحاديث - في ظاهرها - : فمن ذلك حديث : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور) (١) فهو متعارض - في ظاهره - مع ماورد من أن الصحابة الذين ارسلهم النبي - صلى الله عليه وسلم - للبحث عن قلادة عائشة - رضي الله عنها - قد ملوا من غير وضوء ولم يأمرهم بالاعادة . (٢)

٢ - الاختلاف في الفهم من الأحاديث : فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا يقبل الله صلاة بغير طهور) ، فمن الفقهاء من استدل بهذا الحديث على سقوط الأداء دون القضاء ، ومنهم من استدل به على سقوطهما من حيث أن القضاء تبع للأداء ، وقبل أن نختم الكلام في سبب الخلاف في هذه المسألة يحسن بنا أن ننبه على وهم وقع به الكثيرون ممن حكى سبب الخلاف ومنهم الشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي ، حيث ذكر أن من سبب الخلاف الاختلاف في الطهارة هل هي شرط وجوب أو شرط أداء حيث قال :

(.. يتوجه - في نظري - على أحد أمرين : يتخرج على الخلاف في الطهارة هل هي

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة ، من حديث ابن عمر :

٢٠٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التيمم ، باب حدثنا عبدالله بن يوسف ، ١ / ٨٦ ،

ومسلم في كتاب الحيف ، باب التيمم ٢٧٩/١ برقم : ١٠٨ .

شرط وجوب أو هو شرط أداء ؟ فعلى القول الأول بأنها شرط وجوب يتجه سقوط أدائها لعدم وجود الماء والمعيد ، وسقوط قضائها لعدم توجه الخطاب بها أصلاً بنسبة ١٤ على أن الطهارة شرط وجوب (١)

وقد نبه القرافي على هذا الوهم بعد أن نقل نحواً من هذا الكلام عن بعض علماء المذهب فقال :

(... فان الأمة مجتمعة على أن الوجوب ليس مشروطاً بالطهارة ، والا لكان لكل مكلف أن يقول : أنا لاتجب على الصلاة كي أتطهر ، وأنا لا أتطهر فلا يجب على شيء ، لأن وجوب الطهارة تبع لوجوب الصلاة ، فإذا سقط أحدهما سقط الآخر لأن القاعدة أن كل ما هو شرط في الوجوب كالحول مع الزكاة ، والاقامة مع الجمعة ، والصوم ، لا يتحقق الوجوب حالة عدمه ولا يجب على المكلف تحصيله .) (٢)

والقاعدة التي ذكرها القرافي لاتنطبق على شرطية الطهارة بالنسبة للصلاة ، وإنما ارتباط الصلاة بالطهارة يدخل في قاعدة أخرى وهي : (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وقياسه على الحول في الزكاة والاقامة للجمعة والصوم غير متجه ، وذلك لأن الطهارة بالاضافة الى كونها داخلة في خطاب الوضع ، فهي ثمرة لخطاب التكليف فهي - والحالة هذه - واجبة وجوباً مستقلاً ، لكن وجوبها معلق بكونها شرطاً لصحة الصلاة ، والحاصل أن وجوب الصلاة هو شرط لوجوب الطهارة ، وليس العكس ، وان كانت الطهارة شرطاً لصحة الصلاة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية سقوط الأداء والقضاء معا ، وقد حكى الخطاب وغيره أربعة أقوال في المذهب ، لكن الراجح هو قول مالك وابن نافع بسقوط الأداء والقضاء ، وقد جزم به خليل ، ورجحه الخطاب وغيره . (٣)

(ب) وذهب الشافعية والحنفية - في الراجح من مذهبهم ، وهو قول صاحبين

(١) مواهب الجليل من أدلة خليل : أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي ، (المطبعة الأهلية ، الدوحة قطر) ، ١٠٩/١ .

(٢) الذخيرة : ٣٥٠/١ .

(٣) الخطاب : ٣٦٠/١ ، الخرشى : ٢٠٠/١ ، المنتقى : ١١٦/١ ، الذخيرة : ٣٥٠/١ ، الأشراف : ٣٦/١ .

ونقلوا رجوع أبي حنيفة اليه - الى وجوب الأداء والقضاء ، وقد نص الشافعية على أنه يصلى على حسب حاله ، ويعيد اذا وجد أحد الطهورين ، اذا كان الغرض السدى أداء مما يسقط بالتيمم ونص الحنفية على أنه يصلى صلاة صورية من غير تسبيح ولا ذكر ، وللشافعية والحنفية تفاصيل بناءً على أصل المسألة ليس هنا مجال ذكرها . (١)

(ج) وذهب الحنابلة - فى الراجح من مذهبهم - الى وجوب الأداء ، وعدم وجوب الاعادة وفق تفصيلات فى كيفية صلاة فاقد الطهورين ليس هنا مجال ذكرها . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بسقوط الأداء والقضاء على مذهبهم هذا

بما يلى :

١ - قوله - تعالى - ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ٠٠٠ فان لم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ .
فقد نهى عن قربان الصلاة حال كونه غير متطهر . (٣)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور) ، وما لا يقبل لا يشرع فعله . (٤)

وقد أجاب النووي عن الاحتجاج بالآية الكريمة والحديث فقال :

(وأما الجواب عن احتجاج الأولين بالآية فمن وجهين : أحدهما : أن المراد لا تقربوا موضع الصلاة ، وهو المسجد - والثانى : أنها محمولة على واجد المطهر ، وهذا الثانى هو الجواب عن الحديث أيضا كما فى قوله - صلى الله عليه وسلم - " لا صلاة لمن لم يقرأ بأم الكتاب " معناه اذا قدر عليها . (٥)

(١) رد المحتار وحاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، مغنى المحتاج : ١/ ١٠٥ -

١٠٦ ، المجموع : ٢٧٧/٢ - ٢٨٢ .

(٢) شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ ، المغنى : ٢٥١/١ .

(٣) الاشراف : ٣٦/١ .

(٤) الذخيرة : ٣٥٠/١ ، الاشراف : ٣٦/١ .

(٥) المجموع : ٣٨٢/٢ .

٣ - واستدلوا من جهة القياس بأن كل من سقط عنه فعل الصلاة ، سقط عنه قضاؤها كالحائض والمغمى عليه والمجنون ، وإن كل شرط كان عدمه مؤثرا في وجوب الأداء كان مؤثرا في سقوط القضاء كالحيض (١) .

ودليل المالكية العقلى الأول مبنى على أن الصلاة غير واجبة الفعــــــــــــل
والأدلاء على فاقد الظهورين ، وهم منازعون فى ذلك ، فمذهبهم هو الوحيد هــو
الوحيد الذى يقول بعدم وجوب الفعل فالنتيجة التى خلصوا إليها من هذا الدليل
مبنية على مقدمة غير مسلمة .

ومع ذلك فقد أجاب النووي عن القياس على الحائض فقال :

(... والجواب عن قياسهم على الحائض أن الحائض مكلفة بترك الصلاة لا طريق لها إلى فعلها ولو وجدت الطهور ...) (٢).

(ب) واستدل الشافعية والحنفية على مذهبهم في وجوب الفعل والاعادة بما يلي :

١ - حديث عائشة - رضی اللہ عنہا - أنها استعارت قلادة من أسماء ، فهلكت فأرسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ناسا من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة ، فصلوا بغير وضوء ، فلما أتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - شكوا ذلك اليه ، فنزلت آية التيمم (٣) .

وقد بين النووي وجه الدلالة من هذا الحديث فقال :

(... فإن هؤلاء الصحابة - رضى الله عنهم - صلوا على حسب حالهم حين عدموا المطهر معتقدين وجوب ذلك ، وأخبروا به النبى - صلى الله عليه وسلم - ولم ينكر عليهم ، ولا قال لهم :

ليست الصلاة واجبة فى هذا الحال ، ولو كانت غير واجبة لبين ذلك لهم ، كما قال لعلى - رضى الله عنه - : " إنما كان يكفيك كذا وكذا " (٤)

(١) الاشراف : ٣٧/١ ، المنتقى : ١١٦/١ .

(٢) المجموع : ٢٨٢/٢ •

(۳) ہلکت - آی ضاعت - والحديث سبق تخريجه ص ۱۴۸ •

(٤) المجموع : ٢٨١/٢ •

٢ - حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (مانهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم) (١) وهذا مأمور بالصلاة بشروطها ، فإذا عجز عن البعض - وهو ما لا يستطيع - أتى بالباقي الذي يستطيع (٢) .

٣ - واحتجوا على وجوب الفعل وذلك احتراماً لحرمة الوقت (٣) .

٤ - واستدلوا على وجوب الإعادة بما يلي :

- (أ) قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا يقبل الله صلاة من غير ظهور) .
 (ب) وبأنه عذر نادر غير متصل ، فلم تسقط الإعادة كمن صلى محدثاً ناسياً أو جاهلاً حدثه وكمن صلى إلى القبلة فحول إنسان وجهه عنها مكرهاً ، أو منعه من اتصاف الركوع ، فإنه يلزمه الإعادة بالاتفاق (٤) .
 (ج) وأما الحنابلة القائلون بأنه يملى على حسب حاله ولا يعيد فقصده استدلو بما يلي :

- ١ - حديث عائشة في قصة القلادة ، والذي استدل به الشافعية ، لكن الحنابلة استدلو به من وجه آخر ، فقالوا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر الصحابة الذين صلوا بلا وضوء في قصة القلادة بإعادة الصلاة (٥) .
 ٢ - واستدلوا أيضاً بأن الطهارة شرط للصلاة فلا تؤثر لفقدان هذا الشرط كالستر واستقبال القبلة .
 ٣ - واستدلوا على عدم الإعادة بأن المكلف قد فعل المأمور به ، فخرج من عهده (٦) .

الترجيح :

إن الناظر في هذه المذاهب وأدلتها يجد أن مذهب الحنفية والشافعية القائلون بالأدلة والقضاء معاً لم يساعداهم الدليل ، فأدلتهم عامة ، فضلاً عن

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل ، باب توقيره - صلى الله عليه وسلم - ١٨٣٠/٤ .

(٢) المجموع : ٢٨١/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ ، مغنى المحتاج : ١٠٦/١ .

(٤) المجموع : ٢٨١/٢ - ٢٨٢ .

(٥) المغنى : ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

(٦) المغنى : ٢٥٢/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ .

أنها لاتمس جوهر الموضوع ، وحديث عائشة إن دل على وجوب الفعل في الوقت ، فلا يدل على وجوب الاعادة كما استدل به الشافعية ، وأضعف من مذهب الشافعية فـ ذلك مذهب الحنفية الذين قالوا إن على المكلف أن يصلى صلاة صورية ، وهذا غير معهود من الشارع الحكيم ، وهو ضرب من العبث الذى لا طائل تحته ، واحترام حرمة الوقت لا يكون بأن يشرع الانسان لنفسه صلاة صورية ، لا قراءة فيها ولا نية .

وأما المالكية القائلون بسقوط الأداء والقضاء ، فإن مذهبهم غير متجه لأن الصلاة لاتسقط عن المكلف بحال ، ولو جاز أن تسقط الصلاة بمثل هذه الأشياء اليسيرة كفقدان الماء والتراب لجاز أن تسقط فى زمن الخوف ، حيث تزيـغ الأبصار وتبلغ القلوب الحناجر ، ولجاز أن تسقط عن المريض الذى لا يستطيع أن يركع أو يسجد فشرع له الشارع الحكيم الايماء ، وأن يقيم الانسان الصلاة بركوعها وقيامها وسجودها دون طهارة ، أخف من أن يصليها ايماءً بلا قيام ولا ركـوع ولا سجود حقيقى .

ومن هنا يتضح أن مذهب الحنابلة أقرب الى الدليل ، خاصة حديث عائشة فى قصة القلادة ، فإن الصحابة - رضى الله عنهم - قد صلوا بلا وضوء عند فقدهم الماء والوضوء هو الأصل ، فاذا جاز أن يصلى المكلف على حاله بلا وضوء عند فقدان الماء وهو الأصل ، فلأن يجوز أن يصلى المكلف عند فقدان الماء والتراب الذى هو بدل عن الأصل من باب أولى .

والحاصل : أن الوضوء أقوى من التيمم ، فاقرار النبى - صلى الله عليه وسلم - الصحابة على الصلاة بدونه عند فقد منبه على جواز الصلاة عند فقدده ، وفقد ما هو أضعف منه وهو التراب .

المبحث السادس

حكم المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة ، فمنهم من قال : ان التيمم ينتقض بالحدث الأصغر ولو كان عن أكبر فيعود التيمم جنبا ، ومنهم من قصر الإبطال على الوضوء - أى أباح للمتيمم عن حدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر أن يأتى من العبادات التى لا يكون الوضوء شرطا لها - وسبب انفراد المالكية يرجع الى طبيعة التيمم ، هل يتبع التيمم فيكون الحدث الأصغر مختصا بإبطال بعض التيمم دون بعض ؟ أم أنه لا يتبع فيكون الحدث الأصغر مبطلا للتيمم من أساسه ؟ وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر لا يوجب غسلا فإن تيممه ينتقض عن الحدث الأكبر والأصغر فيعود جنبا . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا يعود جنبا وانما يعود محدثا حدثا أصغر ، فيباح له قراءة القرآن والمكث فى المسجد وغير ذلك من العبادات التى ليس الوضوء شرطا لها . (٢)

هذه المسألة اجتهادية محضة لم يرد فيها نص عن الشارع الحكيم ولذا فقد اختلفت فيها مآخذ الفقهاء :

(أ) أما المالكية القائلون ببطلان التيمم بالحدث الأصغر ولو كان عن أكبر ، فلا أعرف لهم دليلا غير القول بأن التيمم لا يتبع .

(ب) وأما الجمهور القائلون ببطلان حكم الوضوء فقط ، فقد استدل لهم ابن عابدين (٣) بأن الحدث لا ينقض أصله - وهو الغسل - فلا يصير جنبا وإنما يصير

(١) الحطاب : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، الخرشى : ١٩٥/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٢٤/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ، البحر الرافق ، ومنحة الخالق بهامشه : ١٦٠/١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم : ٩٨/١ ، المجموع : ٣٠١/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٩٤/١ .

(٣) هو محمد أمين بن عمر الدمشقى ، ولد سنة ثمان وتسعين ومائة وألف ، له مؤلفات نافعة كالحاشية المشهورة ، ونسمات الاسحار على شرح المنار ، توفى سنة ثنتين وخمسين ومائتين وألف ، انظر : الفتح المبين : ١٤٧/٣ .

محدثا بهذا الحدث العارض . (١)

والذى يترجح لدى أن المتيمم لحدث أكبر اذا أحدث حدثا أصغر ، فإن هذا الحدث لا يبطل الا حكم الوضوء فقط ، وقول المالكية إن التيمم لا يتبعض لا يدل على مذهبهم والفيصل بين التيممين هو النية ، فلو أن جنبا نوى بتيممه استحالة ما يستبيحه بالوضوء لم يكن له أن يستبيح ما يستبيحه بالغسل ، ولما يستبيحه بالوضوء فقط لأن الوضوء نفسه لا يبيح الصلاة ونحوها اذا كان المكلف جنبا ، وحامله . أن المتيمم اذا نوى استحالة ما يستبيحه بالغسل حصل له ذلك ، فاذا أحدث حدثا أصغر خرج من دائرة استحالة ما يبطل بالحدث الأصغر وهو حكم الوضوء ، فبقى ما عداه مستباحا بالتيمم الأول .

صحيح أن التيمم لا يرفع الحدث ، وهو لهذا ليس فى قوة الغسل ، ولكن النية هى التى أخرجت ما يستباح بالغسل دون الوضوء فيما لو أحدث حدثا أصغر .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .

الفصل الخامس

مفردات المذهب في الحيض والاستحاضة والنفاس

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : أقل مدة الحيض

المبحث الثاني : حكم قراءة القرآن للحائض

المبحث الثالث : حكم وطء الحائض بعد النقاء بالتيمم

المبحث الرابع : حكم المعتادة التي جاوز حيضها عادتها

المبحث الخامس : حكم وضوء المستحاضة لكل صلاة

المبحث السادس : حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس

المبحث السابع : حكم الدم الخارج قبيل الولادة

المبحث الأول

أقل مدة الحيض

اختلف الفقهاء فى أقل مدة الحيض اختلافا بينا بين مقدر بثلاثة أيام ، ومقدر بيوم وليلة وقائل بأن لا حد لأقله ، وسبب انفراد المالكية فى هـــــــــــــ المسألة يرجع الى مايلى :

- ١ - تعارض الآثار فبعضها يقدر بثلاثة أيام ، وبعضها يقدر بيوم وليلة ، وسنوق طرفا منها عند ذكر الأدلة .
- ٢ - أن مسألة أقل الحيض وأكثره مسألة عرفية ، ترجع الى عادة النساء ، وعادتهن تختلف وقد وجد من الحالات من بين النساء مايمكن أن يحتج به كل مذهب وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

- (أ) ذهب المالكية - فى الراجح من مذهبهم - الى أنه لا حد لأقل مدة الحيض بل يمكن أن يكون دفعة ، وهذا إنما هو فى غير العدة والاستبراء ، أما فيهما فلا يكتفى بالدفعة ولهم فى تقدير مدة الحيض بالنسبة للعدة والاستبراء أقوال: فمنهم من قدرها بخمسة ، ومنهم من قدرها بثلاثة أيام وغير ذلك من الأقوال . (١)
- (ب) وذهب الحنفية الى أن أقله ثلاثة أيام بلياليها ، وهو ظاهر الرواية عندهم . (٢)
- (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن أقل مدة الحيض يوم وليلة . (٣)

الأدلة :

- (أ) استدل المالكية القائلون بأن لا حد لأقل الحيض بما يلى :

- (١) الحطاب : ٣٦٧/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٣٣/١ ، الخرشي : ٢٠٤/١ : الشرح المغير : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ ، ارشاد السالك : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الذخيرة : ٣٧٢/١ - ٣٧٣ ، المقدمات : ٩٠/١ - ٩١ ، الاشراف : ٤٨/١ - ٤٩ ، الجامع لابن يونس : ٣١/١ ب ، المنتقى : ١٢٣/١ - ١٢٤ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٢٨٤/١ ، البناية : ٦١٤/١ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٣٠٦/١ - ٣٠٧ ، المجموع : ٣٨٠/٢ ، كشف القناع : ٢٣٣/١ ، شرح المنتهى : ١٠٨/١ .

١ - قوله - تعالى - : * ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ... الآية * (١) .

والدالة فيها من وجهين :

(أ) اقتصار الآية في الجواب على سؤالهم على الاخبار بأنه أذى ، وذلك يقتضى أن كل أذى هو حيض الا مقام عليه الدليل .

(ب) أن الآية قد علفت الأمر باعتزالهن بشرط كونهن حيضا فيجب أن يكون هناك طريق يعلم به كون الدم حيضا قبل تقضى وقته ليصح الاعتزال في جميعه ، ولو كان لا يعلم الا بعد مضي ثلاثة أيام ، أو يوم وليلة لكان الأمر باعتزالهن مشروطا بما لا طريق الى العلم بحصوله الا بعد مضي أيام انقضائه ، وذلك باطل . (٢)

ولا يخلو هذا الاستدلال من ضعف وتكلف :

أما الوجه الأول : وهو القول بأن كل أذى هو حيض الا مقام الدليل عليه ... الخ فهو ضعيف من وجهين :

الوجه الأولي : ادعاء أن كل أذى حيض ، وهذا غير صحيح لأن وصف الآية الكريمة الحيض بالأذى لا يستلزم اقتصار الأذى عليه فيكون الأذى اذا أطلق أريد به الحيض ، وإنما قد يصح لهم الاستدلال لو أن الآية الكريمة قالت ويسألونك عن الأذى قل هو محيض .

الوجه الثانى : أن لاتعرض في الآية لزمان بل وصف الحيض بالأذى لا يدل على تقدير أو عدم تقدير ، فاقحام الآية الكريمة في مسألة التقدير تحكم لادليل عليه .

وأما الوجه الثانى من استدلال المالكية بهذه الآية : وهو ألا طريق لنا الى معرفة الحيض لاعتزال النساء فيه - على فرض التقدير بيوم أو ثلاثة أيام - فهذا الوجه أضعف من سابقه ، وذلك لأن الغالب في النساء تمييز الحيض بلونه ورائحته ، وغير ذلك من أوصافه ، والنسب ليس لها تمييز ، ترجع الى العادة ، فكل امرأة

(١) البقرة ٢٢٢/

(٢) الاشراف : ٤٨/١ ، المنتقى : ١٢٣/١ الجامع : ٣١/١ ب .

تعرف عاداتها ، وكل زوج يعرف ذلك من امرأته فالأمر بالاعتزال - حتى على فرض التقدير - ليس معلقا على مالا طريق لنا لمعرفة ، وقليلات من النساء اللاتى يخرجن عن العادة والتميز ، وقليلة هي الحالات التى يكون فيها خروج للدم من المكان الذى يخرج منه دم الحيض ، ولا يكون حيضا . وعلى أية حال فإن الغالب فى النساء معرفة دم الحيض من غيره .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - لفاطمة بنت أبي حبيش : (إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف فامسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئى وصلى) (١)
فقد عرف الحيض بلونه ، ولم يجعل له مدة لا يكون حيضا الا بمرورها ، ثم انه أمرها بترك الصلاة بمجرد اقبال الدم ، ثم إنه لو لم يكن حيضا الا بعسدد مرور يوم أو ثلاثة أيام لما جاز ترك الصلاة الا بعد ذلك .

وهذا الاستدلال فيه تكلف ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - عرف الحيض بالأوصاف التى تدل عليه ، ولم يقل أحد أنه إذا وجدت هذه الأوصاف فسئى دم لا يكون حيضا الا إذا انضم اليه الزمن بأن مر عليه يوم وليلة أو ثلاثة أيام .

وأما قولهم إنه أمرها بترك الصلاة من حين اقبال الحيضة ، ولم يأمرها بتربص يوم أو ثلاثة أيام لكن تترك الصلاة ، فلم يقل أحد بهذا حتى يلزم به ، أما القول بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - عرف الحيض بلونه ولم ينصب مسدة لا يكون حيضا الا بمرورها فذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - إنما كان يبين لفاطمة بنت أبي حبيش الفرق بين دم الحيض والاستحاضة ، وحكم كل منهما ، ولم يكن بصدد بيان مدة أو زمان ، ثم إن هذا الحديث نفسه يرد على وجه استدلالهم من الآية الكريمة الذى مر ، فإنه قال : ان الحيض دم يعرف ، فلا يتأتى القول بأن الآية أحالتنا على مجهول - على فرض التقدير - .

٣ - كما استدل المالكية من النظر بأقيسة منها :

- أنه دم يسقط فرض الصلاة ، فلم يكن له حد محصور كالنفاس .
- ولأنه لا خلاف أن المبتدأة تترك الصلاة عند رؤيتها لأول دم ، فلو قلنا إنه لا يكون حيضا الا بعد مرور يوم أو ثلاثة أيام ، فكيف " اسقطنا عنها الصلاة

(١) الاشراف ٤٨/١ ، المنتقى ١٢٣/١ - ١٢٤ ، والحديث سبق تخريجه ص ٩٣ .

بشيء تشك هل هو المؤثر في ترك الصلاة أو غيره . (١)

٤ - واستدلوا على مذهبهم في التفرقة بين أقل مدة الحيض في الصلاة ونحوها ، وأقلها في الاستبراء بأن العدة والاستبراء مقصود منهما التأكد من براءة الرحم ، وهذا لا تكفي فيه الدفعة ، بل إن الشارع الحكيم قد أكد ذلك فلم يكتف فيه بالحيضة التامة ، فكيف بالدفعة . (٢)

(ب) وأما الحنفية القائلون بأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام فقد استدلسوا على مذهبهم هذا بمجموعة من الآثار ومنها :

١ - ماروى عن واثلة بن الأسقع (٣) أنه - صلى الله عليه وسلم - قال : (أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام) (٤)
٢ - ماروى عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة ، فإذا جاوز العشر فهي مستحاضة) (٥) .

٣ - ماروى عن معاذ بن جبل (٦) - رضى الله عنه - أنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (لحيض دون ثلاثة أيام ، ولاحيض فوق عشرة أيام ، فما زاد على ذلك فهي مستحاضة ، تتوضأ لكل صلاة الا أيام أقرائها) (٧)

(١) الاشراف : ٤٨/١ ، المنتقى : ١٢٤/١ .

(٢) الذخيرة : ٣٧٣/١ ، الجامع : ٣١/١ ب .

(٣) واثلة بن الأسقع بن كعب الليثي ، صحابي مشهور ، أسلم والنبى - صلى الله عليه وسلم - يتجهز لتبوك ، توفي سنة خمس وثمانين . أنظر : أسد الغابة : ٧٧/٥ ، التقريب ٣٢٨/٢ .

(٤) أخرجه الدارقطنى ، فى كتاب الحيض وقال فيه مجهول وضعيف ٢١٩/١ ، وضعفه ابن حجر ، انظر : الدراية ص ٨٤ .

(٥) أخرجه الدارقطنى ، فى كتاب الحيض : ٢١٠/١ ، وضعفه ابن حجر ، أنظر : الدراية ، ص ٨٥ .

(٦) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الأنصارى الخزرجى ، عالم بالحلال والحرام شهد المشاهد كلها مع النبى - صلى الله عليه وسلم - وروى عنه أحاديث ، وحدث عنه خلق كثير من التابعين ، وله مناقب جمّة ، توفي بطاعون عمواس سنة سبعة عشرة . أنظر : الاصابة : ١٠٦/٦ .

(٧) أخرجه ابن عدى فى الكامل ، والعقيلي فى الضعفاء الكبير ٥١/٤ واستنساده واه جدا ، أنظر الدراية ص ٨٤ والسلسلة الضعيفة : ٦٠٤/٣ .

قالوا : وهذه أحاديث فى التقادير لا تكون الا عن توقيف . (١)

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بما يلى :

١ - تضعيفها ، ونقلوا هذا التضعيف عن كثير من علماء الحديث ، قال ابن قدامة :

(...) وحديث واثلة يرويه محمد بن أحمد الشامى وهو ضعيف ، عن حماد بن المنهال وهو مجهول ، وحديث أنس يرويه الجلد بن أيوب وهو ضعيف ، قال ابن عيينة : " هو محدث لا أصل له " ، وقال أحمد فى حديث أنس : " ليس هو شيئا " هذا من قبل الجلد بن أيوب ، قيل : ان محمد بن اسحق رواه ، وقال : " ماأراه سمعه الا من الحسن بن دينار " وضعفه جدا قال " وقال يزيد بن زريع ذاك أبوحنيفة لم يحتج الا بالجلد بن أيوب " وحديث الجلد قد روى عن علي مايعارضه فإنه قال : " ماأراد على خمسة عشرة استحاضة وأقل الحيض يوم وليلة) (٢) وضعفها النووى أيضا ، وقال : إنه متفق على ضعفها عند المحدثين . (٣)

وقد أجاب العيني عن تضعيف هذه الآثار بعد أن حكاها بأن مجموعها يجعلها ناهضة للاحتجاج فيقوى بعضها بعضا . (٤)

وفى جواب العيني هذا نظر : وذلك لأن الأحاديث التى ساقها الحنفية أحاديث مختلفة سنداً ومتناً ، وليست طرقاً لمتن واحد ، ولم يقل أحد إن الأحاديث الضعيفة ولو كثرت يقوى بعضها بعضا اذا اختلفت سنداً ومتناً .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا إنه لم يثبت نص توقيفى من الشارع الحكيم فى أقل مدة الحيض ، فالمسألة عرفية محضة يرجع فيها الى عادة النساء ، وقد أوردوا مجموعة من الآثار عن السلف الصالح مؤداها أن أقل الحيض يوم وليلة ومنها :

١ - قول علي رضى الله عنه - : (ماأراد على خمسة عشر استحاضة ، وأقل الحيض يوم وليلة) (٥)

(١) شرح فتح القدير : ١٤٣/١ ، البناية : ٦١٦/١ - ٦١٧ .

(٢) المغنى : ٣٢٢/١ .

(٣) المجموع : ٣٨٣/٢ .

(٤) البناية : ٦١٨/١ .

(٥) قال الحافظ ابن حجر لم أجده عن علي . أنظر تلخيص الحبير : ٢٤٠/١ .

- ٢ - قال الأوزاعي : (عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية) (١)
 ٣ - قال عطاء (٢) - رحمه الله - : (رأيت من النساء من تحيض يوماً ،
 وتحيض خمسة عشر يوماً) (٣)
 ٤ - قال الشافعي : (رأيت امرأة أثبت لى عنها أنها لم تنزل تحيض يوماً
 لاتزيد عليه) (٤) .

الترجيح :

إن الأحاديث المرفوعة في تقدير مدة أقل الحيض من الضعف بمكان ، وقسده
 رأينا ضعفها وقد ذكر العلماء أن كل الأحاديث في تقدير أقل مدة الحيض وأكثرها
 ضعيفة .

قال البيهقي (٥) : (وقد روى في أقل الحيض وأكثره أحاديث ضعاف قد بينت
 ضعفها في الخلافات) (٦) .

وسئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن هذه الأحاديث فأجاب : (أما نقل هذا بخبر
 عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو باطل ، بل هو كذب موضوع باتفاق علماء
 الحديث) (٧)

- (١) أخرجه الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٩/١ .
 (٢) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح بن أسلم المكي ، انتهت اليه الفتوى
 بمكة ، كان ثقة فقيها عالما كثير الحديث أدرك مائتي صحابي ، توفي سنة
 أربع عشرة ومائة وقيل غير ذلك . أنظر : ' تذكرة الحفاظ ٩٨/١ ، البدايية
 والنهاية : ٣٤٣/٩ ، طبقات الحفاظ ص ٤٥ .
 (٣) أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الحيض ، باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض
 ٨٤/١ ووصله الدارقطني في كتاب الحيض ٢٠٨/١ .
 (٤) المغنى : ٣٢١/١ ، كشف القناع : ٢٣٣/١ ، شرح المنتهى : ١٠٨/١ ، الأم : ٦٤/١ .
 (٥) هو أبوبكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى ، شيخ خراسان ، ولد سنة أربع
 وثمانين وثلاث مائة ، له تصانيف نافعة منها : السنن الكبرى والصغرى ،
 ومعرفة السنن والآثار وشعب الايمان ، توفي سنة ثمان وخمسين وأربع مائة .
 أنظر : طبقات الحفاظ ص ٤٣٢ .
 (٦) السنن الكبرى ، أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي ، الطبعة الأولى ، (دار
 المعرفة ، بيروت ، لبنان) ، ٣٢٢/١ .
 (٧) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٢٣/٢١ .

وقال الشوكاني : (١) (لم يأت فى تقدير أقل الحيض وأكثره ما يصلح للتمسك به بل جميع الوارد فى ذلك اما موضوع أو ضعيف بالمرّة) (٢)

ويظهر لى أن هذه المسألة - أعنى مسألة الحد الأدنى بزمان الحيض والحد الأقصى له - مسألة طبيعية ، تتعلق بطبيعة النساء ، وللحيض أوصاف لاتخفى على النساء ، كما أن للطمث أعراضا لاتخفى عليهن أيضا .

ومادامت المسألة مسألة طبيعية ، فإنه يرجع فيها الى طبيعة النساء ، وقد رأينا كيف تعارضت الآثار فيها ، وما كان مرفوعا منها كان فى غاية الضعف .

والذى يفسر لنا تعارض الآثار عن الصحابة والتابعين فى تحديد أقل مسدة الحيض وأكثره أن السلف المروى عنهم هذه الآثار كان كل واحد منهم يفتى مما يعلمه عن امرأة عرفها أو سمع بها ، وبما أن النساء يختلفن بعضهن عن بعض فى مدة الحيض ، كان هذا التعارض .

وبالرغم من أن أدلة المالكية كلها خارج محل النزاع ، ولاتدل لمذهبهم ، فإن مما يقوى مذهبهم عدم وجود التقادير الشرعية التى يرجع اليها ، فلا بد من الرجوع الى طبيعة الحيض ، فاذا ثبت أن امرأة حاضت بعض يوم أو ساعة ، وكانت أوصاف دمها أوصاف دم الحيض ، كان هذا حيضا فلو ظهرت بعد هذه الساعة فبلى حق نسقط عنها الصلاة والصيام ، ونقول لها : لا بد أن تنتظري يوما وليلة أو ثلاثة أيام بلياليها .

ولهذا فإن الذى يترجح لدى فى هذه المسألة ألا حد لأقل الحيض مادام أنه لم يرد نص من الشارع الحكيم يحدده .

-
- (١) هو محمد بن على الشوكاني الصنعاني ، الفقيه المحدث ، له تصانيف نافعة منها : نيل الأوطار ، والدرارى المضية ، وارشاد الفحول ، وفتح القدير فى التفسير ، توفى سنة خمسين ومائتين وألف ، وقيل خمس وخمسين . انظر : الفتح المبين : ١٤٤/٣ ، التاج المكلل : ص ٤٤٣ .
- (٢) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، محمد بن على الشوكانيسى ، (لجنة احياء التراث الاسلامى ، مصر ، ١٤٢/١) .

المبحث الثانى

حكم قراءة القرآن للحائض

اتفق فقهاء المذاهب على عدم جواز مس الحائض المصحف ، ولكنهم اختلفوا فى جواز قراءتها القرآن عن ظهر قلب ، بين مانع له ومبيح ، وسبب انفساد المالكية انما يرجع الى الحاق الحائض بالجانب فى المنع من قراءة القرآن أو عدم الحاقها به ، فمن الفقهاء من لم يلحقها بالجانب ، ومنهم من ألحقها به ولكسل حجة فى اللاحق وعدمه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - فى الراجح من مذهبهم - الى أن للحائض قراءة القرآن عن ظهر قلب ، سواء أخافت النسيان أم لا ، هذا قبل النقاء ، وأما بعده وقبل الغسل فإنها تصير كالجنب ليس لها من القراءة الا كما للجنب ، وهناك رواية أخرى عن الامام مالك بالمنع حكاه المواق والقاضى عبدالوهاب ، لكن الراجح -سواء القراءة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى منسح الحائض من قراءة القرآن بالجملة ، وهناك تفاصيل فى المذاهب فى جواز قراءة بعض الآية أو التقطيع فى الآية أو قراءة الأذكار الموافقة للقرآن ليس هنـا مجال ذكرها . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بجواز القراءة للحائض بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (اقرأوا القرآن) (٣)

(١) الحطاب : ٣٧٥/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، الخرشى : ٢٠٩/١ ، الشرح

الصغير على أقرب المسالك : ٢١٦/١ ، الجامع : ٦٤/١ ، الاشراف : ١٣ / ١ - ١٤ ،

الذخيرة : ٣١٥/١ ، بداية المجتهد : ٣٥/١ .

(٢) البناية : ٦٤٣/١ ، شرح فتح القدير : ١٤٨/١ ، نهاية المحتاج : ٣٠٩/١ ، مغنى

المحتاج : ١٠٩/١ ، حاشية البيجورى : ١١٨/١ ، المجموع : ٣٥٦/٢ ، شرح منتهى الارادات :

١٠٥/١ ، كشاف القناع : ٢٦٦/١ ، المغنى : ١٣٤/١ .

(٣) أخرجه مسلم ، فى كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل قراءة القرآن وسورة

البقرة ، ٥٥٣/١ .

قال القاضي عبد الوهاب :

(٠٠٠ وأقل أحوال هذا اللفظ الإباحة) (١)

وهذا الاستدلال ضعيف جدا : لأنه نص عام لاتعرض فيه للحائض ، ثم إن المالكية أنفسهم قد خالفوا عمومهم بمنع الجنب من قراءة القرآن بالجملة .

٢ - ولأن أيام الحيض تطول ، وقد يشق عليها عدم القراءة ، ولأن الحيض ليس من اختيارها بل هو أمر طبعى ، ولأنه يخاف من نسيانها القرآن أيام الحيض بل هو مظنة النسيان ، ولأن الحائض لاتملك طهرها .

٣ - واحتجوا على منعها بعد النقاء وقبل الغسل بزوال العلة المبيحة لأنها فى هذه الحالة تملك أن تتطهر . (٢)

وقد أجاب النورى عن الاستدلال بخوف النسيان فقال :

(٠٠٠ وأما خوف النسيان فنادر ، فان مدة الحيض غالبا ستة أيام أو سبعة ولا ينسى غالبا فى هذا القدر ، ولأن خوف النسيان ينتفى بامرار القرآن على القلب ، والله أعلم) (٣)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالمنع فقد استدلوا بما يلى .

١ - حديث ابن عمر : (لاتقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن) (٤)

وفى اسناده اسماعيل بن عياش (٥) يرويه عن نافع ، وقد ضعف البخارى وغيره

(١) الاشراف : ١٤/١ .

(٢) الاشراف : ١٤/١ ، الجامع : ٦٤/١ أ ، عارضة الأحوذى : ٢١٤/١ ، بدايعة

المجتهد : ٣٥/١ .

(٣) المجموع : ٣٥٧/٢ .

(٤) أخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة ، باب ما جاء فى الجنب والحائض : ٢٣٦/١

وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى قراءة القرآن ، ٠٠٠٠ ، ١ / ١٩٥

برقم : ٥٩٥ وهذا الحديث ضعف الحفاظ رفعه وصحوا وقفه على ابن عمر .

أنظر : تلخيص الحبير : ١٣٨/١ ، سنن البيهقى : ٨٩/١ ، التعليق المفنى :

١١٨/١ .

(٥) هو اسماعيل بن عياش بن سليم الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده ،

مخط عن غيرهم ، توفى سنة احدى وثمانين ومائة ، أنظر : تهذيب

التهذيب : ٣٢١/١ .

رواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين . (١)

٢ - القياس علىجنب : بل ان الحائض أولى بالمنع منه لأن حدثها أكد
بدليل أن الحيض يمنع أشياء لاتمنعها الجنابة ، وذلك كالصوم والوطء . (٢)

والذى يترجح لدى أن ليس للحائض قراءة القرآن ، وذلك لأن الحيض قد منع
ما هو أعظم من قراءة القرآن كالصلاة والصوم ، فقراءة القرآن سنة مستحبة ،
والصلاة والصوم فروض واجبة فاذا منعهما الحيض ، منع قراءة القرآن ، ثم أن
الحيض يكثر فى النساء ، ولو كانت قراءة القرآن جائزة للحائض لنقل النساء
لتوفر الدواعى على نقله .

وأما قول المالكية بأن الحيض ليس من اختيار المرأة فمنقوض بالاحتلام
اذ ليس الاحتلام من اختيار المكلف المحتلم ، ومع ذلك يصير به جنبا ، ويمنع من
الصلاة ونحوها حتى يغتسل .

(١) شرح فتح القدير : ١٤٨/١ ، البناية : ٦٤٣/١ ، المجموع : ٣٥٧/٢ ، شرح

منتهى الارادات : ١٠٥/١ ، كشاف القناع : ٢٢٦/١ ، المفنى : ٣١٥/١ .

(٢) المجموع ٣٥٧/٢ .

المبحث الثالث

حكم وطء الحائض بعد النقاء بالتيمم

اختلف الفقهاء في من انقطع دم حيضها ولم تجد ماءً لتغتسل به ، أيجوز لزوجها أن يوطئها بالتيمم أم لايجوز ؟ فمن الفقهاء من أجازها ، ومنهم لم يجزه ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في طبيعة التيمم : هل يباح به مايباح بالغسل أم لا ؟ فمن قال : انه يبيح مايبح به الغسل حكمهم بالجواز ، ومن قال : انه لايبح مايبح به الغسل منع ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجع من مذهب المالكية - وهو ما جزم به خليل ورجحه الكثيرون من شرح مختصره - أنه ليس لزوج الحائض أن يوطئها بالتيمم . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى التفصيل بين حالات :

١ - أن ينقطع دمها لأكثر مدة الحيض ، وهو عشرة أيام فهذه يجوز وطؤها ولو لم تغتسل .

٢ - أن ينقطع دمها في زمن أقل من الزمن الذي اعتادته ، وهذه لايجوز وطؤها - ولو اغتسلت - .

٣ - أن ينقطع دمها في زمان عاداتها : وهذه يجوز وطؤها ان اغتسلت أو تيممت لكنهم يشترطون لحل الوطء أن تملى بالتيمم . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى اباحة وطئها بالتيمم بعد النقاء . (٣)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بالمنع بقوله - تعالى - : ﴿ فاذا تطهرا -

(١) الخطاب : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، الخرشبي :

٢٠٨/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٦/١ - ١٨٧ ، الذخيرة : ٣٦٩/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢١٦/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٩٤/١ ، ٢٩٥/٢ ، البحر الرائق : ٢١٤/١ -

٢١٥ ، تبیین الحقائق : ٥٨/١ - ٥٩ ، شرح فتح القدير : ١٥٠/١ - ١٥١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١١٠/١ ، المجموع : ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ، الانصاف : ٢٦٣/١ ،

الفروع : ٢٠٩/١ .

فأتوهن من حيث أمركم الله (١)

قالوا : والتطهر إنما يكون بالماء ، وقد علق الوطء على حصوله . (٢)

(ب) وأما الحنفية فالذى يهمنا من تفصيلاتهم إنما هو الصورة الثالثة :
وقد استدل ابن عابدين لاشتراط الصلاة لحل الوطء بالتيمم بأنها إذا جلت بالتيمم
حكم بصحة صلاتها فيحكم بحل وطئها . (٣)

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من تكلف لأن حل الوطء لا يتعلق بصحة الصلاة
وانما تعلقه بصحة الطهارة .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة الذين أجازوا الوطء بالتيمم فلا أعلم لهم
دليلا غير القول بأن التيمم بدل عن الغسل والوضوء فيجب أن يباح به ما يباح
بهما ، أو القول بأن الحائض عند انقطاع الدم تصير كالجنب ، فإذا أبيح لها
بالتيمم الصلاة ومس المصحف وقراءة القرآن فيباح لها تمكين زوجها من وطئها
قياسا على المذكورات ، وهذا قياس شبه وهو ضعيف إذا لم يكن من باب غلبة الأثبات
فـأجسوده .
والذى يترجح لدى أنه لا يجوز لزوج الحائض أن يطأها بعد النقاء بالتيمم ،
وظاهر الآية الكريمة يدل لذلك ، لأنه علق حل الوطء على التطهر ، ولا يسمى التيمم
تطهرا بدليل قوله - تعالى - * وان كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على
سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا * ،
فقد جعل التيمم فى مقابلة التطهر ، فدل على أن التيمم لا يسمى تطهرا فلا يكون
فاعله - والحالة هذه - محققا لشرط التطهر المشروط به حل الوطء .

وتحريم الوطء على زوج الحائض ليس لأن الحيض حدث لكن لوجود الدم أو أثره
الذى سماه القرآن أذى ، وقد عللت الآية الكريمة الأمر باعتزال النساء فى المحيض
بكونه أذى ، والتيمم لا يرفع هذه العلة لأنه لا يزيل الأذى فلم يبق الا التطهر
بالماء .

(١) البقرة ٢٢٢ .

(٢) الخرشى : ٢٠٨/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٦/١ - ١٨٧ ، الزرقانى على مختصر

خليل : ١٣٨/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

وإذا استأنسنا بالأبحاث الطبية التي ظهرت مؤخرًا ، والتي تؤكد وجوب
أضرار صحية كثيرة تصيب الرجل والمرأة كليهما من الوطء أثناء الحيض (١) دلنا
ذلك على أن التيمم لا يمكن أن يكون مبيحا للوطء .

ولا يعنى ترجيحي لعدم جواز وطء الحائض المنقطع دمها بالتيمم أنني أقول
بأنه لا يحل وطؤها الا باغتسال ، ولا أنه يحل وطؤها ولو لم تغتسل إذا انقطع دمها
لأكثر مدة الحيض كما يقول الحنفية ، ولكن الراجح في هذه المسألة - والله
أعلم - أنه يحل وطؤها إذا غسلت فرجها بالماء ^{وهو مذهب الأوزاعي} وذلك لأنه هو محل الأذى الذي
علل الشارع الحكيم الاعتزال به ، وغسل الفرج بالماء يصدق عليه اسم التطهر
الذي جعله الشارع الحكيم شرطًا لحل الوطء فقد سمى الشارع الحكيم غسل الفرج
تطهرًا قال الله - تعالى - في شأنه على أهل قباء : ﴿ فيه رجال يحبون أن
يتطهروا والله يحب المطهرين ﴾ (٢) فلما سألهم النبي - صلى الله عليه وسلم -
عن الذي يفعلونه حتى استوجبوا ثناء الله - تعالى - عليهم ، أخبروه أنهم
كانوا إذا أتوا الفائط غسلوا فروجهم بالماء (٣) فسماه تطهرًا ، وكون النبي
- صلى الله عليه وسلم - قد أمر الحائض بالاعتزال فانما كان أمره في معرض كلامه
عن الصلاة ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بالاعتزال للصلاة ، لا يستوجب
أمرها بالاعتزال للوطء ، فالآية الكريمة اشترطت التطهر لحل الوطء ، والآحاديث
النبوية اشترطت الاعتزال لباحة الصلاة ونحوها فنعمل كل نص فيما جاء من أجله .

ثم أن الشارع الحكيم قد أباح للزوج الاستمتاع بالحائض فيما دون الفسرج
فعلمنا أن الاعتزال للمأمور به ليس اعتزالًا كليًا ، وإنما اعتزال موضعي ، وكذلك
الأذى هو مختص بذلك الموضع فإذا زال عنه الأذى زال سبب الاعتزال .

والخلاصة أن للحيف جانبين :

١ - جانب الحدث وهو يخفى بمنع الصلاة أو نحوها فهذا لا بد فيه من الاعتزال

أو التيمم بشرطه .

(١) مع الطب في القرآن ، دكتور عبد الحميد دياب ، والدكتور أحمد فرقوز ،
مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) التوبة / ١٠٩ .

(٣) أخرجه ابوداود في كتاب الطهارة ، باب الاستنجاء في الماء ، ١/ ١١ ، برقم : ٤٤ ، وابن

ماجه في كتاب الطهارة وسننها ، باب الاستنجاء بالماء ١/ ١٢٧ ، برقم : ٣٥٥ .

٢ - جانب أذى وهو مختص بالموضع الذى يكون فيه أذى ويمتنع من حل الوطء
فلا بد فيه من إزالة الأذى ، ولا يشترط له الاغتسال .

وبهذا يترجح أنه لا يحل وطء الحائض الا بإزالة الأذى وذلك بغسل الفسرج
بالماء وهو مذهب الظاهرية لكنهم جعلوا غسل الفرج إحدى كيفيات أربع أيها فعسل
حصل لها الطهر فحل وطؤها ، وهي بالإضافة الى غسل الفرج : الغسل ، والتيمم
والوضوء (١)

وهذا ضعيف جدا أما غسل الفرج والغسل فيحصل به التطهر المناط به الوطء ،
وأما القول بالتيمم فقد عرفنا ضعف مأخذه ، وأنه لا يتم به زوال الأذى ، وأما
القول بالوضوء ، فهو أضعف من القول بالتيمم قطعا ، لأن التيمم له شبهة
بدلية عن الغسل ، وأما الوضوء فلا شبهة له .

المبحث الرابع

حكم المعتادة التي جاوز حيضها عادتها

اختلف الفقهاء في المرأة المعتادة اذا جاوز حيضها أيام عادتها ، فمن الفقهاء من ردها الى عادتها ، ومنهم من قال : تستظهر بثلاثة أيام فوق أيام عادتها - على ماسياتى تفصيله - ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض الآثار - في ظاهرها - ، فمن ذلك حديث أسماء بنت يزيد^(١) الذي صرح بالاستظهار ، فهو متعارض مع حديث فاطمة بنت أبي حبيش وغيره من الأحاديث التي ظاهرها الرد الى عادتها ، وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن الحائض التي لها عادة ، وجاوز دم حيضها أيام عادتها فإنها تستظهر بثلاثة أيام مالم يجاوز دم الحيض مع الاستظهار خمسة عشر يوما ، فاذا كانت أيام عادتها سبعة أيام ، استظهرت بثلاثة ، وهكذا فاذا وصلت أيام عادتها الى ثلاثة عشر استظهرت بيومين ، فاذا وصلت الى أربعة عشر ، استظهرت بواحد ، فاذا كانت أيام عادتها خمسة عشر يوما - وهي أكثر مدة الحيض - لم تستظهر بشيء .

وتعتبر المرأة أثناء مدة الاستظهار حائضا ، وأما بعد مدة الاستظهار وقبل بلوغ الخمسة عشر يوما فلها حكم الطاهرات تصوم وتطلى وتوطأ ، وهم يستحبون لها قضاء الصوم قبل الخمسة عشر يوما كما يستحبون لها الاغتسال ، وهي بعبد الخمسة عشر يوما مستحاضة . ويعتبر المالكية في مذهبهم في الاستظهار أكثر عادة المرأة أياما لا وقوعا ، فاذا كانت تحيض في شهر أربعة أيام ، وفي شهر آخر خمسة ، وفي آخر ستة ، فإن مدة الاستظهار - وهي ثلاثة أيام - تزداد على الستة أيام حتى لو كان أكثر عادتها وقوعا الخمسة أو الأربعة . (٢)

(١) هي أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، روت عنه - صلى الله عليه وسلم - وعنها ابن أختها بايعت النبي - صلى الله عليه وسلم - وشهدت اليرموك أنظر : التقريب : ٨٥٩/٢ .

(٢) الحطاب : ٣٦٨/١ - ٣٦٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٤/١ ، الخرشي : ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ، المنتقى : ١٢٤/١ - ١٢٥ ، البيان والتحصيل : ١ / ٢١٥ ، الفواكه الدواني : ١٤٠/١ ، المقدمات : ٩٢/١ - ٩٣ ، الجامع : ٢٢/١ ، الاشراف : ٥٢/١ ، الذخيرة : ٣٨٢/١ - ٣٨٣ ، بداية المجتهد : ٣٦/١ - ٣٧ ، عارضة الأحوذ : ٢٠٩/١ .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن المعتادة اذا جاوز دم حيضها أيام عاداتها فإنها ترد الى عاداتها ، والباقي استحاضة ، وقد وافقهم الحنفية فيما لو بلغ دم حيضها عشرة أيام - وهي أكثر مدة الحيض عندهم - فاذا كانت عاداتها دون العشرة واستمر دم الحيض بها الى العشرة ، فإنها ترد الى عاداتها أيضا ، وأما اذا جاوز دم الحيض عاداتها ولم يعبر العشرة ، فقد اختلف فيه الحنفية ، فعلى حين رجح مشايخ بلخ ، الاغتسال والملاة رجح مشايخ بخارى عدمهما ، وأنهىسا تستمر حائضا الى العشرة ، وهذا مارجحه ابن عابدين وقال : إنه يعتبر انتقالا للعادة ، وهناك تفصيلات عند الجمهور في انتقال العادة ونحوها مما لا حاجة لذكره هنا . (١)

الأدلة :

(١) استدل المالكية القائلون بالاستظهار على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث أسماء بنت يزيد وفيه : أنها كانت تستحاض فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، فقال لها : (اقعدى أيامك التى كنت تقعدين - واستظهري بثلاثة ثم اغتسلى وصلى) (٢)

٢ - ولأنه خارج من الجسد أشكل أمره فتنتظر له ثلاثة أيام أصله لبس -

المصراة التى ينتظر بها ثلاثة أيام لمعرفة ان كان قدر لبنها حقيقيا .

٣ - ولأن الدم لما كان ففلة الغذاء وغسالة الجسد ، فلذلك يختلف باختلاف أحوال البدن من الدعة والغذاء والأحوال النفسية ، فكان الاستظهار فيه متعينا (٣)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالرد الى العادة - على الاختلاف الذى عرفناه -

فقد استدلوا على مذهبهم فى الرد الى العادة بما يلي :

١ - حديث فاطمة - رضى الله عنها - : أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

قد قال لها : (دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ثم اغتسلى وصلى)

(١) حاشية ابن عابدين : ٢٨٥/١ ، البناية : ٦٦٥/١ ، شرح فتح القدير :

١٥٧/١ ، نهاية المحتاج : ٣٣٥/١ ، مغنى المحتاج : ١١٥/١ ، المجموع :

٤١٥/٢ - ٤١٦ ، كشاف القناع : ٢٣٩/١ ، المغنى : ٣٢٨/١ - ٣٢٩ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ولكن ذكر ابن عبد البر نحوه وطعن فى صحته ، وكذا فعل الغما

(٣) الجامع : ٣٣/١ ، الذخيرة : ٣٨٠/١ ، الاشراف : ٥٢/١ .

وفى لفظ : (فاذا أقبلت الحيضة فاتركى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلى عنك الدم وصلى) .

٢ - حديث أم حبيبة أنها سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الدم فقال لها : (امكثى قدر ماكانت تحبك حيضتك ثم اغتسلى وصلى) (١)

٣ - مارواه عدى بن ثابت (٢) عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال فى المستحاضة : (تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتصوم وتملى وتتوضأ عند كل صلاة) (٣)

٤ - حديث أم سلمة - رضى الله عنها - وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : (لتنظر عدد الليالى والأيام التى كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يهييها الذى أصابها فلتدع الصلاة قدر ذلك) (٤)

وهذه الأحاديث ظاهرة فى الرد الى العادة . (٥)

وقد استدل العيني لراجع مذهب الأحناف فقال :

(.....) وقال مشايخ بخارى لاتؤمر بالاعتسال والصلاة لأننا عرفناها حائضا بيقين ودليل بقاء الحيض - وهو رؤية الدم - قائم ، فلا تؤمر حتى يتبين أمرها ، فبان جاوز العشرة أمرت بقضاء ما تركت من الصلاة بعد أيام عادتها . (٦)

-
- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الحيض ، باب المستحاضة وغسلها ، ٣٦٤/١ ، برقم : ٦٥٠ .
 (٢) هو عدى بن ثابت الأنصارى ، روى عن أبيه وجده لأمه ، والبراء بن عازب وغيرهم ، وعنه ابن سعيد الانصارى وغيره ، توفى سنة ست عشرة ومائة .
 أنظر : تهذيب التهذيب : ١٦٥/٧ .
 (٣) أخرجه أبوداود فى كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل - من طهر الى طهر ، ٨٠/١ ، برقم : ٢٩٧ ، والترمذى فى أبواب الطهارة ، باب ما جاء أن المستحاضة ٢٢٠/١ ، برقم : ١٢٦ (وصححه الألبانى لشواهدہ . أنظر : ارواء الغليل : ٢٢٥/١) .
 (٤) أخرجه مالك فى كتاب الطهارة ، باب المستحاضة ٦٢/١ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ، باب فى المرأة تستحاض ٧١/١ ، برقم : ٢٧٤ ، والنسائى فى كتاب الحيض والاستحاضة ، باب المرأة يكون لها أيام معلومة لحيضها : ١٨٢/١ ، برقم : ٣٥٥ ، وابن ماجه فى كتاب الطهارة ، باب ما جاء فى المستحاضة : ٢٠٤/١ ، برقم : ٦٢٣ ، واسناده على شرط الشيخين ، أنظر : تلخيص الحبير : ١٧٠/١ .
 (٥) نهاية المحتاج : ٢٢٥/١ ، مغنى المحتاج : ١١٥/١ ، المغنى : ٣٢٨/١ ، المجموع : ٤١٥/٢ .
 (٦) البنائة : ٦٦٥/١ .

والذى يترجح لدى أن الحائض المعتادة اذا جاوز دم حيضها العادة التسمى اعتادتها فإنها ترد الى ما اعتادته الا أن يتكرر ذلك منها فيصبح عادة لهبسا ، فالأحاديث الدالة على ردها الى عادتها صحيحة وصريخة ، ولا ينهض لمعارضتها حديث الاستظهار الذى استدل به المالكية .

وأما قياس المالكية مسألة الاستحاضة على مسألة التصرية فإن ظهور ضعفه يفتنى عن الاجابة عليه .

المبحث الخامس

حكم وضوء المستحاضة لكل صلاة

اختلف الفقهاء في حكم الوضوء على المستحاضة لكل صلاة بين موجب لسه ، أو مستحب غير موجب - على ماسياتى - ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف في الأخذ من الآثار : فالموجبون أخذوا بالروايات التي ذكرت الوضوء ، ولم يأخذ بها القائلون بالاستحباب وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الوضوء غير واجب على المستحاضة ، بل هو مستحب لها . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى وجوب الوضوء عليها - على اختلاف بينهم في التفاصيل - فالشافعية قالوا أنها لا تملئ بالوضوء من الغرائض الا المـوداه دون الفوائت والمنذورات على الراجح ، وأما الحنفية والحنابلة فإن وضوء المستحاضة عندهم واجب للوقت ، فتملئ به ماشاءت من فرائض مودة ووقتية ونوافل مادام الوقت الذي توفضت له لم يخرج ، لكن الحنابلة قيدوا وجوب الوضوء للوقت فيما لو خرج منها شيء فإن لم يخرج منها شيء من دم الاستحاضة لم يجب عليها الوضوء . (٢)

الأدلة :

(أ) استدلل المالكية القائلون بعدم وجوب الوضوء عليها بما يلي :

١ - حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، وقد بين لها النبي - صلى الله عليه وسلم - حكم الاستحاضة ، ولم يأمرها بالوضوء .

(١) الذخيرة : ٢١٤/١ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الجامع : ١٠/١ ب ، البيان والتحصيل :

٤٥٧/١ ، الاشراف : ٢١/١ ، الكافي : ١٥٩/١ ، المنتقى : ١٢٧/١ ، شرح الزرقاني على الموطأ : ١٧٩/١ ، ١٨٥ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٠٦/١ ، البناية : ٦٧٢/١ ، نهاية المحتاج : ٣١٨/١ ،

مغنى المحتاج : ١١٢/١ ، المجموع : ٥٣٥/٢ ، شرح منتهى الارادات : ١١٤/١ -

١١٥ ، كشف القناع : ٢٤٨/١ ، المغنى : ٣٥٥/١ .

- ٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (صلى وإن قطر الدم على الحصير) (١)
 ٣ - ما روى أن رجلاً أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : إن بـ...
 الباسور يسيل مني فقال - صلى الله عليه وسلم - : (إذا توضأت فسال من قرنسك
 إلى قدمك فلا وضوء عليك) (٢)

فهذه الأحاديث ظاهرة في عدم إيجاب الوضوء . (٣)

٤ - إنه خارج إذا خرج في الصلاة لم يبطلها ، ولم يفسدها ، فكذا إن خرج
 خارجها .

٥ - واستدلوا على الاستحباب بأنه حدث من جنس الأحداث ، فاستحب لـ...
 الوضوء . (٤)

٦ - ولأنه دم عرق بنص الحديث ، ودم العرق لا يوجب الوضوء . (٥)
 ٧ - وهو دم لا يجب به الغسل فلم يجب به الوضوء ، كما لو خرج من سائر
 الجسد . (٦)

ولا تخلو هذه الأدلة من ضعف :

١ - أما الأحاديث التي استدلت بها المالكية فهي لا تدل لمذهبهم لأن عدم
 ذكر الوضوء لا يدل على عدمه ، والنساء اللاتي جئن يسألنه - صلى الله عليه وسلم -
 كن يسألنه عن حكم الصلاة ، وليس عن حكم الوضوء ، وقد يكون النبي - صلى الله
 عليه وسلم - لم يذكر الوضوء اعتماداً على أنه معلوم ، واكتفاء بما ليس
 بمعلوم .

- (١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة ، باب ما جاء في المستحاضة ، ٢٠٤/١ ،
 برقم : ٦٢٤ ، والدارقطني في كتاب الحيض ٢١١/١ - ٢١٤ ، وأحمد في مسنده
 ٤٢/٦ وهذا الحديث ضعيف مرفوعاً لأنه منقطع . أنظر : (مجمع الزوائد :
 ٢٨٠/١) .
 (٢) أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الطهارات باب في الدمل وأشباهه ١٣٩/١٠٠٠ .
 (٣) الجامع : ١٠/١ ب ، الذخيرة : ٢١٤/١ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، الإشراف : ١/٢١ ، شرح
 الزرقاني على الموطأ : ١٧٩/١ .
 (٤) الذخيرة : ٣٨٨/١ .
 (٥) شرح الزرقاني على الموطأ : ١٨٥/١ .
 (٦) المنتقى : ١٢٧/١ .

٢ - وأما حديث صاحب الباسور فإن دلالته على المالكية وليست لهم — ، وذلك لأنه - صلى الله عليه وسلم - قال فيه : (إذا توضأت) ، فهو يعنى بنفسه الوضوء الثانى أن ليس عليك وضوء إذا سال الدم بعد وضوئك الأول حتى تصلى ، أو أنه ليس عليك الوضوء إذا سال دم الباسور فى الصلاة .

٣ - وأما القياس على عدم افساد دم الاستحاضة الصلاة إذا خرج أثناءها — فضعيف لأن عدم افسادها إنما هو للضرورة ، بدليل أنه يفسدها إذا لم يكن عن مرض ، ولا ضرورة فى ترك الوضوء فتقدر الضرورة بقدرها .

٤ - وأما القياس على الغسل : فهو قياس مع الفارق ، وذلك لمشقة الاغتسال لكل صلاة ولا مشقة فى الوضوء .

(ب) وأما الجمهور القائلون بوجوب الوضوء - على الخلاف الذى عرفنا - فقد احتجوا بما يلى :

١ - حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده : عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فى المستحاضة وفيه : (تتوضأ عند كل صلاة) .

٢ - حديث فاطمة بنت أبى حبيش وفيه : (ثم توضئ لكل صلاة وصلى) ، وفى رواية : (عند وقت كل صلاة) .

فمن احتج به من الشافعية أخذ بالرواية التى تقول : (لكل صلاة) (١) غير أن النووى ضعفه ، ونقل اتفاق الحافظ على أن ذكر الوضوء فيه لم يصح ، وأنه ليس من كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - وإنما هو من كلام عروة بن الزبير . (٢)

وأما الحنفية والحنابلة فإنهم أخذوا بالرواية التى تقول : (لوقت كل صلاة) ، وقووا ذلك بأن حرف (اللام) يدل على الوقت إذا اقترن بالصلاة ونحوها كقول القائل : (سأتيك لصلاة الظهر) - أى لوقتها - وكقوله - تعالى - : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ (٣)

(١) المذهب المطبوع مع المجموع : ٥٣٥/١ ، نهاية المحتاج : ٣١٨/١ .

(٢) المجموع : ٥٣٥/١ .

(٣) الاسراء ٦٨/١ .

— أى وقت دلوك الشمس — ، ثم إن الوقت المذكور فى بعض الروايات فيصار اليه —
لأن العمل بالمحكم أولى . (١)

٣ — واستدل لهم فى المغنى بالقياس : فإن طهارة المستحاضة طهارة عذر
وضرورة فتقيد بالوقت كالتيميم . (٢)

٤ — واستدل النووى للشافعية على استثناء الفريضة الواحدة فقط : بسمان
مقتضى الدليل وجوب الوضوء من الخارج من الفرج ، وقد خولف ذلك فى الفريضة
الواحدة للضرورة فيبقى ماعداه على مقتضى الدليل . (٣)

٥ — كما استدل الشافعية على عدم ايجاب الوضوء لكل نافلة بأن النوافل
تكثر فلو كلفناها بالوضوء لكل نافلة شق ذلك عليها ، وقد يؤدى بها ذلك الى
ترك النوافل . (٤)

الترجيح :

والذى يترجح لدى وجوب الوضوء على المستحاضة ، وذلك لأن الطهارة شرط
للملاة باتفاق ، فلا يمكن أن يسقط هذا الشرط بالنسبة للمستحاضة بأدلة المالكية
الضعيفة واستثناساتهم البعيدة ، وإنما عفا الشارع الحكيم عن ايجاب الوضوء
عليها ثانية لخروج شىء منها بعد الوضوء الأول للمشفقة لأن دمها قد يخرج أثناء
الملاة ، فلو كلفناها بقطع الملاة والوضوء ثانية لشق ذلك عليها كثيرا خصوصا
إذا كان هذا الأمر يتكرر منها ، وقصر العذر على الضرورة فقط ، هو من معهودات
الشارع الحكيم ، ولذا فإن القائلين بالوجوب للوقت قد وسعوا فى العذر توسعة
لا مبرر لها ، وذلك لأن الغالب فى الناس أنهم يصلون الملاة لوقتها ، وقضاء
الفوات من النادر ، فليس فى ايجاب الوضوء للفاتة والمنذورة أية مشقة
والحكم للغالب ، وليس للنادر .

وأما الاستدلالات اللغوية وغيرها والتى جاء بها الحنفية فهى مبنية على
تسليم صحة الحديث ، وقد جزم النووى بعدم صحته ، وايجاب الوضوء على الحائض
عند كل ملاة ليس مأخوذا من هذا الحديث ، وإنما هو مأخوذ من قواعد الشريعة

(١) حاشية ابن عايدى : ٣٠٦/١ ، البناية : ٦٧٧/١ .

(٢) المغنى : ٣٥٥/١ - ٣٥٦ .

(٣) المجموع : ٥٣٥/٢ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣١٨/١ ، مغنى المحتاج : ١١٢/١ .

الغراء في أن الضرورة تقدر بقدرها كما هو مبني على النصوص العامة كقولـــــــــــــــــه
 - تعالى - : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾^(١) وقوله - صلى الله عليه وسلم - :
 (وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) ، ولأنك أن الوضوء عند كل فريضة
 داخل في دائرة الاستطاعة ، ولا يترتب عليه كبير مشقة .

وأما قول المالكية بأن لا فائدة من الوضوء مع استمرار خروج الدم فغير
 صحيح فهناك فوائد كبيرة للوضوء أهمها الاحتياط للعبادة ، والخروج من عهدة
 الأمر والاستعداد النفس للصلاة وغير ذلك من الفوائد الجمة .

وإذا كان الوضوء للمستحاضة لافائدة فيه فلم القول بالاستحباب ؟ بل وما
 فائدة وضوئها لأحداث أخرى وهي مستحاضة ؟ إذ يلزم من هذا القول أنها لا تتوضأ
 للأحداث الأخرى ولم يقل به أحد .

ومن هنا يتضح أن مذهب الشافعية الذين قالوا بالوجوب لكل مكتوبة ،
 هو الأقرب إلى الصواب ، وأكثر انسجاماً مع طبيعة الرخص والأعذار والضرورات .

المبحث السادس

حكم من عاودها الدم أثناء مدة النفاس

اختلف الفقهاء في من عاودها الدم أثناء مدة النفاس ، فقد عده بعضهم نفاسا ، وفرق آخرون بين أن يتقارب فيكون نفاسا ، أو يتباعد فيكون حيضا ، وجعله آخرون مشكوكا فيه على ماسياتي تفصيله وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أن المسألة اجتهادية لانص فيها ، وهنا اختلفت مآخذ الفقهاء ، فمنهم من غلب حكم النفاس استصحابا للحكم الأصلي وقياسا على الحيض ، ومنهم من أعمل حكم النفاس اذا تقارب الدمان وألفاه اذا تباعدا وفيما يلي مذاهــــــــــــــــب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - وهو نص المدونة - الى أن النفاس اذا رأت طهرا بعد الولادة فإنها تغتسل وتضم وتصل ، فاذا عاودها الدم بعد يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك فإنه نفاس فتلفى أيام الطهر ، وتقضى الصوم .

وأما إن تباعد ما بين الدمين فيكون الدم الأول نفاسا ، والدم الثاني حيضا . (١)

(ب) راجح مذهب الأحناف - وهو رواية أكثر الأصحاب عن أبي حنيفة - أن الطهر الواقع بين الدمين في مدة النفاس نفاس اذا كان الدمان في مدته ، ونقل فيسحة منحة الخالق عن التترخاتية : أن عليه القول . (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى التفصيل : فإن رأت دما ثم عاودها الدم مرة ثانية في زمان أقل من أقل الطهر - وهو خمسة عشر يوما عندهم - فإن الدمين نفاس ، وأما الطهر المتخلل بينهما فوجهان : أحدهما أنه نفاس ، وأما إن بلغ

(١) المدونة الكبرى ، رواية سحنون بن سعيد عن ابن القاسم ، (طبع بالأوفست :

دار صادر ، بيروت) ٥٣/١ ، الذخيرة : ٣٩٢/١ ، الجامع : ٣٣/١ ب .

(٢) البحر الرائق : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، تبیین الحقائق : ٦٠/١ - ٦١ ، منحة

الخالق : ٢١٦/١ - ٢١٧ .

الطهر - المتخلل بينهما أقل الطهرين الحيضتين فأكثر ، وبلغ الدم العائد أقل مدة الحيض وهو يوم وليلة عندهم - فوجهان مشهوران : أحدهما : أن الأول نفاس ، والثاني حيض ومابيهما طهر ، والوجه الثاني : أن الجميع نفاس لأن الجميع قد وجد في مدة النفاس (١).

(د) مذهب الحنابلة أنه مشكوك فيه تصوم وتطلى فيه وتقضى الصوم (٢).

الأدلة :

الأدلة في هذه المسألة هي أقيسة واستثناسات واجتهادات ، إذ المسألة لانص فيها .

(أ) أما المالكية فيوضح القرافي مأخذهم بقوله :

(٠٠) لسا أن الطهر الثام فصل بين دمين مانعين من العبادة فلا يلحق أحدهما بالآخر قياسا على الحيضتين (٣) .

(ب) وأما الأحناف فإنهم غلبوا جانب النفاس ، واعتبروا المدة هي وحدها التي تحدد كون الدم حيضا أو نفاسا ، فمادام الدم واقعا في مدة النفاس فإنه يكون نفاسا (٤) .

(ج) وأما الشافعية فواضح من مذهبهم أنهم يحاولون التوفيق بين اعتبار مدة النفاس وبين احتمال أن يكون الدم العائد حيضا ، ولهذا فإن مذهبهم يشوبه شيء من الاضطراب والتعقيد ، كما هو واضح مما سرده النوى في المجموع من أوجه واختلافات ، وهذا ناجم عن محاولتهم التوفيق بين احتمال أن يكون الدم العائد حيضا ، واحتمال أن يكون نفاسا (٥) .

(د) وأما الحنابلة فإنهم توقفوا في المسألة في المشهور وأعملوا أحكام الشك في هذه المسألة ، وقالوا : ان العبادة قد وجبت عليها بيقين ، وإن الدم العائد غير متيقن ، فقد يكون نفاسا ، وقد يكون حيضا ، وقد يكون دم فساد ، فكان الاحتياط للعبادة يوجب إلزامها بالصيام والملا ، وقضاء الصوم للشك ،

(١) المجموع : ٥٢٧/٢ - ٥٢٨ .

(٢) شرح منتهى الإرادات : ١١٧/١ ، المغنى : ٢٦٠/١ - ٢٦١ .

(٣) الذخيرة : ٣٩٢/١ .

(٤) البحر الرائق : ٢١٦/١ - ٢١٧ ، تبیین الحقائق : ٦٠/١ - ٦١ .

(٥) المجموع : ٥٢٧/٢ - ٥٢٨ .

فالحنبلة راعوا الشمرة والنتيجة ، ولم يراعوا الحالة الواقعة وهى : هل الدم العائد حيض أم نفاس أو غير ذلك ؟ (١) .

الترجيح :

والذى يترجح لدى فى هذه المسألة التفصيل : فإذا كان للمرأة عسادة وانقطع دم النفاس ، ثم جاء الدم فى زمان عادة المرأة ، فإن الدم العائـد حيض فيكون ما بين الدم الأول والدم الثانى طهرا ، وأما إذا جاء الدم فى غير زمان عاداتها ، وفى مدة النفاس فإنه يكون نفاسا فيجب اعتبار الحيض والنفاس ومراعاة احتمالهما ، ولكن ليس بالطريقة التى انتهجها الشافعية ، والتى يؤخذ عليها أمران :

١ - أن هذه الطريقة لم تراعى عادة المرأة ، وإنما راعت حسابات فى أقل الطهر وأقل الحيض ، وهذا غير سديد ، فلو فرضنا أن نفاسا انقطع الدم عنها قبل عاداتها بخمسة أو عشرة أيام ، ثم جاءها دم فعند الشافعية الدم دم نفاس ، وزمن الطهر نفاس ، مع أن الغالب أن يكون العائد حيضا لأنه فى زمن العسادة فيكون الشافعية قد أسقطوا الملاءة عنها مدة تصل الى أربعة عشر يوما فى حالة انقطاع الدم عنها ثم عوده فى زمن عاداتها بعد هذه المدة .

٢ - أن الشافعية قد بنوا حساباتهم على مذهبهم فى أقل الحيض وأقل الطهر وهم منازعون فيه ، وهكذا نرى أن اعتبار مدة الحيض والنفاس يجب أن تدرس فى كل حالة على حدة وأن لا يلجأ الى التعميم الذى نهجه الشافعية ، وأن تراعى فيه العادة بالنسبة للحيض .

(١) شرح منتهى الإرادات : ١١٧/١ .

المبحث السابع

حكم الدم الخارج قبيل الولادة

اختلف الفقهاء في الدم الخارج قبيل الولادة أهو حيض أم نفاس ، أم دم علة ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف في الحمل أتحيض أم لاتحيض ؟ ، فمن قال : أنها تحيض عسده دم حيض أو فرق بين المتصل منه بالحيض ، وغير المتصل ، ومن قال : إن الحامسل لاتحيض عده دم استحاضة أو دم نفاس - على ماسياتى - .

٢ - وجود هذا الدم قبيل الولادة ، وقربه من النفاس : فمن الفقهاء من ألحقه بالنفاس لوجوده قريبا منه ، ومنه من لم يلحقه ، بناء على أن النفاس لاتبتدىء مدته الا بعد انفصال الولد ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية أن الدم الخارج قبيل الولادة هو حيض ، وهناك قول آخر بأنه ليس حيضا ولا نفاسا بل دما كسائر الدماء ، ولكن الراجح هو الأول (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أنه دم استحاضة - (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أنه دم علة وفساد ، الا أن يكون متملا بحيضا - المتقدم فيكون دم حيض (٣) .

(د) وذهب الحنابلة الى أن الدم الخارج قبل الولادة ليس بنفاس ، بل هو دم فساد الا بامارة تدل عليه كتألم ونحوه فيكون دم نفاس (٤) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية : ومأخذ المالكية فيها أن هذا دم خارج من المخرج

- (١) الزرقاني على مختصر خليل : ١٣٨/١ ، جواهر الاكليل ، شرح مختصر خليل ، صالح عبدالسميع الآبى الأزهرى ، (دار الفكر ، بيروت : لبنان) ، ٣٢/١ ، الشرح المصير على أقرب المسالك : ٢١١/١ ، الفواكه الدواني : ١٤١/١ ، المنتقى : ١٢٠/١ .
- (٢) البناية : ٦٩١/١ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٣٠٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٠٨/١ ، المجموع : ٥٢١/٢ .
- (٤) شرح منتهى الارادات : ١١٦/١ ، المغنى : ٣٧١/١ .

المعتاد فكان حيضاً ، إذ يتعذر حمله على النفس لخروجه قبل الولادة^(١) ، والنفس لا يكون إلا بعدها ، وقد بنى المالكية هذا على مذهبهم فى أن الحامل تحيض ، وهو قول وافقهم فيه الشافعية ، لكنهم اختلفوا عنهم فى الدم الخارج قبيل الولادة - كما رأينا - .

وأما الأحناف فإن مأخذهم فى عده استحاضة مبني على أصلهم فى أن الحامل لاتحيض وإذا كان الأمر كذلك ولم يمكن أن يعد نفاساً لأن النفس لا يبدأ إلا بعد الولادة فلا بد من أن يكون استحاضة فالأحناف هنا حاولوا التوفيق بين مذهبهم فى عدم حيض الحامل ومذهبهم فى أن النفس لا يكون إلا بعد الولادة .

وأما الشافعية فإن مسلكتهم فى التوفيق قريب من مسلك الأحناف ، ولكن مع اختلاف المأخذ فالشافعية قائلون بحيض الحامل ، وقائلون أيضاً بأن النفس لا يكون إلا بعد انفصال الولد ومن هنا تفهم تفرقتهم بين أن يكون الدم متصلاً بحيض متقدماً فيكون حيضاً ، أو لا يكون فيكون دم علة وفساد .

وأما الحنابلة الذين جعلوه نفاساً فهو بناء على مذهبهم فى دم النفس ، فهم يعرفونه : بأنه : (دم ترخيه الرحم مع ولادة وقبلها بيومين أو ثلاثة بأمانة)^(٢) ، ومن هنا حكموا على الدم الذى يخرج قبيل الولادة بأنه نفساس إذا اقترن بأمانة تدل على قرب الولادة كالتألم ونحوه ، وأما الدم الذى يخرج أثناء الحمل فقد اعتبروه دم علة وفساد ، بناء على مذهبهم فى عدم حيض الحامل . ولعل مذهب الحنابلة هو الأرجح فى هذه المسألة ، والأقرب إلى طبيعته الدماء التى تخرج من النساء .

أما مسألة حيض الحامل فالذى يؤيده العلم والطب أن الحامل لاتحيض^(٣) ، وذلك لأن الحيض هو الإفرازات التى تفرزها الرحم عندما تسقط البويضة الأنثوية ولاتخصب ، فهذا الدم هو نتيجة لانسلاخ الغشاء الذى يبني فى الرحم لاستقبال

(١) المنتقى : ١٤٠/١ .

(٢) المغنى : ٣٧١/١ - ٣٧٢ .

(٣) دورة الأرحام ، د. محمد على البار ، الطبعة الثالثة (الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م) : ص ٥٤ - ٥٥ .

البويضة المخصبة ، فان لم تخصب البويضة نزل هذا الغشاء على شكل (طمـث) ،
ومن هنا فلا امكانية لأن تحيض الحامل ، وذلك لتوقف عمل الهرمونات المنتجة
للبويضة أثناء فترة الحمل ولأن الغشاء الذى تخلق من أجل الجنين ، قد استقبل
الجنين فلن ينزل على شكل حيض ، ولأمانح من الاستعانة بالعلم والطب وبناء الحكم
الشرعى عليهما فى المسألة التى لانص فيها فهو من باب الاجتهاد عند عدم النص .

ومن هنا فان مذهب المالكية الذى يعد الدم الخارج قبيل الولادة حيضاً
غير سديد والطب يؤيد مذهب الحنابلة فى اعتباره نفاساً وذلك لأن الدم الخارج
قبيل الولادة هو تمهيد لخروج الجنين أثناء عملية الطلق .

الفصل السادس

مفردات المذهب فى النجاسات وازالتها

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : حكم الكلب وسوره

المبحث الثانى : حكم الخنزير

المبحث الثالث : حكم الشياى التى يشك فى اصابة النجاسة لها

المبحث الرابع : التطهير من ولوغ الكلب

المبحث الخامس : غسل المنسجى

المبحث السادس : حكم تخليص الخمر

المبحث السابع : حكم الانتفاع بجلود الميتة

المبحث الأول
حكم الكلب وسوره

اختلف الفقهاء فى الحكم على الكلب وسوره من حيث الطهارة والنجاسة بين قائل بطهارة الكلب بمختلف أجزائه ، مع طهارة سوره ، وبين مطلق للنجاسة فى الكل ، أو مفرق بين السور واللحم فحكم بالنجاسة ، وبين الشعر وباقى الأعضاء فقائل بالطهارة ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الأمور التالية :

١ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - مع ظاهر الكتاب أو مع ظاهر ظاهر أحاديث أخرى : فمثال التعارض بين الأحاديث وظاهر الكتاب : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فليرقه وليغسله سبع مـــــــرات احداها بالتراب) (١) فهذا يفيد النجاسة فهو متعارض مع قوله - تعالى - : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ (٢) والذي يفهم منه الطهارة ومثال تعارض الأحاديث مع بعضها : تعارض هذا الحديث مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : وقد سئل عن الحيض تسرد عليها السباع والكلاب والـــــــدواب : (لها ما أخذت فى بطونها ولنا ما بقى شراب وظهر) (٣) .

٢ - الاختلاف فى تأويل أحاديث الولوغ : أهى محمولة على التعبد أم تدل على نجاسة الكلب ونجاسة لعبه ، وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) يرى المالكية - فى الراجح من مذهبهم - طهارة لعب الكلب ولحمه وشعره ومختلف أجزائه ، وذلك بناءً على أصلهم فى اعتبار أن الحياة علـــــــة

(١) أخرج هذا الحديث وأحاديث ولوغ الكلب بمختلف ألفاظها وروايتها البخارى فى كتاب الطهارة ، باب إذا شرب الكلب فى اناء أحدكم ، ٥١/١ ، ومسلم فى كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب من حديث أبى هريرة وعبدالله بن مغفل ، ٢٣٥/١ - ٢٣٦

(٢) المائدة / ٥

(٣) بداية المجتهد : ٢٠/١ - ٢١ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الطهارة باب الحيض من حديث أبى سعيد وفى اسناده عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف كما فى الزوائد ١٧٣/١ .

للطهارة ، فما دام الكلب حيا فهو طاهر ، وروى عن عبد الملك بن الماجشون وسحنون نجاسة الكلب ، لكن الذى استقر عليه المذهب ، وجزم به المحققون — من المالكية طهارة عين الكلب وطهارة سوره ومختلف أجزائه . (١)

(ب) وذهب الحنفية — فى الراجح من مذهبهم — الى التفرقة بين ريق الكلب ولحمه فيحكمون بنجاستهما ، وبين شعره فيحكمون بطهارته . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا بنجاسة عين الكلب بمختلف أجزائه ، ونجاسة سوره . (٣)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بطهارة الكلب بما يلى :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن ممسا علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ٠٠٠ الآية ﴾ .
والدلالة فيها من وجهين :

- أنه لم يأمر بغسل محل فم الكلب فدل على طهارته .
- أنه أباح تعليمها والانتفاع بها فى الصيد وأكل ماصادته ، ولأنه — من جملة الجوارح وقد أبيع الانتفاع به بغير ضرورة فكان طاهرا . (٤)

٢ - قوله - تعالى - ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ (٥)

(١) الحطاب : ٩١/١ ، ١٧٥ ، الخرشى : ٨٥/١ ، الزرقانى على مختصر خليل :

٢٤/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك وحاشية الصاوى عليه : ٨٥،٤٣/١ -

٨٦ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الاشراف : ٤١/١ ، الذخيرة : ١٧٣-١٧٠/١

انتصار الفقير السالك : ص ٢٥٨ - ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، التمهيد : ٣٢٠/١ ، الجامع :

٦/١ ، المنتقى : ٦٣/١ .

(٢) البناية : ٣٦٧/١ ، ٤٣٥ ، حاشية ابن عابدين : ٢٠٨/١ ، البحر الرائق :

١٠٦/١ .

(٣) مغنى المحتاج ٧٨/١ ، روضة الطالبين ، محيى الدين النووى ، (المكتتب

الاسلامى للطباعة والنشر) ١٣/١٠ ، شرح منتهى الارادات : ١٠١/١ ، الانصاف :

٣١٠/١ .

(٤) الجامع : ٦/١ أ ، الاشراف : ٤١/١ ، عارضة الأحوذى : ٣٥/١ .

(٥) البقرة / ٢٩ .

فقد جاءت الآية في معرض الامتنان الذي يستلزم اباحة الانتفاع ، والنجاسات
لسنا مأمورين بالانتفاع بها ، بل مأمورون باجتنابها وابعادها .

٣ - حديث ابن عمر وفيه : (أن الكلاب كانت تقبل وتدبر في مسجد رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك) (٢) ، وهذا
دليل على طهارة الكلاب (٣) .

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - حينما سئل عن الحيض التي تكسبون
بين مكة والمدينة ترد عليها السباع والكلاب : (لها ما أخذت في بطونها ولنا
ما بقى شراب وظهر)
فهذا نص في طهارة الكلاب ، وطهارة ماتلغ فيه .

٥ - قصة عمر وعمر بن العاص وقد وردا ماء حوض فسأل عمرو بن العاص صاحب
الحوض : أترد السباع حوضك هذا فقال عمر - رضى الله عنه - يا صاحب الحوض
لا تخبرنا فإننا نرد على السباع وترد علينا (٤) .
ولم يفرق ، والكلاب من جملة السباع (٥) .

٦ - قوله - صلى الله عليه وسلم - في الهرة : (انها ليست بنجسة انها
من الطوافين عليكم) (٦) فقد علق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الطهارة
بعلقة الطواف ، كما في نص الحديث ، والكلب تتحقق فيه هذه العلة (٧) .

٧ - ان الحياة علة الطهارة ، والموت علة النجاسة ، فالشاة وغيرها مسن

(١) انتصار الفقير السالك : ص ٢٥٩ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الوضوء ، باب اذا شرب الكلب في اناء أحدكم . . . ،
٥١/١ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن : ٤٥/١٣ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الطهارة ، باب الظهور للوضوء ، من حديث
يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ، ٢٣/١ - ٢٤ ، وانظر جامع الأصول : ٦٨/٧ .

(٥) البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الاشراف : ٤١/١ ، الجامع : ٦/١ أ ، الجامع
لأحكام القرآن : ٤٥/١٣ ، أحكام القرآن لابن العربي : ١٤٢٣/٣ ، انتصار
الفقير السالك : ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٦) أخرجه البيهقي في كتاب الطهارة ، باب سؤر الهرة ، ٢٤٦/١ .

(٧) التمهيد : ٣٢٠/١ ، الجامع : ٦/١ أ .

الأنعام تكون ظاهرة حال حياتها فإذا ماتت نجست ، فإذا كان ذلك كذلك ، ففساد الكلب طاهر حال حياته عملاً بالدوران . (١) والحق أن هذا من باب قياس العكس وليس من باب الدوران .

وقد اعترض القائلون بنجاسة الكلب على هذه الأدلة بمجموعة من الاعتراضات وفيما يلي أبرزها :

١ - أما الآية الكريمة فقد أجيب عن وجه الدلالة فيها بجوابين :

(أ) إن غسل الموضع الذى أصابه فم الكلب من الصيد واجب عندنا ، وإذا كنا نقول بوجوب الغسل ، فلا طريق إلى إلزامنا بعدم الغسل . (٢)

والحق أن هذا الجواب ضعيف ، لأن المالكية لم يلزموهم بما فى مذهبهم ، وإنما احتجوا عليهم بعدم وجود الأمر بالغسل ، وهو غير مأمور به فى الآية ، فكيف يجب عليهم بما فى المذهب ؟ إلا أن يقول الشافعية والحنابلة أن الغسل مأمور به بدليل آخر وهو الأمر بغسل الأنية فى أحاديث الولوغ فيعممون الأمر بالغسل على غير الأنية .

(ب) إنه على التسليم بعدم وجوب الغسل فإن ذلك معفو عنه . (٣)

٢ - وأما الاستدلال بقوله - تعالى - : ﴿ هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ﴾ فهو من أعجب الاستدلالات : ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - : خلق أشياء كثيرة وأمرنا بمجانبتها وابعادها ، وعدم الانتفاع بها ، ولا يعنى هذا أن يفوت الامتنان فى هذه الآية الكريمة ، فالآية على هذا هى خارج محل النزاع .

٣ - أما حديث ابن عمر فقد أجيب عنه بجوابين :

(أ) إن هذا إنما كان فى بداية الاسلام وقبل الأمر بالغسل من ولوغ الكلب .

(ب) أو أنهم كانوا لا يغسلون ذلك لأن البول كان مخفياً ، لاسيما وأن المسجد لم يكن له باب حاجز من دخول الكلاب كما يظهر من الحديث . (٤)

٤ - وأما أثر (لها ما أخذت فى بطونها ٠٠) فقد ضعفه العيني بعبد الرحمن بن زيد بن أسلم . (٥)

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الذخيرة : ١٧٠/١ - ١٧١ ، عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ |
| (٢) | المجموع : ٥٦٧/٢ ، كشف القناع : ٢٢١/٦ |
| (٣) | المجموع : ٥٦٧/٢ - ٥٦٨ ، المغنى : ٤٢/١ |
| (٤) | المجموع : ٥٦٨/٢ |
| (٥) | البنائية : ٤٤٢/١ |

هـ - أما الاستدلال بحديث أنها من الطوافين .. الحديث . فغير متجه ، وذلك لأن الكلب لا يتحقق فيه علة الطواف ، بل انه منهى عن اقتنائه ، مأمور بغسل الاناء من ولوغه بأغلب مايكون الغسل ، فنحن مأمورون باجتنابه وابعاده ، فكيف يقال بعد ذلك إنه من الطوافين علينا ؟ .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على التفرقة بين لحم الكلب وسوِّره وبين شعره بحل الانتفاع به حراسة واصطيادا فدل ذلك على عدم نجاسته بالكلية (١) .

(ج) أما الشافعية والحنابلة القائلون بنجاسة عين الكلب ومختلف أجزائه فقد استدلوا بما يلي :

١ - أحاديث الولوغ وفيها : (إذا ولغ الكلب في اناء أحكم فاغسلوه سبعا ، وعفروه الشامة بالتراب) وفي رواية : (فليرقه) وفي أخرى : (ظهور اناء أحكم) .
 ووجه الدلالة من هذه الأحاديث من أربعة طرق :

(أ) أنه جاء في بعض الروايات : (ظهور اناء أحكم) ، ولفظ الظهور لا يكون إلا من حدث أو نجاسة ، ولا يتصور وجود الحدث على الاناء فلم يمسح الا النجاسة .

(ب) ماورد في رواية عند مسلم : (فليرقه) ، ولو كان الماء الذي ولغ فيه الكلب طاهرا لما أمر - عليه الصلاة والسلام - بإراقته لما في ذلك من إضاعة المال .

(ج) الأمر بغسل الاناء ، وذلك دليل النجاسة ، سيما وأن الأمر بالغسل قد ورد بهذه الصورة المغلفة .

(د) اذا كان هذا كله في فم الكلب وهو أطيب ما فيه ، بل ان الفم أطيب موضع فيه لكثرة ما يلهث فبقية أجزائه من باب أولى (٢) .

وقد أجيب عن وجه الدلالة من أحاديث الولوغ بأجوبة كثيرة ، ودارت بين

(١) البناية : ٣٦٨/١ .

(٢) مغنى المحتاج : ٧٨/١ ، المجموع : ٥٦٧/٢ ، كفاية الاختيار في حل غايية الاختصار ، تقى الدين أبوبكر محمد الحصى ، (دار المعرفة ، بيروت : لبنان) ٤٣/١ ، كشف القناع : ٢٠٨/١ ، المغنى : ٤٢/١ .

الفقهاء بشأنها مناقشات ومناظرات طويلة ، وسيقتصر البحث - ان شاء الله على أهمها وبايجاز :

(أ) حمل هذه الأحاديث على التعبد يؤيده العدد المخصوص وهو السبع ، والنجاسات انما تطهر بدون ذلك العدد ، ويؤيده أيضا ورود الأمر بتعفير النساء بالتراب ، ولا مدخل للتراب في غسل النجاسات (١) .

وقد أجاب القائلون بالنجاسة على الحمل على التعبد بأن الأولى الحمل على التنجيس لأنه اذا دار الحكم بين التعبد وبين معقولية المعنى كان الحمل على معقولية المعنى أولى لندرة التعبد (٢) .

ثم إن التعبد إنما يكون على الانسان والجمادات لا يلحقها التعبد (٣) .

(ب) ان لفظة (طهور) لاتدل على أن المحل كان نجسا ، فقد قال - تعالى - : * وان كنتم جنبا فاطهروا * ، وقال : * خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها * (٤) وقال - صلى الله عليه وسلم - : (السواك مطهرة للفم) (٥) .

ولا يخفى ما في هذا الاعتراض من ضعف ، اذ أن الأمثلة التي ساقها المالكية فهم منها عدم النجاسة بقرينة صارفة خارجة عن اللفظ ، وأحاديث الولوغ ليس فيها هذه القرينة بل إن فيها قرينة مؤكدة للنجاسة وهي الأمر بإراقة ما فسى الاناء .

(ج) واعترض على القول بأن التغليظ في الأمر بالطهارة يدل على غلظ النجاسة بالمنع اذ العذرة والبول أغلظ من لعاب الكلب ، وغسلها دون السبع (٦) .

(١) عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٦ ، انتصار الفقهاء - السالك : ص ٢٦٥ ،

التمهيد : ٣٢٠/١ .

(٢) أحكام الأحكام : ٢٧/١ .

(٣) الكفاية بهامش شرح فتح القدير : ٩٥/١ .

(٤) التوبة / ١٠٣ .

(٥) عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ ، والحديث علقه البخارى بصيغة الجزم ، فسى

كتاب الصوم ، باب السواك الرطب واليابس للصائم ، ٢٣٤/٢ ، وأخرجه النسائي

في كتاب الطهارة ، باب في الترغيب في السواك ، ١٥/١ .

(٦) عارضة الأحوذى : ١٣٤/١ - ١٣٥ .

المبحث الثانى

حكم الخنزير

اختلف الفقهاء فى الخنزير أظاهر هو أم نجس؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة الاختلاف فى تأويل قوله - تعالى - : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مُرْسَلٍ ﴾ (١) هل يدل ذلك على نجاسة الخنزير بمختلف أجزائه أم لا يدل ؟

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح المشهور من مذهب المالكية أن الخنزير طاهر العين ، وهذا مارجحه المحققون من المالكية ، وهناك قول آخر فى المذهب مفاده أن الخنزير نجس ، وقد مال الى هذا القول ابن عبد البر ، وبالرغم من اضطراب المالكية فى مسألة الخنزير ، وسكوت كثير من فقهاءهم عن التصريح بحكم الخنزير من حيث الطهارة والنجاسة الا أن الذى استقر عليه المذهب هو الحكم بطهارة الخنزير (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى نجاسة عين الخنزير (٣) .

الأدلة :

- (١) استدل المالكية على ماذهبوا اليه من طهارة عين الخنزير بما يلى :
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : وقد سئل عن الحياض ترددها السباع فقال : (لها ماأخذت فى بطونها ، ولنا مابقى شراب وطهور) .
- ٢ - قصة عمر وعمر و فيها قول عمر لصاحب الحوض : (يا صاحب الحوض لاتخبرنا فإنا نرد على السباع وترد علينا) .

(١) الأنعام / ١٤٥ .

(٢) الخرشى : ٨٥/١ ، شرح الزرقانى على مختصر خليل : ٢٤/١ ، الذخيرة : ١٧٠/١

- ١٧١ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ ، الإشراف : ٤١/١ ، الكافى : ١٣٣/١ - ١٣٤ .

(٣) البناية : ٣٦٠/١ ، بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ، أبوبكر بن مسعود

الكسانى ، (دار الكتاب العربى ، بيروت : لبنان) ، ٦٣/١ ، المجموع : ٥٦٨/٢ ،

مغنى المحتاج : ٧٨/١ ، كشف القناع : ٢٠٨/١ - ٢٠٩ ، الفروع : ٢٣٥/١ ، الانصاف :

٣١٠/١

ووجه الدلالة من الأثرين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يفرق بين الخنازير وبين غيرها من السباع في قوله : (لها ما أخذت في بطونها ، ولنأما ما بقى شراب وظهر) ، ولا فرق عمر - رضى الله عنه - في قوله : (إنا نرد على السباع وترد علينا ، ولو كان حكم الخنزير يفترق في ذلك عن حكم السباع لسألا صاحب الحوض ، ولبينا ذلك . (١))

٣ - واستدلوا أيضا باستصحاب البراءة الأصلية ، وبعلة الحياة فإنهم جعلوا الحياة علة للطهارة كما في الأنعام لوجود الطهارة بوجودها وفقدتها بفقدتها ، قالوا : ولا يرد على ذلك الدكاة لأنها علة أخرى ، والعلل الشرعية يخلف بعضها بعضا . (٢))

ولا يخفى ما في هذه الاستدلالات من ضعف ظاهر : أما الأثران اللذان استدلوا بهما فهما ضعيفان ، وعلى تسليم صحتها - فإنهما غير دالين على المدعى ، وذلك لأن السؤال وقع في كليهما عن الآبار والحياض والغالب فيها كثرة مائها ، والماء الكثير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه إن لم يتغير .

ثم إن المالكية قد قالوا ان الماء القليل لا ينجس بوقوع النجاسة فيه الا بالتغير فكيف ساغ الاستدلال بهذين الأثرين مع أن مذهبهم في الماء ما علمنا .

وأما استصحاب حكم الأصل فهو إنما يكون عند عدم وجود الدليل الناقص عن هذا الحكم أما وقد وجد الدليل فلا يبقى مسوغ للاستدلال بالاستصحاب .

وأما القول بأن الحياة علة للطهارة ، وقياس الخنزير في ذلك على الأنعام فغير متجه وذلك لأن العلة التي استنبطها المالكية منازع فيها أصلا ، ثم إن قياس الخنزير على الأنعام قياس مع الفارق إذ الخنزير خبيث محرم اتفاقا ، والأنعام طيبة مباحة ، فكيف يقاس الخبيث المحرم على الطيب المباح ؟ ! .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء القائلون بنجاسة الخنزير على مذهبهم بما

يلي :

(١) البيان والتحصيل : ٢١٦/١ .

(٢) الزرقاني على مختصر خليل : ٢٤/١ .

١ - قوله - سبحانه وتعالى - : ﴿ أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ ﴾ فهذا القرآن العزيز يصف لحم الخنزير بأنه رجس ، وأما تخصيص اللحم بالذكر دون سائرهِ فلأنه المقصود الأعظم منه كما نهى - سبحانه - عن قتل الصيد ، والمطلوب تجنب الصيد مطلقا ، وعدم ايذائه . (١)

٢ - حديث أبي ثعلبة الخشني (٢) وفيه قول أبي ثعلبة : (يارسول الله إن أرضنا أرض أهل كتاب وأنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر ، فكيف صنع بأنيتهم وقدرهم ؟ قال : ان لم تجدوا غيرها فأرخصوها) (٣) بالماء الحديث (٤) .

فقد ذكر لحم الخنزير فأمره - صلى الله عليه وسلم - بالفصل وهذا شأن النجاسات .

٣ - القياس على الكلب : لأنه أسوأ حالا منه ، إذ أنه مندوب الى قتله ، ولايجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب الذي يجوز اقتناؤه للحاجة . (٥)

وقد رد الشوكاني على أدلة القائلين بالنجاسة : فحمل قوله - تعالى - في الآية الكريمة ﴿ إنه رجس ﴾ على الحرام ، وحمل الأمر بالفصل في حديث أبي ثعلبة على الأمر بإزالة أثر الحرام لا أثر النجاسة . (٦)

الترجيح :

ان الآية الكريمة صريحة في نجاسة الخنزير ، وذلك لأن التعبير بالرجسية

(١) بدائع الصنائع ٦٣/١ .

(٢) صاحب مشهور معروف بكنيته واسمه اختلف فيه اختلافا كثيرا ، روى عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - عدة أحاديث منها ما هو في الصحيحين مسن طريق ربيعة بن يزيد وسكن الشام ، وروى عنه سعيد بن المسيب ومكحول ، كان ممن بايع تحت الشجرة اعتزل الفتنة ، توفي في أول خلافة معاوية . انظر : الاصابة : ٢٨/٧ .

(٣) أرخصوها أي أنقوها بالفصل .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح ، باب صيد القوس بنحوه من حديث أبي ثعلبة الخشني (٢) ، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ١٥٣٢/٣ بنحوه ، وليس في رواية الشيخين (يطبخون الخنزير ويشربون الخمر) وإنما أخرج هذه الرواية أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب الأكل في آنية أهل الكتاب ١٧٨/٤ .

(٥) المجموع : ٥٦٨/٢ .

(٦) السيل الجرار : ٢٦/١ .

يبدل على النجاسة دلالة صريحة ، وأما حمل الشوكاني لفظة (رجس) فى الآية الكريمة على الحرام فغير متجه لأن حمل لفظة رجس فى الآية الكريمة على الحرام ينافى سياق الآية ، ويؤدى الى التكرار فيها ، اذ يصبح التقدير - على حمس الشوكاني - (قل لا آجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه حرام) ، فهل يعقل أن يكرر لفظ التحريم مرتين فى صدر الآية وآخرها على أشياء واحدة ؟ لاسيما اذا علمنا أن لفظة صدر الآية أبلغ فى التحريم من آخرها على تقدير الشوكاني ، وذلك لوجود أسلوب الحصر فى صدرها ، وهو من أقوى المؤكدات ، وكون لفظة رجس قد تطلق أحيانا على الاثم أو الحرام أو نحو ذلك لايعنى بالضرورة أنها كذلك فى هذه الآية الكريمة .

ثم ان اللفظ اذا دار بين حمله على الحقيقة الشرعية أو الحقيقة اللغوية كان حمله على الحقيقة الشرعية أولى لأنها الأصل فى كلام الشارع الحكيم .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى نجاسة الخنزير نجاسة عينية ، وذكر اللحم لا مفهوم له وذلك لأن نجاسته مأخوذة من قوله - تعالى - : ﴿إلا أن يكون ميتة ﴾ .

المبحث الثالث

حكسبم الشياب التى يشك فى اصابة النجاسة لها

صورة المسألة التى انفرد المالكية فى الحكم فيها : هى أن يشك فى اصابة النجاسة الشوب لا أن يشك فى المصيب أظاهر هو أم نجس ، أو يتحقق الاصابة ويجهل مكانها من الشوب ففى هاتين الصورتين وغيرهما من صور الشك فى اصابة النجاسة ليس فيها انفرد للمالكية .

أما الصورة الأولى وهى أن يتيقن نجاسة شيء ما ، ثم يشك هل أصاب هذا الشيء ثوبه أم لا ؟ فقد اختلف فيها الفقهاء بين موجب للنضح وغير موجب للنضح ولا غسل بل قائل بأن الشوب يبقى على أصله ، وهو الطهارة كما سيأتى .

وسبب انفرد المالكية يرجع الى مايلى :

١ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - فمن ذلك حديث أنس - رضى الله عنه - فى نضحه الحمير الذى اسود من طول مكث بأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - فقد فهم منه بعض الفقهاء وجوب النضح لما يشك فى نجاسته .

ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم - فى الرجل الذى يخيل اليه أنه يجد الشيء فى الصلاة : (لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا) فقد جعل منه الفقهاء أصلا لقاعدة عظيمة فى الفقه الاسلامى : وهى قاعدة أن اليقين لا يزول بالشك ، وهذا يقودنا الى السبب الثانى من أسباب انفرد المالكية .

٢ - الاختلاف فى الأمثلة الخارجة عن قاعدة : (اليقين لا يزول بالشك) ، فمع تسليم أكثر الفقهاء بهذه القاعدة المستنبطة من الحديث المتقدم فـقـد اختلفوا فى مسائل تخرج عن هذه القاعدة بأدلة خاصة ومنها هذه المسألة ، فمن الفقهاء من أخرجها من عموم القاعدة بأدلة ستأتى ، ومنهم من أدرجها فى القاعدة ، ولم ير فى أدلة من أخرجها ما يوجب إخراجها .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) الراجع من مذهب المالكية أن من شك فى اصابة النجاسة ثيابـه أو فرشه أو غير ذلك من أمتعته ، فإنه يجب عليه نضحها ، والنضح هو الرش بالماء ،

وهذا الحكم خاص بالشباب والفرش ونحوها من الأمتعة ولا يدخل فيه البدن - على-
الراجح من المذهب - اذ حكم البدن إن شك في اصابة النجاسة اياه الغسل عندهم ،
وقيل بل ينضحه كالشباب ، وقد رجح الحطاب والقرافي وغيرهما القول الأول ، وهو
استثناء البدن من الحكم بالنضح .

بقى أن نذكر أن المالكية قد حكوا قولين آخرين في حكم الشك في اصابة
النجاسة للشباب وهذان القولان هما :

١ - استحباب النضح لها .

٢ - وجوب غسلها . (١)

(ب) ذهب جمهور الفقهاء الى أن من شك في اصابة النجاسة للشباب أو
البدن أو الآنية أو غيرها فإنه لا شيء عليه ، بل تبقى هذه الأشياء على حكم الأمل،
وهو الطهارة . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في ايجاب النضح من اصابة النجاسة
الشباب ونحوها بما يلي :

١ - حديث أنس وفيه: (أن جدته مليكة (٣) دعت النبي - صلى الله عليه وسلم -
لطعام صنعته فأكل منه ، ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : قوموا
فلأصل لكم ، قال أنس : فقمنا الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحت
بالماء فقام عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصفت أنا واليتيم

(١) الحطاب : ١٦٥/١ - ١٦٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٠/١ - ٥١ ، الخرش :
١١٦/١ ، البيان والتحصيل : ٨٠/١ - ٨١ ، ٨٥ ، الذخيرة : ١٨٢/١ - ١٨٣ ،
الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٨٣/١ - ٨٤ ، الزرقاني على الموطأ :
١٤٨/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ١٥٠/١ - ١٥١ ، المجموع : ٢٠٥/١ - ٢٠٧ ،
كشاف القناع : ٤٧/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٠/١ .

(٣) هي مليكة الانصارية ، جدة أنس لأمه لها ذكر في الصحيحين . انظر : الاصابة
١٩٠/٨ .

وراءه والعجوز وراءنا فصلى لنا ركعتين ثم انصرف (١) فهذه نجاسة غير متيقنة وقد أقر النبي - صلى الله عليه وسلم - أنساً في نضح الحصير مما يدل على وجوب نضح الثوب إذا شك في إصابة النجاسة له . (٢)

٢ - قول عمر - رضى الله عنه فى المنى : (أغسل ما رأيت ، وأنضح ما لمس) (٣)

قال الزرقانى : (قال الباجى : " مقتضاه وجوب النضح لأنه لا يشتغل عن الصسلة بالناس مع ضيق الوقت إلا بأمر واجب مانع للصلاة ") (٤) .

وقد مال ابن عبد البر الى مذهب الجمهور ، فقد رد على وجه الاستدلال مسن حديث انس واثر عمر حيث قال :

(٠٠٠) وأما نضح الحصير فإن اسماعيل بن اسحق ، وغيره من أصحابنا يقولون إن ذلك إنما كان لتليين الحصير لا لنجاسة فيه والله أعلم ، وقال بعض أصحابنا : إن النضح طهر لما شك فيه لتطبيب النفس عليه ، قال أبو عمر : الأصل فى ثوب المسلم ، وفى أرضه وفى جسمه الطهارة حتى يستيقن بالنجاسة ، فإذا تيقنت وجب غسلها ، وكذلك الماء أنه محمول على الطهارة حتى يستيقن حلول النجاسة فيه ، ومعلوم أن النجاسة لا يظهرها النضح ، وإنما يظهرها الغسل وهذا يدل على أن الحصير لم ينضح لنجاسة . وقد يسمى الغسل فى بعض كلام العرب نضحا (٥) .

والقول بأن النضح إنما كان لتليين الحصير فيه ضعف ظاهر لنسـ صراوى الحديث على العلة وهى اسوداده لطول مالبس - أى افترش واستعمل - وليس من الضرورة أن يكون النضح وحتى الغسل لازالة النجاسة المتيقنة فضلا عن المشكوك فيها ، اذ قد يكونان لازالة الاوساخ مما ليس بنجس ، والظاهر أن نضح أنس

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب الصلاة على الحصير ٠٠٠ ، ١٠٠/١ - ١٠١ ومسلم فى كتاب المساجد ، باب جواز الجماعة فى النافلة ٠٠٠ ، ٤٥٧/١ برقم ٢٦٦ .

(٢) الحطاب : ١٦٩/١ ، الخرشى : ١١٦/١ .

(٣) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، ٥٠/١ .

(٤) شرح موطأ مالك للزرقانى : ١٥٩/١ .

(٥) التمهيد : ٢٦٥/١ ، وانظر أيضا : الحطاب : ١٦٦/١ ، الخرشى : ١١٦/١ .

- رضى الله عنه - للحصير كان من هذا القبيل فأراد به التخفيف من اسوداد
الحصير ليصلى عليه رسل الله - صلى الله عليه وسلم - وقد اكتفى بالنضج
دون الغسل للاستعجال ، اذ كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد توضأ ويريد
الصلاة ليغادر البيت بعد الصلاة ، ومن هنا يتضح أن حمل ابن عبد البر النضج
على الغسل استعساسة ببعض كلام العرب تكلف لا مبرر له أصلاً .

واستدل المالكية على مذهبهم فى التفرقة بين الثياب والأمتعة ، وبين
الأبدان وإيجابهم النضج فى الثياب والأمتعة ، والغسل فى الأبدان بما يلى :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل
يده قبل أن يدخلها الأثناء فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده) (١) .

فقد أمر - صلى الله عليه وسلم - بغسل النجاسة المشكوك فيها . (٢)

٢ - أمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الأنثيين بعد الإمضاء . (٣)

وجه الاستدلال منه أنه أمر بغسل الأنثيين من الإمضاء ، مع أن نجاستهما
من المذى غير متيقنة لأن إصابتهما به غير متيقنة أصلاً . (٤)

ولا يخفى ما فى هذين الدليلين من ضعف ظاهر : فأمر المستيقظ بغسل يديه
قبل ادخالهما الأثناء ثلاثاً ليس على الوجوب عند جمهور الفقهاء ، ومن أوجبهم
منهم قال أنه تعبد ولم يوجب له لشك فى النجاسة ، وأما غسل الأنثيين بعد
الإمضاء فهو ليس على الوجوب عند جمهور الفقهاء ، ومنهم المالكية - فى الرجح
من مذهبهم - ولربما كان الأمر بغسلهما لأن الغسل يساعد فى تخفيف الحسرة
المؤدية للإمضاء .

٣ - وقد فرق بعضهم بالمشقة فى غسل الثياب لأنه ينتظر تجفيفها بخلاف البدن
فلا مشقة فى غسله ، ولأن النضج على خلاف القياس فيكتفى فيما ورد فيه وهو
الثياب . (٥)

(١) سبق تخريجه ص ٧٨ .

(٢) البيان والتحصيل : ٨١/١ ، الذخيرة : ١٨٣/١ ، الحطاب : ١٦٩/١ .

(٣) سبق تخريجه ص ٩٦ .

(٤) الحطاب : ١٦٩/١ ، الذخيرة : ١٨٣/١ ، البيان والتحصيل : ٨١/١ .

(٥) الحطاب : ١٦٩/١ .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلل لهم ببعض العمومات مثل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (دع ما يريبك الى مالا يريبك)^(١) وبقاعدة أن الأصل في الأشياء الطهارة .^(٢)

الترجيح :

إن استدلال المالكية على ايجاب النضح بحديث أنس في نضح الحمير استدلال بعيد إذ أن نضح أنس للحمير لم يقم الدليل على أنه كان لشك في تنجس الحمير ذاته ، فضلا عن أن يتخذ دليلا على ايجاب النضح من كل نجاسة مشكوك فيها ، فضلا عن أنه فعل صحابي في أمر يسوغ فيه الاجتهاد .

وأما الاستدلال بأثر عمر وقوله : (أغسل ما رأيت وأنضح ما لم أر) ، فهو مبني على التسليم بنجاسة المني ، وهو أمر متنازع فيه ، ثم - على التسليم بالنجاسة - فإن الفرق بين مسألة النزاع وقصة احتلام عمر ، فالاحتلام متيقن ، ولكن الذي خفى هو موضعه من الثوب ، بينما في مسألة الخلاف ليست الاصابة متيقنة بل مشكوك فيها .

وأما استدلال الجمهور بحديث : (دع ما يريبك الى مالا يريبك) ، فهو استدلال بعيد . لأن الحديث عام ، ويمكن قلبه على المستدل بأن يقال له : نعم إنضح الثوب المشكوك في تنجسه وبهذا تدع ما يريبك من احتمال نجاسة الثوب الى ما لا يريبك بثيقن طهارته بالنضح ، لكن استدلال الجمهور بقاعدة : الأصل في الأشياء الطهارة استدلال قوي ، فهذه قاعدة مقررة في الفقه الاسلامي يشهد لها بعض النصوص ، ويندرج تحتها كثير من الفروع الفقهية المختلفة .

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في عدم ايجاب النضح ، أو الغسل للنجاسة المشكوك فيها ، فالاصل وهو الطهارة متيقن والشك عارض فلا قدرة لهذا العارض على دفع المتيقن .

(١) أخرجه البخاري في كتاب البيوع ، باب تفسير المشبهات موقوفا ، ٤/٣ .

(٢) كشف القناع : ٤٧/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢/١ .

المبحث الرابع

التطهير من ولوغ الكلب

اختلف الفقهاء في التطهير من ولوغ الكلب بين قائل بندب التسبيح ،
وموجب له وللتتريب أو موجب للتثليث ، - على ماسياتي بيانه - مفصلاً - وسبب
انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى مايلي :

١ - هل الأمر الوارد في أحاديث الولوغ ، ومنها قوله - صلى الله عليه
وسلم - : (اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه وليغسله سبع مرات .. الحديث)
للوجوب أم للندب ؟ ، فمن الفقهاء من حملة على الوجوب أخذاً بظاهر الحديث ،
ولما احتفبه من القرائن التي تدل على الوجوب ، ومن الفقهاء من حملة على
الندب ، وحمل الوجوب على بداية التشريع حينما كانت الكلاب مأموراً بقتلها .

٢ - اضطراب روايات التتريب - في ظاهرها - : فمن الفقهاء من أسقط
التتريب لما رأى في رواياته من الاضطراب ، ومنهم من أخذ بالتتريب محتجا بصحة
روايات التتريب ، ودافعا لاضطراب بوجوه من الترجيح .
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) الراجح من مذهب المالكية أنه اذا ولغ الكلب في اناء ، فإنه يندب
غسله سبع مرات لا على سبيل الوجوب ، كما لا يندب التتريب ولا يجب ، وادعى المالكية
أن روايات التتريب ضعيفة ومضطربة ، ولذا لم يخرجها مالك - رحمه الله - .

كما أن راجح مذهبهم لا يوجب اراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب ، بل يقول:
إن ذلك مندوب - على خلاف بينهم هل الندب على الفور أو عند ارادة الاستعمال ؟ - ،
وهذا الخلاف مبني على كون الأمر للفور أو التراخي .

كما أنهم لا يقولون بندب اراقة الطعام ، بل يقولون بتحريمه ، لما فيه
من اضاعه المال ، ونقلوا عن مالك قوله : (وأراه عظيماً أن يعتمد الله - عز وجل -
الله فيراق لكلب ولغ فيه) ، ولأن أواني الماء مبتذلة ، والغالب تركها عرضة
للكلاب ، ولأن الماء أيسر مؤنة من غيره ، كما أنهم لا يقولون بندب غسل غير
ما يسمى اناء . فلا يستحبون غسل الحياض أو غيرها ، وهناك قول في المذهب
بوجوب التسبيح لكن المذهب بخلافه .

ومن أوجب التسبيع اختلفوا فى وجوب النية ، فمن قائل بوجوبها لأن غسل
الاناء من الولوغ تعبد ، ومن قائل بعدم الوجوب ، وذلك لأنه تعبد فى الغيـــــر
كفصل الميت .

والحق أن المالكية مضطربون فى هذه المسألة ، - أعنى مسألة التطهيســـــ
من ولوغ الكلب - اضطرابا بينا ، واضطرابهم هذا يرجع الى محاولة التوفيق بين
مذهبهم فى طهارة عين الكلب وبين الأحاديث الواردة فى وجوب غسل الاناء منه
سبعاً ، ولهذا قال بعضهم بنجاسة الكلب وبوجوب غسل الاناء من ولوغه سبعاً ،
وتراهم يعقدون مباحث فى اعتبار النية أو عدم اعتبارها وغير ذلك من المباحث
التي يظهر فيها اضطرابهم . (١)

(ب) وذهب الحنفية - فى الراجح من مذهبهم - الى وجوب الغسل ثلاثا الحاقا
للنجاسة الكلبية بسائر النجاسات ، ولم يقولوا بالتتريب . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى وجوب غسل الاناء من ولوغ الكلب سبع
مرات احدى هذه المرات بالتراب ، والأولى أن تكون الأولى ، وهنالك تفصيلات كثيرة
عند الشافعية والحنابلة ومسائل كثيرة متفرعة عن هذه المسألة ، ليس هنا مجال
ذكرها . (٣)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى حمل الأمر الوارد فى أحاديث الولوغ
على الندب بطهارة الكلب ، وانما جاء الأمر بغسل الاناء من ولوغه تغليظا وزجرا
عن اتخاذها واقتنائها . (٤)

(١) الخطاب : ١٧٤/١ - ١٨٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٣/١ ، حاشية الدسوقي

على الشرح الكبير للدردير ، محمد عرفة الدسوقي ، (دار الفكر) : ٨٣/١ ،

الذخيرة : ١٧٤/١ - ١٧٥ ، الكافي : ١٣١/١ ، الاشراف : ٤١/١ - ٤٢ ، حاشية المساوى

على الشرح الصغير ، ٨٥/١ - ٨٦ ، البيان والتحصيل : ٢١٦/١ .

(٢) البناية : ٤٣١/١ - ٤٣٦ ، شرح فتح القدير : ٩٤/١ - ٩٥ ، البحر الرائق : ١٣٤/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٨٣/١ - ٨٤ ، أسنى المطالب ، شرح روض الطالب ، زكريا الأنصارى

(المكتبة الاسلامية) : ٢٣/١٠ ، المجموع : ٥٨٢/٢ - ٥٨٦ ، روضة الطالبين :

٣٢/١ ، كشاف القناع : ٢٠٩/١ ، شرح المنتهى : ٩٧/١ - ٩٨ ، المغنى :

٤٥/١ - ٤٦ .

(٤) الاشراف : ٤٢/١ ، الذخيرة : ١٧٣/١ .

وهذا غير متجه لأن الجمهور نازعوا في طهارة عين الكلب ، فكيف يكون مسلسل النسزاع دليلاً على الدعوى ؟ .

أما القول بأن الأمر بالتسبيح والتتريب قد جاء تغليظاً وزجراً عن اقتناء الكلاب ، - فعلى تسليم صحة ذلك - فإن هذا الافتراض دليل للوجوب لا للندب ، وذلك لأن الزجر والتغليظ لا يتحققان إذا قلنا بالندب ، فالزجر والتغليظ لا يكونان إلا عند إيجاب شيء أو تحريمه .

وأما إسقاط المالكية للتتريب فإن معتمدتهم في ذلك النفي ، ذلك أنهم ضعفوا روايات التتريب بالاضطراب ، وبأن مالكا لم يخرجها ، وهذا ليس بعسذر ، فإن كان مالك - رحمه الله معذورا لعدم بلوغه روايات التتريب ، فما عذر من جاء بعده من المالكية ؟ ! . وما عذرهم في تضعيف روايات التتريب ، وقد أخرج بعض طرقها مسلم - رحمه الله - ؟ أو ما عذرهم في حمل أحاديث الولوغ وما ورد فيها من الأمر بالتسبيح على الندب ، مع عدم وجود القرائن المارقة ؟ .

(ب) واستدل الحنفية على مذهبيهم في التثليث من النجاسة الكلبية بمسألة يلي : (١)

١ - ما روى عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعا : (يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، وفي رواية :) إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليهرقه ، وليغسله ثلاث مرات (٢) .

٢ - فتوى أبي هريرة - رضي الله عنه - يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا . فهذا أبو هريرة راوى أحاديث الولوغ ، وقد روى عنه مرفوعا ، وموقوفا الغسل

(١) هنالك مناقشات واعتراضات كثيرة أوردها الشافعية والحنابلة على أدلة الحنفية ومناقشات واعتراضات أخرى طويلة أوردها الحنفية على أدلة الشافعية والحنابلة ، وسنكتفي بأدلة هذه المذاهب دون المناقشات والاعتراضات التي أوردها كل مذهب على الآخر وذلك لأن المالكية ليسوا طرفا فيها .

(٢) أخرجه الدارقطني في كتاب الطهارة ، باب ولوغ الكلب في الاناء ، ثم قال : (تفرد به عبد الوهاب عن اسماعيل ، وهو متروك الحديث ، وغيره يرويه عن اسماعيل بهذا الإسناد فاغسلوه سبعا وهو الصواب) ٦٥/١ ، وانظر : نصب الراية : ١٣٠/١ - ١٣١ .

ثلاثا ، وإذا خالف عمل الصحابي وفتياه روايته عن النبي - صلى الله عليه وسلم - دل ذلك على نسخ الرواية . (١)

(ج) استدل الشافعية والحنابلة على مذهبهم في ايجاب التسبيح والتتريب بأحاديث الولوغ التي رويت عن أبي هريرة ، وعبد الله بن المغفل (٢) بطريق مختلفة ، فمنها قوله - صلى الله عليه وسلم - (ظهور اناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب) وفي رواية : (فليرقه وليغسله سبع مرات أولاهن بالتراب) ، وفي رواية : (أخراهن) ، وفي رواية (وعفروه الشامنة بالتراب) وفي رواية أخرى : (أحداهن بالبطحاء) .

قال الشافعية والحنابلة فهذه السنن المتواترة قد جاءت بإيجاب التسبيح والتتريب قالوا والاختلاف في تحديد مرة التتريب قد وقع في روايتي مسلم ، أولاهن وأخراهن فيتساقطان ويكتفى بوجود التراب في أي مرة كما وقع في رواية الدارقطني (أحداهن بالبطحاء) لكن تقدم الأولى . (٣)

وقد رجح الشافعية والحنابلة كون غسلة التراب هي الأولى بمرجحات أثرية ونظرية كثيرة ليس هنا مجال ذكرها . (٤)

وقد اعترض المالكية على أحاديث الولوغ بأن روايات التتريب فيها مضطربة فتارة تقول : (أحداهن) وشانية تقول : (أخراهن) ، وثالثة (أولاهن) ورابعة : (وعفروه الشامنة بالتراب) (٥) .

-
- (١) شرح فتح القدير : ٩٥/١ ، البناية : ٤٣٢/١ - ٤٣٣ ، البحر الرائق : ١٣٤/١ شرح معاني الآثار ، أحمد بن محمد الطحاوي ، تحقيق : محمد زهري النجار ، (دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م) ، ٢٤ - ٢١/١ .
- (٢) هو عبد الله بن المغفل بن عبد غنم ، له صحبة ، سكن البصرة ، وهو أحسن البكائين في غزوة تبوك ، توفي سنة سبع وخمسين . أنظر الاصابة : ٢٧٣/٢ ، التتريب : ٤٥٣/١ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٨٣/١ ، نهاية المحتاج : ٢٣٥/١ ، المجموع : ٥٨١/٢ ، كشف القناع : ٢٠٩/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٩٧/١ - ٩٨ ، المغنى : ٤٢/١ .
- (٤) طرح التتريب : ١٣٠/٢ - ١٣١ .
- (٥) الخطاب : ١٧٩/١ .

وقد أجاب الحافظ العراقي عن هذا الاعتراض بأن الاضطراب يثأتى لو كانت الروايات متساوية في وجوه الترجيح ، أما عند زيادة رواية من الروايات فسن وجه من وجوه الترجيح فلا اضطراب . (١)

الترجيح :

إن الناظر في أدلة المذاهب يجد أن أدلة الشافعية والحنابلة أصح سندا وأصح دلالة من أدلة غيرهم .

أما المالكية فلا أدري كيف ساغ لهم أن يحملوا هذه الأحاديث على الاستحباب والسندب فهو حمل غير مستقيم لأن الأصل في الأمر الوجوب إذا لم تصرفه عن الوجوب قرينة ، وأحاديث الولوغ التي توجب التسبيح والتتريب خالية عن القرائن الصارفة ، بل فيها من القرائن ما يؤكد الوجوب ويقويه ، ومن هذه القرائن :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (فليغسله) فاقتران الفعل المضارع باللام من المؤكدات التي تدل على الوجوب .

٢ - الأمر بالأراقة : وتأكيده أيضا بلام الأمر ، ولا أدري كيف يستقيم الحمل على الندب مع الأمر بالأراقة ؟ .

٣ - هذا التشديد والتغليظ في الغسل بل وإيجاب شيء آخر لم يعهد في الغسل وهو التراب ، فكيف يكون الغسل مندوبا مع كل هذا التشديد والتغليظ ، والخروج عن المعهود في الغسل ؟ ، فلو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : اغسلوا الأواني من ولوغ الكلاب لتبادر إلى الذهن الوجوب ، كيف وقد أمر بالتسبيح والتتريب ؟ ، وانكار المالكية للتتريب بدعوى الاضطراب من الوهن بمكان ، وأوهن منه اعتذارهم عن الأخذ بها بأن مالكاً لم يخرجها .

وأما الأحناف فإن مستندهم مداره على أبي هريرة سواء في الحديث أو في الفتيا وقد روى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأفتى بوجوب التسبيح والتتريب باسناد لاتدانيها اسانيد الحنفية - على فرض صحتها أصلاً - .

والقياس الجلى أيضا يستلزم الحاق أجزاء الكلب بولوغه ولعابه ، وإنما نسّم النبي - صلى الله عليه وسلم - على الولوغ لأنه الغالب من حال الكلاب كما هو معروف فلا مفهوم له إذن .

(١) طرح التشريب : ١٢٩/٢ - ١٣٠ .

المبحث الخامس

غسل المنى

اختلف الفقهاء في المنى يصيب الثوب أو البدن أيجب غسله رطبا ويابسا ؟
 أم يفرق بين رطبه ويابسه فيجب غسل الرطب وفرك اليابس ؟ أم لا يجب غسله ولا فركه
 لا رطبا ولا يابسا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - الاختلاف في حكم المنى أظاهر هو أم نجس ؟ فمن حكم بطهارته لم يوجب فيه غسلا ولا فركا ، وأما الذين حكموا بنجاسته فقد اختلفوا فأوجب بعضهم غسل رطبه ويابسه ، وفرق آخرون فأوجبوا غسل رطبه وفرك يابسه مما أدى الى انفراد المالكية بقول لم يوافقهم فيه أحد المذاهب الثلاثة الأخرى .

٢ - اختلاف الروايات في حديث عائشة - رضى الله عنها - : فبعض الروايات قد صرحت بالغسل ، بينما صرحت روايات أخرى بالفرك فمن الفقهاء من عمم روايات الغسل في الرطب واليابس على السواء ، ومنهم من أعمل روايات الفرك في اليابس وروايات الغسل في الرطب .
 وفيما يلي مذاهب الفقهاء .

- (أ) ذهب المالكية - في الراجح من مذهبهم - الى أن المنى اذا أصاب ثوبا أو بدنا فإنه يجب غسله سواء أكان رطبا أو يابسا . (١)
 (ب) وذهب الحنفية الى وجوب غسل رطبه وفرك يابسه . (٢)
 (ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه طاهر لا يجب فيه فرك ولا غسل ، ولكن يستحب غسله أو فركه إما خروجاً من خلاف من نجسه ، وإما تنظفاً وتنزهاً . (٣)

(١) الجامع : ٢١/١ أ ، الاشراف : ١٠٤/١ ، عارضة الأخوذى : ١٧٨/١ - ١٨٠ .
 (٢) البناية : ٧٢٠/١ - ٧٢١ ، بدائع الصنائع : ٦٠/١ .
 (٣) نهاية المحتاج : ٢٢٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٠/١ الأم ، الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعى ، (دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان) ، ٥٥/١ ، حاشية عميرة على شرح المنهاج ، (دار احياء الكتب العربية) ، ٧٠/١ ، شرح المنتهى : ١٠٢/١ ، الانصاف : ٣٤٠/١ ، الفروع : ٢٤٧/١ .

الأدلة :

- (١) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :
- ١ - حديث عائشة - رض الله عنها - وفيه : (كنت أغسل الجنابة من شوب النبي - صلى الله عليه وسلم - فيخرج الى الصلاة وان بقع الماء في ثوبه) (١)
- ٢ - حديث عمار بن ياسر (٢) وفيه : (انما يغسل الثوب من خمس وذكر من بينها المنى) (٣)
- ٣ - وعن زييد بن الصلت (٤) أنه قال : (خرجت مع عمر بن الخطاب السى الجرف حتى قال : فاغتسل وغسل مارأى في ثوبه ، ونضح ما لم ير ، وأذن أو أقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا .) (٥)

٤ - ولأنه مائع نجس كالدم والبول فيجب غسله كسائر النجاسات . (٦)

وقد أجيب عن هذه الأدلة ببعض الأجوبة :

- ١ - حمل حديث عائشة - رض الله عنها - على أنه من باب الاستحباب والتنظيف والتنزه عن المستنقذرات والمستخبثات . (٧)

- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ، باب غسل المنى ٠٠٠ ، ٦٣/١ ، ومسلم فى كتاب الطهارة باب حكم المنى من حديث سليمان عن عائشة ٢٣٩/١ ، برقم : ٢٨٩٠ .
- (٢) هو عمار بن ياسر بن مالك بن كنانة ، كان من السابقين الأولين هو وأبوه ، هاجر الى المدينة وشهد المشاهد كلها ، ثم شهد اليمامة قتل مع علي فى صفين ، سنة سبع وثلاثين . أنظر : الإصابة ٥١٣/٢ ، تهذيب التهذيب : ٤٠٨/٧ ، التقريب : ٤٨/٢ .
- (٣) أخرجه البيهقى فى كتاب الطهارة ، باب إزالة النجاسات بالماء ، وفى سنده من هو متهم بالوضع وقال : باطل لا أمل له ، ١٤/١ ، والبزار فى كتاب الطهارة ، باب ما يغسل من النجاسة ، قال : تفرد به ابراهيم بن زكريا ، ولم يتابع عليه . أنظر كشف الاستار : ١٣١/١ .
- (٤) هو زييد بن الصلت بن معدى كرب ، الكندى ، ولد فى عهده - صلى الله عليه وسلم - روى عن أبى بكر وعمر وعثمان وروى عنه الزهري وغيره . أنظر : الإصابة : ٢٨/٣ .
- (٥) الجرف موضع على ثلاثة أميال من المدينة من جانب الشام ، والأثر أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الطهارة ، باب إعادة الجنب الصلاة ، ٤٩/١ ، برقم : ٠٨٠ .
- (٦) الاشراف : ١٠٤/١ ، الزرقانى على الموطأ : ١٤٥/١ .
- (٧) شرح صحيح مسلم ، يحيى بن شرف النووى ، (دار احياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان) ١٩٨/٣ ، ٠

٢ - تضعيف حديث عمار فقد ضعفه البيهقي وقال : إنه لا أصل له . (١)

٣ - وأما القياس على سائر النجاسات فغير متجه : وذلك لأن نجاسة المنى ليست مسلمة للمالكية حيث نازع فيها الشافعية والحنابلة ، فقالوا بطهارته .

(ب) وأما الحنفية فإن معتمدتهم الجمع بين روايات حديث عائشة التي نصت على الغسل وتلك التي نصت على الفرك ، فأعملوا رواية الغسل التي استدل بها المالكية في الرطب ورواية الفرك في اليابس . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بعدم إيجاب الفرك والغسل فقد اعتمدوا على رواية الفرك في حديث عائشة وفيه : أنها كانت تفرك المنى من شوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يمسح فيه . وفي رواية : (فيمسح فيه) وفي أخرى : (وهو يمسح فيه) (٣) ، فقد استنتج الشافعية والحنابلة من هذه الرواية طهارة المنى وذلك لأن الفرك لا يظهر النجاسة ، وقد أوردوا أدلة كثيرة على طهارة المنى ليس هنا مجال ذكرها (٤) لأن أفراد المالكية ليس في طهارة المنى أو نجاسته ، وإنما هو في كيفية إزالته .

الترجيح :

إن الترجيح في هذه المسألة يبنى على أن المنى طاهر أم نجس ، والذي تظاهرت عليه الأدلة هو طهارته ، وعلى هذا لا يبقى للقول بإيجاب الغسل ، أو إيجابه مع الفرك مكان ، وإن مذهب الشافعية والحنابلة في استحباب فركه إذا كان يابسا ، واستحباب غسله إذا كان رطبا جمع بين روايات حديث عائشة من جهة ، وبين هذه الروايات وسائر الأدلة الدالة على طهارة المنى من جهة أخرى ، مما يدفع إلى القول بترجيحه ، ويظهر لى أن حمل الشافعية والحنابلة حديث غسل المنى أو فركه على النظافة متجه وذلك لأن المنى مستقذر طبعاً ، ولكن ليس كغسل مستقذر طبعاً نجس .

(١) السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي ، (دار الفكر ، بيروت) ١٤/١٠ .

(٢) البناء : ٧٢١/١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب حكم المنى ٢٣٩/١ .

(٤) نهاية المحتاج : ٢٢٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٠/١ ، الأم : ٥٥/١ ، حاشية عميرة

٧٠/١ ، المغنى : ٧٣٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٨٩/٢١ - ٥٩٠ .

المبحث السادس

حكم تخليص الخل الخمس

اتفق الفقهاء على أن الخمر إذا تخللت بنفسها دون معالجة فإنها تحلل وتطهر ، وأما إن خللت - أى عولجت لتصير خلا بآى أسلوب من أساليب المعالجة - سواء بطرح شيء فيها أو نقلها من شمس إلى ظل أو غير ذلك من وسائل التخليص ، فإن هذا موضع خلاف بين الفقهاء . كما اختلفوا أيضا فى حكم نتيجة الفعل بعد التخليص فمنهم من حكم بحرمة التخليص وعدم طهارته ، ولا حله بعده ، ومنهم من قال بجواز التخليص وبإباحة الخل وحلها بعده ، ومنهم من قال بكرهه التخليص وبإباحة الخل ، وحلها بعده ، وانفراد المالكية لايتأتى إلا بالجمع بين حكم الفعل وحكم نتيجته ، فإنهم قالوا : إن تخليل الخمر ابتداءً مكروه ، أو محرم على قول لكنها إذا خللت حلت وطهرت . (١)

بينما ذهب الحنفية إلى جواز تخليل الخمر وإباحة الخل وطهارته بعد التخليص (٢) وذهب الشافعية والحنابلة إلى حرمة التخليص ، وحرمة الخل وعدم طهارته بعده . (٣)

ومستند المالكية فى القول بكرهه تخليل الخمر وإباحة الخل بعد التخليص هو الجمع بين الأحاديث التى استدلت بها الشافعية والحنابلة على تحريم التخليص ، وتلك التى استدلت بها الحنفية على إباحته وذلك للخروج من الخلاف فمن الأحاديث المحرمة للتخليص :

١ - حديث أنس وفيه : سئل النبى - صلى الله عليه وسلم - عن الخمر تتخذ خلا فتبى عن ذلك (٤)

- (١) الخرشى : ٨٨/١ ، الخطاب : ٩٧/١ ، الزرقانى على مختصر خليل وحاشيته البنائى عليه : ٢٧/١ - ٢٨ ، الذخيرة : ١٨٥/١ ، حاشية الصاوى على الشرح الصغير : ٤٨/١ ، التمهيد : ٢٦١/١ - ٢٦٢ .
- (٢) البنائية : ٥٥٧/٩ ، العناية بهامش فتح القدير : ٣٩/٩ .
- (٣) نهاية المحتاج : ٢٣٠/١ - ٢٣٢ ، مغنى المحتاج : ٨٢/١ ، المجموع : ٥٧٥/٢ .
- (٤) ٥٧٩ ، كشف القناع : ٢١٤/١ - ٢١٥ ، شرح منتهى الإرادات : ١٠٠/١ .
- (٤) أخرجه مسلم فى كتاب الأشربة ، باب تحريم تخليل الخمر ، ١٥٧٣/٣ برقم :

٢ - حديث أبى طلحة (١) - رضى الله عنه - وفيه : (أنه سأل الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن أيتام ورثوا خمرا فقال : آهرقها فقال : أفلا أخللها ؟ فقال : لا) (٢) .

٣ - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لما أهديت له مزادة فيها خمر : (قال للمهدى : إن الذى حرم شربها حرم بيعها) ، ففتح الرجل فم المزادة وترك الخمر تراق منها . (٣)

ومن الأحاديث التى يفهم منها إباحته :

١ - ماروى من قوله - صلى الله عليه وسلم - (نعم الإدام الخل) (٤)

٢ - ماروى عنه - صلى الله عليه وسلم - (خير خللكم خل خمركم) (٥)

والحق أن القياس يقتضى أن الخل المتخذة من الخمر حلال طاهرة ، وذلك لأنها انقلبت من وصف الخمرية الى وصف الخلية ، وليس هنالك فرق معقول بين أن تتخلل بنفسها أو تتخلل بفعل فاعل ، وذلك لحلول أوصاف الطهارة ، بعــــد أوصاف النجاسة ، ولكن لا اجتهاد ولا كلام فى مورد النص .

والأحاديث التى استدلت بها مانعو التخليل صريحة فى ذلك ، وخاصة حديث أبى طلحة فالخمر كانت لأيتام ، وفى تخليلها حفظ لذلك المال من الاتلاف ، وليس هنالك من هو أحرص من النبى - صلى الله عليه وسلم - على حفظ أموال اليتامى والعناية بها ، كيف لا وهو الذى أمرنا بأن نتجر بأموال اليتامى كيلا تأكلهم الصدقة فلو كان هنالك سبيل الى طهارتها بالتخليل لأمره - صلى الله عليه وسلم - بذلك .

ويمكن أن يقال : إن غاية ماتفيده أحاديث النهى عن التخليل تحريم ذلك

(١) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الأنصارى ، مشهور باسمه وكنيته كان مسن مضاء الصحابة ، شهد العقبة ، وكان فى من شهد بدرا ، توفى سنة خمسين أو إحدى وخمسين . أنظر : الإصابة ٢٨/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الأشربة ، باب ما جاء فى الخمر تخلل ، ٣/٣٢٦ ، برقم : ٣٣٧٥٠ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب المساقاة باب تحريم بيع الخمر ، ٣/١٢٠٦ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الأشربة ، باب فضيلة الخل ، والتأدم به ، ٣/١٦٢١ - ١٦٢٢ .

(٥) قال السخاوى : أخرجه البيهقى فى المعرفة من حديث المغيرة بن زياد ، وقال : (أنه ليس بالقوى عن أبى الزبير عن جابر مرفوعاً) . أنظر المقاصد الحسنة : ص ٢٠٦ .

الفعل ، وليس فيها ما يدل على أن الخمر لا تطهر بالتخليل ، وقد أجاب بعض مانعي التطهير بالاستحالة أن الحكم بنجاستها فيه زجر الناس عن اقتنائها ، وسدد الذريعة اليه ، ولا أرى في هذا الجواب وجه قوة ، لأن منع التخليل بحد ذاته كاف للزجر وسد الذريعة ، ولكن الأقوى من ذلك جواب شيخ الاسلام ابن تيمية السسذى أرجع المسألة - أعني مسألة التخليل - الى أصول وشواهد من الشريعة السمحة حيث قال :

(... وغاية ما يكون تخليلها كتذكية الحيوان ، والعين اذا كانت محرمة لم تصر محللة بالفعل المنهى عنه ، لأن المعصية لا تكون سببا للنعمة والرحمة ، ولهذا لما كان الحيوان محرما قبل التذكية ، ولا يباح الا بالتذكية فلو ذكاه تذكية محرمة مثل أن يذكيه في غير الحلق واللبة مع قدرته عليه ، أو لا يقصد ذكاته ، أو يأمر وشنيا أو مجوسيا بتذكيته ونحو ذلك لم يباح ، وكذلك الصيد - اذا قتله المحرم لم يصير ذكيا ، فالعين الواحدة تكون حلالا طاهرة في حال ، وتكون حراما نجسة في حال : تارة باعتبار الفاعل كالفرق بين الكتابي والوشني ، وتارة باعتبار الفعل كالفرق بين الذبيحة بالمحدد وغيره ، وتارة باعتبار المحل وغيره كالفرق بين العنق وغيره ، وتارة باعتبار قصد الفاعل ، كالفرق بين ما قصد تذكيته ، وما قصد قتله حتى أنه عند مالك والشافعي وأحمد اذا ذكى الحلال صيدا أبيع للحلال دون المحرم ، فيكون حلالا طاهرا في حق هذا ، حراما نجسا في حق هذا ، وانقلاب الخمر الى الخل من هذا النوع مثلما كان ذلك محظورا ، فاذا قصده الانسان لم يصير الخل به حلالا ، ولا طاهرا ، كما لم يصير لحم الحيوان حلالا طاهرا بتذكية غير شرعية) (١)

وبهذا يترجح لدى أن الخمر اذا انقلبت خلا دون معالجة حلت وطهرت ، واذا انقلبت بفعل المعالجة لم تحل ولم تطهر ، وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما عرفنا .

المبحث السابع

حكم الانتفاع بجلود الميتة

انفراد المالكية في المسألة انما هو في جزئية بسيطة ، ذلك أن المالكية قد قالوا بأن جلود الميتة لا يظهرها الدباغ ، ولكن يجوز الانتفاع بها بعد دباغها في اليابسات ، وفي الماء دون سائر المائعيات . (١)

وقد وافق الحنابلة المالكية على أن جلود الميتة لا تطهر بالدبـاسـاغ ، ووافقوهم على جواز الانتفاع بها في اليابسات ، لكنهم خالفوهم في جـواز الانتفاع بها في وضع الماء فيها ، فقالوا بعدم الجواز بناءً على أن مذهبهم في الماء القليل إذا خالطته نجاسة فإنها تنجسه مالم يبلغ قلتين (٢) .

فهذا الاختلاف بين المالكية والحنابلة يرجع الى مسألة أخرى ؛ وهى أن الماء القليل الذى خالطته نجاسة ، هل يتنجس بمجرد مخالطة النجاسة له ولو لم يظهر أثرها فيه تغيراً في لونه أو طعمه أو ريحه ؟ أو أنه لا يتنجس الا اذا تغير؟ فمذهب المالكية أن الماء لا يتنجس الا بالتغير بينما قال الحنابلة بتنجسه ولو لم يتغير مالم يبلغ قلتين فأكثر .

ومن هنا فإن المالكية - في المشهور من مذهبهم - قد جـوزـا الانتفاع بجلود الميتة بعد الدباغ في وضع الماء فيها بناءً على أصلهم في مسألة الماء القليل محتجين بأن الماء يدفع النجاسة عن غيره فيدفعها عن نفسه . (٣)

وذهب الشافعية والحنابلة الى طهارة جلود الميتة بالدباغ ، ولكن منع

(١) الخطاب : ١٠١/١ ، الخرشي : ٨٩/١ - ٩٠ ، الزرقاني على مختصر خليل :

٢٩/١ - ٣٠ ، أسهل المدارك : ٣٩/١ ، ٥٤ ، الشرح الصغير على أقـسـرب

المسالك : ٥١/١ - ٥٢ ، التمهيد : ١٧٨/٤ - ١٧٩ .

(٢) كشاف القناع : ٥٧/١ - ٥٩ ، الانصاف : ٨٦/١ - ٨٧ ، المبدع شرح المقنع ،

برهان الدين ، محمد بن مفلح ، تحقيق : زهير الشاويش ، (المكتب الاسلامي ،

بيروت) ٨٠/١ - ٨١ .

(٣) الخرشي : ٨٩/١ - ٩٠ .

استثناآت لبعض الحيوانات نجسة العين كالكلب والخنزير ووفق تفصيلات كشيـــــرة
لامجال لذكرها . (١).

ولما كان انفراد المالكية ليس فى كون الدباغ مطهرا أو غير مطهر لجلود
الميتة وإنما هو فى جواز الانتفاع بجلد الميتة بعد الدبغ بوضع الماء فيه ،
فلا مجال لذكر أدلة جواز الدباغ وكونه مطهرا لجلد الميتة أم لا ، وذلك لأنسه
لا انفراد للمالكية فى هذا ، وإن المالكية قد بنوا مذهبهم فى جواز الانتفاع
على أصلهم فى مسألة الماء القليل، وتلك مسألة أخرى قد سبق بحثها فى فصل
المياه .

والذى يترجح لدى أن الدباغ مطهر لجلود الميتة التى نجست بالموت ســـــوى
الحيوانات نجسة العين ، وذلك لتظاهر الأدلة وتضافرها على ذلك ، قال الشوكانى :
(٠٠٠ قد روى فى ذلك - أعنى تطهير الدباغ للأديم - خمسة عشر حديثا عن ابن
عباس حديثان ، وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن المحبق ،
وعائشة والمغيرة ، وأبى أمامة ، وابن مسعود ، وشيبان وثابت وجابر ، وأثران
عن سودة وابن مسعود . (٢)

(١) شرح فتح القدير : ٨٢/١ ، البناية : ٣٦٠/١ - ٣٦٤ ، تبين الحقائق :
٢٦/١ ، بدائع الصنائع ٨٦/١ ، مغنى المحتاج : ٨٣/١ ، الأم : ٩/١ ، المجموع :
٢١٥/١ - ٢١٦ ، حاشيتا القليوبى وعميرة على شرح المنهاج للمحلى ، ٧٢/١ -
٧٣ ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ابن حجر الهيتمى ، (دار صادر ، بيروت ،
لبنان) ٣٠٧/١ - ٣٠٩ .

(٢) نيل الأوطار محمد بن على الشوكانى ، (دار الجيل ، بيروت) ٧٥/١ .

الباب الثاني

مفردات المذهب في الصلاة والجنائز

الباب الثانى

مفردات المذهب فى الصلاة والجنائز

يشتمل هذا الباب على أحد عشر فصلا :

الفصل الأول : مفردات المذهب فى مواقيسست الصلاة

الفصل الثانى : مفردات المذهب فى الأذان والاقامة

الفصل الثالث : مفردات المذهب فى صفة الصلاة وقضاء الغوائست

الفصل الرابع : مفردات المذهب فى سجود السهو والتلاوة والشكر

الفصل الخامس : مفردات المذهب فى النوافسل

الفصل السادس : الامامة

الفصل السابع : مفردات المذهب فى صلاة المسافر

الفصل الثامن : مفردات المذهب فى الجمعة وصلاة الخسوف

الفصل التاسع : مفردات المذهب فى أحكام وصلاة العيدين

الفصل العاشر : مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاستسقاء

الفصل الحادى عشر : مفردات المذهب فى الجنائز

الفصل الأول

مفردات المذهب فى مواقيت الصلاة

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : الاشتراك بين وقت الظهر ، ووقت العصر

المبحث الثانى : وقست الصلاة العصر الاختياري

المبحث الثالث : مقدار مايجب من الصلوات على من صار أهلا لوجوب

الصلاة قبل خـروج الوقت

المبحث الرابع : القدر الذى تدرك فيه الصلاة فى آخر وقتها

المبحث الخامس : حكم الصلاة عند استواء الشمس

المبحث الأول

الاشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر

المقصود بالاشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر وجود وقت بينهما يصح فيه ايّاق أي منهما ، وقد اختلف الفقهاء في وجود هذا الوقت أو عدم وجوده ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض الأحاديث - في ظاهرها - فمن ذلك حديث امامة جبريل - عليه السلام - بالنبي - صلى الله عليه وسلم - والذي يفهم منه وجود الاشتراك ، فهو متعارض مع حديث ابن عمرو الذي يفهم منه عدم الاشتراك وسيأتيان في الأدلة . (١)

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - في المشهور الى وقوع الاشتراك بين وقت صلاة الظهر ، ووقت صلاة العصر بقدر ايّاق احدهما ، والاشتراك عند المالكية هو بين صلاة الظهر وصلاة العصر فقط وهناك قول بأن الاشتراك واقع أيضا بين العشائين ، وهذا القول لا يتأتى الا على القول بأن وقت صلاة المغرب ممتد الى أن يدخل وقت صلاة العشاء ، وهذا خلاف المشهور ، لأن المشهور أن وقت المغرب انما هو بقدر ايّاقها بعد دخول وقتها وفعل شروطها .

وقد اختلف المالكية في الوقت المشترك بين الظهرين أهو للعصر مع الظهر في آخر القامة الأولى ؟ أم للظهر مع العصر في أول القامة الثانية ؟ (٢) وقد شهّر ابن رشد وابن راشد (٣) القول الأول ، بينما شهر سند وابن الحاجب القول الثاني .

(١) بداية المجتهد : ٦٨/١ .

(٢) المقصود بالقامة هنا طول الشيء سواء أكان انسانا أو عودا أو غير ذلك والقامة الأولى تكون عندما يكون ظلها مثلها ، والقامة الثانية تتم عندما يكون ظلها مثلها .

(٣) هو أبو العافية فضل بن فضل بن عمرة بن راشد ، ولي القضاء ببليده ، وسمع من عبد الملك بن حبيب ، توفي سنة خمس وستين ومائتين . أنظر (ترتيب) المدارك : ١٥٧/٣) .

وشمرة الخلاف تظهر في أمرين :

١ - الاثم وعدمه : فعلى القول بأن الاشتراك هو في آخر القامة الأولى ، يآثم من آخر الظهر الى أول القامة الثانية ، بينما لا يآثم ان آخرها على القول بأن الاشتراك انما هو في أول القامة الثانية .

٢ - الصحة وعدمها : فعلى القول بأن الاشتراك هو في آخر القامة الأولى تصح صلاة العصر ممن أوقعها في هذا الوقت بينما لاتصح ممن أوقعها في آخر القامة الأولى على القول بأن الاشتراك انما هو في أول القامة الثانية ، لأنه في هذه الحالة يكون قد فعلها قبل وقتها .

ويحدثنا القرافي عن منشأ هذين القولين وسبب الاختلاف بينهما حيث يقول :
(... ومنشأ القولين قوله - عليه السلام - " فصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله " ان حملنا الصلاة على ابتدائها وهو مجاز كان الاشتراك واقعا فـ على القامة الثانية ، أو على كمالها - وهو الحقيقة - كان الاشتراك في آخر القامة الأولى ، ولا يتجه في قوله - عليه الصلاة والسلام - " فعلى بي الظهر حين زالت الشمس " الا على الابتداء والمجاز ، ويكون من اطلاق لفظ الكل على الجزء ، وكذلك المغرب والصبح ، فيتأكد المشهور بهذه الصلوات) (١)

وواضح من كلام القرافي هذا أنه يختار تشهير ابن الحاجب من كون الاشتراك في أول القامة الثانية .

وقبل أن أختتم الكلام في تموير المذهب المالكي فاني أشير الى أمرين :

١ - إن المالكية يسمون هذا الاشتراك بالاشتراك الاختياري تمييزا له عن الاشتراك الضروري الذي هو لأرباب الضرورات ، وللمالكية في تفصيله انفراد وسيأتى بحثه في مسألة أخرى .

٢ - إن بعض المالكية ومنهم ابن حبيب قد نقوا الاشتراك . (٢)

(١) الذخيرة : ٤٠٩/١ .

(٢) الحطاب : ٣٩٠/١ - ٣٩١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٤٠/١ - ١٤١ ، الخرشى : على مختصر خليل : ٢١٢/١ ، الجامع : ٣٧/١ ب ، الذخيرة ٤٠٧/١ - ٤١٠ بداية المجتهد : ٦٨/١ ، المنتقى : ١٢/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا اشتراك بين الظهرين - على خـسـسـلاف بينهم - الى أى مدى يمتد وقت الظهر ، ويبدأ وقت العصر ليس هنا مجال ذكره . (١)

الأدلة :

(آ) استدل المالكية على مذهبهم فى اثبات الاشتراك بين الظهر والعصر بما يلى :

١ - حديث امامة جبريل للنبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (أنه صلى بالنبي - صلى الله عليه وسلم - الظهر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى صلى فيه العصر فى اليوم الأول) (٢) .

فقد ورد فى الحديث أنه صلى العصر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى كان قد صلى فيه الظهر فى اليوم الأول ، ولا يكون هذا الا اذا كان وقتها مشتركا . (٣)
٢ - وعن ابن عباس قال : (جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة من غير خوف ولا سفر) (٤) .

وقد وضع القرافى وجه الدلالة بما حاصله : أن روايات الحديث دالة على الجمع بين الظهر والعصر دون غيرهما ، فلولا الاشتراك الواقع بينهما لـسـاغ الجمع فيما سواهما . (٥)

٣ - إن أرباب الضرورات يدركون الصلاتين قبل الغروب مع انعقاد الاجماع

(١) البناية : ٧٩٧/١ - ٧٩٨ ، بدائع الصنائع : ١٢٣/١ ، نهاية المحتاج : ٣٤٦/١ - ٣٤٧ ، مفتى المحتاج : ١٢١ - ١٢٢ ، المجموع : ٢١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٤/١ .

(٢) أخرجه الحاكم فى كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ، ١٩٣/١ ، والترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى المواقيت ، وقال : حديث حسن صحيح ، ٢٧٨/١ - برقم : ١٤٩ ، وأبوداود فى كتاب الصلاة ، باب فى المواقيت ١٠٧/١ - برقم : ٣٩٣ ، قال ابن حجر : فى اسناده عبدالرحمن بن الحارث مختلف فيه لكنه توبع . . . (أنظر : تلخيص الحبير : ١٧٣/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٠٨/١ ، الجامع : ٣٧/١ ب ، التمهيد ٢٧٩/٣ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب المسافرين ، باب الجمع بين الصلاتين فى الحضر ، ٤٨٩/١ .

(٥) الذخيرة : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

على أنه لا يجب عليهم ما خرج وقته في غير محل النزاع ، فيكون وقتها باقياً — ولا معنى للاشتراك الا ذلك (١) .

وقد أجيب على أدلة المالكية هذه بمجموعة من الأجوبة فيما يلي أبرزها :

١ - أما حديث امامة جبريل فقد أجيب عنه بحمل صلاة العصر في اليوم الأول على ابتدائها ، وحمل صلاة الظهر في اليوم الثاني على الفراغ منها ، ونظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن ﴾ ، وقولـــــــــــــــــه : ﴿ فإذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن ﴾ (٢) ، فالمراد بالبلوغ الأول مقارنته ، وبالبلوغ الثاني حقيقة انقضاء الأجل ، ونظيره أيضا بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله ، وبلغه اذا دخله . (٣)

٢ - وأما الاحتجاج بجمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بالمدينة فقد أجيب عنه من وجهين :

(أ) أن ذلك محمول على أنه آخر الظهر الى آخر وقتها وصلى العصر فــــــــــــــسـى أول وقتها فيكون جمعا صوريا ، قالوا : وعلى هذا التأويل حمله امامــــــــــــــــان تابعيان من رواته ، وهما : أبو الشعثاء جابر بن زيد ، رواية عن ابن عباس (٤) والآخر : عمرو بن دينار (٥) ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره .

(ب) أن هذا إنما كان لعذر مطر أو مرض أو نحوه . (٦)

والحق أن حمل المالكية الجمع في الحديث غير متجه : لأن الجمع هو أن

(١) الذخيرة : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

(٢) البقرة / ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٣) المجموع : ٢٢/٣ ، مغنى المحتاج : ١٢١/١ ، نهاية المحتاج : ٣٤٦/١ ، المغنى : ٣٨٢/١ .

(٤) هو أبو الشعثاء ، جابر بن زيد الأزدي ، ثم الجوفى ، البصرى ، مشهور بكتيته ، ثقة فقيه ، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة . أنظر : تقريب التهذيب : ١٢٢/١ .

(٥) هو عمرو بن دينار المكي ، الجمحي ، أحد الأعلام ، روى عن ابن عباس ، وابن الزبير ، روى عنه قتادة وأيوب ، وابن جريج ، توفي سنة ست وعشرين ومائة ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٨/٨ - ٣١ ، تقريب التهذيب : ٦٩/٢ .

(٦) المجموع : ٢٢/٣ .

تصلى الأخيرة فى وقت الأولى ، أو العكس والاشتراك الذى قال به المالكية ، تصلى فيه كل صلاة فى وقتها - حسب مذهبهم - فلا يكون جمعا .

وأما احتجاج القرافى بأن أرباب الضرورات يدركون الظهر فى آخر وقت العصر قبل الغروب واستنتاجه من ذلك الاشتراك بينهما فضعيف جدا ، وذلك للفرق الواضح بين حال الضرورة وحال الاختيار ، ثم ان المالكية لا يقولون بالاشتراك بين العشاءين مع أن الاشتراك الضرورى واقع فيهما أيضا .

ثم إن الحنفية يقولون إن صاحب الضرورة لا يجب عليه الا الوقت الذى زال فيه عذره ، ومن هنا يتضح لك ضعف اعتماد القرافى على الاشتراك بالنسبة لأرباب الضرورات .

(ب) وأما الجمهور القائلون بعدم الاشتراك فقد استدلوا بما يلى :

١ - حديث عبدالله بن عمرو بن العاص وفيه : (٠٠٠ ثم اذا صليت الظهر فانه وقت الى أن تحضر العصر ٠٠٠) ، وفى رواية : (وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر) (١) .

٢ - حديث أبى موسى (٢) وفيه : (صلى الظهر فى اليوم الثانى ثم أخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم قال فى آخره " الوقت مابين هذين ") (٣)

وهذا نص فى أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك ، فيلزم منه عدم الاشتراك (٤) وقد أجاب القرافى عن حديث عبدالله بن عمرو وحديث أبى موسى بعد أن أوردهما فقال :

(٠٠٠ والجواب عن الأول والثانى قوله - عليه السلام - من أدرك ركعة قبل غروب

(١) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس ، ٤٢٧/١ .

(٢) هو عبدالله بن قيس مشهور باسمه وكنيته ، أسلم وهاجر الى الحبشة ، توفى بالكوفة سنة أربع وأربعين . انظر الاصابة : ٣٥٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ٢٣/١ ، طبقات الحفاظ ، ص ١٥ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس ، ٤٢٨/١ .

(٤) نهاية المحتاج : ٣٤٦/١ ، مغنى المحتاج : ١٢١/١ ، المجموع : ٢١/٣ - ٢٢ .

الشمس فقد أدرك العصر " فلا بد من الجمع بين الأحاديث ، فيحمل الأول على أفضل الأوقات ، والثانى على ما فيه تفريط أو عذر (١)

الترجيح :

ان الناظر فى أدلة المالكية يجد أن أدلها على مذهبهم هو حديث امامة جبريل بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وأنه صلى به العصر فى اليوم الثانى فى الوقت الذى كان قد صلى به الظهر فى اليوم الأول ، ومع ذلك فقد أوله الجمهور تأويلا صحيحا كما رأينا .

وأما الدليلان الآخران فهما غير دالين على ماذهب اليه المالكية وان الجمع بين الأحاديث ممكن على مذهب القائلين بعدم الاشتراك ، وذلك بالتأويل الذى ساقه الجمهور ومع ذلك فقد رجح ابن رشد المالكي مذهب الجمهور بالجمع بين الأحاديث من وجه آخر حيث قال :

(...) وحديث جبريل أمكن أن يصرف الى حديث عبد الله من حديث عبد الله الى حديث جبريل ، لأنه يحتمل أن يكون الراوى تجوز فى ذلك لقرب ما بين الوقتين . (٢)

(١) الذخيرة : ٤٠٨/١ .

(٢) بداية المجتهد : ٦٨/١ .

المبحث الثانى

وقت صلاة العصر الاختيارى

اختلف الفقهاء فى تحديد الوقت الاختيارى لصلاة العصر^(١) وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ماورد فى حديث امامة جبريل النبى - صلى الله عليه وسلم - حينما صلى به العصر فى اليوم الأول حينما صار ظل كل شئ مثله وصلى به فى اليوم التالى عندما صار ظل كل شئ مثليه ، وقال : (الوقت بين هذين) ، وما ورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - (العصر ما لم تصفر الشمس) ، وما ورد من قوله - صلى الله عليه وسلم - (من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ، وستأتى جميعا فى الأدلة ، وقد أخذ كل مذهب بحديث مآولا الأحاديث الأخرى ، وفيما يلى مذاهبهم فى المسألة :

(أ) المشهور من مذهب المالكية أن الوقت المختار لصلاة العصر هو ————— الاصفرار ، ويقصدون بالاصفرار اصفرار الأرض والجدر لا اصفرار الشمس ويعبرون عنه بوقت التطفيل ، وهو ميل الشمس الى الغروب ، ومنه طفل الليل أقبل ظلامه ، وهنالك قول لابن عبدالحكم بأن الوقت المختار لصلاة العصر هو ممير ظل كل شئ مثليه ، ويمتد وقت العصر الى الغروب لأرباب الضرورات ، ويأثم من أخر العصر بلا عذر الى خروج الوقت المختار .^(٢)

(ب) وذهب الحنفية الى أن وقت العصر واحد ، وهو يمتد الى غروب الشمس^(٣) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن وقت العصر المختار يمتد الى

(١) يختلف الفقهاء القائلون بالوقت الاختيارى فى صلاة العصر فى تحديد معناه ، وماذا يترتب على من أخر الصلاة الى خروجه وفق تفصيلات انفراد بهـــــــــــــــــ الشافعية عن الحنابلة من جهة والمالكية من جهة أخرى فالشافعية قـــــــــد قسموا وقت العصر الى خمسة أوقات الاختيارى ، أحدها ، الى غير ذلك من التفاصيل .

(٢) الحطاب / ٣٨٩/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٠/١ ، الخرشي / ٢١٢ ،

الجامع : ٣٧/١ ب ، التمهيد : ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، ٢٨٠/٣ ، المنتقى : ١٤/١

(٣) البناية : ٧٩٨/١ - ٧٩٩ ، بدائع الصنائع : ١٢٣/١

أن يصير ظل كل شيء مثليه - على خلاف بينهم - في حكم تأخير الصلاة حتى خروج هذا الوقت - (١).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (وقت العصر ما لم تصفر الشمس) (٢) وهذا نص . (٣)

٢ - حديث أنس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (تلك صلاة المنافقين يمهل أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس قام فنقرها أربعة لا يذكر الله فيها الا قليلا) (٤)

٣ - ما جاء في كتاب عمر - رضى الله عنه - الى عماله : (... والعصر والشمس بيضاء نقية قبل أن يدخلها صفرة) (٥)

وقد حمل النووي حديث ابن عمر على الكراهة ، أى كراهة فعلها بعد اصفرار الشمس (٦) ، وأما حديث أنس ووصف الصلاة بعد الاصفرار بأنها صلاة المنافقين ، فهو لا يدل على أن الاصفرار هو نهاية الوقت المختار وذلك لأنه لا تعرض فيه لما قبل الاصفرار بعد مصير ظل كل شيء مثليه ، ثم لربما حمل الحديث على من يتخذ من تأخير صلاة العصر الى ما بعد الاصفرار عادة له وديدنا .

ثم هو بعد ذلك من باب التغليظ والزجر لمن يتهاونون أو يتكاسلون عن صلواتهم .

-
- (١) مغنى المحتاج : ١٢٢/١ ، المجموع : ٢٥/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١٣٤/١ .
 - (٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب أوقات الصلوات الخمس : ٤٢٧/١ .
 - (٣) الخطاب : ٣٨٩/١ ، المنتقى : ١٤/١ .
 - (٤) التمهيد : ٢٩٦/١ ، الجامع : ٢٨/١ ب ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب استحباب التكبير بالعصر ، ٤٣٤/١ برقم : ٦٢٢ .
 - (٥) شرح موطأ مالك للزرقاني ، ٣٢/١ ، والأثر أخرجه مالك في الموطأ ، فى كتاب أوقات الصلاة ، باب وقت الصلاة ، ١٥/١ ، وعبدالرزاق ، فى المصنف ، ٥٣٦/١ ، والطحاوى فى شرح معاني الآثار : ١٩٣/١ .
 - (٦) شرح صحيح مسلم للنووى : ١١٠/١ .

(ب) وأما الحنفية القائلون بامتداد وقت العصر الى غروب الشمس ، فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) (١) .

وهذا يدل على أن آخر وقت العصر هو غروب الشمس ، وأن الذي يؤخر صلاة العصر عن الأصفرار ليس بمقروط . (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بامتداد الوقت المختار للعصر الى أن يصير ظل كل شيء مثليه فقد استدلوا على مذهبهم بحديث ابن عباس - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (٠٠ وصلى بي جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ، ثم صلى المرة الأخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه) (٣)

ولعل مذهب الشافعية هو الأرجح في هذه المسألة ، وذلك لأنه يجمع بين الأحاديث فهو يأخذ بحديث امامة جبريل في مصير ظل كل شيء مثليه ، ولا يهمل حديث ابن عمر في الأصفرار فيحمله على الكراهة ، ولا حديث أبي هريرة الذي استدل به الحنفية فيحمله على ادراك الوجوب والأداء ، وبهذا يكون مذهب الشافعية والحنابلة قد أعمل كل النصوص وهذا أولى من اهمال بعضها .

-
- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب من أدرك ركعة من العصر، ١٠٦/١، ومسلم فى كتاب المساجد ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ٠٠٠٠ ، ٢٤/١ برقم : ٠٦٠٨ .
- (٢) المبسوط ، شمس الدين السرخسى ، (دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م) ، ١٤٤/١ ، البناية : ٧٩٨/١ - ٧٩٩ .
- (٣) المجموع : ٢٥/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٢/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ما جاء فى المواقيت ، ٢٧٨/١ ، وأبوداود فى كتاب الصلاة باب فى المواقيت ، ١٠٧/١ ، والحاكس فى كتاب الصلاة ، باب مواقيت الصلاة ، ١٩٣/١ - ١٩٧ ، والبيهقى فى كتاب الصلاة ، جماع أبواب مواقيت الصلاة ، ٤٦٣/١ ، قال الحافظ ابن حجر : (فى استاده عبدالرحمن بن الحارث بن عياش بن أبى ربيعة مختلف فىه لكنه توبع أخرجه عبدالرزاق عن العمري ٠٠٠ وصححه أبوبكر بن العربى وابن عبدالبر ٠٠٠) أنظر : تلخيص الحبير : ٣٧٣/١ .

المبحث الثالث

مقدار ما يجب من الصلوات على من صار أهلاً لوجوب الصلاة قبل خروج الوقت

صورة هذه المسألة : أن تكون الصلاة غير واجبة على بعض الأشخاص ، ثم تصير واجبة عليهم آخر الوقت كالصبي يبلغ ، أو المجنون يفيق ، أو الحائض تطهر ، أو الكافر يسلم ، فهل تجب على هؤلاء وأمثالهم ممن زال عذره أو مانعه من الصلاة إذا كان زوال العذر أو المانع في آخر وقت تلك الصلاة ، أو تجب عليه الصلاة أخرى ، وإن وجبت فما الوقت الذي يشترط بقاؤه من وقت الأخيرة لتجب التمسُّ قبلها ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) المشهور من مذهب المالكية أن من زال عذره في آخر الوقت الضروري للظهرين وهو قبل الغروب أو آخره للعشائين ، وهو قبيل الفجر ، فإنه يجب عليه الظهران في الحالة الأولى أو العشاءان في الحالة الثانية شرط أن يبقى من الوقت الضروري ما يسع أحدهما وزيادة ركعة ، وقد اختلفت المالكية في أي الصلاتين هي المعتبرة ليزاد عليها ركعة من الأخرى أي الأولى فيزاد عليها ركعة من الأخيرة ؟ أم هي الأخيرة يزداد عليها ركعة من الأولى ؟ والمشهور الأول - أي أنه يقدر بالصلاة الأولى ويزاد عليها ركعة من الأخيرة - وهو قول مالك وابن القاسم وأصغ ، لأنه لما وجب تقديمها على الأخرى فعلاً ، وجب التقدير بها ، وقيل بل المعتبرة الأخيرة ، يزداد عليها ركعة من الأولى وهو قول ابن عبد الحكم وابن الماجشون وابن مسلمة وسحنون ، لأنه لما كان الوقت إذا ضاق وجبت عليه الأخيرة ، وجب التقدير بها ، لكن المشهور الأول .

ولا تظهر ثمرة الخلاف في النهاريتين ، وذلك لاتحادهما في عدد الركعات ، وإنما تظهر في الليليتين : - أي المغرب والعشاء - فلو زال العذر قبل الفجر بأربع ركعات فإنه تجب على من زال عذره المغرب والعشاء - على المشهور - بينما لا تجب إلا العشاء على القول الآخر .

كما أنه تظهر ثمرة الخلاف في حائض مسافرة طهرت قبل الفجر بثلاث ركعات ، فلا يجب عليها إلا العشاء على المشهور من التقدير بالأولى ، بينما تجب لسان

عليها على القول المقابل شتان للعشاء مقصورة ، وركعة تبدأ بها المغرب .

وخلاصة القول أن مشهور مذهب المالكية أنه لا يكون مدركا للظهر الا من زال عذره في وقت يسع خمس ركعات قبيل المغرب ، ولا يكون مدركا للمغرب مع العشاء الا من زال عذره في وقت يسع أربع ركعات أو أكثر قبيل الفجر . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن من زال عذره قبيل خروج الوقت - ولو بتكبيره الاحرام - لا يلزمه الا ذلك الفرض دون ما قبله . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن من أدرك تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت لزمته وما تجمع اليها قبلها . (٣)

الأدلة :

من الاستعراض السابق للمذاهب يتضح لنا أن المالكية والشافعية والحنابلة قد أوجبوا الظهر والمغرب على من صار أهلا لوجوب الصلاة في آخر وقت العصر أو آخر وقت العشاء وعرفنا أيضا أن انفراد المالكية انما كان في القدر الذي اذا أدركه تلزمه فيه صلاة الظهر أو المغرب .

وهذه المسألة مسألة اجتهادية ، وقد استدل لايجاب صلاة الظهر بـادراك آخر وقت العصر وايجاب المغرب بادراك وقت العشاء بآثار عن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن عوف بهذا المعنى . (٤)

واستدلوا أيضا : بأن وقت الظهرين والعشاءين وقت مشترك في العذر ،

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٤٦/١ ، الخرشى : ٢١٩/١ ، البيان والتحصيل : ٥٢٣/١ ، ١٦٥/٢ - ١٦٧ القوانين الفقهية : ص ٥٩ - ٦٠ ، عارضة الاحوذى : ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، الفواكه الدواني : ٢٧٧/١ ، الكافي : ١٦٢/١ ، الذخيرة : ٤٢٠/١ - ٤٢١ ، المنتقى : ١٠/١ ، الاشراف : ٦١/١ ، الاستذكار : ٥٩/١ - ٦٠ ، التمهيد : ٦٥/٧ - ٦٧ ، ٢٧٧/٣ - ٢٧٩ .

(٢) رد المحتار : وحاشية ابن عابدين : ٣٥٦/١ - ٣٥٧ ، بدائع الصنائع : ٩٦/١ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣١/١ ، المجموع : ٦٥/٣ - ٦٦ ، شرح منتهى الارادات : ١٣٧/١ - ١٣٨ ، المغنى : ٤٠٧/١ - ٤٠٨ .

(٤) الذخيرة : ٤٢٠/١ ، المجموع : ٦٦/٣ ، المغنى : ٤٠٨/١ .

ولهذا رخص في جمعهما في السفر والمطر ونحوه ، فإذا ساغ جمعهما حال العذر
فجمعهما حال الضرورة أولى لأنها فوق العذر . (١)

بقى الخلاف بين الشافعية والحنابلة من جهة ، والمالكية من جهة أخرى
حول القدر الذي تجب بإدراكه أولى الصلاتين المجموعتين من وقت الأخيـرة ،
وسنكتفى - إن شاء الله - بسوق دليل المالكية القائلين بوجوب أولى الصلاتين
المجموعتين بقدرها وزيادة ركعة مؤجلين أدلة الشافعية والحنابلة إلى مسألة
أخرى : وهى : هل تدرك الصلاة بتحريمه فى آخر وقت الصلاة أم بركعة وللمالكية
فيها انفراد كما سيأتى .

وقد استدلت المالكية على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من
أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) .

قال ابن رشد بعد أن أورده :

(... فجعله مدركا للصلاة بإدراك ركعة منها قبل الغروب فلا تكون المرأة إذا
ظهرت في آخر النهار مدركة للصلاة جميعا إلا إذا ظهرت لمقدار خمس ركعات
فأكثر) (٢) .

وقال القرافي بعد أن ساق هذا الدليل :

(... وهو يدل على نفي مشاركة الظهر لها فى هذا القدر) (٣)

واستدل لهم الباجى من حيث النظر حيث قال :

(... فوجه القول الأول أن النظر فى وقت الصلاتين يجب أن يكون على حسب أدائها
من الترتيب ، فيكون أولا فى المغرب لأن الفعل يتناولها قبل أن يتناول
العشاء ...) (٤) .

ويظهر لى أن الحديث - بظاهره - لا يدل للمالكية ، وذلك لأن النبى - صلى

(١) الذخيرة : ٤٢٠/١ ، نهاية المحتاج : ٣٧٨/١ ، التمهيد : ٢٧٧/٣ .

(٢) البيان والتحصيل : ٥٢٣/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٢١/١ .

(٤) المنتقى : ٢٥/١ .

الله عليه وسلم - قد نص على ادراك العصر كما نص في أول الحديث على ادراك
الفجر بركعة قبل أن تطلع الشمس ، ولو كان معنى الحديث كما فهمه المالكية
لقال النبي - صلى الله عليه وسلم - (من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد
أدرك الظهر والعصر) ، فلما نص على العصر دون الظهر ، علم أن الادراك لهما ،
لا للظهر .

الترجيح :

ان معتمد القائلين بأن صلاة الظهر وصلاة المغرب تجبان بالقدر الذي
تدرك فيه صلاة المغرب والعشاء - على الخلاف الذي بينهم - هو الاستناد الى اتحاد
وقتهما حال العذر بالإضافة الى آثار مروية عن ابن عباس وغيره ، والحق أن
الاستناد على اتحاد وقتهما حال العذر غير متجه وذلك لأن الرخصة في الجمع
بينهما في السفر والمطر ونحوه لاتعنى أن وقتهما صار متحدا فاستنباط هذا
الحكم من رخصة الجمع في غاية البعد والتكلف ، وإذا أضفنا الى ذلك أن الرخص
لايقاس عليها - على القول الراجح - عرفنا أن القياس الذي استندوا اليه وعولوا
عليه غير سائغ .

وأما ما روى عن ابن عباس - فعلى تسليم صحته - فهو اجتهاد صاحب فـى
مسألة يسوغ فيها الاجتهاد وربما كان الحامل لابن عباس - رضى الله عنهما -
على هذه الفتوى هو الاحتياط للدين ، وبهذا يتضح لنا أن المذهب الراجح فـى
هذه المسألة هو مذهب الأحناف من أنه لاتجب الا الصلاة التي أدركها في آخر وقتها
وذلك لأن الصلاة الأولى خرج وقتها في حال لم يكن المكلف مخاطبا بها ولا هـى
واجبة عليه ، ولا مزية للمغرب والظهر على العصر والصبح والعشاء في الإيجاب ،
وبهذا يتضح رجحان مذهب الحنفية في أن المكلف لاتلزمه الا الصلاة التي زال
عذره في وقتها .

المبحث الرابع

القدر الذى تدرك به الصلاة فى آخر وقتها

اختلف الفقهاء فى القدر الذى تدرك به الصلاة من آخر وقتها هو ركعة كاملة أم تكفى تكبيرة الاحرام للدراك ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أدرك ركعة من آخر وقت الصلاة يكون مدركا لها ، وأن من أدرك دون ذلك القدر لا يكون مدركا للصلاة فلا تجب عليه ان كان من ذوى الضرورات ولا تعتبر أداءه ان كان من غيرهم . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - فى الراجح من مذهبهم - والحنابلة الى أن من أدرك من آخر وقت الصلاة قدر تكبيرة الاحرام لزمته ان كان من أهل الضرورات وتعتبر أداءه اذا لم يكن منهم .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) .

فمفهوم هذا الحديث أن من أدرك دون الركعة لا يعد مدركا للصلاة . (٢)
قال الباجى موضحا استدلال المالكية ومجيبا على الاعتراض عليه :
(.. فان قالوا ليس فى قوله " أدرك ركعة من العصر " أنه مدرك ما يقتضى أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا الا من جهة دليل الخطاب ، وأنتم لاتقولون به

(١) الخطاب : ٤٠٦/١ - ٤٠٧ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٤٥/١ - ١٤٦ ، الخرشى :

٢١٨/١ ، الذخيرة : ٤٢٠/١ ، المنتقى : ١٠/١ ، التمهيد : ٢٧٦/٣ ، ٢٨١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٥٦/١ ، بدائع الصنائع : ٩٦/١ ، نهاية المحتاج :

٣٧٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٢/١ ، المجموع : ٦٤/٣ ، شرح منتهى

الارادات : ١٣٨/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٢١/١ ، الاستذكار : ٥٩/١ - ٦٠ ، عارضة الأحوذى : ٣٠١/١ - ٣٠٢ .

فالجواب : أن كثيرا من أصحابنا يقولون بدليل الخطاب كالقاضي أبي الحسن بن القصار والقاضي أبي محمد بن نصر وغيرهما ، وبه قال متقدمو أصحابنا كابن القاسم وغيره ، فعلى هذا يحتج بدليل الخطاب فان سلمتم ، والا نقلنا الكلام اليه (١) وان تركنا القول بدليل الخطاب - على اختيار القاضي أبي بكر وغيره من أصحابنا - فان الحديث حجة في موضع الخلاف لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما قصد لبيان آخر الوقت ، وما يكون المدرك به مدركا من أفعال الصلاة ما يعتد به ولا يحتاج الى إعادة فلم يكن مدركا لحكمها كما لو لم يدرك شيئا منها فان قالوا : روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع فقد أدركها " ، فالجواب : أن السجدة هاهنا تقع على الركعة يدل على ذلك أن عائشة - رضى الله عنها - روت مثل هذا الحديث ثم قالت في آخره :

" والسجدة إنما هي الركعة " ، وجواب ثان : أنه قد شرط ادراك السجدة ، ومن لم يدرك الركعة لم يدرك السجدة بدليل أنه لا يعتد بها من صلاته (٢) .

واستدلوا أيضا بحديث أبي هريرة : (من أدرك من الصلاة ركعة ففقد أدرك الصلاة) (٣) . قال ابن عبد البر موضحا وجه الدلالة منه : (... ظاهر قوله - صلى الله عليه وسلم - " من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " يوجب الادراك التام للوقت والحكم والفضل - ان شاء الله - اذا صلى تمام الصلاة ، ألا ترى أن من أدرك الامام راكعا فدخل معه ، وركع قبل يرفع الامام رأسه من الركعة أنه مدرك عند الجمهور حكم الركعة ، وأنه كم من ركعها من أول الاحرام مع امامه ؟ فكذا مدرك ركعة من الصلاة مدرك لها) (٤) .

وأما القائلون بأن ادراك الوقت يكون بادراك قدر التحريم فلا أعلم لهم متعلقا غير قولهم : إنه ادراك فيستوى فيه القليل والكثير كادراك المسافر صلاة المقيم ، وإنما اعتبرت الركعة في الجمعة للمسبوق لأن الجماعة شرط

(١) هكذا هو في المنتقى والعيوب فان سلمتم نقلنا الكلام اليه "بدون" والا "

(٢) المنتقى : ١٠/١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الصلاة ، باب من أدرك من الصلاة ركعة ، ١٤٥/١ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، ٤٢٣/١ ، برقم

٦٠٧ .

(٤) التمهيد : ٦٦/٧ .

لصحتها فاعتبر ادراك الركعة فى الجمعة لثلا يفوته الشرط فى أكثرها ، وقياسا على ادراك الجماعة . (١)

والحق أن هذا القياس لا يسلمه المالكية لأنهم يشترطون الركعة أيضا فى مسألة ادراك المسافر للمقيم ، فلا طريق الى إلزامهم بهذا القياس .

الترجيح :

ان الحديث الذى استدل به المالكية واضح الدلالة على اشتراط الركعة ، ولو كان مدرك التكبيرة مدركا للملاة ، لوسع النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يقول : (من أدرك تكبيرة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الفجر) ، وكذا فى العصر .

ثم ان وقت التكبيرة قليل جدا لا يذكر فلا يصلح أن يكون معيارا للدراك فى آخر الوقت بخلاف الركعة فان وقتها أوسع ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب المالكية فى اشتراط الركعة لدراك الملاة .

(١) شرح منتهى الإرادات : ١٣٨/١ ، المغنى : ٤٠٨/١ ، المذهب مع المجموع :

المبحث الخامس

حكم الصلاة عند استواء الشمس

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة عند استواء الشمس (١) بين مجيز ومأنع وسبب انفراد المالكية يرجع الى تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التي ورد فيها النهي عن الصلاة عند استواء الشمس ومنها حديث عقبة بن عامر وسيأتي ، فمن غلب عمل أهل المدينة أجاز ، ومن غلب الحديث منع . (٢) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الصلاة عند استواء الشمس جائزة ولم يعدوا ذلك الوقت من الأوقات المنهى عن الصلاة فيها لاتحريما ولا كراهة (٣) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن وقت استواء الشمس من الأوقات المنهى عن الصلاة فيها - على جهة التحريم - عند الشافعية ، والحنابلة ، وراجح مذهب الحنفية كما رجحه ابن الهمام ، لكن الشافعية والحنابلة استثنوا من ذلك يوم الجمعة (٤) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية الذين لم يعدوا وقت استواء الشمس من أوقات النهي ، بل أجازوا الصلاة فيه على مذهبهم هذا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ولو يعلمون ما في التهجير

(١) المقصود باستواء الشمس عدم ميلها واستقامتها في كبد السماء ، وهو وقت الظهيرة وهو وقت يسير جدا .

(٢) بداية المجتهد : ٧٤/١ .

(٣) الحطاب : ٤١٤/١ - ٤١٦ ، الخرشى : ١ - ٢٢٢/١ - ٢٢٤ ، الزرقاني على مختصر

خليل : ١٥١/١ ، القوانين الفقهية : ص ٣٦ ، بداية المجتهد : ٧٣/١ - ٧٤ ،

الكافي : ١٦٥/١ ، التمهيد : ١٧/٤ - ٢٠ ، المنتقى : ١٣٢/١ ، الاستذكار :

٧٢/١ ، ١٣٨ ، ١٤٠ .

(٤) شرح فتح القدير : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، البناية : ٨٣٢/١ ، ٨٤٦ ، نهاية

المحتاج : ٣٦٦/١ - ٣٦٧ ، مغنى المحتاج : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .

لاستبقوا اليه (١) قال الباجي :

(٠٠٠) وهذا يدل على جواز التنفل ذلك الوقت لأنه لاخلاف أنه من دخل المسجد
ذلك الوقت تنفل (٢)

وكلام الباجي هذا فيه نظر : فهو مبنى على أن التهجير مساو تماما
لاستواء الشمس وليس كذلك ، بل إن التهجير يطلق في كلام العرب على التبكير
كما ورد ذلك في لسان العرب (٣) وحتى على التسليم بأن التهجير هو السير في
الهجرة ، وهو معنى آخر للتهجير فإن السير الى الصلاة في الهجرة ، والخروج
الى المساجد فيها لايعنى بالضرورة الصلاة في الهجرة لأن السير في الهجرة مع
ما فيها من شدة الحر هو الذي يكون فيه الأجر الكثير وليس إيقاع الصلاة فيها .

والحق أن حمل الحديث على التبكير الى الصلاة كما هي لغة أهل الحجاز
في التهجير أولى ، وذلك لأمرين :

- (أ) لأن حملته على التبكير يعم كل صلاة فيرتب الشارع الحكيم الأجر على
التبكير لكل صلاة فهذا الحمل أعم وأشمل وأليق برحمة الله - تعالى - وفضله .
- (ب) إن حمل الحديث على السير في الهجرة الى صلاة الظهر يعارض حديثا
آخر صحيحا وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أبردوا بالظهر ، فإن شدة
الحر من فيح جهنم) (٤) وهكذا يتضح لك أن استدلال الباجي بهذا الحديث غير
متجه .

٢ - ماورد من أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى
يخرج عمر بن الخطاب .

وقد بين ابن عبد البر وجه الدلالة منه بما حاصله : أن تنفلهم هذا يشمل

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب فضل التهجير الى الظهر ، ١ / ١٢٠ ،

ومسلم في كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف وإقامتها ، ١ / ٣٢٤ برقم : ٤٣٧ .

(٢) المنتقى : ١٣٢ / ١ .

(٣) لسان العرب : ٢٥٥ / ٥ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت باب الإبراد بالظهر ، ١٠٣ / ١ ، ومسلم

في كتاب المساجد ، باب استحباب الإبراد بالظهر ، ١ / ٤٣٠ - ٤٣١ برقم :

وقت الاستواء لأن عمر - رضى الله عنه - كان يخرج اليهم بعد الزوال بدليـــــــــــــــــل حديث طنفسة عقيل (١)

٣ - واستدلوا أيضا بعمل أهل المدينة ونقل عن مالك قوله إنه لم يــــر أحدا من الفضلاء يتورع عن السجود فى هذا الوقت ، وأنه لايعرف النهى عــــن السجود . (٢)

(ب) واستدل الجمهور القائلون بأن وقت الاستواء هو من أوقات النهى بـما يلى :

حديث عقبة بن عامر وفيه : (ثلاث ساعات كان النبى - صلى الله عليه وسلم - ينهانا أن نصلى فيهن ، وأن نقبر فيهن موتانا ، حين تطلع الشمس بارغة ، حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب) (٣) فقد ذكر من بين الأوقات المنهى عنها وقت الاستواء . (٤)

الترجيــــــــــــــــح :

إن الحديث الذى استدل به الجمهور صريح فى النهى عن الصلاة فى وقت استواء الشمس والنهى يقتضى التحريم مالم تصرفه عن التحريم قرينة ، وليــــس ثم قرينة صارفة ، ثم إن قرن هذا الوقت مع أوقات متفق على تحريم الصلاة فيها يفيد أن لها حكمها من التحريم ولست أرى فى حديث فضل التهجير دليلا على اباحة الصلاة عند الاستواء لما عرفنا من أن التهجير يقصد به التكبير فى الحضرــــــــــــــــور للصلاة .

(١) الاستذكار : ١٤٠/١ ، التمهيد : ١٨/٤ - ١٩ ، ويعنى بحديث طنفسة عقيل ما أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب أوقات الصلاة ، باب وقت الجمعة ، عن أبى سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال : كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبى طالب يوم الجمعة تطرح الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار ، خرج عمر بن الخطاب وصلى الجمعة ، قال مالك : - والد أبى سهيل - ثم نرجع بعد صلاة الجمعة فنقيل قائلة الضحاء ٩/١ .

(٢) الاستذكار : ١٤٠/١ ، التمهيد : ١٨/٤ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها من حديث عقبة بن عامر ، ٥٦٨/١ ، برقم : ٨٣١ .

(٤) شرح فتح القدير : ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ، البناية : ٨٣٣/١ - ٨٣٤ ، نهاية المحتاج : ٣٦٦/١ - ٣٦٧ ، مغنى المحتاج : ١٢٨/١ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٤٣/١ - ٢٤٤ .

وأما أثر صلاة عمر فإنه وارد في صلاة الجمعة، والشافعية والحنابلة قد أجازوا الصلاة فيها ولعل من الحكم الظاهرة من استثناء يوم الجمعة أن الناس يأتون فيه إلى المساجد لانتظار الجمعة ، وهم مأمورون إذا دخلوا المسجد أن يركعوا ركعتين وقد يأتي بعضهم عند الاستواء ثم إن هذه الساعة ساعة مباركة يشهدها الملائكة ويعظم الأجر لذاكرى الله فيها فناسب استثناءها من عموم المنهى .

وبهذا يتضح أن وقت استواء الشمس من الأوقات المنهى عن الصلاة فيها ، وهو مذهب الجمهور .

الفصل الثانى

مفردات المذهب فى الأذان والاقامة

يشتمل هذا الفصل على ستة مباحث :

المبحث الأول : حكم الأذان للفرد والجماعة فى الحضر

المبحث الثانى : حكم أذان الصبى المميز

المبحث الثالث : تشيئة التكبير أول الأذان .

المبحث الرابع : صفة اجابة المنة وذن

المبحث الخامس : صفة الاقامة

المبحث السادس : حكم الأذان للفواش

المبحث الأول

حكم الأذان للفظ والجماعة في الحضر

اختلف الفقهاء في هذه المسألة بين قائل بمشروعية الأذان للفظ والجماعة سفراً وحضراً وقائل بعدم مشروعيتها للفظ وللجماعة التي لا تتطلب غيرها في الحضر، وقد حكى ابن رشد الحفيد سبب خلافهم في هذه المسألة فقال :

(٥٠) والسبب في اختلافهم معارضة المفهوم من ذلك لطواهر الآثار وذلك أنه ثبت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لمالك بن الحويرث ولصاحبه : " إذا كنتم في سفر فأذنوا وأقيموا وليؤمكمما أكبركما " ، وكذلك ما روى من اتصال عمله به - صلى الله عليه وسلم - في الجماعة فمن فهم من هذا الوجوب مطلقاً ، قال : إنه فرض على الأعيان أو على الجماعة ، وهو الذي حكاه ابن المغلس عن داود ، ومن فهم منه الدعاء إلى الاجتماع للصلاة قال : إنه سنة المساجد أو فرض في المواضع التي يجتمع اليها الجماعة ، فسبب الخلاف هو تردده بين أن يكون قولاً من أقاويل الصلاة المختمة بها أو يكون المقصود به هو الاجتماع (١) وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الأذان غير مشروع إلا في مساجد الأمصار والجماعات التي تتطلب غيرها فيها ، أما الجماعة التي لا تتطلب غيرها ، واللفظ في الحضر فليس الأذان في حقهم مشروعاً ، ولكنهم قالوا بمشروعية الأذان للفظ في السفر ، والجماعة التي تتطلب غيرها فيه ، وليس المقصود بالسفر عندهم مجرد السفر الشرعي ، بل كونه خلافاً (٢) .

(ب) وذهب الجمهور من الشافعية والحنفية والحنابلة إلى أن الأذان مشروع للفظ والجماعة مطلقاً سفراً وحضراً - على خلاف بينهم في درجة المشروعية - (٣) .

(١) بداية المجتهد : ٧٧/١ .

(٢) الحطاب : ٤٢١/١ - ٤٢٤ ، ٤٤٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٦١، ١٥٦/١ الخرشى : ٢٢٨/١ ، ٢٣٤ ، بداية المجتهد : ٧٧/١ ، المقدمات : ١١٦/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٤٦/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، البناية : ٧/٢ ، ٥٠ - ٥١ ، نهاية المحتاج : ٣٨٤/١ ، ٤/١ - ٣٨٦ ، المجموع : ٨٢/٣ - ٨٥ ، كشاف القناع : ٢١٨/١ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم مشروعية الأذان للجماعة التي لا تطلب غيرها في الحضر وللفذ فيه بما يلي :

١ - ماروى عن ابن عمر قال : (إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجزأك ذلك) (١)

٢ - ولأن الأذان مشروع أما لأظهار شعائر الإسلام ، وهو ساقط عنهم لقيام غيرهم به في المساجد ، وأما لدعاء الناس إلى الجماعة ، وإعلامهم بالوقت ، وهو غير مطلوب من الفذ ، ولا من الجماعة التي لاتدعو غيرها . (٢)

(ب) وأما الجمهور فلا أعلم لهم دليلاً غير التعلق بظواهر النصوص التي تفيد مشروعية الأذان بصفة عامة ، أو مشروعيته للفذ في الصلاة .

ويظهر لي أن مذهب المالكية في القول بعدم مشروعية الأذان للفذ في الحضر والجماعة التي لا تطلب غيرها فيه أرجح وأولى لأن الحكمة من الأذان هي الإعلام ، وكونه من شعائر الإسلام ، وهذه الحكمة غير متحققة على القول بمشروعيته للفذ وللجماعة التي لا تطلب غيرها في الحضر .

والقول بأن الأذان من الأقاويل المتصلة بالصلاة مرجوح ترده قصة مشروعية الأذان .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة ، باب الاكتفاء بالأذان الجماعة وإقامتهم ، ٤٠٦/١ .
(٢) المنتقى : ١٣٣/١ ، ١٣٦ .

المبحث الثاني

حكم آذان الصبي المميز

اختلف الفقهاء فى حكم آذان الصبي المميز أيصح منه الأذان أم لا يصح ؟ ،
وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى قدرة الصبي المميز
على حمل أمانة الأذان وهل هو مؤهل لتحمل مسؤولية الأذان أم لا ؟
وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) للمالكية فى هذه المسألة أربع أقوال :

- ١ - أظهرها وأشهرها : عدم صحة آذان الصبي المميز .
- ٢ - أنه يصح مطلقا .
- ٣ - يصح فى صبيان مثله أو دونه ، أو مع نساء أو مع عدم وجود غيره .
- ٤ - يصح اذا كان فى الأذان تابعاً لآخبار عدل مقبول الرواية .

وفى كلام الحطاب ما يشعر بأنه لا ينبغى الخلاف فى هذا الشرط لأن الصبي فيه
ليس مستقلاً ، وإنما هو تابع لآخبار عدل مقبول الرواية .
والقولان الأولان هما روايتان عن مالك ، والأول منهما هو ظاهر الرواية عن
الامام . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة
الأذان من الصبي المميز . (٢)

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم فى أن الأذان لا يصح من الصبي المميز
بما يلى :

- (١) الحطاب : ٤٣٥/١ ، الخرشي : ٢٣١/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١٦٠/١ ،
الذخيرة : ٤٤٧/١ ، البيان والتحصيل : ٤٨٦/١ ، الجامع : ٣٩/١ أ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٣٩١/١ ، البناية : ٣١/٢ ، مغنى المحتاج : ١٣٧/١ ،
نهاية المحتاج : ٣٩٥/١ ، المجموع : ١٠٠/٣ ، شرح المنتهى : ١٢٩/١ ، كشف
القناع : ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ، ٢٨٣ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (الامام ضامن والمؤذن مؤتمن) (١)

قالوا : والصبي المميز ليس أهلاً للائتمان .

٢ - قياساً على الإمام : ولأن المؤذنين كانوا يختارون من أهل الصلح والتقى . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قول عبدالله بن أبي بكر بن أنس : (كان عمومى يأمروننى أن أؤذن لهم وأنا غلام لم أحتلم) . (٣)

٢ - ولأنه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة ، كما لو دل أعمى على محراب يجوز أن يصلى الأعمى إليه ، ويقبل قوله فى ذلك ، كما يقبل قوله فى الاذن فى دخول الدار ، وحمل الهدية . (٤)

والذى يترجح لدى صحة الأذان من الصبي المميز ، فإن كون المؤذن مؤتمن لا يتنافى مع صحة الأذان من الصبي المميز لأن الأمانة خلق قد يتصف به الصبيان المميزون بل إن بعضهم قد يكون أكثر أمانة وأفضل خلقاً من بعض البالغين ، وأما قياس الأذان على الإمامة فهو قياس مع الفارق ، فإن رتبة الإمامة أعظم من رتبة الأذان ، ولأن الصبي المميز ليس من أهل وجوب الصلاة ، فلا يعقل أن يؤم من هم أهل لوجوبها .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور وهو صحة الأذان من الصبي المميز .

(١) أخرجه ابن خزيمة فى كتاب الإمامة فى الصلاة ، باب ذكر دعاء النبى

٠٠٠ ، ١٥/٣ ، وأبو داود فى كتاب الصلاة ، باب ما يجب على المؤذن من تعاهد

الوقت ، ١٤٣/١ برقم : ٥١٧ - ٥١٨ ، والترمذى فى كتاب الصلاة ، باب

ما جاء أن الامام ضامن ٠٠٠ ، ٤٠٢/١ برقم : ٢٠٧ ، والبيهقى ، فى كتاب

الصلاة ، باب ما جاء فى فضل التأذين ٠٠٠ ، ٤٣٠/١ .

(٢) البيان والتحصيل : ٤٨٦/١ ، الجامع : ٣٩/١ آ .

(٣) شرح المنتهى : ١٢٩/١ ، كشف القناع : ٢٨٣/١ ، والأثر لم أجده بعد

طول بحث .

(٤) المجموع : ١٠٠/٣ .

المبحث الثالث

تشنية التكبير أول الأذان

اختلف الفقهاء فى عدد التكبيرات أول الأذان ، أهـا شنتان أم أربع — تكبيرات ؟ ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى أمرين :

١ - تعارض الروايات الواردة فى بعض الأحاديث مع روايات أخرى ، فمن ذلك ما وقع فى حديث أبى محذورة ^(١) وحديث عبدالله بن زيد ^(٢) اذ بعض الروايات يفهم منها التشنية بينما يفهم من روايات أخرى التربيع .

٢ - تعارض العمل - أعنى عمل أهل المدينة - مع بعض الأحاديث التى يفهم منها التربيع ، ومع عمل أهل مكة وأهل الكوفة ، اذ العمل المتصل عند هؤلاء على التربيع . ^(٣)

وفىما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التكبير أول الأذان هو مرتان فقط ، فيقول المؤذن أوله : (الله أكبر ، الله أكبر) ، ثم الشهادتين ثم يستكمل الأذان . ^(٤)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى تربيع التكبير . ^(٥)

(١) هو سمرة بن معير بن لوذان بن ربيعة ، صحابى مشهور ، لم يزل مقيماً بمكة ، ولم يهاجر حتى مات سنة تسع وخمسين . أنظر : أسد الغابّة : ٢٩٢/٥ ، التقريب : ٤٦٩/٢ .

(٢) هو عبدالله بن زيد الأنصارى ، شهد العقبة وبدرا والمشاهد ، لا يعرف له الا حديث الأذان ، توفى سنة شنتين وثلاثين . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٢٤/٥ .

(٣) بداية المجتهد : ٧٦/١ .

(٤) الخطاب : ٤٢٤/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٥٧/١ ، الخرشى : ٢٢٩/١ ، الكافى : ١٦٦/١ ، المنتقى : ١٣٤/١ - ١٣٥ ، المدونة : ٥٧/١ - ٥٨ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٢/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢١٦/١ ، انتصار الفقير السالك : ص ٢٧٣ ، عارضة الأحوذى : ٣١٠/١ - ٣١١ ، البيان والتحصيل : ٤٣٤/١ - ٤٣٥ ، الذخيرة : ٤٣٨/١ .

(٥) حاشية ابن عابدين : ٣٨٥/١ ، البناية : ٩/٢ ، مغنى المحتاج : ١٣٦-١٣٥/١ ، نهاية المحتاج : ٣٩٠/١ ، شرح المنتهى : ١٢٦/١ ، المغنى : ٤١٦/١ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم فى تشنية التكبير بما يلى :

١ - حديث أبى محذورة وفيه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - علمه الأذان (الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد ألا اله الا الله ... الحديث) (١)

فهذا أبومحذورة أخبر أن النبى - صلى الله عليه وسلم - علمه الأذان وفيه التكبير مرتين فقط فدل ذلك على أن التكبير فى أول الأذان لا يكون الا تكبيرتين لاسيما وأن أباً محذورة كان المؤذن فى مكة . (٢)

٢ - ماروى عن ابن عمر من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (الأذان مثنى مثنى .)

٣ - ماروى عن ابن عمر وفيه : (الأذان مرتان ، مرتان) (٣)

ففى ذلك دليل على عدم تربيع التكبير . (٤)

٤ - الاستدلال بعمل أهل المدينة : ومفاده أن مسجد النبى - صلى الله عليه وسلم - يؤذن فيه خمس مرات فى اليوم ويسمعه أهل المدينة ، فهذا مما يبلىح حد التواتر ، فلا يقدم عليه غيره مما هو آحاد ، ثم ان كل مسألة طريقها النقل كالأذان والاقامة والصاع والمد ونحوها المعمول فيه على نقل أهل المدينة لأن ما نقل مستفيضاً أو متواتراً أولى مما نقل آحاداً - ولو صح - ، وما اتصل به العمل من الأخبار فهو أولى مما لم يتصل به عمل منها لأن ذلك يقتضى أنه هو الناسخ لها . (٥)

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب صفة الأذان ، ٢٨٧/١ ، برقم : ٣٧٩ .

(٢) انتصار الفقير السالك : ص ٢٧٣ ، المنتقى : ١٣٤/١ - ١٣٥ .

(٣) أخرجهما النسائى فى كتاب الأذان ، باب تشنية الأذان ، ٣/٢ ، وابن خزيمة فى كتاب باب ذكر الخبر المفسر ... ، ١٩٣/١ ، والحاكم فى كتاب الصلاة ، ومن أسواب الأذان والاقامة ، ١٩٧/١ ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، وأبوداود فى كتاب الصلاة ، باب من الاقامة ١٤١/١ برقم : ٥١٠ - ٥١١ صححه النووى (المجموع : ٩٥/٣) .

(٤) الزرقانى على الموطأ : ٢١٦/١ .

(٥) البيان والتحصيل : ٤٣٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٣١٠/١ - ٣١١ ، المنتقى : ١٣٤/١ .

(ب) وأما الجمهور الذين قالوا بتربيع التكبير فقد استدلوا على مذهبهم بحديث عبدالله بن زيد في أذان بلال ، وفيه التكبير أربعاً في أوله . (١) وبمما ورد في رواية لحديث أبي مخزومة من التكبير أربعاً . (٢)

والذي يترجح لدى سنية الأمرين - أعنى تشنية التكبير وتربيعه - لثبوتهما كليهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن المختار لأحدهما يكون موافقاً للسنة ، قال ابن تيمية :

(... فالصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم ، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يكرهون شيئاً من ذلك ، إذ تنوع صفة الأذان والأقامة كتتنوع صفة القراءات والتشهدات ، ونحو ذلك ، وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لأمره . (٣)

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة باب كيف الأذان ، ١٣٥/١ ، برقم ٤٩٩٠ ، قال الحافظ ابن حجر : (وقد صح الطريق الأولى من رواية محمد بن عبدالله بن زيد عن أبيه البخاري فيما حكاه الترمذي في العلل عنه ، وقال محمد بن يحيى الذهلي : " ليس في أخبار عبدالله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي - يعني هذا - ، ثم نقل تصحيح ابن خزيمة وغيره للحديث) أنظر : تلخيص الحبير : ١٩٧/١ - ١٩٨ .

(٢) المغني : ٤١٦/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٣٦/١ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٦٥/٢٢ - ٦٨ ، وهذه الرواية أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب كيف الأذان ، من رواية محمد بن عبد الملك بن أبي مخزومة عن أبيه عن جده ، ١٣٦/١ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٦/٢٢ .

المبحث الرابع

صفحة اجابة المسـوذن

اتفق الفقهاء على مشروعية اجابة المؤذن ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك فى مسائل تتعلق بتلك المشروعية ، والذى يهمنا من تلك المسائل ما انفرد به المالكية ، وذلك فى القدر الذى تشرع فيه الاجابة من الأذان ، أهو الى منتهى الشهادات أم الأذان كله ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة أمران :

١ - الاختلاف فى تخصيص قوله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثلما يقول) . (١)

٢ - تعارض بعض الأحاديث - فى ظاهرها - ، فمن ذلك حديث معاوية الذى يفهم منه انتهاء الاجابة الى منتهى الشهادات ، وحديث عمر يفهم منه استمرار الاجابة الى نهاية الأذان وسيأتى الحديثان فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن اجابة المؤذن ومتابعته تنتهى الى منتهى الشهادات فلا تشرع الحوالة فى الحيعلتين ولا التصديق فى التشويب ولا التكبير والتهيل فى منتهاه وهناك قول آخر حكاه بعضهم رواية عن مالك أيضا باستمرار الاجابة الى منتهى الأذان . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استمرار الاجابة الى منتهى الأذان - على خلاف يسير بينهم فى بعض ألفاظ الاجابة بـ

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن ، ٢٨٨/١ ، برقم : ٣٨٤ .

(٢) الخطاب : ٤٤٢/١ - ٤٤٣ ، الخرشى : ٢٣٣/١ ، الزرقانى على مختصر خليل ، ٦٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، الذخيرة : ٤٣٧/١ ، التمهيد : ١٣٥/١٠ - ١٣٦ ، الجامع : ٣٩/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢٠٢/١ ، المنتقى : ١٣١/١ .

الشهادتين ليس هنا مجال ذكرها - (١) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بانتهاء المتابعة الى منتهى الشهادتين

بما يلي :

١ - حديث معاوية وفيه : (أنه لما جلس على المنبر وسمع المؤذن يقول :
الله أكبر الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر الله أكبر ، فقال : أشهد
ألا اله الا الله ، فقال معاوية : وأنا فقال أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال
معاوية : وأنا ، فلما انقضى التأذين قال معاوية : أيها الناس إني سمعت رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول : مثل
ما سمعتم من مقالتى (٢)

والحق أن في ألفاظ الحديث اضطرابا ، وقد اعترف باضطراب منته ابن عبد البر
حيث قال : (٥٠ حديث معاوية في هذا الباب مضطرب الألفاظ ، وأظن أبنا داود
إنما تركه لذلك ، وكذلك البخاري ، وذكره النسائي (٣) .

والحق أن البخاري أخرج هذا الحديث ولم يتركه ، الا أن يريد ابن عبد البر
بترك البخاري للحديث أنه لم يخرج في أبواب الأذان ، ولعل هذا كان مراده
اذ يبعد جدا أن يغفل ابن عبد البر عن حديث في البخاري وهو من هو في سعة علمه
وحفظه واتقانه .

ولكن هذا الحديث لا يدل للمالكية ، وذلك لأن راوى الحديث ذكر أنه سمع
معاوية يجيب الى منتهى الشهادتين ، وعدم سماع راوى الحديث لا يستلزم أن معاوية
لم يجب المؤذن في سائر الأذان ، لأنه ربما جهر بالاجابة الى منتهى الشهادتين
وأسر بها في سائره .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ، البناية : ٣١/٢ - ٣٢ ، مغنى المحتاج :

١٤٠/١ ، نهاية المحتاج : ٤٠٣/١ ، المجموع : ١١٨/٣ ، شرح منتهى الارادات :

١٣٠/١ ، كشف القناع : ٢٨٥/١ ، الشرح الكبير بهامش المغنى : ٤١٦/١ .

(٢) الخطاب : ٤٤٢/١ ، والحديث أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب يؤذن

الامام على المنبر اذا سمع النداء ، ٢١٩/١ .

(٣) التمهيد : ١٣٩/١٠ .

٢ - وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من قال حين يسمع المؤذن أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله ربا ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا ، غفر الله ذنبه) (١) .

فإنه - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر اللفظ التمجيد والتوحيد والتشهد . (٢)

ولا يخفى ما فى هذا الاستدلال من ضعف : لأن وجود التمجيد والثناء والتشهد ونحوها فى حديث لا يستلزم عدم مشروعية غيرها خصوصا إذا ثبتت هذه المشروعية فى حديث آخر ، ومن لازم هذا الاستدلال ألا يصلى على النبي - صلى الله عليه وسلم - أو يسأل له الوسيلة والفضيلة والمقام المحمود بعد الفراغ من الأذان لأن كمال هذا ليس واردا فى حديث سعد بن أبي وقاص ، ولا قائل بهذا مطلقا .

٣ - إن المتصور فى الإجابة إنما هو فى التكبير والتشهدين لأن فيهما تمجيد الله والشهادة بأن محمدا - صلى الله عليه وسلم - رسوله ، وأما بقية الأذان فغير متصور فيه الإجابة لأنه اعلام بالصلاة ، ودعاء لها ، والسامع ليس مطلوباً منه الاعلام والدعاء والصلاة . (٣)

وكلام المالكية هذا منقوض بالتكبير والتهليل آخر الأذان ، ففيهما تمجيد الله وإثبات الألوهية له وحده .

وأما القول بأن هذا تكرار فغير متجه أيضا ، وذلك لأن تكرار الذكر مندوب إليه ، وفيه مزيد مشوبة .

(ب) وأما الجمهور القائلون باستمرار مشروعية الإجابة الى نهاية الأذان فقد استدلوا بما يلى :

-
- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن ، ٢٩٠/١ ، رقم : ٣٨٦ .
- (٢) الخطاب : ٤٤٢/١ .
- (٣) الخطاب : ٤٤٢/١ ، الجامع : ٣٩/١ ب ، الذخيرة : ٤٣٨/١ .

١ - ماروى عن عمر من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدهم الله أكبر الله أكبر ، ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ، ثم قال أشهد أن محمدا رسول الله ، قال أشهد أن محمدا رسول الله ثم قال حى على الصلاة ، قال لاحول ولا قوة الا بالله ، ثم قال حى على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر ، قال الله أكبر الله أكبر ، ، ثم قال لا اله الا الله ، قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة . (١)

٢ - ماروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل مايقول ، ثم صلوا علي ، فإن من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا) (٢)

٣ - وعن أبى رافع أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان اذا سمع النداء قال مثل ما يقول المؤذن ، فاذا بلغ حى على الصلاة ، قال : (لاحول ولا قوة الا بالله) . (٣)

الترجيح :

ان عمدة المالكية هو حديث معاوية - رضى الله عنه - وفيه الانتهاء الى الشهادتين لكن الحافظ ابن حجر (٤) أورد رواية للحديث أثبت فيها معاوية الحوقلة فى الحيلة قال الحافظ بن حجر بعد أن ساق هذه الرواية :

- (١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة باب استحباب القول مثل مايقول المؤذن ، ٢٨٩/١ .
- (٢) سبق تخريجه ص ٢٤٦ .
- (٣) المذهب المطبوع مع المجموع : ١١٥/٣ - ١١٦ ، الشرح الكبير بهامش المغنى ٤١٦/١ ، مغنى المحتاج : ١٤٠/١ - ١٤١ ، والحديث أخرجه البزار فى كتاب الصلاة ، باب مايقول اذا سمع النداء . انظر كشف الأستار ، ١٨٣/١ ، وأحمد فى المسند ، ٩/٦ ، قال الهيثمى : (وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف الا أن مالكا روى عنه) . انظر مجمع الزوائد ٣٣١/١ .
- (٤) هو شهاب الدين أحمد بن على الشهير بابن حجر العسقلانى ، ولد بعسقلان سنة ثلاث وسبعين وسبع مائة ، اشتهر بكثرة التمانيف فى الحديث وعلومه ، منها فتح البارى فى شرح صحيح البخارى ، وتعليق التعليق ، وتلخيص الحبير ، وغير ذلك ، توفى سنة ثنتين وخمسين وثمان مائة . انظر : طبقات الحفاظ : ص ٥٥٢ .

(٠٠٠) وتبين بهذه الرواية أن ذكر الحوقلة في جواب حى على الفلاح اختصر فى حديث الباب بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ٠٠٠) (١)

وحديث عمر - رضى الله عنه - صريح فى هذا وهو استمرار الاجابة الى نهاية الأذان ثم إن فى الحوقلة تمجيد لله وشناء وتوكل عليه ، فكانت فى هذا كالتكبير والتشهد ، وبهذا يظهر ضعف متمسك المالكية بأن الاجابة على الحيلة تخرج عن التمجيد والشناء على الله - سبحانه وتعالى - وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور.

المبحث الخامس

صفة الأقامة

اختلف الفقهاء فى صفة الأقامة اختلافاً بينا ، ولما كان انفراد المالكية لا يتمحز الا فى لفظ الأقامة ، - أى لفظ (قد قامت الصلاة) - فيقتصر البحث عليه ، وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى ذلك .

(أ) ذهب المالكية الى افراد لفظ (قد قامت الصلاة) ، فيقولون المقيم مرة واحدة . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى شفعه - أعنى لفظ (قد قامت الصلاة) فيقولون المقيم مرتين - على خلاف بينهم فى غير لفظ (قد قامت الصلاة) - (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبيهم فى افراد لفظ الأقامة بما يلى :

١ - حديث أنس وفيه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة (٣)

٢ - ماروى عن عمار بن سعد القرظى عن أبيه أنه سمعه يقول : (هـذا

(١) الحطاب : ٤٦٣/١ - ٤٦٤ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٦٢/١ - ١٦٣ ، الخرشى : ٢٣٦/١ ، بداية المجتهد : ٨٠/١ ، الكافى : ١٦٦/١ ، المنتقى : ١٣٥/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٢٥٦/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣ / ١ ، المدونة : ٥٨/١ ، الذخيرة : ٤٥٤/١ - ٤٥٥ ، الجامع : ٣٩/١ ، الأشراف : ٦٨/١ .

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٣٨٨/١ - ٣٨٩ ، البناية : ١٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٦/١ ، نهاية المحتاج : ٣٩٠/١ ، المجموع : ٩٠/٣ - ٩١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٢٦/١ ، كشاف القناع : ٢٧٣/١ ، المغنى : ٤١٨/١ .

(٣) الأشراف : ٦٨/١ ، الذخيرة : ٤٥٤/١ ، الجامع : ٣٩/١ ، المنتقى : ١٣٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى ، ١١٤/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب الأمر أن يشفع الأذان ، ٢٨٦/١ ، .

الأذان وقال الإقامة واحدة واحدة . (١) وهذا نص .

٣ - ماروى عن ابن عمر أنه كان لايزيد فى الإقامة عن مرة واحدة . (٢)

٤ - واستدلوا بالعمل المتصل عند أهل المدينة . (٣)

٥ - ولأنه لفظ يختص بالإقامة فوجب أن يكون على أصلها فى الإيتار ، كما أن لفظ : (الصلاة خير من النوم) لما كان لفظا يختص بالأذان كان على أصله فى الإشفاع . (٤)

(ب) واستدل الجمهور القائلون بشفع لفظ : (قد قامت الصلاة) بما يلى :

١ - حديث أنس وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر بلالا بأن يشفع الأذان ويوتر الإقامة الا الإقامة) .

٢ - حديث عبد الله بن زيد الأنصارى فى قصة بدء الأذان وفيه : (شمس استأخر عنى غير بعيد ثم قال : ثم تقول : اذا أقمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ———— . (الحديث) (٥)

٣ - قالوا : والحكمة فى تشنية لفظ الإقامة كونها مصرحة بالمقصود . (٦)

الترجيح :

ان الأحاديث الواردة فى الإقامة وردت بها فى ثلاث صفات :

الأولى: تشنية التكبير فى أولها وآخرها ، وتشنية لفظ الإقامة وافراد سائرهما .

الثانية : تشنية لفظ التكبير فى أولها وآخرها ، وافراد سائرهما .

الثالثة : جعلها كالأذان وتشنية لفظ الإقامة ، وهذه الصفات كلها مأثورة فى أحاديث صحيحة أو حسنة ، ولأمانع من إعمالها كلها ، فتكون هذه الصفات الثلاث مشروعة على التخيير كما فى صفات الأذان .

(١) أخرجه الحاكم فى كتاب معرفة الصحابة ، باب ذكر سعد القرطى ، ٦٠٨/٣ ، وابن ماجه فى كتاب الأذان ، باب افراد الإقامة ، ٢٤١/١ ، برقم : ٧٣١ ، وضعفه ابن حجر ، انظر :

تلخيص الحبير : ١٩٦/١ ، وضعفه ابن معين . أنظر مجمع الزوائد : ٣٢٩/١ - ٣٣٠ .

(٢) الاشراف : ٦٨/١ ، الجامع : ٣٩/١ .

(٣) الذخيرة : ٤٥٤/١ ، الاشراف : ٦٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٣/١ .

(٤) الاشراف : ٦٨/١ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢٤٥ .

(٦) المجموع : ٩٠/٣ - ٩٤ ، المغنى : ٤١٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٦/١ .

المبحث السادس

حكم الأذان للفوائت

إذا فاتت المكلف بعض الصلوات وأراد قضاءها فهل يشرع الأذان لها أم لا ؟ ،
وقد اختلف الفقهاء في هذا بين قائل بالمشروعية ، وقائل بعدمها ، وسبب انفراد
المالكية يرجع الى التعارض في بعض الروايات التي روت فعل النبي - صلى الله
عليه وسلم - في قضاء الفوائت يوم الأحزاب وفي قضاء صلاة الفجر - وقد نام عنها
في بعض أسفاره - فبعض الروايات تصرح بالأذان وبعضها تكتفى بذكر الإقامة - على
ما سيأتى - .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الأذان غير مشروع للفوائت ، بل هو عندهم
للفرض الوقتي وصرح بعضهم بكراهة الأذان للفائتة ، وهناك قول ذكره القاضي
أبو بكر الأبهري رواية عن الإمام بالأذان للفائتة الأولى . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية - في القول القديم للشافعي وهو الرجح
عندهم - وكذا الحنابلة الى أن الأذان مشروع لأول الفوائت فيؤذن لها ويقيم
لما بعدها ، قال الحنفية وهو مخير في غير الأولى بين الأذان والإقامة ، أو
الإقامة فقط . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بعدم مشروعية الأذان للفوائت بما يلي :

- (١) الخطاب : ٤٢٣/١ ، المنتقى : ٢٨/١ - ٢٩ ، الشرح الصغير على أقرب
المسالك : ٨/١ ، ٢٤٨/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٠/١ ، التمهيد : ٢٣٤/٥ -
٢٣٥ ، ٤١٠/٦ - ٤١١ ، الاشراف : ٦٩/١ ، الذخيرة : ٤٤١/١ - ٤٥١ ، الاستذكار
١١٣/١ - ١١٤ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٣٨٤/١ ، البناية : ٤٠/٢ ، شرح فتح القدير : ٢١٧/١ ،
٢١٩ ، نهاية المحتاج : ٣٨٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٥/١ ، المجموع : ٨٢/٣ -
٨٥ ، شرح منتهى الارادات : ١٢٩/١ ، كشف القناع : ٢٦٨/١ ، ٢٨٣ .

١ - حديث عمران بن حصين (١) فى قصة نومه - صلى الله عليه وسلم - عن الفجر فى احدى السرايا وفيه : (ثم أمر بلالا فأقام ولم يذكر أذانا) . (٢)

٢ - حديث أبى سعيد الخدرى : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حبس يومئذ - يوم الخندق - عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الى هوى من الليل ثم أقام لكل صلاة) (٣)

وجه الاستدلال من حديث بلال أنه لم يذكر أذانا بعد أن قضى الفجر ، وكذا فى روايات حديث الخندق ، فإنه صلى أربع صلوات لم يذكر فيها أذانا . (٤)

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها) ولم يذكر أذانا . (٥)

٤ - إن الأذان إنما شرع لاعلام الناس بدخول الوقت ، ولدعائهم الى الجماعة ، ووقت القضاء ليس بوقت اعلام ، ولا هو وقت دعاء الجماعة .

٥ - إن الأذان إنما يختص بالآوقات ، وفى فعله فى غير الأوقات المخصصة له تخطيط على الناس ، ثم ان الأذان إنما شرع للوقت ، والفوائت ليس لها وقت كالنوافل . (٦)

(ب) وأما القائلون بمشروعية الأذان للفوائت فقد استدلوا بما يلى :

(١) هو أبونجيد ، عمران بن حصين الخزاعى ، أسلم عام خيبر ، وشهد عدة غزوات ، روى عنه ابن نجيد وغيره ، توفى سنة ثنتين وخمسين . أنظر : الاصابة : ٢٦/٥ .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفائتة ، ٤٧٤/١ ، رقم : ٦٨٢ .

(٣) أخرجه النسائى فى كتاب الأذان ، باب الأذان للفائتة من الصلوات : ١٧ / ٢ ، والدارمى فى كتاب الصلاة ، باب الحبس عن الصلاة ، ٢٦٩/١ ، برقم : ١٥٣٢ ، والبيهقى فى كتاب الصلاة ، باب الأذان والاقامة للجمع بين صلوات فائتات ، ٤٠٢/١ وصححه ابن السكن . انظر : تلخيص الحبير : ١٩٥/١ ، وانظر أيضا : إرواء الغليل : ٢٥٧/١ ، نيل الأوطار : ٤٦/٢ .

(٤) الاستذكار : ١١٣/١ - ١١٤ ، الاشراف : ٦٩/١ ، التمهيد : ٢٣٥/٥ .

(٥) الاشراف : ٦٩/١ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، ٢٢٧/١ ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى النوم عن الصلاة وقال : (حديث أبى قتادة حديث حسن صحيح) ، ٣٣٤/١ برقم : ١٧٧

(٦) المنتقى : ٢٨/١ - ٢٩ ، الاشراف : ٦٩/١ .

١ - حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - وفيه : (أن المشركين شغلوا النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالا فأذن ، ثم أقام ف صلى الظهر ، ثم أقام ف صلى العصر ، ثم أقام ف صلى المغرب ، ثم أقام ف صلى العشاء) (١)

٢ - ماورد من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نام هو وأصحابه حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفعت ، ثم نزل فتوضأ ، ثم أذن بلال بالصلاة ، وصلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركعتين ثم صلى الغداة وصنع كما كان يصنع كل يوم . (٢)

فقد صرح فى هذين الحديثين بالأذان ، وقوله : كما كان يصنع كل يوم يقتضى أنه أذن لها وأقام ، كما يفعل ذلك فى كل يوم ، وفى كل الصلوات . (٣)

الترجيح :

هذه الروايات المتعددة لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فى كيفية قضاء الفوائت فى يوم الأحزاب وليلة التعريس كانت معتمد كل فريق فى اشبهات مذهبه ، وإذا تأملنا هذه الروايات وجدنا أن بعض رواياتها قد صرح بالأذان ، وبعضها لم يصرح ، وإن الترجيح بين من صرح وبين من لم يصرح هو فى صالح من قالوا بمشروعية الأذان للفوائت ، وهم الجمهور وذلك لأمرين :

- (١) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ما جاء فى الرجل تفوته الصلوات بأيتهن يبدأ وقال : (حديث عبد الله ليس بإسناده بأس ، إلا أن إمامنا لم يسمع من عبد الله) ٣٣٣/١ ، والنسائى فى كتاب الأذان ، باب الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة ، ١٨/٢ ، قال ابن حجر : (وله شاهد آخر من حديث جابر ، رواه البزار وفى سننه عبد الكريم بن أبى المخارق ، وهو متروك) انظر تلخيص الحبير : ١٩٥/١ .
- (٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب قضاء الصلاة الفاشئة ، ٤٧١/١ ، برقم : ٦٨١ .
- (٣) البناية : ٤١/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٨٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٣٥/١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٣/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١٢٩/١ ، كشاف القناع : ٢٦٨/١ .

أحدهما : أن من صرح بالأذان قد حفظ الأذان ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ثم إن من صرح بالأذان عنده زيادة ، وزيادة الشقة مقبولة .

ثانيها : إن لفظ الإقامة قد يحمل في الروايات التي اكتفت بها على ما تقام به الصلاة عادة من أذان وإقامة ، ولربما أغفل الرواة ذكر الأذان واكتفوا بالإقامة لأنها ألحق بالصلاة .

وأما استدلال المالكية بحديث : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) وأنه لم يذكر أذاناً فهو استدلال ضعيف ؛ وذلك لأمريين :

أحدهما : أن مقصود الرسول - صلى الله عليه وسلم - بقوله : (فليصلها) أي بما تملئ به وبمقدماتها من أذان وإقامة وطهارة ونحوها .

ثانيهما : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر الإقامة أيضاً مع أنها مشروعة لكل صلاة حتى عند المالكية أنفسهم .

بهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في مشروعية الأذان لقضاء الفوائت .

الفصل الثالث

مفردات المذهب في صفة الصلاة وقضاء الفوائت

يشتمل هذا الفصل على خمسة عشر مبحثاً :

- المبحث الأول : حكم دعاء الاستفتاح
المبحث الثاني : حكم الاستعاذة في الصلاة
المبحث الثالث : حكم قراءة البسملة
المبحث الرابع : حكم قبض اليدين أو إرسالهما
المبحث الخامس : حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة
المبحث السادس : المكان المستحب للمصلي أن يوجه بصره إليه
المبحث السابع : حكم رفع اليدين إلى الصدر عند القنوت
المبحث الثامن : حكم تقديم اليدين على الركبتين في السجود
المبحث التاسع : حكم السجود على الجبهة والأنف
المبحث العاشر : حسد التسبيح في الركوع والسجود
المبحث الحادي عشر : هيئة الجالس للتهنئة
المبحث الثاني عشر : ألفاظ التشهد
المبحث الثالث عشر : حكم التشهد الأخير
المبحث الرابع عشر : حكم عقص الشعر
المبحث الخامس عشر : حكم ترتيب قضاء الفوائت

المبحث الأول

حكم دعاء الاستفتاح

اختلف الفقهاء فى دعاء الاستفتاح فى الصلاة ، أهو مشروع أم غير مشروع ،
وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

- ١ - تعارض الآثار الواردة فى ذلك مع عمل أهل المدينة . (١)
 - ٢ - تعارض الآثار الواردة فى دعاء الاستفتاح مع آثار أخرى يفهم منها عدم مشروعية دعاء الاستفتاح ، فمن ذلك حديث المسء صلاته ، فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال له : (تكبر ثم تقرأ) ، فهو متعارض مع بعض الآثار التى ورد فيها دعاء الاستفتاح كحديث علي وغيره مما سيأتى فى الأدلة .
- وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى عدم مشروعية دعاء الاستفتاح فى الصلاة ، وذكرسروا كراهته فى الغرض ونقلوا عن ابن حبيب القول بأنه لا بأس بدعاء الاستفتاح بعد الاقامة ، وقبل الاحرام بالصلاة . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استحباب وسنية دعاء الاستفتاح لكن الشافعية اختاروا صيغة : (وجهت وجهى للذى فطر السموات ... ، بينما اختار الحنفية والحنابلة : صيغة : سبحانك اللهم وبحمدك ... (٣)

-
- (١) بداية المجتهد : ٨٩/١ .
 - (٢) الخطاب : ٥٤٤/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٧/١ ، الخرشى : ٢٩٠/١ ، الجامع : ٤١/١ آ ، الاشراف : ٧٤/١ - ٧٥ ، الذخيرة (خ) ، أحمد بن أديس القرافى ، ومورة على الميكروفلم بمركز البحث العلمى واحيساء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى تحت رقم ١٦٣ عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٤ فقه مالكى : ١٤١/١ ب ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ٣٣٨/١ .
 - (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البنائة : ١٣٤/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٥/١ ، المجموع : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ٣٢١ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ - ١٧٧ ، المغنى : ٥١٥/١ .

الأدلة :

(أ) استدلل المالكية على مذهبهم فى عدم مشروعية دعاء الاستفتاح بما يلى:

١ - حديث المسىء صلاته وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : (كبر ثم اقرأ) (١) ولم يذكر استفتاحا .

٢ - ما روى أبو حميد الساعدي فى وصفه صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يرفع يديه ويكبر ثم يقرأ . (٢)

٣ - حديث أبى وفيه : (كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة ؟ قال : فقرأت الحمد لله رب العالمين حتى أتيت على آخرها . . الحديث) (٣)

ففى هذه الأحاديث لم يذكر النبى - صلى الله عليه وسلم - توجيهها ولا تسبيحا . (٤)
٤ - واستدلوا أيضا بعمل أهل المدينة . (٥)

وقد أجاب النووي عن حديث المسىء صلاته بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ذكر فى الحديث الفرائض ، ودعاء الاستفتاح ليس منها ، وبأن الأحاديث التى استدلل بها المالكية ليس فيها نفى للاستفتاح ، والأحاديث التى استدلل بها الشافعية ومن معهم فيها اثبات له والمثبت مقدم على النافى ، كما أن فيها زيادة ثقة وهى مقبولة . (٦)

(ب) وأما الجمهور الذين قالوا باستحباب دعاء الاستفتاح ، فقد استدللوا بأحاديث صحيحة كثيرة منها :

١ - حديث على - رضى الله عنه - وفيه : أن النبى - صلى الله عليه وسلم -

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للامام والمأموم . . . ، ١٨٤/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة . . . ، ٢٩٨/١ ، برقم ٤٥ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، ١٩٤/١ ، برقم : ٧٣٠ ، وأصل الحديث فى الصحيحين .

(٣) أخرجه مالك فى الموطأ فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى أم القرآن ، ٨٣/١ ، برقم : ٣٧ .

(٤) الاشراف : ٧٤/١ - ٧٥ ، الجامع : ١٤١/١ .

(٥) بداية المجتهد : ٨٩/١ .

(٦) المجموع : ٣٢١/٣ .

كان اذا قام للصلاة قال : (وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً ومسجواً أنا من المسلمين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين) (١) .

٢ - وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك) (٢)

فهذه الأحاديث مصرحة ببعض الأدعية التي كان يستفتح بها - صلى الله عليه وسلم - صلاته . (٣)

الترجيح :

إن الأحاديث التي ساقها الجمهور صحيحة وصريحة في الدلالة على مشروعية دعاء الاستفتاح ، وإن اختلاف الصيغ لا يدل على عدم المشروعية ، وإنما يدل على التخيير بين هذه الصيغ ، وأما الأحاديث التي استدلت بها المالكية فغاية مافيهما عدم ذكر دعاء الاستفتاح وعدم الذكر لا يستلزم عدم المشروعية بحال ، سيما وأن المشروعية شابتة في أحاديث أخرى .

(١) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، ٥٣٤/١ ، برقم : ٧٧١ .

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب الصلاة ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة ، ١١/٢ ، برقم : ٢٤٣ ، وأبو داود في كتاب الصلاة ، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، ٢٠٦/١ ، برقم : ٧٧٦ ، والحاكم في المستدرک في كتاب الصلاة ، باب افتتاح الصلاة ، وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، ٢٣٥/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٥٥/١ ، المجموع : ٣١٤/٣ - ٣١٥ ، ٣١٩ ، البناية : ١٣٤/٢ ، المغنى : ٥١٥/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٧٦/١ - ١٧٧ .

المبحث الثانى

حكم الاستعانة فى الصلاة

اختلف الفقهاء فى مشروعية الاستعانة فى الصلاة ، وسبب انفراد المالكية فى ذلك يرجع الى معارضة بعض الآثار لظاهر الكتاب ، فان ظاهر الكتاب يقتضى مشروعية الاستعانة وذلك فى قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعـذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾ (١) بينما يفهم من بعض الآثار عدم مشروعيتها ، ومنها حديث المسـيء صلاته ، فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر الاستعانة عندما علم المسـيء صلاته الصلاة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية عدم مشروعية الاستعانة بل كراهتها فى صلاة الفريضة ، وهناك رواية عن الامام بمشروعيتها فى صلاة القيام برمضان ، ونقل عنه قوله : (إن الأئمة لا يزالون يستعيذون فى قيام رمضان) .

وجوز المالكية التعوذ فى النافلة ، وقد ذكر المالكية كراهة الاستعانة فى الفريضة سواء أكانت الصلاة جهرية أم سرية ، وسواء أكانت القراءة قبـل الغاتحة أو بعدها وقبل السورة . (٢)

(ب) وذهب الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الاستعانة مسنونة . (٣)

الأدلة :

(١) أما المالكية القائلون بعدم مشروعية الاستعانة فقد استدلوا على

مذهبهم بما يلى :

- (١) النحل / ٩٨ .
- (٢) الخطاب : ٥٤٤/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشى : ٢٨٩/١ الاشراف : ٧٥/١ ، الجامع : ٤٢/١ ب ، الذخيرة : ١٤٠/١ ، أحكام القرآن لابن العربى : ١١٧٦/٣ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البناية : ١٤٢/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع : ٣٢٢/٣ - ٣٢٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٧/١ ، المغنى : ٥١٩/١ .

١ - حديث المساء صلاته ، وفيه : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (كبر ثم اقرأ) . (١)

٢ - حديث أبي وفيه : (كيف تقرأ اذا افتتحت الصلاة فقال : فقرأت الحمد لله رب العالمين ... الحديث) (٢)

٣ - عمل أهل المدينة : قال ابن العربي موضحاً هذا الدليل : ومجيباً عليه : (... وتعلق من أخذ بظاهر المدونة بما كان في المدينة من العمل ، ولم يثبت عندنا أن أحداً من أئمة الأمة ترك الاستعاذة ، فإنه أمر يفعل سرا ، فكيف يعرف جهراً ؟) . (٣)

٤ - ولأنه قول فاصل بين التحريم والفتحة فلم يكن مستحباً في الفرض كسائر الدعاء . (٤)

ولا يخفى عليك ما في هذه الأدلة من ضعف : أما الأحاديث النبوية الشريفة التي لم تذكر الاستعاذة ، فإن عدم ذكر الاستعاذة فيها لا يستلزم عدم مشروعيتها الاستعاذة ، ولربما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمر بالقراءة ، وذلك اعتماداً على أن القراءة متضمنة للاستعاذة اتكالا على النصوص التي تفي بشروط مشروعيتها ، وامتداداً على أن المخاطب يعرف مشروعيتها الاستعاذة من تلك النصوص ، فلا داعي لتكرار ذلك في كل واقعة .

وأما قياس المالكية الاستعاذة على الدعاء فغير متجه : وذلك لأن الأصل المقيس عليه غير متفق على حكمه ، فهو مما انفرد به المالكية وخالفهم فيه الجمهور ، فكيف تقاس على حكم أمل انفرد به المالكية ويجعل ذلك القياس دليلاً على مسألة أخرى انفرد بها المالكية أيضاً ؟ .

(ب) وأما جمهور الفقهاء القائلين بمشروعية الاستعاذة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ﴾

(١) سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٢) الاشراف : ٧٥/١ ، الجامع : ٤٢/١ ب ، والحديث سبق تخريجه ص ٢٥٩ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي : ١١٧٦/٣ .

(٤) الاشراف : ٧٥/١ .

- أى إذا أردت قراءة القرآن - نظير ذلك قوله - تعالى - : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ٠٠٠٠ الآية ﴾ (١)

٢ - حديث أبى سعيد الخدرى وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ثم يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه) . (٢)

والذى يترجح لدى مشروعية الاستعاذة ، فالآية الكريمة عامة تشمل قراءة القرآن فى الصلاة وخارجها ، فقصرها على خارج الصلاة تحكم بلا دليل ، وأضعف من ذلك ما نقل عن مالك من أن التعوذ إنما يكون بعد الفراغ من قراءة أم القرآن أخذا بظاهر قوله - تعالى - : ﴿ فاذا قرأت القرآن ٠٠ ﴾ (٣)

-
- (١) المغنى : ٥١٩/١ ، البناية : ١٣٩/٢ ، المجموع : ٣٢٣/٣ ، ٣٢٥ ، شرح المنتهى : ١٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ١٥٦/١ .
- (٢) البناية : ١٣٩/٢ - ١٤٠ ، المغنى : ٥١٩/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب مايقول عند افتتاح الصلاة ، قال : (وقد تكلم فى اسناد حديث أبى سعيد ، كان يحيى بن سعيد يتكلم فى علي بن علي ، وقال أحمد : " لا يصح " هذا الحديث) ، ٩/٢ ، ١١ ، وأبو داود فى كتاب الصلاة باب من قال الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، ٢٠٦/١ ، برقم : ٧٧٥ .
- (٣) أحكام القرآن لابن العربى : ١١٧٦/٣ .

المبحث الثالث

حكم قراءة البسملة

اختلف الفقهاء فى قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) فى الصلاة ، أهى مشروعة أم غير مشروعة ؟ والذين قالوا بمشروعيتها اختلفوا أواجبة قراءتها أم مستحبة ؟ ، وهل يجهر بها أم يسر ؟ ، وهذه المسألة من المسائل الطويلة التى يكثر فيها الخلاف ، فبالإضافة الى حكم مشروعيتها النطق بها فى الصلاة ، هنالك خلاف فى عدها آية من سورة الفاتحة ، أو من كل سورة ، وقد أورد الفقهاء فى هذه المسألة مناقشات ومناظرات طويلة جدا ، وسيقتصر البحث من هذه المسائل على مسألة واحدة يتمحض فيها انفراد المالكية ، وهذه المسألة هى : حكم قراءتها فى الصلاة ، ولن يتعرض البحث لعدها آية من الفاتحة أو من كل سورة أو غير ذلك من المسائل الخلافية الا بالقدر الذى يخدم المسألة التى تمحض فيها انفراد المالكية ، وسأسلك فى هذه المسألة سبيل الإيجاز فأقول وبالله التوفيق .

اختلف الفقهاء فى مشروعية قراءة البسملة فى الصلاة ، وسبب انفراد

المالكية يرجع الى أمرين :

١ - اختلاف الآثار : فبعض الآثار يفهم منها عدم مشروعية قراءة البسملة ، بينما تفهم المشروعية من آثار أخرى ، فمن ذلك ما وقع فى حديث أنس - رضى الله عنه - فان بعض رواياته يفهم منها عدم مشروعية قراءة البسملة ، بينما تفهم المشروعية من روايات أخرى ومن ذلك أيضا ما وقع فى حديث أبى هريرة وسيأتى كل ذلك فى الأدلة .

٢ - الاختلاف فى عد البسملة آية من الفاتحة أو من كل سورة ، أو عدم عدها كذلك فان الذين عدوها آية قالوا بوجوب قراءتها شأنها فى ذلك شأن سائر آيات السورة . (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) بداية المجتهد : ٩٠/١ .

(١) ذهب المالكية في المشهور عن الامام مالك الى أن قراءة البسملة في صلاة الفريضة غير مشروعة ، بل مكروهة ، وأما في النافلة فعلى التخيير . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى مشروعية قراءة البسملة لكنهم اختلفوا في درجة المشروعية ، وفي صفة القراءة ، فعلى حين ذهب الشافعية الى أن قراءتها واجبة ، وأنه يجهر بها في الجهرية ، ذهب الحنفية والحنابلة الى أن قراءتها سنة ومستحبة وأنه يسر بها في السريسة والجهرية على السواء . (٢)

الأدلة :

(١) استدل المالكية القائلون بعدم مشروعية قراءة البسملة في الفريضة بما يلي :

١ - حديث أنس وفيه : (صليت خلف النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها) . (٣)

وقد أجاب النووي عن هذا الاستدلال بقوله : (وأما الجواب عن استدلالهم بحديث أنس " كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين " وعن حديث عائشة ، فهو أن المراد : كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة (٤) وهذا التأويل

(١) الخطاب : ٥٥٤/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشي : ٢٨٩/١ ، الاشراف : ٧٦/١ ، الجامع : ٤٢/١ آ ، الذخيرة خ : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٥٧/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٤/١ ، البيان والتحصيل : ٣٦٤/١ - ٣٦٦ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٣٧/١ ، الكافي : ١٧٠/١ ، بداية المجتهد : ٨٩/١ - ٩٠ ، الجامع لأحكام القرآن : ٩٥/١ - ٩٦ ، التمهيد : ٢٢٨/٢ - ٢٣١ ، انتصار الفقير السالك : ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٧٥/١ ، البناية : ١٤٢/٢ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع : ٣٤٣/٣ - ٣٤٤ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٧/١ ، كشاف القناع : ٣٩١/١ - ٣٩٢ ، المغنى : ٥٢٠/١ .

(٣) الاشراف : ٧٧/١ ، الذخيرة خ : ١٣٩/١ آ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب

الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة ، ٢٩٩/١ ، برقم : ٣٩٩ .

(٤) هكذا النص في المجموع ، وهو غير مستقيم ، والصواب كانوا يفتتحون بسورة الفاتحة ، لا السورة .

متعين للجمع بين الروايات لأن البسملة مروية عن عائشة - رضى الله عنها - فعلا
ورواية عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ولأن مثل هذه العبارة وردت عن
ابن عمر ، وأبى هريرة - رضى الله عنهم - وهما ممن صح عنه الجهر بالبسملة ،
فدل على أن مراد جميعهم اسم السورة ، فهو كقوله : بالفاتحة ، وقد ثبت أن
أول الفاتحة البسملة فتعين الابتداء بها ، وأما الرواية التى فى مسلم فلم
أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال أصحابنا هى رواية
للفظ الأول بالمعنى الذى فهمه الراوى عبر عنه على قدر فهمه فأخطأ ، ولو بلغ
الحديث بلفظه الأول لأصاب ، فان اللفظ الأول هو الذى اتفق عليه الحفاظ ولم
يخرج البخارى والترمذى وأبوداود وغيره ، والمراد به اسم السورة كما سبق ،
وثبت فى سنن الدارقطنى عن أنس قال : " كنا نصلى خلف النبى - صلى الله عليه
وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله تعالى عنهم - فكانوا يفتتحون بأم
القرآن فيما يجهر به قال الدارقطنى : " هذا صحيح " وهو دليل صريح لتأويلنا
فقد ثبت الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل مظهر خلاف
ذلك (١) .

وقد أجاب ابن قدامة عن حديث أنس بما حاصله : أن أنسا لم يسمع البسملة ،
وانما سمع الحمد لله ، ويكون أنس لم يسمع البسملة لاي معنى عدم وجودها لأن النبى
- صلى الله عليه وسلم - لم يجهر بالبسملة (٢) .

وقبل أن أختم الكلام على حديث أنس يجدر بى أن أنقل ما قاله ابن عبد البر
موضحا ما وقع فى هذا الحديث من الاختلاف والاضطراب حيث قال :
(٠٠٠) وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البنانى ، وغيرهما كلهم أسنده ،
وذكر فيه النبى - صلى الله عليه وسلم - إلا أنهم اختلف عليهم فى لفظه اختلافا
كثيرا مضطربا متدافعا منهم من يقول فيه : كانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن
الرحيم ، ومنهم من يقول : كانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم ، ومنهم
من قال : كانوا لا يتركون بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال : كانوا

(١) المجموع : ٣٥١/٣ - ٣٥٢ .

(٢) المغنى : ٥٢١/١ .

يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وهذا اضطراب لا يقوم معه حجة لأحد من الفقهاء ، وقد روى عن أنس أنه سئل عن هذا الحديث فقال : " كبرنا ————— فسنينا ... " (١)

٢ - ماروى عن عبدالله بن مغفل أنه قال : لابنه - ورآه يجهر بهما - : (إياك والحدث فإنى صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فلم أسمع أحدا منهم يقرأها إذا قرأت فقل الحمد لله رب العالمين) (٢) .

وقد أجاب النووي عن حديث عبدالله بن مغفل ، وذلك بتفخيفه أو تأويله حيث قال :

(... وأما الجواب عن حديث ابن عبدالله بن مغفل : فقال أصحابنا والحفاظ : هو حديث ضعيف لأن ابن عبدالله بن مغفل مجهول ، قال ابن خزيمة : " لا يقوم به حجة " ، وقال الخطيب أبوبكر وغيره : " هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبدالله مجهول " ، ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذى : " حديث حسن " لأن مداره على مجهول ، ولو صح وجب تأويله جمعا بين الأدلة السابقة ، وذكروا فى تأويله وجهين : أحدهما : قال ابوالفتح الرازى فى كتابه فى البسمة : " ان ذلك فى صلاة سرية لاجهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته فى البسمة وغيرها رفعا يسمعه من عنده فنهاء أبوه عن ذلك ، وقال : هذا محدث " والقياس أن البسمة لها حكم غيرها من القرآن فى الجهر والاسرار ، والثانى : جواب أبى بكر الخطيب قال : ابن عبدالله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر فى الحديث الصحيح عن أبى هريرة فى

(١) التمهيد : ٢٣٠/٢ .

(٢) الاشراف : ٧٧/١ ، الفواكه الدواني : ٢٠٥/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ماجاء فى ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وقال : (حديث حسن) ١٢/٢ ، برقم : ٢٤٤ ، والنسائى فى الافتتاح ، باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٥/٢ ، وابن ماجه ، فى كتاب اقامة الصلاة ، باب افتتاح القراءة ٢٦٧/١ ، برقم : ٨١٥ ، وقد ذكر الشوكانى نقلا عن ابن خزيمة وغيره تضعيف هذا الحديث بجهالة ابن عبدالله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة ، انظر نيل الأوطار : (طبعة دار الجيل)

الجهر لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبوهريرة من شيوخهم ، وقد صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول لأصحابه : " ليليني منكم أولو الأحلام والنهى ثم الذين يلونهم " فكان أبوهريرة يقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم - وعبد الله بن مغفل يبعد لحدثة سنه ، ومعلوم أن القارىء يرفع صوته ويجهر بقراءته فى أثنائها أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسملة لأنه بعيد وهى أول القراءة وحفظها أبوهريرة - لقربه واصغائه وجودة حفظه وشدة اعتناؤه (١)

٣ - حديث أبى بن كعب وفيه : (كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة ، فقسسأل فقراءت الحمد لله رب العالمين الى آخرها ... الحديث) .

وجه الدلالة منه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقرأ أبيها عندما قرأ الفاتحة بدون البسملة فدل على عدم مشروعية قراءتها . (٢)

٤ - عمل أهل المدينة : قال القرافى موضحاً ذلك :

(... فإن الصلاة تقام بينهم من عهده - عليه السلام - الى زمن مالك مع الجميع العظيم الذى يستحيل تواطؤهم على الكذب ، فنقلهم لذلك بالفعل كنقلهم بالقول فيحمل العلم فلا يعارضه شيء من أخبار الآحاد) (٣)

وهناك أدلة أخرى استدلت بها المالكية لاثبات أن البسملة ليست آية من الفاتحة لم نذكرها لعدم تمحض أفراد المالكية فى هذه المسألة ، وإن كانوا قد بنوا عدم مشروعية البسملة فى الصلاة على كونها ليست آية من سورة الفاتحة .

(ب) وأما الجمهور القائلون بمشروعية قراءة البسملة - على الخلاف الذى عرفنا - فقد استدلوا على ذلك بما يلى :

أما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم فى الجهر بالبسملة ببعض الأحاديث ومنها :

(١) المجموع : ٣٥٥/٣ .

(٢) الجامع : ٤٢/١ ب .

(٣) الذخيرة : خ : ١٣٩/١ ب ، وانظر : الفواكه الدوانى : ٢٠٥/١ .

١ - حديث نعيم بن عبدالله المجمر (١) قال : (ملئت وراء أبي هريرة - رضى الله عنه - فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بآم الكتاب حتى اذا بلغ ولا الضالين قال : آمين ، وقال الناس آمين ، . الى أن قال : والذي نفسى بيده انى لأشبهكم صلاة برسول الله - صلى الله عليه وسلم -) (٢)

٢ - ماروى عن أبي هريرة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - : (انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم ، قال أبوهريرة : هى آية من كتاب الله اقرأوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية السابعة ، وفى رواية : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم) (٣)

٣ - قالوا : وقد رويت أحاديث بالجهر بالبسملة عن كثير من الصحابة منهم أبوهريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلى بن أبى طالب - رضى الله عنهم - (٤)

وأما الحنفية والحنابلة فان مسلكهم فى الغالب التوفيق بين الأدلسة ، فانهم استدلوا على مشروعية البسملة ببعض الأحاديث التى استدلت بها الشافعية كحديث نعيم بن المجمر وغيره واستدلوا على الاسرار بها ببعض الأحاديث التى استدلت بها المالكية على نفى مشروعيتهما وقد حمل الحنابلة والحنفية هذه الأحاديث على أن الرواة لم يسمعوها بالبسملة ، فقد استدلوا بحديث عبدالله بن المغفل وحديث أنس لكنهم ركزوا فى حديث أنس على الروايات التى صرح بعهد الجهر كرواية قتادة عن أنس ، وفيها : (فلم أسمع أحدا منهم يجهر بسم الله

(١) هو نعيم بن عبدالله المجمر ، المدنى ، مولى آل عمر بن الخطاب ، كان يجمر المسجد روى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما وعنه ابنه محمد وغيره ، وكان ثقة جالس أبا هريرة عشرين سنة - انظر : تهذيب التهذيب : ٤٦٥/١٠ .

(٢) أخرجه النسائى ، فى الافتتاح ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٤/٢ ، قال الشوكانى : صح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان ، والحاكم وقال : " على شرط البخارى ومسلم وقال البيهقى صحيح الاسناد وله شواهد - انظر : نيل الأوطار : ٢١٩/٢ ، المستدرك : ٢٣٢/١ ، السنن الكبرى : ١٤٦/٢ .

(٣) أخرجه الدارقطنى فى كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله ٣٠٩/١٠٠٠ .

(٤) نهاية المحتاج : ٤٥٨/١ - ٤٥٩ ، مغنى المحتاج : ١٥٧/١ ، المجموع : ٣٤٣/٣ - ٣٥١ .

الرحمن الرحيم ، وفى لفظ : (فكلهم يخفى بسم الله الرحمن الرحيم) . (١)

الترجيح :

من الاستعراض السابق للمذاهب والأدلة نجد أن معتمد المالكية الأول والرئيس
إنما هو حديث أنس ، وقد رأينا كيف أن الحديث مضطرب .

وأما معتمد الشافعية وهو فعل أبى هريرة : وترتيبهم الحكم على قول
أبى هريرة : (إني لأشبهكم صلاة بالنبي - صلى الله عليه وسلم -) وقولهم إن أبى
هريرة قد جهر بالبسملة فهذا داخل فى مشابهة صلاة أبى هريرة لصلاة النبي - صلى
الله عليه وسلم - فإن كل ذلك غير متجه ، وذلك لأن جهر أبى هريرة بالبسملة
- ان صح - لا يستلزم الرفع ، وقوله : إني لأشبهكم صلاة بالنبي - صلى الله عليه
وسلم - لا يستلزم أن تكون البسملة من أوجه الشبه بين صلاة أبى هريرة وصلاة النبي
- صلى الله عليه وسلم - ، ولعل أسعد المذاهب بالأحاديث جميعا إنما هم
الحنابلة والحنفية سواء بالقول بالسنية أو بالاسرار لأنهم فى هذه الحالة يجمعون
بين الأحاديث ، والمصير الى الجمع أولى ، كما أن أعمال جميع النصوص أولى من
إهمال بعضها أو ضرب بعضها ببعض وقبل أن أختتم الكلام فى هذه المسألة فإننى
أنقل مقالته القرطبي فى معرض استحسانه لمذهب الحنفية والحنابلة فقد قال بعد
أن حكى هذا المذهب :

(... قلت : هذا قول حسن ، وعليه تتفق الآثار عن أنس ولا تتضاد ، ويخرج بسبه
من الخلاف فى قراءة البسملة ، وقد روى عن سعيد بن جبير قال : " كان المشركون
يحضرون بالمسجد فإذا قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسم الله الرحمن
الرحيم قالوا : هذا محمد يذكر رحمن اليمامة - يعنون مسيلمة - فأمر أن يخافت
ببسم الله الرحمن الرحيم ونزل " ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها " قال الترمذى
الحكيم أبو عبد الله : فبقى ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم وإن زالت العلة
كما بقى الرمل فى الطواف وإن زالت العلة ، وبقيت المخافتة فى صلاة النهار
- وإن زالت العلة - (١)

(١) البناية : ١٦٠/٢ - ١٦١ ، كشف القناع : ٣٩١/١ ، شرح المنتهى : ١ / ١٧٧ ،

المغنى : ٥٢١/١ - ٥٢٢ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ٩٦/١ - ٩٧ .

المبحث الرابع

حكم قبض اليدين أو ارسالهما

اختلف الفقهاء في الوضع المختار لليدين في القيام في الصلاة ، أهـو
الارسال أو القبض : على ماسيأتى في المذاهب .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة معارضة بعض الآثار لآثار أخرى ،
فمن ذلك : حديث المسىء صلته الذي يفهم منه السدل ، وأحاديث أخرى صرحت
بالقبض كحديث سهل بن سعد (١) وغيره من الأحاديث مما سيأتى في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن السنة هي سدل اليدين في الصلاة - أى ارسالهما -
وأما القبض فعن الامام ثلاث روايات .

١ - رواية ابن القاسم وهي ظاهر المدونة : أن القبض مكروه في الفريضة
مباح في النافلة عند الاطالة .

٢ - رواية أشهب : وهي أن القبض مباح في الفريضة والنافلة على السواء .

٣ - رواية مطرف : وهي أن القبض مندوب في النافلة والفريضة على السواء .

وبكل رواية من هذه الروايات أخذ بعض المالكية ، ولكن الرواية الأولى
هي أشهر هذه الروايات وعليها أكثر المالكية .

وقد رجح القاضى عبد الوهاب استحباب القبض ، وقد وقع الخلاف في المذهب
في تأويل قول مالك في كراهة القبض في الفرض :

١ - قيل ان ذلك لأن القبض فيه اعتماد واستناد ، وهذا مكروه في الفريضة
قال بعض المالكية : ان مقتضى هذا التعليل أن من قبض لا للاعتماد ، وانما
للاستئناس ، فإن فعله هذا غير مكروه .

٢ - وقيل إن القبض مكروه في الفرض خيفة اعتقاد وجوبه .

(١) هو سهل بن سعد بن مالك الأنصارى الخزرجى الساعدى ، له ولأبيه صحبة مشهورة ، توفى سنة ثمان وثمانين وقيل بعدها . أنظر : أسد الغابة :
٣٦٦/٢ ، تقريب التهذيب : ٣٣٦/١ .

٣ - وقيل : انه يكره في الفرض خوف اظهار الخشوع ، وخوف أن يؤدي ذلك الى الرياء ولم يجزم خليل ولا غالب شراح مختصره بأى من هذه التأويلات ، وممن هنا يتضح أن السدل هو سنة عند المالكية ، وأن الخلاف إنما هو في كراهة القبض أو عدم كراهته ، وأن مشهور المذهب - وهو ظاهر المدونة - كراهته في الفرض دون النفل . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن السنة هي القبض - أى وضع اليد اليمنى على اليسرى وقبض رنح اليسرى باليمنى - على خلاف بينهم في مكان الوضع أهو فوق السرة ، أم على الصدر ؟ . (٢)

الأدلة :

(١) أما المالكية القائلون بالسدل وبكراهة القبض في الفرض فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث المسء صلاته ، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علمه الصلاة ، ولم يذكر القبض . (٣)

وقد أجاب النووي عن هذا الحديث بأنه لا حجة فيه : لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يذكر السنن ، وإنما علمه الفرائض فقط ، والقبض ليس بفريضة (٤)

وقد أورد الشيخ محمد العابد رواية أخرى لحديث المسء صلاته قال : إنه لا يرد عليها الاعتراض بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما علم المسء صلاته الفرائض ، قال الشيخ محمد العابد :

(٠٠٠ قال ابن بطال في شرح البخارى : وحجة من كره ذلك - أى القبض - أن النبي

(١) الحطاب : ٥٤١/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٤/١ ، الخرشى : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ،

الذخيرة : خ : ١٥٠/١ - ١٥١ ، الاشراف : ٨٠/١ ، الجامع : ١٤٦/١ ، بدايية المجتهد : ٩٩/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢٢٠/٢٠ - ٢٢١ - المنتقى : ٢٨١/١ .

(٢) البناية : ١٣٠/٢ - ١٣١ ، مغنى المحتاج : ١٨١/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ ، المغنى : ٥١٤/١ ، المجموع : ٣١٠/٣ - ٣١٢ .

(٣) الاشراف / ٨٠/١ ، بدايية المجتهد : ٩٩/١ .

(٤) المجموع : ٣١٣/٣ .

- صلى الله عليه وسلم - علم المسء صلاته الصلاة ، ولم يذكر له القبض ، نقله ابن القصار ولعلهما والله أعلم انما أرادا حديث رفاعة بن رافع الذي أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين من طرق صحيحة عنه : أنه كان جالسا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذ جاء رجل فدخل المسجد فمضى فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى القوم ، فقال - صلى الله عليه وسلم - عليك ، فارجع فصل فانك لم تصل قال : فرجع فجعلنا نرمق صلاته لاندري ما يعيب منها ، فلما قضى صلاته فجاء فسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى القوم فقال : - صلى الله عليه وسلم - ؛ عليك ، فارجع فإنك لم تصل ، وذكر ذلك إما مرتين أو ثلاثا فقال الرجل : ما أدري ما عبت علي من صلاتي قال - صلى الله عليه وسلم - : لاتتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله - عز وجل - يغسل وجهه ويديه للمرفقين ، ويمسح رأسه بيديه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر ويحمد الله ويمجده ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه ثم يكبر فيركع ويضع كفيه على ركبتيه حتى تظمئن مفاصله ويستوى ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائما حتى يأخذ كل عظم مأخذه ، ثم يقيم صلبه ثم يكبر فيسجد فيمكن جبهته من السجود حتى تظمئن مفاصله ويستوى ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعدا على مقعدته ، ويقيم صلبه ، وصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لاتتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك ٠٠٠ فبهذا - والله أعلم - احتج الامام ابن القصار وتبعه ابن بطال على السدل لأنه - صلى الله تعالى عليه وسلم - علم هذا المسء الصلاة ، ولم يذكر له القبض مع أنه ذكر له السنن والمندوبات ، كيف يصح أن يكون القبض سنة ولم يعلمه له بعد أن علمه السنن ؟ ، وليس مراد الامام ابن القصار ، والامام ابن بطال بحديث المسء صلاته حديث أبي هريرة ، الذي أخرجه الشيخان عنه حتى يرد عليهما قول الزين العراقي شيخ ابن حجر في شرح الترمذي : لاجبة في حديث المسء الصلاة على كراهة وضع اليمين على الشمال في الصلاة لأنه - عليه الصلاة والسلام - انما علمه الفرائض لتكون أيسر للحفظ ، والوضع المذكور ستة (١)

(١) القول الفصل في تأييد سنة السدل ، محمد عابد ، طبع على نفقة لجنة التراث والتاريخ ، أبوظبي ، ص ٩ - ١٠ .

٢ - حديث عطاء وفيه : (سمعت أبا حميد الساعدي ^(١) في عشرة من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ومنهم أبوقتادة ، وفي رواية : وأبوهريرة ومحمد بن مسلمة وسهل بن سعد وغيرهم يقول : أنا أعلم بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - قالوا : فلم ؟ فوالله ماكنت بأكثرنا له تبعة ولا بأقدمنا له حبة ، قال : قالوا : فأعرض ، قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقر كسل عظم في موضعه معتدلاً ، ثم يقرأ ، ثم بكبر ويرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلاً ، ثم يرفع ويضع راحته على ركبتيه ، ثم يعتدل ، ولا يصبو رأسه ولا يقرنح الحديث) (٢)

قال الشيخ محمد العابد :

(... وهو كما ترى حجة واضحة في السدل لأن أبا حميد في مقام الاحتجاج على الصحابة المنكرين عليه أنه أعلم منهم بصفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - لكونهم ماسلموا له أول مرة حيث قالوا له : " ماكنت بأكثرنا له تبعة " كما جبلت عليه الأقران من التنافس وعدم التسليم للأتراب إلا لما وصف لهم صلاته - صلى الله عليه وسلم - على سبيل الاستقصاء للسنن والقرائن ولم يترك منها شيئاً علمه ، فقالوا له : صدقت ، وسلموا له ما ادعاه لكونه أخبرهم بما عندهم فحينئذ لو كان القبض من صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - لأنكروا عليه قائلين : يا أبا حميد تركت ، أو نسيت أخذ الشمال باليمين لأن المقام مقسم احتجاج ، والعادة قاضية بأنهم يناقشون فيه على أقل شيء ، فحيث لم يناقشوه في ذلك ، علمنا أنهم متفقون على ترك القبض من صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - وأنه - صلى الله عليه وسلم - كان سادلاً لأن السدل هو الأصل ، والأصل لا يحتاج إلى ذكره ، والتمسك به هو الحكم المتفق عليه .) (٣)

-
- (١) هو أبوحميد الساعدي ، اختلف في اسمه ، شهد أحداً ومابعدها ، عاش إلى خلافة معاوية وابنه يزيد ، مات سنة ستين . أنظر : أسد الغابة ١٧٤/٥ تهذيب التهذيب ٧٩/١٢ ، تقريب التهذيب : ٤١٤/٢ .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة ، باب سنة الجلوس في التشهد ٢٠١/١ .
- (٣) القول الفصل : ص ١١ .

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من فعف ظاهر :

(أ) أما قول الشيخ العابد : ان الارسال هو الأصل فغير مسلم : اذ قد يقال : ان القبض هو الأصل ، الا أن يريد الشيخ أن الارسال هو الأصل خارج الصلاة ، فيقال : ان ما كان أصلاً خارج الصلاة لا يصح أن يكون أصلاً فيها ، وقول الشيخ أن أبا حميد الساعدي لم يذكر الارسال لأنه الأصل غير متجه ، وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد انتقل عن هذا الأصل برفع يديه حذو منكبيه ، فيحتاج الى أن يذكر عوده الى الأصل لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد انتقل بالرفع عنه ، حتى لايتوهم متوهم أن النبى - صلى الله عليه وسلم - بقى رافعا يديه حذو منكبيه الى أن ركع .

وهكذا ترى أن الشيخ قد تكلف الدليل .

(ب) إن استناد الشيخ الى أن أبا حميد الساعدي قد ذكر الفراض والسُنْسَن كلها غير متجه أيضا ، فإن أبا حميد الساعدي لم يذكر التسبيح فى الركوع والسجود وهو من سنن الصلاة بل - وعند بعض المذاهب - من واجباتها ، فلا يقال : ان القبض لو كان من سننها لذكره لأن أبا حميد الساعدي لم يقصد استقصاء ، والا لذكر التسبيح فى الركوع والسجود .

(ج) إن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحمل بعضها على بعض ، ويفسر بعضها بعضا ، فاذا لم يكن القبض قد ذكر فى بعض الأحاديث فإنه قد ذكر فى آحاديث أخرى من طرق صحيحة ، فيحمل هذا على ذلك ، وعدم ذكر القبض فى بعض الأحاديث لا يستلزم نفيه مطلقا .

٣ - واستدلوا أيضا بالقول بأن القبض يشغل المصلى عن حضور القلب وتتمام الاقبال على الله - تعالى - . (١)

والحق أن فى هذا تناقض ، فمن العلل التى كره من أجلها المالكية القبض هى اظهار الخشوع كما سبق فى المذهب ، وليت شعري كيف يكون القبض من أمارات

(١) أعذب المقال فى دليل الارسال ، محمد عابد حسين ، ص ٧ .

الخشوع التي يخشى على صاحبها من اظهارها الرياء ، ثم يكون في الوقت ذاته مشغلا عن حضور القلب وملهيا عن تمام الاقبال على الله - تعالى - ؟ .

(ب) واستدل جمهور الفقهاء القائلون بأن القبض هو السنة على مذهبهم بما يلي :

١ - ماروى عن سهل بن سعد : قال : (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة قال أبو حازم - راوى الحديث - لا أعلمه الا ينمى ذلك الى النبى - صلى الله عليه وسلم -) (١) .

وقد أجاب الشيخ محمد العابد عن هذا الحديث بجواب متكلف بل وجعله دليلا للمالكية حينما قال :

(٠٠٠) وجه دلالتة أن أمرهم بالوضع المذكور دليل نص على أنهم كانوا يسدلون ، والا كان أمرا بتحصيل الحاصل ، وهو عبث محال على الشارع - صلى الله عليه وسلم - ، ومن المعلوم بالضرورة أنهم لم يعتادوا السدل ولم يفعلوه الا لرويتهم فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - وأمرهم به بقوله : صلوا كما رأيتمونسى صلى) (٢)

وهذا الكلام غاية في الضعف والبعد ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أ) إن اثبات السدل من قول سهل بن سعد : (كان الناس يؤمرون ٠٠٠) غير متجه وذلك لأن أمرهم بالقبض لا يدل على أنهم كانوا يسدلون ، فالأمر بالقبض قد يجيء ابتداء ونظائر ذلك كثيرة من قول الصحابة أمرنا بكذا ، فاستنباط السدل من هذا الحديث غير صحيح .

(ب) - على التسليم بأنهم كانوا يسدلون ، وإن هذا الحديث يدل على ذلك - فلم لا يكون أمرهم بالقبض في الحديث ذاته نسخا للسدل ، الا أن يقول الشيخ : إنهم كانوا مأمورين بالسدل ، ثم أمروا بالقبض ، ثم أمروا بالسدل ، وهذا أكثر عبثا مما نسبته للقائلين بالقبض ، وأراد أن ينزه الشارع الحكيم عنه .

(١) المجموع : ٣/٣١٢ ، والحديث أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب وضع

اليمنى على اليسرى ، ١/١٨٠ .

(٢) القول الفصل في تأييد سنة السدل ، ص ١٤ .

(ج) ان الشيخ حاول أن يشكك في رفع الحديث الى النبي - صلى الله عليه وسلم - من خلال عبارة : - كان الناس يؤثرون - وقد عقد بحثا في مثل هذه العبارات ، أيستفاد منها الرفع أم لا ؟ (١) ومع أن الراجح في هذه المسألة أن هذه العبارة وأشباهها تأخذ حكم الرفع وذلك لأن الصحابة لا يتلقون الأوامر الا من الشارع الحكيم ، خاصة في مثل هذه الأمور التعبدية المحضة ، مع هذا كله فإنني لا أرى حاجة لاقحام هذا البحث في الحديث الذي نحن بصدده ، وذلك لأن أبا حازم قد صرح بالرفع فقال : (لا أعلمه الا ينمى ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم -) ، وهذه عبارة صريحة بل ومؤكدة في الرفع ، فلو أن أبا حازم قال : لا أعلمه إن نمى ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - لاتجسس أن يبحث في هذه الصيغة أهى دالة على الرفع أم لا ؟ ، أما وقد قال ما قال بمصيغة تأكيدية في الرفع ، فلا يبقى مسوغ في أن يقحم هذا البحث الحديثي فسي هذا الحديث .

٢ - وعن وائل بن حجر (٢) : (أنه رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رفع يديه حين دخل في الصلاة ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى .) (٣)

وقد أجاب الشيخ محمد العابد على هذا الحديث بجوابين :
أحدهما : وصف هذا الحديث بالاضطراب في الأسناد أو الارسال . (٤)

- (١) القول الفصل : ص ٣ - ٤ .
- (٢) هو وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرمي ، صحابي جليل ، استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على حضرموت ، وأقطعه أرضا ، توفي فـي ولاية معاوية . انظر : أسد الغابة : ٨١/٥ ، تقريب التهذيب : ٣٢٩/٢ .
- (٣) كشف القناع : ٣٨٩/١ ، المجموع : ٣١٢/٣ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى ، ٣٠١/١ ، برقم : ٤٠١ .
- (٤) القول الفصل : ص ٥ ، ويتضح من الأمثلة التي جاء بها الشيخ العابد على ادعاء الارسال أنه يقصد بالارسال ، الارسال في مصطلح الأصوليين ، - وهو سقوط راو من السند ، وليس الارسال في مصطلح المحدثين ، - وهو ما قال فيه التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - ، وواضح أيضا أنه يقصد بالارسال بعض الطرق التي ليست في صحيح مسلم .

وليس هذا بعيب ، إذ أن في الطرق المسندة غنية عن الطرق المرسلية ،
والحديث مخرج في صحيح مسلم فاتضح من هذا ضعف جواب الشيخ .

ثانيها : تأويله بشيء من التكلف ، فقد ورد في بعض الروايات أنه أتى أصحاب
النبي - صلى الله عليه وسلم - في شدة برد ، فرآهم مجلّلين بالثياب ، ورأى
أيديهم تتحرك تحتها ، وقد حمل الشيخ العابد ذلك على السدل قائلًا أنه لا تتصور
حركة الأيدي في القبض ، وإنما تتصور في الإرسال (١) ، ولا يخفى عليك ضعف هذا
وتكلفه ، فإن الحركة متصورة في القبض أيضا .

٣ - وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه كان يصلي ، فوضع يده اليسرى
على اليمنى فرآه النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فوضع يده اليمنى على
اليسرى . (٢)

٤ - وعن الهلب الطائي (٣) قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - يومنا فيأخذ شماله بيمينه .) (٤)

(١) القول الفصل : ص ٦ .

(٢) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ،
٢٠٠/١ ، برقم : ٧٥٥ ، والنسائي في الافتتاح ، باب في الامام اذا رأى
الرجل . . . ، ١٢٦/٢ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب وضع اليمين
على الشمال في الصلاة ، ٢٦٦/١ ، برقم : ٨١١ ، واسناده حسن ، أنظر : فتح
الباري : ٢٢٤/٢ .

(٣) هو يزيد بن قنافة ، سمي بالهلب لأنه أتى النبي - صلى الله عليه وسلم -
أقرع فمسح رأسه فنبت شعره ، فسمى الهلب - أي كثير الشعر - وذكره ابن
سعد في طبقة مسلمة الفتح ، أنظر : الاصابة : ٢٨١/٦ .

(٤) المجموع : ٣١٢/٣ ، المفني : ٥١٤/١ ، والحديث أخرجه الترمذي في كتاب
الصلاة ، باب ماجاء في وضع اليمين على الشمال . . . ، وقال : حديث حسن ،
٣٢/٢ ، برقم : ٢٥٢ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب وضع اليمين
على الشمال ، ٢٦٦/١ ، برقم : ٨٠٩ ، وفي اسناده قبضة بن هلب ، عن
أبيه ذكره ابن حبان في الثقات ، أنظر : نيل الأوطار : ٢٠٨/٢ ، ميزان
الاعتدال : ٣٨٤/٣ .

الترجيح :

ان الناظر في مذهب المالكية وأدلتهم لا يسعه الا أن يسجل الملاحظات التالية :

١ - إن المالكية مضطربون في مسألة السدل : فكثير منهم رجح القبض ، وكثير منهم وضع لكراهة القبض بعض التأويلات المتكلفة ، والتي يراد منها التخفيف من مخالفة المذهب للأحاديث الصحيحة ، كما أن اضطراب المالكية يرجع أيضا الى محاولتهم التوفيق بين رواية ابن القاسم عن الامام في المدونة ، وبين الأحاديث التي وردت في القبض ، والتي روى بعضها مالك نفسه في الموطأ^(١) ، وقد فهم بعض المالكية من رواية مالك بعض هذه الأحاديث في الموطأ أنه لا يمكن أن يقول بخلاف مقتضاها ، ولكن ليست هذه هي المرة الوحيدة التي يصح فيها مالك الحديث ويقول بخلاف مقتضاها ، فإن مالكا قد صحح حديث أبي محذورة وبلال في تربيعة التكبير في الأذان وخالفه ، ومن هنا يتضح أن لاتعارض بين أن يقول الامام قولا ويروى أو يصح حديثا بخلافه .

ولا يعني هذا أن مالكا - رحمه الله - قد خالف أحاديث القبض أو غيرها رغبة في المخالفة أو تقديم الرأي عليها ، وحاشاه أن يفعل ذلك ، وهو الامام المحدث الورع الزاهد الوقاف عند حدود الله المتورع عن الفتيا ، وإنما مخالفته ترجع لأسباب كثيرة ، إما تقديم العمل وإما لحديث آخر ، وإما لفهم آخر أيضا .

٢ - ان المالكية قد استدلوا بحديث المساء صلاته ، وقالوا : إن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر الفرائض والسنن كلها ، وأنه لم يذكر القبض ، بيد أنه لم يذكر الارسال أيضا ، ولم يذكر التسبيح في الركوع والسجود ، ولا ذكر التسميع عند الاعتدال من الركوع ، فهل هذه كلها ليست سننا ؟ ! .

والحق أن المالكية كثيرا ما يتكثون على حديث المساء صلاته ، فقد نفوا به الاستفتاح والاستعاذة والبسمة والقبض ، بل وأثبتوا به الارسال ، وهذا كله لأن ذلك لم يذكر في الحديث وكان حديث المساء صلاته لم يأت حديث غيره في بيان صفة الصلاة ، ولا في بيان أفعال وأقوال الصلاة سنن أخرى سواء أكانت قولية أو فعلية أو تقريرية .

(١) أنظر : الموطأ : ١٥٩/١ .

٣ - ان حديث المسء صلاته لا يَحتمل ما حمله المالكية لأن عدم الذكر لا يستلزم نفيا ولا اثباتا ، فلو أن راوى حديث المسء صلاته نفى القبض ، وقبله الاستعاذة ، والاستفتاح والبسملة ثم أثبتت هذه فى أحاديث أخرى لكان لزاما علينا أن نأخذ بالأحاديث المشبهة لأن المثبت مقدم على النافى ، فكيف وليس فى حديث المسء صلاته نفى ؟ .

وبهذا يمكن القول بأن حديث المسء صلاته ليس فى محل النزاع ، فلا يدل على ما ذهب اليه المالكية .

ومى أدلة الجمهور مما سبق فى هذا البحث ، ومما لم يسبق من الأحاديث والسنن الصحيحة الصريحة بأن القبض هو السنة ما لا يمكن أن يعارض بحديث المسء صلاته ، أو بفهم المالكية من هذا الحديث .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى سنة القبض ، ومرجوحية مذهب المالكية فى سنة الارسال .

وقبل أن أختتم الكلام فى هذا المبحث ، فانه يجدر بى التنبيه والتذكير بما وقع فيه المتعصبون من العوام وانصاف المتعلمين من كلا الفريقين من تعصب وغلو فى هذه المسألة وأمثالها مما يكاد القلب يتفطر له ألما من انكسار القائلين بالقبض على من يرسلون أيديهم ووصفهم لهم بالبدعة والتشنيع عليهم أيما تشنيع ، وكذلك القائلون بالارسال الذين فعلوا بالقائلين بالقبض ، أو الفاعلين له مثل ما فعل الآخرون من التشنيع والتبديع ، ولربما وصل الأمر الى الاقتتال أو التغيير بالقوة ، وقد نسى هؤلاء المتعصبون أو تناسوا حقيقتين كبيرتين : أولاهما : أن الذى يجب انكاره انها هو المتفق على ^{تحريمه} ، وليس المختلف فيه ، اذ لا يجب انكار هذا المختلف فيه ، اذ قلنا بوجوب الانكار فى هذه المسألة أصلا . ثانيهما : ان القبض أو الارسال أكثر ما يقال فيه إنه هيئة من هيئات الصلوة ، أو سنة من سننها ووحدة المسلمين فريضة واجبة ، واختلافهم وتناحرهم منكسر محرم ، فأى عاقل يضع الفريضة الواجبة ويرتكب المنكر المحرم فى سبيل تحصيل سنة أو مندوب ؟ !

فهذه الأمور اليسيرة مما يسع فيه الخلاف ، فيجب أن يعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه .

المبحث الخامس

حكم القيام لمن عجز عن قراءة الفاتحة

اختلف الفقهاء في من عجز عن قراءة الفاتحة ، ولم يمكنه تعلمها ، يسقط في حقه القيام لها أم لا ؟ بل يلزمه القيام ، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في القيام : هل هو مفروض لذاته أم أنه مفروض لأجل القراءة ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو قول القاضي عبدالوهاب ، واختيار اللخمي ، وما جزم به خليل أيضا - أن من عجز عن قراءة الفاتحة ، ولا أمكنه تعلمها فإن الفاتحة تسقط في حقه ، وكذا يسقط القيام لها ، وقيل : بل يجب القيام ويستعيز عن الفاتحة بالذكر ، وعلى القول المشهور بسقوط القيام ، فإن المالكية قالوا باستحباب الفصل بين تكبيرة الاحرام والركوع بشيء من الذكر فإن ركع من غير ذكر أجرأته . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن القيام فرض بذاته وذلك وفق تفصيلات واختلافات كثيرة في قدر القيام وما يقرأ فيه ليس هنا مجال ذكرها . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في سقوط القيام عن العاجز عن الفاتحة بأن القيام انما فرض لأنه وسيلة للقراءة ، ومحل لها ، فاذا سقطت القراءة - وهي المقصد من القيام - سقط القيام تبعاً لأنه وسيلة للقراءة . (٣)

- (١) الخرشى : ٢٧٠/١ - ٢٧١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٣٠٩ - ٣١٠ ،
الاشراف : ٩٩/١ - ١٠٠ ، الذخيرة خ : ١٤١/١ .
(٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٤/١ ، البناية : ١٦٣/٢ ، مغنى المحتاج : ١٦٠/١
المجموع : ٣٧٩/٣ ، كشف القناع : ٣٩٨/١ .
(٣) الذخيرة خ : ١٤١/١ ب .

(ب) وأما الجمهور القائلون بعدم سقوط القيام ، فقد استدلوا بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (١)

وهذا مستطيع للقيام فوجب أن يأتي به .

٢ - ولأن القراءة فرض ، والقيام فرض أيضا ، فسقوط أحدهما بالعجز عنه لا يستلزم سقوط الآخر مع القدرة عليه . (٢)

والذى يترجح لدى عدم سقوط القيام بالعجز عن الفاتحة ، وقول المالكية إن فرضية القيام تبع لفرضية القراءة غير متجه ، إذ لا تلازم بينهما ، إذ يمكن أن تتم القراءة وهو قاعد كما أن هذا القول مناف لعموم قوله - تعالى - : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ (٣) ولذا فإن مذهب الجمهور فى عدم سقوط القيام عند العجز عن القراءة هو الأقرب والأولى .

(١) سبق تخريجه ص ١٥٢ .

(٢) كشف القناع : ٣٩٨/١ ، المجموع : ٣٧٩/٣ .

(٣) البقرة / ٢٣٨ .

المبحث السادس

المكان المستحب للمصلى أن يوجه بصره اليه

اختلف الفقهاء في المكان الذي يستحب للمصلى أن يوجه بصره اليه أثناء القيام، وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في ما يحقّس في الخشوع المأمور به في الصلاة ، أهو النظر الى موضع السجود ؟ أم النظر الى الامام - أى الى قبلة المصلى - ؟ كما أن من أسباب الانفراد أيضا الاختلاف في كون تنكيس الرأس مخلا بركن القيام أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المستحب للمصلى أن يوجه بصره أمامه ، يسل ويكرهون توجيهه الى موضع السجود . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن المستحب للمصلى أن يوجه بصره الى موضع سجوده في القيام ، وفي الحالات التي يتمور فيها ذلك . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون باستحباب توجيه البصر الى الإمام بما يلي :

١ - قوله - تعالى : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثَمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٣)

(١) الخطاب : ٥٤٩/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٩/١ ، الخرشى : ٢٩٣/١ ،

التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٥٥٠/١ ، البيان والتحصيل : ٢٢٠/١ ، الذخيرة

خ : ١٣٦/١ ب ، الجامع : ٤٥/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٦٤٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٨٠/١ ، المجموع : ٣١٤/٣ ،

كشاف القناع : ٣٨٩/١ - ٣٩٠ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٦/١ ، المغنى :

٦٦٠/١ - ٦٦١ .

(٣) البقرة / ١٤٤ .

فنحن مأمورون بتوجيه أبعارنا الى القبلة ، وليس الى موضع السجود ..
والحق أن الاستدلال بهذه الآلية غير متجه ، وذلك لأن المقصود من الآلية استقبال
القبلة بالجسد كله ، والتوجه اليها ، ثم ان النظر الى موضع السجود لا ينافي
استقبال القبلة وذلك لأن موضع السجود انما هو في القبلة أيضا .

٢ - نهى عمر - رضى الله عنه - للمتكس رأسه في الصلاة عن ذلك ، وقوله :
(إنما الخشوع في القلب) .

٣ - إن النظر الى موضع السجود إما أن يكون ببطأة الرأس وتنكيسه ،
وهذا مخل بالقيام وإما أن لا يكون بذلك بل بتوجيه البصر الى موضع السجود من
غير تنكيس ، وهذا فيه مشقة وخرج وما جعل الله علينا في الدين من حرج (١) .

(ب) وأما الجمهور القائلون بتوجيه النظر الى موضع السجود فقد استدلووا
على مذهبهم بما يلي :

١ - ما روى من أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يقلب بصره الى السماء
فنزلت : ﴿ الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ (٢) فطأ رأسه (٣) .

٢ - واستدل لهم في المذهب بما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما -
قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا استفتح الصلاة لم ينظر
الا الى موضع سجوده) (٤) .

قال النووي في المجموع :

(حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه ، وروى البيهقي أحاديث من رواية أنس
وغيره بمعناه ، وكلها ضعيفة) (٥) .

(١) الزرقاني على مختصر خليل: ٢١٩/١، الحطاب: ٥٤٩/١، حاشية العدوى على الخرشى :

٢٩٣/١ ، الذخيرة خ : ١٣٦/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ١٦٠/٢ .

(٢) المؤمنون / ٢ .

(٣) كشف القناع : ٣٨٩/١ ، والحديث أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، بسبب

لايجاوز بصره موضع سجوده بنحوه ، ٢٨٣/٢ .

(٤) أخرجه البيهقي بمعناه من حديث أنس في كتاب الصلاة ، باب لايجاوز بصره

موضع سجوده : ٢٨٤/١ .

(٥) المجموع : ٣١٤/٣ .

٣ - قالوا : وان توجيه البصر الى موضع السجود أدعى لحضور القلب ،
وأكمل في الخشوع فكان مستحبا لذلك . (١)

الترجيح :

ان الآثار التي جاء بها المالكية والجمهور على السواء آثار ضعيفة
لاتصلح لاثبات السنية ، وقد رأينا أن الآية الكريمة ليس فيها ما يدل لما ذهب
اليه المالكية ، فانها - والحالة هذه - خارج مل النزاع ، وعندى أن هذه
المسألة اجتهادية ، اذ لم يثبت فيها سنة ماضية عن النبي - صلى الله عليه
وسلم - ، وما دام الأمر كذلك ، فان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ،
وأن الأمر واسع بالنسبة للموضعين ، موضع السجود ، وتوجيه البصر الى الإمام ،
ولربما كان توجيهه الى موضع السجود أكمل لئلا ينشغل ببعض الأشياء التي
تكون أمامه .

(١) مغنى المحتاج : ١/١٨٠ ، المجموع : ٣/٣١٤ ، شرح المنتهى : ١/١٧٦ .

المبحث السابع

حكم رفع اليدين الى الصدر عند القنوت

اختلف الفقهاء في رفع اليدين الى الصدر عند القنوت أمندوب هو أم غير مندوب ؟

وفيما يلي مذاهبهم في ذلك :

(أ) ذهب المالكية الى أن رفع اليدين الى الصدر عند دعاء القنوت غير مشروع . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنيته (٢)

أما المالكية فلا أعرف لهم دليلا غير القياس على سائر الأدعية في الصلاة كالتأمين ودعاء التشهد . (٣)

وأما الجمهور فقد استدلوا ببعض الأحاديث العامة في الدعاء ومنها :

١ - حديث سلمان مرفوعا : (ان الله يستحي أن يبسط العبد يديه يسأله فيهما خيرا فيردهما خائبين) (٤)

٢ - حديث مالك بن يسار (٥) مرفوعا : (اذا سألت الله فاسأله ببطون

(١) الحطاب : ٥٣٩/١ - ٥٤٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٢/١ ، الخرشى :

٢٨٢/١ ، الفواكه الدواني : ١٨٤/١ ، ٢١٤ ، الكافي : ١٧٥/١ .

(٢) البناية : ٥١٠/٢ ، نهاية المحتاج : ٤٨٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٦٧/١ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٢٦/١ ، المغنى : ٧٨٦/١ .

(٣) الفواكه الدواني : ١٨٤/١ ، ٢١٤ .

(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، ٧٨/٢ ، برقم : ١٤٨٨ ، والترمذى

في كتاب الدعوات ، وقال : حديث حسن غريب ، ٥٥٦/٥ ، برقم : ٣٥٥٦ ، وابن ماجه

في كتاب الدعاء ، باب رفع اليدين في الدعاء ، ١٢٧١/٢ ، برقم : ٣٨٦٥ ، وأحمد

في مسنده : ٤٣٨/٥ ، حسنه ابن حجر أنظر : فتح الباري : ١٤٣/١١ .

(٥) هو مالك بن يسار العوفى ، اختلف آله صحة أم لا ؟ ، انظر : الاصابة :

٣٨/٦ .

أكفكم ولا تسألوه بظهورها (١)

والذى يترجح لدى مشروعية رفع اليدين عند الدعاء فى القنوت لعموم الأحاديث ، ولأنه أبلغ فى الخشوع والتضرع وأدعى للإجابة ، وقياس الدعاء فى القنوت على سائر الأدعية فى الصلاة لا يصح للفرق الواضح بين هذا وتلك .

(١) البناية : ٥١١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٢٦/١ ، والحديث أخرجه ابوداود فى كتاب الصلاة ، باب الدعاء ، ٧٨/٢ ، برقم : ١٤٨٦ ، وابن ماجه فى كتاب الدعاء ، باب رفع اليدين فى الدعاء ، ١٢٧٢/٢ ، برقم : ٣٨٦٦ ، والحاكم فى كتاب الدعاء ، باب مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ، ٥٣٦/١ ، وصححه الألبانى . أنظر : صحيح الجامع : ٢٢٢/١ .

المبحث الثامن

حكم تقديم اليدين على الركبتين في السجود

اختلف الفقهاء فيما يقدم المصلي عندما يهوى ساجدا ، أيقدم يديه على ركبتيه ؟ أم ركبتيه على يديه ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة هو ورود بعض الآثار في كل من الهيئتين فحديث وائل بن حجر يدل على سنية الهيئة الثانية ، بينما يفيد حديث أبي هريرة سنية الهيئة الأولى (١) وسيأتيان في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) للامام مالك في هذه المسألة ثلاث روايات :

- ١ - أشهرها وأرجحها في المذهب أنه يقدم اليدين على الركبتين .
 - ٢ - بل يستحب تقديمهما على اليدين .
 - ٣ - التخيير بين الهيئتين .
- لكن أكثر المالكية على الرواية الأولى . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية الشافعية والحنابلة الى أن السنة تقديم الركبتين على اليدين . (٣)

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

- (١) بداية المجتهد : ٩٩/١ - ١٠٠ .
- (٢) الخطاب : ٥٤١/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٥/١ ، الخرش : ١ / ٢٨٧ ، الذخيرة خ : ١٤٣/١ ب ، الاشراف : ٨٢/١ - ٨٣ ، بداية المجتهد : ١ / ٩٩ ، عارضة الأحوذى : ٦٨/٢ - ٧٠ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٩٧/١ ، البناية : ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، نهاية المحتاج : ٤٩٥/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٠/١ ، المجموع : ٤٢١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٨٦/١ ، كشاف القناع : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤٤٩/٢٢ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا سجد أحدكم فلا يبرك كمسـ يبرك البعير لكن يضع يديه قبل ركبتيه) (١)

٢ - حديث ابن عمر وفيه : (أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان اذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه) (٢)

وقد أجاب البهوتى على حديث أبي هريرة بعد أن رجح حديث وائل بن حجر عليه من حيث الصحة حيث قال :

(٠٠٠) وبتقدير مساواته فهو منسوخ لما روى ابن خزيمة عن أبي سعيد قال : (كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين " لكنه من رواية يحيى بن سلمة بن كهيل وقد تكلم فيه ابن معين والبخارى) (٣)

٣ - واستدل ابن العربي بما حاصله : أنه على فرض تقدير ضعف حديث أبي هريرة فإن عمل أهل المدينة يفتويه ويعضده . (٤)

٤ - ولأنه أزين بوقار الصلاة ، وأبعد عن الشبه بجلوس العوام ، ومسـ لا وقار له ، فكان أولى به . (٥)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث وائل بن حجر وفيه : (رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ، ٢٢٢/١ ، برقم : ٨٤٠ ، والنسائى فى كتاب الافتتاح ، باب أول ما يصل الى الأرض من الانسان فى السجود : ٢٠٧/٢ ، واحمد فى مسنده ٣٨١/٢ ، والدارقطنى فى كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ، ٣٤٥/١ ، والبيهقى فى كتاب الصلاة ، باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ، ٩٩/٢ ، وجود النوى اسناده انظر المجموع : ٤٢١/٣ .

(٢) أخرجه البيهقى فى كتاب الصلاة ، باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ، ١٠٠/٢ ، والدارقطنى فى كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ٢٢٦/١،٠٠٠ وصححه ابن حجر . انظر : بلوغ المرام : ص ٦٣ .

(٣) كشف القناع : ٤٠٩/١ .

(٤) عارضة الأحوذى : ٦٨/٢ - ٧٠ .

(٥) الاشراف : ٨٣/١ .

إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (١).

٢ - حديث أنس - رضي الله عنه - قال : (رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كبر وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبته يديه) (٢).

قال النووي (رواه الدارقطني والبيهقي وأشار الى تضعيفه) (٣).

٣ - وأما النظر فقد استدلوا بأن هذه الهيئة أرفق بالمصلي ، وأحسن فسي الشكل ورأى العين (٤). ولا يخفى أن التول بالرفق بالمصلي ليس على إطلاقه ، فهو منقوض بكبير السن ، فهذه الهيئة ليست أرفق به .
الترجيح :

ان معتمد المالكية انما هو حديث أبي هريرة ، وفيه النهي عن أن يبرك الرجل كما يبرك البعير ، والحق أن هذا المعتمد ضعيف وذلك من ثلاثة وجوه :
أحدها : ما صرح به علماء الحديث من أن حديث وائل بن حجر أثبت من حديث أبي هريرة .

ثانيها : أن البعير عندما يبرك ، فإنه يقدم يديه ، وليس رجلاه .
ثالثها : أنه قد روى عن أبي هريرة من طريق آخر ، وان كان أضعف من الأول ، النهي

(١) البناية : ١٩٦/٢ ، كشف القناع : ٤٠٨/١ - ٤٠٩ ، شرح منتهى الإرادات : ١٨٦/٣ ، المجموع : ٤٢١/٣ ، والحديث أخرجه الترمذي ، في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وضع اليدين قبل الركبتين ، وقال : حسن غريب لانعرف أحدا رواه مثل هذا عن شريك ٥٦/٢ ، برقم : ٢٦٨ ، وأبوداود في كتاب الصلاة ، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ، ٢٢٢/١ ، برقم : ٨٣٨ ، والنسائي في كتاب التطبيق ، باب رفع اليدين قبل الركبتين ، ٢٣٤/٢ ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، باب السجود ، ٢٨٦/١ ، برقم : ٨٨٢ ، وضعفه الشيخ الألباني انظر : ارواء الغليل : ٧٥/٢ .

(٢) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب وضع الركبتين قبل اليدين ، ٩٩/٣ ، الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب ذكر الركوع والسجود ، وما يجزى فيهما وقال : تفرد به العلاء بن اسماعيل عن حفص بهذا الاسناد ، ٣٤٥/١ ، والحاكم في كتاب الصلاة ، باب القنوت في الصلوات الخمس ، وقال : هذا اسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه ووافقه الذهبي . ٢٢٦/١

(٣) المجموع : ٤٢١/٣ .

(٤) كشف القناع : ٤٠٩/١ ، المجموع : ٤٢١/٣ .

عن البروك كما يبرك الجمل ، ومثل لبروك الجمل بصيغة عكس المصيغة التى فى حديث أبى هريرة الذى استدل به المالكية ، فقد روى عن أبى هريرة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك برك الجمل) (١)

وأما الأدلة العقلية فهى متكلفة وضعيفة من كلا الفريقين ، وبهذا يترجح أن الأفضل تقديم الركبتين على اليدين ، وان كان الأمر واسعاً ويسع الناس فيه الاختلاف والله أعلم .

(١) أخرجه البيهقى ، فى كتاب الصلاة ، باب يضع يديه قبل ركبتيه ، وقال : رواه أبوبكر بن أبى شعبة عن محمد بن فضيل إلا أن أبا عبد الله بن سعيد المقبرى ضعيف ، ١٠٠/٢ .

المبحث التاسع

حكم السجود على الجبهة والأنسف

انفراد المالكية في هذه المسألة انما هو في جزئية بسيطة ، فهم متفقون مع الشافعية وغيرهم في وجوب السجود على الجبهة ، ومتفقون مع الشافعية أيضا في ندب السجود على الأنف لكن المالكية قالوا باستحباب إعادة الصلاة لمن لم يسجد على الأنف مادام في الوقت فاذا خرج الوقت فلا إعادة^(١) ، بينما لم يمسس الشافعية بهذا^(٢) .

والحق أن قول المالكية هذا - أعنى استحباب إعادة الصلاة في الوقت - يرجع الى أصل آخر كثيرا ما يعتمد به المالكية ، وهو مراعاة الخلاف ، ففي هذه المسألة وغيرها يلجأ المالكية الى قول وسط بين المذاهب خصوصا عندما يكون الخلاف قويا في الوجوب والندب ونظائر ذلك كثيرة عند المالكية خاصة في أبواب الوضوء والتيمم والصلاة .

وذهب الحنفية - في الراجح - الى جواز الاقتصار على الأنف اذا كان هناك عذر^(٣) . وذهب الحنابلة الى وجوب السجود على الجبهة ويجزى بعضها مسس الأنف^(٤) .

-
- (١) الخطاب : ٥٢٠/١ - ٥٢١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٠١/١ ، الخرشي : ٢٧٢/١ ، الذخيرة خ : ١٤٢/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣١٤/١ ، الجامع : ٤٥/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢١٠/١ ، بداية المجتهد : ١٠٠/١ ، عارضة الأحوذى : ٧٠/٢ - ٧١ .
- (٢) مغنى المحتاج : ١٦٨/١ - ١٧٠ .
- (٣) حاشية ابن عابدين : ٤٤٧/١ .
- (٤) شرح منتهى الإرادات : ١٨٦/١ .

المبحث العاشر

حد التسبيح فى الركوع والسجود

اختلف الفقهاء فى التسبيح فى الركوع والسجود ، آله لفظ وعدد معين ؟ أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة معارضة بعض الآثار - فى الظاهر لبعضها الآخر ، فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (أما الركوع فعظموا فيه ربكم وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء) (١) وهذا يفهم منه عدم التحديد لالفاظ ولا عددا ، بينما وردت أحاديث أخرى فى التحديد منها : حديث عقبه بن عامر وفيه : (لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال النبى - صلى الله عليه وسلم - اجعلوها فى ركوعكم ، فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال اجعلوها فى سجودكم) (٢) بالإضافة الى أحاديث أخرى فى العدد ستأتى فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا حد فى الركوع ولا فى السجود لا من حيث الصيغة ولا من حيث العدد . (٣)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى تحديد التسبيح من حيث اللفظ بسبحان ربى العظيم فى الركوع ، وسبحان ربى الأعلى فى السجود ، كما ذهبوا الى تحديده من حيث العدد - على خلاف بينهم فى العدد سواء من حيث الإجزاء أو الكمال ، وعلى خلاف أيضا فى بعض الحالات التى يندب فيها عدد معين كحالة المنفرد والامام وغير ذلك من التفصيلات الجزئية مما لا مجال لذكره هنا (٤) .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب النهى عن قراءة القرآن فى الركوع والسجود ٣٤٨/١ ، برقم : ٤٧٩ .

(٢) أخرجه ابوداود فى كتاب الصلاة ، باب مايقول الرجل فى ركوعه وسجوده ٢٣٠/١ ، برقم : ٨٦٩ ، وابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب التسبيح فى الركوع والسجود ٢٨٧/١ ، برقم : ٨٨٧ ، وأحمد فى مسند عقبه ١٥٥/٤ ، والحاكم فى كتاب الصلاة ، باب القنوت فى الصلوات ٢٢٥/١ .

(٣) الخطاب : ٥٣٨/١ ، الخرشى : ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، الذخيرة خ : ١٥٠/١ ، الكافى ١٧٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٠٨/١ ، الجامع : ٤٥/١ ب .

(٤) البناية : ١٨٠/٢ - ١٨٢ ، ٢٠٩ - ٢١٠ ، نهاية المحتاج : ٤٧٨/١ - ٤٧٩ ، مغنى المحتاج : ١٧٠/١ ، كشف القناع : ٤٠٥/١ ، شرح المنتهى : ١٨٤/١ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بعدم الحد من حيث اللفظ والعدد فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم : (أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء) ، فلم يحدد في هذا الحديث لا لفظا ولا عددا .
٢ - بعض الأحاديث التي وردت ببعض الأذكار في الركوع أو السجود ، ومن ذلك : حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن) (١)

٣ - حديث علي - رضى الله عنه - وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا ركع قال : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ٠٠٠ وفيه أيضا : وإذا سجد قال : اللهم لك سجدت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ٠٠ الحديث) (٢)

(ب) وأما الجمهور القائلون بالتحديد في الركوع والسجود لفظا وعددا فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عقبة بن عامر قال : (لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم ، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - اجعلوها في ركوعكم ، فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى ، قال : اجعلوها في سجودكم) (٣)

- (١) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب الدعاء في الركوع ، ١٩٣/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب ما يقال في الركوع والسجود ، ٣٥٠/١ ، برقم : ٤٨٤ ، وقول عائشة : يتأول القرآن تعنى به قوله - تعالى - ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا ﴾ النصر / ٣ .
(٢) الجامع : ٤٥/١ ب ، الذخيرة خ : ١٥٠/١ أ ، الفواكه الدواني : ٢٠٨ / ١ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، ٥٣٤/١ ، برقم : ٧٧١ .
(٣) شرح منتهى الإرادات : ١٨٤/١ ، كشف القناع : ٤٠٥/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٤٣٢/٣ ، المغنى : ٥٤٢/١ .

٢ - حديث ابن مسعود مرفوعا : (اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه ، واذا سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاثا ، وذلك أدناه) (١)

قال النووي :

(٠٠٠ قال أبوداود والترمذى وغيرهما هو منقطع لأن عونا لم يلق ابن مسعود) (٢)

٣ - ما رواه حذيفة (٣) قال : (صليت مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فكان يقول فى ركوعه سبحان ربى العظيم ، وفى سجوده سبحان ربى الأعلى) (٤)

الترجيح :

إن اعتماد المالكية على حديث : (أما الركوع فعظموا فيه التسرب ... الحديث) اعتماد ضعيف ، وذلك لأن هذا كلام عام تخصصه الأحاديث الواردة فى التسبيح ، بل إن قوله - صلى الله عليه وسلم - فيه إشارة الى حديث آخر وهو الحديث الذى صرح بالتسبيح (لما نزلت سبحان ربى العظيم قال - صلى الله عليه وسلم - : اجعلوها فى ركوعكم الحديث) .

وأما الأحاديث التى وردت فيها بعض الأذكار ، فلا تعارض بينها وبين الأحاديث التى جاءت محددة للفظ فى الركوع أو السجود ، اذ يمكن الجمع بينهما ذلك بأن يقال : ان كل هذه الأذكار والأدعية واردة ، ولا مانع من أن يقولها المصلى أو بعضها فى ركوعه أو سجوده ، بالإضافة الى الأحاديث التى حددت صيغا للركوع

(١) البناية: ١٨٢/٢ ، كشف القناع: ٤٠٥/١ ، شرح منتهى الارادات: ١ / ١٨٤ ، المغنى: ٥٤٢/١ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب مقدار الركوع والسجود وقال : هذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله ، ٢٣٤/١ ، برقم: ٨٨٦ ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى التسبيح فى الركوع والسجود ، وقال حديث ابن مسعود ليس اسناده بمتصل ٤٧/٢ ، برقم: ٢٦١ ، وابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب التسبيح فى الركوع والسجود ، ٢٨٨/١ ، برقم: ٨٨٠ .

(٢) المجموع: ٤١١/٣ ، ٤٣٣ .

(٣) هو حذيفة بن اليمان العيسى ، من كبار الصحابة ، شهد أحدا ، والخندق ، وله بها ذكر حسن ، توفى سنة ست وثلاثين . انظر : الاصابة: ٣٣٢/١ .

(٤) كشف القناع: ٤٠٥/١ ، والحديث أخرجه مسلم بلفظ قريب من هذا ، فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تطويل القراءة فى صلاة الليل ، ٥٣٦/١ ، برقم:

وأخرى للسجود ، وهى الأمل ، فلا بأس من أن يردد المملى الأحاديث المأثورة فى الأذكار والأدعية أو بعضها خصوصا اذا كانت الصلاة نافلة ، أو كان المملى غير امام كى لا يشق على المملىين .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى تحديد - سبحان ربى العظيم - للركوع وسبحان ربى الأعلى للسجود .

المبحث الحادى عشر
هيئة الجلوس للتشهيـن

اختلف الفقهاء فى هيئة الجلوس للتشهيدين ، أهو التورك فى كليهما ؟ أم افتراش اليسرى فى كليهما ؟ أم افتراشها فى الأول والتورك فى الثانى ؟ وبكل قال فريق من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ، هـو وجود عدة آثار تصف هيئة الجلوس فى الصلاة ، فهناك أثر ابن عمر الذى يفهم منه التورك فى كليهما ، وحديث وائل بن حجر الذى يفهم منه الافتراش فى كلا التشهيدين الأول والثانى ، وحديث أبى حميد الساعدى الذى يفهم منه الافتراش فى الأول والتورك فى الثانى (١) وستأتى جميعا فى الأدلة .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن هيئة الجلوس فى التشهيدين كليهما التورك، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن ابهام اليمنى مع بعض أصابعها على الأرض ، والتورك عندهم هو فى الصلاة كلها بما فى ذلك الجلوس بين السجدين . (٢)

(ب) وذهب الحنفية الى أن السنة هى أن ينصب رجله اليمنى ، ويفتشر اليسرى ، وذلك فى التشهيدين كليهما . (٣)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن السنة الافتراش فى التشهد الأول، والتورك فى التشهد الثانى . (٤)

(١) بداية المجتهد : ٩٨/١ .

(٢) الزرقانى على مختصر خليل: ٢١٣/١ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١ / ٥٤٠ ، الخرشى : ٢٨٥/١ ، الجامع : ٤٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٣/١ ، الاشراف : ٨٤/١ ، الكافى : ١٧٢/١ ، الفواكه الدوانى : ٢١٢ / ١ ، ٢١٦ ، المجتهد : ٩٨/١ ، المنتقى : ١٦٦/١ .

(٣) رد المحتار وحاشية ابن عابدين : ٥١٢٠٤٧٧/١ ، البناية : ٢ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، البحر الرائق : ٣٤١/١ - ٣٤٢ .

(٤) مغنى المحتاج : ١٧١/١ - ١٧٢ ، نهاية المحتاج : ٥٠٠/١ ، المجموع : ٤٥٠/٣ - ٤٥١ ، كشاف القناع : ٤١٣/١ - ٤١٥٠ ، شرح منتهى الارادات : ١ / ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، المغنى : ٥٧١/١ .

الأدلة :

(١) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث ابن عمر : وفيه : (إنما السنة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتثنى رجلك اليسرى) (١)
وقد استدل الباجي بهذا الحديث على التورك .

وواضح أن الحديث لم يصرح بالتورك ، ولهذا فإن مالكا - رحمه الله - أخرج في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراههم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى ، وثنى رجله اليسرى ، وجلس على وركه الأيسر ، ولم يجلس على قدمه ، ثم قال : أراى هذا عبدالله بن عبدالله بن عمر ، وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك .

قال الزرقاني :

(٠٠٠ فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه عبدالرحمن ، ولهذا أتى الامام بها تلو تلك ، ولم يكتف بهذه لتصريح الأولى بأنه السنة المقتضية للرفع ، بخلاف هذه فحسن منه ذكرهما معا .) (٢)

ويعنى برواية ابنه عبدالرحمن حديث ابن عمر المتقدم ، وقد حاول الزرقاني بهذا الكلام أن يحمل حديث ابن عمر الذي له حكم الرفع ، والذي لم ينص فيه على التورك ، على فعله الذي نص فيه على التورك ، والذي رواه عن ابنه عن نفسه القاسم بن محمد ، فأراد الزرقاني من خلال هذا الحمل أن يقول : ان فعل ابن عمر له حكم الرفع مع أن قول ابن عمر : (إنما السنة أن تنصب اليمنى وتثنى اليسرى) لا يدل إلا على الافتراش ، ولا يدل على التورك ، فالمخالفة بين قول ابن عمر وفعله واضحة ، ولعل مما يفسر هذه المخالفة أن يقال : ان قول ابن عمر : (إنما السنة ٠٠٠) محمول على التشهد الأول ، وأن فعله محمول على

(١) أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الأذان ، باب سنة الجلوس في التشهد ، ٢٠١/١ ، ومالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة ، باب العمل في الجلوس في الصلاة ، ٨٩/١ .

(٢) المنتقى : ١٦٦/١ ، الأشراف : ٨٤/١ ، الجامع : ١٤٦/١ .

(٣) شرح الزرقاني على الموطأ ٢٧٣/١ .

التشهد الثانى ، فمن الممكن جدا أن رواية القاسم بن محمد عن عبد الله بسنن عبد الله بن عمر ، تضمنت رواية عبد الله بن عبد الله بن عمر ، فى التشهد الثانى ، فاتضح من هذا ضعف محاولة تركيب فعل عبد الله بن عمر على قوله .

٢ - حديث عبد الله بن الزبير (١) قال : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اذا قعد فى الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه) (٢) وهذا لا يكون الا مع الافضاء بوركته الى الأرض . (٣)

وقد أجاب ابن عابدين على أحاديث التورك بحملها على أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يفعلها حال الكبر والضعف . (٤)

وهذا الجواب غاية فى الضعف والتكلف والتمحل ؛ وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - هو مشرع لهذه الأمة ، ولا يمكن أن يكون أى فعل خاصة فى الأمور التشريعية كالصلاة ونحوها الا شرعا نحن مأمورون باتباعه ، ثم إنه لو سألنا أن نحمل أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - على هذا المحمل لأدى ذلك الى ابطال كثير من السنن بهذه الحجة الواهية .

٣ - ولأن التورك ابلغ فى التمكين وأحسن فى وقار الصلاة .
٤ - واستدلوا بالقياس على سائر أفعال الصلاة ، كالركوع والسجود والقيام ونحوها ، فإنها لا تختلف مع تكررها . (٥)

ولا يخفى ما فى هذا القياس من بعد ، وذلك لأن أفعال الصلاة مبناه على التعب وقائمة على الاتباع ولا مدخل للقياس فيها ، وغير نكير أن يختص الجلوس الأخير بما لم يختص به الأول .

-
- (١) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى ، ولد بعد الهجرة بعشرين شهرا وكان أول مولود فى الاسلام ولد بالمدينة من قریش ، شهد اليرموك ويبيع له بالخلافة عقيب موت يزيد بن معاوية ، قتله الحجاج سنة ثلاث وسبعين ، أنظر : تهذيب التهذيب : ٢١٣/٥ .
- (٢) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب الإشارة فى التشهد ، ٢٥٩/١ ، برقم : ٩٨٨ والنسائى فى الافتتاح ، باب الإشارة بالاصبع فى التشهد الأول ، ٢٣٧/٢٠ .
- (٣) الاشراف : ٨٤/١ .
- (٤) حاشية ابن عابدين : ٤٧٧/١ .
- (٥) الاشراف : ٨٤/١ ، المنتقى : ١٦٦/١ .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

- ١ - حديث عائشة - رضى الله عنها - وفيه : (كان - صلى الله عليه وسلم - يفتش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ...) (١)
- ٢ - حديث وائل بن حجر وفيه : (أنه - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قعد فى الصلاة نصب اليمنى وقعد على اليسرى .) (٢)

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

- ١ - حديث أبى حميد الساعدي فى صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (فإذا جلس فى الركعتين ، جلس على رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، فإذا جلس فى الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى ، وقعد على مقعدته) (٣)

قال النووى :

(... قال الشافعى والأصحاب : فحديث أبى حميد وأصحابه صريح فى الفرق بين التشهدين وباقى الأحاديث مطلقة ، فيجب حملها على موافقته ...) (٤)

- ٢ - واستدلوا من حيث النظر فقالوا : ان الحكمة من افتراش الرجل اليسرى فى التشهد الأول ، والتورك فى التشهد الثانى ، لكى لا يشتبه عليه عدد الركعات ، ولأن التشهد الأول قصير ويعقبه قيام ، وهو بهذه الكيفية أسهل على المصلّى ، بينما التشهد الثانى طويل ولا يعقبه قيام ، فناسبه التورك كى يكون أعون له وأمكن وأعون على الدعاء .

قالوا : ومن حكمه أيضا أن المسبوق إذا دخل ورآهم جالسين فى التشهد عرف فى أى ركعة هم . (٥)

-
- (١) أخرجه أحمد فى مسنده ٣١/٦ ، وابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب الجلوس بين السجدين ، ٢٨٨/١ ، برقم : ٨٩٣ .
 - (٢) البناية : ٢٢٨/١ - ٢٢٩ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ماجاء كيف الجلوس فى التشهد ، وقال حديث حسن صحيح ، ٨٦/٢ ، برقم : ٢٩٢ ، والنسائى فى كتاب السهو باب موضع الذراعين ، ٣٥/٣ .
 - (٣) سبق تخريجه ص ٢٧٤ .
 - (٤) المجموع : ٤٥١/٣ .
 - (٥) المجموع : ٤٥١/٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١٩١/١ .

الترجيح :

ان دليل الشافعية والحنابلة - وهو حديث أبي حميد الساعدي - واضح فـى
التفرقة بين الشاهدين ، وقد كان بحضرة عشرة من الصحابة فلم ينكروا عليه ،
ويقولوا له : إن الجلوس الأول كالجلوس الأخير •

ثم ان الأدلة التى استدل بها كل من المالكية والحنفية لم يوضح فيها
الرواية أى الشاهدين مقصود برواياتهم ، ثم إن مذهب الشافعية والحنابلة يجمع
بين الأحاديث والمصير الى الجمع أولى ، وأعمال النصوص أولى من ائمال بعضها ،
ومن هنا يتضح رجحان مذهب الشافعية والحنابلة فى التفرقة بين الجلوسين فـيه
الجمع بين النصوص وحمل مطلقها على مقيدها •

المبحث الثاني عشر

ألفاظ التشهد

وردت في السنة صيغ للتشهد اتفق الفقهاء على أنها مجزئة ، ولكنهم اختلفوا في اختيار أفضلها ، فاختار بعضهم تشهد عمر بن الخطاب واختار آخرون التشهد الذي رواه عبدالله بن مسعود ، بينما اختار آخرون التشهد الذي رواه عبدالله بن عباس .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن أفضل الصيغ وهي المختارة عندهم - تشهد عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - والذي علمه للناس على المنبر ونصه : (التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ألا اله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) (١)

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى اختيار تشهد عبدالله بن مسعود ونصه : (التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) (٢)

(١) الحطاب : ٥٤٣/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢١٦/١ ، الخرشي : ٢٨٨/١ الاشراف : ٨٥/١ ، الفواكه الدواني : ٢١٧/١ ، الكافي : ١٧٣/١ ، بدايئة المجتهد : ٩٣/١ - ٩٤ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٢٠/١ ، الجامع ٨١/١ أ ، المنتقى : ٦٧/١ ، عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧٢/١ ، ٢٧٧ .

وأخرج هذه الصيغة أبوداود في كتاب الصلاة ، باب التشهد ، ٢٥٥/١ ، برقم : ٩٧١ ، ومالك في الموطأ : في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة : ٩١/١ ، برقم : ٥٤ ، واسناده صحيح . انظر جامع الأصول : ٤٠٠/٥ .

(٢) البناية : ٢ / ٢٣٠ ، شرح منتهى الإرادات : ١ / ١٨٩ ، المغنى : ١ / ٥٧٤ ، وأخرج هذه الصيغة البخاري في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الأخيرة ، ٢٠٢/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، ٣٠١ / ١ ، برقم : ٤٠٢ .

(ج) وذهب الشافعية الى اختيار تشهد ابن عباس : (التحيات المباركات
الملوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد ألا اله الا الله ، وأشهد أن محمداً
رسول الله) (١)

الأدلة :

لقد رجح كل مذهب أفضلية الصيغة التي اختارها ببعض من وجوه الترجيح
وفيما يلي تفصيل ذلك :

(أ) أما المالكية فقد رجحوا أفضلية تشهد عمر بن الخطاب بوجوه مدارها
على ادعاء جريانه مجرى التواتر وادعاء الاجماع . (٢)

قال الباجي :

(٠٠٠) والدليل على صحة ماذهب اليه مالك أن تشهد عمر بن الخطاب يجرى مجرى
الخبر المتواتر لأن عمر بن الخطاب علمه الناس على المنبر بحضرة جماعة الصحابة ،
وأئمة المسلمين ، ولم ينكره عليه أحد ، ولا خالفه فيه أحد ، ولو كان غير
من التشهد يجرى مجراه لقال له الصحابة أو أكثرهم : انك قد ضيقت على الناس
واسعا وقصرتهم على ما هم مخيرون بينه وبين غيره ، وقد أباح النبي - صلى الله
عليه وسلم - في القرآن القراءة بما تيسر علينا من الحروف السبعة فكيف
بالتشهد وليست له درجة القرآن أن يقصر الناس فيه على لفظ واحد ويمنع مما تيسر
منها سواء ؟ ، ولما لم يعترض عليه أحد بذلك ، ولا بغيره علم أنه التشهد
المشروع . (٣)

وكلام الباجي هذا غاية في الضعف وذلك من وجهين :

أحدهما : أن الباجي قد بنى استدلاله على أن الجمع الذي كان بحضرة عمر - رضى

(١) نهاية المحتاج : ٥٠٤/١ ، ٥٠٥ ، مغنى المحتاج : ١٧٤/١ ، المجموع : ٣ / ٤٥٧

وأخرج هذه الصيغة مسلم في كتاب الصلاة ، باب التشهد في الصلاة ، ٣٠٢/١ .

(٢) الاشراف : ٨٥/١ ، عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ ، الجامع : ٨١/١ أ ، الزرقانى على

الموطأ : ٢٧٦/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٦/١ .

(٣) المنتقى : ١٦٧/١ .

الله عنه - لم ينكروا عليه ، ولم يقولوا له : حجت واسعا ، وانما يتجه هذا الاستدلال لو أن عمر أجبرهم وقصرهم على هذا التشهد ومنعهم من غيره ، أمـا وأن شيئا من ذلك لم يكن ، فلا يمكن أن يحتج بعدم معارضة الصحابة الذين كانوا بحضرته لأنه لا مجال للإنكار على عمر إذ لم يفعل عمر ما يوجب ذلك الإنكار، ولعل الصحابة الذين كانوا بحضرته كانوا يعتقدون أن المصلى مخير فى أى صيغة كانت .

وكيف يقول الباجى هذا ، والمالكية أنفسهم لم ينكروا على سائر المذاهب اختيارهم لصيغة تشهد عمر ؟ بل غاية ما قالوه إن تشهد عمر هو أفضل من غيره .

ثانيها : أما قوله إن هذا الخبر جرى مجرى التواتر فغير دقيق من حيث الصنعة الحديثية وذلك لأن سكوت جمع عن رواية فرد لا يعتبر رفعا لهذه الرواية السـى درجة التواتر ، أو ما فى حكم التواتر .

وأضعف من كلام الباجى هذا ، كلام ابن العربي الذى قال بعد أن سـاق تشهد عمر :

(٠٠٠ وهو أولى لأن عمر كان يعلمه للناس على المنبر فصار كهيئة الاجماع) (١)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من ضعف : وذلك لأننا لو افترضنا أن كل الصحابة قد كانوا حاضرين عند عمر لما كان سكوتهم اجماعا ، وحتى لو افترضنا أنـه اجماع ، لكان اجماعا على جواز هذا التشهد ، وليس على أفضليته ، كيف ، ولا يمكن القول بأن الصحابة كانوا كلهم حاضرين عند عمر بل لا يمكن ادعاء ذلك أصلا ، ثم انه لايتأتى الجزم بأن الذين كانوا يستمعون الى عمر - رضى الله عنه - كانوا يقولون بهذه الصيغة دون غيرها حتى يدعى الاجماع .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة القائلون بتشهد ابن مسعود فقد استدلووا على مذهبهم بوجوه من الترجيح كثيرة ذكر بعضها ابن تيمية (٢) وأوصلها العيني

(١) عارضة الأحوذى : ٨٤/٢ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٩/ ٢٢ .

الى أربعة عشر وجها ذكر منها صاحب الهداية أربعة ، وزاد هو عشرة ، وسنقتصر على أبرزها :

- ١ - إن حديث عبدالله بن مسعود قد ورد بصيغة الأمر في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (قل) ، والأمر مراتب ، وأدناها الاستحباب .
- ٢ - إن حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد .
- ٣ - إن عامة الصحابة قد أخذوا به ، فانه روى أن أبابكر - رضى الله عنه - علم الناس على منبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تشهد ابن مسعود - رضى الله عنه - وهكذا روى جابر ومعاوية - رضى الله عنهم - (١)

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا على مذهبهم في تفضيل تشهد ابن عباس بوجوه منها :

- ١ - إن تشهد ابن عباس أولى من غيره كتشهد ابن مسعود وذلك لتأخره عنه ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد علم ابن عباس هذا التشهد وهو قطعاً متأخر عن تشهد ابن مسعود ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد توفي وابن عباس مازال حياً وإسلام ابن مسعود متقدماً جداً .

٢ - موافقة تشهد ابن عباس للفظ القرآن وذلك لوجود لفظة (المباركات) فهو موافق لقوله - تعالى - : * تحية من عند الله مباركة طيبة * (٢)

٣ - ولقول ابن عباس : (كان - صلى الله عليه وسلم - يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن) (٣)

الترجيح :

هذه الصيغ الثلاثة كلها ثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بطرق صحيحة ، صحيح أن عمر - رضى الله عنه - لم يصرح برفع تشهده الى النبي - صلى

(١) البناية : ٢٣٥/٢ .

(٢) النور / ٦١ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٧٤/١ ، المجموع : ٤٥٧/٣ .

الله عليه وسلم - الا أن له حكم المرفوع لأن عمر - رضى الله عنه - لا يمكن أن يقول هذا دون أن يكون عنده توقيف عن النبي - صلى الله عليه وسلم - خاصة في مثل هذه الأمور التعبدية المحضة ، ثم ان في سكوت الصحابة الذين كانوا بحضرته دليل على موافقة بعضهم - على الأقل - على ورود هذه الصيغة ، وان لم يكن في سكوتهم موافقة على أفضليتها .

ومن هنا فان الآتي بأي تشهد منها يكون مؤديا للواجب ، ومحققا للسنة ، واذا كان لابد من اختيار فإن تشهد ابن مسعود أولاها وذلك لوجوه من الترجيح أهمها اتفاق الشيخين على تخريجه .

وقبل أن أختتم هذا المبحث ، يحسن بي أن أنقل مقالته شيخ الاسلام ابن تيمية في معرض بيانه للأسباب التي رجحت اختيار الامام أحمد لحديث ابن مسعود قال ابن تيمية :

(... كونه أصحها وأشهرها ، ومنها كونه محفوظ اللفاظ لم يختلف في حرف منه ، ومنها : كون غالبها يوافق ألفاظه فيقتضى أنه الذي كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يأمر به غالبا) (١)

المبحث الثالث عشر

حكم التشهد الأخير

اختلف الفقهاء فى حكم التشهد الأخير أسنة هو أم واجب ؟ وبكل قال فريق من الفقهاء ثم إن الذين قالوا بالوجوب اختلفوا فى درجته ، فقال بعضهم — بالركنية ، وقال آخرون بمجرد الوجوب .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة أمران :

أحدهما : وجود بعض الآثار التى يفهم منها وجوب التشهد مع آثار أخرى يفهم منها عدم الوجوب ، فحديث المسء صلاته لم يذكر التشهد ، بينما هو مأمور به فى حديث عبدالله بن مسعود ، وسيأتى الحديثان فى الأدلة .

ثانيهما : تعارض بعض الأقايس : فقياس التشهد على الركوع أو القيام يقتضى وجوبه ، وقياسه على التسبيح فى الركوع والسجود يفيد سنيته ، وقد أخذ كل مذهب بالقياس الذى يؤيد مذهبه .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن التشهد الأخير سنة ، وغير واجب ، وأن الجلسة الأخيرة هى أيضا سنة الا بالقدر الذى يوقع فيه السلام لأن السلام واجب ، ولا بد له من محل يوقعه فيه ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب . (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن التشهد الأخير والجلوس له ركنان ، بينما ذهب الحنفية الى أن القعدة الأخيرة فرض بالقدر الذى يقرأ فيه التشهد الى قوله : (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) ، وأما التشهد الأخير نفسه فهو واجب . (٢)

-
- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ٢١٥/١ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٥٢٥/١ ، الخرشى : ٢٧٦/١ ، الذخيرة خ : ١٤٧/١ ، الاشراف : ٨٤/١ - ٨٥ ، الجامع : ٣٥/١ ، ٣٦ ب ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٤/١ ، المنتقى : ١٨٨/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٤٤٨/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٢/١ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية الذين قالوا بسنية التشهد الأخير ، وعدم وجوبه فقد استدلوا على مذهبهم هذا بما يلي :

١ - حديث المسء صلاته ، وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ثم تسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اجلس حتى تطمئن جالسا ، ثم افعل ذلك فى صلاتك كلها ، فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك) .
والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : ان التشهد لو كان مفروضا لعلمه اياه مع علمه بأنه لا يحسن الصلاة .
ثانيهما : قوله : (فقد تمت صلاتك) ، فقد حكم بتمامها مع عدم هذا التشهد . (١)

وقد أجاب النووي عن وجه الاستدلال من حديث المسء صلاته فقال :
(وأما الجواب عن حديث المسء صلاته ، فقال أصحابنا : إنما لم يذكره له لأنه كان معلوما عنده ، ولهذا لم يذكر له النية ، وقد أجمعنا على وجوبها ...) (٢)
٢ - القياس على التسبيح فى الركوع والسجود بجامع الاسرار والتكرار فى الصلاة .

٣ - القياس على التشهد الأول .

٤ - مجيء التشهد بألفاظ كثيرة غير متعينة دال على عدم وجوبه ، لأن الأذكار المفروضة معينة كالتحريم والتسليم والقراءة . (٣)

ولا يخفى ما فى هذه الأدلة من تكلف ، ومع ذلك فقد أجاب النووي عن قياسهم على التشهد الأول : بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد جبر ترك التشهد الأول بالسجود وما زال المسلمون يجبرون ترك التشهد الأول لا الثانى . (٤)

(ب) واستدل الجمهور على وجوب التشهد الأخير - على الخلاف الذى مر فى

درجته بما يلي :

- (١) الاشراف : ٨٥/١ ، الذخيرة خ : ١٤٧/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ٢٧٤/١ .
- (٢) المجموع : ٤٦٣/٣ .
- (٣) الذخيرة خ : ١٤٧/١ ب ، الجامع : ٣٦/١ ب ، الاشراف : ٨٥/١ ، المنتقى : ١٩٨/١ .
- (٤) المجموع : ٤٦٣/٣ .

١ - حديث ابن مسعود وفيه : (كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبريل ومكائيل ، السلام على فلان ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا : التحيات لله .. الحديث (١)

والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : قوله قبل أن يفرض التشهد ، فدل على أنه فرض .
ثانيهما : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ولكن قولوا : التحيات لله ..) ، وهذا أمر والأمر للوجوب . (٢)

٢ - ولأن التشهد شبيه بالقراءة لأن القيام والقعود لا تتميز فيهما العبادة عن العادة فوجب أن يكون فيهما ذكر كي يتميزا ، بخلاف الركوع والسجود . (٣)

الترجيح :

إن اتكأ المالكية على حديث المسألة صلاته غير متجه لما سبق أن عرفنا ذلك في مسألة السدل ، وفي غيره من الأحاديث المبينة لصفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ثبت التشهد ، وبهذا يترجح أن التشهد الأخير واجب ، وليس بسنة .

(١) سبق تخريجه ص ٣٠٢ .

(٢) مغنى المحتاج : ١٧٢/١ ، المجموع : ٤٦٣/٣ ، شرح منتهى الإرادات :

٢٠٥/١ - ٢٠٦ .

(٣) المجموع : ٤٦٣/٣ .

المبحث الرابع عشر

حكم عقص الشعر

عقص الشعر هو ضمه ورده الى الورا^(١) وقد يكون ذلك بشده الى هامتـه بشئ يحفظه من الارتداد الى الامام كخييط ونحوه ، وقد اتفق الفقهاء على أن حكم هذا الفعل الكراهة فى الصلاة ، لكنهم اختلفوا فيما لو كان شعره معقوصا قبل الصلاة لسبب أو آخر ثم دخل فيها على هيئته ، هل يكره هذا الفعل ؟ أم لايبـد لتحقق الكراهة أن يكون قد عقمه لأجل الصلاة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن الكراهة فى عقص الشعر ، إنما تكون فى حـسـق من فعل ذلك لأجل الصلاة ، وأما من كان شعره معقوصا قبل الصلاة لسبب من الأسباب ، ثم دخل فيها على تلك الهيئة فإنه لا يكره له ذلك . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عقص الشعر مكروه فى الصلاة سواء أعقمه من أجلها أم كان معقوصا قبلها ثم دخل فيها . (٣)

الأدلة :

الأدلة التى استدلت بها الفقهاء على كراهة عقص الشعر واحدة ، لكنـهـا اختلف فهمهم من هذه الأدلة ، فعلى حين فهم المالكية أن الكراهة تتعلق بالعقـص إذا كان لأجل الصلاة فهم الجمهور أن الكراهة تتعلق بالعقـص مطلقا مادام قد دخل

(١) لسان العرب : ٥٦/٧ .

(٢) الخرشى : ٢٥٠/١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٨٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٥٢/١ ، الذخيرة : ٤٨٨/١ ، قررة العين فى فتاوى علماء الحرمين ، حسين ابراهيم المغربى ، محمد صالح الرئيس الزبيرى ، الطبعة الأولى ، (مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م) ، ٣٤/١ .

(٣) البناية : ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ ، مغنى المحتاج : ٢٠١/١ ، نهاية المحتاج : ٥٥/٢ ، المجموع : ٩٨ / ٤ ، كشف القناع : ٤٣٥/١ - ٤٣٦ ، شرح المنتهى : ١٩٧/١ .

فى الصلاة وهو معقوص الشعر وفيما يلى بعض هذه الأدلة .

١ - ماروى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - أمر أن يسجد على سبعة أرباب ، ونهى أن يكف شعره وثوبه) (١) .

٢ - نهيه - صلى الله عليه وسلم - أن يملأ الرجل وشعره معقوص (٢) .

٣ - وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه رأى عبد الله بن الحارث يملأ ورأسه معقوص من ورائه ، فقام وجعل يحله ، فلما انصرف أقبل الى ابن عباس فقال : مالك ولرأسى ، فقال : انى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (إنما مثل هذا مثل الذى يملأ وهو مكتوف) (٣) .

٤ - قالوا : والحكمة فى النهى عن عقص الشعر فى الصلاة كى يسجد الشعر معه فينال بذلك أجرا كبيرا (٤) .

والذى يظهر لى أن الكراهة متعلقة بعقص الشعر فى الصلاة بغض النظر عما إذا كان عقصه من أجلها ، أو لسبب آخر ، وذلك لأنه بالعقص قد دخل فى دائر سرية النهى ، ولا عبرة بقصده أو عدم قصده مادام لما دخل الصلاة ، كان معقوص الشعر .

ثم ان الحكمة التى ذكرها الفقهاء ومنهم المالكية أيضا فى النهى عن عقص الشعر لافرق فيها بين القصد وعدمه ، كما أن المخالفة التى تنجم عن العقص متحققة فى الحالين معا ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور القائلون بكراهة العقص فى الصلاة مطلقا .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب السجود على سبعة أعظم ، ١٩٧/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود ، ٣٥٤/١ ، برقم : ٤٩٠٠ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب كفت الشعر والثوب ، ٣٣١/١ ، ٠٠٠ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب أعضاء السجود ، ٣٣٥/١ ، برقم : ٤٩٢٠ .

(٤) الذخيرة : ٤٨٨/١ ، المجموع : ٩٨/٤ ، البناية : ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ ، كشاف القناع : ٤٣٥/١ - ٤٣٦ .

المبحث الخامس عشر

حكم ترتيب قضاء الفوات

إذا فاتت المكلف صلاة أو أكثر لسبب أو لآخر فإن المشروع قضاؤها ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء ، ولكن يجب قضاؤها مرتبة أم يستحب ؟ ، أم يجزئ الترتيب إن لم يخش خروج الوقت ويسقط إن خشي خروجه أم يجب مطلقا ؟ وبكل قالت طائفة من الفقهاء ، وسبب انفراد المالكية في ذلك يرجع الى أمور منها :

١ - هل أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - محمولة على الوجوب أم على الاستحباب ؟ فقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى في غزوة الأحزاب الظهر والعصر والمغرب والعشاء مرتبة ، فمن الفقهاء من حمل هذا الفعل على الوجوب ، ومنهم من حمله على الاستحباب .

٢ - أيهما فرضيته أكد ؟ هل ترتيب الفوات أم الصلاة لوقتها ؟ فممن قال : إن الترتيب أكد أوجه - أي الترتيب - وإن خرج الوقت ، ومن قال : إن فرضية الصلاة لوقتها أكد أسقط الترتيب إن خشي خروج الوقت .
وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) يرى المالكية أن ترتيب الفوات في أنفسها واجب ، لكنه ليس بشرط ، فلو صلاها منكسة صح ، وذلك لانقضاء وقتها بفراغه منها .

وأما بالنسبة لترتيب الفوات مع الصلاة الحاضرة فقد رجح المالكية وجوب ترتيب اليسير منها ولو خرج الوقت ، وأما الكثير فلا يجب الترتيب فيه - مع الحاضرة إن خشي خروج الوقت - أما إن تذكر الفوات وهو في الصلاة ، فإن كان قد صلى أقل من الركعة قطع الصلاة ، وإن كان قد صلى ركعة فإنه يشفعها ويعتبرها نافلة ، ثم صلى الفوات ، ثم الحاضرة .

واختلف المالكية في تحديد القدر اليسير الذي يجب قضاؤه مرتبة وليسو خشي خروج وقت الحاضرة ، فقليل : أربع صلوات ، وقيل : خمس (١) ، وقد وجه الباجي (١) الخطاب : ٩/٢ - ١٠ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١/٢٢٨ ، الخرش : ١/٣٠٠ - ٣٠٢ ، منح الجليل : ١/٧٠ - ٧٢ ، البيان والتحصيل : ١/٣٠٤ ، الجامع : ١/٧٣ ب - ٧٤ ب ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ١/٣٦٨ ، المقدمات : ١/١٤٧ - ١٤٨ ، ١٥٢ ، الاشراف : ١/٨٨ ، الفواكه الدواني : ١/٢٦٦ .

القولين فقال :

(٠٠٠ وجه القول الأول ان هذا عدد لا تنكر فيه صلاة فكان في حيز القليل كالاثني عشر والثلاث ، ووجه قول سخنون : حديث ابن مسعود ، وليس فيه الموالاة الا في اربع صلوات ، ومن جهة المعنى أن الترتيب في الصلوات مقيس على الترتيب في الركعات ، وأكثرها أربع) (١) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن ترتيب الفواض واجب مالم يخشى خروج الوقت . فان خشي خروج الوقت سقط الترتيب ، وأضاف الحنفية الى الأسباب المسقط للترتيب كثرة الفواض (٢) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن ترتيب الفواض مستحب وليس بواجب (٣) .

الأدلة :

(أ) استدلل المالكية القائلون بوجوب الترتيب على مذهبيهم بما يلي :

١ - حديث عبدالله بن مسعود في غزوة الأحزاب وفيه قوله : (كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحبسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاشتد ذلك علي فقلت : نحن مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي سبيل الله فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بلالا فأقام فصلى الظهر بنا ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ، ثم طاف علينا فقال : ما على الأرض عصابة يذكر الله غيركم) (٤) .

قال الباجي مبينا وجه الدلالة منه :

(٠٠ فوجه الدليل منه أنه قال " حبسنا عن الصلوات " وذكر العشاء ، وأنه مما حبسوا عنها وذلك يقتضي منعهم من صلاتها في وقتها ، ولو كان وقتها باقيا لما كانوا محبوسين عنها ثم ذكر أنه بدأ بالظهر والعصر والمغرب قبلها (٥))

(١) المنتقى : ٣٠١/١ .

(٢) البناء : ٦٢٨/٢ - ٦٢٩ ، المبسوط : ١٥٤/١ ، شرح منتهى الإرادات : ١٣٨/١ - ١٣٩ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٦٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٥٤ .

(٥) المنتقى : ٣٠٠/١ .

وقد حمل الشافعية هذا الحديث على الاستحباب . (١)

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك) (٢)

وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع اليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها) (٣) وهذا عام في الصلوات كلها الفوائت منها والحواضر . (٤)

٣ - حديث أبي جمعة قال : (صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المغرب يوم الأحزاب فلما سلم قال : هل علم أحد منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله قال ف صلى العصر ثم صلى المغرب) (٥)
قال ابن عبد البر :

(... وهذا حديث لا يعرف الا عن ابن لهيعة عن مجهولين لاتقوم بهم حجة) (٦)

٤ - إن هذا ترتيب مشروع في الوقت ، فلم يبطل بفوائته كترتيب الركعات (٧)

٥ - إن المكلف كان مخاطباً بأداء الصلوات في أوقاتها ، فلما نسيها استقرت في ذمته مرتبة حسب أوقاتها ، فقضاؤها كما كانت استقرت في ذمته أقرب وأبرأ للذمة . (٨)

٦ - واستدل ابن رشد الجد على التفرقة بين الفوائت اليسيرة ، والكثيرة مع أن الحديث فيها عام بأن الكثير قد خرج منها بالاجماع فبقى القليل . (٩)

(١) نهاية المحتاج : ٣٦٤/١ ، مغنى المحتاج : ١٢٧/١ - ١٢٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٢٥٤ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ، كتاب أوقات الصلاة ، باب النوم عن الصلاة ١٤/١ - ١٥

(٤) البيان والتحصيل : ٣٠٤/١ ، الاشراف : ٨٨/١ ، الفواكه الدوانسى : ٢٦٦/١ ،

الذخيرة خ : ١٨٥/١ أ .

(٥) أخرجه أحمد في مسنده ١٠٦/٤ ، وفي اسناده عبد الله بن لهيعة ، صدوق اختلط

بعد احراق كتبه ، والراوى عنه موسى بن داود صدوق له أوهام لم يذكر في من روى عن ابن لهيعة قبل الاختلاط لذا فالاسناد ضعيف . انظر التقريب :

٤٤٤/٢ برقم ٥٧٤ .

(٦) الاستذكار : ١١٦/١ - ١١٧ ، وانظر التمهيد : ٤٠٨/٦ - ٤٠٩ ، الذخيرة خ :

١٨٥/١ أ .

(٧) المنتقى : ٣٠٠/١ ، الاشراف : ٨٨/١ .

(٨) عارضة الأخوذى : ٢٩٣/١ .

(٩) البيان والتحصيل : ٣٠٤/١ ، المقدمات : ١٥٢/١ .

(ب) وأما الحنفية والحنابلة القائلون باستحقاق الترتيب ما لم يخش خروج الوقت فقد استدلوا على مذهبهم بأن فرضية الصلاة لوقتها أكد من وجوب الترتيب بين الفوائت ، وترك هذا الترتيب أيسر من ترك الحاضرة حتى يخرج وقتها .

ثم انه ليس من الحكمة أن يدرك ترتيب الفوائت بتفويت وقت الحاضرة . كى تصبح هي فائتة أخرى . (١)

(ج) وأما الشافعية القائلون باستحباب الترتيب لا استحقاقه فقد استدلوا على مذهبهم بحمل الأحاديث التي ظاهرها الوجوب على الاستحباب ، وذلك لأنها أفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهي محمولة على الاستحباب ، كما جعلوا للاستحباب علة أخرى وهي الخروج من خلاف من أوجبه .

قالوا : ولأن كل واحدة من الفوائت عبادة مستقلة ، والترتيب انما وجب في الأداء لضرورة الوقت فإنه حين وجب المصباح لم يجب الظهر ، فاذا فات لم يجب الترتيب في قضاءه كصوم رمضان (٢) .

ولأن من صلاها بغير ترتيب فقد فعل ما طلب منه ، فلا يلزمه وصف زائـد الا بدليل ، وليس ثمة دليل - (٣) .

الترجيح :

إن أصح حديث استدل به المالكية هو حديث عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - في غزوة الأحزاب ، وقد جعله الباجي مفرعا له وموثقا ، ولست أراه دالا لمذهب المالكية فإن قول عبد الله بن مسعود : (حبسنا عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء) غير دال على ما ذهب اليه المالكية ، فذكره العشاء من بين الصلوات المحبوس عنهن لا يستلزم خروج وقتها بحال : وذلك لأن المنع حتى يخرج وقت الأفضلية يمكن أن يسمى حبسا عن الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذكره العشاء انما هو من هذا القبيل .

(١) المغنى ٦٤٤/١ - ٦٤٥ ، شرح المنتهى ١٣٨/١ ، المبسوط ١٥٤/١ .

(٢) مغنى المحتاج ١٢٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٦٤/١ ، المجموع ٧٠/٣ .

(٣) المجموع ٧١/٣ .

والذى يؤيد ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما على الأرض عصابة يذكر الله غيركم) ، فمعنى ذلك انهم صلوا في وقت متأخر من الليل نام فيه المسلمون في المدينة ، وهذا الوقت هو وقت ضرورة للعشاء على مذهب المالكية أنفسهم ، فتأخير الصلاة اليه لا يستلزم خروج وقت العشاء لاسيما وأن التأخير قد كان لعذر .

ومن هنا يتضح أن لفظ (حبسنا) في حديث ابن مسعود لا يعنى أن وقت العشاء قد خرج كما فهم الباجي .

وأما الاستدلال بحديث : (من نام عن الصلاة أو نسيها ...) فهو غير دال على أنه يصليها ولو خشي خروج وقت الحاضرة ، بل هو حديث عام تخصمه الأدلة الموجبة للصلاة في وقتها .

وأما مذهب الشافعية فغير متجه أيضا ، وذلك لما استقر في الفقه من أن القضاء يحكى الأداء ، ولا شك أن الترتيب بين الفوائت من الوجوه التي ينبغى للقضاء أن يحكى فيها الأداء .

ومن هنا يتضح رجحان مذهب الحنفية والحنابلة القائلين بوجوب الترتيب بين الفوائت في أنفسها ، وسقوطه إن خشي خروج الوقت ففيه أخذ بالحديث ، وجمع بين الأدلة ، ومراعاة لحرمة الوقت مع حرمة الترتيب .

الفصل الرابع

مفردات المذهب فى سجود السهو والتلاوة والشكر

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : موضوع سجود السهو من الصلاة

المبحث الثانى : حكم سجود السهو لمن سهوا عنه

المبحث الثالث : حكم من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للثالثة

المبحث الرابع : حكم التسيب أو التصفيق عند سهو الامام

المبحث الخامس : عدد سجودات التلاوة ومواقعها

المبحث السادس : موضوع السجود فى سورة فصلات

المبحث السابع : حكم سجدة الشكر

المبحث الأول

موضع سجود السهو من الصلاة

اختلف الفقهاء فى موضع سجود السهو من الصلاة أهو قبل السلام أم بعده ؟ أم بعده قبل السلام وبعضه بعده ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى ورود بعض الأحاديث من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - سجد فيها قبل السلام ، كحديث ابن بريدة (١) وأحاديث أخرى بينت أن النبى - صلى الله عليه وسلم - سجد بعد السلام كحديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين وسيأتى فى الأدلة .

وهناك أحاديث أخرى من قول النبى - صلى الله عليه وسلم - بين فيهما أن السجود قبل السلام ، ولكنها جاءت فى معرض الحديث عن مسائل بعينها ، فمن الفقهاء من ذهب فى هذه الأحاديث مذهب الترجيح ، فرجع السجود اما قبل السلام ، وإما بعده ، ومنهم من ذهب فيها مذهب الجمع فقال : إن بعض الحالات يسجد فيها قبل السلام ، وبعضها بعده . (٢)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن السهو إن كان عن نقص فى الصلاة كمن نسى التشهد الأول أو الأخير فإنه يسجد لذلك السهو قبل السلام ، وأما إن كان السهو عن زيادة كمن زاد ركعة أو نحوها فى الصلاة ، فإن السجود يكون بعد السلام المسنون .

وقد عبر المالكية بالسلام المسنون ليشمل التسليمة غير الواجبة كتسليمة الرد على الامام أو المأمومين فيكون السجود بعدها .

وإذا حصل فى الصلاة سهوان : أحدهما عن نقص فى الصلاة ، وآخر عن الزيادة فيها فإن السجود يكون قبل السلام عن النقص والزيادة معا ، وذلك تغليباً لجانب

(١) هو عبدالله بن مالك بن القشب الأزدي حليف بنى عبدالمطلب ، يعرف بابن بريدة صحابى معروف ، توفى بعد الخمسين . انظر التقريب : ٤٤٤/١ .

(٢) بداية المجتهد : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

النقص ، هذا هو المشهور فى المذهب ، وروى عكسه - أى أن السجود يكون بعد السلام لمن حصل له سهوان أحدهما لنقص فى الصلاة ، وآخر للزيادة فيها - .

وقد ذكر المالكية بعض التفصيلات والتفريعات فى مسألة سجود السهو ليس هنا مجال ذكرها . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن السجود يكون بعد السلام مطلقا . (٢)

(ج) وذهب الشافعية الى أن سجود السهو يكون قبل السلام مطلقا . (٣)

(د) وذهب الحنابلة الى أن سجود السهو يكون قبل السلام الا فى موقعين ؛ الأول : اذا سلم قبل اتمام الصلاة ، والثانى : اذا تحرى الامام فبنى على ظنه . (٤)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث عبد الله بن بحنة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قام من صلاة الظهر وعليه جلوس ، فلما أتم صلاته سجد سجدتين يكبر فى كل سجده وهو جالس قبل أن سلم ، وسجدهما الناس معه مكان مانس - الجلوس . (٥)

(١) الخطاب : ١٤/١ - ١٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٣٣/١ - ٢٣٤ ، الخرشى :

٣١٠/١ - ٣١١ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١٨/٢ ، الشرح الصغير

على أقرب المسالك : ٣٨٧/١ - ٣٨٨ ، المقدمات : ١٤٣/١ - ١٤٤ ، البيان

والتحصيل : ٥٢٦/١ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الجامع : ١٧٥/١ ، الاشراف :

٩٨/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، التمهيد : ٢٠٤/١٠ ، عارضة

الأحوذى : ١٨٢/٢ ، بداية المجتهد : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الزرقانى على الموطأ :

٢٩١/١ - ٢٩٢ ، المنتقى : ١٧٩/١ .

(٢) البناية : ٦٤٥/٢ - ٦٤٦ ، تبیین الحقائق : ١٩١/١ ، الميسوط : ٢١٩/١ .

(٣) مغنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المجموع : ١٥٤/٤ .

(٤) كشف القناع : ٤٧٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى :

٥٧٣/١ - ٥٧٤ .

(٥) أخرجه البخارى فى كتاب السهو ، باب يكبر فى سجدتى السهو ، ٦٧/٢ ، ومسلم

فى كتاب المساجد ، باب السهو فى الصلاة والسجود له ، ٣٩٩/١ ، برقم : ٥٧٠ .

٢ - حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين^(١) وفيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سلم من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فنظر النبي - صلى الله عليه وسلم - يميناً وشمالاً فقال : ما يقول ذو اليدين ؟ قالوا : صدق لم تمل إلا ركعتين ، فصلى ركعتين وسلم ثم كبر ثم سجد ثم كبر ، فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع .)

وروى عن عمران بن حصين بنحوه إلا أنه ذكر فيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سلم من ثالثة .^(٢)

ووجه الدلالة من هذين الحديثين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد سجد قبل السلام في حديث ابن بريدة عن نقص في الصلاة ، وهو تركه التشهد الأول ، بينما سجد بعد السلام في قصة ذي اليدين عن زيادة فيها ، وهو سلامه وكلامه ، فدل ذلك على أن السجود إذا كان عن نقص فإن السجود له يكون قبل السلام، وأنه إذا كان عن زيادة فإنه يكون بعد السلام .^(٣)

وقد أجيب عن حديث ذي اليدين بحمله على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد بعد السلام سهواً لا قصداً ، لاسيما وأن هذه الصلاة قد كثر فيها السهو، وهذا الحمل ضعيف، فسهو صلى الله عليه وسلم في أمر لا يستلزم سهوه في غيره، والأصل عدم السهو، ثم إن حديث ذي اليدين لم يرد لبيان حكم سجود السهو ولا موضعه .
٣ - واستدلوا من حيث النظر بما حاصله : أن السجود للنقص إنما هو جبران للصلاة فوجب أن يكون فيها كهدى التمتع والقرآن في الحج ، وأما السجود عن زيادة فهو ترغيم للشيطان ، وشكر لله على اتمام الصلاة ، فوجب أن يكون خارج الصلاة .

-
- (١) هو الخرباق السلمى وقد اختلف في اسمه وكنيته ، ولم يرد له إلا حديث السهو . انظر : الأمابة : ١٠٨/٢ .
(٢) أخرجه البخارى في كتاب السهو ، باب إذا سلم في ركعتين أو ثلاث ، ٦٦/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، ٤٠٣/١ ، برقم : ٥٧٣ .
(٣) الاشراف : ٩٨/١ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الجامع : ٧٥/١ أ ، المنتقى : ١٧٩/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨١/١ - ٢٩٢ ، عارضة الأحسوذى : ١٨٢/٢ - ١٨٣ .
(٤) مغنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المجموع : ١١١/٤ .

قالوا : ولأنه قد زاد الصلاة بالسهو فلا يزيدها مرة ثانية بالسجود لأنها لا تحتمل زيادتين وليس كذلك النقص فإنه لما نقص من صلاته ، وجب السجود لجبر المتروك ، وإنما لم يجب السجود عقب المتروك مباشرة لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فعل هكذا .

ولأن السجود يجزئ عن المتروك - وإن تعدد - فأخر كي لا يتكرر السجود بتكرر المتروك . (١)

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث أبي هريرة المتقدم في قصة ذي اليمين : فقد حمله الحنفية على العموم .

٢ - حديث ثوبان (٢) عنه - صلى الله عليه وسلم - وفيه : (لكل سهو سجدتان بعد السلام) (٣) وهذا نص .

٣ - ولأن سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى إذا سها عن السلام سجد بعده . (٤)

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بما يلي :

١ - حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال : (قال - صلى الله عليه وسلم - إذا شك أحدكم في صلاته ، فلم يدرككم صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ فليطرح الشك وليبين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمسا شفعن صلاته ، وإن كان صلى اتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان .) (٥)

(١) الجامع : ٧٥/١ ، الذخيرة خ : ١٦٤/١ ب ، الاشراف : ٩٨/١ ، الزرقانسي

على الموطأ : ٢٩١/١ - ٢٩٢ ، المنتقى : ١٧٩/١ .

(٢) هو ثوبان الهاشمي مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صحبه ولازمه ، ونزل بعده الشام . ، وشهد فتح مصر ، توفي بحمص سنة أربع وخمسين . انظر : أسد الغابة : ٢٤٩ ، تقريب التهذيب : ١٢٠/١ .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب من نسي أن يتشهد وهو جالس ، ٢٧٣/١ ، برقم : ١٠٣٨ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء في من سجد سجدتين بعد السلام ، ٣٨٥/١ ، برقم : ١٢١٩ وفي اسناده مقال . أنظر : جامع الأصول : ٥٤٥/٥ .

(٤) البناية : ٦٤٦/١ - ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، المبسوط : ٢٢٠/١ .

(٥) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، ٤٠٠/١ ، برقم : ٥٧١ .

٢ - حديث ابن بريدة المتقدم ، وقد رأينا كيف أن المالكية استدلوا به على السجود قبل السلام للنقص ، لكن الشافعية حملوه على العموم .

٣ - حديث عبد الرحمن بن عوف (١) - رضى الله عنه - قال : (سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : إذا سها أحدكم فى صلاته فلم يدر واحدة صلى أم اثنتين فليبين على واحدة ، فإن لم يدر اثنتين صلى أم ثلاثا ؟ فليبين على اثنتين ، فإن لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا ؟ فليبين على ثلاث ، وليسجد سجدة قبل أن يسلم) (٢) .

٤ - ولأن سجود السهو شرع لاصلاح الصلاة ، فوجب أن يكون قبل السلام كمن نسي سجدة من احدى الركعات (٣) .

(د) وأما الحنابلة فانهم قصرُوا النصوص على الحالات التى وردت فيها ، فقالوا بالسجود بعد السلام فى حالتين فقط ، وهما الحالتان اللتان وردتا فى حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين ، وحديث عبد الله بن مسعود وفيه : (وإذا شك أحدكم فى صلاته فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ثم ليسجد سجدة وفى رواية أنه - صلى الله عليه وسلم - سجد بعد السلام والكلام) (٤) وفى ما عدا ذلك فإن السجود عندهم قبل السلام ، قالوا : وهذا جمع بين الأخبار وهو أولى من إعمال بعضها وإهمال بعض لأن خبر النبى - صلى الله عليه وسلم - حجة لا يجوز تركه إلا لمعارض مساو له أو أقوى منه (٥) .

فنحن نرى أن الحنابلة قد سلكوا مسلك الجمع بين الأحاديث ، كما سلك المالكية ، لكن الحنابلة قصرُوا النصوص الواردة فى السجود بعد التسليم على

(١) هو عبد الرحمن بن عوف القرشى الزهرى ، أحد العشرة المبشرين ، أسلم قديما ومناقبه شهيرة معروفة ، توفى سنة ثنتين وثلاثين . أنظر : تهذيب : ٤٩٤/١ .

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الصلاة ، باب ما جاء فى الرجل يملأ فيشك ، وقال حديث حسن صحيح ٢٤٥/٢ برقم : ٣٨٩ ، وهو معلول وفى اسناده من لا يحتج به . أنظر : تلخيص الحبير : ٥/٢ .

(٣) المجموع : ١١١/٤ ، مغنى المحتاج : ٢١٣/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ١٥٣/٤ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب السهو فى الصلاة ٤٠٢/١ ، برقم : ٥٧٢ .

(٥) كشف القناع : ٤٧٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى : ٦٧٥/١ .

الحالات التى وردت فيها فقط ، بينما عداها المالكية الى كل حالة يكون فيها السهو عن زيادة فى الصلاة .

الترجيح :

إن الناظر فى هذه المذاهب وأدلتها لا يسهه الا أن يسجل الملاحظات التالية :
١ - إن معتمد المالكية فى التفريق فى السجود قبل السلام أو بعده هو ورود كلا الأمرين فى فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - وواضح أن هذا الاستدلال غير متجه من جهة التعميم ، وإن استنباط المالكية التفرقة بين الزيادة والنقص من الحديثين إنما هو تحميل لهما ما لا يحتملان .

٢ - إن معتمد المالكية فى دليلهم العقلى وقولهم : إن السجود للزيادة ارغام للشيطان غير متجه ، وذلك لأمرين :
(أ) أن نص الحديث الذى وردت فيه حكمة ارغام الشيطان لا يساعد المالكية على هذا الفهم ، وذلك لأن الحديث قد جعل علة ارغام الشيطان ليس عند الزيادة على الصلاة وإنما عند اتمامها ، وإنما الحكمة التى ذكرها الحديث عند الزيادة على الصلاة إنما هى شفع صلاته .

(ب) وحتى لو سلم بأن الحكمة عامة فى الزيادة والاتمام فلا يظهر لــــ مسوغ لأن تكون بعد السلام ، فارغام الشيطان كما يكون بعد السلام يكون قبله ، بل إن الحديث الذى وردت فيه حكمة ارغام الشيطان قد صرح بأن السجود إنما يكون قبل السلام .

٣ - وأما الحنفية فإن استدلالهم بقصة ذى اليمين غير متجه ، وذلك لأن هذه القصة معارضة بأحاديث صحيحة وصريحة تصرح بأن السجود قبل السلام ، فتعميم الحنفية من قصة ذى اليمين تحميل لها ما لا تحتمله .

وأما حديث ثوبان فهو نص فى المسألة لو صح ولكنه ضعيف لأنه يرويه اسماعيل بن عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة . (١)

(١) المغنى : ٦٧٥/١ .

٤ - وأما استدلال الحنابلة بحديث عبد الله بن مسعود فى مسألة التحرى فغير متجه وذلك لأن بعض رواياته لم تصرح بالسجود ان كان قبل السلام أو بعده ، ثم انه لا يتصور السجود فى حديث ابن مسعود قبل السلام وذلك لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ما علم بسهوه الا بعد أن سلم يؤيده ماورد فى بعض الروايات وفيها : (فسجد سجدتين بعد السلام والكلام) والمقصود بالكلام مراجعة النبى - صلى الله عليه وسلم - للمصاحبة فى مسألة سهوه - عليه الصلاة والسلام - .

ومن هنا فإن الذى يترجح لدى أفضلية أن يكون سجود السهو قبل السلام وذلك للأحاديث الصحيحة والمريضة الواردة فى ذلك ، وهى كثيرة وأكثرها قسدا خرجها الشيخان ، ثم إن هذه الأحاديث من قوله - صلى الله عليه وسلم - فهى أولى بالتعميم من قصة ذى الـيدين وذلك لأن قصة ذى الـيدين كانت من فعله - صلى الله عليه وسلم - وأقواله - عليه الصلاة والسلام - أقوى فى الدلالة من أفعاله ، وذلك لاحتمال التأويل فى أفعاله .

غير أن من سجد بعد السلام فإن سجوده هذا مجزئ لما وقع منه - صلى الله عليه وسلم - فى قصة ذى الـيدين .

المبحث الثانى

حكم سجود السهو لمن سها عنه

اختلف الفقهاء فى حكم سجود السهو لمن نسي أن يفعلَه فى محله ، أي فعلَه مرة ثانية ؟ ومتى ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) عرفنا أن المالكية قد قسموا سجود السهو الى سجود بعدى وقبلى، وعرفنا أيضا أن القبلى يكون لنقص فى الصلاة ، وأن البعدى يكون لزيادة فيها ، وقد سار المالكية على هذا التقسيم فى هذه المسألة أيضا ، وجعلوا لكل قسم حكما خاصا به ، وملخص مذهبهم : أن السجود القبلى ينقسم الى قسمين :

١ - قسم يكون تركه مبطلا للصلاة وهو ما كان عن ترك ثلاث سنن أو أكثر ، فهذا - إن سها عنه ، وشرع فى صلاة أخرى قطعها وأتى به مالم يطل الفصل ، فإن طال الفصل بين الصلاة وتذكره سجود السهو فإنه يستأنف الصلاة - على خلاف فـسـى تحديد طول الفصل فقد اعتبر ابن القاسم العرف ، واعتبر اشهب الخروج من المسجد .

٢ - قسم يكون تركه غير مبطل للصلاة ، كمن سها عن سنتين فدون فهذا يأتي به حين تذكره ولو طال الفصل ، لكن السجود القبلى لا يأتي به إن كان عن سنتين فسـى ون إن طال الفصل ، وهذا هو حكم السجود البعدى أيضا فيأتى به عند تذكره ولو بعد شهر أو سنة . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أن سجود السهو واجب الاتيان به مالم يتكلم ، أو يستدبر القبلة فيسقط . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يسجد مالم يطل الفصل ، فإن طال فلا يقضيه . (٣)

-
- (١) الخطاب : ٤٢/٢ - ٤٣ ، الخرشى : ٣٣٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٥٥/١ ، البيان والتحصيل : ٥٢٦/١ - ٥٢٧ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٣٨/١ .
- (٢) البناية : ٦٦٨/٢ - ٦٦٩ .
- (٣) المجموع : ١٥٥/٤ - ١٥٦ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢١/١ ، المغنى : ٦٨٨/١ .

الأدلة :

هذه مسألة اجتهادية محضة ، ذلك أنه لم يرد في السنة المطهرة نص يوضح حكمها صراحة ولهذا فإن الفقهاء قد بنوها على أصول مذاهبهم في حكم سجود السهو وطبيعته .

فالمالكية الذين قسموا سجود السهو الى قبلى ويعدى ساروا على هذا المنهج في هذه المسألة ، ولما كان مذهبهم أن سجود السهو القبلى إنما يكون عن نقص ثلاث سنن فأكثر من سنن الصلاة ، قالوا : إن ترك القبلى إذا كان عن نقص ثلاث سنن فأكثر مبطل للصلاة ، وإن طول الفصل بين التسليم وتذكر سجود السهو له أثر في بطلان الصلاة ، وجوب استئنافها .

وأما الحنفية فإن وجوب سجود السهو ليس عندهم بالوجوب الذى يكون تركه مبطلا للصلاة ولما كان مذهبهم في سجود السهو أنه بعد السلام قالوا : إن المملى يظل في صلاة ما لم يسجد سجود السهو ، وما لم يأت بما يبطل الصلاة كالتكلم أو استدبار القبلة عمداً ، فسجود السهو عندهم داخل في حقيقة الصلاة ، ولما لم يكن وجوبه بالذى يبطل الصلاة تركه ، قالوا أنه إذا تذكر السهو قبل أن يتكلم أو يستدبر القبلة سجد وجوباً ، وإن لم يتذكره إلا بعدهما أو واحداً منهما سقط سجود السهو لفوات محله . (١)

وأما الشافعية والحنابلة فإن سجود السهو عندهم ليس من الصلاة ، وإن كان مشروعاً لأجلها ، فمشروعيته إنما هي لتكميلها ، وإذا كان كذلك فإن تركه لا يبطلها كما لو ترك الأذان . (٢)

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة فهو الأنسب لطبيعة سجود السهو الذى جاء لتكميل الصلاة ، وجبر ما قد يكون فيها من خلل .

أما جعل سجود السهو واجباً وجوب الأركان بحيث يبطل الصلاة تركه كما هو

مذهب المالكية فبعيد .

(١) البناية : ٢/٦٧٩ .

(٢) المهذب المطبوع مع المجموع : ٤/١٥٣ ، شرح منتهى الإرادات : ١/٢٢١ ، كشف القناع :

المبحث الثالث

حكم من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للركعة الثالثة

اختلف الفقهاء في من نسي التشهد الأول ونهض للقيام للركعة الثالثة متى يرجع ليستدرك التشهد ؟ أو يمضي فيتم صلاته ثم يسجد للسهو ؟ وسبب انفسراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في الوقت الذي يعتبر فيه المصلي منتقلا من الركعة الثانية ومتلبسا بركن القيام .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية أنه يرجع إن لم تفارق يداه وركبتاه الأرض ، فإن فارقتها مضى لثالثة ، ولم يرجع ، وهنالك قول لابن حبيب ، وهو روايته عن الامام أنه يرجع مالم يستوقائما لكن المشهور هو الأول ، وهو ظاهر المدونة كما حكاه القرافي . (١)

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى أنه يرجع مالم يعتدل قائما ، فإن اعتدل قائما فلا يرجع - وفق تفصيلات فيما يترتب على عوده بعد اعتداله قائما ليس هنا مجال ذكرها - ثم إن الحنفية أجازوا رجوعه في النفل مالم يقبض الركعة الثالثة بسجدة . (٢)

(ج) وفرق الحنابلة بين ثلاث حالات :

- ١ - أن ينهض فلا يستتم قائما فيرجع .
- ٢ - أن يستتم قائما ولا يشرع في القراءة فيكره له الرجوع .
- ٣ - أن يستتم قائما ويشرع في القراءة فلا يجوز له الرجوع . (٣)

الأدلة :

إن الفقهاء متفقون على علة عدم الرجوع الى التشهد ، وهي أنه تلبس

- (١) الخطاب: ٤٦/٢، الزرقاني على مختصر خليل: ٢٦٠/١، الخرشى: ٣٣٨/١، الشرح الصغير على أقرب المسالك: ٣٩٥/١، الذخيرة خ: ١٦٦/١ ب، الجامع: ٧٩/١ ب .
- (٢) حاشية ابن عابدين: ٨٣/٢ ، المبسوط: ٢٢٣/١ - ٢٢٤ ، البناية: ٢ / ٦٥٨ ، مغنى المحتاج: ٢٠٧/١ ، المجموع: ١٣٠/٤ ، ١٤٠ .
- (٣) شرح منتهى الارادات: ١٠٦/١ ، المغنى: ٦٧٧/١ .

بركن فلا يجوز له الرجوع الى سنة أو الى واجب - على الخلاف المعروف بينهم فى حكم التشهد الأول - ولكن الخلاف قد وقع فى الهيئة التى تعتبر تلبسا بالركن ، فالمالكية قالوا : إن مفارقة يدي المصلى وركبتيه الأرض هى الهيئة التى يكسون من وصل اليها متلبسا بركن القيام ، وذلك لأنه بمفارقة ركبتيه ويديه قد انتقل من هيئة الجلوس . (١)

قالوا : ولأنه بهذا الانتقال قد وجب عليه سجود السهو ، ورجوعه الى هيئة الجلوس لا يسقطه فلا فائدة فى الرجوع اذن . (٢)

وأما الحنفية والشافعية فقد استدلوا بحديث المغيرة بن شعبة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : (إذا قام احدكم فى الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس ، فإذا استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتى السهو) . (٣)

فان الشافعية والحنفية قد أخذوا بظاهره . (٤) لكن الحنابلة حملوه على الكراهة وقالوا : إن القيام ليس ركنا مقصودا لذاته بدليل سقوطه عن العاجز عنه ، وانما لايجوز الرجوع عند شروعه فى الركن المقصود لذاته وهو القراءة . (٥)

فأنت ترى أن الفقهاء متفقون على العلة التى يجب من أجلها المضى الى الثالثة وعدم الرجوع الى التشهد ، لكنهم يختلفون فى وقت ذلك وهيئته .

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنفية ، وذلك لموافقته لظاهر الحديث وصرف النهى فى هذا الحديث الى الكراهة غير متجه لأن الأصل فى النهى التحريم الا بقريئة صارفة ، وليس ثمة قريئة ، والقول بأن القيام ليس مقصودا لذاته غير متجه ، لأنه مقصود وركن قائم بذاته لقوله - تعالى - : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ ، وسقوطه عن العاجز عنه لا يدل على أنه ليس مقصودا لذاته ، فالركوع والسجود يسقطان عن العاجز عنهما ، ولم يقل احد إنهما غير مقصودين لذاتهما .

(١) المنتقى : ١٧٨/١ .

(٢) الذخيرة خ : ١٦٦/١ ب .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة . . ، باب ماجاء مسنن قام من اثنتين ساهيا ، ٣٨١/١ ، قال الحافظ ابن حجر : (مداره على جابر الجعفى وهو ضعيف جدا) أنظر : تلخيص الحبير : ٤/٢ .

(٤) المبسوط : ٢٢٤/١ ، المجموع : ١٣٠/٤ .

(٥) المغنى : ٦٧٧/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٦/١ .

المبحث الرابع

حكم التسبيح أو التصفيق عند سهو الامام

اختلف الفقهاء فيما لو سها الامام فبم يكون تنبيهه الى سهوه ؟ أيكون بالتسبيح للرجال والنساء جميعا ؟ أم التسبيح للرجال والتصفيق للنساء ؟

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف في تأويل قوله - صلى الله عليه وسلم - : (وانما التصفيق للنساء) ، هل المراد بذلك بيان حكم النساء عند سهو الامام ؟ أم المراد به ذم التصفيق ؟ ، فمن أعمس النصوص على ظاهره قال : ان المراد به بيان حكم النساء عند سهو الامام ، وان المشروع في حقهن التصفيق ، ومن قال : ان المراد به ذم التصفيق قال : يسبح الرجال والنساء جميعا .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه اذا سها الامام ، فإنه يشرع للرجل والمرأة على السواء أن ينبه الامام الى سهوه بالتسبيح ، وكذا اذا دعت الحاجة الى ذلك في الصلاة ، ولو لغير السهو . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى مشروعية التسبيح للرجال والتصفيق للنساء . (٢)

الأدلة :

(أ) استدلل المالكية على مذهبهم في مشروعية التسبيح للرجال والنساء جميعا بما يلي :

- (١) الخطاب : ٢٩/٢ ، الخرش : ٣٢٠/١ - ٣٢١ ، بداية المجتهد : ١٤٣/١ ، الاشراف : ٨٨/١ - ٨٩ ، الذخيرة : ٥١٩/١ ، الجامع : ٥٩/١ أ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك وحاشية الصاوي عليه : ٣٤٢/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٨٢/١ .
- (٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٦٣٨/١ ، العناية بهامش شرح فتح القدير : ٣٥٦/١ ، البنائة : ٤٤٢/٢ ، حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم : ١٨٠/١ - ١٨١ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٨٢/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢١١/١ ، المغنى : ٦٧٠/١ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من نابه شيء في صلاته فليسبح) (١)

قالوا : ولغة (من) من ألفاظ العموم .

٢ - القياس على الرجل .

٣ - ولأن التسبيح ذكر فهو موافق لحال الصلاة بخلاف التصفيق . (٢)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبه بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (وانما التصفيق للنساء) (٣)

وقد أجاب المالكية عن هذا الحديث بأن المراد به دم التصفيق ، اذ هو من عادة النساء ولا يليق بالرجال . (٤)

٢ - ولأن النساء مأمورات بعدم اشهار أصواتهن لما في ذلك من الفتنة . (٥)

والذى يترجح لدى مشروعية التسبيح للرجال دون النساء ، والتصفيق لهن ، وذلك لحديث سهل بن سعد الصحيح الصريح في ذلك وهو قوله - صلى الله عليه وسلم - (وانما التصفيق للنساء) الذى ظاهره بيان حكمهن فى السهو .

وأما قياس المالكية المرأة على الرجل فى مشروعية التسبيح فغير متجس ، وذلك للفروق الكثيرة بين المرأة والرجل فى احكام الصلاة مما لا مجال لذكره .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب من دخل ليوم الناس ، ، ١ / ١٦٧ ،

ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب تقديم الجماعة من يملأ بهم ، ١٠ / ٣١٦ ،
برقم : ٤٤١ .

(٢) الاشراف : ١ / ٨٩ ، الخرشى : ١ / ٣٢١ ، الذخيرة : ١ / ٥١٩ ، الجامع : ١ / ٥٩ أ .

(٣) المفنى : ١ / ١٧٠ .

(٤) الخرشى وحاشية العدوى عليه : ١ / ٣٢١ ، الشرح المغير وحاشية الصاوى
عليه : ١ / ٣٤٢ .

(٥) المذهب المطبوع مع المجموع : ٤ / ٨٢ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم :
١ / ١٨٠ .

المبحث الخامس

عدد سجدة التلاوة ومواضعها

اختلف الفقهاء في عدد سجدة التلاوة ومواضع هذه السجدة من سور القرآن

الكريم وسبب انفراد المالكية في ذلك امران :

١ - تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الأحاديث التي صرح بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد سجد في المفصل . (١)

٢ - ورود بعض الأحاديث التي نفت السجود في المفصل ، إما بالجملة كحديث ابن عباس من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يسجد في المفصل منذ تحول إلى المدينة ، وإما في سور بعينها في المفصل مما سيأتى في الأدلة . (٢)

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية - في المشهور عن الإمام - إلى أن عدد سجدة التلاوة إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء ، هذا هو المشهور وقيل : إنها أربع عشرة بزيادة ثلاث في المفصل ، وقيل : بل خمس عشرة بزيادة ثلاث في المفصل ، والسجدة الثانية في الحج .

والسجدة عند المالكية - في المشهور - هي آخر الأعراف ، والآمال فسي الرعد ، ويومرون في النحل ، وخشوعا في الأسراء ، وبكيا في مريم ، وما يشاء في الحج ، ونفورا في الفرقان ، والعظيم في النمل ، ولا يستكبرون في السجدة ، وأناب في (ص) وتعبدون في (حم) ، فصلت . (٣)

(١) اختلف في بدء المفصل فقبل الحجرات ، وقيل : " ق " وقيل غير ذلك ، وقد سمي بالمفصل لكثرة سوره المستلزم لكثرة الفصل بينها بالبسملة .

(٢) بداية المجتهد : ١٦٢/١ .

(٣) الخطاب : ٦١/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٧٢/١ ، الخرش : ٣٥٠/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٤١٧ - ٤١٨ ، الاشراف : ١ / ٩٥ ، الجامع : ٦٢ / ١ ، الذخيرة خ : ١ / ١٩٠ أ ، الكافي : ١ / ٢٢٤ ، المقدمات : ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، الفواكه الدواني : ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ ، بداية المجتهد : ١ / ١٦٢ - ١٦٣ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن عدد سجدة التلاوة أربع عشرة سجدة منها ثلاث في المفصل في النجم ، عند قوله — تعالى — : ﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾ وفي الانشقاق عند قوله — تعالى — : ﴿ واذا قيل لهم اسجدوا لاسجدون ﴾ ، وفي العلق عند قوله — تعالى — : ﴿ واسجد واقترب ﴾ لكنهم اختلفوا في بعض المواضع ، فالحنفية لا يقولون بالسجدة الثانية فليس الحج ، والحنابلة والشافعية لا يقولون بسجدة ص . (١)

الأدلة :

(١) استدلال المالكية على مذهبهم في نفي السجود في المفصل بما يلي :
١ - حديث زيد بن ثابت (٢) قال : (قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم - النجم فلم يسجد فيها .) (٣) وهذا نص في عدم السجود . (٤)

وقد أجيب عن وجه الدلالة في هذا الحديث بأن عدم سجود النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يدل على أنه لا سجود في النجم - بل يحمل عدم سجوده على بيان الجواز . (٥)

والحق أن هذا الجواب متجه : وذلك لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كثيرا ما يترك الأفعال المسنونة أو المندوبة لبيان عدم وجوبها ، كما فعل وصرح بذلك في صلاة التراويح .

٢ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - (أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

(١) البناية : ٧٠٩/٢ ، مغنى المحتاج : ٢١٤/١ ، المجموع : ٥٨/٤ ، ٦٢ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٣٩/١ ، المغنى : ٦٤٨/١ .

(٢) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوزان الانصارى الخزرجى ، شهيد الخندق وكانت معه راية الانصار يوم تبوك ، وهو من كتبة الوحي ، وكان أعلم الصحابة بعلم الفرائض ، توفي سنة خمس وأربعين . أنظر : الاصابة : ٢٢/٣ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب سجود القرآن ، باب من قرأ السجدة ولم يسجد ، ٣٢/٢ ، ومسلم في كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٦/١ ، برقم : ٥٧٧ .

(٤) الزرقانى على الموطأ : ٢١/٢ .

(٥) مغنى المحتاج : ٢٢٥/١ ، البناية : ٧١٥/٢ .

وسلم - لم يسجد فى المفصل منذ أن تحول الى المدينة . (١)

٣ - وعن أبى الدرداء (٢) قال : (سجدت مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فى احدى عشرة سجدة ليس فيها من المفصل شيء .) (٣)

٤ - وعن عطاء : أنه سأل ابن عباس عن سجود القرآن فلم يعد عليه فمسى المفصل شيئاً . (٤)

فهذه الاحاديث تدل على أنه لا سجود فى المفصل . (٥)

وقد أجيب عن هذه الأحاديث بأجوبة :

أحدها : تضعيف حديث ابن عباس وحديث أبى الدرداء ، فحديث ابن عباس في——
أبو قدامة الحارث بن عبيد الأيادى (٦) وهو ضعيف ، وحديث أبى الدرداء فعيف
أيضاً فقد ضعفه أبوداود وقال : (اسناده واه) .

ثانيها : القول بأن حديث ابن عباس وأبى الدرداء وغيرهما ممن لم يذكر سجوداً
فى المفصل احاديث نافية ، بينما أثبتت احاديث أخرى كحديث أبى هريرة وغيره

(١) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب من لم ير السجود فى المفصل ، ٢ / ٥٨ ،
برقم : ١٤٠٣ ، قال : الارناؤوط وفى اسناده ضعف . أنظر : جامع الأصول :
٥٦١/٥ ، وانظر : أيضاً : تلخيص الحبير : ٨/٢ .

(٢) هو عويمر بن زيد بن قيس الانصارى ، مختلف فى اسم أبيه ، وانما هــو
مشهور بكنيته صحابى جليل ، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً ، توفى فى
آخر خلافة عثمان . أنظر : تقريب التهذيب : ٩١/٢ .

(٣) أخرجه أبوداود تعليقا على حديث آخر فى كتاب الصلاة ، باب تفريع أبواب
السجود . . . قال : اسناده واه ٥٨/٢ ، برقم : ١٤٠١ .

(٤) أخرجه هكذا الطحاوى فى شرح معانى الآثار : ٣٥٧/١ ، وأخرج عبدالرزاق فى
مصنفه من طريق طاوس عن ابن عباس ينحو هذا - أنظر : مصنف عبدالرزاق :
٣٤٣/٤ ، برقم : ٥٩٠٠ .

(٥) الجامع : ٦٢/١ ، المقدمات : ١٣٩/١ - ١٤٠ ، الذخيرة خ : ١٩٠/١ ، الزرقانى
على الموطأ : ٢ / ٢١ ، الاشراف : ١ / ٩٥ ، عارضة الأحوذى : ٤٩/٣ - ٥٠ .

(٦) هو الحارث بن عبيد الله البصرى المؤذن ، روى عن مطر الوراق وأبى عمران
وغيرهم وعنه أزهر بن القاسم وغيره قال أحمد : مضطرب الحديث . أنظر :
تهذيب التهذيب : ١٥٠/٢ .

السجود فى المفصل والمثبت مقدم على النافى .

بالحق : إن قول أبى الدرداء : (سجدت مع النبى - صلى الله عليه وسلم - احدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل) إنما هو اخبار عن سجوده هو ، ولا يستلزم ذلك نفى السجود فى المفصل لأنه قد سجد غيره فيه . (١)

٥ - الاستدلال بعمل أهل المدينة . (٢)

٦ - إن السجود المطلوب إنما هو الذى جاء بصيغة الخبر ، وأما ما جاء بصيغة الأمر فإن المقصود به فعله فى الصلاة ، قال ابن رشد الجد بعد أن استدل بهذا مجيباً عن إيراد مفترض وهو أن سورة (فصلت) قد ورد فيها السجود بصيغة الأمر وهى ليس مما استثناه المالكية من السجود :
(٠٠٠) وإن قال قائل : سجدة " حم " السجدة (٣) جاءت على سبيل الأمر ويسجد فيها عنده ، قيل له : المعنى فيها الاخبار عن فعل الكفار الذين لا يسجدون لله ، ويسجدون للشمس والقمر ، والنهى عن التشبه بهم فى ذلك الأمر بمجرد السجود لله ، فيحمل على سجود الصلاة ويدل على ذلك قوله فى آخر الآية : ﴿ فان استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ لأن المعنى فى ذلك : فان استكبر الكفار عن السجود لله ، فالذين عند الله لا يستكبرون عن ذلك ، وقصد اختار بعض العلماء السجود عند قوله : " وهم لا يسأمون " ليكون عند الاخبار على الأمل الذى ذكرناه . (٤)

ولا يخفى ما فى هذا الكلام من تكلف وبعد : فإن السجودات التى جاءت بصيغة الخبر قد يفهم منها الأمر أيضا ، فقوله - تعالى - : ﴿ إنما يؤمن بآياتنا الذين إذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم ﴾ الآية (٥) أمر للمؤمنين بالسجود ، وأن السجود من مستلزمات الايمان وقوله - تعالى - فى سورة مريم حكاية عن رهط من الانبياء البررة : ﴿ اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا ﴾ (٦) فيه أمر للمؤمنين بالاعتداء بهم ، ومثل ذلك كثير ، ثم إن سجود

(١) المجموع: ٦٣/٤، مغنى المحتاج: ٢١٥/١، المغنى: ٦٤٨/١، البناية: ٧١٤/٢.

(٢) الخرشى: ٣٥٠/١، الشرح الصغير على أقرب المسالك: ٤١٧/١ - ٤١٨، بداية المجتهد:

١٦٢/١، الذخيرة ج: ١/١٩٠، الفواكه الدواني: ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

(٣) هكذا وردت فى النص (السجدة) وواضح ان المراد (فصلت) .

(٤) المقدمات : ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٥) السجدة / ١٥ .

(٦) مريم / ٥٨ .

التلاوة مبناه على التوقيف والتعبد ، ولا يمكن أن يثبت أو ينفي بعضه بالاجتهاد
واعمال الرأى .

(ب) واستدل الجمهور على اثبات سجدة المفصل بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة فيما يرويه أبورافع : قال : (صليت خلف أبى هريرة
العممة فقرأ (اذا السماء انشقت) فسجد فقلت : ماهذه السجدة ؟ قال : سجدة
بها خلف أبى القاسم - صلى الله عليه وسلم - فلا أزال أسجد حتى ألقاه . (١)

٢ - وعن أبى هريرة أيضا قال : (سجدنا مع رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - فى اذا السماء انشقت ، وقرأ باسم ربك) (٢)

٣ - ماروى عن عمرو بن العاص قال : (أقرأنى رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - خمس عشرة سجدة فى القرآن منها ثلاث فى المفصل ، وفى الحج سجدتان) (٣)

٤ - وعن عبدالله بن مسعود : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قرأ
سورة النجم فسجد بها ، وما بقى أحد من القوم الا سجد) (٤)
فهذه النصوص واضحة وجلية على أن فى المفصل سجودا . (٥)

وأجاب المالكية عن هذه الأحاديث بادعاء النسخ ، ودليلهم على ذلك
اجماع القراء فى المدينة على عدم السجود فى المفصل . (٦)

(١) أخرجه البخارى فى كتاب سجود القرآن ، باب من قرأ السجدة فى الصلاة
فسجد بها ، ٣٤/٢ ، ومسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٧/١ ،
برقم : ٥٧٨ .

(٢) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٦/١ ، برقم : ٥٧٨ .

(٣) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب تفرغ أبواب السجود ٥٨/٢٠٠٠ ، برقم :
١٤٠١ ، وابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب عدد سجود القرآن ، ٣٣٥/١ ،
برقم : ١٠٥٧ ، والحاكم فى المستدرک فى كتاب الصلاة ، باب التأمين ،
٢٢٣/١ ، قال عبدالقادر الأرناؤوط : فى سننه عبدالله بن منين ، لسم
يوثقه غير يعقوب بن سفيان ، ولم يرو عنه سوى الحارث بن سعيد العتقى
وهو مجهول . أنظر : جامع الأصول : ٥٥٤/٥ .

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب سجود القرآن ، أبواب سجود القرآن وسنتها ، ٣٢/٢ ،
ومسلم فى كتاب المساجد ، باب سجود التلاوة ، ٤٠٥/١ ، برقم : ٥٧٦ .

(٥) مغنى المحتاج : ٢١٤/١ - ٢١٥ ، المغنى : ٦٤٨/١ ، المجموع : ٦٢/٤ .

(٦) الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤١٧/١ - ٤١٨ ، الذخيرة خ : ١١٩٠/١ ، الخرشى :
٣٥٠/١ ، الفواكه الدوانى : ٢٩٤/١ - ٢٩٥ .

لكن الجمهور ردوا هذا الادعاء بالقول إن السجود في المفصل قد ثبت في حديثين لأبي هريرة وإنما كان إسلامه متأخرا بعد غزوة خيبر في السنة السابعة للهجرة . (١)

الترجيح :

إن المتأمل في أدلة المالكية يجدها منقسمة الى قسمين :

١ - أحاديث نفت السجود في المفصل مراحة كحديث ابن عباس ، وقد عرفنا أنها ضعيفة .

٢ - أحاديث ذكرت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يسجد في بعض المرات عند قراءته بعض السور من المفصل ، وهذا لا يدل على أنه لا سجود في السورة التي لم يسجد فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - فضلا عن أن يدل على نفى السجود في غيرها .

وأما الدليل العقلي الذي استدل به ابن رشد فقد رأينا بعده وتكلفه ، ثم هو منقوض بسجدة الانشقاق فإنها جاءت بصيغة الخبر ومع ذلك لم يعدها المالكية في عزائم السجود .

وأما الأحاديث التي استدل بها الجمهور فهي صحيحة وقد دلت بمنطوقها على وجود السجود في المفصل ، أما بالجملة كحديث عمرو بن العاص ، وأما في كل سورة على حدة كما وقع في حديث أبي هريرة وحديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما - وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في أن في المفصل سجودا في ثلاثمائة مواضع : في النجم ، والانشقاق ، والعلق .

وأما الخلاف في سجدة الحج الثانية وسجدة (ص) فلا مجال هنا للاستدلال عليه وتفصيله ومناقشته وذلك لأنه لا يتمحض للمالكية فيه افراد .

(١) مغنى المحتاج : ٢١٥/١ ، المجموع : ٦٣/٤ ، المغنى : ٦٤٨/١ .

المبحث السادس

موضع السجود فى سورة فصلت

قال الله - تعالى - : ﴿ ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر
لاتسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذى خلقهن ان كنتم اياه تعبدون ، فان
استكبروا فالذين عند ربك يسبحون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون ﴾ (١)

اختلف الفقهاء فى موضع السجود فى هاتين الآيتين الكريمتين من سورة
(فصلت) أهو عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ؟ أم عند قوله
- تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ ؟
وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى ذلك :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن السجود بعد قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم
اياه تعبدون ﴾ - أى عند الفراغ من الآية الأولى - (٢)
(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية - فى الراجح - والحنابلة
الى أن موضعها بعد قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ (٣)

الأدلة :

(أ) أما المالكية فحاصل دليلهم أن السجود يكون اما عند الأمر به أو عند
شكر الساجدين أو ذم المستكبرين أو الشكر كما فى (ص) ، والسجدة هاهنا عند
الأمر به . (٤)

(ب) وأما الجمهور فانهم نظروا الى تمام المعنى ، قالوا : والمعنى

(١) فصلت / ٣٧ - ٣٨ .

(٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢ / ٦١ ، الزرقانى على مختصر خليل :

١ / ٢٧٤ ، الخرشى : ٣٥١/١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤١٩/١ ،

الفواكه الدواني ٢٩٥/١ ، الذخيرة خ : ١٩٠/١ ب ، الكافى : ٢٢٤/١ ، الزرقانى

على الموطأ : ٢١/٢ .

(٣) البناية : ٧١١/٢ ، مغنى المحتاج : ٢١٥/١ ، نهاية المحتاج : ٨٨ / ٢ ،

شرح منتهى الارادات : ٢٣٩/١ ، المغنى : ٦٤٩/١ - ٦٥٠ .

(٤) الذخيرة خ : ١٩٠/١ ب .

لا يتم الا عند قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ ، قالوا : والاحتياط أن يكون عند قوله - تعالى - : ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ لأن غاية ما فيه أن تكون قد أخرجت عن موضعها بخلاف ما يترتب على تعجيلها عن موضعها عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ، فهذا التعجيل غير جائز ، وذلك لأن فيه تقديم المسبب على سببه ، وقد رووا أثرا عن ابن عباس : أنه سجد عند ﴿ وهم لا يسأمون ﴾ (١)

الترجيح :

والذى يترجح لدى التخيير فى الموضعين ، وذلك لأن لمن قال بأن السجود عند قوله - تعالى - : ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ وجه حق ، وذلك لأن المعنى يكون تاما عند ﴿ ان كنتم اياه تعبدون ﴾ ، كما أن سرعة الاستجابة للأمر وتعجيل الفعل بعد الطلب أمر مندوب اليه .

(١) البناية : ٧١٥/٢ - ٧١٦ ، المفنى : ٦٥٠/١ .

(٣) الخرشى: ٣٥١/١، الجامع لأحكام القرآن: ١٨٣/١٥ - ١٨٤، الاشراف: ٩٥/١.

صحيح (١) اذ لا يصح أن تتوفر دواعي المسلمين على ترك نقل الشريعة من شرائع الدين ، وقد أمروا بالتبليغ ، وهذا أيضا من الأصول ، وعليه يأتي إسقاط الزكاة من الخضر والبقول مع وجوب الزكاة فيها بعموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر " لأننا أنزلنا ترك نقل أخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - الزكاة منها كالسنة القائمة في أن لا زكاة فيها وكذلك ننزل ترك نقل السجود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الشكر كالسنة القائمة في أن لا سجود فيها (٢)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في مشروعية سجدة الشكر بما يلي :

١ - ماروي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا جاءه أمر سر به خر ساجدا لله - تعالى - (٣)

٢ - مارواه عبد الرحمن بن عوف قال : (خرجت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بقيع الغرقد فسجد فأطال فقال : ان جبريل - عليه السلام - أتاني قبشرني أن من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشرا فسجدت شكرا لله) (٤)

٣ - ماروي من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (سألت ربي وشفعت لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجدا شكرا لربي ، ثم رفعت رأسي ، فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا شكرا لربي ، فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا لربي) (٥)

٤ - ماروي من أنه - صلى الله عليه وسلم - خر ساجدا لما جاءه كتاب علي باسلام همذان من اليمن (٦)

(١) المقصود بضمير العائب في (استدلاله) هنا الامام مالك الذي سئل عن هذا الحكم في المستخرجة التي شرحها ابن رشد ، وكذا في قوله : * انه لم يره * في اول النص .

(٢) البيان والتحصيل : ٣٩٣/١ .

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب سجود الشكر ، ٨٩/٣ ، برقم : ٢٧٧٤ ، قال عبد القادر الأرناؤوط اسناده حسن ، أنظر جامع الأصول : ٥٦٣/٥ .

(٤) أخرجه أحمد بلفظ قريب من هذا ، ١٩١/١ .

(٥) أخرجه أبوداود في كتاب الجهاد ، باب سجود الشكر ، ٨٩/٣ ، برقم : ٢٧٧٥ ، وقال الأرناؤوط في سنده يحيى بن الحسن بن عثمان وهو مجهول . انظر : جامع الأصول : ٥٦٤/٥ .

(٦) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب سجود الشكر ، ٢٦٩/٢ .

٥ - وعن كعب بن مالك أنه لما جاءته البشارة بتوبته خر ساجدا . (١)

٦ - ماروى أن ابابكر سجد عند فتح اليمامة وقتل مسيلمة .

ورويت آثار أخرى فى سجود الشكر عن عمر وعلي وغيرهما . (٢)

الترجيح :

ان معتمد المالكية فى نفى سجود الشكر انما هو ادعاء عدم حصوله فى عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وقد ثبت بهذه الاحاديث والآثار انه حصل من النبى - صلى الله عليه وسلم - ومن بعض صحابته فى حياته ، وبعد مماته ، وعدم حصوله فى بعض الاحيان لايدل على نفيه بالجملة قال ابن قدامة : (... وتركه تارة لايدل على أنه ليس بمستحب ، فان المستحب يفعل تارة ويترك أخرى...) (٣)

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور فى سنية سجود الشكر .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى ، باب حديث كعب بن مالك ، ١٣٠/٥ ، ومسلم فى

كتاب التوبة ، باب حديث توبة كعب وصاحبيه ، ٢١٢٠/٤ ، برقم : ٢٧٦٩ .

(٢) شرح فتح القدير : ٤٥٦/١ - ٤٥٧ ، المجموع : ٧٠/٤ ، شرح منتهى الارادات :

٢٤٠/١ ، المغنى : ٦٥٥/١ ، وأخرج آثار ابوبكر وعمر وعلي ابن أبى شيبه فى

المصنف فى كتاب الطلوات ، باب فى سجدة الشكر : ٤٨٣/٢ ، وأخرج أثر أبى بكر ،

البيهقى فى كتاب الصلاة ، باب سجود الشكر ، عن أبى عون الشافى محمد بن

عبيد الله عن رجل لم يسمه ، ٣٧٠/٢ ، وضعف أثر أبى بكر الشيخ الألبانى ، أنظر :

ارواى الغليل ، ٢٣٠/٢ .

(٣) المغنى : ٦٥٥/١ .

الفصل الخامس

مفردات المذهب فى النواقل

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : حكم تحيية المسجد للمسافر فيه

المبحث الثانى : حكم ركعتى راتبة الفجر لمن أتى المسجد وقد أقيمت الصلاة

المبحث الثالث : القراءة فى راتبة الفجر

المبحث الرابع : عدد الركعات فى صلاة التراويح

المبحث الخامس : حكم الجماعة فى صلاة التراويح

المبحث الأول

حكم تحية المسجد للمار فيه

اختلف الفقهاء فى تحية المسجد ، هل تطلب من كل داخل فى المسجد - ولو لم يرد الجلوس فيه ؛ أم أنها مختصة بمن دخله ليجلس فيه ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة إنما يرجع الى الاختلاف فى المراد من الحديث الذى جاء فى فسسى الأمر بتحية المسجد هل هذا الحديث عام فى كل داخل أم هو مختص بمريد الجلوس ؟ وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى ذلك :

- (أ) ذهب المالكية الى أن تحية المسجد لا تطلب الا لمن دخله يريد الجلوس فيه ، وأما من دخل المسجد مجتازا فلا تشرع له . (١)
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن ركعتى تحية المسجد تطلبان ممن دخل المسجد ولو كان مجتازا . (٢)

الأدلة :

- (١) استدل المالكية على مذهبهم فى أن تحية المسجد إنما تشرع لمن دخله يريد الجلوس دون المار فيه بما يلى :
- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس) (٣)
- فمفهوم هذا الحديث أن المجتاز لا يؤمر بهما .

- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ٢٨٢ / ١ ، التاج والاكلیل بهامش الحطاب : ٦٩/٢ ، الشرح الكبير على مختصر خليل : ٣١٣ / ١ ، الخرشي : ٥/٢ ، الذخيرة خ : ١٨٩ أ ، الجامع : ٥٨/١ ب .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٦٥٦/١ ، حاشية القليوبى على شرح المنهاج : ٢١٥/١ ، المجموع : ٥٢/٤ ، شرح المنتهى : ٣٠٤/١ .
- (٣) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب اذا دخل المسجد فليركع ركعتين : ١١٤/١ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب تحية المسجد ، ٤٩٥/١ ، برقم : ٧١٤ .

٣ - ماروى عن زيد بن ثابت ، وسالم بن عبدالله انهما كانا يخرقان المسجد
لحاجتهما ولايركعان . (١)

(ب) وأما الجمهور فلا أعلم لهم دليلا سوى القول بأن هذه تحية مسجد
فتشريع للمار فيه لأن سببها هو دخول المسجد .

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى أن ركعتى تحية المسجد لاتطلبان من
المار فيه .

(١) الذخيرة خ : ١٨٩/١ أ ، الجامع : ٥٨/١ ب .

المبحث الثاني

حكم ركعتي راتبة الفجر لمن أتى المسجد وقد اقيمت الصلاة

اختلف الفقهاء في من أتى المسجد وقد اقيمت صلاة الصبح ، أي صلى راتبة الفجر أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة يرجع الى الاختلاف في التنفل عند اقامة المكتوبة وهل تستثنى ركعتا راتبة الفجر ، وما هو الطريق الأمثل الى التوفيق بين النصوص الناهية عن التنفل وقت اقامة المكتوبة ، والنصوص الآمرة بصلاة راتبة الفجر والتي أكدت سنيتها ؟

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن من أتى المسجد وقد اقيمت الصبح ، ولم يكن قد صلى ركعتي راتبة الفجر ، جاز له أن يركعهما خارج المسجد ^{قبل أن يدخله} إذا لم يخش فوات ركعة من الصبح فإن خشي فواتها فلا يركعهما .

ويدخل في المسجد عندهم هنا رحبته وما يصلى فيه الجمعة منه . (١)

(ب) وذهب الحنفية الى أنه إذا أتى المسجد ركعهما ببابه مالم يخش فوات الصلاة كليهما وذلك بروكوع الثانية . (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنه لا يصليهما مطلقا . (٣)

الأدلة :

هذه المسألة مسألة فرعية ، متفرعة عن مسألة رئيسية وهي : مسألة حكم التنفل عندما تكون الصلاة المكتوبة مقامة ، وهذه مسألة خلافية كبيرة ومشهورة ،

- (١) الخطاب : ٨٠/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٩٠/١ ، الخرشى : ١٦ / ٢ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٠٩/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٨ / ١ - ٢٣٩ ، الفواكه الدواني : ٢٢٧/١ ، الجامع : ٧٠/١ ب ، المنتقى : ٢٢٧/ ١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٨٩/١ .
- (٢) البناية : ٦٠٥/٢ - ٦٠٦ ، بدائع الصنائع : ٢٨٦/١ ، تبیین الحقائق : ١٩٢/١ .
- (٣) المجموع : ٥٦/٤ - ٥٧ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٤٧/١ ، المغنى : ٤٩٨/١ .

وللفقهاء فيها مذاهب مشهورة وادلة ومناقشات طويلة أيضا لا حاجة لذكرها هنا .

أما هذه المسألة الفرعية فإن المالكية قد حاولوا التوفيق فيها بين النصوص التي جاءت في فضيلة ركعتي الفجر كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (صلوهما ولو طردتكم الخيل)^(١) وبين النصوص التي نهت عن التنفل عند إقامة الصلاة المكتوبة في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) .^(٢)

وأما الحنفية فقد بنوا هذه المسألة على أصلهم في جواز إتمام النافلة ما لم يخش فوات الصلاة لكنهم قالوا : يصليهما بباب المسجد حتى لا يقع في النهي عن الانشغال بصلاة والامام يملأ^(٣) .

فالمالكية والحنفية حاولوا الجمع بين ادراك فضيلة ركعتي الفجر ، وفضيلة الجماعة ، ولكنهم اختلفوا في القدر الذي يجوز تفويته من المكتوبة كي تدرك ركعتي الفجر .

وأما الشافعية والحنابلة فقد جعلوا لها حكم المسألة الرئيسة من عدم جواز التنفل عند إقامة الفريضة .^(٤)

والذي يترجح لدى مذهب الشافعية والحنابلة ، وذلك لأن النصوص صحيحة وصريحة ومتضافرة على النهي عن التنفل عند إقامة المكتوبة ، ولم تخصص بنص ، وأما حديث : (صلوهما ولو طردتكم الخيل ، فليس بالنص الذي يصلح للتخصيص بل غاية ما يدل عليه تأكيد سنية ركعتي الفجر ، والحث على عدم التهاون فيهما ، وهذا إنما يكون عند عدم فوات محلها ، وأما عند إقامة المكتوبة فقد فسدت محلها ، وفي فعلها بعد صلاة الصبح مباشرة أو بعد طلوع الشمس ساعة ، أما أن يؤمر الانسان بأن يصلّيها على باب المسجد فهذا ما لم يعهد من الشارع الحكيم ، بل يشم منه رائحة التحايل على الحكم الشرعي ، وهو النهي عن التنفل عند المكتوبة .

- (١) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة، باب ركعتي الفجر وتخفيفها، ٢٠/٢، برقم: ١٢٥٨ .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب كراهة الشروع في النافلة ٤٩٣/١٠٠٠ .
- (٣) البناءة : ٦٠٦/٢ .
- (٤) المجموع : ٥٧/٤ .

المبحث الثالث

القراءة فى راتبة الفجر

اختلف الفقهاء فى القراءة فى راتبة الفجر أيقراً فيها بغير أم الكتاب أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة انما يرجع الى الاختلاف فى تأويل حديث عائشة - رضى الله عنها - وفيه : (كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى انى لأقول هل قرأ بأم الكتاب ؟) (١) فهل المراد بذلك ظاهره أم أنه كناية عن التخفيف فيهما ؟ لاسيما وقد ورد فى أحاديث أخرى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد كان يقرأ بعد أم الكتاب بقرآن وستأتى الأحاديث فى الأدلة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية استحباب الاقتصار على فاتحة الكتاب ، وذلك فى كلتا ركعتى راتبة الفجر . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى سنية قراءة ﴿ قل يا أيها الكافرون ﴾ والاخلاص أو آية قولوا آمنا بالله ١٠٠ الآية (٣) فى الأولى ، وفى الثانية : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ٠٠ الآية ﴾ (٤) على خلاف بينهم فى أيها أكثر استحبابا . (٥)

الأدلة :

وقد استدل المالكية على مذهبهم فى استحباب الاقتصار على أم القرآن بحديث عائشة المتقدم ، والذى ظاهره الاقتصار عليها . (٦)

(١) أخرجه البخارى فى كتاب التهجد ، باب ما يقرأ فى ركعتى الفجر ، ٥٢/٢ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب ركعتى سنة الفجر ٥٠١/١ ، برقم ٩٢ .

(٢) الخرشى: ١٥/٢ ، الخطاب: ٧٩/٢ ، بداية المجتهد: ١٤٨/١ - ١٤٩ .

(٣) البقرة / ١٣٦ .

(٤) آل عمران / ٦٤ .

(٥) البحر الرائق : ٥٢/٢ ، نهاية المحتاج : ١٠٣/٢ ، المجموع : ٢٧/٤ ، كشاف

القناع : ٤٩٦/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٢٤/١ .

(٦) بداية المجتهد: ١٤٩/١ .

لكن الجمهور حملوا هذا الحديث على عدم التطويل فى القراءة بعد الفاتحة ، قالوا : ومن قرأ بالآيات التى قرأ بها النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يكن مخالفا لسنة التخفيف . (١)

وأما الجمهور القائلون بقراءة شىء من القرآن بعد الفاتحة فقد استدلوا بما يلى :

١ - ما ثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - (أنه كان يقرأ فى الركعة الأولى بقوله - تعالى - من سورة البقرة : ﴿ قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ ۝۞ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ۝۞ يُسَمِّىهِ الْمُسْلِمُونَ ۝۞ وَيَقُولُ - تعالى - : من سورة آل عمران ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ۝۞ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ۝۞ ﴾ (٢)

٢ - ما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - : من أنه كان يقرأ فى الركعة الأولى بسورة قل يا أيها الكافرون ، وفى الثانية بسورة الاخلاص . (٣)

والذى يترجح لدى استحباب قراءة ماورد عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قراءته وذلك على جهة التخيير فيقرأ بآيتى البقرة وآل عمران فى بعض الأيام ، وفى بعضها الآخر يقرأ بسورتى الكافرون والاخلاص وأما القول بسنية الجمع بينهما - كما هو مذهب الشافعية - فبعيد جدا وذلك لأنه مناف للتخفيف ، كما أنه منساف لهدية - صلى الله عليه وسلم - فى القراءة فما روى عنه أنه كان يقرأ آية من سورة ، ثم يتبعها فى نفس الركعة بسورة أخرى .

وأما اعتماد المالكية على حديث عائشة فضعيف : وذلك لأنه ليس فيه تصريح بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ما كان يقرأ بغير أم الكتاب ، بينما فى الأحاديث الأخرى التى استدل بها الجمهور التنصيص على أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ بأم الكتاب ، وبعض السور أو الآيات بالإضافة إليها ، ومن هنا فإن مذهب الجمهور هو الأوفق والأقرب للصواب .

- (١) حاشية الشبرملسى على نهاية المحتاج : ١٠٣/٢ .
 (٢) أخرجه مسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب ركعتى سنة الفجر وبينما فى ما يستحب أن يقرأ فيهما ، ٥٠٢/١ ، برقم : ٢٢٧ .
 (٣) نهاية المحتاج : وحاشية الشبرملسى عليه : ١٠٣/٢ ، المجموع : ٢٧/٤ ، شرح منتهى الإرادات ٢٢٤/١ ، كشف القناع : ٤٩٦/١ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب فى تخفيف ركعتى الفجر ١٩/٢ ، برقم : ١٢٥٦ ، والترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ما جاء فى تخفيف ركعتى الفجر ، وقال : حديث حسن ، ٢٧٦/٢ ، برقم : ٤١٧ ، وابن ماجه فى كتساب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فى الركعتين قبل الفجر ٣٦٣/١ ، برقم : ١١٤٨ ، قال الحافظ ابن حجر : اسنادها قوى : أنظر فتح البارى : ٤٧/٣ .

المبحث الرابع

عدد الركعات فى صلاة التراويح

اختلف الفقهاء فى عدد الركعات فى صلاة التراويح أهى عشرون أم ست وثلاثون ركعة ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

أحدهما : تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التى وردت بأن عمر بن الخطاب قد جمع الناس على أبى بن كعب وأمره أن يملأ بهم عشرين ركعة .

ثانيهما : تعارض بعض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك ما رواه داود بن قيس^(١) قال : (أدركت الناس فى زمن عمر بن عبدالعزيز وأبان بن عثمان يملئون ستا وثلاثين ركعة ، ويوترون بثلاث)^(٢) فهو متعارض مع أثر السائب بن يزيـد^(٣) الذى يدل على أن التراويح عشرون ركعة ، وسيأتى فى الأدلة .^(٤)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) هنالك روايتان عن الامام مالك فى عدد ركعات التراويح : أشهرهما أنها ست وثلاثون ركعة يوتر بعدها بثلاث ، وقد نصر هذه الرواية أكثر المالكية ، وهى رواية ابن القاسم عن الامام بل وورد فى المستخرجة كراهة مالك أن تنقص عن ذلك .

وهناك رواية أخرى بأنها عشرون ركعة يعقبها وتر بثلاث ، وقد رجـح

(١) هو داود بن قيس الفراء الدياغ ، أبوسليمان القرشى مولا هم المدني ، ثقة فاضل ، توفى فى خلافة أبى جعفر المنصور . أنظر : تهذيب التهذيب : ١٩٨/٣ ، التقريب ٢٣٤/١ .

(٢) أخرجه ابن أبى شبة فى كتاب الصلوات ، باب كم يملأ فى رمضان من ركعة ، ٣٩٣/٢ .

(٣) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن شماعة الكندى ، ويعرف بابن أخت النمر ، صاحب صغير له أحاديث قليلة ، ولاء عمر سوق المدينة ، توفى سنة احدى وتسعين : انظر : أسد الغابة ٣ / ٢٥٧ ، تهذيب التهذيب : ٤٥٠/٣ ، تقريب التهذيب : ٢٨٣/١ .

(٤) بداية المجتهد : ١٥٢/١ .

الدردير وغيره هذه الرواية وقال : ان عليها العمل سلفا وخلفا ، لكن الرواية الأولى أشهر . (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه — عشرون ركعة . (٢)

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم — في المشهور عن الامام بعمل أهل — المدينة وبعض الآثار التي دلت على أن الناس كانوا يصلون ستا وثلاثين كأثر داود بن قيس (٣) الذي مر في سبب الخلاف .

ويوضح ابن رشد مجمل أدلتهم فيقول :

(... لما كان قيام رمضان مرغبا فيه لقوله — صلى الله عليه وسلم — " من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه " (٤) وكان للجمع فيه أصل للسنة ، وكان العمل قد استمر على هذا العدد من يوم الحرة الى زمنه ، وذلك أن عمر بن الخطاب كان أمر أبي بن كعب وتميم الداري أن يقوموا للناس باحدى عشرة ركعة ، فكانا يطيلان القيام حتى لقد كانوا يعتمدون على العصي من طول القيام ، وما كانوا ينصرفون الا في فروع الفجر فشكوا ذلك الى عمر بن الخطاب فأمرهما أن يزيدا في عدد الركوع ، وينقصا من طول القيام ، فكانا يقومان بالناس بثلاث وعشرين ركعة ، وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات ،

(١) الحطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٧٠/٢ — ٧١ ، الزرقاني على مختصر خليل :

٢٨٤/١ ، الخرشى : ٨/٢ — ٩ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٥١ ، بداية المجتهد : ١٥٢/١ ، الذخيرة خ : ١٨٩/١ ب ، القوانين الفقهية : ص ٦٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٥٥/١ ، الفواكه الدواني : ٣٧١/١ ، البيان والتحصيل : ٣٠٩/٢ .

(٢) البناية : ٥٨٢/٢ ، المبسوط : ١٤٤/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٢٦/١ ، المجموع : ٣٢/٤ — ٣٣ ، شرح منتهى الارادات : ٢٣١/١ ، المغنى : ٧٩٩/١ .

(٣) الفواكه الدواني : ٣٧١/١ ، بداية المجتهد : ١٥٢/١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٥٥/١

(٤) أخرجه البخاري في كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ٢٠ / ٢٥١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب في قيام رمضان ١٠٠٠٠ / ٥٣٣ برقم : ٧٥٩ .

فاذا قام بها فى اثنتى عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف فكان الأمر على ذلك الى يوم الحرة ، ثم شكوا ذلك لما اشتد عليهم فنقصوا من طول القيام وزادوا فى عدد الركوع حتى أتموا تسعا وثلاثين ركعة بالوتر ومضى الأمر على ذلك — يوم الحرة ، وأمر عمر بن عبدالعزيز أن يقوموا بذلك وأن يقرؤوا فى كل ركعة بعشر آيات فكره مالك أن ينقص من ذلك اذ لا ينبغي أن يحمل الناس على انتقاص الخير ، وانما ينبغي أن يرغبوا فى الازدياد فيه ، ويحملوا على ذلك ان أمكن وكان بالناس عليه طاقة واليه نشاط . (١)

وقد أجاب الجمهور عن عمل أهل المدينة بأجوبة :

أحدها : أنه لو ثبت أن كل أهل المدينة فعلوا ذلك لما كان فى ذلك حجة : لأن مافعله عمر وأجمع عليه الصحابة أولى .

ثانيها : أن بعض أهل العلم قال : ان أهل المدينة قد فعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يساوا أهل مكة فى الأجر أو يقاربوهم : ذلك أن أهل مكة كانوا كلما صلوا أربع ركعات بترويجة قاموا فطافوا بالبيت سبعا فجعل أهل المدينة مكان كسـل طواف أربع ركعات فكانت ستة عشر ركعة . (٢)

قال ابن قدامة :

(... وما كان عليه أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أولى وأحق أن يتبع) (٣)

والحق أن بعض المالكية قد أورد هذه الحكاية — أعنى رغبة أهل المدينة بمساواة أهل مكة كما نقلوا ذلك عن البساطي . (٤)

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم بما يلى :

١ - مارواه السائب بن يزيد - رضى الله عنه - كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فى شهر رمضان بعشرين ركعة ، وكانوا يقومون

(١) البيان والتحصيل : ٣٠٩/٢ - ٣١٠ .

(٢) البنائة : ٥٨٣/٢ ، المغنى : ٧٩٩/١ ، المجموع : ٣٣/٤ .

(٣) المغنى : ٧٩٩/١ .

(٤) حاشية العدوى على الخرشى : ٩/٢ .

بالمثنيين ، وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان من شدة القيام (١)

٢ - وعن يزيد بن رومان (٢) قال : (كان الناس يقومون في زمن عمر بـ
الخطاب - رضى الله عنه بثلاث وعشرين ركعة) (٣)
قال النووي (قال البيهقي : يجمع بين الروايتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين
ركعة ويوترون بثلاث) (٤)

الترجيح :

لقد ثبت في السنة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقوم بثلاث
وعشرين ركعة وبأحدى عشرة وقالت عائشة : إنه - صلى الله عليه وسلم - كان
لا يزيد في رمضان ولا غيره عن ثلاث عشرة ركعة كما ثبت أن عمر بن الخطاب قد جمع
الناس على أبي بن كعب وكان يصلى بهم عشرين ركعة فدل هذا على أن عمر - رضى
الله عنه - كان يعرف أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت في قيام
رمضان قدرا معينا والا لما جاوزه عمر - رضى الله عنه - وهو الوقاف عن
حدود الله وبما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوقت في رمضان شيئا علم
أن كل التقديرات الواردة عن السلف تقديرات حسنة وأن العمل بها حسن أيضا
وأن المسلم مخير بين هذه التقديرات حسب نشاطه واستعداده النفس للعبادة وقد
حقق ابن تيمية هذه المسألة فقال :

(... كما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي - صلى الله عليه وسلم - في
عددا معينا بل كان هو - صلى الله عليه وسلم - لا يزيد في رمضان ولا غيره على
ثلاث عشرة ركعة ، لكن كان يطيل الركعات ، فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب
كان يصلى بهم عشرين ركعة ، ثم يوتر بثلاث ، وكان يخفف القرآن بقدر ما زاد من
الركعات لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة ، ثم كان طائفة

-
- (١) رواه محمد بن نصر في قيام الليل ، أنظر : مختصر قيام الليل ، ص ٢٠٣ .
(٢) يزيد بن رومان الأسدي المدني ، مولى آل الزبير روى عن ابن الزبير ، وأنس
وغيرهم ، وأرسل عن أبي هريرة ، توفي سنة ثلاثين ومائة . أنظر تهذيب
التهذيب : ٣٢٥/١١ .
(٣) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في قيام رمضان ، ١١٥/١
وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب الصيام ، باب قيام رمضان ٢٦١/٤ - ٢٦٢ .
(٤) المجموع : ٣٢/٤ - ٣٣ ، أنظر : المغنى : ٧٩٩/١ .

من السلف يقومون بأربعين ركعة ، ويوترون بثلاث ، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث ، وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه ففقد أحسن ، والأفضل يختلف باختلاف أحوال المصلين ، فان كان فيهم احتمال لطلب القيام ، فالقيام بعشر ركعات وثلاث بعدها كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي لنفسه في رمضان وغيره هو الأفضل ، وان كانوا لا يهتمون به فالقيام بعشرين هو الأفضل ، وهو الذي يعمل به أكثر المسلمين ، فانه وسط بين العشرين وبين الأربعين ، وان قام بأربعين وغيرها جاز ذلك ، ولا يكره شيء من ذلك ، وقد نص على ذلك غير واحد من الأئمة كأحمد وغيره ، ومن ظن أن قيام رمضان في نفسه عدد موقت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يزداد فيه ولا ينقص منه ففقد أخطأ (١)

المبحث الخامس

حكم الجماعة فى صلاة التراويح

اختلف الفقهاء فى أفضلية الجماعة فى صلاة التراويح بين قائل أن الجماعة أفضل ، وقائل أن الانفراد أفضل ، وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التى تدل على أن فعل النوافل فى البيت أفضل ، كحديث : (خير صلاة الرجل فى بيته إلا المكتوبة) (١) مع ورود ما يخص هذا العموم فى التراويح من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - وفعل عمر وغيره ، فمن الفقهاء من أجرى الحديث على عمومه ، ومنهم من خصه فى التراويح .

وقبما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) مشهور مذهب المالكية أن الانفراد بالتراويح فى البيت أفضل من فعلها فى المسجد ويقصد المالكية بالانفراد فعلها فى البيت سواء أملاها منفردا أم فى جماعة فى البيت ويشترط المالكية لأفضلية الانفراد على هذا المعنى شروطا إذا تخلفت كلها أو واحدا منها صار فعلها فى المسجد أفضل ، وهذه الشروط هى :
- ١ - أن لا يؤدى الانفراد بها فى البيوت الى تعطيل المساجد ، فان أدى الى التعطيل صار فعلها فى المسجد أفضل .
 - ٢ - أن ينشط بفعلها فى بيته .
 - ٣ - أن لا يكون آفاقيا موجودا فى مكة أو المدينة ، اذ فعلها فى الحرمين له أفضل . (٢)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن فعلها جماعة فى المسجد أفضل . (٣)

- (١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب صلاة الليل ، ١٧٨/١ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب استحباب صلاة النافلة فى بيته ٥٣٩/١٠٠٠٠ ، برقم : ٧٨١ .
- (٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٧٠/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٨٣/١ ، الخرشى : ٧/٢ ، الشرح الكبير على مختصر خليل : ٣١٥/١ ، الاشراف : ١ / ١٠٨ ، الذخيرة خ : ١٨٩/١ ب ، التمهيد : ١١٥/٨ - ١١٦ .
- (٣) البناية : ٥٨٦/٢ ، المبسوط : ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، نهاية المحتاج : ١٢١/٢ - ١٢٢ ، مغنى المحتاج : ٢٢٦/١ ، المجموع : ٣١/٤ ، ٣٥ ، ٣٢ ، شرح المنتهى : ٢٣٢/١ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (خير صلاة الرجل فى بيته - المكتوبة .)

فدل ذلك على أن فعل النافلة فى البيت أفضل ، وصلاة التراويح هى نافلة .

٢ - ولأن صلاة المراء فى بيته أسلم وأبعد عن الرياء . (١)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما يلي :

١ - حديث عائشة وفيه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلاها ليالى فصولها معه ثم تأخر وصلها فى بيته باقى الشهر ، وقال : خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها) وعن جابر بنحوه . (٢)

٢ - حديث أبى ذر - رضى الله عنه - وفيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خرج لما بقى سبع من شهر رمضان ، فصى بهم حتى مضى ثلث الليل ، ولم يخرج فى الليلة السادسة ، ثم خرج فى الليلة الخامسة ، وصى بنا حتى مضى شطر الليل ، فقلنا : لو نفلتنا يارسول الله ، فقال - عليه الصلاة والسلام - من صلى مع الامام حتى ينصرف كتب الله له ثواب تلك الليلة ، ثم خرج فى تلك الليلة الرابعة وصى بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح - يعنى السحر -) (٣)

٣ - ما ثبت من حديث السائب بن يزيد وغيره من أن عمر - رضى الله عنه - قد جمع الناس فى صلاة التراويح فى المسجد على أبى بن كعب . (٤)

وقد أجاب ابن عبد البر على حديث أبى ذر المتقدم بحمله على الصلاة المكتوبة . (٥)

- (١) الاشراف: ١٠٨/١، التمهيد: ١١٦/٨، الخرشى: ٧/٢، الذخيرة خ: ١٨٩/١ ب .
- (٢) أخرجه البخارى فى كتاب صلاة التراويح ، باب فضل من قام رمضان ٢٠ / ٢٥٢ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، باب الترغيب فى قيام رمضان ١٠ / ٥٢٤ ، برقم : ٧٦١ .
- (٣) أخرجه الترمذى فى كتاب الصوم ، باب ما جاء فى قيام رمضان ، وقال : حسن صحيح ١٦٠/٣ ، برقم : ٨٠٦ ، وأبوداود فى كتاب الصلاة ، باب فى قيام شهر رمضان ٥٠/٢ ، برقم : ١٣٧٥ ، قال الشوكانى : رجاله رجال الصحيح ، نيل الأوطار: ٥٨/٣ .
- (٤) مغنى المحتاج: ٢٢٦/١، المبسوط: ١٤٤/٢ - ١٤٥ ، شرح المنتهى: ٢٣٢/١ .
- (٥) التمهيد : ١١٨/٨ .

الترجيح :

ان معتمد المالكية - وهو (خير صلاة الرجل في بيته الا المكتوبة) - ثبت تخصيصه بفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث عائشة ، وبفعل عمر - رضي الله عنه - ووافقه عليه الصحابة ، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى) ، كما أن فعلها في جماعة أنشط للنفس .

وأما خوف الرياء فهي علة باطنة لا يمكن أن تناط بها الأحكام الشرعية ، وعلى أية حال فهي مقتصرة على من يشعر بنفسه ذلك ، وبناءً الأحكام الشرعية لا يكون على الحالات الفردية ، بل تأخذ الحالات الفردية حكماً خاصاً ، فلا شك أن من يجد في نفسه تطلعا واستشرافا الى الرياء والتسميع فان صلاته في بيته أفضل له ليكبح جماح نفسه ويظهر نيته لتكون عبادته خالصة لوجه ربه الكريم .

ومن هنا يتضح أن الأفضل أن تفعل صلاة التراويح في المسجد بالجملة : فهي شعيرة من شعائر أهل الاسلام في رمضان ، وكثير من الناس لا ينشط للعبادة الا فيه وفي المساجد بل ان رؤية الناس جميعا وهم مقبلون على الله منهمكون في عبادتهم تشير في النفس نشاطا للعبادة والاقبال باخلاص على الله - سبحانه - وتعالى .

الفصل السادس

مفردات المذهب في الامامة

يشتمل هذا الفصل على تسعة مباحث :

المبحث الأول : حكم امامة المرأة للنساء

المبحث الثاني : حكم اقتداء القائم بالقائم

المبحث الثالث : حكم اقتداء الأممي بمثلبيه

المبحث الرابع : حكم امامة الأئمة

المبحث الخامس : حكم تأميم الامام

المبحث السادس : حكم كلام المأمومين لاصلاح الصلاة

المبحث السابع : حكم الصلاة أمام الامام

المبحث الثامن : اقتداء المأمومين على سطح المسجد أمام فيه

المبحث التاسع : عدد التسليمات المشروعة للمأموم

المبحث الأول

حكم امامة المرأة للنساء

اتفق فقهاء المذاهب على أنه ليس للمرأة أن تؤم الرجال ، لكنهم اختلفوا في صحة امامتها للنساء بين قائل بالصحة مطلقا ، وقائل بالصحة مع الكراهية وقائل بعدم الصحة مطلقا ، وسبب انفراد المالكية ورود بعض النصوص العامة التي يفهم منها تأخير النساء وعدم توليتهن أى منصب ذى شرف وورود بعض الحوادث التي أمت فيها بعض النساء مثلهن في عصر النبوة وبعده كما سيتضح كل ذلك في الأدلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) ذهب المالكية - وهي الرواية المشهورة عن الامام - الى أنه لا تصح امامة المرأة لا في الفريضة ولا في النافلة لا بالرجال ولا بالنساء (١).

(ب) وذهب الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة امامة المرأة بالنساء ، لكن الحنفية كرهوا لها ذلك ، وحمل بعضهم الكراهة على الكراهة التحريمية مع قولهم بالصحة ابتداء (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم صحة امامة المرأة مطلقا بما يلي:

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (آخروهن من حيث آخرهن الله) (٣)

(١) التاج والاكلیل : بهامش الخطاب : ٩٢/٢ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣٢٦/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٩/٢ ، الخرشى : ٢٢/٢ ، بداية المجتهد : ١ / ١٠٥ ، الاشراف : ١١١/١ ، الجامع : ٥٠/١ ب ، الذخيرة : ١٥٣/١ ب ، الفواكه الدواني : ٢٣٨/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٦٥/١ ، البناية : ٣١٨/٢ ، تبیین الحقائق : ١٣٥/١ ، شرح فتح القدير : ٣٠٥/١ ، البحر الرائق : ٣٧٢/١ ، مغنی المحتاج : ٢٤٠/١ ، المجموع : ١٩٩/٤ ، كشف القناع : ٥٦٤/١ ، المغنی : ٣٥/٢ .

(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ، في كتاب الصلاة ، باب شهود النساء الجماعة عن الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود موقوفا في أثناء الحديث ١٤٩/٣ ، برقم : ٥١١٥ ، وذكره الحافظ ابن حجر وصححه موقوفا بعد أن نسبه الى مصنف عبدالرزاق . أنظر فتح الباري : ٣٥٠/٢ ، ٤٠٠/١ ، وصحح الزيلعي وقفه أيضا ، انظر نصب الراية : ٣٦/٢ .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) (١)

٣ - قوله - صلى الله عليه وسلم - (لم أر ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحكيم من احداكن) (٢) .

٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (خير صفوف النساء آخرها وشرها أولها) (٣)

وهذه النصوص العامة تنفى تقديم المرأة فى أى أمر له متعلق بولاية ،
والامامة من أعظم الولايات .

٥ - ان المرأة أسوأ حالا من العبد لصحة أهليته فى الجمعة ، ومن الصبي أيضا للأمر بتأخيرها فى الصفوف بخلافه .

٦ - ان من لا يصح أن يكون اماما للرجال لا يصح أن يكون اماما للنساء ،
كالمجنون (٤) .

ولا يخفى عليك ما فى هذه الأدلة من بعد وضعف : أما الأحاديث النبوية الشريفة فهي عمومات بعيدة لا يمكن أن تكون دليلا لهذه المسألة الفرعية فضلا عن أن بعضها أدلة خاصة لمسائل غير مسألتنا كحديث : (ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) فانه جاء فى الولاية العامة التى تختص بمصالح العباد ، فمنه النبى - صلى الله عليه وسلم - عن توليتها لما جبلت عليه من الضعف وشدة الانفعاس والمزاجية وعدم القدرة على تفهيم الأمور وتقليبها ، وكذا حديث نقصان عقلهن ودينهن فانه مختص بمسائل أخرى ليس هنا مجال تفصيلها .

وأما الأقيسة والاستنتاجات العقلية فهي ضعيفة أيضا ، وقد تصلح لو أنها

(١) أخرجه البخارى فى كتاب المغازى ، باب كتاب النبى - صلى الله عليه وسلم - الى كسرى وقيصر ١٣٦/٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الحيض ، باب ترك الحائض الصوم ٧٨/١ ، ومسلم فى كتاب الايمان باب نقصان الايمان بنقصان الطاعات ، ٨٦/١ ، برقم : ٧٩ .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة ، باب تسوية الصفوف واقامتها ٣٢٦/١ ، برقم : ٤٤٠٠ .

(٤) الاشراف : ١١١/١ ، الجامع : ٥٠/١ ب ، الذخيرة ج : ١٥٣/١ ب ، الفواكه الدوانى : ٢٣٨/١ ، المنتقى : ٢٣٥/١ .

سيقت للاستدلال على منع المرأة من امامة الرجال ، أما وأن مسألتنا هي امامة المرأة للنساء ، فهذه الأقيسة والاستنتاجات ليست في محلها .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا على مذهبهم في صحة امامة المرأة للنساء بما يلي :

- ١ - حديث أم ورقة (١) أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمرها أن تؤم أهل دارها (٢) . لكن المالكية قالوا انها من قضايا الأعيان لا تعم .
- ٢ - قول ريطة الحنفية : (٣) (أمتنا عائشة فقامت بيننا في الصلاة المكتوبة) (٤) .
- ٣ - ولأنهن من أهل الغرض فأشبهن الرجال (٥) .

الترجيح :

ان الأدلة التي استدلت بها الجمهور كانت أكثر مساسا بطلب الموضوع من تلك التي استدلت بها المالكية ، وحديث أم ورقة واضح في اقرار النبي - صلى الله عليه وسلم - لها بامامة أهل دارها ، وان الحكم بعدم صحة امامة المرأة يحتاج الى دليل قوى ومباشر ، والا فان امامة المرأة للنساء بالاضافة الى الاحاديث الواردة فيها تتفق مع روح الشريعة وتمكين النساء من تحصيل فضيلة الجماعة دون الحاجة الى مزاحمة الرجال في المساجد العامة .

- (١) هي أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث بن عويمر الأنصارية مشهورة بكنيتها ، واختلفوا في نسبها ، صحابية كانت تؤم أهل دارها ، توفيت في خلافة عمر . أنظر : أسد الغابة : ٦٢٦/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٨٢/١٢ .
- (٢) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة باب امامة النساء ، ١٦٢/١ ، برقم : ٥٩٢ ، والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة النساء جماعة ، ٤٠٣/١ ، وأحمد في مسنده : ٤٠٥/٦ .
- (٣) إحدى راويات الحديث روت عن عائشة حديث الامامة . أنظر أعلام النساء : ٤٧٧/١ ، الطبقات الكبرى : ٤٨٣/٨ .
- (٤) أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة النساء جماعة ، ٤٠٤/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب المرأة تؤم النساء فتقوم وسطهن ، ١٣١/٣ .
- (٥) البناية : ٣١٩/٢ ، كشف القناع : ٥٦٤/١ ، المغنى : ٣٥/٢ ، المجموع : ١٩٩/٤ .

وأما كراهة الحنفية لها لأن الإمامة تقف وسطهم ، وحق الإمام التقـدم ،
فلا أرى ذلك مسوغا للكراهة ، وذلك لفعل عائشة - رض الله تعالى عنها -
وأن اختصاص النساء بحكم يفاير الحكم المتعلق بالرجال لا يبرر الكراهة التنزيهية
فضلا عن التحريمية .

المبحث الثانى

حكم اقتداء القائم بالقاعد

اتفق الفقهاء على أن القيام ركن فى الصلاة وذلك لقوله - تعالى - :
 ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ لكنهم اختلفوا فى من كان قادرا على القيام آیاتسم
 بعاجز عنه قاعد أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة أمران :

١ - تقديم العمل على الآثار الواردة (١)

٢ - الاختلاف فى صلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - فى مرضه الذى مات فيه
 مع أبى بكر .

فقد ورد هذا الحديث بصيغ مختلفة منها أن النبى - صلى الله عليه وسلم -
 عندما جاء وأبو بكر يصلى بالناس تأخر أبو بكر وصلى النبى - صلى الله عليه وسلم -
 جالسا ، فهذا يدل على جواز صلاة الجالس بالقائمين ، ومنها أن أبا بكر
 لما أراد أن يتأخر أشار إليه النبى - صلى الله عليه وسلم - أن امكث وصل
 بجانبه جالسا وقال : (ماكان لنبى أن يموت حتى يؤمه رجل من قومه فيفهم من
 هذا أن أبا بكر هو الذى صلى بالناس قائما وأن النبى - صلى الله عليه وسلم -
 قد صلى مأموما فلا يكون فيه دليل على جواز صلاة القائم المؤتم بقاعد .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) للمالكية فى هذه المسألة ثلاثة أقوال وهى روايات عن الامام مالك :

١ - أرجح هذه الروايات وأشهرها أنه لا يصح اقتداء القادر على القيام
 بعاجز عنه قاعد .

٢ - الجواز مطلقا .

٣ - أنه لا يجوز ولكن اذا صلى القادرون على القيام بعاجز عنه قاعد فانهم
 يعيدون فى الوقت ، فان خرج الوقت فلا اعادة ، وعلى الرواية المشهورة لا يصح
 اقتداء القادر على القيام بعاجز عنه قاعد ، ولا القادر على أى ركن بعاجز
 عنه ابتداء ولا دواما ، فاذا طرأ عليه العجز وهو فى أثناء الصلاة تأخر
 واستخلف غيره .

لكن المالكية يصححون صلاة العاجز عن القيام بمثله وذلك لاستوائهم فى الحال ، وقد ذكر ابن عبد البر أن الرواية الثالثة عن الامام مالك القائلـة بأن المأمومين يعيدون فى الوقت لا خارجه أن مالكا قد قال بها احتياطا ، وذلك مراعاة للخلاف شأنه فى كثير من المسائل التى يقول بها احتياطا ومراعاة للخلاف (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جـواز اقتداء القادر على القيام بعاجز عنه قاعد فى الجملة ، لكن الحنابلة شرطوا لذلك أن يكون الامام راتبا ، وأن يكون به علة يرجى زوالها ، فان طرأت عليه العلة أثناء الصلاة جلس وأتموا جلوسا ، وهنالك اختلاف بين الشافعية والحنفية فى جواز الاقتداء بالمومىء ، فعلى حين أجازة الشافعية منعه الحنفية واشتروطوا أن يكون العاجز عن القيام قادر على الركوع والسجود وأما المومىء فلا .

ثم ان الحنفية والشافعية قالوا يملأ القادرون على القيام خلف العاجز عنه وقوفا ، وقال الحنابلة بل يملأون خلفه جلوسا (٢) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية القائلون بعدم صحة صلاة القادر على القيام بعاجزـ عنه قاعد فقد استدلوا على بذهبهم بما يلى :

١ - ماروى عن جابر الجعفى (٣) أنه - صلى الله عليه وسلم - قال :

(١) الخطاب : ٩٧/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٠/٢ - ١١ ، الخرشي : ٢٤/٢ ، القوانين الفقهية : ص ٤٨ ، الاشراف : ١٠٨/١ - ١٠٩ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، الجامع : ٤٧/١ ب ، البيان والتحصيل : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، ٥١٣ ، الفواكه الدوانى : ٢٣٩/١ ، التمهيد : ١٤٢/٦ - ١٤٦ ، المنتقى : ٢٣٨/١ ، بداية المجتهد : ١١١/١ .

(٢) البناية : ٣٥٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٠/١ ، نهاية المحتاج : ٢ / ١٦٨ ، المجموع : ٢٦٥/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٢٥٨/١ ، كشف القناع : ٥٦١/١ ، المغنى : ٤٨/٢ .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى الكوفى ، تكلم فيه ، وقال فيه ابن حجر : ضعيف رافضى ، توفى سنة سبع وعشرين ومائة . انظر التقرىـب : ١٢٣/١ .

(لا يؤتم أحد بعدى جالسا) (١)

وقد أجيب عنه بالتضعيف قال النووي :

(... وأما الجواب عن حديث : " لا يؤتم أحد بعدى جالسا " فقال الدارقطني والبيهقي وغيرهما من الأئمة هو مرسل ضعيف ، وأن جابر الجعفي متفق على ضعفه ، ورد رواياته ، قالوا ولا يرويه غير الجعفي عن الشعبي ، قال الشافعي - رحمه الله - : " قد علم الذي احتج بهذا أنه ليس فيه حجة ، وأنه لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه " (٢)

والحق أن من المالكية أنفسهم من اعترف بضعف الحديث (٣).

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه) (٤) وهذا عام في الأفعال كلها . (٥)

قال ابن يونس :

(... فإن صلوا هم قياما فقد خالفوه وخالفوا الحديث ، وإن صلوا جلوسا فقد أسقطوا فرض القيام وهم قادرون عليه ، والإمام لا يحملهم عنهم ، فلذلك لم يجز إمامة الجالس - والله أعلم - فإن قيل : فإن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قال : " إنما جعل الإمام ليؤتم به " وفي آخر الحديث : " وإذا صلى جالسا فطلوا جلوسا أجمعون " قيل : قد قال ابن القاسم : ليس عليه العمل ، وقد جاء مانسخته ، قوله - صلى الله عليه وسلم - " لا يؤتم الرجل القوم جالسا " (٦) .

-
- (١) أخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة ، باب صلاة المريض جالسا بالمأمومين ، ٣٩٨/١ ، قال الشوكاني نقلا عن الحافظ العراقي أن الحديث لا يصح بوجه من الوجوه . وجابر متروك . أنظر: نبيل الاوطار: ٢١١/٣ .
- (٢) المجموع : ٢٦٦/٤ ، وانظر أيضا المغني : ٤٨/٢ .
- (٣) الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، التمهيد : ١٤٣/٦ ، بداية المجتهد : ١١١/١ .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، ١٦٨/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب اشتراط المأموم بالإمام ، ٣٠٩/١ ، برقم : ٤١٤ .
- (٥) الاشراف : ١٠٩/١ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، التمهيد : ١٩٢/٦ ، بداية المجتهد : ١١١/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ٢١٨/٣ .
- (٦) الجامع : ٤٧/١ ب .

والحق أن في بعض هذا الكلام تكلف ظاهر : أما تقديم العمل على الحديث - فبغض النظر عن الراجح في هذه المسألة أصوليا - فإنه ليس للاستدلال به على هذه المسألة مكان ، وذلك لأنه من النادر جدا أن يكون الامام عاجزا عن القيام ، ولم يستطع المالكية أن يقدموا لنا واقعة واحدة أم فيها أبوبكر أو عمر أو عثمان - رضى الله عنهم - أو غيرهم الناس في المدينة وهو جالس ، وبعبارة أخرى فإن التواتر أو الاستفاضة وإقرار الصحابة التي يستند اليها المالكية في تقديمهم العمل على الحديث غير موجودة في المسألة التي نحن بمصدها ، فليس لتقديم العمل على الحديث مكان هنا .

وأما ادعاء النسخ بالحديث فإن كان يعنى الحديث الأول الذي استدل به المالكية فقد عرفنا ضعفه ، وإن كان يعنى حديثا آخر وسلمت صحته فإن هذا يقتضى العلم بتأخره عن الحديث الذي يفترض أنه منسوخ ، وهذا مالم يوضحه .

٣ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية مدارها على القياس على أركان أخرى في الصلاة كالركوع والسجود تارة ، والقراءة تارة أخرى (١) .

(ب) عرفنا عند سوق المذاهب أن هناك بعض الخلاف بين الحنفية والشافعية من جهة وبين الحنابلة من جهة أخرى من حيث الاقتداء بالامام وقوفا أو جلوسا :

أما الشافعية والحنفية القائلون إن المأمومين يقتدون به وقوفا ، فقد استدلوا على مذهبهم بحديث عائشة وفيه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في مرضه الذي توفي فيه أمر أبا بكر - رضى الله عنه - أن يصلى بالناس ، فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من نفسه خفة فقام يهادى بين رجلين ، ورجلاه يخطان في الأرض ، فجاء فجلس عن يسار أبى بكر فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلى بالناس جالسا ، وأبوبكر قائم يقتدى بأبوبكر بصلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - ، ويقتدى الناس بصلاة أبى بكر (٢) .

(١) الاشراف : ١٠٩/١ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ ب ، المنتقى : ٢٣٩/١ .

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب من أسمع الناس تكبير الامام ، ١٧٤/١ ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب استخلاف الامام اذا عرض له عذر ، ٣١٤/١ .

قال النووى :

(... هذا اللفظ احدى روايات مسلم ، وهى صريحة فى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان الامام لأنه جلس عن يسار أبى بكر ولقوله : " يعلى بالناس " ولقوله : " يقتدى به أبوبكر " ، وفى رواية لمسلم : " وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يعلى بالناس وأبوبكر يسمعهم التكبير " ، وقوله : " يسمعهم التكبير " يعنى أنه يرفع صوته بالتكبير اذا كبر النبى - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما فعله لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان ضعيف الصوت حينئذ بسبب المرض ، وفى رواية البخارى ومسلم : أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جلس الى جنب أبى بكر فجعل أبوبكر يعلى وهو قائم بصلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - ، والناس يصلون بصلاة أبى بكر والنبى - صلى الله عليه وسلم - قاعد ، وروياه من طرق كثيرة كلها دالة على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان الامام ، وأبوبكر يقتدى به ويسمع الناس التكبير ، وهكذا رواه معظم الرواة (١) .

ونقل ابن العربى رداً نسبته الى بعض مشايخ المالكية ومفاده : بأن حال النبى - صلى الله عليه وسلم - والتبرك به ، وعدم العوض منه يقتضى الصلاة خلفه جلوساً وليس ذلك كله لغيره (٢) .

وأما الحنابلة الذين قالوا بأنهم يصلون خلف العاجز عن القيام جلوساً فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة وفيه : (إنما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، واذا صلى جالسا فصلوا جلوساً أجمعون) ، وعن أنس وماءشة وجابر بنحوه (٣) .

٢ - أنها حالة جلوس للامام فوجب متابعتها فيها كالتشهد (٤) .

وهذا تكلف لا يخفى : وذلك لأن الجلوس للتشهد هو السنة فى الصحة والمرضى بخلاف

هذا .

(١) المجموع : ٢٦٥/٤ - ٢٦٦ ، وانظر : مغنى المحتاج : ٢٤٠/١ ، والبنائى :

٣٥١/٢ - ٣٥٢ .

(٢) عارضة الأحوذى : ١٥٩/٢ - ١٦٠ ، وانظر : البيان والتحصيل : ٢٩٩/١ .

(٣) شرح منتهى الارادات : ٢٥٨/١ ، المغنى : ٤٨/٢ .

(٤) المغنى : ٤٨/٢ .

الترجيح :

ان المالكية قد استدلوا بحديثين : أما الأول فهو نص في الموضوع لسولا مافيه من الضعف الذي يجرده من أى صلاحية للاحتجاج ، وأما الحديث الثانى فهو - على صحته - ليس حجة للمالكية ، بل هو حجة عليهم ، ولذا فقد رأينا كيف أن المالكية احتجوا بشقه الأول المجمل دون شقه الثانى المفسر والموضح للاجمال الذى فى أوله ، ورأينا كيف أن ابن يونس قد أجاب عن ذلك بشيء من التكلف .

ومن هنا فإن مذهب اليه المالكية ليس لهم فيه معتمد يعول عليه فى هذه المسألة وهذا مادفع ابن رشد الحفيد الى أن يقول : إنه ليس لمالك فى هذه المسألة مستند من السماع لأن الأحاديث الواردة عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد بينت جواز الاقتداء بالقاعد وإنما اختلفت فى كيفية صلاة المأمومين خلفه فيصلون وقوفاً أم جلوساً ؟ (١) .

والحق أن مذهب الشافعية والحنفية فى هذه المسألة هو الأقرب وذلك لصفحة الحديث وقوته فى الدلالة على المدعى كما أنه متأخر فى مرضه الذى مات فيه - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما يعمل بالآخر من أمره - صلى الله عليه وسلم - ، وادعاء بعض المالكية أنه خاص بالنبى - صلى الله عليه وسلم - غير متجه : وذلك لأمرين :

أحدهما : أن الأمل فى أفعال النبى - صلى الله عليه وسلم - أنها تأتى لبيان الحكم الشرعى .

ثانيهما : أن الخصوصية لا تثبت بمجرد الاحتمال والتخمين ، وإنما تحتاج الى نص لاثباتها ولم يوجد ذلك النص ، ثم إنها لو كانت خصوصية للنبى - صلى الله عليه وسلم - لنبه - عليه الصلاة والسلام - على ذلك سيما وأن الحاجة داعية لهـذا البيان .

المبحث الثالث

حكم اقتداء الأمى بمثلهم

يقصد بالأمى في هذه المسألة من لا يحسن قراءة الفاتحة - على خلاف بيـن الفقهاء في درجة الاحسان التي يكون من وصلها غير أمى ، ومن نقص عنها أمى - وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز اقتداء القارئ بالأمى ، لكنهم اختلفوا فى اقتداء الأمى بمثله ، وهى مسألة اجتهادية ، ولهذا فإن الأدلة فيها قليلة بل نادرة .

وفيما يلى تفصيل المذاهب :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لايجوز اقتداء الأمى بمثله وان صلاتهما لو فعلا ذلك غير صحيحة ماداما يجدان قارئاً يقتديان به ، ولم يخشيا خروج الوقت وقد علل المالكية بطلان صلاة الأمى بمثله بأن الامام الأمى تبطل صلاته لأنه كان يستطيع أن يصححها بالاقتداء بقارئ وقد ترك هذا اختياراً ، ويمكن أن يقال مثل ذلك فى المأموم بالاضافة الى أنه تبطل صلاته تبعاً لبطلان صلاة امامه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صلاة الأمى بمثله صحيحة ، وذلك وفق تفصيلات ومساغل فرعية ليس هنا مجال ذكرها (٢) .

وقد بنى الجمهور مذهبهم على المساواة الحاصلة باقتداء الأمى بمثله ، والذى يظهر لى رجحان مذهب الجمهور ، وذلك لأن صلاة الأمى - ان صلى منفرداً صحيحة - فلا يكون حاله بالاقتداء بأمى مثله أقل من حاله فيما لو صلى منفرداً لاسيما وأن الأمى لا يخل بغير القراءة من الاركان .

(١) الخطاب : ٩٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١١/٢ ، الخرشي : ٢٥/٢ ، الفواكه الدواني : ٢٣٩/١ ، الاشراف : ١١١/١ - ١١٢ ، الجامع : ٤٩ / ١ ب ، المعيار المعرب ، أحمد بن يحيى الوئشريس ، (دار الغرب الاسلامى) ، ١٥٧/١ - ١٥٨ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ أ .

(٢) البناية : ٣٦٣/٢ ، حاشية ابن عابدين : ٥٨٢/١ ، ٥٩٢ - ٥٩٣ ، فتاوى القدير : ٣٢٧/١ ، تبين الحقائق : ١٤١/١ ، نهاية المحتاج : ١٦٣/٢ - ١٦٥ ، مغنى المحتاج : ٢٣٨/١ ، المجموع : ٢٦٦/٤ - ٢٦٨ ، شرح المنتهى : ٢٦١/١ ، كشاف القناع : ٥٦٦/١ - ٥٦٧ .

المبحث الرابع

حكم امامة الأئمة

اللشغ هو من عيوب اللسان والألشغ هو الذى يبدل حرفا بحرف آخر كمن يبدل السين شاء والراء لاما أو غينا أو ياء ، أو هو الذى لايبين بالحرف (١) .

وهناك عيوب أخرى فى اللسان تكلم الفقهاء فى صحة الاقتداء مع وجودها فى الامام أو عدم صحته ، ولكن البحث سيقصر فى الألشغ لأنه هو الذى يتمحرف فيه انفراد المالكية .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يصح أن يؤم الأئمة صحيح اللسان كما يصح أن يؤم مثله من باب أولى (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه لا يصح امامة الأئمة الا بمثله حتى أن الشافعية قالوا إنه لا تصح امامة من يلشغ فى حرف بمن يحسنه ويلشغ فى حرف آخر (٣) .

الأدلة :

هذه المسألة من المسائل الاجتهادية ، ولذا فإن الأدلة فيها قليلة وإنما هى استنتاجات واستئناسات كتعليل المالكية صحة امامة الأئمة بالقول انه ليس فى ذلك نقص فى المعنى وإنما هى احالة للحروف لتؤثر على المعنى (٤) . وقول الجمهور بأن الامام متحمل ولا يصح أن يتحمل شيئا لا يحسنه عن الذى يحسنه أو

-
- (١) لسان العرب : ٤٤٨/٨ ، الخرشى : ٣٢/٢ .
 (٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ١١٤/٢ ، الخطاب : ١٠٠/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٦/٢ ، الذخيرة خ : ١٥٤/١ .
 (٣) حاشية ابن عابدين : ٥٨٢/١ ، نهاية المحتاج : ١٦٤/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٣٩/١ ، المجموع : ٢٦٦/٤ ، كشاف القناع : ٥٦٧/١ ، ٥٦٩ ، شرح المنتهى : ١٦١/١ .
 (٤) الخطاب : ١٠٠/٢ .

بناءً بعضهم - كاشافعية والحنابلة - مسألة الألف على مسألة الأمي ، وقولهم :
إن الألف أمي فيأخذ حكمه (١).

والذي يظهر لي رجحان مذهب الجمهور في عدم صحة الاقتداء بالألف مادام
يوجد في المقتدين من ليس كذلك ، وقول المالكية إنه لا يؤدي إلى النقص في المعنى
ممنوع بل يؤدي إليه ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بصفات المولى - عز وجل -
الواردة في القرآن كقول الألف في الرأء والذي يحيلها لما - اللحن اللحن -
أو قوله : - غفول لحيم - أو قوله : - فسبح بحمد ربك واستغفله - فهذا يؤدي إلى
احالة المعنى تماماً كما هو واضح من هذه الأمثلة وغيرها كثير .

صحيح أن الألف لا يقصد ذلك ولا يريده وهذا عذر له في صلاته بنفسه ، ولكن
لا يمكن أن يكون عذراً له في امامته بالأصحاء ، وخاصة في الصلوات الجهرية فإن
تنزيه القرآن وخاصة ما يتعلق منه بأسماء المولى وصفاته يدفعنا إلى القول بأنه
لاتصح امامة الألف مادام يمكنه أن يقتدى بصحيح .

(١) شرح منتهى الإرادات : ٢٦١/١ .

المبحث الخامس

حكم تأمين الامام

اختلف الفقهاء فى الامام آيسن له التأمين أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو معارضة بعض الآثار بعضها - فى الظاهر - فمن ذلك : مساورد فى حديث أبى هريرة وفيه : (واذا قال ولا الضالين فقولوا آمين) ، فهـو متعارض فى ظاهره مع حديث أبى هريرة الآخر وفيه : (فاذا آمن الامام فأمنوا) وسيأتيان فى الأدلة .

وقد أخذ بعض الفقهاء بأحد هذين الحديثين ، بينما أخذ آخرون بالآخر (١) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) للامام مالك فى هذه المسألة روايتان :

أحدهما : رواية ابن القاسم وغيره من المصريين من أصحاب مالك ، وهى الرواية المشهورة : أن الامام لا يؤمن مطلقا لا فى الصلاة السرية ولا فى الجهرية .
ثانيتهما : رواية المدنيين من أصحاب مالك كعبد الملك ومطرف وغيرهما : وهى أن الامام يؤمن فى الصلاة السرية دون الجهرية ، لكن الرواية الأولى أشهر (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن الامام يسن له أن يؤمن ، لكن الحنفية قالوا إنه يسن للامام أن يخفى التأمين (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مشهور مذهبهم من أن الامام لا يؤمن بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة وفيه قوله - صلى الله عليه وسلم - : (انما جعل

(١) بداية المجتهد : ١٠٦/١ .

(٢) الاشراف : ٧٧/١ - ٧٨ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الجامع : ٤٤/١ أ ، المنتقى : ١٦٢/١ ، الفواكه الدوانى : ١٧٧/١ ، ٢٠٦ ، التمهيد : ١١/٧ - ١٨ ، عارضة الأحوذى : ٥٠/٢ - ٥١ ، بداية المجتهد : ١٠٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

(٣) البناية : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، مغنى المحتاج : ١٦٠/١ ، المجموع : ٣٧٣، ٣٧١/٣ ، شرح منتهى الارادات : ١٧٩/١ ، المغنى : ٥٢٨/١ .

الامام ليؤتم به الى قوله : فاذا قال : ولا الضالين ، فقولوا آمين (١).

وجه الدلالة من هذا الحديث فى وجهين :

أحدهما : أنه لو كان التأمين للامام سنة لقال : (فاذا قال آمين فقولوا — آمين) .

ثانيهما : أن الأصل أن أفعال المأموم تقع بعد أفعال الامام ، والحديث نص على أنه يكون بعد قول الامام : ولا الضالين ، فتكون مشاركة له فى الزمان ، وهذا خلاف الأصل فى أفعال المأموم (٢) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا الاستدلال فقال :

(... وحديثهم لا حجة لهم فيه وإنما قصد به تعريفهم موضع تأمينهم ، وهو — وعقب قول الامام ولا الضالين ، لأنه موضع تأمين الامام ليكون تأمين الامام والمأمومين فى وقت واحد موافقا لتأمين الملائكة ، وقد جاء هذا مصرحا به كما قلنا وهو ما روى الامام أحمد فى مسنده عن أبى هريرة أن النبى — صلى الله عليه وسلم — قال : " اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين " فإن الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ماتقدم — من ذنبه " (٣) .

٢ — أن الامام داع ، ومن سنة المؤمن أن يكون غير الداعى (٤) .

قال النووي :

(قال ابوالطيب : " هذا غلط بل اذا استحب التأمين للسامع فللداعى أولى بالاستحباب والله أعلم . (٥))

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب فضل التأمين ، ١٩٠/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب النهى عن مبادرة الامام بالتكبير وغيره ، ٣١٠/١ ، برقم : ٤١٥ .

(٢) الاشراف : ٧٧/١ — ٧٨ ، الجامع : ٤٤/١ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ — ٢٦٦ .

(٣) المغنى : ٥٢٩/١ .

(٤) الاشراف : ٧٨/١ ، الذخيرة خ : ١٤٩/١ ب ، الجامع : ٤٤/١ أ ، المنتقى : ١٦٢/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ — ٢٦٦ .

(٥) المجموع : ٣٧٤/٣ ، وانظر : المغنى : ٥٢٩/١ .

(ب) وأما الجمهور القائلون بسنية تأمين الامام - على الخلاف الذى مسر بالجهر أو الاسرار - فقد استدلوا بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا أمن الامام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة - غفر له ما تقدم من ذنبه) (١)

وقد أجيب عن هذا الدليل من وجهين :

أحدهما : حمله على الدعاء : اذ قد يسمى التأمين دعاء ١٦ كما فى قوله - تعالى - : ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ (٢) ونقلوا عن المفسرين أن موسى كان داعياً وأن هارون كان مؤمناً (٣).

وقد أجاب ابن عبد البر عن هذا الاعتراض بقوله :

(... ما قالوه من هذا كله فليس فيه حجة فليس فى شيء من اللغات أن الدعاء يسمى تأميناً ، ولو صح لهم ما ادعوه ، وسلم لهم ما تأولوه ، لم يكن فيه إلا أن التأمين يسمى دعاء ١٦ ، وأما أن الدعاء يقال له تأمين فلا ، وإنما قال الله - عز وجل - ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ ، ولم يقل : قد أجيب تأمينكما ، فمن قال : الدعاء تأمين فمغفل لاروية له ، على أن قوله - عز وجل - " قد أجيب دعوتكما " إنما قيل لأن الدعوة كانت لهما وكان نفعها عائداً عليهما بالانتقام من أعدائهما فلذلك قيل : أجيب دعوتكما ، ولم يقل : دعوتكما ولو كان التأمين دعاء ١٦ لقال : قد أجيب دعوتكما ، وجائز أن يسمى المؤمن داعياً لأن المعنى فى آمين اللهم استجب لنا على ما قدمنا ذكره ، وهذا دعاء ، وغير جائز أن يسمى الدعاء تأميناً والله أعلم ، ومعلوم أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : " اذا أمن الامام فأمنوا " لم يرد به فادعوا مثل دعاء الامام : اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة ، وهذا ما لا يختلف فيه ، وإنما أراد من المأموم قول آمين لا غير ،

-
- (١) المجموع : ٣٦٩/٣ ، المغنى : ٥٢٨/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب جهر الامام بالتأمين ، ١٩٠/١ ، ومسلم فى كتاب الصلاة ، باب التسميع والتحميد والتأمين ، ٣٠٧/١ برقم : ٤١٠ .
- (٢) يونس / ٨٩ .
- (٣) التمهيد : ١١/٧ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ .

وهذا اجماع من العلماء ، فلذلك أراد من الامام قول آمين لا الدعاء بالتسلاوة
لأنه قد سوى بينهما فى لفظه - صلى الله عليه وسلم - بقوله : " اذا أمن الامام
فأمنوا ، فالتأمين من الامام كهو من المأموم سواء ، وهو قول آمين ، هــذا
ما يوجب ظاهر الحديث فكيف وقد ثبت عن النبى - صلى الله عليه وسلم - : أنه
كان يقول آمين اذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب ؟ !) (١)

ثانيهما : تأويله بمعنى بلغ التأمين فقوله : اذا أمن الامام فأمنوا - أى
اذا بلغ التأمين - كما يقال : (أنجد) - أى بلغ نجدا - وان لم يدخلها (٢).

وقد استبعد ابن العربى هذا بعد أن حكاه وقال : انه مستبعد لغـة
وشرعا (٣)

٢ - حديث وائل بن حجر - رضى الله عنه - قال : (سمعت النبى - صلى الله
عليه وسلم - قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقال : آمين ، ومد بهـا
موته) وفى رواية أبى داود : (رفع بها موته) (٤).

الترجيح :

إن حديث أبى هريرة الذى استدل به المالكية يمكن الجمع بينه وبين حديث
أبى هريرة الذى استدل به الجمهور وذلك بأن يقال : ان الحديث الذى استدل به
الجمهور قد دل على أن الامام يؤمن بمنطوقه ، وحديث أبى هريرة الذى استدل به
المالكية انما عين موضع التأمين للمأمومين ، وليس فيه تعرض للامام أيومـن
أم لا ؟ ، فيحمل حديث أبى هريرة الذى استدل به المالكية على حديثه الآخر
الذى استدل به الجمهور ، والذى نص على أن الامام يؤمن فيكون حديث أبى هريرة

(١) التمهيد : ١٢/٧ - ١٣ .

(٢) الزرقانى على الموطأ : ٢٦٥/١ - ٢٦٦ .

(٣) عارضة الأحوذى : ٥٠/٢ - ٥١ .

(٤) المغنى : ٥٢٨/١ - ٥٢٩ ، المجموع : ٣٦٩/٣ ، والحديث أخرجه أبوداود فى
كتاب الصلاة ، باب التأمين وراء الامام ، ٢٤٦/١ ، برقم : ٩٣٢ ، والترمذى
فى كتاب الصلاة ، باب ماجاء فى التأمين ، وقال حديث حسن ، ٢٧/٢ ، برقم :

الذى استدل به الجمهور مثبتا لأصل التأمين للإمام والمأمومين ، ويكون حديثه
الآخر الذى استدل به المالكية مبينا لموضع التأمين ، وبهذا يتضح رجحان مذهب
الجمهور القائلين بأن الإمام يؤمن •

ويبقى الخلاف بين الحنفية من جهة ، والشافعية والحنابلة من جهة أخرى
من حيث الجهر والاسرار ، والأقرب الجهر فى الجهرية لأحاديث أبى هريرة التى بين
فيها أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يؤمن فيؤمن الناس بعده حتى
كان فى المسجد ضجة وفى رواية : (لجة) •

المبحث السادس

حكم كلام المأمومين لاصلاح الصلاة

اختلف الفقهاء فى من تعتمد الكلام لاصلاح الصلاة كمن سها امامه فسبح به فلم ينتبه فقال له : قد فعلت كذا ، فقال بعض الفقهاء : ان ذلك لا يبطل الصلاة ، وقال آخرون بل يبطلها وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة ورود بعض الأحاديث التى يفهم منها عدم البطلان كحديث أبى هريرة فى قصة ذى اليمين المشهورة (١) مع أحاديث أخرى يفهم منها البطلان كحديث زيد بن أرقم وحديث معاوية السلمى (٢) وستأتى جميعاً فى الأدلة ، بالإضافة الى اختلاف الفقهاء فى الفهم من حديث ذى اليمين ، واختلافهم أيضاً فى نسخه أو فى خصوصيته للرسول - صلى الله عليه وسلم - (٣) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية - فى الرواية المشهورة عن الامام ، وهى رواية ابن القاسم - الى أن الكلام اليسير لا يبطل الصلاة اذا كان لمصلحتها ، ويضربون لذلك أمثلة منها :

١ - أن يقوم الامام لخامسة أو يسلم لثانية فيسبحون به فلا يفقه فيقتال له : صليت اثنتين أو أتممت الصلاة ، فيسأل الامام المأمومين فيصدقونه .
٢ - أن يرى أحد من المأمومين نجاسة فى ثوب الامام فيقترب منه فيكلمه فى ذلك .

٣ - أن يستخلف الامام أثناء الصلاة داخل الى المسجد لعذر يطرأ على الامام فيسأل المستخلف المصلين عن عدد الركعات التى صلوها مع الامام الأول ، فيشيرون اليه فلا يفهم فيكلمونه .

وقد مال كثير من أصحاب الامام مالك الى مذهب الجمهور ، بينما حكى

(١) سبق تخريجه ص ٣٢٠ .

(٢) هو معاوية بن الحكم السلمى ، صاحب نزل المدينة ، أنظر : التقريب :

٢٥٨/٢ .

(٣) بداية المجتهد : ٨٦/١ .

الخطاب قولاً ثالثاً وهو أن الكلام لجهة اصلاح الصلاة لا يبطلها وان كثر ، وقسّد قيد بعض المالكية الكلام الكثير الذى يبطل عمده الصلاة بأنه الكلام الذى يكون فيه التراجع والمراء (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن تعتمد الكلام فى الصلاة يفسدها وان كان لجهة اصلاحها (٢) .

الأدلة :

(١) أما المالكية القائلون بأن تعتمد الكلام فى الصلاة لجهة اصلاحها لا يفسدها فقد استدلوا على مذهبهم هذا بما يلى :

١ - حديث أبى هريرة فى قصة ذى السدين وفيه : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - انصرف من اثنتين فقال له ذو السدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أصدق ذو السدين ؟ فقالوا نعم ، فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فملى ركعتين أخريين ثم سلم (وفى رواية : (لم تقصر ولم أنس فقال : بلى قد نسيت يارسول الله ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : أحق مايقول : قالوا نعم فملى ركعتين أخريين ثم سجد سجدتين) * .

والدالة من هذا الحديث واضحة : فان النبى - صلى الله عليه وسلم - قسّد بنى على صلاته ، ولم يستأنفها ، ولو كان تعتمد الكلام مبطلا للصلاة لاستأنفها ، وإنما لم يستأنفها لأن الكلام إنما كان لجهة اصلاح الصلاة (٣) .

(١) الخطاب : ٢٩/٢ - ٣٠ ، ٣٧ ، الخرش : ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، ٣٣٠ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٢٤٤/١ ، ٢٥٢ ، الذخيرة : ٥١٢/١ ، التمهيد : ٣٤٣/١ - ٣٤٦ ، الشرح المعير على أقرب المسالك : ٣٤٤/١ ، الجامع : ٧٥/١ ، البيان والتحصيل : ٥١/٢ - ٥٢ ، بداية المجتهد : ٨٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٧/١ * .

(٢) البناية : ٤٠٥/٢ - ٤٠٩ ، مغنى المحتاج : ١٩٤/١ ، المجموع : ٨٥/٤ - ٨٨ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٣/١ ، الفروع : ٤٨٧/١ - ٤٨٩ * .

(٣) البيان والتحصيل : ٥٢/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٢٨٧/١ ، الجامع : ٧٥/١ ، الاشراف : ٩١/١ ، الذخيرة : ٥١٢/١ ، التمهيد : ٣٤٣/١ - ٣٤٤ ، بداية المجتهد : ٨٦/١ * .

وقد أجاب النووي عن وجه الاستدلال من حديث ذي اليدين بجوابين :
أحدهما : أنهم حين تكلموا لم يكونوا متيقنين أنهم في صلاة ، ولذلك لم يكونوا
متعمدين للكلام .
ثانيهما : أنه جواب وخطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهذا لا يبطل الصلاة ،
ثم أنه ورد في رواية أبي داود أنهم لم يتكلموا فتحمل الروايات المثبتة
لكلامهم على هذا (١) .

وهذان الجوابان متكلفين : أما وجه التكلف في الجواب الأول فلأمرين :
أحدهما : أن ذا اليدين لما تكلم كان مجوزاً للأمرين : قصر الصلاة ونسيان النبي
- صلى الله عليه وسلم - كما يظهر من قوله : اقصرت أم نسيت ، ومعنى ذلك
أنه قد كان عنده قدر من تعمد الكلام مساوٍ لاعتقاد القصر بالنسخ .
ثانيهما : أن الصحابة - رضي الله عنهم - قد تكلموا بعد أن نفي النبي - صلى
الله عليه وسلم - النسخ بقوله : (ما قصرت ولا نسيت) ، ومعنى ذلك أنهم قد
تعمدوا الكلام لاصلاح الصلاة بعد أن تيقنوا من عدم النسخ ، ولو كان الكلام لجهة
اصلاح الصلاة مبطلا لصلاتهم لأمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم - باستئناف الصلاة .

وأما وجه تكلف الجواب الثاني : فلحمله الروايات المثبتة للكلام على
الروايات الشافية له ومعلوم أن المثبت مقدم على النافي وليس العكس .
٢ - ولأنه كلام قصد به اصلاح الصلاة فاشبهه التسبيح بالامام عند سهوه (٢) .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا بما يلي :
١ - حديث زيد بن أرقم قال : (كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت : ﴿ وقوموا
لله قانتين ﴾ فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام) (٣) .

٢ - حديث معاوية بن الحكم السلمي قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - إذ عطس رجل من القوم فقلت له : يرحمك الله ، فرماني
القوم بأبصارهم فقلت : واشكل أماءه ، ماشأنكم تنظرون الي ؟! فجعلوا يضربون

(١) المجموع : ٨٨/٤ .

(٢) الاشراف : ٩١/١ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ، باب ما ينهى عنه من الكلام في الصلاة ، ٥٩ / ٢ ،

ومسلم في كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام في الصلاة ١٠٠٠ / ٣٨٣ ، برقم : ٥٣٩٠ .

بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونى سكت ، فلما صلى النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هى التسبيح والتهليل وقراءة القرآن) (١) .

٣ - ولقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من نابه شيء فى صلاته فليسبح الرجال ولتصفق النساء) (٢)

والحق ان الحديث الأول ربما يكون خارج محل النزاع ، وذلك لأن الخلاف هنا ليس فى تعمد الكلام مطلقا ، وإنما هو فى تعمده لجهة اصلاح الصلاة .

وأما الحديث الثانى فينطبق عليه ما قيل فى الحديث الأول من حيث أن التسبيح هو لاصلاح الصلاة .

لكن الحجة إنما هى فى قوله : - صلى الله عليه وسلم - : (ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هى التسبيح والتهليل وقراءة القرآن ، فقد قصر النبى - صلى الله عليه وسلم - الصلاة على هذا ، وقد يقبل قول قائل : لم يأمره باعادة الصلاة لكون صلاته قد بطلت بتعمده الكلام ؟ الذى ليس فيه اصلاح للصلاة ؟ .

والحق أنه يمكن أن يقال : بأنه لم يأمره باعادتها لأنه جاهل للحكم وهذا يؤيد مذهب الشافعية فى قولهم : إن الصلاة لاتبطل اذا تكلم فيها الممرء ناسيا أو جاهلا (٣) .

وقد حاول ابن عبد البر أن يجمع بين حديث ذى اليمين وغيره من الأحاديث التى نهت عن الكلام فى الصلاة فقال :

(... من حجة من ذهب الى الوجه الأول ممن يقول بقول ابن القاسم فى هذا الباب أن النهى عن الكلام فى الصلاة على ماورد فى حديث ابن مسعود (٤) وغيره إنما

(١) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام فى الصلاة ٣٨١/١ ، رقم : ٥٣٧٠ .

(٢) المجموع : ٨٥/٤ ، مغنى المحتاج : ١٩٤/١ - ١٩٥ ، البناية : ٤٠٧/٢ ، شرح منتهى الارادات : ٢١٣/١ ، والحديث سبق تخريجه ص ٣٣٠ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٩٥/١ ، المجموع : ٨٥/٤ .

(٤) وفيه : (... كنا نسلم على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو فى الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا ، فقلنا يارسول الله : كنا نسلم عليك فتدرد فقال : ان فى الصلاة لشغلا)

خرج على رد السلام فى الصلاة ، وعلى مجاوبة من جاء فسأل بكم سبق من الصلاة ، وعلى من عرضت له حاجة فأمر بها وهو فى صلاة ، وقد كان فى مندوحة عن ذلك حتى يفرغ من صلاته ، فعلى هذا خرج النهى عن الكلام فى الصلاة ، وجاء خبر ——— ذى اليدبن بجواز الكلام فى اصلاح الصلاة اذا لم يوجد بد من الكلام ، فوجب استعمال الأخبار كلها ، وألا يسقط بعضها ببعض ولا سبيل الى ذلك الا بهذا التخريج والتوجيه والله أعلم (١)

الترجيح :

إن الترجيح فى هذه المسألة مبنى على حديث ذى اليدبن ، وعلى الأمر ——— بالتسبيح لمن نابه شيء فى صلاته بالنسبة للرجال .

وهناك ردود كثيرة على حديث ذى اليدبن عرفنا جانباً منها عند مناقشة هذا الدليل ، وعرفنا هناك كيف ظهر فيها التكلف ، وأضعف من هذا ما ادعاه بعضهم من أن حديث ذى اليدبن منسوخ ، مع أن أبى هريرة راوى الحديث أسلم بعد فتح خيبر فى السنة السابعة للهجرة وأضعف من هذا وذاك ما تأوله العيني ليرسل الاشكال الذى يعترض النسخ وهو قول أبى هريرة فى الحديث : (صلى بنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ٥٠٠٠ الحديث) ، فقد أوله بأن معناه : صلى بأصحابنا (٢) . وذلك كى يجعل الباب مفتوحاً للقول بالنسخ ، وإن التكلف فى هذا التأويل واضح جلى ، ويمكن القول بأن الجمع بين حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليدبن ، وحديث : (من نابه شيء فى صلاته ٥٠٠) ممكن ، وذلك بأن يحمّل حديث : (من نابه شيء) على الأحوال التى يغنى فيها التسبيح عن الكلام ، وأن يحمل حديث أبى هريرة فى قصة ذى اليدبن على الأحوال التى لا يغنى فيها التسبيح عن الكلام لاصلاح الصلاة ، فلربما أخطأ الامام وسها فيسبح به فيعرف أنه قد أخطأ وسها ، وفى هذه الحالة إما أن يدرك حقيقة خطئه وسهوه فنعمل بحديث : (من نابه شيء ٥٠) وإما ألا يدرك حقيقة خطئه وسهوه بل يبقى مرتبكاً متسردداً فيقال له بالقدر الذى يفهم فيه خطؤه ولايزاد على ذلك . والله أعلم بالصواب .

(١) التمهيد : ٣٤٨/١ .

(٢) البناية : ٤٠٩/٢ .

المبحث السابع

حكم الصلاة أمام الامام

اختلف الفقهاء فى حكم تقدم المأمومين على الامام وصلاتهم أمامه أهـى
صحيحة أم غير صحيحة ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو الاختلاف فى
تأثير مكان المأمومين على متابعة الامام أو عدم تأثيره عليها .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن صلاة المأمومين أمام الامام صحيحة ، ولكنهم
كرهوا تقدم المأمومين على الامام من غير ضرورة ، وقد علل بعضهم هذه الكراهة
بخوف عدم العلم بانتقالات الامام أو خوف أن يطرأ على الامام ما يبطلها ، وهم
لا يعلمون ، أو خوف أن يخطئوا فى ترتيب الركعات وقد نصوا على أنه لا اثم على
المأموم ان تقدم امامه (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى بطلان
صلاة المأمومين ان تقدموا على الامام سواء فى ابتداء الصلاة أو خلالها (٢) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا ببعض الأدلة العقلية يوضحها القاضى
عبدالوهاب بقوله :

(... لأن اختلاف المقام لا تأثير له فى فساد الصلاة من جهة المأموم أصله اذا وقف
عن يساره أو قامت امرأة الى جنبه ، ولأنه مساويه فى النية متبع له فى أفعاله
مساويه فى بساط الأرض فلم يعتبر اختلاف المقام فيما سواه أصله اذا كان
وراءه) (٣)

(١) الخطاب : والتاج والاكلیل بهامشه : ٢٠٦/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٤/٢

الخرى : ٢٩/٢ ، المدونة الكبرى : ٨٢/١ ، الاشراف : ١١٤/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٥٥١/١ ، نهاية المحتاج : ١٨٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٥/١ ،

المجموع : ٢٩٩/٤ - ٣٠٠ ، كشاف القناع : ٥٧٢/١ ، شرح منتهى الارادات :

٢٦٣/١ ، المغنى : ٤٣/٢ .

(٣) الاشراف : ١١٤/١ ، وانظر أيضا : حاشية البنانى على الزرقانى : ١٤/٢ .

(ب) وأما جمهور الفقهاء فقد استدلوا على مذهبهم في عدم صحة الصلاة المأمومين بما يلي :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (انما جعل الامام ليؤتم به) .
- قالوا : والاشتغال بالاتباع والمتقدم على الامام غير متبع (١) .

ويظهر لى أن الاستدلال بهذا الحديث في هذه المسألة غير متجه ، وذلك لأن الاشتغال المقصود في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (انما جعل الامام ٠٠٠) هو المتابعة في افعال الصلاة ، وليس في مكان المأمومين من الامام ، يفسره قوله - صلى الله عليه وسلم - في نفس الحديث : (فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا ٠٠٠ الحديث) .

ومن هنا يتضح أن المتابعة المطلوبة في هذا الحديث هي المتابعة في أركان الصلاة وأفعالها .

- ٢ - ولأن تقدم الامام يحتاج معه المأمومون الى الالتفات خلفهم لمعرفة انتقالات الامام فيؤدي ذلك الى استدبار القبلة في الصلاة عمدا فيبطلها .
- ٣ - ولأن هذا مافعله النبي - صلى الله عليه وسلم - ولا أحد من بعده فعله فهو ليس بمنقول ولا في معنى المنقول (٢) .

الترجيح :

ان عدم ورود آثار من السنة ولو مرة واحدة تقدم فيها المأموم على امامه يدل على أن هذا الفعل غير جائز أصلا ، فلو كان تقدم المأموم على الامام لا يترتب عليه صحة الصلاة أو بطلانها لفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - ولو مرة واحدة لبيان الجواز ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الجمهور في عدم صحة تقدم المأموم على الامام .

(١) نهاية المحتاج : ١٨٠/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٤٥/١ ، كشاف القناع : ٥٧٢/١ .

(٢) كشاف القناع : ٥٧٢/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٦٣/١ .

المبحث الثامن

اقتضاء المأمومين على سطح المسجد بإمام فيه

اختلف الفقهاء في حكم صلاة المأمومين على سطح المسجد بإمام فيه .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو ظاهر المدونة - أن صلاة المأمومين على سطح المسجد مقتدين بإمام في المسجد صحيحة في غير الجمعة ، وأما في الجمعة فغير صحيحة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الصلاة صحيحة مطلقا لكن الشافعية كرهوها لغير حاجة (٢) .

الأدلة :

(١) أما المالكية فلم أقف لهم على دليل لاستثناء الجمعة من الصحة ، فيحتمل أن يكونوا منعوا ذلك من أجل الخطبة إذ الذين على سطح المسجد لا يسمعون الخطبة ، وهنا يقال إن سماع الخطبة ليس شرطا في صحة الصلاة فإن الصلاة صحيحة حتى لو لم يحضر المصلى الخطبة ، وحضر الصلاة ، وعلى أية حال فهذا منتف فليس أيا منا هذه وذلك لوجود مكبرات الصوت أو لأن المسجد عندهم ورحابهم المتصلة به شرط لانعقاد الجمعة كما سيأتي في صلاة الجمعة .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عن أبي هريرة أنه صلى على ظهر المسجد بصلاة الإمام (٣)

ولا يتضح لي فرق بين الجمعة وغيرها بل ولربما كانت الجمعة في هذا أولى من غيرها وذلك للزحام الذي يحصل في المساجد فيها فناسب ذلك إباحة الصلاة على السطح كي يخف الزحام في داخل المسجد .

- (١) الحطاب : ١١٧/٢ ، الخرشى : ٣٦/٢ ، التاج والاكلیل بهامش الحطاب : ١١٧/٢ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢٠/٢ ، الكافي : ١٧٨/١ ، الجامع : ١٤٩/١ ، الشرح الصغير : ٦١٤/١ ، ٦٩١ .
- (٢) البناية : ٤٨٣/٢ ، شرح فتح القدير : ٣٦٧/١ ، المبسوط : ٢١٠/١ ، مغنى المحتاج : ٢٥٠/١ - ٢٥١ ، نهاية المحتاج وحاشية الشيرملي : ١٩٨/١ ، شرح منتهى الارادات : ٢٦٧/١ ، المغنى : ٣٨/٢ .
- (٣) شرح منتهى الارادات : ٢٦٧/١ ، والأثر أخرجه البخارى تعليقا في كتاب الصلاة ، باب الصلاة في الصفوف والمنبر والخشب ، ٩٩/١ ، والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب صلاة المأموم في المسجد ، ١١١/٣ ، ذكر ابن حجر وصله . أنظر : تعليق التعليق : ٢١٥/٢ - ٢١٦ .

المبحث التاسع

عدد التسليمات المشروعة للمأموم

اختلف الفقهاء في عدد التسليمات المشروعة للمأموم أهما شنتان أم ثلاث ؟
وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة ورود بعض الآثار التي تأمر برد التسليم
على الامام ورده على المأمومين بالاضافة الى تسليمه التحليل ، ففهم المالكية
من هذه الآثار أن التسليمات ثلاث وعقدوا ذلك ببعض الآثار ، بينما أدخل الجمهور
رد التسليمه على الامام في احدى التسليمتين .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو مذهب المدونة - أن التسليمات ثلاث
احداها عن يمينه يخرج بها من الصلاة ، ويسلم بها على المأمومين ، يمينه ،
وشانية تلقاء وجهه يردها على امامه وثالثة عن يساره يردها على المأمومين
يساره قالوا وان تسليمه الرد على الامام مسنونة حتى لو لم يكن الامام موجودا
كالمسبوق ، كما أن تسليمه الرد على المأمومين مشروعة أيضا حتى لو لم يكسب
ذلك الشخص المردود عليه قد انتهى من الصلاة بأن كان مسبوقا (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن
المشروع تسليمتان فقط وفق تفصيلات في دمج تسليمتي الرد على الامام اما بالأولى
أو بالثانية (٢).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية القائلون بمشروعية ثلاث تسليمات على مذهبهم هذا
بما يلي :

- (١) الخطاب : ٥٢٦/١ - ٥٢٨ ، الخرش : ٢٧٦/١ ، بداية المجتهد : ٩٤/١ - ٩٥
الذخيرة خ : ١٤٥/١ أ ، الفواكه الدواني : ٢٢٢/١ ، المعيار المعرب :
١٨٠/١ - ١٨١ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٣٢١/١ ، المنتقى :
١٦٩/١ - ١٧٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧٧/١ ، الجامع : ٨٢/١ أ .
(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين : ٥٢٩/١ ، مغنى المحتاج : ١٧٨/١ ، كشف
القناع : ٤٢٣/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٩٣/١ ، المغنى : ٥٨٨/١ .

١ - حديث سمرة بن جندب (١) قال : (أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نرد على الامام ، وأن يسلم بعضنا على بعض) (٢).

٢ - ماري عن ابن عمر : أنه كان يسلم عن يمينه ، ثم يرد على الامام ثم ان كان على يساره أحد رد عليه (٣).

٣ - وعن سمرة أيضا : (أمرنا - عليه الصلاة والسلام - اذا كان في وسط الصلاة أو حين انقضاءها فابدؤوا قبل التسليم فقولوا التحيات الطيبات ... ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئك وعلى أنفسكم) (٤).

٤ - ولأن الامام قد جمع تسليمه أمرين : أحدهما : التحليل ، والثاني - السلام على المأمومين فاحتاجوا الى الرد عليه (٥).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلي :

١ - حديث سمرة : (أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نسرد على الامام وأن نتحاب ، وأن يسلم بعضنا على بعض) .

٢ - مارواه سعد بن أبي وقاص قال : (كنت أرى النبي - صلى الله عليه وسلم - يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده) (٦).

٣ - وعن جابر بن سمرة (٧) قال : (كنا اذا صلينا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(١) هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ، شهد أحدا وهو غلام صغير والخندق ، نزل البصرة ، توفي سنة ستين - أنظر : الاصابة : ١٣٠/٣ .

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب الرد على الامام ، ٢٦٣/١ ، برقم : ١٠٠١ .

(٣) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه في كتاب الصلاة ، باب الرد على الامام ٢ / ٢٢٢ برقم : ٣١٤٧ ، وابن أبي شيبه في كتاب الصلوات ، باب من كان يسلم تسليمه واحدة ، وقال : اسناده صحيح ٣٠١/١ .

(٤) الخطاب ٥٢٦/١ ، الذخيرة خ : ١٤٥/١ أ ، الجامع ٨٢/١ أ ، الفواكه الدوانسي : ٢٢٢/١ ، المنتقى : ١٦٩/١ - ١٧٠ ، الزرقاني على الموطأ : ٢٧٧/١ ، والحديث أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة ، باب التشهد ، ٢٥٦/١ ، رقم : ٩٧٥ .

(٥) الجامع : ٨٢/١ أ .

(٦) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ، باب السلام للتحليل من الصلاة ٤٠٩/١ ، برقم : ٥٨٢ .

(٧) هو جابر بن سمرة بن جندب هو وأبوه صحابيان نزل الكوفة وتوفي بهاسنة أربع وسبعين - على الراجح - أنظر : تهذيب التهذيب : ٣٩/٢ ، التقريب : ١٢٢/١ ، الاصابة :

الله عليه وسلم - قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله - وأشار بيده الى الجانبين فقال - صلى الله عليه وسلم - : علام تومنون بأيديكم كأنها أذناب خيل شمس ، إنما يكفى أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله (١)

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أنه لم يذكر تسليمه الثالثة (٢).

الترجيح :

إن الأحاديث التي استدلت بها المالكية كحديث سمرة بن جندب أحاديث عامة لا يمكن أن تثبت التسليمة الثالثة ، كما أن بعضها أشار موقوفة كما هو الحال في أثر ابن عمر - رضي الله عنهما - وهذا لا يمكن أن يثبت به مثل هذا الحكم الشرعي الذي مبناه على الانتشار والاستفاضة وأما أحاديث الجمهور فبعضها جاء وأصفا لصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وكيفية تسليمه كحديث سعد بن أبي وقاص ، والحق أن الاستدلال بمثل هذه الأحاديث غير متجه ، وذلك لأن هذه الأحاديث ليست في محل النزاع ، فالمسألة التي نحن بصدد حلها هي الخلاف في عدد تسليمات المأموم ، وليس في عدد تسليمات الإمام ، ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إماما ولم يكن مأموما حتى يستدل بفعله على محل الخلاف .

وبعض الأحاديث التي استدلت بها الجمهور فيها أمر المأمومين بالسلام عن اليمين وعن الشمال ، وهذا صريح في الاقتصار على تسليمتين وذلك كحديث جابر بن سمرة .

وبهذا يتضح رجحان مذهب الجمهور في الاقتصار على تسليمتين والله تعالى أعلم .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب الأمر بالسكون في الصلاة ، ٣٢٢/١ ، ٠٠٠ ،

يرقم : ٤٣١ .

(٢) كشف القناع: ٤٢٢/١ - ٤٢٣ ، شرح المنتهى : ١٩٣/١ ، المجموع : ٤٧٩/٣ .

الفصل السابع

مفردات المذهب فى صلاة المسافرين

يشتمل هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا اعتزم بمقيم

المبحث الثانى : حكم التنفل على الراحلة فى السفر القصير

المبحث الأول

القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا ائتم بمقيم

اتفق الفقهاء على جواز اقتداء المسافر بالمقيم ، ولكنهم اختلفوا فى القدر الذى يلزم المسافر فيه الاتمام اذا صلى خلف مقيم أهو ركعة كاملة أم لا تشترط الركعة بل يلزم المسافر الاتمام اذا صلى أى قدر من الصلاة خلف امام مقيم ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة) (١)

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم صلى خلفه ركعة فأكثر لزمه الاتمام وان صلى أقل من ركعة قصر (٢).

(ب) وذهب الجمهور الى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم جزءاً من الصلاة لزمه الاتمام ولو كان ذلك الجزء دون ركعة (٣).

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم بما يلى :

- ١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها) - أى أدرك حكمها - ومن حكمها مع المقيم الاتمام .
- ٢ - القياس على الجمعة فان من أدرك منها دون ركعة أتمها ظهراً (٤).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما يلى :

(١) سبق تخريجه ص ٢٢٢ .

(٢) الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٤٨٢/١ ، الكافى : ١٧٩/١ ، ٢٠٨ - ٢٠٩ ، البيان والتحصيل : ٤٠/٢ - ٤٢ ، الاشراف : ١٢١/١ ، الذخيرة خ : ١٨١/١ ب ، الجامع : ٦٩/١ أ ، المنتقى : ٢٦٧/١ .

(٣) البنائة : ٧٦٥/٢ - ٧٦٦ ، مفتى المحتاج : ٢٦٩/١ ، شرح المنتهى : ١ / ٢٧٧ ، المجموع : ٣٥٥/٤ ، المغنى : ١٢٨/٢ .

(٤) الاشراف : ١٢١/١ ، البيان والتحصيل : ٤١/٢ .

- ١ - ماروى عن ابن عباس أنه قيل له : ما بال المسافر يصلّى ركعتين فى حال الانفراد وأربعاً اذا ائتم بمقيم : فقال : تلك السنة (١).
- ٢ - وعن نافع قال : كان ابن عمر اذا صلى مع الامام صلاها أربعاً واذا صلى وحده صلاها ركعتين (٢).
- ٣ - ولأنها صلاة اجتمع فيها القصر والاتمام فغلب الاتمام لأنه الأصل (٣).
- والذى يترجح لدى مذهب الجمهور : وذلك لأن الدخول فى الصلاة مع الامام يرتب على المأموم حكم صلاة الامام ، بدليل انه لو سها الامام لحق المأموم سهوه ، ولو كان ذلك المأموم مسبوقاً وجاء بعد سهو الامام .
- وأما الحديث الذى استدل به المالكية : فقد جاء فى المسبوق وهو أنه يدرك بالركعة الجماعة ، ثم ان حكم مادون الركعة لا يستنبط من الحديث الا بمفهوم المخالفة وهو مختلف فى حجيته ، وليس ببعيد أن يكون قوله - صلى الله عليه وسلم - من باب التمثيل ، وليس من باب الحصر .

(١) أخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه ، باب اذا دخل المسافر فى صلاة المقيم ، ٣٨٢/١ .

(٢) المغنى : ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، شرح المنتهى : ٢٧٧/١ ، مغنى المحتاج : ٢٦٩/١ ، والأثر أخرجه مالك فى الموطأ ، فى كتاب قصر الصلاة فى السفر : ١٤٩/١ وعبدالرزاق فى مصنفه ٥٤٢/٢ برقم : ٤٣٨١ .

(٤) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٥٥/٤ .

المبحث الثانى

حكم التنفل على الراحلة فى السفر القصير

اختلف الفقهاء فى السفر الذى يباح فيه التنفل على الراحلة أيشترط أن يبلغ مسافة القصر أم لا يشترط ذلك ؟ وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف فى قياس التنفل على الراحلة فى السفر على القصر فيه أو الفطر أو عدم قياسه عليهما .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى اشتراط المسافة فى السفر فقالوا : إنه لا يتنفل الا فى سفر طويل مباح للقصر والفطر ، وأما السفر القصير وهو ما كان دون مسافة القصر ، فلا يجوز فيه التنفل عندهم (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى عدم اشتراط السفر أصلا بل قالوا أنه اذا كان خارج المصر جاز له أن يتنفل على الراحلة على خلاف فى المسافة التى تبعد عن المصر ، وأرجح الأقوال أنه الموضع الذى يقصر فيه المسافر ، وليس قصدهم بالموضع الذى يقصر فيه المسافر بلوغ المسافة ، وإنما القصد هو الموضع الذى يبتدىء فيه من أبيع له القصر فى السفر القصر (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى جواز التنفل على الراحلة فى السفر مطلقا سواء أبلغ مسافة القصر أم لم يبلغها (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

- (١) الخرشى : ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، الزرقانى على مختصر خليل : ١٨٧/١ ، الشرح الصغير على اقرب المسالك : ٢٩٩/١ ، الفواكه الدواني : ٢٤٩/١ - ٢٥٠ ، ٢٨٧ ، الذخيرة خ : ١٢٥/١ ب ، الاشراف : ٧١/١ ، الجامع : ٤٨/١ ب ، ٧٢ أ ، المنتقى : ٢٦٩/١ .
- (٢) البناية : ٥٧٤/٢ - ٥٧٨ ، فتح القدير : ١ / ٤٠٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ١٤٢/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٣٣/١ ، كشف القناع : ٣٥١/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٥٩/١ ، المغنى : ٤٥١/١ .

١ - قوله - تعالى - : (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (١) وهذا عام (٢) .

ولا يخفى عليك ضعف هذا الاستدلال : وذلك لأن الآية لم تتعرض للمسألة محل النزاع ثم إن الاستدلال بها يفضى الى القول بعدم التنفل حتى في السفر الطويل ، إذ هو داخل في العموم أيضا .

٢ - القياس على القصر والفطر في رمضان ، وذلك لأن التنفل على الراحلة حكم يتعلق به تغيير في هيئة الصلاة سببه السفر ، فاختص بالطويل منه كالقصر والفطر في رمضان (٣) .

وقد أجاب ابن قدامة عن هذا القياس قائلا :

(٠٠٠ والقصر والفطر يراعى فيهما المشقة وانما توجد غالباً في الطويل) (٤)
 ٣ - ولأن التنفل على الراحلة رخصة فتقصر على محلها وهو السفر الطويل .
 (ب) وأما الحنفية فقد استدلوأ بأدلة عامة من فعله - صلى الله عليه وسلم - ذلك عندما كان على راحلته كحديث ابن عمر وغيره حيث كان - عليه الصلاة والسلام - يتنفل على الراحلة (٥) . وهذا لا يدل على ماذهب اليه الحنفية من إباحتهم التنفل لمن كان خارج المصر .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوأ على مذهبهم بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجهه الله ﴾ (٦) .

قال ابن قدامة :

(٠٠٠ قال ابن عمر : نزلت هذه الآية في التطوع خاصة حيث توجه بك بعيرك وهذا

(١) البقرة / ١٥٠ .

(٢) الاشراف : ٧١/١ .

(٣) الاشراف : ٧١/١ ، الجامع : ١ / ٤٨ ب ، الذخيرة خ : ١٢٥/١ آ ، المنتقى : ٢٦٩/١ .

(٤) المغنى : ٤٥٢/١ .

(٥) البناية : ٥٧٥/٢ - ٥٧٨ ، فتح القدير : ٤٠٢/١ .

(٦) البقرة : ١١٥ .

مطلق يتناول باطلاقه محل النزاع (١) .

٢ - وعن ابن عمر - رض الله عنهما - (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يوتر على بعيره ، وفى رواية : كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومئ برأسه) (٢) .

٣ - واستدلوا بمجموعة من الأدلة العقلية كقولهم : إن مبنى النوافسـل على التخفيف بدليل جواز فعلها جالسا للقادر على القيام أو قياس التنفل على الراحلة على ترك الجمعة فى السفر اذ لا يشترط أن يكون طويلا ، أو قولهم : ان الحاجة عامة فى طويل السفر وقصيره ، وقولهم : ان اباحة التنفل على الراحلة تخفيف كى لا يودى الى قطعها وتقليلها ، وهذا يستوى فيه قصر السفر وطويله (٣) .

والذى يترجح لدى هو مذهب الشافعية والحنابلة وذلك لأن اناطة التنفل على الراحلة بالسفر الطويل يحتاج الى دليل يفيد غلبة الظن ، وهذا ما لم يوجد ، فتبقى الأحاديث على عمومها واطلاقها .

وأما قول الحنفية باباحته خارج المصر من حيث يبدأ المسافر المباح له القصر ، القصر فغير متجه وذلك لأن من خارج المصر قد يكون مقيما فلازمه أن يباح لهذا التنفل على الراحلة ، وهو بخلاف مقصد الشارع الحكيم الذى أباح التنفل على الراحلة للتخفيف ودفعاً للمشقة .

(١) المغنى : ٤٥١/١ ، وانظر كشاف القناع : ٣٥١/١ ، شرح منتهى الارادات : ١٥٩/١ .

(٢) المغنى : ٤٥١/١ - ٤٥٢ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الوتر ، بساب الوتر على الدابة ، ١٣/٢ - ١٤ ، ومسلم فى كتاب صلاة المسافرين ، بساب جواز صلاة النافلة على الدابة فى السفر حيث توجهت ، ٤٨٦/١ ، برقم : ٧٠٠ .

(٣) مغنى المحتاج : ١٤٢/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٣٣/١ ، كشاف القناع : ٣٥١/١ .

الفصل الثامن

مفردات المذهب فى أحكام الجمعة وصلاة الخوف

يشتمل هذا الفصل على سبعة مباحث :

المبحث الأول : آخر وقت لصلاة الجمعة

المبحث الثانى : شرطية المسجد لانعقاد الجمعة

المبحث الثالث : العدد الذى تنعقد به صلاة الجمعة

المبحث الرابع : حكم التكبىر الى الجمعة

المبحث الخامس : حكم اتصال الفسل بالرواح الى الجمعة

المبحث السادس : حكم سجود المرحوم فى الجمعة على ظهر غيره

المبحث السابع : مفقة صلاة الخوف

المبحث الأول

آخر وقت صلاة الجمعة

اختلف الفقهاء في آخر وقت الجمعة الذي بدخوله لا يصح إيقاعها .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أن آخر وقت الجمعة هو غروب الشمس ، وقبل الاصفرار وليس مرادهم بذلك آخر وقتها المختار لأن آخر وقتها المختار عندهم خروج وقت الظهر ، وذلك لأنها بدل عنه وإنما مرادهم أنهم إذا أخروها بعذر وفعلوها بعد هذا العذر أتصح منهم أم لا ؟ (١) .

(ب) وذهب الجمهور الى أن آخر وقت الجمعة هو آخر وقت الظهر - على خلاف بينهم في آخر وقت الظهر - (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية ، فإن المالكية قد أجروا وقت الظهر - الضروري ليشمل الجمعة أيضا ، فصار عندهم للجمعة وقت ضروري تصح فيه إن وقعت . وأما الجمهور فإنهم جعلوا آخر وقت الصلوة للجمعة هو بعينه آخر وقت الظهر الاختياري ولم يروا أن يجعلوا للجمعة وقتا ضروريا ، فكان هذا الخلاف بين المالكية والجمهور والا فالمالكية موافقون للجمهور في أن آخر وقت الجمعة الاختياري هو بعينه آخر وقت الظهر الاختياري .

والذي يترجح لدى : مذهب الجمهور وذلك لأن الجمعة تفوت الى بدل ، وهو الظهر ثم إن الجمعة أضعف في الوجوب من الظهر بدليل أنها تسقط في السفر ،

(١) الحطاب : ١٥٨/٢ - ١٥٩ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٥٢/٢ - ٥٣ ، الخرش :

٧٢/٢ - ٧٣ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ، المنتقى : ١٨/١ - ١٩ .

(٢) البناية : ٧٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٢٧٩/١ ، المجموع : ٥١٣/٤ ، شرح

منتهى الارادات : ٢٩٣/١ ، المغنى : ١٦٤/٢ .

ولو كان سفرا قصيرا وانها لاتجب على كثير من أصحاب الأعدار كالنساء والمرضى وغيرهم في حين لاتسقط الظهر بحال . ثم ان الوقت الضروري انما جعل لأرباب الضرورات كالمبى يبلغ والمجنون يفيق والحائض تطهر ، وهؤلاء لايتصور أن يجمع من أجلهم .

ثم ان العذر الذي يفترضه المالكية مهما بلغ فإنه مسقط للجمعة اذ الجمعة تسقط باعذار خفيفة كالسفر وعدم بلوغ العدد وعدم الاستيطان وغير ذلك ، وبهذا فإن الراجح أن آخر وقت الجمعة هو بعينه آخر وقت الظهر الاختياري سواء من حيث الطلب ، أو الصحة بعد الفعل .

المبحث الثانى

شرطية المسجد لانعقاد الجمعة

اختلف الفقهاء فى شرطية المسجد لوجوب الجمعة وانعقادها فمنهم من شرطه ، ومنهم من لم يشترطه بل قال : يصح اقامتها فى الفضاء وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى الاختلاف فى الحاق الجمعة بصلاة العيد من حيث صحتها اقامتها فى الفضاء .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) اشترط المالكية البناء للمسجد ، والبناء عندهم ما اعتاد أهل البلد عليه ، فيشمل بناء البوص للبلد التى بيوتها من الأخصاص ، ونص الخرشي والدردير على أنه لا يكفى تعيين المسجد ببراحة من الأرض ، وتحجيره بحجر أو خط ، كما يشترطون كونه فى البلدة أو متصلا بها (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى صحة اقامتها فى الفضاء على خلاف بينهم فى بعض التفصيلات (٢) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم فى شرطية البناء للمسجد ببعض العمومات كقوله - تعالى - : ﴿ وظهر بيتى للطائفين والقائمين ﴾ (٣) وقوله : ﴿ فى بيوت اذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ﴾ (٤) وحقيقة البيت أن تكون لــــه

(١) الخطاب : ١٥٩/٢ - ١٦٠ ، الخرشي : ٧٤/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٣/٢ ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ٥٠٠/١ ، الشرح الكبير : ٣٧٣/١ - ٣٧٤ ، الذخيرة خ : ١٧٤/١ ب ، الجامع : ٨٢/١ ب ، الجامع لأحكام القرآن : ١١٣/١٨ - ١١٤ .

(٢) البناءية : ٧٨٦/٢ ، فتح القدير : ٢٢/٢ ، تبیین الحقائق : ٢١٨/١ ، مغنى المحتاج : ٢٨٠/١ ، نهاية المحتاج : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، المجموع : ٥٠١/٤ - ٥٠٢ شرح منتهى الارادات : ٢٩١/١ .

(٣) الحج / ٣٦ .

(٤) النور / ٣٦ .

حيطان وسقف (١).

(ب) وأما الجمهور فقد تمسكوا بالقياس على صلاة العيد ، وصحة اقامــــــــــــة الجماعة دون مسجد . ويظهر لى أن اشتراط الملكية البناء للمسجد غير متجه :
وكون المعهود أن تقام الصلاة فى المسجد لا يدل على عدم صحتها فى الفضاء ، اذ عدم الصحة والاجزاء حكم شرعى يحتاج الى دليل قوى ، ولم يوجد .

وهذه العمومات التى استدل بها الملكية لاتملح لاثبات هذا الحكمـــــــــــــــــ
الشرعى .

المبحث الثالث

العدد الذى تنعقد به صلاة الجمعة

اختلف الفقهاء فى العدد الذى تنعقد به صلاة الجمعة ، وسبب انفسراد المالكية فى هذه المسألة هو ورود بعض الآثار التى يفهم منها أن الجمعة تنعقد بعدد معين ، لكن هذه الآثار اختلفت فى ذكر العدد ، فورد فى بعضها اثنا عشر رجلا ، وورد فى البعض الآخر أربعون .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الجمعة لاتجب الا على الجمع الذين تتقضى بهم قرية وهذا الشرط - كما ينص المالكية - شرط وجوب لا شرط إجزاء وأداء ، وحاصل مذهبهم : أن الجمعة لاتجب ابتداءً الا على الجمع الذين تتقضى بهم قرية ، ويتعاطون فيها البيع والشراء دون تحديد لعدد ، ولكن تجب على مادون الأربعين ، ولا تجب على الثلاثة والأربعة ونحوهم ولكنها تجزىء اذا حضرها اثنا عشر رجلا غير الامام ماكثين الى الفراغ منها .

وقيل : ان الجمعة الأولى تجب على الجمع الذين تتقضى بهم قرية ، لكن الجمع التى بعدها تجب على الاثنى عشر ، والاول أظهر وأشهر (١) .

(ب) وذهب الحنفية - فى الراجح من مذهبهم الى أنها تنعقد بثلاثة سوى الامام (٢) .

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أنها لاتنعقد الا بأربعين رجلا بما فيهم الامام (٣) .

(١) الحطاب : ٢٦١/٢ - ٢٦٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٦/٢ - ٥٧ ، الخرشى : ٧٦/٢ - ٧٧ ، الاشراف : ١٢٧/١ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ب ، الشرح المفيصل على أقرب المسالك : ٤٩٧/١ ، بداية المجتهد : ١١٥/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١١١/١٨ - ١١٣ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ١٥١/٢ ، البناية : ٨١١/٢ - ٨١٢ .

(٣) مغنى المحتاج / ١ / ٢٨٢ ، المجموع : ٤ / ٥٠٢ - ٥٠٤ ، شرح المنتهى : ٢٨٤/١ ، المغنى : ١٧٢/٢ .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في عدم التحديد بعدد في وجوب الجمعة ببعض النصوص العامة كقوله - تعالى - : ﴿ فاسعوا الى ذكر الله ﴾ (١) وقولسه - صلى الله عليه وسلم - (الجمعة على كل محتلم) (٢) واما الاجزاء اذا وقعت من اثنى عشر فقد استدلوا عليه بحديث جابر وفيه : (أقبلت عبر بتجارة يوم الجمعة والنبي - صلى الله عليه وسلم - يخطب فانصرف الناس ينظرون ، فما بقى غير اثنى عشر رجلا ، فنزلت هذه الآية : ﴿ واذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا اليها وتركوك قائما ﴾ (٣)

ولا يخفى أن الأدلة العامة التي استدل بها المالكية بعيدة ، وذلك لأن دلالتها تدل على الوجوب فقط ، وليس فيها تعرض لأي شرط من شروط اقامتها أو وجوبها ، كما أنه ليس فيها تعرض للعدد لانفيا ولا اثباتا ، وهذه الأدلة العامة كما أنها لاتصلح للاستدلال على اثبات الأحكام الجزئية التفصيلية ، فانها أيضا لاتصلح لتفيها .

وأما الاستدلال لحديث جابر في قصة العير فقد أجاب عنه النووي قائلا :
(..... وأما حديث انفضاضهم فلم يبق الا اثنى عشر ، وليس فيه ابتداء الصلاة باثنى عشر بل يحتمل أنهم عادوا هم أو غيرهم فحضروا أركان الخطبة والصلاة ، وجاء في روايات مسلم انفضوا في الخطبة ، وفي رواية للبخاري : انفضوا في الصلاة ، وهي محمولة على الخطبة جمعا بين الروايات ، ويكون المراد بالصلاة الخطبة لأن منتظر الصلاة في صلاة ، وقد جاء في رواية للدارقطني والبيهقي :

(١) الجمعة ٩/

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الطهارة ، باب في الغسل يوم الجمعة ، ٩٤/١ ، برقم : ٣٤٢ ، والنسائي في كتاب الجمعة ، باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، ٨٩/٣ ، قال الشيخ عبدالقادر الأرناؤوط : اسناده صحيح ، أنظر : جامع الأصول : ٦٦٣/٥ .

(٣) الاشراف : ١٢٧/١ ، الذخيرة خ : ١٧٣/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٤٩٧ ، والحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الجمعة باب فسسى قوله - تعالى - : ﴿ واذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا اليها ﴾ ، ٥٩٠/٢ ، برقم : ٨٦٣ .

أنهم انفضوا فلم يبق الا أربعون رجلا ، والمشهور فى الروايات اثنا عشر (١) .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ فاسعوا الى ذكرى الله ﴾ ، فهذا يدل على وجوب الجماعة ، والاجتماع للذكر ، كما يدل عليه أيضا تسميتها بالجمعة ، والجماعة تطلق على الثلاثة فهى أقل الجمع (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم بحديث كعب بن مالك (٣) قال : (أول من جمع بنا فى المدينة اسعد بن زرارة قبل مقدم النبى - صلى الله عليه وسلم - المدينة فى نقيع الخضات (٤) وكنا أربعين رجلا (٥) .

قال النووى :

(... قال أصحابنا : وجه الدلالة منه أن يقال : أجمعت الأمة على اشتراط العدد فلا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه التوقيف ، وقد ثبت جوازها بأربعين ، فلا يجوز بأقل منه الا بدليل صريح ، وثبت أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : صلوا كما رأيتمونى أصلى ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين (٦) .

واستدلال الشافعية والحنابلة هذا ضعيف : فان هذه الحادثة واقعة عين ، ولا يمكن أن تدل على التعميم بحال ، ثم ان الذى جمع بهم هو أسعد بن زرارة (٧) - رضى الله عنه - فهو فعل محابى قبل مقدم النبى - صلى الله عليه وسلم - فكيف يكون دليلا ، وحتى لو كان النبى - صلى الله عليه وسلم - هو الذى صلى

(١) المجموع: ٥٠٤/٤ - ٥٠٥ ، وانظر : مغنى المحتاج : ٢٨٢/١ .

(٢) البناية : ٨١٥/٢ .

(٣) هو كعب بن مالك بن أبى كعب الانصارى السلمى ، صحابى مشهور ، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا ، توفى فى خلافة على . أنظر : تقريب التهذيب : ١٣٥/٢ .

(٤) هى قرية لبنى بياضة بقرب المدينة على ميل من منازل بنى سلمة .

(٥) أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، باب الجمعة فى القرى ، ٢٨١/٢ ، برقم : ١٠٦٩ . قال الأرناؤوط : اسناده ضعيف . أنظر : جامع الأصول : ٦٩٥/٥ .

(٦) المجموع : ٥٠٤/٤ .

(٧) هو أسعد بن زرارة بن عدس ، الأنصارى الخزرجى ، شهد العقبتين ، وكان نقيباً على قبيلته ، توفى والنبى - صلى الله عليه وسلم - يبني المسجد . أنظر الاصابة : ٣٢/١ .

بهم لما كان فيه دليل ، لأن صلاته - عليه الصلاة والسلام - بأربعين أو خمسين أو ستين أو غير ذلك لا تتضمن نفى الانعقاد بدون ذلك العدد .

كما استدلوأ أيضا بحديث جابر - رضى الله عنه - قال : (مفت السنة أن فى كل ثلاثة اماما ، وفى كل أربعين فما فوق ذلك جمعة وأضحى وفطرا) (١) ولكن النووى ضعفه (٢).

الترجيح :

ان النصوص الواردة فى هذا الباب فضلا عن ضعف بعضها ، فانها لاتدل على تحديد أى عدد : فحديث كعب بن مالك واقعة عين ، وأما قصة العير فهى واقعة عين أيضا ، ثم ان انفضاضهم لايمكن أن يكون دليلا على أنها لاتنعقد الا باثنى عشر ، لأنه كان يمكن أن ينفذ أكثر من ذلك أو أقل ، فما قول المالكية لو أن الصحابة انفضوا الا ستة أو أربعة أكان يمكن أن يقال : انها لاتنعقد الا بهم ولا تنعقد بدونهم ؟ ، وماقولهم لو أنهم انفضوا الا عشرين أكان يمكن أن يقال : انها لاتنعقد الا بتسعة عشر رجلا ؟ .

فالأرجح فى هذه المسألة - والله أعلم - أن يفصل بين وجوب الجمعة - وانعقادها بعد فعلها فيقال : ان الجمعة لاتجب الا على الجماعة الذين تتقرب بهم قرية ، ويكون لهم فيها مسجد وسوق يتعاطون فيه البيع والشراء كما قال مالك - رحمه الله - ، وأما الانعقاد والصحة فلم يصح فى تحديد العدد شيء ، فيرجسح فيه الى العرف والعادة ، ولايمكن أن تبني الأحكام الشرعية على اجتهادات بعيدة كاستنتاج الحنفية الثلاثة أو الأربعة من مسألة أقل الجمع ، كما لايمكن أن يقال: إن قرية بها تسعة وثلاثون رجلا من أهل وجوب الجمعة لاتجب عليهم الجمعة ، ولاتصح منهم إن هم فعلوها لأنهم قد نقص منهم عن الأربعين واحدا .

(١) أخرجه البيهقى فى كتاب الجمعة ، باب العدد الذين اذا كانوا فى قرية وجبت عليهم الجمعة ، ١٧٧/٣ قال الحافظ ابن حجر : هذا حديث لا يحتج بمثله

انظر تلخيص الحبير : ٥٥/٢ .

(٢) المجموع : ٥٠٢/٤ .

المبحث الرابع

حكم التبكير الى الجمعة

اختلف الفقهاء فى حكم التبكير الى الجمعة أمستحب هو أم غير مستحب ؟ .
وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من الأحاديث
الواردة فى هذه المسألة وذلك فى ثلاثة مواضع :

١ - الاختلاف فى معنى لفظة (راح) من قوله - صلى الله عليه وسلم - :
(من راح فى الساعة الأولى ... الحديث) أهو الذهاب بعد الزوال أم مطلق
الذهاب ؟ .

٢ - الاختلاف فى تحديد مفهوم الساعة الواردة فى الحديث المتقدم أهو
الساعة المعهودة أم هى أجزاء لطيفة من ساعة ما قبل الزوال وبعده ؟ .

٣ - الاختلاف فى معنى التهجير الوارد فى قوله - صلى الله عليه وسلم - :
(المهجر الى الجمعة كالمهدى بدنة) أهو الذهاب عند الزوال أم التبكير؟ على
مآسبات تفصيله فى الأدلة .

وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية استحباب التهجير الى الجمعة ، وهو عندهم
الذهاب اليها قبل الزوال بقليل - على ما صححه الحطاب وغيره - وقال بعضهم : بل
إن الساعة التى يستحب فيها التبكير هى ساعة ما قبل الزوال وبعده .

كما أن مشهور مذهب المالكية كراهة التبكير الى الجمعة قبل ذلك الوقت ،
وقد خالف ابن حبيب من أصحاب مالك المذهب فقال باستحباب التبكير الى
الجمعة (١) .

(١) الحطاب : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٥٩/٢ ، الخرشى :
٨١/٢ ، الشرح الكبير : ٣٨١/١ ، الذخيرة خ : ١٧٧/١ - ١٧٨ ، الجامع :
٨٣/١ أ ، البيان والتحصيل : ٣٨٩/١ - ٣٩١ ، حاشية الصاوى على الشرح
الصغير : ٥٠٥/١ ، الفواكه الدوانى : ٣١١/١ ، الاستذكار : ٢٦٥/٢ - ٢٦٧ ،
بداية المجتهد : ١٢٠/١ ، الجامع لأحكام القرآن : ١٠٥/١٨ ، عارضة الأحوذى :
٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، المنتقى : ١٨٣/١ .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى استحباب التكبير الى الجمعة (١).

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة التكبير واستحباب الذهاب الى الجمعة عند الزوال أو قريباً منه بما يلي :

١ - قوله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ فقد علق السعي بالنداء (٢).

ولا يخفى ما في هذا الاستدلال من ضعف وذلك لأن الآية الكريمة قد جاءت مبيّنة لوقت وجوب السعي ، ووجوب السعي في ذلك الوقت لا ينافي استحباب التكبير قبله .

٢ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من اغتسل في يوم الجمعة غسلاً الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة ، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) (٣).

وجه الدلالة من هذا الحديث في أمرين :

أحدهما : أن قوله - صلى الله عليه وسلم - : (راح) يدل على أنه بعد الزوال ، لأن الرواح في العربية هو الذهاب بعد الزوال الى الغروب كما أن الغدو هو الذهاب من أول النهار الى الزوال قال - تعالى - : ﴿ غَدَوْهَا شَهْرًا وَرَوَّاحَهَا شَهْرًا ﴾ (٤) ، وقال - صلى الله عليه وسلم - : (لغدوة في سبيل الله أو روحة) (٥).

(١) البناية : ٧٩٩/٢ ، حاشيتا القليوبي وعميرة على شرح المنهاج : ١ / ٢٨٥ ، المجموع : ٥٣٩/٤ ، الأم : ١٩٥/١ - ١٩٦ ، شرح المنتهى : ٣٠٢/١ ، المغنى : ١٤٦/٢ .

(٢) الجامع : ٨٣/١ أ .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب فضل الجمعة ، ٢١٣/١ ، ومسلم في كتاب الجمعة ، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، ٥٨٢/٢ ، برقم : ٨٥٠ .

(٤) سبأ / ١٢ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق ، باب مثل الدنيا في الآخرة ، ١٧٠/٧ ، ومسلم في كتاب الامارة ، باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ، ١٤٩٩/٣ ، برقم : ١٨٨٠ .

ثانيهما : ان الساعة المرادة فى الحديث هى اجزاء لطيفة من الساعة السادسة المتمثلة بالزوال فان حمل الساعة على هذا المعنى معهود فى كلام العرب كقولهم : (وصلت البيت ساعة كذا) فالساعة تطلق على جزء غير محدود من الوقت ، ولا يمكن حمل الساعة الواردة فى الحديث على الساعة الفلكية المعهودة ، وذلك لأنه اذا قسم النهار الى ثنتى عشرة ساعة ، وكان ست منها بعد طلوع الشمس الى الزوال ، فانه يلزم منه أمران :

أولهما : أن تكون هناك ساعة فاصلة بين الساعة الخامسة الواردة فى الحديث ، وبين الزوال لم يذكر النبى - صلى الله عليه وسلم - فضل الرائح فيها ، ثم ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قد عقب خروج الامام بعد الساعة الخامسة حيث قال : (فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر) .
ثانيهما : اختلاف الايام قمرا وطولا بين الصيف والشتاء ، فلا يمكن - والحال - هذه - حمل الساعة الواردة فى الحديث على تلك الساعة الفلكية (١) .

وقد أجيب عن وجه الدلالة هذا بجوابين :

أحدهما : عدم التسليم بأن الرواح يطلق على الذهاب بعد الزوال فقط ، قال ابن حجر :

(... وقد أنكر الأزهرى على من زعم أن الرواح لا يكون الا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : " راح " فى جميع الأوقات بمعنى : " ذهب " قال : " وهى لغسة أهل الحجاز " ونقل أبو عبيد فى الغريبين نحوه ...) (٢) .

وقال أيضا :

(... وقيل : النكتة فى التعبير بالرواح الاشارة الى أن الفعل المقصود انما يكون بعد الزوال ، فيسمى الذهاب الى الجمعة راحا ، وان لم يجيء وقت الرواح ، كما سمي القاصد الى مكة حاجا) (٣) .

(١) الخطاب : ١٦٩/٢ - ١٧١ ، الخرشى : ٨١/٢ ، الجامع : ٨٣/١ ، حاشية الصاوى على الشرح الصغير : ٥٠٥/١ - ٥٠٦ ، الفواكه الدوانى : ٣١١/١ ، الذخيرة خ : ١٧٧/١ ب ، البيان والتحصيل : ٣٩٠/١ ، المنتقى : ١ / ١٨٣ - ١٨٤ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٠٦/١ - ٣٠٧ ، عارضة الأحوذى : ٢٨١/٢ - ٢٨٢ .

(٢) فتح البارى : ٣٦٩/٢ .

(٣) نفس المرجع السابق .

ثانيهما : أما قولهم : انه لا يمكن حمل الساعات الواردة على الساعات الفلكية لاختلاف أيام الصيف والشتاء قصرا وطولا ، فقد أجاب عنه ابن حجر فقال : (٠٠٠) وأجاب عنه القاضي حسين بأن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر فالنهار اثنتا عشرة ساعة ، لكن يزيد كل منها وينقص ، والليل كذلك ، وهذا تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات ، وتلك التعديلية ، وقد روى أبوداود والنسائي ، وصححه الحاكم ، من حديث جابر مرفوعا " يوم الجمعة اثنتا عشرة " وهذا وإن لم يرد في حديث التبريز ، فيستأنس به في المراد بالساعات ، وقيل : المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار الى الزوال وانها تنقسم الى خمس (١)

٣ - قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على أبواب المسجد يكتبون الأول فالأول ومثل المهجر كالأذى يهدى بدنسة ، ثم كالذى يهدى بقرة ، ثم كبشا ثم دجاجة ، ثم بيضة ، فإذا خرج الإمام طمّـوا صفهم ويستمعون الذكر) (٢) .

قالوا : والتهجير هو المشى عند الزوال في الهجرة ، وهي شدة الحر .
فدل على أن المستحب هو التهجير بها (٣) .

وأجيب عن هذا الدليل بأن التهجير قد يطلق في كلام العرب على التبكير ، ثم إننا لو حملناه على الهجرة - وهي شدة الحر - فإنها قد تكون قبل الزوال بكثير ، إذ أن الحر يشتد الى الزوال ، ثم يبدأ بعد الزوال بالنقصان (٤) .

٤ - الاحتجاج بعمل الصحابة ، وعمل أهل المدينة : فإن مالكا لم يعسرف أن أحدا من أهل المدينة ولا من الصحابة قبلهم كان يروح الى الجمعة بعد طلوع الفجر ، أو بعد طلوع الشمس ولا يمكن حمل حالهم على تفويت هذه الفضيلة (٥) .

(١) فتح الباري : ٣٦٨/٣ - ٣٦٩ .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الجمعة ، باب التبكير الى الجمعة ، ٩٨/٣ ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في التهجير الى الجمعة ، ٣٤٧/١ ، برقم : ١٠٩٢ .

(٣) الزرقاني على الموطأ : ٣٠٧/١ .

(٤) فتح الباري : ٣٧٩/٢ .

(٥) البيان والتحصيل : ٣٩٠/١ ، الزرقاني على الموطأ : ٣٠٧/١ .

وقد أجاب ابن حجر بأنه قد ثبت انكار عمر على رجل دخل المسجد وهو يخطب
عدم التبكير وكان هذا بمحض من الصحابة والتابعين ، فلم يقل أحد منهم أن
التبكير الى الجمعة غير مندوب بالرغم من أن الرجل قد جاء بعد أن سمع النداء ،
فدل هذا على أن الصحابة كانوا يقولون بالتبكير (١).

٥ - القول بأن التبكير الى الجمعة مدعاة لأن تخالطه السمعة والرياء (٢).

ولا يخفى ضعف هذا الاحتجاج ، وذلك لأننا لو جعلنا خوف السمعة علة لعدم
المسارعة الى الفضائل لقلنا بأن لا يسارع الناس الى فضيلة قط ، ثم إن مسألة
السمعة والرياء من الأعمال الباطنة التي لا يطلع عليها الا المولى - سبحانه -
وتعالى - ، وهذه لا يمكن اناطة الأحكام الظاهرة بها ، ثم أين النية والقصد ،
وهما اللذان يميزان بين ما كان لله - تعالى - وما كان لغيره ؟ .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في ندبية التبكير لصلاة الجمعة بما يلي:

١ - حديث أبي هريرة وفيه : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ، ثم
راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما
قرب بقرة ... الحديث) وفي حديث آخر : (اذا كان يوم الجمعة وقف على كسـل
باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول ، فاذا خرج الامام طواوا الصحف
وجاءوا يستمعون) (٣).

فقد حملوا الرواح في قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ثم راح) على
مطلق الذهاب (٤) . وعضدوه بروايات أخرى لأبي هريرة تدل على أن الرواح هو
بمعنى الذهاب ، اذ فيها التصريح بالتبكير والفدو ، قال ابن حجر :
(... ثم انى لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث الا في رواية

(١) فتح البارى : ٣٧٠/٢ .

(٢) الخرشى : ٨١/٢ ، الحطاب : ١٧٠/٢ ، البيان والتحصيل : ٣٩١/١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الجمعة ، باب الاستماع الى الخطبة يوم الجمعة ،
٢٢٣/١ ، ومسلم في كتاب الجمعة ، باب فضل التهجير يوم الجمعة ، ٥٨٧/٢ ،
برقم : ٨٥٠ .

(٤) المذهب المطبوع مع المجموع : ٥٣٩/٤ ، المغنى : ١٤٦/٢ ، شرح المنتهى :
٣٠٢/١ .

مالك هذه عن سمى ، وقد رواه ابن جريج عن سمى بلفظ : " غدا " ، ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ : " المتعجل الى الجمعة كالمهدي بدنة " وصححه ابن خزيمة (١) .

٢ - حديث سمرة وفيه : (ضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مثل الجمعة فى التكبير كناحر البدنة) (٢) .

٣ - حديث علي المرفوع : (اذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين براياتها الى الأسواق وتغدو الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة ، والرجل من ساعتين) (٣) .

٤ - وعن علقمة (٤) قال : (خرجت مع عبدالله الى الجمعة فوجدت ثلاثة قد سبقوه فقال : رابع أربعة ، وما رابع أربعة ببعيد ، انى سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ان الناس يجلسون من الله - عز وجل - يوم القيامة على قدر رواحهم الى الجمعة) (٥) .

٥ - ما روى من قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من غسل يوم الجمعة

(١) فتح البارى : ٣٦٩/٢ .

(٢) فتح البارى : ٣٦٩/٢ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى التهجير الى الجمعة وقال فى الزوائد : اسنده صحيح ، ٣٤٨/١ ، برقم : ١٠٩٣ .

(٣) فتح البارى : ٣٦٩/٢ ، والحديث أخرجه أبوداود فى كتاب الصلاة ، بسباب فضل الجمعة ، ٢٧٦/٢ ، برقم : ١٠٥١ .

(٤) هو علقمة بن قيس بن عبدالله النخعى الكوفى ، ولد فى حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وروى عن ابن مسعود وغيره ، توفى سنة ثنتين وستين . أنظر : تهذيب التهذيب : ٢٧٦/٧ .

(٥) أخرجه ابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى التهجير الى الجمعة ، ٣٤٨/١ ، برقم : ١٠٩٤ ، قال فى الزوائد : فى اسنده مقال ، عبد الحميد هذا هو ابن عبدالعزيز ، وان أخرج له مسلم ، فانما أخرج له مقرونا بغيره ، فقد كان شديد الارجاع داعية اليه . وقد ضعفه الشيخ الألبانى . أنظر : ضعيف الجامع : ١٣٨/٢ ، ويعنى بعبدالله ، عبدالله بن مسعود - رضى الله عنه - .

واغتسل ، وبكر وابتكر كان له بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها (١).
وهذا يدل على ندب التبكير (٢).

قال ابن قدامة :

(... قوله : " بكر " - أى خرج فى بكرة النهار - وهى أوله ، " وابتكر -
بالغ فى التبكير - أى جاء فى أول البكرة - على ما قال أمروالقيس : " أروح من
الحى أم تبكر " وقيل : معناه ابتكر العبادة مع بكوره ، وقيل : ابتكر -
الخطبة - أى حضر الخطبة مأخوذ من باكورة الثمرة وهى أولها وغير هذا أجود
لأن من جاء فى بكرة النهار لزم أن يحضر أول الخطبة ٠٠٠) (٣).

وقد أجاب بعض المالكية عن الاستدلال بهذا الحديث بأن معنى (بكر) هنا
أدرك باكورة الخطبة ، ومعنى (ابتكر) ، قدم فى أول الوقت ، أو أن معنى
بكر تصدق قبل خروجه لما ورد فى الحديث : (باكروا بالصدقة فإن البلاء
لايتخطاها) (٤).

الترجيح :

ان معتمد المالكية الرئيس إنما هو المعنى اللغوى للروح والتهجير
الواردين فى حديث أبى هريرة بروايتيه المتقدمتين ، وان كلا من الروح والتهجير
لايكونان الا عند الزوال أو بعده ، لكن هذا المعنى ليس هو المعنى الوحيد فى
اطلاق الروح والتهجير ، فلا يصح قصر الحديث عليه ، بل ان العرب تعبر بالروح
عن مطلق الذهاب والمضى ، وبالتهجير الى الشئ عن التبكير اليه ، جاء فى لسان

-
- (١) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة ، باب ماجاء فى فضل الغسل يوم الجمعة ،
٣٦٨/٢ ، برقم : ٤٩٦ ، وابن ماجه فى كتاب اقامة الصلاة ، باب ماجاء فى
الغسل يوم الجمعة ، ٣٤٦/١ ، برقم : ١٠٨٧ ، وأبوداود فى كتاب الطهارة ،
باب فى الغسل يوم الجمعة ، ٩٥/١ ، برقم : ٣٤٥ ، والنسائى فى كتساب
الجمعة ، باب غسل يوم الجمعة ، ٩٥/٣ ، صححه الألبانى : أنظر : صحيح
الجامع : ٣٢٥/٥ .
(٢) المغنى : ١٤٧/٢ .
(٣) نفس المرجع السابق .
(٤) الفواكه الدوانى : ٣١١/١ .

العرب : (... قال الأزهرى " وسمعت العرب تستعمل الرواح فى السير كل وقت ، تقول : راح القوم اذا ساروا وغدوا ، ويقول أحدهم لصاحبه : تروح ، ويخاطب أصحابه فيقول : تروحوا ، - أى سيروا - ويقول : ألا تروحون ؟ ونحو ذلك ما جاء فى الأخبار الصحيحة الثابتة ، وهو بمعنى المضى الى الجمعة والخفة اليهسا ، لا بمعنى الرواح بالعشى ، فى الحديث : راح الى الجمعة فى الساعة الأولى - أى من مشى اليها ، وذهب الى الصلاة ولم يرد رواح آخر النهار " (١)

وأما عن التهجير فقد جاء فى لسان العرب فى معناه :

(... قال الأزهرى : " يذهب كثير من الناس الى أن التهجير فى هذه الأحاديث من المهاجرة وقت الزوال " قال : " وهو غلط ، والصواب فيه ما روى أبسوداود المصاحفى عن النضر بن شميل أنه قال : التهجير الى الجمعة وغيرها التبكيس والمبادرة الى كل شيء قال : وسمعت الخليل يقول ذلك قاله فى تفسيره - هذا الحديث ، يقال : هجر يهجر تهجيرا فهو مهجر ، قال الأزهرى : " وهذا صحيح وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس " قال : لبيد : راح القطين بهجر بعدما ابتكروا ، فقرن الهجر بالابتكار ، والرواح عندهم الذهاب والمضى ، يقال : راح القوم ، - أى خفوا ومروا - أى وقت كان - وقوله - صلى الله عليه وسلم - " لو يعلم الناس ما فى التهجير لاستبقوا اليه " ، أراد التبكيس الى جميع الملوات وهو المضى اليها فى أول أوقاتها (٢) .

ومن هنا يتضح أن اعتماد المالكية على المعنى اللغوى للرواح اعتماده ضعيف ، وأن حديث أبى هريرة لا يدل للمالكية ، بل هو بمجموع رواياته يدل لمذهب الجمهور فى ندبية التبكيس ، خاصة اذا أخذت رواياته الأخرى التى صرح بالتبكيس والغدو بعين الاعتبار ، والاحالة على هذه الروايات أولى من الاحالة على معنى لغوى مشترك ، هذا بالاضافة الى الأحاديث الأخرى التى لاتحتمل التأويل ، وحمل المالكية الساعة الواردة فى الحديث على أجزاء لطيفة من الساعة التى تتصل بالزوال قبله أو بعده على الخلاف بينهم فى هذا غير متجه : لأن قصر هذه الساعة لايحتمل أوجه المفاضلة الكثيرة التى أتى بها الحديث اذ الانتقال من البدنية

(١) لسان العرب : ٤٦٤/٢ .

(٢) لسان العرب : ٢٥٥/٤ .

الى البقرة ، ومنها الى الكبش الأقرن ، ومنه الى الدجاجة ، ومنها الى البيضة
يوجب أن يكون العمل الذي أوجب هذا الانتقال موازيا في المفاضلة لما رتب عليه
من المفاضلة بين هذه الأشياء (١).

كما أن اتجاه النصوص العام يؤيد مذهب الجمهور في ندبية التبكيـــــر ،
لأن النصوص الواردة في هذا كثيرة ، وفيها من الترغيب في الأجر مالا يمكن معه
القول بأن التبكيـــــر مكروه أو غير مستحب ، ومن هنا يتضح بعد مذهب المالكية ،
وقبل أن نختم الكلام في هذه المسألة يحسن بنا أن ننقل ما قاله ابن قدامة في
التدليل على بعد مذهب المالكية حيث قال :

(٠٠٠) وأما قول مالك فمخالف للآثار لأن الجمعة يستحب فعلها عند الزوال (٢) ،
وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبكر بها ، ومتى خرج الامام طويت الصحف
فلم يكتب من أتى الجمعة بعد ذلك ، فأى فضيلة لهذا ، وان آخر بعد ذلك شيئا
دخل في النهي والذم كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - للذي جاء يتخطى
الناس ، " رأيتك آذيت وآذيت " (٣) ، - أى أخرت المجيء - وقال عمر لعثمان : حين
جاء وهو يخطب أى ساعة هذه (٤) على سبيل الانكار عليه ، وان آخر أكثر من هذا
فاتته الجمعة ، فكيف يكون لهؤلاء بدنة أو بقرة أو فضل وهم من أهل الذم (٥).

-
- (١) ذكر النووي توجيهها للمفاضلة بين الذين يأتون في أول الساعة ، وبين
الذين يأتون في آخرها فقال : إنهم متساوون في أصل البدنة أو البقرة
أو غيرهما مما ورد في الحديث وان اختلفوا في صفتها من صغر وكبر ونحو
ذلك ، أنظر : المجموع : ٥٤١/٤ .
- (٢) هذا على مذهب الحنابلة الذين يقولون أن أول وقت الجمعة عند ارتفاع
الشمس فانهم يستحبون اقامتها عند الزوال ، وأما الجمهور فيقولون بعدم
جواز اقامتها قبله أصلا .
- (٣) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب تخطى رقاب الناس يوم الجمعة ،
٢٩٢/١ ، برقم : ١١١٨ ، والنسائي في كتاب الجمعة ، باب النهي عن تخطى
رقاب الناس ٠٠٠ ، ١٠٣/٣ ، وصححه الألباني ، أنظر صحيح الجامع الصغير ،
١٠٥/١ .
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، ٢١٢ / ،
ومسلم في كتاب الجمعة ، ٥٨٠/٢ ، برقم : ٨٤٥ .
- (٥) المغنى : ١٤٨/٢ .

المبحث الخامس

حكم اتصال الغسل بالرواح الى الجمعة

اختلف الفقهاء فى غسل الجمعة ، أيشترط أن يكون متملا بالرواح اليها كى تتحقق السنية فيه أم لا ؟ وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة يرجع الى اختلاف الفهم من قوله - صلى الله عليه وسلم : (من اغتسل يوم الجمعة ثم راح الى المسجد ٠٠٠ الحديث) فهل يشترط أن يكون الرواح متملا ، أم يجوز أن يكون متراخيا كما تدل عليه لفظة (ثم فى الحديث ؟) .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية شرطية اتصال الغسل بالرواح الى الجمعة حتى تتحقق السنية ، ولا يضر الفصل اليسير ولا الأكل اليسير ، فان تغذى بعده أو نام اختيارا وقبل الذهاب الى الجامع أعاد الغسل ، لا أن نام أو تغذى فى المسجد (١)

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى أن غسل الجمعة لا يشترط أن يكون متملا بالرواح اليها بل لو اغتسل بعد الفجر ، وذهب اليها قبل الزوال بقليل كان محققا للسنية ، لكن الحنفية اشترطوا - على الصحيح فى المذهب - أن لا يحدث بعد الغسل ، فان أحدث وتوضأ ، أعاد الغسل (٢) .

- (١) الخطاب : ١٧٤/٢ - ١٧٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٦٢/٢ ، الخرشى : ٨٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٨٤/١ - ٣٨٥ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٥٠٤/١ ، الكافى : ٣٢٣/١ ، البيان والتحصيل : ٣١١/١ ، ٢ / ١٥٤ - ١٥٥ ، المعونة على مذهب عالم المدينة ، القاضى عبدالوهاب بن نصر البغدادى مخطوط بمكتبة رباط سيدنا عثمان ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ، برقم : ١٥٨ ، ص ٢١ أ ، الجامع : ٨٣/١ ب ، الاشراف : ٤٦/١ - ٤٧ ، الفواكه الدوانى : ٣١٠/١ - ٣١١ ، الذخيرة غ : ١٧٧/١ ب ، عارضة الأحوذى : ٢٨٢/٢ - ٢٨٣ ، المنتقى : ١٨٦/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٣١٦/١ - ٣١٧ .
- (٢) شرح فتح القدير : ٥٩/١ ، البناية : ٢٨٧/١ ، البحر الرائق : ٦٦/١ ، مغنى المحتاج : ٢٩٠/١ - ٢٩١ ، المجموع : ٥٣٦/٤ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠١/١ ، المغنى : ٢٠١/٢ .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم فى شرطية اتصال الغسل بالرواح المسمى

الجمعة بما يلى :

١ -- حديث ابن عمر وفيه : (اذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل) (١)

فقد علق الغسل للجمعة بالمجيء اليها (٢) .

٢ -- حديث عائشة - رضى الله عنها - قالت : (كان الناس ينتابون الجمعة

من منازلهم ومن العوالى فيأتون فى العباء ويصيبهم الغبار ، فيخرج منهم —
الريح ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لو أنكم تطهرتم ليومكم
هذا) (٣) .

فدل على أن المقصود أن الغسل إنما هو للملاة (٤) .

٣ -- ان الحكمة من غسل الجمعة أن يأتى المصلى اليها وهو طيب الرائحة ،

والاغتسال قبل الجمعة بوقت طويل يفوت المقصود من غسل الجمعة (٥) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم فى عدم شرطية اتصال الغسل بالرواح

بما يلى :

١ -- قوله - صلى الله عليه وسلم - : (من اغتسل يوم الجمعة شمس راح

..... الحديث) .

والدلالة فيه من وجهين :

أحدهما : انه قال : من اغتسل يوم الجمعة ، واليوم إنما هو من طلوع الفجر .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، ٢١٢/١ ، ومسلم

فى كتاب الجمعة ، ٥٧٩/٢ ، برقم : ٨٤٤ .

(٢) البيان والتحصيل : ٣١١/١ ، ١٥٥/٢ ، الاشراف : ٤٦/١ ، المنتقى : ١٨٦/١ ،

الزرقانى على الموطأ : ٣١٦/١ - ٣١٧ ، المعونة : ص ٢١ أ .

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الجمعة ، باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب ،

٢١٧/١ ، ومسلم فى كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من

الرجال ، ٥٨١/٢ ، برقم : ٨٤٧ .

(٤) المنتقى : ١٨٧/١ ، الزرقانى على الموطأ : ٣١٧/١ .

(٥) الاشراف : ٤٦/١ ، البيان والتحصيل : ١٥٥/٢ ، المعونة : ص ٢١ أ .

ثانيهما : قوله فى الحديث : (ش) ، وهى تفيد التراخى (١).

الترجيح :

ان المتأمل فى أدلة الفريقين يجد أن المالكية قد بنوا مذهبهم على أن الاغتسال يوم الجمعة انما هو من أجل الصلاة ، وأن من قدم الاغتسال على الرواح بوقت طويل لا يكون محققا لمقصود الغسل .

والحق أن قول المالكية ان الغسل انما هو لأجل الصلاة صحيح لكن لا يبدو لى أن من قدمه على الصلاة بوقت طويل لا يكون محققا لمقصوده ، وذلك لأن أثر الغسل لا يعقل أن يزول بهذه السرعة ، ثم إن المالكية قد قالوا : بأنه اذا ذهب الى المسجد مبكرا وجلس فيه فانه لا يعيد الغسل ، ولا يبدو لى فرق بين جلوس الانسان فى المسجد ، أو جلوسه فى بيته من حيث التأثير فى مقصود الشارع من الغسل ، الا أن يقال : انه ان بقى فى بيته فلربما يعمل عملا يعرق منه أو تتسخ منسسه شيابه فحينئذ يكون السبب فى اعادة الغسل شيئا آخر ليس هو عدم اتصاله بالرواح .

وأما استدلال بعض الحنابلة بحديث : (من اغتسل يوم الجمعة) ، وقولهم : ان اليوم يكون من طلوع الفجر ، فغير متجه لأن اليوم أيضا يمتد الى العصر ، والى الغروب أيضا ومذهب الحنابلة أنفسهم أن من اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يكون محققا لسنة غسل الجمعة ومن هنا يترجح عدم شرطية اتصال الغسل للجمعة بالرواح اليها ، وان كان هذا هو الأفضل والمستحب كما قال الجمهور .

(١) المغنى ٣٠١/٢ ، مغنى المحتاج ٢٩١/١ ، المجموع ٥٣٦/٤ .

المبحث السادس

حكم سجود المزحوم في صلاة الجمعة على ظهر غيره

اختلف الفقهاء في من زحم في صلاة الجمعة ، ولم يتمكن من السجود لكثرة الزحام أيمح سجوده لو سجد على ظهر غيره أم لا ؟ .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يسجد على ظهر غيره بل ينتظر حتى يخفف الزحام فإن فعل لم تجزئه صلاته (١).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أنه يسجد على ظهر غيره ، وتمح صلاته (٢) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم في عدم صحة السجود على ظهر غيره بما يلي :

- ١ - بعض النصوص العامة : ومنها قوله - صلى الله عليه وسلم - : (صلوا كما رأيتموني أصلي) ، وقوله : (جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا) .
- ٢ - ان ضرورة الرحمة لاتبيح السجود على ما هو غير محل للسجود كالموضع النجس .
- ٣ - ولأن كل مالم يكن محلا للسجود في غير الرحمة لم يكن محلا للسجود في وقوعها كالأيماء (٣) .

(ب) واستدل الجمهور بما يلي :

- ١ - قول عمر - رضي الله عنه - : (إذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر أخيه) (٤) .
- وقد قال هذا بمحض من الصحابة وغيرهم ، وهذا ضعيف لأننا لا نعرف أنه قال ذلك بمحض من الصحابة .

(١) المدونة : ١٤٧/١ ، الاشراف : ١٢٨/١ .

(٢) البناية : ٨٤٦/٢ ، المبسوط : ٢٠٧/١ ، مغنى المحتاج : ٢٩٨/١ - ٢٩٩ ، حاشيتا

القليوبي وعميرة على شرح المحلى : ٢٩٦/١ ، المجموع : ٥٥٨/٤ ، شـرح

منتهى الارادات : ٢٩٦/١ ، المغنى : ١٦٠/٢ .

(٣) الاشراف : ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ، ٣٢/١ .

٢ - القياس على المريض فانه يأتى بما يمكنه (١).

الترجيح :

ان النصوص التى استدل بها المالكية بنصوص عامة ، والأقيسة التى جاءوا بها معارضة بأقيسة أخرى ، ثم ان متابعة الامام فى مثل هذه الأركان أولى من انتظار شيء غير متيقن الحدوث ، وهو زوال الزحمة اذ أن المعهود أن الزحمة لاتخف اثناء الصلاة ان لم تزد ، وبهذا يترجح مذهب الجمهور فى صحة السجود على ظهر مصل آخر أو قدمه .

(١) المغنى : ١٦٠/٢ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٥٥٨/٤ ، مغنى المحتساج : ٢٩٩/١ ، المبسوط : ٢٠٢/١ ، البناءية : ٨٤٦/٢ ، شرح منتبهى الارادات : ٢٩٦/١ .

المبحث السابع

صفة صلاة الخوف

وردت صيغ وصفات كثيرة لصلاة الخوف ، وللفقهاء فيها تفصيلات كثيرة جدا لكن المعمول به عند المذاهب ثلاث صفات :

فأما المالكية والشافعية والحنابلة فقد اختاروا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع^(١) ، واختار الحنفية صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - الواردة في رواية عبدالله بن مسعود ، وبالرغم من أن المالكية والشافعية والحنابلة قد اختاروا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع ، إلا أن المالكية قد اختاروا رواية لصلاته - صلى الله عليه وسلم - في غزوة ذات الرقاع تختلف عما اختاره الشافعية والحنابلة .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء :

(١) ذهب المالكية الى أن الامام يقف بالطائفة الأولى ، وتقف الطائفة الأخرى وجاه العدو فيصلي بالطائفة الأولى ركعة بسجديتها ، ثم يثبت قائما فتتم الطائفة الأولى الركعة الثانية وحدانا ، ثم تنصرف الى مواجهة العدو فتأتى الطائفة الثانية فيصلي بهم الامام ركعة ثم يسلم ، ويتموا هم لأنفسهم وحدانا (٢) .

(١) اختلف في سبب تسميتها بذلك ، ف قيل : لأنهم شذوا الخرق على أرجلهم من شدة الحر لفقد النعال ، وقيل : نسبة الى اسم جبل قرب المدينة ، وقيل غير ذلك .

(٢) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢ / ١٨٧ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٢ / ٦٩ ، الخروشي : ٢ / ٩٥ ، الشرح الكبير للدردير : ١ / ٣٩٣ ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ١ / ٥١٩ ، الذخيرة خ : ١ / ١٩٦ ب ، المنتقى : ١ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ، الاشراف : ١ / ١٣٩ ، الجامع : ١ / ٨٧ ب بداية المجتهد : ١ / ١٢٧ .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (١) الى نفس الصفة التي ذكرها المالكية لكنهم قالوا : ان الامام اذا صلى بالطائفة الثانية ركعة ، جلس للشهادة ، وقاموا هم فأتوا بركعة ثانية فينتظرهم الامام حتى يفرغوا من صلاتهم ، فيسلم بهم ، لكن الشافعية استحبووا صفة صلاته - صلى الله عليه وسلم - بعسفان (٢) اذا كان العدو جهة القبلة (٣).

الأدلة :

سنقتصر في سوق الأدلة على موضع انفراد المالكية فقط ، وهو : هل ينتظر

(١) ذهب الحنفية الى أن الامام يصلي بالطائفة الأولى ركعة بسجدين ، فاذا رفع رأسه منها ذهب هذه الطائفة الى مواجهة العدو ، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الامام ركعة ثم يسلم هو ، ولايسلموا بل يقوموا الى مواجهة العدو ، فتأتي الطائفة الأولى فتتم صلاتها وحدانا بركعة واحدة وتشهد وسلام ثم تقوم الى مواجهة العدو وتأتي الطائفة الثانية فتتم صلاتها كالأولى ، واستدلوا بالصفة التي وردت في حديث ابن مسعود التي وردت فيها هذه الكيفية ، والتي أخرجها أبوداود في كتاب الصلاة ، باب من قال : يصلي بكل طائفة ركعة ثم يسلم ٠٠٠ ١٦/٢ برقم : ١٢٤٤ ، والبيهقي في كتاب صلاة الخوف ، باب من قال في هذا كبر بالطائفتين جميعا ، وقال : مرسل ، أبو عبيدة لم يدرك أباه ، وخصيف الجزري ليس بقوى ٢٦١/٣ ، أنظر : مذهب الحنفية وتفصيلاته : البناية : ٩٢٦/٢ - ٩٢٨ .

(٢) عسفان : موضع بين مكة والمدينة يبعد عن مكة نحو ثمانين كيلومترا ، وصفة صلاة عسفان وردت في حديث أبي عبيد الله الزرقى : وفيه : (فلما حضرت العصر قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مستقبلا القبلة ، والمشركون أمامه ، فصلى خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صف واحد ، وصف بعد ذلك صف آخر ، فركع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وركعوا جميعا ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما صلى هؤلاء سجدين ، وقاموا ، سجد الآخرون الذين كانوا خلفه ، ثم تأخر الصف الذي يليه مقام الآخرين ، وتقدم الصف الآخر الى مقام الصف الأول ثم ركع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وركعوا جميعا ، ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونهم ، فلما جلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والصف الذي يليه سجد الآخرون ثم جلسوا جميعا ، فلم يبق بهم جميعا) .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٠١/١ - ٣٠٢ ، المجموع : ٤٠٨/٤ - ٤٠٩ ، كشف القناع : ١١/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٢٨٥/١ ، المغنى : ٢٦٢/٢ .

الامام بالطائفة الثانية فيسلم بهم ؟ أم يسلم هو ويتموا وحدانا ؟ وهو - كما رأينا - موضع خلاف بين المالكية من جهة ، والشافعية والحنابلة من جهة أخرى ، وأما الحنفية فإن الصفة التي اختاروها تختلف تماما عن صفة ذات الرقاع .

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم في أن الامام يسلم ولا ينتظر الطائفة الثانية ليسلم بهم بما يلي :

١ - ماروى عن صالح بن خوات (١) موقوفا (أنه لما قضى الركعة بالطائفة الثانية ، سلم ولم ينتظرهم حتى يفرغوا من الصلاة) (٢) .

٢ - ولأن تغيير الهيئة في صلاة الخوف قد جرى من أجل الضرورة ، فإذا زالت الضرورة رجعت الى هيأتها ، ولا ضرورة في انتظار الامام للطائفة الثانية كي يفرغوا من الركعة فيسلم بهم .

٣ - ان المأمومين في الطائفة الثانية لا يعرفون فراغ الامام من التشهد كي يقوموا ليأتوا بالركعة الثانية الا بالتفاتة من الامام أو اشارة منه ، وهذا عمل في الصلاة لا يحتاج اليه .

٤ - ان انتظار الامام لهم كي يأتوا بالثانية يجعل الامام تابعا لهم ، وهو ما يناقض طبيعة الامامة ، لأن الامام متبوع ، وليس بتابع .

٥ - ان الامام لا سبيل له الى معرفة انتهاء المأمومين من الصلاة خلفه ، وذلك لتفاوت المأمومين في السرعة والابطاء ، فيؤدى به ذلك اما الى السلام قبل أن يتم بعض المأمومين ركعتهم فيؤدى ذلك الى تفويت فضيلة الاقتداء على بعض المأمومين دون بعض ، أو ينتظر طويلا ، وهذه زيادة في الصلاة لا مبرر لها (٣) .

(١) هو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصارى المدنى ، روى عن أبيه وخاله سهل بن أبى حشمه ، وعنه ابنه خوات ويزيد بن رومان وغيرهم ، ذكره ابن حبان في الثقات ، انظر : تهذيب التهذيب : ٣٨٧/٤ .

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب صلاة الخوف ، باب صلاة الخوف ، ١ / ١٨٣ ، والترمذى في أبواب الصلاة ، باب ماجاء في صلاة الخوف ، ٤٥٥/٢ ، برقم : ٥٦٥ ، وابن ماجه في كتاب اقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ماجاء فى صلاة الخوف ، ٣٩٩/١ ، برقم : ١٢٥٩ .

(٣) الاشراف : ١٣٩/١ ، المنتقى : ٣٢٢/١ - ٣٢٣ ، الجامع : ٨٧/١ ب ، بداية المجتهد : ١٢٧/١ .

(ب) واستدل الشافعية والحنابلة بما يلي :

١ - حديث يزيد بن رومان في قصة صالح بن خوات في قصة ذات الرقاع وفيه :
(ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم (١) .

٢ - قوله - تعالى - : ﴿ ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ﴾ (٢)
فهذا يدل على أن صلاتهم كلها معه - صلى الله عليه وسلم - .

٣ - ولأن الطائفة الأولى أدركت معه فضيلة الاحرام ، فينبغي أن يسلم
بالثانية ليسوى بينهما (٣) .

الترجيح :

والذي يظهر لي أن مايقول به المالكية أولى بالقبول مراعاة لوضع الامام ،
وهو أنه متبوع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان كلا من الفتيتين قد حظي
بثواب الجماعة كما حظي الامام أيضا ، ثم أن صلاة الطائفة الثانية أشبه ماتكون
بصلاة المسبوق ، ومعلوم أن الامام لاينتظر المسبوق حتى يسلم كي يسلم به .

(١) المغني : ٢٦٢/١ ، المجموع : ٤١٨/٤ ، والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة

المسافرين ، باب صلاة الخوف ، ٥٧٥/١ ، برقم : ٨٤٢ .

(٢) النساء / ١٠٢ .

(٣) المغني : ٢٦٢/١ .

الفصل التاسع

معدرات المذهب فى أحكام وصلاة العيدين

يشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : حكم التكبير لغير الامام فى صلاة العيدين

المبحث الثانى : متى يبدأ التكبير فى عيد الفطر

المبحث الثالث : حكم التكبير المقيّد فى أيام التشريق

المبحث الرابع : حكم استخلاف الامام من يملئ بالضعفاء عند خروجه لصلاة العيد

المبحث الخامس : حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها

المبحث الأول

حكم التكبير لغير الامام فى صلاة العيدين

اختلف الفقهاء فى حكم التكبير لغير الامام فى صلاة العيدين بعد اتفاهم
على أن الامام يأتى قريبا من وقت اقامتها .

وسبب انفراد المالكية هو الاختلاف فى الفهم من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فان النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يأتى المصلى فى صلاة العيد وقد حانت الصلاة (١) ، فمن الفقهاء من قصر هذا الحكم على الامام ، واستحب لغيره التكبير ، ومن الفقهاء من عداه الى المأمومين أيضا .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن المستحب لغير الامام الخروج الى المصلى بعد طلوع الشمس ، هذا لمن كان منزله قريبا من المصلى ، وأما من كان منزله بعيدا فانه يستحب له الخروج قبل ذلك بحيث يكون وصوله الى المصلى قريبا من الاقامة (٢) .

(ب) وذهب الجمهور الى استحباب التكبير لصلاة العيد ، لغير الامام ، واستحب الشافعية والحنابلة بعد الفجر مباشرة (٣) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

١ - عمل أهل المدينة فقد قال مالك : إن هذا هو ما أدرك عليه الناس ببلده .

(١) أخرج مسلم بمعناه فى كتاب صلاة العيدين ، ٦٠٥/٢ ، برقم : ٨٨٩ .

(٢) الخطاب : ١٩٤/٢ ، الخرشى : ١٠٢/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ ، الجامع : ٩٠/١ ب ، الفواكه الدوانى : ٣١٧/١ .

(٣) البناية : ٨٥٦/٢ ، نهاية المحتاج : ٣٨٥/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع ، والمجموع : ١٠/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٦/١ .

٢ - القياس على الامام (١)

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا على مذهبهم في استحباب التكبير الى صلاة العيد بما يلي :

١ - حتى يدرك فضيلة انتظار الصلاة .

٢ - حتى يكون قريبا من الامام ، فيحوز فضل القرب منه وفضل المصطفى الأول (٢) .

والذى يترجح لدى استحباب التكبير الى صلاة العيد ، وذلك لأن المسارعة الى العبادة أمر مندوب اليه ، خاصة في العبادات التى يتجمع فيها المسلمون كالجمعة ، هذا فضلا عما يحصل من فضيلة انتظار الصلاة ، وان المرء يكون فى صلاة ما انتظر الصلاة .

(١) الجامع : ٩٠/١ ب ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٦/١ .

المبحث الثانى

متى يبدأ التكبير فى عيد الفطر

اختلف الفقهاء فى بداية التكبير فى عيد الفطر .

وفىما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

- (أ) نقل المالكية فى هذه المسألة أقوالاً منها قولان رئيسان :
- الأول : وهو ظاهر المدونة أنه يكبر بعد طلوع الشمس لاقبله .
- الثانى : أنه يكبر قبله ، ومنذ خروجه الى العيد اذا كان قد خرج قبل الطلوع ، وصح هذا خليل بعد أن نقل القول الأول وتبعه على تصحيحه الخرشي ، ونقل الحطاب القولين من غير ترجيح ، وكذلك فعل الدردير (١) .
- (ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أن التكبير يبدأ من ليلة العيد (٣) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا بما يلى :

- ١ - عمل أهل المدينة .
- ٢ - أن التكبير فى الأضحية يكون عقب طلوع الشمس ، وذلك لأن الأصل فيه التكبير عند الرمي ، وهو انما يكون بعد طلوع الشمس فيقاس التكبير فى الفطر عليه (٤) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد استدلوا بقوله - تعالى - : ﴿ ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾ (٥) واكمال العدة يكون بغروب شمس اليوم

- (١) الحطاب : ١٩٥/٢ ، الخرشي : ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، الزرقاني على مختصر خليل : ٧٥/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٣٩٩/١ ، الجامع : ٩١/١ أ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ ، البيان والتحصيل : ٢٨٦/١ - ٢٨٧ ، ٣٦٨ - ٣٦٩ .
- (٢) ذهب الاحناف الى أنه لا تكبير فى عيد الفطر ، أنظر : البناية : ٨٥٨/٢ .
- (٣) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٠/٥ ، ٤٠ - ٤١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٠٩/١ - ٣١٠ .
- (٤) البيان والتحصيل : ٢٨٧/١ ، الذخيرة خ : ١٩٢/١ أ .
- (٥) البقرة / ١٨٥ .

الآخر من رمضان (١).

والذى يترجع لدى أن ابتداء التكبير هو من ليلة العيد لظاهر الكتاب ،
فقد كملت العدة بغروب الشمس ، واستقبل الناس العيد بليلتها .

(١) المذهب المطبوع مع المجموع : ٣٠/٥ ، مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، شرح منتهى

الارادات : ٣١٠/١ .

المبحث الثالث

حكم التكبير المقيد فى أيام التشريق

يقصد بالتكبير المقيد التكبير الذى يكون عقب الملوات ، وقد ورد هذا التكبير عن النبى - صلى الله عليه وسلم - فى أيام التشريق ويوم النحر أيضا ، كما ورد الأمر به فى قوله - تعالى - : ﴿ واذكروا الله فى أيام معدودات ﴾ (١) ، وقد اختلفت انظار الفقهاء فى هذا التكبير متى يكون ؟ وهل يكون بعد الغرائض ؟ أم بعدها وبعد النوافل ؟ وهل هو لمن صلى جماعة ؟ أو له ولمن صلى منفردا ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء :

(أ) مذهب المالكية : أنه يكبر لخمس عشرة فريضة من ظهر يوم النحر حتى صلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق على المشهور ، والتكبير يكون عقب الغرائض لا عقب النوافل والمقضيآت ، ولو كانت من أيام العيسد ، ولا حتى عقب الرواتب ، ويكون عقب السجود البعدى للغرائض اذا ترتب عليه سجود ، وقبل التسبيح والتحميد والتكبير (٢) .

(ب) وذهب الحنفية والحنابلة الى أن التكبير يكون عقب الغرائض للجماعة دون الفرد (٣) .

(ج) وذهب الشافعية الى أن التكبير يكون عقب الغرائض والنوافل (٤) .

-
- (١) البقرة ٢٠٣ .
 (٢) الحطاب : ١٩٨/٢ ، الخرشي : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٧/٢ ، الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه : ٤٠١/١ ، الكافى : ٢٢٧/١ ، الفواكه الدواني : ٣٢١/١ ، الذخيرة خ : ١٩٣/١ ب ، الشرح الصغير على أقرب المسالك : ٥٣١/١ ، الاشراف : ١٤٤/١ ، الجامع : ٩٢/١ ، المنتقى : ٤٢/٣ ، الزرقانى على الموطأ : ٣٦٥/٢ .
 (٣) البنائة : ٢ / ٨٩٠ ، شرح منتهى الارادات : ٢ / ٣١٠ ، المغنى : ٢٥٧/٢ .
 (٤) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٦/٥ ، ٣٩٠ .

الأدلة :

هذه المسألة مسألة اجتهادية فالمالكية استدلوا بعمل أهل المدينة كما ذكره ابن يونس في الجامع (١) .

والحنفية والحنابلة استدلوا بفعل ابن عمر فانه كان لا يكبر اذا صلى منفردا ، وقول ابن مسعود انما التكبير على من صلى في جماعة (٢) .

وأما الشافعية فقد قالوا : ان التكبير شعار للصلاة فيستوى فيه المنفصل والغرض (٣) .

والذى يترجح لدى أن التكبير يكون عقيب الفرائض فقط ، ولكن للفرد وللجماعة على السواء ، كما هو مذهب المالكية ، وذلك لأن ترتيبه على المنفصل يؤدي الى تكرار التكبير في الوقت الواحد أكثر من مره ، وقصره على الجماعة يغتفر على المنفرد فضيلة التكبير .

واذا كان التكبير هو المقصود من قوله - تعالى - : ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ ، فان قصره على الجماعة خروج عن ظاهر الكتاب والله أعلم .

(١) الجامع : ٩٢/١ أ .

(٢) المغنى : ٢٥٧/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣١٤/١ ، المجموع : ٣٩/٥ .

المبحث الرابع

حكم استخلاف الامام من يصلى بالضعفاء عند خروجه لصلاة العيـد

اختلف الفقهاء فى هذه المسألة :

(١) فمذهب المالكية أن الامام اذا خرج للمصلى لم يندب له أن يستخلف من يصلى بالضعفة كالصبيان والعبيد والنساء ممن لم يخرج للمصلى وانما يصلون هم أفذاذا ركعتين كصلاة العبد (١).

(ب) وأما الجمهور فقد ذهبوا الى أنه يندب للامام أن يستخلف من يصلى بالضعفة (٢).

وقد تعلق المالكية فى منعهم الامام من أن يستخلف أن هذه صلاة يجمع اليها الناس فلم يكن للامام أن يستخلف من يصلى بالضعفة ، وذلك كصلاة الجمعة (٣).

وأما الجمهور فقد استدلوا بفعل علي وأنه استخلف أبا مسعود الأنصارى (٤).

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور وذلك لأن فعل الصحابى واتباعه أولى من

القياس .

(١) الخطاب : ١٩٧/٢ - ١٩٨ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٠/١ ، الخرشي : ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، الجامع : ١٩٢/١ ، المنتقى : ٣٢٠/١ .

(٢) شرح فتح القدير : ٤١/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج : ٣٨٤/٢ ، كشف القناع : ٥٩/٢ .

(٣) المنتقى : ٣٢٠/١ .

(٤) مغنى المحتاج : ٣١٢/١ ، كشف القناع : ٥٩/٢ .

المبحث الخامس

حكم التنفل قبل صلاة العيد وبعدها

اختلف الفقهاء في التنفل قبل صلاة العيد وبعدها ، فمنهم من كرهه ، ومنهم من أجازه ، كما اختلف القائلون بالكراهة ، أتكره قبل صلاة العيد ؟ أم بعده ؟ أم هما معا ؟ وهل حكم المسجد في ذلك كحكم المصلى ؟ وسبب اختلافهم هذا يرجع الى أمور :

١ - تعارض بعض الآثار - في ظاهرها - فمن ذلك حديث ابن عباس ، وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى العيد ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ، فهو متعارض - في ظاهره - مع قوله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا أتى أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين) (١) .

٢ - هل اسم المسجد ينطلق على المصلى أو لا ينطلق عليه .

٣ - هل صلاة العيد تشبه الصلوات المسنونة ؟ ، فلا يتنفل قبلها ولا بعدها أم لا تشبهها ؟ (٢) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مذهب المالكية التعرقة بين المصلى والمسجد ، فعندهم يكره التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى ، وهذا الحكم يشمل الامام والمأمومين على السواء ، وأما في المسجد ، فانه لا يكره التنفل لاقبلها ولا بعدها ، وهذا الحكم انما هو لغير الامام ، أما هو فيكره له ذلك ، هذا هو مشهور المذهب ، وروى عن ابن حبيب كراهة أن يملئ الرجل غير العيد حتى الظهر (٣) .

(١) سبق تخريجه : ص ٣٤٣ .

(٢) بداية المجتهد : ١٦٠/١ .

(٣) الخرشى : ١٠٥/٢ ، الخطاب : ١٩٩/٢ ، الشرح الكبير : ٤٠١/١ ، الزرقانى

على مختصر خليل : ٧٧/١ ، الجامع : ٩١/١ ب ، الاشراف : ١٤٢/١ - ١٤٣ ،

بداية المجتهد : ١٥٩/١ - ١٦٠ ، المنتقى : ٣٢٠/١ ، عارضة الأحـوذى :

(ب) وذهب الحنفية الى كراهة التنفل في البيت والمصلى قبل صلاة العيـد وبعدها في المصلى خاصة (١).

(ج) وذهب الشافعية الى جواز التنفل قبلها لغير الامام وبعدها (٢).

(د) وذهب الحنابلة الى كراهة التنفل قبل صلاة العيد وبعدها في المصلى والمسجد على السواء (٣).

الأدلة:

(أ) استدل المالكية على كراهة التنفل في المصلى قبل صلاة العيد وبعدها وجوازه في المسجد في الحالين بما يلي :

- ١ - حديث ابن عباس وفيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاء يوم الفطر وصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما (٤).
- ٢ - فعل ابن عمر - رضي الله عنه - .
- ٣ - القياس على الجنابة .
- ٤ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين) .

وهذا عام في العيد وغيره .

٥ - ولأن المعنى الذي كره له ذلك في المصلى راجع الى الوقت والبقعة فكانت الكراهة مرتبطة باجتماعهما ، فاذا زال أو أحدهما زالت الكراهة (٥).

-
- (١) حاشية ابن عابدين : ١٧٠/٢ - ١٧١ ، شرح فتح القدير : ٤٢/٢ ، البناية : ٨٦٠/٢ .
 - (٢) مغنى المحتاج : ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج وحاشية الشبرملى على : ٢٨٥/٢ - ٢٨٦ ، المجموع : ١١/٥ - ١٢ .
 - (٣) شرح منتهى الارادات : ٣٠٩/١ ، المغنى : ٢٤٧/١ .
 - (٤) أخرجه البخارى في كتاب العيدين ، باب الصلاة قبل العيد وبعدها ، ١٢/٢ ، ومسلم في كتاب صلاة العيدين ، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها فى المصلى ، ٦٠٦/٢ ، برقم : ٨٨٤ .
 - (٥) الاشراف : ١٤٣/١ ، الذخيرة خ : ١٩٣/١ ب ، الخرش : ١٠٥/١ ، الجامع : ٩١/١ ب ، عارضة الآخوذى : ٨/٣ ، المنتقى : ٣٢٠/١ .

٦ - واستدل الخرشى على التفرقة فى الكراهة بين المصلى والمسجد فقال :
 (... ووجه ذلك أن الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر ،
 فكما لا يصلى بعد الفجر نافلة غير صلاة الفجر فكذا لا يصلى قبل صلاة العيد نافلة
 غيرها ، هذا وجه كراهة التنفل بالمصلى قبلها ، وأما وجه كراهته فيه بعدها
 فخشية أن يكون ذلك ذريعة لاعادة أهل البدع لها القائلين بعدم صحتها كغيرها
 خلف الامام غير الامام المعصوم ، ولا يقال كل من هذين يجرى فى التنفل قبلها
 وبعدها فى المسجد مع أنه لا يكره ذلك فيه لأننا نقول لانسلم ذلك اذ المسجد يطلب
 تحيته ولو فى وقت النهى عند جمع من العلماء ، وأما جوازه بعدها فى المسجد
 فلأنه ينذر حضور أهل البدع لصلاة الجماعة فى المسجد) (١)

والحق أن أدلة المالكية العقلية التى استدلو بها على التفرقة بين
 المسجد والمصلى ، فيها تكلف كالقول بأن النهى عن التنفل وقت صلاة العيـــــد
 مرده الى الوقت والبقعه فاذا زال أو أحدهما زال النهى فان جعل ذلك مناطا
 للنهى غير واضح .

وأما كلام الخرشى فهو متكلف أيضا ، فان جعل الخروج لصلاة العيد بالنسبة
 لها كطلوع الفجر بالنسبة لصلاة الفجر بعيد .

ثم ان التنفل قبل صلاة الفجر جائز ففيه ركعتا راتبة الفجر وركعتا تحية
 المسجد أيضا .

فاتضح بعد هذا الاستدلال وأبعد منه تعليلته الكراهة بعد صلاة العيد بخوف
 أن تكون ذريعة لأهل البدع ، فأهل البدع لا يحتاجون الى ذريعة لبدعهم ، ثم
 ان المسجد والمصلى فى ذلك سواء فاذا كانوا لا يذهبون الى المسجد عادة ، فما
 الذى يجعلهم يذهبون الى المصلى وهم يعتقدون عدم صحة الصلاة خلف الامام فلا فرق
 بين المصلى والمسجد فى بدعتهم هذه .

(ب) وأما الحنفية فقد استدلو على مذهبهم بحديث ابن عباس الذى استدل
 به المالكية ، وحملوا النهى فى الحديث على المصلى والبيت قبل الصلاة ، وعلى
 المصلى وحده بعدها مستدلين بحديث ابى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - وفيه :

(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يصلى قبل العيد شيئا فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين) (١) والمسجد عندهم كالمصلى (٢).

(ج) وأما الشافعية فقد استدلوا بفعل بعض الصحابة كآنس وغيره كـ استدلوا بأن الأصل اباحة الصلاة ما لم يشبها النهى (٣).

(د) وأما الحنابلة فقد استدلوا بحديث ابن عباس السابق الذى استدل به المالكية لكنهم حملوه على العموم وعضدوه بفعل ابن عباس وابن عمر راوييه — قال ابن قدامة :

(... قال الاثرم : قلت لأحمد : قال سليمان بن حرب انما ترك النبى - صلى الله عليه وسلم - التطوع لأنه كان اماما ، قال أحمد : فالذين رووا هذا عن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يتطوعوا ثم قال : ابن عمر وابن عباس هما راوياه وأخذا به يشير - والله أعلم - الى أن عمل راوى الحديث به تفسير له ، وتفسيره يقدم على تفسير غيره ...) (٤).

وعضدوه بما ورد عن الزهرى من قوله : (لم أسمع أحدا من علمائنا يذكر أن أحدا من سلف هذه الأمة كان يصلى قبل تلك الصلاة ولا بعدها) (٥).

والذى يترجح لدى كراهة التنفل فى المصلى قبل الصلاة وبعدها لظاهر حديث ابن عباس ، المتفق على صحته .

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فى الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ، قال فى الزوائد : اسناده صحيح رجاله ثقات ، ١ / ٤١٠ ، برقم : ١٢٩٣ ، والحاكم فى كتاب العيدين باب الصلاة اذا رجع من المصلى ، وقال : اسناده صحيح ، ٢٩٧ / ١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢ / ١٧٠ - ١٧١ ، البناية : ٢ / ٨٦٠ ، شرح فتح القدير : ٢ / ٤٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ١ / ٣١٣ ، نهاية المحتاج : ٢ / ٣٨٥ - ٣٨٦ ، المهذب المطبوع مع المجموع : ٥ / ١١ ، ١٣ .

(٤) المغنى : ٢ / ٢٤٧ .

(٥) المغنى : ٢ / ٢٤٧ ، والحديث أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه فى كتاب صلاة العيدين ، ٣ / ٢٧٥ ، برقم : ٥٦١٥ .

ولا يبدو لي فرق في هذا بين المصلى والمسجد لكن تحية المسجد تخص
بدليل فيبقى ماسواها على مقتضى حديث ابن عباس ، وأما قول الشافعية أن النهي
لم يثبت فصحيح إذا أريد بالنهي صيغته المعروفة ، لكن عدم تنفل النبي
- صلى الله عليه وسلم - مع عدم قيام الدليل على الخصوصية للامام دليل على
كراهة التنفل .

الفصل العشرون

مفردات المذهب فى صلاة الكسوف والاسـتسقاء

يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وقفات صليّة الكسوف

المبحث الثاني : حكم من أدرك الإمام في الركوع الثاني من صلاة الكسوف

المبحث الثالث : وقفات تصليحية لالة الاسماء تسقاء

المبحث الأول

وقت صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء في وقت صلاة الكسوف ، أهى وقت صلاة العيدين ؟ أم مالمسم
ينجل الكسوف ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية فى المشهور عن الامام الى أن وقت الكسوف كوقت صلاة العيد
من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى الزوال (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى أن وقتها فى كل وقت ، خلا أوقات النهى ، وذهب
الشافعية والحنابلة الى أن وقتها مالم ينجل ، لكن الحنابلة قالوا : بغوات
وقتها ان انجلت وقت النهى ، بينما قال الشافعية : بأنه يوقعها ولو كان وقت
نهى (٢)

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم بأن هذا الوقت - وهو الوقت الذى يبدأ
من حل النافلة الى الزوال - ليس فيه فراغ ولا نوافل تابعة لها ، فجعلوا
لنوافل المستقلة المتميزة كصلاة الكسوف والاستسقاء .

واستدلوا أيضا بقياس صلاة الكسوف على صلاة العيد والاستسقاء فهى شبيهة
بهما ، لأنها توقع ضحى ولأنه يعقبها ذكر وهو الخطبة فكانت فى الحكم مثلهما (٢) .

-
- (١) الحطاب : ٢٠٢/٢ - ٢٠٣ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل :
٧٩/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ، الفواكه الدوانى : ٣٢٣/١ ، الجامع
٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ ، الشرح المغير على أقرب المسالك :
٥٣٣/١ ، الكافى : ٢٢٧/١ ، المنتقى : ٣٣٠/١ ، التمهيد : ٣١٢/٣ .
- (٢) البناية : ٨٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ١٢٩/١ ، ٣١٩ ، شرح منتهى الارادات :
٢٤٤/١ ، ٣١١ .
- (٣) الجامع : ٨٩/١ ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الحطاب :
٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ .

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا رأيتم شيئا من ذلك فصلوا حتى ينجلى) (١)

والذى يترجح لدى أن وقت صلاة الكسوف لا يختص بوقت صلاة العيد ، وذلك لأن الصلاة متعلقة بسبب وهو الكسوف فتدور معه كركعتي الاحرام بالحج ، أو ركعتي الطواف ، ونظائر ذلك كثيرة .

ثم ان القول بأن وقتها كوقت صلاة العيد يفوت الصلاة اذا كسفت الشمس بعد الظهر أو بعد العصر ، والحديث واضح بالأمر بالصلاة ما لم تنجل والله أعلم .

(١) مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣١١/١ ، والحديث أخرجه البخارى فى كتاب الكسوف ، باب الدعاء فى الخسوف ، ٣٠/٢ ، ومسلم فى كتاب الكسوف ، باب صلاة الكسوف ، ٦٢٠/٢ ، برقم : ٩٠١ .

المبحث الثانى

حكم من أدرك الامام فى الركوع الثانى من صلاة الكسوف

اختلف الفقهاء فى حكم من أدرك الركوع الثانى من صلاة الكسوف ، أيكون مدركا للركعة أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة هو صفة صلاة الكسوف التى تشتمل الركعة فيها على ركوعين ، فان الفقهاء اختلفوا فى أى الركوعين هو الفرض ؟ وأيها هو التابع والسنة ؟ فمن قال : ان الركوع الأول هو الركن وان الثانى تابع له ، قال : ان من ادرك الامام فى الركوع الثانى لا يكون مدركا للركعة ، ومن قال : بأن الركوع الثانى هو الركن حكم باءدراك الركعة لمن أدرك ههنا الركوع .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أن الركوع الثانى هو الركن فيكون مدركه مدركا للركعة (١)

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة (٢) الى أن الركوع الأول هو الركن ، وأن الثانى تابع له ، فلا يكون مدركه مدركا للركعة اذا فاته الركوع (٣) .

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بأن الركوع الأول له حكم القراءة ، لأنه يتخللها ، والقراءة محمولة عن المأموم ، قالوا : والركوع الأول ليس هو الركوع

(١) الحطاب : ٢٠٣/٢ ، الخرشى : ١٠٨/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٧٩ / ٢ ،

الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ، الجامع : ٨٩/١ ب ، الذخيرة خ : ١٩٤/١ .

(٢) ذهب الحنفية الى أن الركعة فى صلاة الكسوف ذات ركوع واحد كسائر الملوات فلا يبقى مجال للقول بالادراك فى الركوع الأول أو الثانى ، أنظر : البناية : ٨٩٧/٢ .

(٣) نهاية المحتاج : ٣٩٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، المجموع : ٦١/٥ - ٦٢ ، شرح منتهى الارادات : ٣١٣/١ ، المغنى : ٢٨١/٢ .

الركن ، بل ان ركوع الركن هو الثانى ، وذلك لأن الركوع الثانى يعقبه السجود فدل على أنه هو المعتبر ، بخلاف الركوع الأول فانه تعقبه قراءة وهذا غير معهود فى الركوع مما يؤيد أن الركوع المعتبر به هو الركوع الثانى (١) .

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فقد قالوا : ان الركوع الأول هو الركن ، وأن الثانى تابع له ، بدليل أنه يصح أن تملأ صلاة الكسوف بركوع واحد كغيرها من النوافل ، كما روى ذلك من غير وجه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - (٢) .

والذى يترجح لدى أن الركوع الثانى هو المعتبر ، وأن من أدركه يكون مدركا للركعة ، وقول الشافعية والحنابلة : انه يصح أن تملأ صلاة الكسوف بركوع واحد ليس من لازمه ان يكون الركوع الأول هو المعتبر اذا صليت بركوعين ، اذ قد يقال : ان الركوع الثانى هو المعتبر لأنه هو الذى يعقبه السجود ، كما أنها لو صليت بركوع واحد لكان السجود يعقب ذلك الركوع .

-
- (١) الخطاب : ٢٠٣/٢ ، الخرشي : ١٠٨/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٠٣/١ ، الجامع : ٨٩/١ ب ، الذخيرة : ١٩٤/١ .
- (٢) مغنى المحتاج : ٣١٩/١ ، المجموع : ٦١/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣١٣/١ ، المغنى : ٢٨١/٢ .

المبحث الثالث

وقت صلاة الاستسقاء

اختلف الفقهاء فى وقت صلاة الاستسقاء ، هل تختص بوقت أم لا ؟ • وسبب انفراد المالكية فى هذه المسألة الاختلاف فى الفهم من فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - فقد روى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد برز للاستسقاء بعد أن ارتفع حاجب الشمس ، وروى عنه أيضا أنه استسقى فى خطبة الجمعة (١) ، فاختلف الفقهاء فى الفهم من هذين الحديثين ، فمن خصها بوقت احتج بالحديث الأول ، ومن لم يخصصها احتج بالحديث الثانى •

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية فى المشهور عن الامام الى أن وقتها هو وقت صلاة العيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى أن تزول ، ونقل بعضهم عن الامام أنها لاتفعل فى غير هذا الوقت ، بينما نقل ابن يونس فى الجامع عن العتبية قوله : لا بأس بصلاتها بعد الزوال ، لكن المشهور الأول (٢) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن صلاة الاستسقاء لاتختص بوقت معين ، لكن الشافعية كرهوا فعلها فى وقت الكراهة ، والحنابلة استحبه فى وقت صلاة العيد (٣) .

الأدلة :

(١) استدل المالكية بما يلى :

١ - ما روته عائشة - رضى الله عنها - : (شكا الناس الى النبى - عليه

(١) أخرجه البخارى فى أبواب الاستسقاء ، باب الاستسقاء على المنبر ، ١٧/٢ •

(٢) الخرشى : ١١٠/٢ ، الخطاب : ٢٠٦/٢ ، الزرقانى على مختصر خليل : ٨١/ ٢ ، البيان والتحصيل : ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ، الذخيرة : ١٩٥/١ أ ، الفواكه الدوانى : ٣٢٧/١ ،

الكافى : ٢٣٠/١ ، الجامع : ٩٠/١ أ ، الشرح المغير على أقرب المسالك : ٥٣٧/١ •
(٢) البناية : ٩١٦/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٢٤/١ ، المجموع : ٧٦/٥ - ٧٧ ، شرح

منتهى الارادات : ٣١٤/١ ، المغنى : ٢٨٦/٢ - ٢٨٧ •

الصلاة والسلام - فحظ المطر فأمر بمنبر فوضع له في المملى ، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه ، فخرج - عليه الصلاة والسلام - حين بدأ حاجب الشمس فقعد على المنبر فكبر وحمد الله ثم قال : انكم الحديث (١) .

٢ - القياس على صلاة العيدين (٢) .

(ب) وأما الجمهور فان مستندهم أنها نافلة كغيرها من النوافل لاتختص بيوم معين فلا تختص بوقت معين كالاستخارة (٣) .

والذى يترجح لدى أن لا وقت لصلاة الاستسقاء ، وفعل النبى - صلى الله عليه وسلم - بعد شروق الشمس ليس مستلزماً عدم فعلها في غير ذلك من الأوقات وان كان المستحب التأسى بالنبى - صلى الله عليه وسلم - في هذا ، ومن هنا فإن مذهب الحنابلة القائلين باستحباب فعلها في وقت صلاة العيد هو الأوفق والأشبه وبالله التوفيق .

-
- (١) أخرجه ابوداود في كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين في الاستسقاء ، قال ابوداود : وهذا حديث غريب اسناده جيد ، ٣٠٤/١ ، برقم : ١١٧٣ .
- (٢) الذخيرة : ١٩٥/١ ، الجامع : ٩٠/١ .
- (٣) المغنى : ٢٨٧/٢ ، المجموع : ٧٦/٥ - ٧٧ .

الفصل الحادي عشر

مفردات المذهب فى الجنائز

ويشتمل هذا الفصل على أحد عشر مبحثاً

- المبحث الأول : حكم قراءة (يسن) على المحتضر
- المبحث الثانى : حكم الصلاة على السقط
- المبحث الثالث : حكم التفصيل والصلاة على بعض الميت
- المبحث الرابع : كيفية حمله الجنائزة
- المبحث الخامس : حكم الجلوس على القبر
- المبحث السادس : عدد الأشواق التى يكفن بها الميت
- المبحث السابع : حكم الصلاة على من قتله الامام حـدا
- المبحث الثامن : حكم تقديم الابن على الأب والأخ على الجد فى الصلاة على الميت
- المبحث التاسع : مكان وقوف الامام والمنفرد مسن الجنائزة
- المبحث العاشر : حكم الصلاة على القبر لمن فاته شهود الجنائزة
- المبحث الحادى عشر : حكم دفن الشهيد بثيابه

المبحث الأول

حكم قراءة (يس) على المحتضر

اختلف الفقهاء فى حكم قراءة (يس) على المحتضر ، فمنهم من كرهه ومنهم من قال انه سنة .

(أ) فمذهب المالكية كراهة قراءة (يس) على المحتضر ، وقد روى ابــــن حبيب أن مالكا كره ذلك اذا فعل على سبيل الاستئذان ، وأما ان فعله لا على سبيل الاستئذان فلا كراهة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء الى سنية قراءة (يس) على المحتضر (٢) . وقد استدل مالك على الكراهة بانها ليست من عمل الناس (٣) . وأما الجمهور فقد استدلوا بما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (أقروا على موتاكم (يس)) (٤) .

والذى يترجح لدى مذهب الجمهور فى استحباب قراءتها على المحتضر وذلك للحديث الوارد فيها ، وهو وان كان معلولا بالاضطراب والوقف وجهالة بعض السرواة الا أن له شواهد ، كما أورد ذلك الحافظ ابن حجر فى التلخيص (٥) .

-
- (١) الخطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٢٣٨/٢ ، الخرشى : ١٣٦/٢ ، الجامع : ١٠٣/١ ، الذخيرة خ : ١٩٨/١ أ ، حاشية العدوى على الخرشى : ١٣٦/٢ ، البيان والتحصيل : ٢٣٤/٢ ، الفواكه الدوانى : ٢٣١/١ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ١٩١/٢ ، البناية : ٩٤٧/٢ - ٩٤٨ ، مغنى المحتساج : ٣٣٠/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٢١/١ .
- (٣) البيان والتحصيل : ٢٣٤/٢ ، الجامع : ١٠٣/١ أ .
- (٤) مغنى المحتاج : ٣٣٠/١ ، شرح منتهى الارادات : ٣٢١/١ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فيما يقال عند المريض ١٠٠٠ / ٤٦٦ برقم : ١٤٤٨ ، قال ابن حجر : (وأعله ابن القطان بالاضطراب وبالوقف وبجهالة حال أبى عثمان وأبيه ، ونقل أبوبكر بن العربى عن الدارقطنى أنه قال : هذا حديث ضعيف الاسناد ، مجهول المتن ، ولايصح فى الباب حديث ، وقال أحمد فى مسنده : ٠٠٠ كانت المشيخة يقولون : اذا قرئت - يعنى يس - عند الميت خفف عنه بها ، وأسنده صاحب الفردوس من طريق مروان بن سالم عن صفوان بن عمرو عن شريح عن أبى الدرداء ، وأبى ذر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : مامن ميت يموت فيقرأ عنده يس ، الا هون الله عليه ، وفى الباب عن أبى ذر وحده أخرجه أبوالشيخ فى فضائل القرآن) أنظر :
- تلخيص الحبير : ١٠٤/٢ .
- (٥) تلخيص الحبير : ١٠٤/٢ .

المبحث الثانى

حكيم الصلاة على السقط

اختلف الفقهاء فى السقط الذى يصلى عليه ، أهو الذى استهل صارخا فقط ؟ أم كل من ظهرت فيه أماره حياة من حركة واختلاج وعطاس ونحو ذلك ؟ أم من بلسخ فى بطن أمه مرحلة نغخ الروح ؟ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسأله :

(أ) مذهب المالكية : مشهور مذهب المالكية كراهة غسل السقط والصلاة عليه اذا لم يستهل صارخا ، ولو تحرك حركة بسيطة أو عطس أو بال ، فلا عبرة عندهم بالحركة والبول والعطاس ، لأنها قد تتأتى من غير من به حياة مستقرة ، وأما الرضاع فيسيره لغو وكثيره معتبر ، والحكم لذوى المعرفة ، لأن كثير الرضاع لايتأتى الا ممن به حياة مستقرة (١).

(ب) وذهب الحنفية والشافعية الى انه يصلى على من ظهرت فيه أمارات الحياة كمن حرك عضوا منه أو طرفا ، وأجاز الشافعية الصلاة على من اختلج أو تنفس (٢).

(ج) وذهب الحنابلة الى أنه يصلى على من بلغ أربعة أشهر فى بطن أمه (٣).

الأدلة :

(أ) استدل المالكية على مذهبهم بما يلى :

- (١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٤٠/٢ ، ٢٥٠ ، الخرش : ١٣٨/٢ ، ١٤٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٢٤/١ - ٤٢٧ ، الاشراف : ١٤٨/١ ، الفواكه الدوانسى : ٣٥٠/١ ، الجامع : ٩٥/١ ب ، الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ ، المنتقى : ١٢/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢٧/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٤٩/١ ، زاد المحتاج : ٤٠٥/١ ، حاشية البيجورى على شرح ابن القاسم الغزى : ٢٥٥/١ ، فتح العزيز شرح الوجيز بهامش المجموع : ١٤٦/٥ - ١٤٨ ، المجموع : ٢٥٥/٥ ، ٢٥٧ .
- (٣) شرح منتهى الارادات : ٣٣١/١ .

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (مامن مولود يولد الا نخس الشيطان في جنبه فيستهل صارخا الا ابن مريم وأمه) (١).

٢ - وعن جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا يرث الصبي حتى يستهل صارخا) (٢) والاستهلال الصياح والبكاء .

قال القاضى عبدالوهاب :

(وليس يخلو هذا التفسير أن يكون من عند النبى - صلى الله عليه وسلم - أو من عند هذا الصحابى وأبيهما كان فهو حجة ، روى عقيل عن ابن شهاب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : اذا استهل المولود صارخا صلى عليه ووجسب ميراثه وديته) (٣).

٤ - ولأنه كان متحركا فى بطن أمه ، فلم تكن الحركة لتفيد حياته (٤).

(ب) وأما الشافعية والحنفية فقد اعتمدوا على أن الحركة من أمـارات الحياة لأنه لو نزل ميتا لما تحرك (٥).
وقد أجاب المالكية بأن الحركة لاتفيد الحياة المستقرة لأنها تكون من المذبوح (٦) .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأنبياء ، باب (اذكر فى الكتاب مريم ١٣٨/٤،٠٠٠)
ومسلم فى كتاب الفضائل : باب فضائل عيسى - عليه السلام - ٨٣٨/٤ ، برقم : ٢٣٦٦ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الفرائض ، باب اذا استهل المولود ورث ٩١٩/٢ ، برقم : ٢٧٥١ .

(٣) الاشراف : ١٤٨/١ - ١٤٩ ، وانظر : الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ ، والحديث أخرجه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى الصلاة على الطفل ، ٤٨٣/١ ، برقم : ١٥٠٧ ، وأخرجه الترمذى فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى ترك الصلاة على الجنين حتى يستهل ٣٥٠/٣ ، برقم : ١٠٣٢ ، قال الحافظ ابن حجر : (وفى اسناده اسماعيل المكي عن أبى الزبير عنه وهو ضعيف) أنظر : تلخيص الحبير : ١١٣/٢ .

(٤) الاشراف : ١٤٩/١ .

(٥) مغنى المحتاج : ٣٤٩/١ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٥٥/٥ .

(٦) الاشراف : ١٤٩/١ .

(ج) وأما الحنابلة فقد استدلوا على مذهبهم فى الصلاة على من نفخت فيه الروح بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (والسقط يملأ عليه) (١).

والذى يترجح لدى مذهب المالكية فى أنه لا يملأ الا على من استهل صارخا ، لأن الصياح هو الذى يتيقن به الحياة والذى استهل صارخا يعتبر انسانا حيا طرأ عليه الموت .

(١) شرح منتهى الارادات : ٣٣١/١ ، والحديث أخرجه الترمذى فى كتاب الجنائز ، باب ما جاء فى ترك الصلاة على الجنين ، وقال : هذا حديث قد اضطرب الناس فيه ، ٣٥٠/٣ ، برقم : ١٠٣٢ ، والحاكم فى كتاب الجنائز ، وقال : هذا حديث صحيح الاسناد على شرط البخارى : ٣٦٣/١ .

من الآثار (١).

والذى يترجح لدى جواز الصلاة على بعض الميت ان تيقن أن هذا البعض من ميت حقيقة وأنه لم يصل عليه ، فاتباع فعل المحابة أولى من اتباع الاستنتاجات العقلية .

(١) كشف القناع : ١٤٣/٢ - ١٤٤ ، المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٥٣/٥ ، وأخرج هذه الآثار : ابن أبي شيبة في مصنفه ٣/٣٥٦ .

المبحث الرابع

كيفية حمل الجنابة

اختلف الفقهاء فى كيفية حمل الجنابة ، آله صفة وسنة مخصوصة أم ليس له ذلك ؟ ومن قال إن له صفة مخصوصة اختلفوا فى هذه الصفة أيضا ، ومنشأ الخلاف ورود بعض الكيفيات فى حمل الجنابة سواء عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أو عن بعض السلف فهل هذه الكيفيات وردت على سبيل بيان السنة أم أنها طرق مختلفة لحمل الجنابة بالوضع الذى يريح الحاملين ولا دخل للسنة فيها؟ وإذا كانت قد جاءت لبيان السنة فبأيها يؤخذ .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية فى المشهور الى أنه ليس لحمل الجنابة كيفية معينة ولا سنة ماضية ، بل يحملها كيفما كان ، وقد نقلوا ذلك عن الامام كما نقلوا كراهته لتعيين كيفية وصفة معينة (١) .

(ب) وذهب الشافعية والحنابلة الى سنة كيفيتين هما : الحمل بين العمودين ، بأن يقف شخص بين اليدين اللتين فى مقدمة السرير واضعا ايها على كتفيه ، ويحمل شخصان اليدين اللتين فى المؤخرة ، والتربيع وهى أن يحتمل أشخاص أربعة قوائم السرير الأربعة كل شخص منهم قائمة منه مع استحباب تناوبهم على تلك القوائم ، وذلك بتغيير مواضعهم فى الطريق .

وبالرغم من أن الشافعية والحنابلة قالوا بسنة الكيفيتين إلا أن الشافعية استحَبوا الحمل بين العمودين ، واستحب الحنابلة التربيع ، ونص كل منهما على أن الجمع بين الكيفيتين أولى (٢) .

بينما ندب الحنفية التربيع وكرهوا الحمل بين العمودين (٣) .

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٣٥/٢ ، الخرشى : ١٣٢/٢ ، الزرقانى على

مختصر خليل : ١٠١/٢ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ أ .

(٢) المجموع : ٢٦٩/٥ - ٢٧٠ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٦/١ ، المغنى : ٣٦٥/٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٣١/٢ .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فلا أعلم لهم دليلاً سوى القول بأن المقصود حمل الميت ، وأنه لامزية لأي من الكيفيتين على الأخرى (١) .

(ب) وأما الذين قالوا بندب الحمل بين العمودين فقد استدلوا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - حمل سعد بن معاذ - رضى الله عنه - بين العمودين (٢) ، ولأنه روى ذلك عن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبى هريرة وابن الزبير - رضى الله عنهم - . (٣)

وأما القائلون بسنية التربييع فاستدلوا بقول ابن مسعود : (إذا تباع أحكم جنازة فليأخذ بقوائم السرير الأربعة ، ثم ليتطوع بعد ذلك أو ليذر) (٤) .

والذى يترجح لدى جواز الحمل بأي كيفية كانت ، ولربما ترجح التربييع باشتراك عدد أكبر فى أجر الحمل .

-
- (١) الزرقانى على مختصر خليل : ١٠١/٢ .
 (٢) قال الحافظ ابن حجر : (قد رواه ابن سعيد عبد الواقدي عن ابن أبي - حبيبة عن شيوخ من بنى عبد الأشهل ،) وأخرج البيهقي فى كتاب الجنائز ، باب من حمل الجنازة فوضع السرير على كاهله بين العمودين المقدميين - أشارا من فعل بعض الصحابة ٢٠/٤ .
 (٣) المذهب المطبوع مع المجموع : ٢٦٩/٥٠ ، وأخرج هذه الآثار البيهقي : ٢٠/٤ .
 (٤) المغنى : ٣٦٥/٢ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٤٦/١ ، والأثر أخرجه ابن ماجه فى كتاب الجنائز ، باب ماجاء فى شهود الجنائز ٤٧٤/١ ، برقم : ١٤٧٨ وقال فى الزوائد رجال الاسناد ثقات لكن الحديث موقوف له حكم الرفع ، وأيضا هو منقطع فان أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ٤٧٤/١ ، وأخرجه البيهقي فى كتاب الجنائز ، باب من حمل الجنازة فدار على جوانبها الأربعة : ١٩/٤ - ٢٠

المبحث الخامس

حكم الجلوس على القبر

اختلف الفقهاء في حكم الجلوس على القبر هل يكره أم لا يكره؟، وسبب انفراد المالكية يرجع الى الاختلاف في تأويل الأحاديث التي نهت عن الجلوس على القبر، فمنهم من حمل النهي على ظاهره فقال بكرهه الجلوس على القبر مطلقاً، ومنهم من أولها بمعنى الجلوس عليه لقضاء الحاجة فلم يقل بكرهه الجلوس عليه ان لم يكن لهذا الغرض.

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

- (أ) ذهب المالكية الى أنه لا كراهة في الجلوس على القبر (١).
- (ب) وذهب جمهور الفقهاء الى كراهة الجلوس على القبر مطلقاً (٢).

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في عدم كراهة الجلوس على القبر بما

يلي :

- ١ - ماروى عن زيد بن ثابت من قوله : (انما نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الجلوس على القبور لحدث أو غائط أو بول) (٣)
- ٢ - وروى مالك في الموطأ أنه بلغه أن علياً كان يتوسد القبور ويفطجع عليها (٤).

- (١) الخطاب : ٢٥٣/٢ ، الجامع : ١٠٢/١ أ ، الذخيرة خ : ٣٠٢/١ ، المنتقى :
- ٢٤/٢ ، الزرقاني على الموطأ : ٧٠/٢ .
- (٢) البناية : ١٠٤١/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٥٤/١ ، حاشية البيجورى : ١ / ٢٦٥ ، المجموع : ٣١٢/٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٥٢/١ ، المغنى : ٣٨٧/٢ .
- (٣) الزرقاني على الموطأ : ٧٠ / ٢ ، والحديث أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار في كتاب الجنائز ، باب الجلوس على القبور بمثله ، ٥١٧/١ .
- (٤) أخرجه مالك في الموطأ : في كتاب الجنائز ، باب الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر ، ٢٣٢/١ ، برقم : ٣٤ .

٣ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يزور القبور ويرغب فـــــى زيارتها .

٤ - الاحتجاج بالاتفاق على جواز الجلوس على القبر عند الدفن (١) .

(ب) واستدل الجمهور على مذهبهم في كراهة الجلوس على القبر مطلقا بما يلي :

١ - حديث أبي هريرة وفيه : (لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابــــه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر) (٢) .

٢ - حديث جابر وفيه : (نهى أن يجصص القبر ، وأن يبنى عليه وأن يقعد عليه) (٣) .

٣ - حديث أبي مرثد الغنوى (٤) : (لاتجلسوا على القبور ولا تتلــــســــوا اليها) (٥) .

فهذه الأحاديث دالة على أن الجلوس المراد هو الجلوس المعهود (٦) .

وقد أجاب المالكية على أحاديث النهى عن الجلوس على القبر بالقــــول ان المراد منها الجلوس عليه لقضاء الحاجة (٧) .

- (١) المنتقى : ٢٤/٢ ، الجامع : ١٠٢/١ أ .
- (٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، ٦٦٧/٢ ، برقم : ٩٧١ .
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهى عن تجصيص القبر والبناء عليه ، ٦٦٧/٢ ، برقم : ٩٧٠ .
- (٤) هو أبو مرثد ، كنان بن الحصين بن يربوع الغنوى ، صحابي بدرى ، آخرــــى النبي - صلى الله عليه وسلم - بينه وبين عبادة من الصامت ، توفي سنة ثنتى عشرة من الهجرة ، أنظر : أسد الغابة : ٢٥٤/٤ ، ٢٩٤/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٤٨/٨ ، تقريب التهذيب : ١٣٦/٢ .
- (٥) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز ، باب النهى عن الجلوس على القبر والصلاة عليه ، ٦٦٨/٢ ، برقم : ٩٧٢ .
- (٦) مغنى المحتاج : ٣٥٤/١ ، المجموع : ٣١٢/٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٥٢/١ ، المغنى والشرح الكبير : ٣٨٧/٢ .
- (٧) الخطاب : ٢٥٣/٢ ، المنتقى : ٢٤/٢ ، الزرقانى على الموطأ : ٧٠/٢ ، الجامع ١٠٢/١ أ .

الترجيح :

إن الناظر في أدلة المالكية يجد أنها لاتصلح لمعارضة أدلة الجمهور،
وفيما يلي تفصيل ذلك :

١ - أما أثر زيد بن ثابت فإنه لو صح لما كان فيه دليل على المدعى ،
لأنه قول صحابي وتعليقه في مسألة يسوغ فيها الاجتهاد .

٢ - وأما فعل علي من توسده القبور والاضطجاع عليها فهو بلاغ يحتاج إلى
سند لاثباته ولو ثبت لما دل على ما ذهب إليه المالكية ، لأنه فعل صحابي ولربما
فعل هذا قبل أن يبلغه نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٣ - وأما الاحتجاج بزيارة القبور فليس من لازم الزيارة الجلوس عليها ،
لأنه قد يزورها ماشيا أو واقفا أو جالسا بينها .

٤ - وأما الاحتجاج بالجلوس عليها عند الدفن فغير متجه أيضا وذلك لأنه
لضرورة الدفن إذ لا يتأتى الدفن إلا به ، ثم انهم اثناء جلوسهم على القبور
لا يكونون قد دفنوا الميت بعد فتنتفى علة الكراهة في هذه الحالة .

٥ - وأما تأويل المالكية أحاديث أبي هريرة وجابر وغيرهما بأن المراد
منها الجلوس لقضاء الحاجة فغير متجه ، وذلك لأن الجلوس إذا أطلق انصرف إلى
الجلوس المعمود ، فلو قلنا أن فلانا جلس لما فهم منه الجلوس لقضاء الحاجة ،
فالجلوس لا يستعمل للتعبير عن قضاء الحاجة إلا بتقييده بذلك ، فيقال : (جلس فلان
لقضاء حاجته) .

ثم ان المعمود من الشارع الحكيم في بيانه الاحكام الشرعية عدم الاعتماد
في بيانه على المجازات البعيدة جدا والتي لا يفهم منها الحكم الا بالتقييد ،
والمعمود من النبي - صلى الله عليه وسلم - بيان ذلك أشفى بيان ، فإنه لما
نهى عن البول في الماء الراكد لم يقل : (لا يجلس أحدكم في الماء الراكد)
وانما قال : (لا يبولن أحدكم في الماء الذي لا يجري) ، وقل مثل ذلك في نهيه
- صلى الله عليه وسلم - عن التغوط في طريق الناس ومستظلهم (١) .

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة ، باب النهي عن التخلي في الطرق والظلل ،

وبهذا يترجح لدى مذهب الجمهور ، وذلك للأحاديث الصحيحة والصريحة ، شسم
ان الجلوس على القبر امتهان للميت المقبور واستخفاف بحرمة الموتى ، فـهـو
يوذى الى أن يآلف الناس الجلوس على القبور ، وهذا يذهب رهبة الموت من قلوبهم
فيؤدى الى عدم الاعتاظ به وهذا نقيض مقصود الشارع الحكيم .

المبحث السادس

عدد الأثواب التي يكفن بها الميت

اختلف الفقهاء فى عدد الأثواب التي يستحب للميت أن يكفن بها ، وسبب
انفراد المالكية الاختلاف فى فهم بعض الآثار ، فمن ذلك حديث عائشة - رضى الله
عنها - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد كفن بثلاثة أثواب سحولية يمانية
ليس فيها مئزر ولا قميص .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه يستحب أن يكفن الرجل فى خمسة أثواب منها
ثلاث لفائف وقميص ومئزر ، كما أن مذهبه استحباب الوتر غير الواحد ، وألا يزيد
على سبعة واستحباب السبعة للمرأة (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى أن السنة
أن يكفن الرجل فى ثلاثة أثواب والمرأة فى خمسة ، على خلاف بينهم فى كراهة
أن يزداد الرجل على ثلاث ، وفى استحباب القميص أو عدم استحبابه (٢) .

الأدلة :

فى هذه المسألة بعض الآثار التي اختلف الفقهاء فى الفهم منها ، فمن
ذلك حديث عائشة فى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كفن بثلاثة أثواب بيضاء
سحولية يمانية ليس فيها مئزر ولا قميص (٣) ، ومنها حديث ليلى بنت قانف (٤)

- (١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ ، الخرشى : ٢ / ١٢٤ ، ١٢٦ ،
الشرح الكبير للدردير : ٤١٥/١ ، البيان والتحصيل : ٢٢٦/٢ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ ،
الفواكه الدواني : ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الجامع : ١٠٠/١ أ ، المنتقى : ٧/٢ - ٨ ،
الذخيرة خ : ٢٠٠/١ ، بداية المجتهد : ١٦٩/١ ، القوانين الفقهية ، ص ٦٤ .
- (٢) البناية : ٩٦٥/٢ ، ٩٧٢ ، مغنى المحتاج : ٣٣٧/١ - ٣٣٨ ، المجموع : ١٩٣/٥ ،
٢٠٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٤/١ ، ٣٣٦ .
- (٣) أخرجه البخارى فى كتاب الجنائز ، باب الثياب البيض للكفن ، ٧٥/٢ ،
ومسلم فى كتاب الجنائز ، باب فى كفن الميت ، ٦٤٩/٢ ، برقم : ٩٤١ .
- (٤) ليلى بنت قانف لها صحبة ، كانت فى من غسل أم كلثوم - رضى الله عنهما - أنظر
أسد الغابة : ٥٤٣/٥ ، تهذيب التهذيب : ٤٥١/١٢ ، تقريب التهذيب : ٦١٢/٢ .

قالت : (كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فكان أول ما أعطاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر ، قالت : ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - جالس عند الباب معه أكفانها يتناولنها ثوبا ثوبا (١) .

فالمالكية فهموا من حديث عائشة وقولها ليس فيها قميص ولا مشر أن هذه الثلاثة ثياب بخلاف القميص والمشر وبإضافتهما اليها تصبح الثياب خمسة ، ويشهد لهم أثر ابن عمر أنه كفن أبنا له بخمسة ثياب ، وبهذا الأثر عينه احتج من لم يكره أن يزداد الرجل على خمسة أثواب (٢) .

وأما الجمهور فقد فهموا من حديث عائشة المتقدم نفى أن يكون في كفن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قميص ومشر ، ومن هنا قالوا السنة أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب والمرأة بخمسة مضافا اليها الدرع والخمار (٣) .

ومن هنا يتضح أن أدلة الجمهور والمالكية واحدة ، لكنهم اختلفوا في الفهم من هذه الأدلة .

والذى يترجح لدى أنه ليس هناك مقدار ولا عدد معين في الثياب هو سنة دون غيره ، وإنما المسنون ما يحقق ستر الميت من جهة ، ولا يصل الى الاسراف والتبذير من جهة أخرى والله أعلم .

-
- (١) أخرجه ابوداود في كتاب الجنائز ، باب في كفن المرأة ، ٣/٢٠٠ ، برقم : ٣١٥٧ ، وأحمد في مسنده ٦/٣٨٠ ، وضعفه الألبانى ، أنظر : ارواء الغليل : ١٧٣/٣ .
- (٢) الذخيرة خ : ٢٠٠/١ ب ، المنتقى : ٧/١ - ٨ ، بداية المجتهد : ١٦٨/١ - ١٦٩ .
- (٣) المجموع : ١٩٣/٥ ، ٢٠٥ ، مغنى المحتاج : ١/٣٣٧ - ٣٣٨ ، شرح منتهى الارادات : ١/٣٣٤ ، البناية : ٢/٩٦٥ ، ٩٧٣ .

المبحث السابع

حكم الصلاة على من قتله الامام حـدا

اختلف الفقهاء فى كراهة صلاة الامام على من قتله الامام حـدا ، فمنهم من قال بالكراهة ، ومنهم من قال بعدمها .

وسبب انفراد المالكية يرجع الى ورود بعض العمومات التى تحت على الصلاة على كل مسلم ، وورود حوادث أخرى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على بعض مقترفى الكبائر ، فمن الفقهاء من أخذ بالعمومات ، ومنهم من أخذ ببعض النصوص والآثار التى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على من اقتترف حـدا أو كبيرة ، وهؤلاء الآخرون اختلفوا فى الفهم من هذه النصوص ، فمنهم من قصرها على نفس الحوادث التى لم يصل فيها النبى - صلى الله عليه وسلم - على بعض الموتى ، ومنهم من قاس على عدم الصلاة على هؤلاء الموتى فألحق بهم حالات آخرين .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية - وهو قول ابن القاسم وروايته عن الامام مالك - أنه يكره للامام وكذا أهل الفضل والعلم والصلاح الصلاة على من قتله الامام حـدا أو قصاصا ، ولا يدخل فى ذلك من ليس حده القتل ومات أثناء اقامة الحـدد كالزانى غير المحصن ان مات أثناء الجلد ونتيجة له ، كما أن مذهب المالكية أيضا كراهة أن يصلى الامام ، وكذا أهل الفضل والتقوى والصلاح على ذوى البدع (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية (٢) والشافعية والحنابلة (٣) الى

(١) التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٤٠/٢ ، الخرشي : ١٣٨/٢ ، الشرح الكبير

للدردير : ٤٢٤/١ ، البيان والتحصيل : ٢٦٨/٢ - ٢٧٠ ، الاشراف : ١٥٤/١ - ١٥٥ ، الفواكه الدواني : ٣٣٨/١ ، الجامع : ٩٥/١ ، بداية المجتهد : ١٧٤/١ .

(٢) استثنى الحنفية من ذلك البغاة ، وقطاع الطرق والمكابر فى المصر ليلا ،

ومن تعصب بعصاة ، فقالوا بكراهة صلاة امام عليهم .

(٣) ذهب الحنابلة الى كراهة صلاة امام على قاتل نفسه والغال ، وهو الذى كتم

شيئا من الغنيمة قبل أن تقسم .

عدم كراهة صلاة الامام على المقتول حدا (١).

الأدلة :

(١) استدل المالكية على مذهبهم في كراهة صلاة الامام على المقتول حدا

بما يلي :

١ - حديث أبي برزة (٢) (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يصل على ماعز (٣) ولم يمه عن الصلاة عليه) (٤).

فعدم صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه ، وعدم نهيه الناس عن ذلك دليل على أن الناس يصلون عليهم دون الامام ومن هم في حكمه من أهل الفضل والعلم (٥).

٢ - وعلل بعضهم كراهة صلاة الامام على المقتول حدا وغيره كالمبتدعة بأنه لزجر غيرهم وردعهم عن مقارفة الذنوب ومتابعة البدع (٦) .

٣ - وقيل انه يكره للامام أن يصل عليهم لأن الامام منتقم لله باقامته الحد عليهم ، والصلاة على الميت شفاعة له ، ولا يكون المنتقم شافعا (٧) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٢١٠/٢ - ٢١١ ، زاد المحتاج : ٤١٨/١ - ٤٢٠ ، مغنى المحتاج : ٣٦١/١ - ٣٧٢ ، فتح العزيز بهامش المجموع : ٣١٢/٥ - ٣١٣ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٤/١ - ٣٤٥ ، المغنى : ٤٢٠/٢ .

(٢) أبو برزة الأسلمي ، اختلف في اسمه وأصح ما قيل : نضلة بن عبيد ، صاحب مشهور بكنيته ، أسلم قبل الفتح ، وغزا سبع غزوات ، ثم نزل البصرة ، وغزا خراسان وتوفي بها سنة خمس وستين . أنظر : أسد الغابة : ١٤٦/٥ ، تقريب التهذيب : ٣٠٣/٢ .

(٣) هو ماعز بن مالك الأسلمي ، وهو معدود في المدنيين ، كتب له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتابا باسلام قومه . أنظر : أسد الغابة : ٢٧١/٤ .

(٤) أخرجه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتلته الحدود ، ١٩/٤ ، وأخرجه أبوداود في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على من قتلته الحدود ، ٢٠٦/٣ ، برقم : ٣٢٨٦ .

(٥) الاشراف : ١٥٥/١ .

(٦) البيان والتحصيل : ٢٦٩/٢ .

(٧) الذخيرة خ : ٢٠٤/١ أ .

وقد ضعف هذا الاستدلال ابن رشد بعد أن حكاه بأنه لا يبعد أن يكون الانسان منتقما لله باقامة الحد في الدنيا انتقاما لحق الله ، وداعيا للميت بعسـد ذلك بالرحمة والغفران (١) .

(ب) وأما الذين قالوا بجواز الصلاة على كل مسلم فقد استدلوا على مذهبهم بما روى عنه - صلى الله عليه وسلم - من قوله : (الصلاة واجبة على كل مسلم براً كان أو فاجراً وان عمل الكبائر) (٢) .

والذى يترجح لدى ألا كراهة في صلاة الامام وغيره من أهل التقى والصـلاح على مقتضى الحدود وذلك لأن الصلاة عليهم دعاء لهم وترحم عليهم وهذا يوافق مقصود الشارع ثم ان الحدود كفارة لما كانوا اقترفوه في الدنيا كما ثبت ذلك في الحديث النبوى الشريف ، ومادام الأمر كذلك فلا مبرر لكراهة الصلاة عليهم .

وأما القول بأنه ردع وزجر لأمثالهم فغير متجه ، لأن مقتضى الحدود لا يفكرون في مسألة أن يصلوا عليهم الامام أو لا يصلوا فالذى يتجرأ على معصية الله وهو يعلم أنها قد تؤدى به الى النار لا تهمة صلاة الامام أو عدمها .

وبهذا يترجح لدى عدم كراهة صلاة الامام على من اقترف حدا وقتل به .

(١) البيان والتحصيل : ٢٦٩/٢ .

(٢) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، والحديث أخرجه البيهقى في كتاب الجنائز ، بساب

الصلاة على من قتل نفسه غير مستحل لقتلها ، ١٩/٤ .

المبحث الثامن

حكم تقديم الابن على الأب والأخ على
الجد في الصلاة على الميت

اختلف الفقهاء فيمن هو أحق بالصلاة على الميت ، هل هو الابن ؟ أم الأب ان
اجتمعا ؟ وهل هو الأخ أو الجد اذا اجتمعا أيضا ؟ .

وسبب انفراد المالكية ب يرجع الى الاختلاف في الأصول المقاس عليها ، فمع
أن الفقهاء قاسوا الولاية في الصلاة على الميت عليها في النكاح إلا أنهم
مختلفون أصلا في الأصل المقيس عليه ، فمن الفقهاء من يقدم الابن على الأب في
ولاية النكاح ، ومنهم من يقدم الأب على الابن ، وقد جرى هذا الخلاف في الفرع
المقيس أيضا وهو الولاية في الصلاة على الميت .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الابن وان نزل أولى بالصلاة على الميت من
الأب ، كما أن الأخ وابنه أولى بالصلاة على الميت من الجد وقد نقل الزرقاني عن
البساطي أن الأب أولى من الابن ، لكن المشهور والذي رجحه أكثر المالكية
الأول (١) .

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن
الأب أولى بالصلاة على الميت من الابن ، والجد أولى من الأخ (٢) .

الأدلة :

هذه المسألة اجتهادية ، الاعتماد فيها على القياس والحقا الفرع بنظائره

- (١) الخرشى : ١١٦/١ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٢/٢ ، الشرح الكبير
للدردير : ٤١٠/١ ، الاشراف : ١٥٢/١ ، الجامع ١٠٠/١ ب ، البيان والتحصيل :
٢٨٦/٢ - ٢٨٧ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٣٥ /١ ،
المنتقى : ١٩/٢ .
- (٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢١/٢ ، البناية : ٩٨٢/٢ ، مغنى المحتاج : ٣٤٧/١ ، المجموع :
٢١٦/٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٣٧/١ ، المغنى : ٣٦٨/٢ .

المشابهة ، فقد استدل المالكية على مذهبهم فى تقديم الابن والأخ على الأب والجد بالقياس على الميراث ، فان الابن أولى من الأب هناك لأنه أقوى تعصيبا ، كما أن الأخ أولى من الجد لأن الأول يدل بالبنوة ، والثانى يدل بالأبوة مولا يظهر لى وجه لذلك ، لأن الأخ يدل بالأبوة أيضا .
كما قاسها المالكية على الولاية فى النكاح ، فعندهم يقدم الابن على الأب فى ولاية النكاح ، فأجروا ذلك فى الولاية فى الصلاة على الميت .

كما استدل ابن يونس بما روى انه لما مات الحسن بن علي - رضى الله عنهما - ، قدم سعيد بن العاص أمير المدينة اخاه الحسين ، فدفعه فى قفاه وقال : لولا السنة ما قدمتك (١) .

وأما الجمهور فقد قالوا إن الصلاة على الميت دعاء له وشفاعة ، ومقام الأبوة وان علت أولى بها من مقام البنوة والأخوة ، فان الأب والجد أفجع بالميت من الابن والأخ وأكثر منهما عليه حنوا وشفقة فكان ذلك أدعى لاجابة الدعاء فيكون ذلك أنفع للميت .

كما أنهم قاسوها على ولاية النكاح فولاية النكاح يقدم فيها الأب على الابن (٢) .

والذى يتأمل أدلة المالكية يجدها لاتخلو من مقال .

أما القياس على الميراث فغير متجه ، وذلك للفارق الواضح بين ولاية الصلاة على الميت والميراث ، كما أن طريق ارث الابن مختلف عن طريق ارث الأب ، فالابن يرث تعصيبا ، والأب من أصحاب الفروض فلا مجال للقياس .
وأما قياسهم ولاية الصلاة على الميت على ولاية النكاح فهم منازعون فى الأصل المعقوس عليه .
وأما الاحتجاج بأثر الحسين وسعيد بن العاص فغير متجه فالأثر - ان صح -

(١) البيان والتحصيل : ٢٨٦/٢ ، المنتقى : ١٩/٢ ، الاشراف : ١٥٢/١ ، الجامع :

١/ ١٠١ أ ، الذخيرة خ : ٢٠٣/١ ب ، والأثر أخرجه البزار فى مسنده :

١/ ٣٨٥ - ٣٨٦ ، برقم : ٨١٤ ، وأخرجه البيهقى : ٢٨/٤ .

(٢) مفتى المحتاج : ٣٤٧/١ ، المجموع : ٢١٦/٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، المغنى :

٢/ ٣٦٨ .

ليس فيه دليل على تقديم الابن على الأب لأنه لم يكن للحسن حينئذ ابن بالـ
ولا أب إذ كان أبوه على - رض الله عنه - متوفى ، كما لم يكن له جد حي أيضا
فلا مجال لأن يقدم غير الحسين .

والذى يترجح لدى أن الأب والجد أولى بالصلاة على الميت من الابن والآخ
إذا تساوا فى عوامل التقديم الأخرى ، فيرجح الأب والجد بالحنو وبالسن أيضا ،
فإن السن من عوامل التقديم فى صلاة الفرض والله أعلم وأحكم .

المبحث التاسع

مكان وقوف الامام والمنفرد فى الجنابة

اختلف الفقهاء فى مكان وقوف الامام والمنفرد من الجنابة ، سواء كان ذلك من الرجل أو المرأة .

وسبب انفراد المالكية تعارض الروايات التى جاءت واصفة لمكان وقوف النبى - صلى الله عليه وسلم - بالاضافة الى ورود بعض الآثار عن بعض السلف بالوقوف فى امكنة مختلفة .

وفيما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) مشهور مذهب المالكية أن الامام والمنفرد يقفان عند وسط الرجل ومنكبى المرأة (١) .

(ب) وذهب الحنفية الى انهما يقفان عند الصدر رجلا كان الميت أم امرأة (٢)

(ج) وذهب الشافعية والحنابلة الى أن الامام يقف من المرأة عن وسطها (٣) ، وأما الرجل فقال الشافعية يقفان عند رأسه ، وقال الحنابلة يقفان عند صدره (٤) .

الأدلة :

(أ) أما المالكية فقد استدلوا على مذهبهم بما يلى :

١ - ماروى عن ابن مسعود من فعله الصفة التى ذكرها المالكية (٥) .

(١) الخطاب : ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ ، الخرش : ١٢٨/٢ - ١٢٩ ، التاج والاكلیل بهامش الخطاب : ٢٢٧/٢ ، الفواكه الدوانى : ٣٤٣/١ ، الاشراف : ١٥٣/١ ، الذخيرة خ : ٢٠٢/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٦/٢ .

(٣) قال الشافعية : عند عجيزتها موافقة للفظ الحديث ، وهما متقاربان .

(٤) مفنى المحتاج : ٣٤٨/١ ، زاد المحتاج : ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، المجموع : ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ، شرح منتهى الارادات : ٣٣٨/١ ، المفنى : ٣٩٤/٢ - ٣٩٥ .

(٥) أخرجه ابن أبى شيبه فى مصنفه فى كتاب الجنائز ، باب المرأة ، أين يقام منها ... ؟ ٣١٣/٣ .

٢ - ولأن الوقوف عند منكبي المرأة أصون له عن التفكير وتذكر ما يشغلها
عن الصلاة فيعسدها عليه (١).

وأما الحنفية فانهم قالوا ان الصدر هو مكن الايمان والشفاعة ، فكان
حرى أن يقف الامام أو المنفرد عنده (٢).

(ب) وأما الشافعية والحنابلة فاستدلوا بما يلي :

١ - حديث أنس - رضي الله عنه - (صلى على رجل فقام عند رأسه وعلى
امرأة فقام عند عجزتها فقال له العلاء بن زياد (٣) : هكذا كانت صلاة رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - صلى على امرأة عند عجزتها وعلى الرجل عند
رأسه ؟ قال : نعم) (٤).

٢ - حديث جابر بن سمرة - رضي الله عنه - قال : (صليت وراء النبي - صلى
الله عليه وسلم - على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها وسطها) (٥).
ولأن قيامه عند وسط المرأة ستر لها من الناس ، فكان أولى .

(ج) وأما الحنابلة فقد قالوا : ان الوقوف عند الرأس وقوف عند الصدر
لأنهما متقاربان فيصح أن يقال للواقف عند رأسه ، أنه واقف عند صدره (٦).

(١) الاشراف: ١٥٣/١ ، الذخيرة خ: ٢٠٢/١ ب ، الفواكه الدواني : ٣٤٣/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢١٦/٢ .

(٣) هو أبونصر ، العلاء بن زياد بن مطر العدوي ، البصري ، أحد العباد ، ثقة
توفي سنة أربع وتسعين ، أنظر : تقريب التهذيب : ٩٢/٣ ، تهذيب التهذيب :
١٨١/٨ .

(٤) أخرجه أبوداود في كتاب الجنائز ، باب أين يقوم الامام من الميت اذا صلى
عليه ؟ ٢٠٨/٣ ، برقم : ١٣٩٤ ، والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ماجاء
أين يقوم الامام ؟ من الرجل والمرأة ؟ ، وقال : حديث حسن ٣٥٢/٣ ، برقم :
١٠٣٤ ، وابن ماجه في الجنائز ، باب ماجاء في أين يقوم الامام اذا صلى
على الجنائز ٤٧٩/١ ، برقم : ١٤٩٣ ، أنظر : نيل الأوطار : ١٠٩/٣ .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على النفساء اذا ماتت
في نفاسها ، ٩١/٢ ، ومسلم في كتاب الجنائز ، باب أين يقوم الامام من
الميت للصلاة عليه ؟ ، ٦٦٤ / ٢ ، برقم : ٩٦٤ .

(٦) المجموع : ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ، مغنى المحتاج : ٣٤٨/١ ، المغنى : ٣٩٥/٢ ، كشف
القناع : ١٢٩/٢ .

الترجيح :

ان الذى يتأمل أدلة المذاهب يجد أن المالكية قد استدلوا بأشـر لـابـسـن مسعود لم يبينوه ولم يبينوا صحته أو سنده ، وحتى على فرض صحته فهو فعـسـل صاحب لايمكن أن يعارض فعل النبى - صلى الله عليه وسلم - ، والذى جاء بأسانيد صحيحة وحسنه ، وأما قول المالكية ان وقوف الامام عند صدر المرأة أصون له من التفكير بما يشغله فبعيد جدا فمن ذا الذى يفكر مثل هذا التفكير وهو واقف أمام جنازة ممددة ، ان رهبة هذا الموقف لاتدع للانسان مجالا للتفكر بمثل هذه الاشياء ، وحتى على تجويز ذلك فان الوقوف عند الصدر هو مظنة التفكير أكثر من الوقوف عند الوسط ..

وأما دليل الحنفية ، فغنى عن القول ان الأحكام الشرعية لاثبتت بمثل هذه الاستنتاجات البعيدة •

بقى مذهب الشافعية والحنابلة الذى تشهد له الأحاديث الصحيحة والمريجة ولعل مذهب الشافعية بالنسبة للرجل أرجح من مذهب الحنابلة لموافقته لفظ الحديث ولعدم حاجته للتأويل بخلاف مذهب الحنابلة القائل بالوقوف عند الصدر أن لفظ الحديث لايفيده الا بالتأويل الذى ذكره ، وحتى هذا التأويل فيه بعد لأن الواقف عند الرأس لايمح أن يقال بأنه واقف عند الصدر ولو قرب منه لأن اعضاء الجسد متقاربة عادة ولو ساغ هذا التأويل لجاز أن يقال أن الواقف عند الصدر واقف عند البطن لقرب المسافة أيضا •

المبحث العاشر

حكم الصلاة على القبر لمن

فاتتته شهود الجنائزة

اختلف الفقهاء فيمن فاتته الصلاة على الجنائزة ، أيندب له أن يصلي على القبر أم لا ؟ .

وسبب انفراد المالكية في هذه المسألة تعارض عمل أهل المدينة مع بعض الآثار التي جاء فيها أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى على القبر وذلك في أكثر من واقعة (١) .

وفيما يلي مذاهب الفقهاء في المسألة :

(أ) مذهب المالكية أنه لا يصلي على من صلى عليه ، وهذا النهي للتحريم وأما من لم يصل عليه ، فإن ووري في القبر صلى على القبر ، ولا يخرج على المشهور ، وأما إن لم يوار اخرج وصلى عليه ويمتد جواز الصلاة على القبر لمن ووري الى أن يظن بله (٢) .

(ب) وزهد الحنفية الى أنه لا تجوز الصلاة على من صلى عليه الا للولـي الذي لم يحضرها (٣) .

(ج) وزهد الشافعية والحنابلة الى جواز الصلاة على القبر لمن لم يشهد الجنائزة ، وقيدوه الى شهر ، وفي قول الى أن يبلى (٤) .

(١) بداية المجتهد : ١٧٣/١ - ١٧٤ .

(٢) الخطاب والتاج والاكلیل بهامشه : ٢٥٠/٢ - ٢٥١ ، الخرشى : ١٤٢/٢ ، الشرح الكبير للدردير : ٤٢٧/١ ، الفواكه الدواني : ٣٤٩/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٥/٢ ، ٢٥٥ ، الزرقاني على مختصر خليل : ١١٢/٢ ، المقدمات : ١ / ١٧٤ ، الجامع : ٩٦/١ ب ، الذخيرة خ : ٢٥٠/١ أ ، المنتقى : ١٤/٢ - ١٥ ، التمهيد : ٢٧٨ / ٦ ، الاشراف : ١٥٤/١ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٢٢٢/٢ - ٢٢٤ ، البناية : ٩٨٣/٢ - ٩٨٥ .

(٤) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، المجموع : ٢٤٤/٥ - ٢٤٩ ، شرح منتهى الارادات : ٣٤٣/١ .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم جواز الصلاة على من صلى عليه بما يلي :

١ - عمل أهل المدينة : فقد روى أن ابن القاسم لما سأل مالكا عن حديث صلته - صلى الله عليه وسلم - على قبر المسكينة بعد دفنها فقال : لقد جاء هذا الحديث والعمل على خلافه .

٢ - إن الصلاة على الميت مما يفعل به بعد الموت ، فلم يجز أن يتكرر قياسا على غسل الميت .

٣ - إن الصلاة على الجنازة مسقطه للغرض ، فتكون الصلاة عليها مرة أخرى من باب التنفل وهو مما لا يجوز في صلاة الجنازة (١) .

(ب) وأما الحنفية فقد قالوا بجواز صلاة الولي الذي لم يحضر الجنازة ، وذلك لأجل حقه لا لأجل إسقاط الغرض (٢) .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة القائلون بجواز صلاة من لم يصل على الجنازة فقد استدلوا بما يلي :

١ - ماروى : (أن مسكينة ماتت ليلا فدفنوها ولم يوقظوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فمضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الغد على قبرها) (٣) .

٢ - ماروى عن ابن المسيب - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (صلى على أم سعد بعد موتها بشهر) (٤) .

(١) الاشراف : ١٥٤/١ ، البيان والتحصيل : ٢٣٥/٢ ، المنتقى : ١٤/٢ - ١٥ ، بداية المجتهد : ١٧٣/١ .

(٢) حاشية ابن عابدين : ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .

(٣) - أخرجه البيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن الميت ، ٤٨/٤ ، قال النووي : (حديث المسكينة صحيح ، رواه النسائي والبيهقي وغيرهما بإسناد صحيح من رواية أبي أمامة أسعد بن سهل بن حنيف ... وهذه المسكينة يقال لها أم محجن) أنظر : المجموع : ٢٤٤/٥ .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الصلاة على القبر ، ٣٥٦/٣ ، برقم : ١٠٣٧ ، والبيهقي في كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن وقسمال : مرسل صحيح ، ٤٨/٤ .

٣ - حديث أبي هريرة: (أن امرأة سوداء أو رجلا كان يقيم المسجد فقده النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فسأل عنه فقالوا مات فقال : أفلا آذنتموني به دلوني على قبره فدلوه ف صلى عليه) (١) .

٤ - وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على قبر منبوذ) (٢) .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث أن هؤلاء ما دفنوا إلا بعد الصلاة عليهم بحيث سقط الغرض بصلاتهم وإلا فلا يجوز أن يظن دفنهم قبل الصلاة (٣) .

وقد أجاب الباجي على حديث المسكينة وغيره من الأحاديث مما هو فى معناه بما ملخصه :

١ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علل صلاته على القبور بما لا طريق لنا الى معرفة أن حكم غيره من الناس كحكمه فقال : (إن هذه القبور ممتلئة ظلمة والله ينورها بصلاتي عليهم) (٤) .

٢ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو المستحق للصلاة على الجنائز فإذا لم يصل عليها هو لم يسقط فرض الصلاة عليها .

٣ - إن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أمر بأن يعلموه بموتها للصلاة عليها ، ونهى أن يدفن أحد قبل أن يصل على عليه - صلى الله عليه وسلم - فقال : (لا يموتن فيكم ميت ما دمت بين أظهركم إلا آذنتموني به فإن صلاتي له رحمة) .

٤ - إنا لانقول إنه لا يجوز أن يصل على جنازة لم يصل عليها حتى يحتج علينا بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى على القبور ، بل نقول إنه لا يجوز أن يصل على قبر قد صلي على من فيه ، ولا طريق لكم الى اثبات أنه قد صلي على المسكينة ، وليس لكم أن تقولوا إنه قد صلي عليها ، إلا ولنا أن نقول

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الصلاة ، باب كنس المسجد والتقاط الخرق والعيذان والقذى ، ١١٨/١ ، ومسلم فى كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر ، ٦٥٩/٢ ، برقم : ٩٥٦٥ .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب الجنائز ، باب الصفوف على الجنازة ، ٨٨/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٦١/١ ، المجموع : ٢٤٤/٥ - ٢٤٥ ، شرح منتهى الإرادات : ٣٤٣/١ .

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز ، باب الصلاة على القبر ، ٦٩٥/٢ ، برقم : ٩٥٦ .

إنه لم يَصل عليها فتساوت الدعويان فسقط الاستدلال بهذا الدليل (١)

الترجيح :

والذى يترجح لدى جواز الصلاة لمن لم يصل على جنازة ان يُصلي على قبرها وذلك للأحاديث الصحيحة الصريحة فى ذلك ، وقول مالك إن العمل على خلاف هذا الحديث لا يمكن أن يقاوم صحة حديث المسكينة فضلا عن الأحاديث الأخرى الصحيحة الصريحة .

وأما أقيسة المالكية فمردوده لأنه لا قياس مع النص ، وأما جواب الباجسى على حديث المسكينة وما فى معناه ، فغير متجه وذلك لأن نهى النبى - صلى الله عليه وسلم - عن أن يدفن الموتى دون صلاته إنما هو من قبيل الرحمة بهــولاء الموتى ، وذلك لأن صلاة النبى - صلى الله عليه وسلم - عليهم ليست كصلاة غيره ، فإن صلاته - صلى الله عليه وسلم - سكن لهم ورحمة ، ولا يعنى هذا أن صلاة غيره ليست مجرئة ولا مسقطا للفرض ، وأما القول بأن دعوى الصلاة على المسكينة متساوية مع دعوى عدم الصلاة عليها فغير سديد ، وذلك لأن الصحابة قد خرجوا بالمسكينة ودفنوها ، ويبعد جدا أن يدفنوها بغير صلاة وهم يعلمون اشم ذلك ولا يتصور هذا من صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

وأضعف من هذا ، القول بأن الصلاة الواردة فى حديث المسكينة وغيره من الأحاديث إنما هى بمعنى الدعاء وذلك لأن الصلاة اذا أطلقت فى كلام الشارع انصرفت الى المعنى الشرعى وليس الى المعنى اللغوى ، ومن هنا يتضح رجحان مذهب الشافعية والحنابلة القائلين بجواز الصلاة على القبر لمن فاتته شهود الجنازة .

المبحث الحادى عشر

حكم دفن الشهيد بثيابه

اتفق الفقهاء على أن الشهيد يدفن بثيابه ، لكنهم اختلفوا فيما ينزع عنه من الثياب ، وسبب انفراد المالكية يرجع الى أمرين :

١ - تعارض الآثار - فى ظاهرها - فمن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - فى الشهداء - ادفنوهم بثيابهم - وأمره - صلى الله عليه وسلم - بقتلى أحد أن يدفنوا فى ثيابهم وأن ينزع عنهم الجلود والسلاح ، فمن الفقهاء من أجرى قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ادفنوهم بثيابهم) على عمومه وقال : لا ينزع الا الحديد من سلاح ونحوه ، ومنهم من خص هذا الحديث بحديث قتلى أحد ، وقال ينزع عنه ما ليس من عادة الناس لبسه .

٢ - الاختلاف فى مفهوم الثياب ، هل تشمل كل ملابس ؟ أم تختص بما من عادة الناس لبسه فى غير حال الحرب ؟ (١).

وفى ما يلى مذاهب الفقهاء فى المسألة :

(أ) ذهب المالكية الى أنه لا يجوز نزع غير الدرع والسلاح من ثياب الشهيد ، فلا ينزع عنه فرير ولا خف ولا محشو ولا جبة ولا خاتم قل ثمن فسه ولا منطقة ، وهو مذهب مالك فى المدونة ، وقد نقل عن ابن القاسم قوله : لا بأس بنزع الخسف ، لكن المشهور الذى استقر عليه المذهب ألا ينزع عنه غير الدرع والسلاح (٢).

(ب) وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الى جواز نزع ما ليس من عادة الناس لبسه الا فى الحرب وكذا ما لا يسمى ثيابا كالمثلة التى ذكر المالكية عدم جواز نزعها (٣).

(١) اتفق الفقهاء على أنه ينزع عن الشهيد درعه وسلاحه وغير ذلك من أدوات الحرب كالسيف والرمح .

(٢) الحطاب والتاج والاكليل بهامشه: ٢٤٩/٢ - ٢٥٠ ، الخرشى: ١٤١/٢ ، الفواكه الدوانى : ٣٣٨/١ ، الاشراف: ١٤٩/١ ، الجامع: ٩٧/١ ب ، البيان والتحصيل: ٢٠٩/٢ - ٢١٠ ، الذخيرة: ٢٠٥/١ ب ، الزرقانى على مختصر خليل: ١٠٩/٢ - ١١٠ .

(٣) حاشية ابن عابدين: ٢٥٠/٢ ، مغنى المحتاج: ٣٥١/١ ، زاد المحتاج: ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المجموع: ٢٦٧/٥ ، شرح منتهى الارادات: ٣٣١/١ ، المغنى: ٤٠٣/٢ .

الأدلة :

(أ) استدلت المالكية على مذهبهم في عدم نزع شيء غير السلاح بما يلي :

١ - قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ادفنوهم بثيابهم) (١)

وهذا يعم الفرو والمحشور وغيره .

٢ - ولأن هذه الأشياء يصدق عليها لفظ الثياب لغة ، فيكون حكمها كحكم

الثياب (٢).

(ب) وأما الجمهور فقد استدلوا بما روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أمر بقتلى أحد فنزع عنهم الجلود والثياب ، ودفنوا بثيابهم ودماءهم (٣).

والذي يترجح لدى مذهب الجمهور في نزع الخف والفرو ونحوه ، وذلك لأن

حديث قتلى أحد يعتبر مخصصاً لأمره - صلى الله عليه وسلم - بدفن الشهيد

بثيابهم ، خاصة وأن سياق الحديث يدل على أن المراد بالثياب الثياب المعهودة

من الأردنية والازر والقمصان والسراويلات ، فقد ورد في الحديث أن النبي - صلى

الله عليه وسلم - قد أمر بنزع الجلود ودفنهم في ثيابهم ، فلم يسم الجلود ،

والتي تدخل فيها الخفاف والفراء ونحوها ثياباً فدل على أن المراد بالثياب

الثياب المعهودة التي يلبسها الناس .

(١) أخرجه أبوداود في كتاب الجنائز ، باب في الشهيد يغسل ، ١٩٥/٣ ، برقم :

٣١٣٣ ، وابن ماجه في كتاب الجنائز ، باب ماجاء في الصلاة على الشهيد

ودفنهم ، ٤٨٥/١ ، برقم : ١٥١٥ ، ومالك في الموطأ بلاغا في كتاب الجهاد ،

باب العمل في غسل الشهيد ، ٤٦٣/٢ ، برقم : ١٣٧ ، والبيهقي في سننه في

كتاب الجنائز ، باب من استحب أن يكفن في ثيابه التي قتل بها ، ٤ / ١٤ ،

وأحمد في مسنده ، ٢٤٧/١ ، وذكر الألباني ضعف اسناده ، أنظر : ارواء الغليل :

١٦٥/٣ .

(٢) الفواكه الدواني : ٣٣٨/١ ، الذخيرة خ : ٢٠٥/١ ب ، الاشراف : ١٤٩ / ١ ،

البيان والتحصيل : ٢١٠/٢ .

(٣) مغنى المحتاج : ٣٥١/١ ، حاشية ابن عابدين : ٢٥٠/٢ ، شرح منتهى الارادات :

٣٣١/١ ، المغنى : ٤٠٣/٢ .